تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010

مقارنة الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلداً

مطبوعة مشتركة لدار بالجريف ماكميلان للنشر
ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي

© 2009 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW
Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org
بريد إلكتروني: feedback@worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة.
1 2 3 4 08 07 06 05

مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان.

بالجريف ماكميلان

بالجريف ماكميلان بالمملكة المتحدة هي اسم بارز يشير إلى دار ماكميلان المحدودة للنشر (MacMillan Publishers Limited)، المسجلة في إنجلترا، ورقمها 785998، والكائنة في: Houndsmills, Basingstoke, Hampshire, RG21 6XS.

وبالجريف ماكميلان بالولايات المتحدة هي شعبة تابعة لمؤسسة St Martin's Press LLC، الكائنة في: 175 Fifth Avenue, New York, NY, 10010.

بالجريف ماكميلان هي الاسم الأكاديمي العالمي للشركتين الموضحتين عليه، ولها شركات وممثلين في مختلف أنحاء العالم.

بالجريف® وماكميلان® علامتان تجاريتان مسجلتان في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا وبلدان أخرى.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي مجموعة البنك الدولي. النتائج والتأويلات والاستنتاجات التي جرى التعبير عنها في هذه المطبوعة تخص المؤلفين، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة.

الحقوق والتصريح بالطبع والنشر

المعلومات في هذه المطبوعة محمية بحقوق الملكية الفكرية. قد تُعتبر عملية طبع و/أو نشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كاملها بدون تصريح مخالفة للقوانين المرعية. علماً بأن البنك الدولي يشجع نشر أعماله وعادة ما يأذن بإعادة إنتاج أجزاء من العمل على الفور.

لطلب التصريح بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذه المطبوعة، يرجى إرسال الطلب بكامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان التالي: Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA، هاتف: 978-750-8400، فاكس: 978-750-4470؛ موقعه على الإنترنت: www.copyright.com .

أما بالنسبة لجميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق التبعية، فيجب توجيهها إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: 1818 H Street, N.W., Washington, D.C. 20433, USA، فاكس: 202-522-2422؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

يمكن شراء أعداد من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2007: سبل الإصلاح، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006: خلق فرص عمل جديدة، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005: إزالة العقبات التي تعوق النمو، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004: فهم اللوائح التنظيمية عن طريق الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.doing-business.org.

تم التقدم بطلب لإدراج هذا التقرير في نظام تصنيف المطبوعات بمكتبة الكونغرس.
طُبع في الولايات المتحدة

المحتويات

معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال v
عرض عام 1
بدء النشاط التجاري 10
استخراج تراخيص البناء 17
توظيف العاملين 22
تسجيل الملكية 27
الحصول على الائتمان 33
حماية المستثمرين 38
دفع الضرائب 43
التجارة عبر الحدود 49
إنفاذ العقود 55
تصفية النشاط التجاري 60

ملحق: مؤشرات تجريبية بشأن
توصيل الكهرباء 65
ملحق: حماية العاملين 70

ثبت المراجع 73
ملاحظات على البيانات 77
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 97
جداول البلدان 102

شكر وتقدير 164

إن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 هو السابع في سلسلة من التقارير السنوية المعنية ببحث الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها. ويعرض هذا التقرير مؤشرات كمّية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية والتي يمكن المقارنة فيما بينها في 183 بلداً ـ من أفغانستان إلى زمبابوي ـ وعبر الوقت.

وتخضع للقياس في هذا التقرير الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 10 مراحل من حياة منشأة الأعمال، هي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وأخيراً تصفية النشاط التجاري. علماً بأن البيانات المستخدمة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 هي حتى 1 يونيو/حزيران 2009. وتُستخدم هذه المؤشرات في تحليل النواتج الاقتصادية وتحديد الإصلاحات التي نجحت ومكان نجاحها وأسباب هذا النجاح.

وقد تم تغيير الطريقة المنهجية الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين في الإصدار الحالي من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم "ملاحظات على البيانات". وهناك أبحاث جارية حالياً في مجالين جديدين، هما: الحصول على الكهرباء وحماية العاملين. ويجري عرض النتائج الأولية في هذا التقرير.

الموقع الإلكتروني لمشروع ممارسة أنشطة الأعمال
الموضوعات الحالية
أخبار عن مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
http://www.doingbusiness.org

الترتيب
كيفية ترتيب البلدان - 1 إلى 183
http://www.doingbusiness.org/economyrankings

البلدان القائمة بالإصلاح
ملخصات مختصرة عن الإصلاحات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، وقوائم البلدان القائمة بالإصلاح منذ صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004، وأداة محاكاة الترتيب
http://www.doingbusiness.org/reformers

البيانات التاريخية
مجموعات بيانات ذات مواصفات محددة منذ صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004
http://www.doingbusiness.org/custom query

المنهجية والبحوث
المنهجيات والدراسات البحثية التي يستند إليها مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
http://www.doingbusiness.org/MethodologySurveys

تقارير يمكن تنزيلها
يمكن الحصول على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، وكذلك التقارير دون الوطنية والمواجز القطرية والإقليمية بالإصلاح، والمواجز القطرية والإقليمية المعدة وفقاً للاحتياجات
http://www.doingbusiness.org/downloads

المشاريع دون الوطنية والإقليمية
اختلافات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال على المستوى دون الوطني
http://www.doingbusiness.org/subnational

المكتبة القانونية
مجموعة إلكترونية من القوانين والإجراءات الحكومية المتعلقة بأنشطة الأعمال والمرأة
http://www.doingbusiness.org/lawlibrary
http://www.doingbusiness.org/gender/lawlibrary

الشركاء المحليون
أكثر من 8000 مهني في 183 بلداً شاركوا في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
http://www.doingbusiness.org/LocalPartners

نادي البلدان القائمة بالإصلاح
الاحتفال بالبلدان العشرة التي قامت بتنفيذ أكبر عدد من إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال
http://www.reformersclub.org

كوكب أنشطة الأعمال
خريطة تفاعلية عن سهولة ممارسة الأعمال
http://www.doingbusiness.org/map

معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

في 1664، قام وليم بيتي، وهو أحد مستشاري تشارلز الثاني، ملك إنجلترا، بجمع وتصنيف أول نظام معروف للحسابات القومية. وأدرج فيه 4 بنود فقط. على جانب المصروفات، قُدِّرت "المواد الغذائية، والإسكان، والملابس، وسائر الاحتياجات الضرورية الأخرى" بحوالي 40 مليون جنيه إسترليني. وكان الدخل القومي موزعاً على 3 مصادر: 8 ملايين جنيه إسترليني من الأراضي، و7 ملايين جنيه إسترليني من الممتلكات العقارية الشخصية الأخرى، و25 مليون جنيه إسترليني من دخل العمل.

وبعد ذلك بعدة قرون، ازدادت تقديرات الدخل والإنفاق والمدخلات والمخرجات المادية في البلاد زيادة كبيرة. ولكن ظل الحال على ما هو عليه حتى أربعينيات القرن الماضي عندما قام فريق قاده الخبير الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينيز بإعداد إطار منهجي لقياس مستوى الدخل والإنفاق القومي. وعندما أصبحت هذه المنهجية معياراً دولياً، أصبح بالإمكان إجراء مقارنات بين المراكز والأوضاع المالية لمختلف البلدان. وحالياً، أصبح اعتماد مؤشرات الاقتصاد الكلي في الحسابات القومية وسيلة قياس اعتيادية في جميع البلدان.

تركز الآن الحكومات ـ المعنية بالحفاظ على سلامة اقتصاداتها الوطنية، وإتاحة الفرص لمواطنيها ـ على أكثر من مجرد أوضاع الاقتصاد الكلي. وتولي كذلك اهتماماً بالقوانين والإجراءات الحكومية والترتيبات المؤسسية التي ترسم ملامح النشاط الاقتصادي اليومي.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تجديد الاهتمام بأهمية القواعد والإجراءات الحكومية الجيدة. ففي أوقات الانكماش الاقتصادي، يمكن للمؤسسات والإجراءات الحكومية الفعالة المنظمة لأنشطة الأعمال أن تساند عملية التصحيح الاقتصادي. فسهولة دخول الشركات إلى الأسواق والخروج منها، والتحلي بالمرونة في إعادة توزيع الموارد يسهلان إيقاف أنشطة الأعمال التي ضعف الطلب عليها، وبدء أنشطة جديدة. ويمكن أن يساهم توضيح حقوق الملكية وتدعيم هياكل البنية الأساسية للأسواق (مثل أنظمة الاستعلام الائتماني وأنظمة الضمانات) في تعزيز بناء الثقة في وقت يسعى فيه المستثمرون وأصحاب منشآت الأعمال والمشاريع إلى إعادة البناء.

إلا أنه وحتى وقت قريب، لم تكن هناك مجموعة من المؤشرات العالمية لرصد عوامل الاقتصاد الجزئي تلك، وتحليل مدى ملاءمتها. واستندت الجهود الأولى في ثمانينيات القرن العشرين إلى البيانات المبنية على التصورات من الخبراء أو استقصاءات مؤسسات الأعمال التجارية. ورغم أن هذه الاستقصاءات تُعتبر أداة مفيدة لقياس أوضاع الاقتصاد والسياسات، إلا أن اعتمادها على التصورات وعدم تغطيتها بالكامل للبلدان الفقيرة قد قيدا من فائدتها بالنسبة لعملية التحليل.

وجاء مشروع ممارسة أنشطة الأعمال، الذي انطلقت شرارته الأولى قبل 8 أعوام، ليخطو خطوة أخرى في هذا الدرب. حيث ينظر التقرير إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقيس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها على مدى دورة حياتها. ويُعتبر كل من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والنموذج المعياري لاحتساب التكلفة (standard cost model) الذي تم إعداده وتطبيقه في بادئ الأمر في هولندا، في الوقت الحالي، الأداتين المعياريتين الوحيدتين اللتين يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية.[1]

وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في عام 2003، 5 مجموعات من المؤشرات في 133 بلداً. أما تقرير العام الحالي فيغطي 10 من مجموعات المؤشرات في 183 بلداً. وقد استفاد هذا المشروع من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم.[2] ومازال الهدف الأساسي للتقرير يتمثل في: توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها.

ما هي المجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمّي للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من: بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري ـ وذلك من حيث مدى انطباقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة. ويشمل ذلك القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال. والهدف: هو إتاحة إجراءات حكومية مصممة بحيث تتسم بالكفاءة، والبساطة في التطبيق، وأن تكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها. وعلى هذا الأساس، تعطي بعض مؤشرات التقرير تقديراً أعلى لصالح فرض المزيد من الإجراءات الحكومية، مثل وضع معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة (related-party transactions). بينما تعطي مؤشرات أخرى تقديراً أعلى لصالح تبسيط طرق تنفيذ الإجراءات الحكومية القائمة، مثل استيفاء الإجراءات الشكلية اللازمة لتأسيس الشركات في نظام الشباك الواحد (one-stop shop).

يتضمّن مشروع ممارسة أنشطة الأعمال نوعين من البيانات. يعتمد النوع الأول على مطالعات القوانين والإجراءات الحكومية وتفسيراتها، بينما يعتمد الثاني على مؤشرات الوقت والحركة التي تقيس درجة الكفاءة في تحقيق الهدف الإجرائي (مثلاً، منح الصفة الاعتبارية لإحدى منشآت الأعمال). وفي إطار مؤشرات الوقت والحركة، يجري تسجيل تقديرات التكلفة من واقع جداول الرسوم الرسمية حيثما ينطبق ذلك. وفي هذا الصدد، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يبني على العمل الرائد الذي قام به الخبير الاقتصادي هيرناندو دي سوتو في تطبيق منهج الوقت والحركة الذي كان فردريك تيلور أول من استخدمه، وأدى إلى إحداث ثورة في إنتاج الموديل تي من سيارات فورد (Model T). وقد استخدم دي ساتو هذا المنهج في ثمانينيات القرن العشرين لإظهار العقبات التي تعترض سبيل إقامة مصنع للملابس يقع على أطراف مدينة ليما.[3]

ما هي المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

إن معرفة المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تضاهي في أهميتها معرفة المجالات التي يغطيها ـ وذلك لفهم المحددات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفسير البيانات.

محدودية النطاق

يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على 10 مجالات، ويهدف على وجه التحديد إلى قياس

الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى ذلك، فإن التقرير:

- لا يقيس جميع أوجه بيئة أنشطة الأعمال التي تهم الشركات أو المستثمرين ـ أو جميع العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية. فهو لا يأخذ بعين الاعتبار، مثلاً، العوامل المتعلقة بالأمن، واستقرار الاقتصاد الكلي، والفساد، ومهارات العمل لدى السكان، ومواضع القوة الأساسية لدى المؤسسات أو نوعية البنية الأساسية.[4] كما أنه لا يركز على الإجراءات الحكومية الخاصة بالاستثمار الأجنبي.
- لا يقوم بتقييم جوانب قوة النظام المالي أو الإجراءات الحكومية المنظمة للأسواق، ولكليهما أهمية بالغة في فهم بعض الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية الراهنة.
- لا يغطي جميع الإجراءات الحكومية أو أهدافها في أي بلد. ومع نمو البلدان وتطور التكنولوجيات، يجري إخضاع المزيد من مجالات النشاط الاقتصادي للإجراءات الحكومية. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد القواعد والتشريعات المعتمدة في الاتحاد الأوروبي (acquis) حالياً إلى ما لا يقل عن 14500 قاعدة تشريعية. ولا يقيس التقرير سوى 10 مراحل فحسب من دورة حياة الشركة من خلال 10 مجموعات مؤشرات محددة. كما أن مجموعات المؤشرات لا تغطي كافة جوانب الإجراءات الحكومية في المجال المعني. فعلى سبيل المثال، لا تغطي المؤشرات الخاصة ببدء النشاط التجاري أو بحماية المستثمرين كافة الجوانب المتعلقة بالتشريعات التجارية. ولا تغطي المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين كافة جوانب المجالات الحكومية المنظمة للعمل والعمال. فالمقاييس الخاصة بالإجراءات الحكومية التي تتناول السلامة في أماكن العمل أو الحق في التفاوض الجماعي، على سبيل المثال، غير مدرجة في مجموعة المؤشرات الحالية.

الاستناد إلى سيناريوهات الحالات المعيارية

يتم بناء مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على أساس سيناريوهات حالات معيارية ذات افتراضات محددة، مثلاً، أن تقع الشركة في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وبشكل عام، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية تطرح افتراضات من هذا النوع من أجل تحديد إطار تغطيتها. وغالباً ما تعتمد الإحصاءات المتعلقة بالتضخم، مثلاً، على أسعار سلع المستهلكين في عدد قليل من المناطق الحضرية.

وتسمح هذه الافتراضات بإجراء تغطية عالمية، وتعزز من القدرة على إجراء المقارنات، إلا أنها تأتي على حساب العمومية. وتتباين الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال التجارية ودرجة إنفاذها، بخاصة في الدول الاتحادية والاقتصادات الكبيرة، فيما بين البلدان. وبطبيعة الحال، فإن التحديات القائمة والفرص المتاحة في المدينة التجارية الأكبر حجماً ـ سواء مومباي أو ساو باولو أو نوكوألوفا أو ناسو ـ تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان. وإدراكاً منه باهتمام الحكومات بهذه التباينات، قام فريق ممارسة أنشطة الأعمال بتعزيز مؤشراته العالمية من خلال إجراء دراسات دون الوطنية في بلدان مثل البرازيل، والصين، وكولومبيا، وجمهورية مصر العربية، والهند، وكينيا، والمكسيك، والمغرب، ونيجيريا، والفلبين.[5]

أما في المجالات التي تتصف فيها الإجراءات الحكومية بالتعقيد والتباين الشديد، فمن الضروري تحري الدقة في تحديد الحالة المعيارية المستخدمة في بناء مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال. وحيثما كان ذلك مناسباً، تفترض الحالة المعيارية وجود شركة ذات مسؤولية محدودة. ويُعتبر هذا الاختيار واقعياً في جانب منه: إذ أن الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة هي أكثر أشكال شركات الأعمال التجارية شيوعاً في معظم بلدان العالم. ويعكس هذا الاختيار أحد محاور تركيز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وهو: زيادة الفرص أمام مشاريع الأعمال التجارية. حيث يحبذ المستثمرون الدخول في مشاريع الأعمال عندما تكون الخسائر المحتملة مقتصرة على مساهماتهم في رأس المال.

التركيز على القطاع الرسمي من الاقتصاد

يفترض تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، في سياق بناء مؤشراته، أن أصحاب المشاريع على دراية بجميع الإجراءات الحكومية السارية، وأنهم يتقيدون بها. لكن من الناحية العملية، فإنهم قد يمضون وقتاً طويلاً في سعيهم لمعرفة الجهات المختصة والمستندات اللازم استيفاؤها وتقديمها، أو أنهم قد يتفادون الإجراءات المطلوبة قانوناً بشكل تام ـ من خلال مثلاً عدم تسجيل أسمائهم للحصول على رقم الضمان الاجتماعي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، ترتفع مستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي. ويأتي هذا الطابع غير الرسمي بتكلفة باهظة: فالشركات في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد عادة ما تنمو بوتيرة أبطأ كثيراً، وتعاني من ضعف شديد في إمكانية الحصول على الائتمان، وتوظف عدداً أقل من العمالة ـ ويبقى العاملون في هذا القطاع خارج مظلة الحماية التي يوفرها قانون العمل.[6] ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة العوامل التي تساعد في تفسير أسباب ظهور نشاط اقتصادي غير رسمي، وتتيح لواضعي السياسات رؤى متبصرة عن مجالات الإصلاح المحتملة. ويتطلب فهم مختلف أبعاد بيئة أنشطة الأعمال الشاملة، وتكوين منظور متكامل وشامل للتحديات التي تواجه السياسات، المزج بين الرؤى المتبصرة التي يطرحها هذا التقرير والبيانات المستقاة من مصادر أخرى، مثل استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال.[7]

أسباب اختيار محور التركيز هذا

يماثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عمله اختبار نسبة الكولسترول في البيئة الإجرائية المنظمة لمنشآت الأعمال المحلية. إلا أن اختبار نسبة الكولسترول لا يكشف بالضرورة كافة الأوجه المتعلقة بحالتنا الصحية، لكنه يقيس شيئاً مهماً بالنسبة لصحتنا. كما أنه ينبهنا إلى ضرورة تغيير سلوكياتنا على نحو من شأنه تحسين ليس فقط نسبة الكولسترول، ولكن أيضاً صحتنا العامة.

وتتمثل إحدى طرق اختبار ما إذا كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يشكل مؤشراً بديلاً لبيئة الأعمال الشاملة والقدرة التنافسية، في النظر إلى علاقات الارتباط بين ترتيب مراكز البلدان في هذا التقرير، ومعايير القياس الاقتصادية الرئيسية الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) الخاصة بقياس تنظيم أسواق المنتجات هي الأقرب لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال من حيث مجالات القياس، وتبلغ علاقة الارتباط بينهما هنا 0.75. أما مؤشر التنافسية العالمية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، والتقرير السنوي لاحتساب القدرة التنافسية التابع للمعهد الدولي للتطوير الإداري، فلكلاهما نطاق واسع، إلا أن هناك أيضاً علاقة ارتباط قوية بينهما وبين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (0.79 و0.72 على التوالي). وتشير علاقات الارتباط هذه إلى أن الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال المحلية تحدث تغييراً هاماً في قدرة الاقتصاد على المنافسة حيثما يحل السلام ويتوطد استقرار الاقتصاد الكلي.

ويثور أحد الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح حول ما إذا كان للقضايا التي يركز عليها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أي تأثير على عملية التنمية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، سألت دراسة قام بها البنك الدولي بعنوان أصوات الفقراء زهاء 60 ألف من الفقراء من مختلف أنحاء العالم عن كيف يأملون في الإفلات من براثن الفقر.[8] وكانت الإجابات صريحة لا لبس فيها: فقد علق الرجال والنساء على السواء آمالهم في المقام الأول على تحقيق دخل من العمل في منشأة أعمال يملكونها هم، أو من فرصة عمل يحصلون عليها. ويقتضي تعزيز النمو ـ وضمان قدرة الفقراء على المشاركة في جني ثماره ـ توافر

بيئة يمكن فيها للمنضمين الجدد من لديهم رغبة وأفكار جيدة، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي، البدء في نشاط تجاري، وحيث يمكن للشركات الجيدة الاستثمار والنمو، ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل.

ولا شك أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل عوامل رئيسية دافعة للمنافسة والنمو وخلق فرص العمل، وبخاصة في البلدان النامية. إلا أن ما يصل إلى 80 في المائة من النشاط الاقتصادي في تلك البلدان يحدث في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. ولعل الإفراط في الإجراءات البيروقراطية والقواعد والإجراءات الحكومية من شأنه أن يحول دون دخول الشركات إلى القطاع الرسمي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، وتكون المنافسة محدودة، فإن النجاح في مثل هذه البيئة سيتوقف بدرجة أكبر على معارفك وعلاقاتك واتصالاتك، بدلاً من مهارتك وقدراتك. وعلى النقيض من ذلك، كلما اتصفت الإجراءات الحكومية بالشفافية والكفاءة وبساطة التطبيق، أصبح من السهولة لأصحاب المشاريع الطامحين، بغض النظر عن علاقاتهم واتصالاتهم، العمل في إطار سيادة القانون، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة وسبل الحماية التي يكفلها القانون.

ومن هذا المنظور، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يثمّن القواعد الرشيدة بوصفها عنصراً أساسياً في ضمان تكافؤ الفرص أمام فئات المجتمع. كما يتيح أساساً لدراسة الآثار الناشئة عن الإجراءات الحكومية وتطبيقها. فعلى سبيل المثال، وجد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004 أن تسريع إنفاذ العقود التجارية يرتبط بتصوّرات زيادة سبل العدالة القضائية ـ مما يشير إلى أن تأخير العدالة يتساوى مع الحرمان منها.[9]

يواجه واضعو السياسات تحدياتٍ خاصة أثناء الأزمة العالمية الراهنة. فالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ترى آثار هذه الأزمة المالية وهي تتسرب إلى اقتصاداتها الحقيقية، مع ما ينتج عن ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة وفقدان الدخل. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام الكثير من الحكومات في خلق الوظائف الجديدة وإتاحة المزيد من الفرص الاقتصادية. لكن لا يتوفر لدى الكثير منها سوى مجال محدود في ماليتها العامة للأنشطة الممولة من الموارد العامة، مثل الاستثمار في هياكل البنية الأساسية، أو لتقديم شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية الممولة من الموارد العامة. ويمكن أن تكون الإصلاحات الموّجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، مفيدة لعدة أسباب. فالإجراءات الحكومية المرنة والمؤسسات المتسمة بالفعالية، شاملة الخطوات والإجراءات الكفؤة لبدء النشاط التجاري، وأنظمة الإعسار أو إشهار الإفلاس الكفؤة، يمكن أن تسهل إعادة توزيع العمالة ورأس المال. ويمكن كذلك للمؤسسات المعنية والإجراءات الحكومية المبسطة والميسرة أن تساعد على ضمان تذليل الحواجز والمعوقات بين القطاعين غير الرسمي والرسمي أثناء قيام مؤسسات الأعمال بإعادة البناء، مما سيؤدي إلى إتاحة المزيد من الفرص للفقراء.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بوصفه أداة تحليلية للمقارنات المرجعية

تبين أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة مفيدة للمقارنات المرجعية، وذلك في إطار رصده لبعض الأبعاد الأساسية للقواعد الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال. وبالضرورة فإن أية مقارنة مرجعية ـ بالنسبة للأفراد أو الشركات أو البلدان ـ هي إجراء متحيز: فهي صالحة ومفيدة إذا ساعدت على شحذ القدرة على التمييز، لكنها أبعد ما تكون عن ذلك إذا حلت محل تلك القدرة.

ولتقرير ممارسة أنشطة الأعمال مأخذان على البيانات التي يتم جمعها: أنه يعرض مؤشرات "مطلقة" لكل بلد في كل من المجالات الإجرائية العشرة التي يتناولها، كما أنه يتيح مراتب تصنيفية للبلدان، حسب المؤشرات وحسب الترتيب العام. ويجب هنا التحلي بالقدرة على التمييز في تفسير تلك المقاييس الخاصة بأي بلد، وفي تحديد مسار الإصلاح المعقول والممكن سياسياً.

من الممكن أن يسفر استعراض ترتيب المراكز الواردة في التقرير ـ بمعزل عن العوامل الأخرى ـ عن نتائج غير متوقعة. فقد يأتي ترتيب مراكز بعض البلدان مرتفعاً بشكل مفاجئ على بعض المؤشرات. بل ويمكن، في بعض الأحيان، أن تأتي بعض البلدان التي حققت معدل نمو سريع أو استقطبت قدراً كبيراً من الاستثمارات في مراكز متأخرة عن غيرها من البلدان التي تبدو أقل ديناميكية.

ولكن بالنسبة للحكومات المهتمة بالإصلاحات، فإن مقدار التحسّن الواجب تحقيقه على مؤشراتها يفوق في أهميته ترتيبها المطلق. وخلال تطورها ونموها، تدعم البلدان إجراءاتها الحكومية وتسن المزيد منها بغرض حماية المستثمرين وحقوق الملكية. وتجد ـ في أثناء ذلك ـ سبلاً أكثر كفاءة لتطبيق الإجراءات الحكومية القائمة وإلغاء تلك التي عفا عليها الزمن. وأحد الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير هنا: أن الاقتصادات الديناميكية والآخذة في النمو تواصل إصلاح وتحديث إجراءاتها الحكومية، وطرق تطبيقها، في حين مازال الكثير من البلدان الفقيرة يستخدم قواعد تنظيمية ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ـ دليل المستخدم

يمكن للبيانات الكمّية والمقارنات المرجعية أن تكونا عاملين نافعين في حفز النقاش حول السياسات العامة، وذلك من خلال الكشف عن التحديات المحتملة، وتحديد البلدان التي يمكن لواضعي السياسات الاطلاع فيها على دروس مستفادة وممارسات جيدة. وتتيح تلك البيانات أيضاً أساساً لتحليل كيفية مساهمة المناهج المختلفة بشأن السياسات ـ وإصلاحات السياسات المختلفة ـ في تحقيق النتائج المرجوة، مثل تعزيز القدرة التنافسية، والنمو، وزيادة فرص العمل ومستوى الدخل.

وقد أتاحت سبع سنوات من بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة متنامية من البحوث عن كيفية ارتباط الأداء على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ـ والإصلاحات ذات الصلة بتلك المؤشرات ـ بتحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية المرجوة. وجرى نشر حوالي 405 مقالات في مجلات أكاديمية خاضعة للمراجعة من جانب المعنيين بالموضوع (peer-review)، وحوالي 1143 ورقة عمل متاحة حالياً على موقع Google Scholar على شبكة الإنترنت.[10] ومن بين الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقرير:

- وجود علاقة ارتباط بين خفض الحواجز أمام تأسيس الشركات وبين صغر حجم القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.[11]
- من شأن انخفاض تكلفة الدخول إلى الأسواق تشجيع تنظيم مشاريع الأعمال، وتعزيز إنتاجية الشركات، والحد من الفساد.[12]
- من شأن تبسيط إجراءات تأسيس الشركات أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة.[13]

كيف تستخدم الحكومات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال؟ عادة رد الفعل الأولي هو التشكيك في نوعية بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ومدى ملاءمتها. رغم ذلك، فإن النقاش الدائر يمضي في العادة إلى مناقشة أكثر عمقاً تستكشف جدوى هذه البيانات بالنسبة للبلد المعني والمجالات الممكنة للإصلاح.

ونقطة البدء عند معظم القائمين بالإصلاح هي السعي للحصول على أمثلة، وهنا يأتي دور التقرير لمد يد العون والمساعدة. فمثلاً، استخدمت المملكة العربية السعودية قانون الشركات الفرنسي كنموذج لتنقيح القانون الساري لديها. وتطلعت بلدان عدة في أفريقيا إلى موريشيوس ـ وهي الأقوى أداءً في المنطقة على صعيد مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ـ كمصدر للممارسات الجيدة للإصلاح. وما قاله السيد لويس غويليرمو بلاتا، وزير التجارة والصناعة والسياحة في كولومبيا:

"إن الأمر ليس كخَبْز كعكة تتبع خلالها خطوات الوصفة الخاصة بها. كلا. إننا جميعاً مختلفون. لكن، بوسعنا أخذ أشياء محددة، ودروس أساسية بعينها، وتطبيقها، والنظر فيما إذا كانت ناجحة في بيئتنا أم لا".

على مدى السنوات السبع الماضية، نفذت الحكومات عدداً كبيراً من الأنشطة في إصلاح البيئة الإجرائية لصالح منشآت الأعمال المحلية. وكانت معظم الإصلاحات المتعلقة بمجالات ممارسة أنشطة الأعمال متداخلة مع برامج إصلاح أوسع نطاقاً تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة. وفي إطار هيكلة برامجها الإصلاحية، استخدمت الحكومات مصادر بيانات ومؤشرات متعددة. واستجاب القائمون على الإصلاح للكثير من أصحاب المصلحة المباشرة وجماعات المصالح، الذين أثاروا قضايا وشواغل مهمة في النقاش الدائر بشأن عملية الإصلاح.

وتهدف المساندة التي يتيحها البنك الدولي لعمليات الإصلاح هذه إلى تشجيع الاستخدام الدقيق للبيانات، وشحذ القدرة على التمييز، وتجنب التركيز الضيّق على تحسين المراكز الترتيبية على المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

منهجية إعداد التقرير والبيانات

يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام 183 بلداً ـ منها بلدان صغيرة وبعض من أكثر بلدان العالم فقراً التي لا يتوافر بشأنها سوى قدر ضئيل من البيانات، إن كانت هناك أية بيانات على الإطلاق. وتستند بيانات التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية المحلية، بالإضافة إلى الاشتراطات والقواعد الإدارية. (للاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجية إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، انظر قسم ملاحظات على البيانات).

مصادر المعلومات الخاصة بالبيانات

تستند معظم المؤشرات إلى القوانين والإجراءات الحكومية، كما تعتمد معظم مؤشرات التكلفة في بياناتها على جداول الرسوم الرسمية. ويقوم المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال باستيفاء الاستقصاءات كتابةً، ويشيرون في إجاباتهم إلى القوانين والإجراءات الحكومية وجداول الرسوم ذات الصلة، بما يساعد في التحقق من صحة البيانات وضمان جودتها النوعية.

وبالنسبة لبعض المؤشرات، فإن جانباً من عنصر التكلفة (حيث لا توجد جداول الرسوم) وعنصر الوقت يستندان إلى الممارسة الحقيقية وليس إلى القوانين المدونة. ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من عدم الموضوعية. ولذلك، يقوم منهج التقرير على العمل مع المشتغلين في المجالات القانونية أو المهنيين الذين يقومون بهذه المعاملات. وبإتباع الأسلوب المعياري المنهجي الخاص بدراسات الوقت والحركة، يقسم التقرير كل إجراء أو معاملة، مثل تأسيس شركة وتشغيلها وفقاً للإجراءات القانونية، إلى خطوات منفصلة لضمان أفضل تقدير للوقت. ويقدم الممارسون الذين يتمتعون بخبرات وتجارب واسعة ونمطية في هذه المعاملات التقدير الزمني لكل خطوة على حدة.

وعلى مدى السنوات السبع الماضية، ساعد أكثر من 11 ألف مهني في 183 بلداً في توفير البيانات التي تثري معلومات مؤشرات التقرير. ويعتمد تقرير هذا العام على مدخلات ومساهمات من أكثر من 8 آلاف مهني. ويدرج الجدول 1-14 عدد المجيبين على الاستقصاءات حسب كل مجموعة من مجموعات المؤشرات. ويشير موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت إلى عدد المشاركين في الاستقصاءات حسب البلدان والمؤشرات. ويضم المشاركون مهنيين أو موظفين عموميين ـ ممن يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية التي يغطيها كل من مجالات التقرير، أو إسداء المشورة بشأنها. وبالنظر إلى التركيز على الترتيبات الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال، فإن معظم المشاركين يعملون في سلك المحاماة. وأجاب مسؤولو السجلات أو المكاتب الائتمانية على الاستقصاء الخاص بالمعلومات الائتمانية. كما أجاب وكلاء الشحن والمحاسبون والمعماريون وغيرهم من المهنيين على الاستقصاءات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، والضرائب، واستخراج تراخيص البناء.

يتعارض منهج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بجمع البيانات مع المنهج الخاص باستقصاءات منشآت الأعمال أو الشركات التي تعكس في الغالب تصورات وتجارب منفردة لمنشآت الأعمال. فالمحامي المتخصص في قوانين الشركات الذي يسجل 100-150 شركة سنوياً يكون أكثر دراية ومعرفة بالإجراءات من صاحب المشروع الذي يسجل شركة مرة واحدة أو ربما مرتين. ولدى قاضي التفليسة الذي يبت في عشرات القضايا سنوياً رؤى أكثر تبصراً ونفاذاً عن إجراءات الإفلاس من أية شركة قد مرت بهذا الإجراء.

تطور منهجية إعداد التقرير

تتسم منهجية حساب كل من مؤشرات التقرير بالشفافية والموضوعية وسهولة المحاكاة. ويتعاون أكاديميون بارزون في إعداد هذه المؤشرات، مما يضمن الدقة الأكاديمية. وقد جرى نشر سبع من الدراسات المرجعية التي تستند إليها هذه المؤشرات في مجلات اقتصادية بارزة. وثمة دراسة أخرى في مرحلة متقدمة من عملية النشر.

ويستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منهج المتوسط البسيط الخاص بترجيح المؤشرات الفرعية، وباحتساب المراكز الترتيبية. وتم التطرق إلى مناهج أخرى، منها استخدام أسلوبي المُرَكبات الأساسية والمُرَكبات غير المشاهدة. وتبين أن المنهجين الخاصين بهذين الأسلوبين يحققان نتائج مطابقة تقريباً لنتائج أسلوب المتوسط البسيط. وتظهر الاختبارات أن كل مجموعة من مجموعات المؤشرات تقدم معلومات جديدة، ولذلك، فإن أسلوب المتوسط البسيط يتسم بالقوة في مثل هذه الاختبارات.

إدخال تحسينات على منهجية التقرير وتنقيحات البيانات

شهدت منهجية إعداد التقرير تحسناً مستمراً مع مرور السنين. وجرى إدخال تغييرات استجابةً بشكل رئيسي لاقتراحات البلدان. فبالنسبة لإنفاذ العقود التجارية، على سبيل المثال، تمت زيادة مبلغ المطالبة المتنازع عليها في دراسة الحالة من 50 في المائة إلى 200 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي بعد العام الأول من عملية جمع البيانات، بعدما اتضح أنه من غير المحتمل وصول المطالبات الأصغر حجماً إلى القضاء.

وثمة تغيير آخر يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري. فشرط الحد الأدنى لرأس المال يمكن أن يصبح عقبة أمام أصحاب المشاريع المحتملين. وفي البداية، كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقيس الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بغض النظر عما إذا كان مدفوعاً مسبقاً بالكامل أم لا. وفي بعض البلدان، لا يتم دفع سوى جزء من الحد الأدنى لرأس المال مقدماً. ولبيان هذا الحاجز المحتمل القائم أمام دخول منشآت الأعمال، جرى استخدام شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال منذ 2004.

يشمل تقرير هذا العام إدخال تغييرات في المنهجية الأساسية لمجموعة المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين، إذ تم تغيير الافتراض الخاص بدراسة الحالة المعيارية بحيث أصبح هذا الافتراض يشير إلى شركة صغيرة أو متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفاً بدلاً من 201 موظف. وجرى قصر نطاق السؤال الخاص بالعمل أثناء الليل أو أيام العطلات الأسبوعية على أنشطة الصناعات التحويلية حيث يكون استمرار التشغيل ضرورياً من الناحية الاقتصادية. ولم تعد المكافآت التي ينص عليها القانون نظير العمل ليلاً أو أثناء أيام العطلات الأسبوعية إلى حد معين تُعتبر قيداً. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل طريقة احتساب نسبة الحد الأدنى للأجور لضمان عدم استفادة بلد ما من تسجيل نقاط نتيجة لخفض الحد الأدنى للأجور إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد، بعد التصحيح بما يراعي تعادل القوة الشرائية. وهذا المستوى من الدخل

يتسق مع التعديلات التي أجراها البنك الدولي مؤخراً على خط الفقر المطلق. وأخيراً، جرى تعديل طريقة احتساب تكلفة تسريح العمالة الزائدة بحيث لا تعني مدفوعات نهاية الخدمة أو سبل الحماية من البطالة التي تقل عن حد معين تسجيل نقاط أفضل لبلد ما.

ويجري شرح جميع التغييرات التي تطرأ على المنهجية في قسم "ملاحظات على البيانات". وكذلك في موقع مشروع ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت. علاوة على ذلك، يمكن الاطلاع على البيانات التاريخية الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير. ولإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يتم كذلك حساب مجموعة البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية، وأية تنقيحات في البيانات نتيجة للتصحيحات. ويتيح الموقع الإلكتروني كافة مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية.

ويمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بتصحيحات البيانات في قسم ملاحظات على البيانات بالتقرير وكذلك على الموقع الإلكتروني. كما تتيح إجراءات الشكاوى المتسمة بالشفافية للجميع إمكانية التقدم باعتراضات على البيانات المنشورة. وفي حال ثبوت أية أخطاء بعد التحقق من البيانات، يجرى تصحيحها على وجه السرعة.

الجديد هذا العام

يعرض تقرير هذا العام نتائج مبدئية في مجالين جديدين، هما: سهولة توصيل الكهرباء، ومستوى اعتماد التشريعات الوطنية لجوانب معايير العمل الأساسية المنبثقة عن منظمة العمل الدولية بشأن عمالة الأطفال. مع العلم بأنه لم يتم إدراج أي من مجموعتي المؤشرات التجريبية هاتين في ترتيب البلدان بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء

عندما تسوء نوعية خدمات البنية الأساسية وإمكانية الحصول عليها، تتضرر إنتاجية الشركات ومعدلات نموها تضرراً شديداً. ووفقاً لاستقصاءات الشركات التي أجريت في 89 بلداً، كانت الكهرباء أحد أكبر القيود أمام أنشطة أعمالها.[14] وتُعتبر مجموعة البيانات التجريبية بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بتوصيل الكهرباء المجموعة الأولى التي تقارن بين مرافق توزيع الكهرباء في مختلف أنحاء العالم حول كيفية استجابتها بكفاءة لطلبات العملاء الخاصة بالتوصيلات.

تقوم المؤشرات التجريبية بتتبع الإجراءات والخطوات التي تمر بها منشأة أعمال محلية معيارية تابعة للقطاع الخاص لتوصيل التيار الكهربائي. ومن خلال تطبيق منهجيته على توصيل التيار الكهربائي، يهدف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى توضيح بعض الآثار الحقيقية الناجمة عن تردي خدمات البنية الأساسية بالنسبة لأصحاب منشآت الأعمال. وهذه المؤشرات تكّمل البيانات المتاحة التي تركز على قدرات التوليد، وأسعار الاستهلاك، ومدى إمكانية التعويل على إمدادات الكهرباء.[15] كما أنها تتيح إمكانية إجراء المزيد من البحث في مدى تأثير إجراءات الحصول على الكهرباء على النواتج الاقتصادية.

حماية العاملين

تتألف المعايير الأساسية للعمل المنبثقة عن منظمة العمل الدولية من كل من: حرية تكوين الجمعيات والإقرار بالحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على كافة أشكال عمل السخرة أو العمل القسري، ومنع تشغيل الأطفال، والمعاملة المنصفة في ممارسات الاستخدام. وتتسق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بتوظيف العاملين مع معايير العمل الأساسية تلك، إلا أنها لا تقيس مدى الامتثال لها. ولتكملة هذه المؤشرات، شرع مشروع ممارسة أنشطة الأعمال في إجراء بحوث على مدى اعتماد المعايير الأساسية للعمل في التشريعات الوطنية.

وتركز البحوث الأولية على قيام البلدان بتنفيذ الأحكام الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل الواردة في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية المعنيتين بتشغيل الأطفال، وهما: الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (1973)، والاتفاقية رقم 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999).

يعرض تقرير هذا العام نتائج أولية عن 102 بلدٍ (انظر الملحق الخاص بحماية العاملين). وبالنسبة لكل بلد، قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة مدى اعتماد قوانينه الوطنية للحد الأدنى لسن الاستخدام والعمل وذلك فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على العمل بصفة عامة (14 أو 15 عاماً، وذلك وفقاً لدرجة تطور الاقتصاد والمرافق التعليمية في هذا البلد)، والأعمال الخطرة (18 عاماً)، والأعمال الخفيفة (12 أو 13 عاماً، وذلك وفقاً لدرجة تطور الاقتصاد والمرافق التعليمية في هذا البلد).

وسيجري في المستقبل توسيع نطاق هذا البحث ليشمل المزيد من البلدان والمجالات التي تغطيها المعايير الأساسية للعمل. وعلى هذا الأساس، يعتزم مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام وضع مؤشر لحماية العاملين، وهي عملية ستستفيد من مشورة مجموعة استشارية ذات تمثيل عريض من أصحاب المصلحة الحقيقية. وستكون منظمة العمل الدولية، التي تضطلع بدور ريادي في مجال المعايير الأساسية للعمل، بمثابة مصدر إرشاد أساسي في هذه العملية.

وبالرغم من استمرار هذه العملية، فقد تم حذف المؤشر الخاص بتوظيف العاملين كعلامة إرشادية في استبيان البنك الدولي المعني بتقييمات السياسات والمؤسسات القطريّة (CPIA). كما تلقى خبراء مجموعة البنك الدولي تعليمات بالتوقف عن استخدام هذا المؤشر كأساس لتقديم المشورة بشأن السياسات، أو لتقييم برامج التنمية أو إستراتيجيات المساعدة القطرية.

حواشي

1. النموذج المعياري لاحتساب التكلفة هو منهجية كمّية لتحديد الأعباء الإدارية التي تفرضها الإجراءات الحكومية على منشآت الأعمال. ويمكن استخدام هذه الطريقة في قياس أثر أي قانون منفرد أو مجالات مختارة من تشريع ما أو في إجراء قياس أساسي لجميع التشريعات في أحد البلدان
2. شمل ذلك استعراضاً قامت به مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي (2008).
3. De Soto (2003).
4. تأخذ المؤشرات ذات الصلة بالتجارة عبر الحدود واستخراج تراخيص البناء والمؤشرات التجريبية بشأن توصيل التيار الكهربائي بعين الاعتبار محدودية جوانب البنية الأساسية في بلد ما، ومن ذلك النقل الداخلي للسلع، وتوصيلات المرافق لمنشآت الأعمال.
5. http://subnational.doingbusiness.org.
6. Schneider (2005).
7. http://www.enterprisesurveys.org.
8. Narayan وآخرون (2000).
9. البنك الدولي (2003).
10. http://scholar.google.com.
11. مثلاً، Masatlioglu and Rigolini (2008)، Kaplan Piedra and Seira (2008)، و Ardagna and Lusagi (2009)، و Djankov وآخرون (مرجع على وشك الصدور).
12. مثلاً، Alesina and others (2005)، Perotti and Volpin (2004)، و Klapper, Laeven and Rajan (2006)، و Fisman and Sarria-Allende (2004)، و Antunes and Cavalcanti (2007)، و Barseghyan (2008)، وDjankov وآخرون (مرجع على وشك الصدور)، و Klapper, Lewin and Quesada Delgado (2009).
13. مثلاً، Freund and Bolaky (2008)، و Chang, Kaltani and Loayza (2009)، و Helpman, Melitz and Rubinstein (2008).
14. وفقاً لبيانات استقصاءات البنك

الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال الخاصة بما يبلغ 89 بلداً، فإن نسبة 15.6 في المائة من المديرين يعتبرون الكهرباء العائق الأكثر خطورة أمام أعمالهم، بينما ترى نسبة مماثلة (15.7 في المائة) أن القدرة على الحصول على التمويل تشكل العائق الأكثر خطورة أمام أعمالهم (http://www.enterprisesurveys.org).

15. انظر، مثلاً، بيانات الوكالة الدولية للطاقة أو البيانات المستمدة من استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال، وهي متاحة على العنوان التالي: (http://www.enterprisesurveys.org).

عرض عام

الشكل 1-1

أي المناطق لديها بعض الإجراءات الحكومية الأكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال التجارية؟

ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 (1–183)

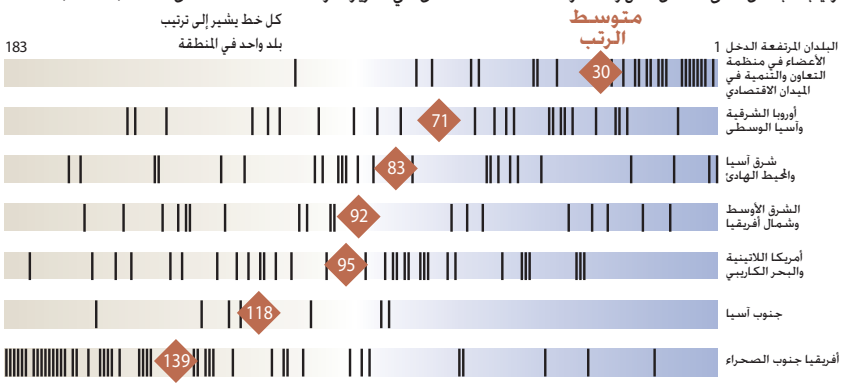

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

كانت السنة الماضية سنة صعبة بالنسبة لممارسة أنشطة الأعمال، إذ اضطرت الشركات في مختلف أنحاء العالم إلى مواجهة الآثار التي نجمت عن أزمة مالية بدأت في البلدان الغنية، لكنها أدت إلى ركود اقتصادي عالمي. وباتت القدرة على الحصول على التمويل أكثر صعوبة، وانخفض الطلب على الكثير من المنتجات في الأسواق المحلية والدولية، وتباطأت حركة التبادل التجاري على مستوى العالم. وواجه واضعو السياسات والحكومات أيضاً تحدياتٍ كبيرة ـ من تحقيق الاستقرار في القطاع المالي واستعادة الثقة والاطمئنان إلى مواجهة ارتفاع معدلات البطالة وتوفير شبكات الأمان الضرورية في وقت تعرض فيه ما يقدر بنحو 50 مليون شخص لفقدان وظائفهم من جراء هذه الأزمة.[1] أضف إلى كل ذلك ارتفاع الدين العام نظراً لوجود تضارب بين تكلفة برامج محفّزات المالية العامة التي تستهدف تنشيط الاقتصاد من جهة وتراجع إيرادات الخزانة العامة من جهة أخرى.

ورغم هذه التحديات الكثيرة، شهد 2009/2008 قيام المزيد من البلدان بإصلاح الإجراءات الحكومية بهدف تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال تفوق في عددها ما تم تنفيذه في أي عام منذ 2004 عندما بدأ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في تتبّع الإصلاحات عبر مؤشراته. وسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تنفيذ 287 إصلاحاً في 131 بلداً خلال الفترة بين يونيو/حزيران 2008 ومايو/أيار 2009، أي بزيادة نسبتها 20 في المائة عن السنة الماضية. وركزت البلدان القائمة بالإصلاح على تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتشغيله، وتدعيم حقوق الملكية، وتحسين كفاءة الفصل في المنازعات التجارية وإجراءات التفليسة.

لا يشكل إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في حد ذاته وصفة سحرية للتعافي من الأزمة المالية أو الاقتصادية. كما أن هنالك الكثير من العوامل الأخرى المؤثّرة. فمؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا تقوم بتقييم الإجراءات الحكومية المنظمة للأسواق أو قوة هياكل البنية الأساسية الخاصة بالقطاع المالي، ولكليهما أهمية بالغة في فهم بعض الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية الراهنة. كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار في أي وقت من الأوقات عوامل أخرى على درجة من الأهمية بالنسبة لأنشطة الأعمال ـ مثلاً، أوضاع الاقتصاد الكلي، أو حالة مرافق البنية الأساسية، أو المهارات التي تتمتع بها القوى العاملة أو الأوضاع الأمنية.

بيد أن البيئة الإجرائية الخاصة بمنشآت الأعمال يمكن أن تؤثر على مدى تحمل الشركات للآثار الناشئة عن هذه الأزمة، وقدرتها على اغتنام الفرص عندما يبدأ الاقتصاد في التعافي والانتعاش. وعندما تتسم الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال بالشفافية والكفاءة، يسهل على الشركات إعادة توجيه أنشطتها. كما يسهل دخول شركات جديدة إلى الأسواق. ويمكن للمحاكم وإجراءات التفليسة الكفؤة أن تساعد في إعادة توزيع الأصول والموجودات على وجه السرعة. كما يمكن أن يساعد تدعيم حقوق الملكية وسبل حماية المستثمرين في إرساء الدعائم الأساسية اللازمة لبناء الثقة عندما يشرع المستثمرون في الاستثمار مجدداً.

وإقراراً بأهمية الدور الذي تضطلع به الشركات ـ ولاسيما مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ـ بالنسبة لخلق فرص عمل جديدة وتحقيق الإيرادات، قامت بعض الحكومات، منها حكومات كل من الصين وجمهورية كوريا وماليزيا والاتحاد الروسي بإدراج إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في خطط الانتعاش الاقتصادي الخاصة بها. إلا أن معظم الإصلاحات المسجلة في 2009/2008 جاءت في إطار جهود أطول أمداً لزيادة قدرة الشركات على المنافسة وتشجيعها على خلق فرص العمل من خلال تحسين البيئة الإجرائية أمام مؤسسات الأعمال. وقد تم تنفيذ معظم هذه الإصلاحات في البلدان النامية (الشكل 2-1).

الشكل 2-1

البلدان الأكثر احتمالاً للقيام بالإصلاح هي البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط

توزيع الإصلاحات، حسب مجموعة الدخل، التي أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال (%)

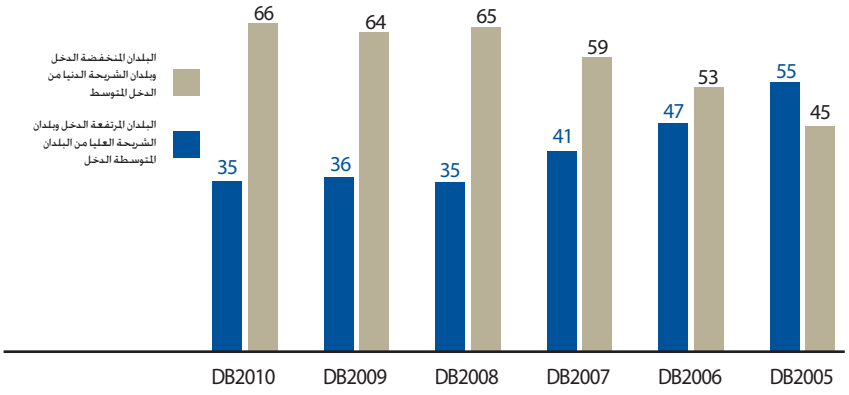

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. (DB)

الجدول 1-1

البلدان العشرة التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات في 2009/2008

البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
رواندا	✔		✔	✔	✔	✔		✔		✔
جمهورية قيرغيز	✔	✔	✔	✔	✔		✔	✔		
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	✔	✔	✔	✔	✔	✔	✔			
بيلاروس	✔	✔	✔	✔			✔	✔		
الإمارات العربية المتحدة	✔	✔						✔		
مولدوفا	✔			✔			✔			
كولومبيا	✔	✔		✔	✔	✔	✔	✔		✔
طاجيكستان	✔	✔			✔	✔				✔
جمهورية مصر العربية	✔	✔			✔				✔	
ليبريا	✔	✔						✔		

ملاحظة: يتم ترتيب البلدان على أساس عدد الإصلاحات وتأثيرها. أولاً، يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان التي نفذت إصلاحات كان من شأنها تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في 3 أو أكثر من المجالات التي يغطيها التقرير. ثانياً، يرتب التقرير هذه البلدان على أساس تحسنها في الترتيب عن السنة السابقة بالنسبة لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

البلدان النامية تسير بخطى سريعة ـ ورواندا تأتي في المقدمة

بلغت نسبة الإصلاحات التي قامت البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط بتنفيذها نحو ثلثي الإصلاحات التي سجلها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008، وهو استمرار لاتجاه بدأ قبل ثلاث سنوات. والواقع أن ثلاثة أرباع تلك البلدان التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قامت بإصلاحات. وللمرة الأولى تصدّر بلد من أفريقيا جنوب الصحراء، هو رواندا، بلدان العالم على صعيد الإصلاحات التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (الجدول 1-1).

وتواصل رواندا، منذ عام 2001، المضي بخطى ثابتة في إصلاح قوانينها ومؤسساتها التجارية. وفي العام الماضي، سنّت قانوناً جديداً للشركات أدى إلى تبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري وتقوية سبل حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية (الشكل 1-3). وبات بمقدور أصحاب مشاريع الأعمال حالياً بدء النشاط التجاري من خلال استيفاء إجراءين فقط خلال فترة لا تتعدى 3 أيام. وتخضع معاملات الأطراف ذوي العلاقة حالياً لشروط موافقات وإفصاح أكثر صرامة. كما تم تشديد الأحكام القانونية المحددة لمسؤولية أعضاء مجالس الإدارة في حالة وقوع معاملات بين الأطراف المعنية من شأنها إلحاق الضرر بمصالح المساهمين بالمؤسسة المعنية.

قامت رواندا بتحسين الإجراءات الحكومية بغرض تسهيل القدرة على الحصول على الائتمان، وذلك من خلال سن قانونين جديدين. ويسهل القانون الجديد المعني بالمعاملات المضمونة القروض المكفولة عن طريق إتاحة مجموعة أوسع نطاقاً من الأصول والموجودات التي يمكن استخدامها كضمانات. كما يتيح للدائنين المضمونين إمكانية إنفاذ الحقوق الضمانية على المنقولات خارج نطاق المحاكم، ويمنحهم أولوية مطلقة في إجراءات التفليسة. أما القانون الثاني الذي سنته رواندا، وهو قانون الإعسار الجديد، فقد أدى إلى تبسيط إجراءات إعادة تنظيم الشركات المتعثرة (reorganization procedures-).

وشملت الإصلاحات أيضاً تدابير لتسريع حركة التجارة وتسجيل الملكية. وانخفضت فترات التأخير على المنافذ الحدودية بفضل تمديد ساعات العمل وتبسيط المستندات المطلوبة لاستيفاء إجراءات التصدير والاستيراد. وأدت الإصلاحات إلى إزالة العراقيل ونقاط الاختناق في السجل العيني وهيئة الإيرادات، مما أدى بدوره إلى اختصار الوقت المطلوب لاستيفاء إجراءات تسجيل الملكية بواقع 255 يوماً.

وانضمت خمسة بلدان أخرى من البلدان المنخفضة الدخل أو بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط ـ هي جمهورية مصر العربية وليبريا ومولدوفا وجمهورية قيرغيز وطاجيكستان ـ إلى رواندا في قائمة البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات على مستوى العالم. والبلدان العشرة التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات هي تلك البلدان التي حققت، من خلال تنفيذ إصلاحات في ثلاثة مجالات أو أكثر من المجالات العشرة التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، أكبر تحسّن في المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. إلا أن ترتيب أي بلد على هذا المؤشر لا يتناول كافة جوانب بيئة الأعمال. إذ مازالت هنالك فرص للقيام بإصلاحات ـ فليبريا وطاجيكستان، على سبيل المثال، مازالتا في المركزين 149 و152 على التوالي. بيد أن التحسّن الذي يطرأ على هذا الترتيب يشير بالفعل إلى أن الحكومة تقوم باتخاذ الإجراءات لجعل البيئة الإجرائية المحلية أكثر ملاءمة لممارسة أنشطة الأعمال.

وتأتي هذه الإصلاحات في الوقت المناسب تماماً. إذ تأثر الكثير من الشركات في بلدان العالم النامية من جراء انخفاض الطلب على صادراتها، وهبوط التدفقات الرأسمالية والتحويلات. وفي الوقت نفسه، مازالت مؤسسات الأعمال في البلدان المنخفضة الدخل تواجه في المتوسط عدداً أكبر من الأعباء الإجرائية يزيد بواقع الضعف عما تواجهه نظيراتها في البلدان المرتفعة الدخل عند بدء النشاط التجاري، ونقل الملكية، وتقديم الإقرارات الضريبية أو عند اللجوء للمحاكم للفصل في منازعة تجارية. ولا يتوافر تاريخ ائتماني سوى لنسبة 2 في المائة من البالغين في المتوسط في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بنسبة 52 في المائة من البالغين في البلدان المرتفعة الدخل. ويزيد عدد الشركات المسجلة حديثاً بنسبة الفرد البالغ في البلدان المتقدمة بواقع 10 أمثال مقارنة بأفريقيا والشرق الأوسط ـ كما أن كثافة النشاط التجاري تزيد بواقع 4 أمثال عن مثيلتها في البلدان النامية.[2]

ويمكن أن تدفع الأعباء الإجرائية الشركات ـ ومعها فرص العمل ـ للسقوط إلى براثن القطاع غير الرسمي، حيث لا تقوم الشركات بالحصول على سجل تجاري، ولا تدفع الضرائب، وتواجه مصاعب جمة في الحصول على الائتمان الرسمي والتعامل مع المؤسسات الرسمية، ناهيك عن افتقار العمالة إلى سبل الحماية التي ينص عليها القانون. ومن المتوقع أن تؤدي الأزمة العالمية إلى تزايد أنشطة القطاع غير الرسمي.[3] وتشير التقديرات في الوقت الحالي إلى أن القطاع غير الرسمي يوظف نحو ثلثي العمالة في العالم، ومعظمها في البلدان

الشكل 1-3
قانون الشركات الجديد في رواندا يؤدي إلى تبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري وتقوية سبل حماية المستثمرين في الوقت نفسه

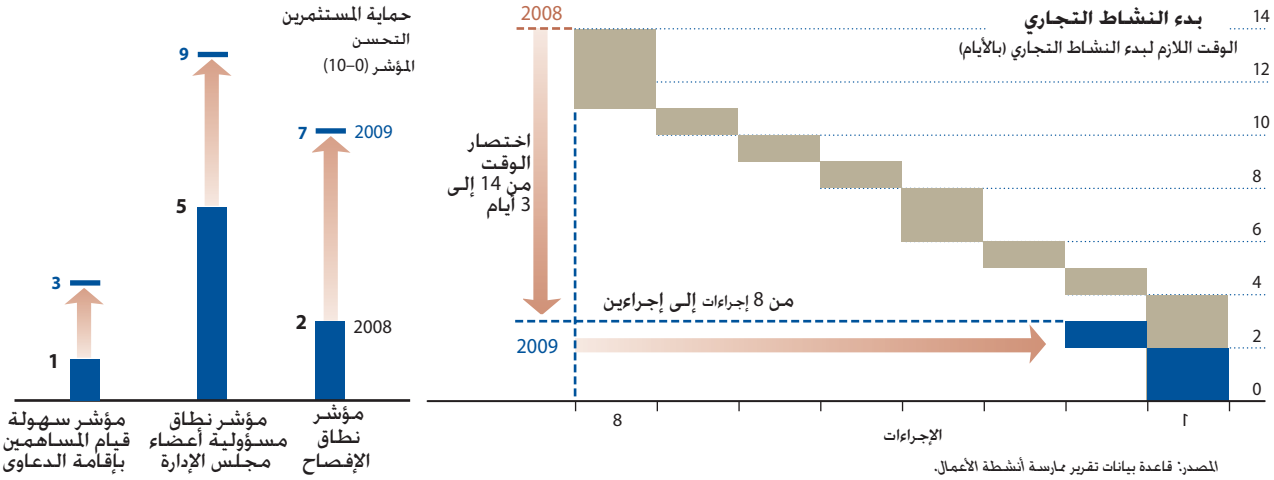

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وتأتي نسبة غير متناسبة منها من شرائح معرضة للخطر والمعاناة بالفعل، مثل الشباب والنساء.[4]

مازالت معظم الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في البلدان النامية تركز على الحد من الإجراءات الروتينية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية الرسمية. فعلى مدى السنوات الست الأخيرة، استهدف 80 في المائة من الإصلاحات المطبقة في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط تخفيض الأعباء الإدارية أمام الشركات، ومعظمها في مجالي تبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري، والتبادل التجاري، وهو أمر يمكن تفهمه بسهولة. وعند طرح سؤال على عدد من الشركات التي تعمل في القطاع غير الرسمي في عام 2008 حول العوائق التي تحول دون قيامها بتسجيل أنشطتها تسجيلاً رسمياً، أفادت نسبة 67 في المائة في كوت ديفوار و 57 في المائة في مدغشقر بأن رسوم التسجيل تشكل عقبة رئيسية أمامها.[5]

يمكن للإصلاحات الإدارية المتسمة بفعالية التكلفة أن تلعب دوراً كبيراً في تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري والتبادل التجاري. فتكلفة إنشاء نظام الشباك الموحد (One-stop shop) الخاص ببدء النشاط التجاري لم تزد على 200 ألف دولار في بوركينا فاصو، وخمسة ملايين دولار في أذربيجان. إلا أن الوفورات المقدرة بالنسبة لمؤسسات الأعمال تفوق بكثير هذه التكاليف ـ تقدر بمبلغ 1.7 مليون دولار سنوياً في بوركينا فاصو و 8.4 مليون دولار في أذربيجان. وتؤدي الأنظمة الكفؤة أيضاً إلى تسهيل الإنفاذ، وهو تحدٍ في الكثير من البلدان النامية حيث تشح الموارد. وتتيح أنظمة التفتيش المستندة إلى المخاطر في الإدارات الجمركية أو في قطاع البناء والتشييد للمسؤولين الحكوميين إمكانية تركيز مواردهم واهتمامهم حيثما تمسّ الحاجة.

قطعت بعض الحكومات القائمة بالإصلاح شوطاً طويلاً أبعد من غيرها، حيث أصدرت تشريعات جديدة لتدعيم حقوق الملكية وزيادة سبل الحماية القانونية للمستثمرين. وأصدر العديد من البلدان الخارجة من الصراعات، منها أفغانستان ورواندا وسيراليون، قوانين جديدة للشركات والضمانات، مما أرسى الأسس القانونية اللازمة لانطلاق الأسواق في المستقبل (الجدول 1-2).

وبطبيعة الحال، مازالت هناك تحديات كثيرة. فالبنوك في أفغانستان لن تقوم غداً بزيادة قروضها المكفولة لمجرد سن قانون جديد بشأن استخدام الضمانات المنقولة. فلكي تتسم التشريعات الجديدة بالفعالية والنفاذ، من الضروري نشرها وتعميمها بصورة لائقة واعتمادها من جانب القطاعين العام والخاص. وزيادة على ذلك، فإن إصلاح الإجراءات الحكومية لا يعمل بمعزل عن المناخ المحيط به. وتشير الشواهد الجديدة إلى أن هيكل الحوكمة لأي اقتصاد والموارد الطبيعية يؤثران على الحافز والدافع وراء الإصلاح.[6]

الجدول 1-2
البلدان التي نفذت أكبر عدد من الإصلاحات في 2009/2008 حسب مجموعة المؤشرات

بدء النشاط التجاري	ساموا
استخراج تراخيص البناء	المملكة المتحدة
توظيف العاملين	رواندا
تسجيل الملكية	موريشيوس
الحصول على الائتمان	رواندا
حماية المستثمرين	رواندا
دفع الضرائب	تيمور ليشتي
التجارة عبر الحدود	جورجيا
إنفاذ العقود	بوتسوانا
تصفية النشاط التجاري	ملاوي

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

لكن حتى في ظل الظروف الصعبة، فإن تهيئة بيئة إجرائية تتسم بكفاءة العمليات الإدارية وقوة حماية حقوق الملكية يمكن أن يمهد الطريق أمام الشركات والمستثمرين لاغتنام الفرص عندما يبدأ الاقتصاد في النمو والتطور. وتشير بحوث جديدة إلى أنه إذا توافرت الظروف المناسبة، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل، يمكن لاتخاذ تدابير بسيطة أن يحدث تغييراً للأفضل. ويبين تحليل الإصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحوكمة الجيدة نسبياً يرتبط بتحقيق زيادة بنسبة 0.4 نقطة مئوية في معدل النمو و0.27 نقطة مئوية في معدل الاستثمار.[7]

اقتداءً بالبلدان المجاورة، البلدان القائمة بالإصلاح تسرّع وتيرة الإصلاحات

تسارعت وتيرة الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008 في جميع أنحاء العالم، حيث قام ما لا يقل عن 60 في المائة من البلدان بتنفيذ إصلاحات في كل منطقة (الجدول 1-3). ونشطت البلدان القائمة بالإصلاح في منطقتين، على وجه الخصوص، هما: أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هاتين المنطقتين، ساهمت المنافسة في تحفيز الإصلاحات فيما بين البلدان المجاورة.

وكانت بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وهي المنطقة الأكثر تأثراً بالأزمة الراهنة، الأكثر نشاطاً في تنفيذ الإصلاحات، وذلك للعام السادس على التوالي. إذ نفذ ستة وعشرون من بلدان المنطقة السبعة والعشرين إصلاحات في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في مجال واحد على الأقل من المجالات التي يتناولها تقرير ممارسة

الجدول 1-3

ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

الترتيب العام لسنة 2010	الترتيب العام لسنة 2009	البلد	عدد الإصلاحات في عام 2010
1	1	سنغافورة	3
2	2	نيوزيلندا	0
3	3	هونغ كونغ، الصين	3
4	4	الولايات المتحدة	0
5	6	المملكة المتحدة	2
6	5	الدانمرك	0
7	7	أيرلندا	1
8	8	كندا	0
9	9	أستراليا	0
10	10	النرويج	1
11	16	جورجيا	2
12	12	تايلند	1
13	15	المملكة العربية السعودية	2
14	11	آيسلندا	1
15	13	اليابان	0
16	14	فنلندا	1
17	24	موريشيوس	6
18	17	السويد	0
19	23	جمهورية كوريا	2
20	18	البحرين	1
21	19	سويسرا	0
22	20	بلجيكا	2
23	21	ماليزيا	2
24	22	إستونيا	2
25	27	ألمانيا	2
26	25	ليتوانيا	1
27	30	لاتفيا	2
28	26	النمسا	0
29	29	إسرائيل	1
30	28	هولندا	1
31	31	فرنسا	2
32	69	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	7
33	47	الإمارات العربية المتحدة	3
34	32	جنوب أفريقيا	1
35	33	بورتو ريكو	0
36	34	سانت لوسيا	1
37	49	كولومبيا	8
38	38	أذربيجان	2
39	37	قطر	0
40	36	قبرص	0
41	80	جمهورية قيرغيز	7
42	35	الجمهورية السلوفاكية	1
43	50	أرمينيا	3
44	42	بلغاريا	2
45	39	بوتسوانا	2
46	61	تايوان، الصين	2
47	41	هنغاريا	1
48	48	البرتغال	4
49	40	شيلي	0
50	44	أنتيغوا وبربودا	0
51	55	المكسيك	2
52	46	تونغا	1
53	58	سلوفينيا	2
54	43	فيجي	1
55	45	رومانيا	1
56	65	بيرو	6
57	68	ساموا	2
58	82	بيلاروس	6
59	57	فانواتو	1
60	56	منغوليا	0
61	52	الكويت	2
62	51	إسبانيا	1
63	64	كازاخستان	3
64	53	لكسمبورغ	1
65	60	عمان	2
66	54	ناميبيا	0
67	143	رواندا	7
68	59	جزر البهاما	0
69	73	تونس	2
70	62	سانت فنسنت وجزر غرينادين	2
71	77	الجبل الأسود	4
72	72	بولندا	4
73	63	تركيا	1
74	66	الجمهورية التشيكية	3
75	67	جامايكا	1
76	70	سانت كيتس ونيفس	1
77	83	بنما	2
78	74	إيطاليا	0
79	79	كيريباتي	0
80	75	بليز	0
81	78	ترينيداد وتوباغو	0
82	89	ألبانيا	3
83	76	دومينيكا	0
84	81	السلفادور	0
85	85	باكستان	1
86	102	الجمهورية الدومينيكية	1
87	71	ملديف	0
88	90	صربيا	2
89	86	الصين	1
90	99	زامبيا	1
91	88	غرينادا	2
92	87	غانا	1
93	91	فيبتنام	2
94	108	مولدوفا	3
95	84	كينيا	1
96	94	بروني دار السلام	1
97	92	بالاو	0
98	93	جزر مارشال	0
99	103	الجمهورية اليمنية	3
100	104	الأردن	6
101	98	غيانا	2
102	95	بابوا غينيا الجديدة	1
103	110	كرواتيا	1
104	96	جزر سليمان	0
105	97	سري لانكا	1
106	116	جمهورية مصر العربية	4
107	111	إثيوبيا	3
108	101	لبنان	2
109	100	اليونان	1
110	117	غواتيمالا	4
111	105	سيشيل	0
112	106	أوغندا	1
113	107	كوسوفو	1
114	109	أوروغواي	1
115	114	سوازيلند	0
116	119	البوسنة والهرسك	1
117	113	نيكاراغوا	0
118	112	الأرجنتين	1
119	115	بنغلاديش	3
120	118	الاتحاد الروسي	3
121	121	كوستاريكا	1
122	129	إندونيسيا	3
123	123	نيبال	1
124	122	باراغواي	1
125	120	نيجيريا	1
126	124	بوتان	0
127	125	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0
128	130	المغرب	1
129	127	البرازيل	1
130	128	ليسوتو	0
131	126	تنزانيا	0
132	131	ملاوي	2
133	132	الهند	1
134	144	مدغشقر	1
135	140	موزامبيق	2
136	134	الجزائر	4
137	142	جمهورية إيران الإسلامية	4
138	133	إكوادور	0
139	137	الضفة الغربية وقطاع غزة	2
140	135	غامبيا	0
141	136	هندوراس	3
142	146	أوكرانيا	1
143	138	الجمهورية العربية السورية	1
144	141	الفلبين	3
145	139	كمبوديا	0
146	147	الرأس الأخضر	2
147	155	بوركينا فاصو	5
148	156	سيراليون	5
149	159	ليبريا	3
150	145	أوزبكستان	2
151	154	هايتي	2
152	164	طاجيكستان	5
153	150	العراق	0
154	149	السودان	2
155	148	سورينام	0
156	162	مالي	5
157	152	السنغال	1
158	151	غابون	0
159	160	زمبابوي	1
160	168	أفغانستان	3
161	158	بوليفيا	0
162	153	جزر القمر	0
163	157	جيبوتي	1
164	173	تيمور ليشتي	1
165	166	توغو	2
166	161	موريتانيا	0
167	165	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1
168	163	كوت ديفوار	0
169	170	أنغولا	3
170	169	غينيا الاستوائية	0
171	167	الكاميرون	3
172	172	بنن	2
173	171	غينيا	0
174	174	النيجر	1
175	175	إريتريا	0
176	177	بوروندي	0
177	178	جمهورية فنزويلا البوليفارية	0
178	176	تشاد	0
179	179	جمهورية الكونغو	0
180	180	سان تومي وبرنسيبي	0
181	181	غينيا - بيساو	1
182	182	جمهورية الكونغو الديمقراطية	1
183	183	جمهورية أفريقيا الوسطى	1

ملاحظة: تم قياس وترتيب جميع البلدان على أساس البيانات المتاحة في يونيو/حزيران 2009، والمدرجة في جداول البلدان. ويكون ترتيب بلد ما على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال متوسط ترتيبه في الموضوعات العشرة التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. وتم عرض ترتيب العام الماضي بالخط المائل.وجرى تعديل هذا الترتيب وفقاً للتغيرات التي طرأت على منهجية إعداد التقرير، وتصحيحات البيانات، وإضافة بلدين آخرين. علماً بأن عدد الإصلاحات يستثني الإصلاحات التي أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أنشطة الأعمال. وفي 2005/2004 و2006/2005، قامت البلدان العشرة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بتنفيذ 84 إصلاحاً، أي ما نسبته 60 في المائة من إجمالي الإصلاحات المنفذة في المنطقة. وحققت البلدان الأخرى التي تلتها بعض النتائج الطيبة. ومنذ عام 2004، شهدت المنطقة افتتاح مكاتب خاصة للاستعلام الائتماني في 16 بلداً. واليوم، يتوافر تاريخ ائتماني لنحو 94 في المائة من البالغين في صربيا، و77 في المائة في كرواتيا، و30 في المائة في كازاخستان ورومانيا. ولم يكن ذلك ممكناً قبل خمس سنوات. وتظهر استقصاءات مؤسسات الأعمال في عام 2008 أن نسبة تقل عن 6 في المائة من الشركات توقعت دفع رشاوى لإنجاز معاملاتها في استونيا وسلوفينيا والجمهورية السلوفاكية ـ وهي نسبة مختلفة تمام الاختلاف عن النسب التي أظهرتها استقصاءات عام 2005 والتي بلغت 18 في المائة، و14 في المائة، و33 في المائة للبلدان الثلاثة على التوالي.[8] وفي السنوات الثلاث الماضية، تحركت الإصلاحات إلى الشرق من الاتحاد الأوروبي، حيث قامت كل من ألبانيا وبيلاروس وجمهورية قيرغيز وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بتنفيذ إصلاحات في مجالات عدة، وذلك للعام الثالث على التوالي. واقتداءً بالبلدان المجاورة لها، قامت كل من كازاخستان والجبل الأسود وطاجيكستان بزيادة جهود الإصلاح في هذه السنة الماضية.

تقوم حكومات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالياً بإصلاحات بمعدل مماثل لنظيره في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (الشكل 1-4)، إذ شهد 2009/2008 قيام 17 من أصل 19 بلداً بتنفيذ إصلاحات بالمنطقة. وجاءت مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة ضمن البلدان الأكثر نشاطاً في تنفيذ الإصلاحات. وفي السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة الإصلاحات في المنطقة وقامت البلدان باقتباس الإصلاحات من بعضها البعض. وقام 8 بلدان من بلدان المنطقة بخفض الحد الأدنى لرأس المال أو إلغائه منذ عام 2005. علماً بأن خمسة من هذه البلدان الثمانية كانت ضمن البلدان ذات أعلى نسبة للحد الأدنى لرأس المال في العالم ـ ما يصل إلى 120 ألف دولار في المملكة العربية السعودية حتى عام 2007. ودخل نظام الشباك الواحد الخاص ببدء النشاط التجاري طور التشغيل في كل من: مصر والأردن والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية. وفي 2009/2008، ازدادت الإصلاحات المنفذة في مجالات أخرى، مما أدى إلى تبسيط الإجراءات في مجالات: الحصول على تراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود من خلال المحاكم.

كذلك تزايدت وتيرة الإصلاحات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث قام 19 من أصل 32 بلداً بتنفيذ إصلاحات. ونفذ كل من كولومبيا وغواتيمالا وبيرو إصلاحات في أربعة مجالات على الأقل. ودخلت ثلاث دول جزرية في منطقة البحر الكاريبي درب الإصلاح للمرة الأولى، وهذه الدول هي: غرينادا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، قام 29 من أصل 46 بلداً بتنفيذ إصلاحات في 2009/2008، حيث نفذت هذه البلدان ما مجموعه 67 إصلاحاً. وكما هي الحال في العام الماضي، ركز نصف الإصلاحات التي شهدتها المنطقة تقريباً على تسهيل بدء النشاط التجاري أو التجارة عبر الحدود. وشهدت منطقة جنوب آسيا قيام 6 من أصل 8 بلدان بتنفيذ إصلاحات. أما في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، فقد قام 17 من أصل 24 بلداً بتنفيذ إصلاحات.

وعلى صعيد البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قام 17 بلداً بتنفيذ إصلاحات ركز معظمها على تبسيط أعباء ضرائب الشركات، وتحسين أنظمة تسجيل الملكية. واستحدثت ألمانيا شكلاً جديداً من أشكال الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ملغية بذلك شروط تأسيس الشركات التي كانت قائمة لأكثر من 100 عام. وألمانيا ليست غريبة على دروب المنافسة على تسهيل الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال. ففي السنوات الأخيرة، تزايد قيام الشركات الألمانية ذات المسؤولية المحدودة، في إطار السعي للاستفادة من السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي، بالتسجيل في المملكة المتحدة بدلاً من ألمانيا نظراً لسهولة إجراءات التسجيل وانخفاض التكاليف. وربما يؤدي القانون الجديد الذي اعتمدته ألمانيا إلى تغيير مسار هذا التوجه.

أوقات الأزمات ـ فرصة للإصلاح

يمكن أن تكون عملية إصلاح الإجراءات الحكومية صعبة وقد تستغرق وقتاً طويلاً، وخاصة إذا انطوت على إدخال تغييرات على الأطر القانونية. كما أن بعض الإصلاحات تقتضي إجراء مفاضلات سياسية صعبة. ولا غرابة في أن معظم الإصلاحات التي سجلها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008 كانت موّجهة نحو الحد من الأعباء الإدارية. إذ قام ما لا يقل عن 30 بلداً بتحسين إجراءات الحصول على تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، أو التجارة عبر الحدود. في حين قام 61 بلداً بتسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات. ومقابل ذلك، لم يقم سوى 8 بلدان بإصلاح قوانينها الخاصة بالضمانات أو المعاملات المكفولة بضمانات. وكذلك، لم يقم سوى 11 بلداً بإدخال تعديلات على الإجراءات الحكومية المنظمة للعمل والعمال: أدت إلى زيادة مرونتها في سبعة بلدان، بينما أدت إلى جعلها أكثر صرامة في أربعة بلدان (الشكل

الشكل 1-4

منطقتا أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ الأكثر تطبيقاً للاصلاحات في 2008/2009

نسبة البلدان التي نفذت على الأقل إصلاحاً واحداً أدى إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال (%)
حسب سنوات صدور تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (DB)

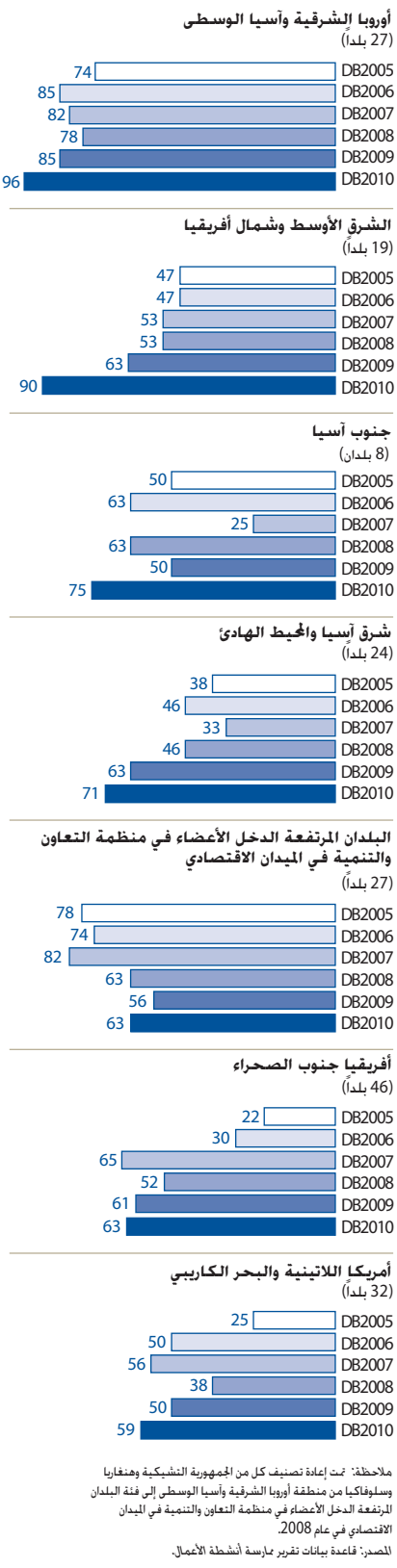

ملاحظة: تمت إعادة تصنيف كل من الجمهورية التشيكية وهنغاريا وسلوفاكيا من منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2008.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 5-1

287 إصلاحاً سهل ممارسة أنشطة الأعمال ـ بينما أدى 27 إصلاحاً إلى زيادة الصعوبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008

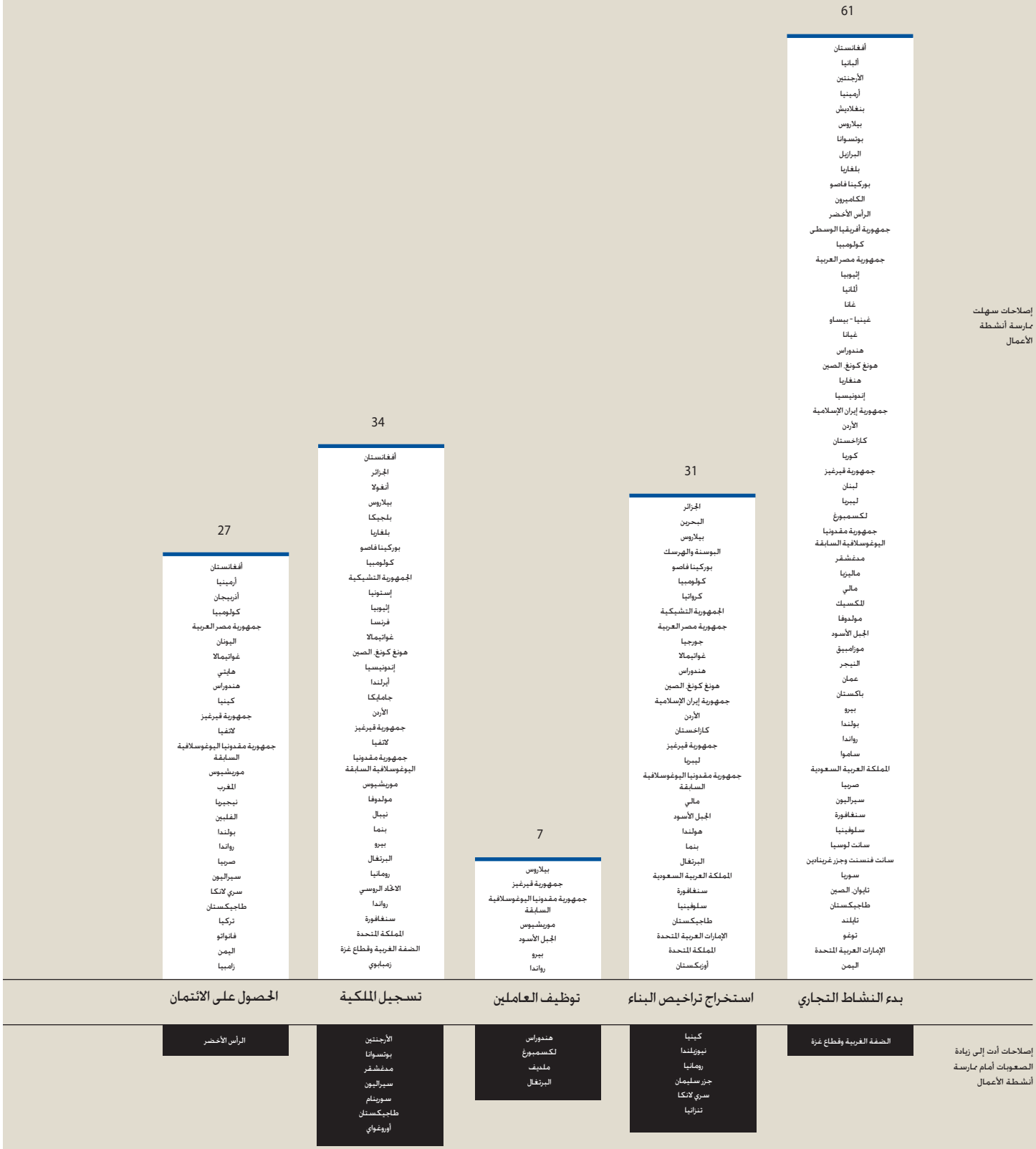

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

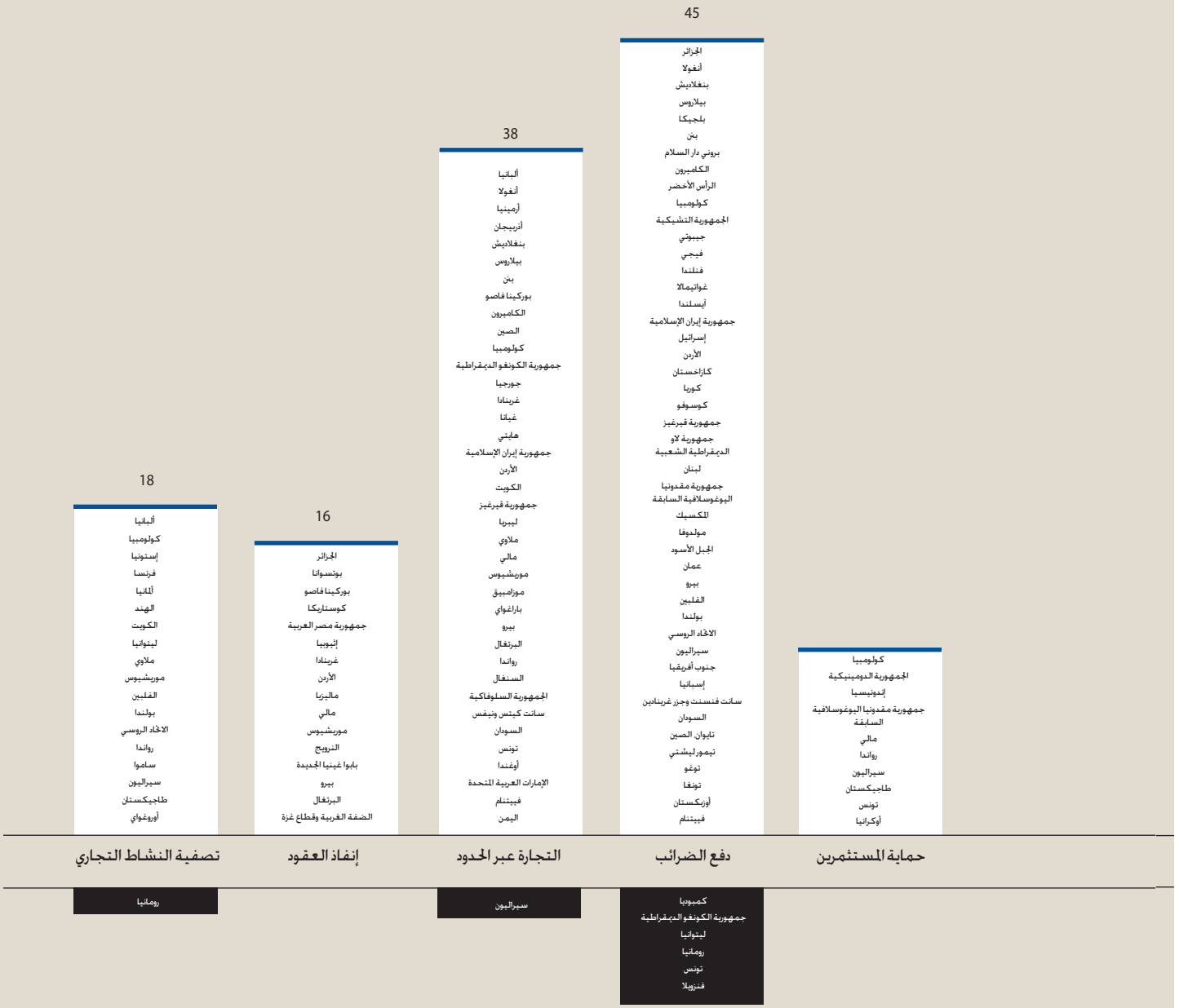
45
الجزائر
أنغولا
بنغلاديش
بيلاروس
بلجيكا
بنن
بروني دار السلام
الكاميرون
الرأس الأخضر
كولومبيا
الجمهورية التشيكية
جيبوتي
فيجي
فنلندا
غواتيمالا
آيسلندا
جمهورية إيران الإسلامية
إسرائيل
الأردن
كازاخستان
كوريا
كوسوفو
جمهورية قيرغيز
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لبنان
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
المكسيك
مولدوفا
الجبل الأسود
عمان
ببرو
الفلبين
بولندا
الاتحاد الروسي
سيراليون
جنوب أفريقيا
إسبانيا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
السودان
تايوان، الصين
تيمور ليشتي
توغو
تونغا
أوزبكستان
فييتنام
38
ألبانيا
أنغولا
أرمينيا
أذربيجان
بنغلاديش
بيلاروس
بنن
بوركينا فاصو
الكاميرون
الصين
كولومبيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جورجيا
غرينادا
غيانا
هايتي
جمهورية إيران الإسلامية
الأردن
الكويت
جمهورية قيرغيز
ليبريا
ملاوي
مالي
موريشيوس
موزامبيق
باراغواي
ببرو
البرتغال
رواندا
السنغال
الجمهورية السلوفاكية
سانت كيتس ونيفس
السودان
تونس
أوغندا
الإمارات العربية المتحدة
فييتنام
اليمن
16
الجزائر
بوتسوانا
بوركينا فاصو
كوستاريكا
جمهورية مصر العربية
إثيوبيا
غرينادا
الأردن
ماليزيا
مالي
موريشيوس
النرويج
بابوا غينيا الجديدة
ببرو
البرتغال
الضفة الغربية وقطاع غزة
18
ألبانيا
كولومبيا
إستونيا
فرنسا
ألمانيا
الهند
الكويت
ليتوانيا
ملاوي
موريشيوس
الفلبين
بولندا
الاتحاد الروسي
رواندا
ساموا
سيراليون
طاجيكستان
أوروغواي
45
كولومبيا
الجمهورية الدومينيكية
إندونيسيا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
مالي
رواندا
سيراليون
طاجيكستان
تونس
أوكرانيا
حماية المستثمرين
دفع الضرائب
كمبوديا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
ليتوانيا
رومانيا
تونس
فنزويلا
التجارة عبر الحدود
سيراليون
إنفاذ العقود
تصفية النشاط التجاري
رومانيا

الشكل 1-6
ثلاثة أرباع البلدان قامت بإصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال
نسبة البلدان التي قامت بإصلاحات في كل من مجالات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (%)

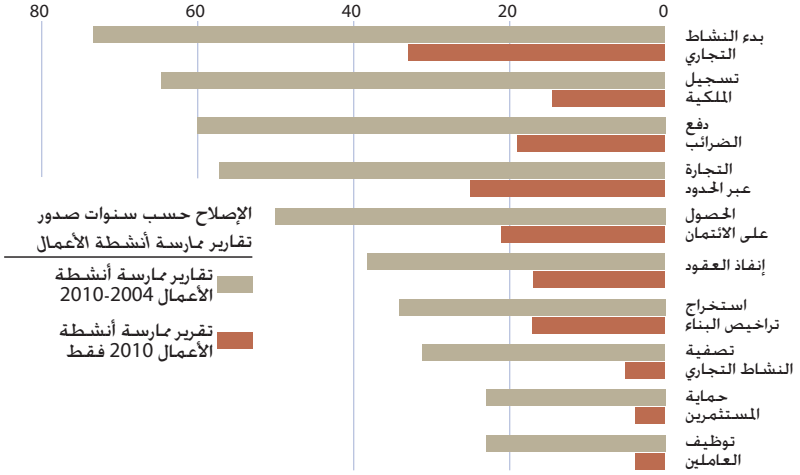

ملاحظة: لم تكن جميع المؤشرات الحالية مدرجة في التقرير طيلة هذه الفترة الزمنية. فقد تم إدخال تسجيل الملكية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005 . ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود واستخراج تراخيص البناء وحماية المستثمرين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

5-1). وغالباً ما يتطلب الأمر ضغوطاً خارجية للدفع بإجراء تغييرات تشريعية ملموسة. ويمكن أن تمثل الأزمة الحالية فرصة سانحة في هذا السياق.

تاريخياً، شكّل الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية حافزاً ودافعاً للقيام بالكثير من الإصلاحات. فأزمة شرق آسيا حفزت بلداناً كثيرة لإعادة هيكلة أنظمتها الخاصة بإشهار الإفلاس. وقامت بعض البلدان، مثل سنغافورة وتايلند، بإصلاح قوانينها لتدعيم سبل حماية المستثمرين. كما جرى إدخال إصلاحات في الفترة التي تلت انتهاء الأزمات على أنظمة إشهار الإفلاس في تركيا في 2004/2003، وفي كولومبيا في 1999. وفي الولايات المتحدة، أدى الركود الكبير الذي عصف بالاقتصاد الأمريكي في ثلاثينيات القرن العشرين إلى إصلاحات شاملة في أنظمة إشهار الإفلاس للمرة الأولى خلال 50 عاماً. وفي العام الماضي، قام 18 بلداً بإصلاح أنظمتها الخاصة بإشهار الإفلاس، وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وربما يزداد هذا العدد في المستقبل نظراً لاضطرار البلدان للتعامل مع الأزمات التي تعصف بالأنظمة المالية والاقتصادية. وفي أوقات الكساد الاقتصادي، يتسم الحفاظ على الشركات التي تمتلك مقومات البقاء والاستمرار كمؤسسة عاملة وعلى الوظائف بأهمية خاصة. وكلما تسارع تحرير أصول الشركات المتعثرة وغير القادرة على البقاء، كلما سهلت إعادة تعبئة هذه الأصول والموجودات.

وكانت فرنسا وألمانيا من بين أوائل البلدان التي قامت بإصلاح أنظمتها الخاصة بإشهار الإفلاس استجابة للأزمة الراهنة. وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، بدأ العديد من البلدان مؤخراً في القيام بذلك. وأصبح قانون الإعسار الجديد ساري المفعول في لاتفيا في يناير/كانون الثاني 2008، وفي ليتوانيا في يوليو/تموز 2008. وفي ديسمبر/كانون الأول 2008، أصدرت استونيا قانوناً جديداً لإعادة التنظيم ينص على إجراءات قانونية تمكّن الشركات المتعثرة التي تقف على حافة الإفلاس من إعادة تنظيم نفسها، وإعادة هيكلة مديونيتها، واتخاذ تدابير أخرى لاستعادة سلامتها المالية وربحيتها. وتأتي هذه الإصلاحات في الوقت المناسب. فمتوسط معدل استرداد الدين بعد إشهار الإفلاس في المنطقة يبلغ ما نسبته 32 في المائة، وهو يقل كثيراً عن المعدل السائد في البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبالغ 69 في المائة.

ما الذي تفعله البلدان المواظبة على تنفيذ الإصلاحات

مع تتبّع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للإصلاحات الإجرائية على مدى السنوات الست الأخيرة، أخذت بعض الأنماط في الظهور والتبلور. فإصلاحات الإجراءات الحكومية تميل إلى التسارع عند ارتفاع وتيرة الضغوط. ولعل أحد الأسباب في ذلك يكمن في تنامي الضغوط التنافسية مع انضمام البلدان إلى إحدى الأسواق المشتركة مثل الاتحاد الأوروبي، أو الدخول في اتفاقية تجارة مثل اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى. وتمثل الأزمات المالية وتراجع النشاط الاقتصادي أحد الدوافع القوية الأخرى للقيام بالإصلاح. وينطبق الأمر نفسه على الحاجة لإعادة بناء الاقتصاد في أعقاب الخروج من صراع ما، كما في ليبريا ورواندا وسيراليون.

وأياً كانت الدوافع والمحفزات للقيام بالإصلاحات، فإن الحكومات التي تنجح في مواصلة برامج الإصلاح الخاصة بها، وفقاً لمؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، عادة ما تشترك في عدة سمات. أولاً، تتبع هذه البلدان أجندة أطول أمداً تستهدف زيادة قدرة شركاتها واقتصاداتها على المنافسة. فكولومبيا ومصر وماليزيا ورواندا هي جميعاً أمثلة على بلدان قامت بإدماج إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال ضمن أجندة أوسع نطاقاً لتعزيز قدرة اقتصاداتها على المنافسة.

تواصل البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات المضي قدماً على درب الإصلاح والتحلي بروح المبادرة والتفاعل. فسنغافورة وهونغ كونغ (الصين) يأتيان ضمن البلدان المتصدّرة للمؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهما أيضاً من بين البلدان الأكثر مواظبة على تنفيذ الإصلاحات. وهذا العام، جاءت سنغافورة للعام الرابع على التوالي في صدارة الترتيب العالمي على المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وفي العام الماضي، استمرت سنغافورة في الإصلاحات وأدخلت خدمات إلكترونية على شبكة الإنترنت تقوم على استخدام الحاسب الآلي بغرض تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، ونقل الملكية.

ولكن رغم أن البلدان القائمة بالإصلاح تتبع اتجاهاً واضحاً في أجندة سياساتها، فإنها لا تتردد في الاستجابة لمستجدات الواقع الاقتصادي. فموريشيوس، التي تصدّرت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في الإصلاحات، أعلنت مؤخراً إصدار قانون إعسار جديد "بغرض الحفاظ على سلامة نظامها التجاري وقدرته على الاستمرار".[9]

تعتمد البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إصلاحات شاملة. فعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، قامت كولومبيا ومصر وجورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وموريشيوس ورواندا بتنفيذ ما لا يقل على 19 إصلاحاً لكل منها، غطت 8 أو أكثر من المجالات العشرة التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (الشكل 1-7). وهذا النهج الواسع النطاق يزيد من فرص نجاح الإصلاحات وتأثيرها. وتشير أبحاث أجريت مؤخراً إلى أن الإصلاحات في مجالات مختلفة عادة ما يكّمل بعضها البعض. ووجدت دراسة أنه بعد إجراء إصلاحات لخفض العوائق أمام دخول الشركات إلى الأسواق في الهند، فإن الولايات الهندية التي كانت لديها إجراءات حكومية أكثر مرونة في مجال توظيف العمالة قد شهدت انخفاضاً يزيد بنسبة 25 في المائة في عدد الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي.[10] وتبين دراسات أخرى أنه عندما تفتح البلدان أسواق منتجاتها أمام المنافسة الدولية، فإنه كلما انخفضت تكلفة دخول الشركات كلما

الشكل 1-7

البلدان المواظبة على الإصلاحات واصلت جهود الإصلاح في 2008/2009

التحسّن في ترتيب مراكز البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقريري ممارسة أنشطة الأعمال 2009 و 2010

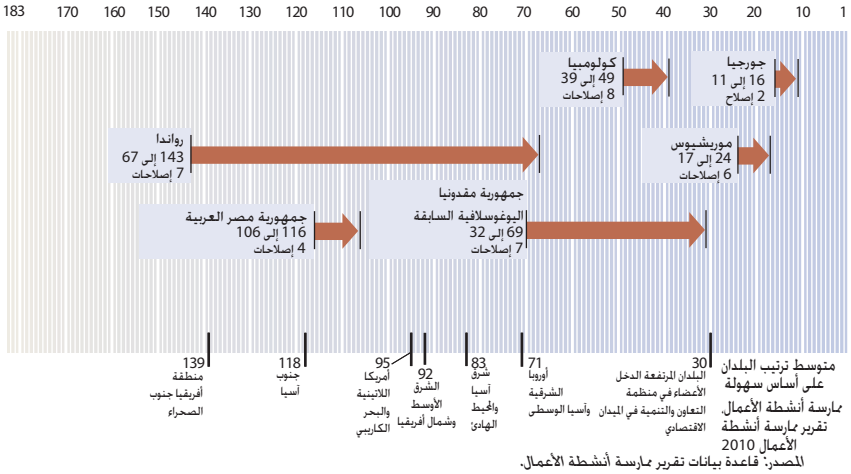

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ارتفعت المنافع العائدة. ويتيح انخفاض العوائق الماثلة أمام الدخول للشركات إمكانية التحرك بسهولة أكبر نحو الصناعات التي تحقق أكبر النفع من انفتاح التجارة.[11]

تراعي البلدان المنتظمة في تنفيذ الإصلاحات أهمية إدراج كافة الجهات المعنية. إذ أنها تشمل كافة الهيئات الحكومية ذات الصلة وممثلين عن مؤسسات القطاع الخاص المعنية، وتقوم بالإصلاحات في سياق مؤسسي على أعلى المستويات. فكولومبيا ورواندا شكلتا لجنتين معنيتين بإصلاح الإجراءات الحكومية ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء. وشكل أكثر من 20 بلداً آخر، منها بوركينا فاصو والهند وليبريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجمهورية العربية السورية وفييتنام، لجاناً معنية بالإصلاح على المستوى الوزاري. وتشمل الإصلاحات في مصر 32 جهة حكومية، كما تحظى بدعم من البرلمان.

وتحافظ البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات على تركيزها بفضل ما تتمتع به من رؤية طويلة الأجل تساندها أهداف محددة. فماليزيا، على سبيل المثال، تستهدف أن تكون بلداً متقدماً تماماً بحلول عام 2020. ويتطلع السيد ألفارو أوريبه، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى إيجاد كولومبيا جديدة يكون سكانها، من الطبقة المتوسطة بدلاً من الوضع الحالي الذي يعاني فيه 60 في المائة من السكان من وطأة الفقر. وتستهدف رواندا أن تصبح مركزاً للتكنولوجيا والتجارة في المنطقة. أما جمهورية قيرغيز فترغب في أن تصبح مركزاً إقليمياً للتفوق في مجال الإجراءات الحكومية في آسيا الوسطى، وتريد أذربيجان أن تصبح بوابة للمنطقة.

ويمكن لتحديد أهداف طويلة الأمد والمضي دون توقف على درب الإصلاح أن يساعد البلدان على استعادة عافيتها من الصدمات، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. وكما قال وزير الاستثمار المصري، الدكتور/ محمود محيي الدين:

هذه الأزمة ليست مجرد أزمة اقتصادية. إنها أزمة في الفكر الاقتصادي. أزمة أربكت الكثير من البلدان القائمة بالإصلاح... . [لكن] أياً كانت الأزمة التي تواجهها، عليك أن تجعل الحياة أسهل بالنسبة لهؤلاء الذين يسعون ويعملون بجد لتهيئة فرص العمل. فهذا أقل ما يمكننا القيام به.

حواشي

1. استناداً إلى تقديرات لمنظمة العمل الدولية. قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام بتحسين منهجيته الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين لضمان أخذ وجود شبكات الأمان بعين الاعتبار في معايير المرونة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وقسم ملاحظات على البيانات.
2. Klapper, Lewin and Quesada Delgado (2009). تُعرّف كثافة النشاط التجاري بأنها عدد منشآت الأعمال كنسبة مئوية للسكان الذين هم في سن العمل (الشريحة العمرية 18-65 سنة).
3. مركز التنمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2009).
4. Ardagna and Lusagi (2009).
5. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (http://www.enterprisesurveys.org).
6. Amin and Djankov (2009 أ، 2009 ب)
7. Eifert (2008)
8. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (http://www.enterprisesurveys.org).
9. شعبة شؤون الشركات، موريشيوس، http://www.gov.mu.
10. Sharma (2009)
11. Chang, Kaltani and Loayza (2009)، و Helpman, Melitz and Rubinstein (2008)، و Freund and Bolaky (2008).

عرض عام

بدء النشاط التجاري

استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين
تسجيل الملكية
الحصول على الائتمان
حماية المستثمرين
دفع الضرائب
التجارة عبر الحدود
إنفاذ العقود
تصفية النشاط التجاري

في عام 1973 في خضم الأزمة النفطية، أنشأ فريدريك وسميث شركة جديدة لخدمات توصيل الطرود. وفي الليلة الأولى من عملها، قامت الشركة بتوصيل 186 طرداً إلى 25 مدينة. واليوم، يزيد عدد الشحنات التي تقوم شركة فيدرال إكسبريس (FedEx) بتوصيلها على 7.5 مليون شحنة يومياً في مختلف أنحاء العالم. وفي ثمانينيات القرن العشرين أثناء ركود النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، كانت هناك محطة تليفزيونية مغمورة تواجه مصاعب جمة وهي تخطو خطواتها الأولى. والآن، يشاهد مليار ونصف المليار شخص في 212 بلداً من مختلف أنحاء العالم قناة سي إن إن الإخبارية التي تعمل على مدار الساعة.

لا يتوقف أصحاب مشاريع الأعمال الحرة عن بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية ـ وإن لم يصبح معظمها شركات عالمية. فالكثير من أصحاب منشآت الأعمال يبدأ أنشطة أعمالهم بسبب الحاجة وليس بهدف الوصول إلى العالمية. ويرى الفقراء في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل أن بدء النشاط التجاري أو الحصول على فرصة عمل هو أكثر الطرق فعالية للخروج من براثن الفقر.[1]

وأمام الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، مازال واضعو السياسات يقرون بأهمية الدور الذي تضطلع به منشآت الأعمال الخاصة وأصحابها في خلق فرص العمل ودفع عجلة النمو إلى الأمام. بل إن بعض البلدان أدرجت تدابير خاصة تستهدف تشجيع بدء النشاط التجاري في القطاع الرسمي من الاقتصاد، وذلك في سياق تصديها لهذه الأزمة. وكانت البلدان التي تضررت من أزمات سابقة، مثل كوريا وماليزيا، في طليعة البلدان التي قامت بذلك.[2] وحدد قانون الإنعاش الصادر عن الاتحاد الأوروبي في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 التدابير الواجب اتخاذها لتسهيل تأسيس منشآت الأعمال الجديدة، ولاسيما الصغيرة منها. ولا غرابة البتة في ذلك، فلدى بلدان الاتحاد الأوروبي 23 مليون منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة الحجم توظف زهاء 75 مليون شخص، وتخلق نصف فرص العمل الجديدة. وفي الولايات المتحدة، خلقت منشآت الأعمال الصغيرة ما نسبته 93.5 في المائة من صافي فرص العمل الجديدة منذ عام 1989.[3]

ومما لا شك فيه أن لتأسيس الشركات في الاقتصاد الرسمي العديد من المزايا. فالشخصيات الاعتبارية للشركات لا تنتهي بموت مؤسسها. وغالباً ما يتم تجميع الموارد عندما يقوم مساهمون متعددون بتوحيد جهودهم من أجل إنشاء الشركة. ويمكن للشركات الحصول على الخدمات والوصول إلى المؤسسات، من خدمات المحاكم إلى البنوك التجارية. ومن بين 388 شركة غير رسمية شاركت في استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال في عام 2008 في كوت ديفوار ومدغشقر وموريشيوس، أفادت نسبة 85 في المائة بأن تحسّن القدرة على التمويل، ونسبة 68 في المائة بأن تحسّن القدرة على الوصول إلى الأسواق هما السببان الرئيسيان للتسجيل في الاقتصاد الرسمي.[4]

وتتخطى منافع العمل في القطاع الرسمي مستوى الشركة. فوفقاً لمجموعة متنامية من البحوث التجريبية، ثمة علاقة ارتباط بين تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات من جهة وبين زيادة منشآت الأعمال ومعدلات الإنتاجية بين الشركات القائمة من جهة أخرى، وخاصة في الاقتصادات المفتوحة أمام التجارة.[5] ووجدت دراسة أجريت مؤخراً باستخدام بيانات مستقاة من مكاتب تسجيل الشركات في 100 بلد على مدى 8 سنوات أن تبسيط بدء النشاط التجاري يشكل عنصراً حاسم الأهمية في تشجيع العمل في القطاع الرسمي. ويفسر ذلك أن البلدان التي تتسم بكفاءة إجراءات تسجيل منشآت الأعمال تتمتع بمعدلات أعلى لبدء النشاط التجاري، فضلاً عن ارتفاع كثافة عدد الشركات بها.[6]

الجدول 2-1

ما هي أسهل البلدان لبدء النشاط التجاري ـ وما هي أصعبها؟

أسهل البلدان	الترتيب	أصعب البلدان	الترتيب
نيوزيلندا	1	الكاميرون	174
كندا	2	العراق	175
أستراليا	3	الضفة الغربية وقطاع غزة	176
		جيبوتي	177
سنغافورة	4	غينيا الاستوائية	178
جورجيا	5	غينيا	179
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	6	هايتي	180
بيلاروس	7	إريتريا	181
الولايات المتحدة	8	تشاد	182
أيرلندا	9	غينيا - بيساو	183
موريشيوس	10		

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة، والحد الأدنى لرأس المال المدفوع فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ترتيب البلدان على أساس مؤشر سهولة بدء النشاط التجاري	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009
1. ساموا	20	131
2. بيلاروس	7	98
3. تايوان، الصين	29	119
4. جمهورية كوريا	53	133
5. الإمارات العربية المتحدة	44	118
6. رواندا	11	64
7. مدغشقر	12	60
8. موزامبيق	96	143
9. أرمينيا	21	65
10. صربيا	73	108

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الشكل 2-1

البلدان العشرة المتصدرة للإصلاحات في مجال بدء النشاط التجاري

متوسط التحسّن (%)

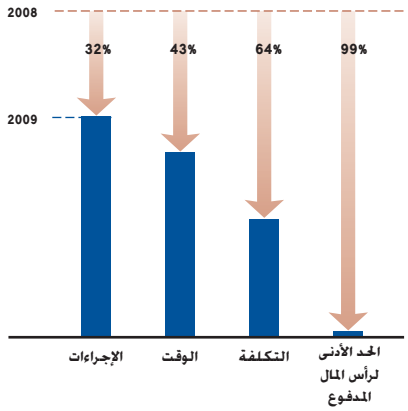

الشكل 2-2

بدء النشاط التجاري: تأسيس شركة محلية ذات مسؤولية محدودة وتشغيلها

ترتيب البلدان يستند إلى 4 مؤشرات فرعية

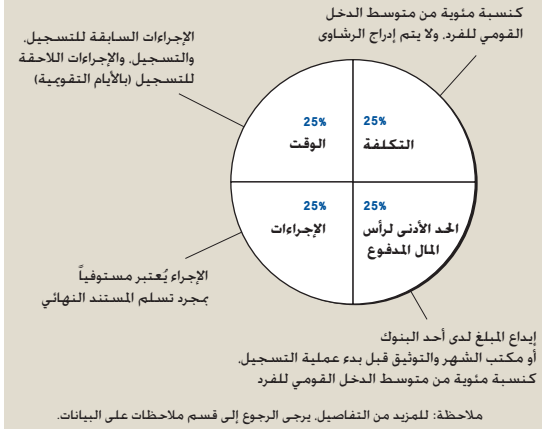

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

الشكل 2-3

متوسطات ترتيب المناطق في مجال بدء النشاط التجاري - تحقيق تحسنات كبيرة منذ إصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005

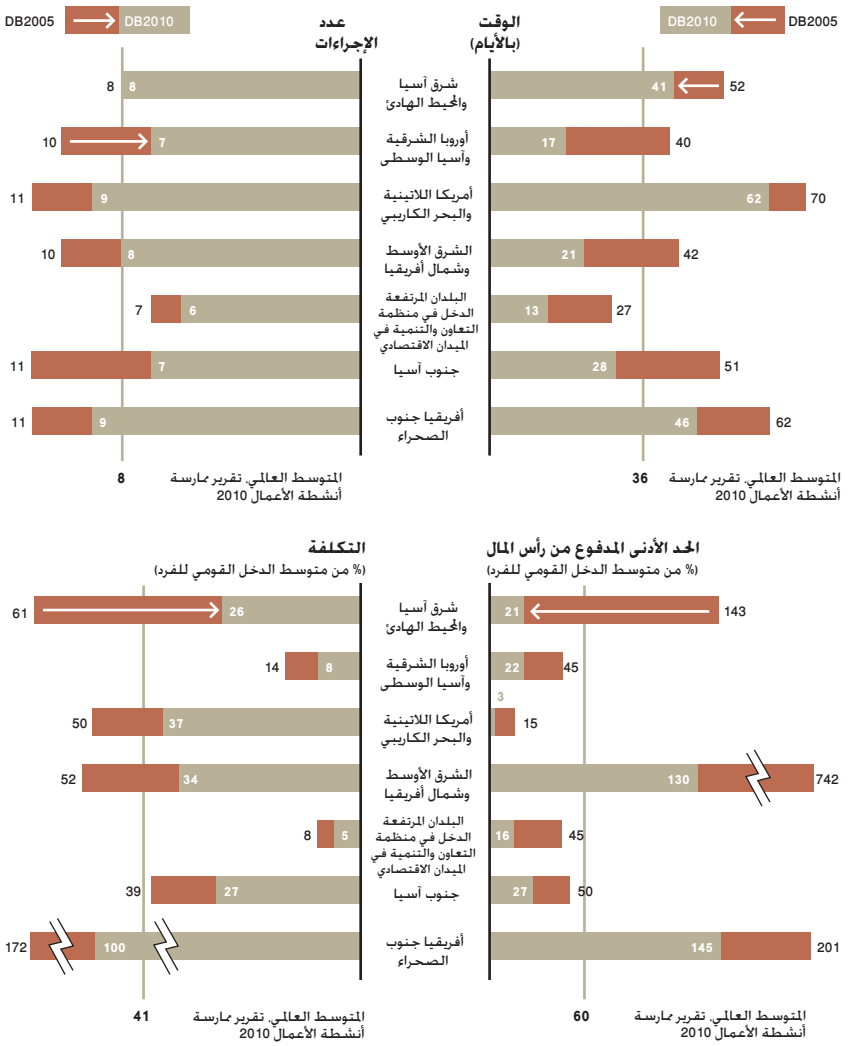

ملاحظة: تشير البيانات إلى البلدان المشمولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005. وتمت إضافة بلدان أخرى في السنوات التالية.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

كما وجدت دراسة أخرى أن تخفيض الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحوكمة الجيدة يرتبط بتحقيق زيادة بنسبة 0.4 نقطة مئوية في معدل النمو و0.27 نقطة مئوية في معدل الاستثمار.[7] ووجدت أيضاً في المقابل أن هناك علاقة ارتباط بين ارتفاع الحواجز والمعوقات أمام بدء النشاط التجاري من جهة وارتفاع معدلات الفساد المتصوّر وزيادة حجم القطاع غير الرسمي من جهة أخرى. وتؤثر هذه الحواجز والعوائق بصورة خاصة على الفئات الأكثر عرضة للمعاناة، مثل الشباب والنساء نظراً لأن معظمهم يعملون في القطاع غير الرسمي.[8]

وإدراكاً للمكاسب التي يمكن تحقيقها من تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري، قام 134 بلداً منذ عام 2004 بتنفيذ 254 إصلاحاً، وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال. بيد أن الحواجز المعوقة لبدء النشاط التجاري مازالت مرتفعة في بلدان كثيرة. فبدء النشاط التجاري في مختلف أنحاء العالم مازال يتطلب، في المتوسط، 8 إجراءات ويستغرق 36 يوماً (الشكل 2-3).

وفي ظل هذا الكم الهائل من الشواهد والأدلة على المنافع التي يمكن أن تتحقق من تبسيط الإجراءات الحكومية المنظمة لبدء النشاط التجاري، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو لماذا لا تزال هنالك إجراءات معقدة في بعض البلدان. ثمة من يرى أن تشديد الإجراءات الحكومية الخاصة ببدء النشاط التجاري من شأنه أن يتيح قدراً أكبر من اليقين القانوني والحماية للجمهور. بيد أن الممارسات العالمية تبين لنا أن اليقين القانوني لا يتطلب زيادة تكلفة استيفاء الإجراءات وتعقيدها. ولننظر مثلاً إلى الواقع العملي في نيوزيلندا أو كندا، وهما من بين البلدان العشرة المتصدّرة لمؤشر سهولة بدء النشاط التجاري. ففي كلا البلدين، يمكن لأصحاب منشآت الأعمال، نتيجة للربط البيني بين الجهات الحكومية، بدء النشاط التجاري من خلال تقديم المعلومات الخاصة بهم مرة واحدة فقط. ولهم مطلق الحرية في تحديد رأسمال الشركة، وهم ليسوا بحاجة لأية موافقة من الجهات القضائية. وتركز البلدان القائمة بالإصلاح على إتاحة الحلول بغرض تشجيع تسجيل الشركات في القطاع الرسمي عن طريق تسهيل إجراءات التسجيل وتسريعها وخفض تكلفتها، وزيادة وضوحها.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام واحد وستون بلداً بتنفيذ إصلاحات أدت إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري في 2009/2008 (الجدول 2-2). وطبقت منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أكبر عدد من الإصلاحات.

وللمرة الأولى منذ بدء إصدار التقرير، تصدّرت دولة جزيرية صغيرة الإصلاحات في هذا المجال. فقد أقرت ساموا قانون شركات جديد يسمح لأصحاب منشآت الأعمال بتحديد مبلغ رأس المال الخاص بشركاتهم. واستبدلت ساموا ضريبة الدمغة المتغيرة لتأسيس الشركات برسم موحد. ونتيجة لتوحيد النماذج والاستمارات، بات في مقدور أصحاب منشآت الأعمال حالياً اختيار عدم الاستعانة بالخدمات القانونية التي يقدمها المحامون في عملية التأسيس. كما ألغى القانون الجديد الشرط القديم المتعلق بالحصول على ختم الشركة.

وجاءت بيلاروس وتايوان (الصين) في المركز الثاني على صعيد البلدان القائمة بالإصلاح. فقد قامت بيلاروس بتبسيط إجراءات التسجيل من خلال دمج 4 إجراءات في إجراء واحد. كما قامت بإلغاء الحد الأدنى لرأس المال، وجعل استخدام موظفي الشهر العقاري والتوثيق إجراءً اختيارياً، بالإضافة إلى إلغاء الحاجة للموافقة للحصول على ختم الشركة. وأدت هذه الإصلاحات إلى اختصار الوقت اللازم لاستيفاء إجراءات بدء النشاط التجاري بواقع 4 أسابيع تقريباً. وقامت تايوان (الصين)، التي خفضت الحد الأدنى لرأس المال بواقع النصف في عام 2008، بإلغائه كلياً هذه المرة. كما ألغت شرط الحصول على رخصة مزاولة الأعمال، وبسّطت إجراءات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية. وطبقت مهلاً زمنية محددة لاستيفاء إجراءات التأسيس والتسجيل لدى مكتب العمل. وأدى ذلك بشكل عام إلى اختصار الوقت اللازم لاستيفاء إجراءات بدء النشاط التجاري بنحو 3 أسابيع.

وبالإضافة إلى ساموا وتايوان (الصين)، قامت

5 بلدان أخرى في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بتنفيذ إصلاحات ركزت كلها تقريباً على توحيد الوثائق والمستندات، واستحداث نموذج موحد لتسجيل الشركات. وبسَّطت هونغ كونغ (الصين) إجراءات التسجيل، وطبقت نموذج تأسيس جديد، مما أدى إلى دمج 3 إجراءات في إجراء واحد. واستحدثت إندونيسيا نماذج موحدة لتسجيل الشركات، وألغت شرط الحصول على شهادة تفيد حيازة محل نشاط الشركة، كما سرّعت إجراءات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية. وأدت هذه الإصلاحات إلى خفض الوقت اللازم لاستيفاء إجراءات بدء النشاط التجاري بواقع 16 يوماً.

وطبقت ماليزيا نظام الشباك الواحد الذي ضم ممثلين عن مكتب تسجيل الشركات، ومصلحة الضرائب، والجمارك، والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى هيئتي المعاشات والتأمينات الاجتماعية. أما سنغافورة فقامت بدمج إجراءات تقديم طلب استخراج البطاقة الضريبية وإجراءات تسجيل الشركات في نموذج موحد على الإنترنت. وقامت تايلند بدمج الموافقة على عقد تأسيس الشركة مع إجراءات التسجيل.

وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، قام 12 بلداً، بالإضافة إلى بيلاروس، بتنفيذ إصلاحات. حيث قامت ستة بلدان ـ هي ألبانيا، وأرمينيا، وبلغاريا، وجمهورية قيرغيز، وبولندا، وطاجيكستان ـ بتخفيض الحد الأدنى لرأس المال أو إلغائه. ودخل مكتب التسجيل الإلكتروني في ألبانيا حيز التشغيل، مما أدى إلى خفض الوقت اللازم بواقع 3 أيام، كما أصبح التسجيل لدى الغرف التجارية إجراءً اختيارياً. وأصلحت أرمينيا وجمهورية قيرغيز وسلوفانيا المتطلبات التي عفا عليها الزمن الخاصة بالحصول على ختم الشركة. وسرّعت قيرغيز إجراءات التسجيل، وقامت بخفض الوثائق والمستندات المطلوبة، وألغت الرسوم الخاصة بالتسجيل لدى مصلحة الضرائب والحصول على الرقم الإحصائي. وألغت كازاخستان شرط التسجيل لدى مأمورية الضرائب المحلية، كما بسَّطت الوثائق والمستندات المطلوبة.

وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يتطلب استيفاء إجراءات بدء النشاط التجاري حالياً 4 أيام فقط بعد أن بدأ المكتب المركزي لتسجيل الشركات في إرسال معلومات الشركة المعنية إلى الهيئات والجهات الأخرى ذات الصلة. ولم يعد مطلوباً توثيق العديد من الوثائق والمستندات. وتتيح مولدوفا خدمة معجّلة لتسجيل الشركات على مدار الساعة مقابل رسم إضافي. أما جمهورية الجبل الأسود فقامت بتوحيد خدمة التحقق من عدم التباس اسم الشركة وإجراءات التسجيل في مكتب تسجيل الشركات، كما سرّعت إجراءات التسجيل لدى صندوقي المعاشات والرعاية الصحية، ومصلحتي التأمينات الاجتماعية والضرائب العامة على الدخل. ووحدت بولندا إجراءات التسجيل لدى مكتب تسجيل الشركات ومكتب الإحصاءات ومصلحتي الضرائب والتأمينات الاجتماعية. وطبقت صربيا نظام الشباك الواحد، مما أدى إلى دمج إجراءات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية. وطبقت سلوفينيا نظام تسجيل إلكتروني للشركات، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم بواقع 13 يوماً. وسرّعت طاجيكستان إجراءات التسجيل لاستخراج البطاقة الضريبية، ولا تشترط حالياً الحصول على تراخيص من البلديات إلا بالنسبة لأنشطة محددة، مثل الصناعات الغذائية والترفيهية.

وعلى صعيد البلدان المرتفعة الدخل بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قامت أربعة بلدان بتنفيذ إصلاحات، حيث استحدثت ألمانيا شكلاً جديداً من أشكال الشركات ذات المسؤولية المحدودة، مما أدى إلى خفض الحد الأدنى لرأس المال، الذي كان من بين أعلى النسب على مستوى أوروبا، وذلك من 25 ألف يورو إلى يورو واحد فقط. ودشنت هنغاريا خدمة تأسيس الشركات من خلال الإنترنت، مما أدى إلى إلغاء المعاملات الورقية. وألغت كوريا الحد الأدنى لرأس المال، كما ألغت الشروط المتعلقة بالشهر والتوثيق. واستبدلت لوكسمبورغ رسم تأسيس الشركات البالغ 0.5 في المائة برسم تسجيل محدد مقداره 75 يورو.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قامت 9 بلدان بتنفيذ إصلاحات في مجال بدء النشاط التجاري، تركز معظمها على تبسيط الاشتراطات الإدارية. وتتيح الأرجنتين في الوقت الحالي خدمة معجّلة للنشر والإشهار مقابل رسم إضافي. وفي إطار الجهود الجارية لتبسيط إجراءات استخراج التراخيص من البلديات في مختلف أنحاء البلاد، لم تعد البرازيل تشترط الحصول على رخصة من إدارة المطافئ، كما بدأت في إتاحة خدمة تأسيس الشركات من خلال الإنترنت في عدد من المقاطعات في ساو باولو. وأنشأت كولومبيا مؤسسة جديدة مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات الرعاية الصحية، حيث يمكن تسجيل الشركات والموظفين في غضون أسبوع فقط. كما أتاحت إمكانية الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية من خلال الإنترنت. واستبدلت غيانا رسم تسجيل الشركات البالغ نسبته 6 في المائة برسم موحد. وقامت بتسريع إجراءات تقديم طلب استخراج البطاقة الضريبية من خلال إعطاء رقم تعريف ضريبي واحد لأغراض ضريبة أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل.

وقامت هندوراس بتسريع إجراءات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية. وأطلقت المكسيك نافذة إلكترونية لتسجيل الشركات، مما أدى إلى توفير أسبوعين. كما ألغت شرط تسجيل الشركات في المكتب الإحصائي. وطبقت بيرو نظاماً إلكترونياً يتيح إمكانية تقديم كشوف ودفاتر الرواتب من خلال الإنترنت

الجدول 2-2

تبسيط إجراءات التسجيل ـ الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

تبسيط إجراءات التسجيل الأخرى (الحصول على الختم، والإشهار والتوثيق، والمعاينة، وغير ذلك من الاشتراطات)	ألبانيا، والأرجنتين، وأرمينيا، وبيلاروس، وبوتسوانا، وبلغاريا، وبوركينا فاصو، وإثيوبيا، وغانا، وغينيا - بيساو، وغيانا، وهندوراس، وهونغ كونغ (الصين)، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، وكازاخستان، وجمهورية كوريا، وجمهورية قيرغيز، ومدغشقر، ومولدوفا، وباكستان، وساموا، وسلوفينيا، وتايوان (الصين)، وتايلند، والجمهورية اليمنية
خفض أو تبسيط الإجراءات اللاحقة للتسجيل (تقديم طلب استخراج البطاقة الضريبية، وتسجيل الضمان الاجتماعي، واستخراج الترخيص)	ألبانيا، والأرجنتين، وبيلاروس، وبوتسوانا، والبرازيل، والكاميرون، وكولومبيا، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، ولبنان، وليبريا، ومالي، والجبل الأسود، والنيجر، وساموا، وسلوفينيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين
إلغاء الحد الأدنى لرأس المال أو خفضه	ألبانيا، وأرمينيا، وبيلاروس، وبلغاريا، وجمهورية مصر العربية، وألمانيا، وجمهورية قيرغيز، ومدغشقر، وموزامبيق، وبولندا، وساموا، والجمهورية العربية السورية، وتايوان (الصين)، وطاجيكستان، والإمارات العربية المتحدة
استحداث تطبيق إجراءات عبر الإنترنت أو تحسينها	بنغلاديش، والرأس الأخضر، وهنغاريا، وإندونيسيا، ولكسمبورغ، والمكسيك، وعمان، وباكستان، وبيرو، ورواندا، وسنغافورة، وسانت لوسيا، والجمهورية العربية السورية
إنشاء نظام الشباك الواحد (one-stop shop) أو تحسينه	أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومدغشقر، وماليزيا، ومالي، ورواندا، والمملكة العربية السعودية، وصربيا، وسيراليون، وتوغو

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 2-3

أي البلدان يقوم بتسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري ـ وأيها لا يقوم بتسهيلها؟

الإجراءات (عدد)

الأقل عدداً		الأكثر عدداً	
كندا	1	بوليفيا	15
نيوزيلندا	1	اليونان	15
أستراليا	2	الفلبين	15
مدغشقر	2	البرازيل	16
رواندا	2	غينيا - بيساو	16
بلجيكا	3	جمهورية فنزويلا البوليفارية	16
فنلندا	3	بروني دار السلام	18
هونغ كونغ، الصين	3	أوغندا	18
جمهورية قيرغيز	3	تشاد	19
سنغافورة	3	غينيا الاستوائية	20

الوقت (بالأيام)

الأكثر سرعة		الأكثر بطئاً	
نيوزيلندا	1	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	100
أستراليا	2	بروني دار السلام	116
جورجيا	3	البرازيل	120
رواندا	3	غينيا الاستوائية	136
سنغافورة	3	جمهورية فنزويلا البوليفارية	141
بلجيكا	4	سان تومي وبرنسيبي	144
هنغاريا	4	جمهورية الكونغو الديمقراطية	149
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	4	هايتي	195
ألبانيا	5	غينيا - بيساو	213
كندا	5	سورينام	694

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة	
الدانمرك	0.0	تشاد	176.7
سلوفينيا	0.0	جزر القمر	182.1
أيرلندا	0.3	جيبوتي	195.4
نيوزيلندا	0.4	توغو	205.0
كندا	0.4	غامبيا	215.1
البحرين	0.5	هايتي	227.9
السويد	0.6	جمهورية أفريقيا الوسطى	244.9
الولايات المتحدة	0.7	غينيا - بيساو	323.0
بورتو ريكو	0.7	جمهورية الكونغو الديمقراطية	391.0
المملكة المتحدة	0.7	زمبابوي	499.5

الحد الأدنى لرأس المال المدفوع

الأكثر تكلفة	% من متوسط الدخل القومي للفرد	بالدولار الأمريكي
بوركينا فاصو	428	2,049
موريتانيا	450	4,082
غينيا	490	2,164
إثيوبيا	492	1,387
جيبوتي	501	5,655
جمهورية أفريقيا الوسطى	507	1,974
توغو	514	2,075
النيجر	614	2,018
غينيا - بيساو	780	1,913
الجمهورية العربية السورية	1,013	70,660

ملاحظة: لا يقوم ثمانون بلداً بتطبيق الحد الأدنى لرأس المال المدفوع.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

مجاناً. وطبقت سانت لوسيا نظام تسجيل إلكتروني للشركات، ويمكن حالياً التحقق من عدم التباس أسماء الشركات من خلال الإنترنت. وألغت سانت فنسنت وجزر غرينادي الشرط المتعلق بختم الشركة.

وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنفيذ 9 إصلاحات أدت إلى تسهيل بدء النشاط التجاري. فقد ألغت مصر والإمارات العربية المتحدة الحد الأدنى لرأس المال. وخفضت سوريا هذا المبلغ من 40 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد إلى نحو 10 أضعاف ـ ولا يزال من أعلى النسب على مستوى العالم. وأتاحت سوريا كذلك نماذج واستمارات التسجيل من خلال الإنترنت. لكن ارتفاع رسوم النشر والتأسيس أدى إلى مضاعفة التكلفة الكلية تقريباً. وقامت جمهورية إيران الإسلامية بتبسيط وميكنة الإجراءات الداخلية في مكتب تسجيل الشركات، مما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم بواقع 3 أسابيع تقريباً.

واستبدلت الأردن المكاتب المتعددة في مديرية النافذة الاستثمارية بمنفذ واحد لتقديم الوثائق والمستندات. وألغى لبنان شرط ختم دفاتر الشركات في مكتب السجل التجاري، بيد أنه تراجع عن إصلاحات سابقة قام بموجبها بتوحيد إجراءات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية. وبسَّطت عمان إجراءات التحقق من عدم التباس اسم الشركة ودفع الرسوم في مكتب تسجيل الشركات. وجمعت المملكة العربية السعودية كافة إجراءات التسجيل المتعلقة بالشركات المحلية ذات المسؤولية المحدودة في نقطة مركزية واحدة. وألغت الجمهورية اليمنية شرط الحصول على شهادة تثبت وجود حساب مصرفي من أجل تسجيل الشركة. وأدى قرار الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بزيادة الحد الأدنى لرأس المال بواقع 5 أضعاف إلى زيادة صعوبة بدء النشاط التجاري.

وفي جنوب آسيا، طبقت أفغانستان نظام الشباك الواحد، واستحدثت رسم تسجيل ثابت. وأدخلت بنغلاديش نظاماً إلكترونياً حديثاً لتسجيل الشركات، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم بواقع شهر واحد تقريباً. وبات في مقدور الشركات الجديدة في باكستان، نتيجة لمشروع الخدمات الإلكترونية وتطبيق التوقيع الإلكتروني، التسجيل لدى مصلحة الضرائب وتقديم الإقرارات الضريبية من خلال الإنترنت.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، قام 16 بلداً بتنفيذ إصلاحات (الشكل 2-4)، حيث قامت بتسوانا بتبسيط إجراءات استخراج رخصة تأسيس الشركات والبطاقة الضريبية في إطار جهد حالي يستهدف ميكنة الإجراءات. وأتاحت بوركينا فاصو إمكانية النشر والإشهار من خلال الإنترنت عند التسجيل. وأعفت الكاميرون

الشكل 2-4
تسهيل بدء النشاط التجاري في البلدان الأفريقية
عدد الإصلاحات في 2009/2008

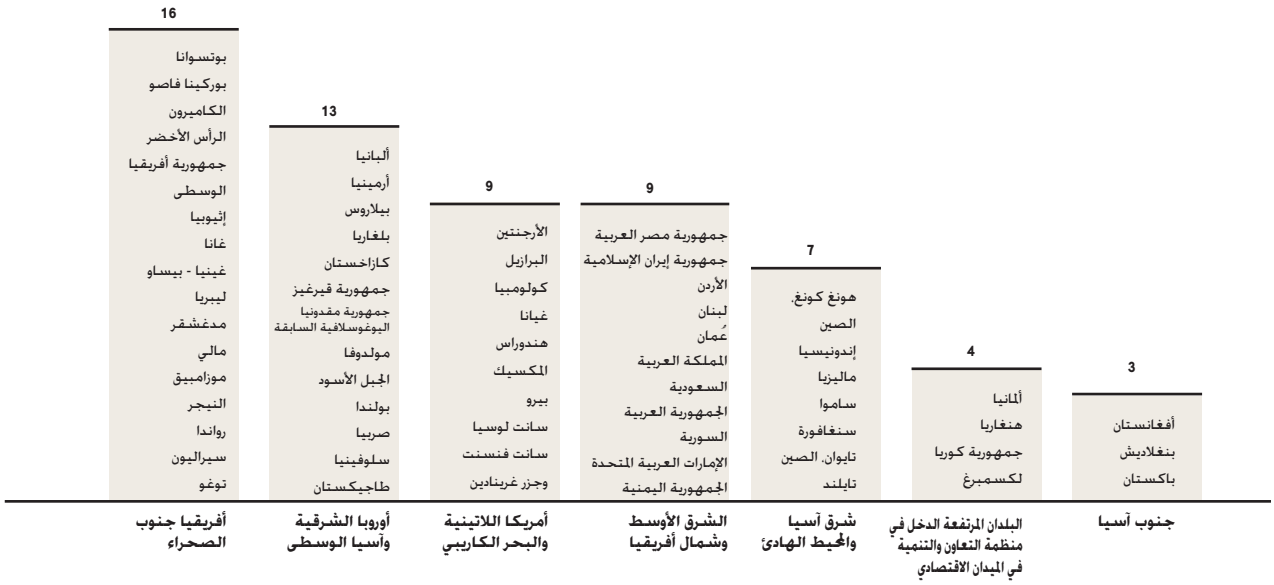

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشركات الجديدة من دفع ضريبة الشركات لمدة عامين من تاريخ بدء عملها. وأدخلت الرأس الأخضر خدمة تأسيس الشركات إلكترونياً من خلال الإنترنت. وطبقت جمهورية أفريقيا الوسطى نافذة تعمل بنظام الشباك الواحد تضم ممثلين عن كافة الأجهزة والجهات المعنية بتسجيل الشركات، مما أدى إلى دمج 4 إجراءات في إجراء واحد. وقامت إثيوبيا وغانا بتبسيط إجراءات تسجيل الشركات في إطار الإصلاحات الإدارية الجاري تنفيذها. واستهدفت غانا استيفاء إجراءات تسجيل الشركات في يوم واحد.

وأتاحت غينيا-بيساو إمكانية البحث الإلكتروني عن اسم الشركة للتحقق من عدم التباسه. كما خفضت رسوم إجراءات التسجيل. واعتمدت ليبريا نهجاً يستند إلى تحليل المخاطر من خلال إلغاء الحاجة لحصول الشركات المنخرطة في أنشطة أعمال عامة على رخصة بيئية. وألغت مدغشقر وموزامبيق الحد الأدنى لرأس المال. كما ألغت مدغشقر رسوم الدمغة. وواصلت جهودها لتبسيط اشتراطات تقديم طلبات تأسيس الشركات في نظام الشباك الواحد. وطبقت مالي نظام الشباك الواحد، مما أدى إلى دمج 4 إجراءات في إجراء واحد. واستحدثت رسم تسجيل موحد. وألغت النيجر إجراءات التسجيل في المركز الوطني لمستخدمي قطاع النقل والغرفة التجارية. ووحدت رواندا إجراءات التحقق من عدم التباس الاسم التجاري للشركة. ودفع رسوم التسجيل، وتسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية في إجراء واحد. كما جعلت استخدام الشهر العقاري والتوثيق إجراءً اختيارياً. ودخل نظام الشباك الواحد في سيراليون حيز التشغيل. وطبقت توغو الإصلاح نفسه، مما أدى إلى إلغاء 6 إجراءات.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري هو الإصلاح الأكثر شيوعاً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ انطلاقته في عام 2003. ولا غرابة في ذلك، إذ ليس هناك ما يستوجب تعقيد إجراءات بدء النشاط التجاري. ويكفي أن يكون هناك إجراءان اثنان لا أكثر ـ كالإخطار بوجود الشركة والتسجيل لاستخراج البطاقة الضريبية. ويجد المزيد من البلدان طرقاً مبتكرة لضمان تنفيذ القواعد الرشيدة بأكفأ صورة ممكنة، وتتعلم هذه البلدان في الغالب من بعضها البعض. فقد قامت وفود من بتسوانا والصين وماليزيا بزيارة نيوزيلندا للاطلاع على تجربتها والاستفادة منها. وتطلعت البلدان القائمة بالإصلاحات في منطقة أمريكا الوسطى إلى كولومبيا وبنما لاستلهام الإصلاحات التي يجب أن تقوم بها. كما أخذت مصر نظام تسجيل الشركات في أيرلندا نموذجاً يحتذى.

وبرزت عدة إصلاحات بين البلدان القائمة بالإصلاح بوصفها الأكثر شيوعاً وفعالية. وكانت مراجعة الحاجة للاستمرار في استخدام المتطلبات القائمة هي نقطة الانطلاق لدى البلدان الناجحة القائمة بالإصلاحات.

تحديث الإجراءات

كان تطبيق نظام الشباك الواحد أو تحسينه الإصلاح الأكثر شيوعاً منذ عام 2004. لكن ليس من المنطقي أن يتم دمج أو تسريع وتيرة إجراءات عفا عليها الزمن أو لا تلبي الغرض منها. فعلى سبيل المثال، لا تزال إجراءات تأسيس الشركات المعمول بها في 70 بلداً تشترط الحصول على ختم الشركة، علماً بأن الغرض من ختم الشركة، الذي يرجع ظهوره إلى العصور الوسطى، يتمثل في تفادي تزييف مستندات الشركة. لكن تزوير الأختام أصبح الآن أمراً غاية في السهولة. ولذلك، ألغت معظم البلدان المتقدمة هذا الشرط، وسمح الكثير منها بدلاً من ذلك بالتوقيع الإلكتروني.

ويتمثل أحد المتطلبات الأخرى التي عفا عليها الزمن في اشتراط نشر إخطار تأسيس الشركة في صحف معدة لنشر الإعلانات القضائية. ولعل من الممكن والأيسر حالياً نشر هذه الإخطارات من خلال الإنترنت، كما هي الحال في ألمانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وموزامبيق، أو في مكتب السجل العيني، كما هي الحال في بوركينا فاصو.

خفض الحد الأدنى لرأس المال

يمكن أن يشكل الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط التجاري عقبة كبيرة أمام أصحاب منشآت الأعمال. ويرى البعض، في سياق تبرير العمل به، أنه يشكل وسيلة لحماية المستثمرين أو للحيلولة دون قيام أشخاص عديمي الضمير ومجردين من المبادئ الأخلاقية بتسجيل شركات بأسمائهم. ولكن هذه المبررات تفتقر إلى المنطق

الشكل 5-2
التحقق من عدم التباس اسم الشركة إلكترونياً هو أكثر الخدمات الإلكترونية شيوعاً بالنسبة لبدء النشاط التجاري
نسبة البلدان التي تقدم خدمة إلكترونية (%)

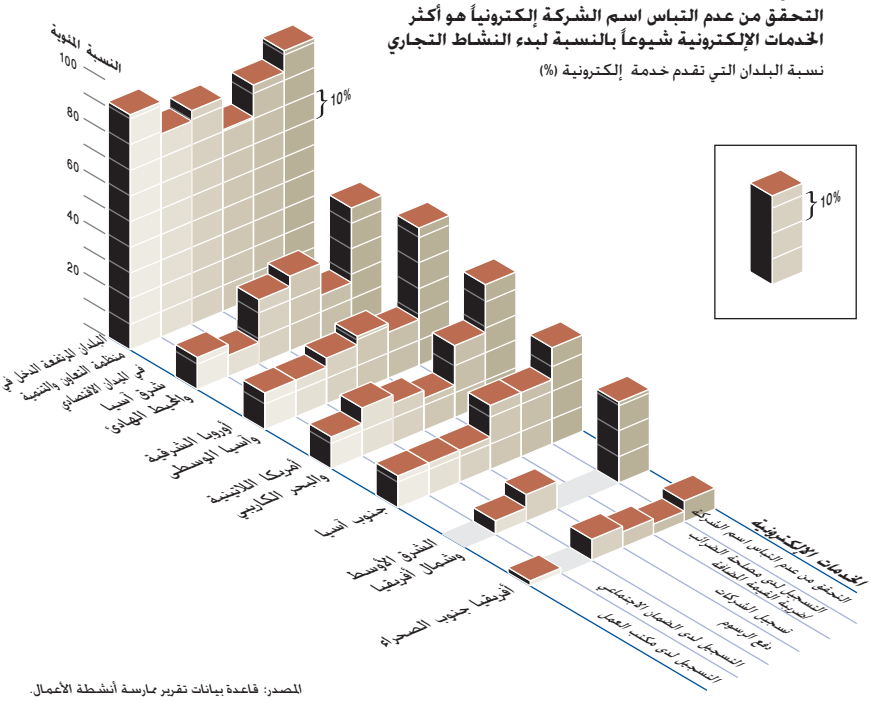

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

السليم في الواقع العملي. فدفع مبالغ ثابتة من رأس المال لا يأخذ بعين الاعتبار الفروق في المخاطر التجارية. كما أنه غالباً ما يتم سحب هذه المبالغ على الفور بعد إتمام إجراءات التسجيل ـ فقلّما تكون لها أية قيمة تُذْكر من حيث الحماية من الإعسار. ولعل من الأفضل تحسين قوانين الأوراق المالية وزيادة كفاءة المحاكم لتوفير المزيد من الحماية للمستثمرين.

وقد قام خمسة وثلاثون بلداً بخفض الحد الأدنى لرأس المال أو إلغائه منذ عام 2004. ويقع الكثير من هذه البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقبل 5 سنوات فقط، كانت خمسة من بلدان المنطقة التي طبقت هذا الإصلاح ضمن البلدان العشرة ذات أعلى نسبة للحد الأدنى لرأس المال في العالم. كما تضم منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى الكثير من البلدان القائمة بالإصلاح.

يمكن أن يشكل ارتفاع الحد الأدنى لرأس المال عنصر تثبيط أمام تسجيل الشركات وبدء النشاط التجاري. ففي مصر، لم تكن نسبة الشركات ذات المسؤولية المحدودة في عام 2006 تزيد على 19 في المائة من الشركات المسجلة. لكن هذه النسبة ارتفعت في عام 2008 بعد أن خفضت مصر الحد الأدنى لرأس المال لتصل إلى 30 في المائة. إلا أن الحد الأدنى لرأس المال في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل مازال مرتفعاً ويصل إلى 10 أضعاف متوسط الدخل القومي للفرد. علماً بأن أفريقيا جنوب الصحراء تضم 9 من بين البلدان العشرة ذات أعلى نسبة للحد الأدنى لرأس المال في الوقت الحالي.

وحيثما كانت الإجراءات الحكومية الشكلية لبدء النشاط التجاري متأصلة في القوانين القديمة للشركات، كلما استغرق الإصلاح وقتاً أطول واقتضى قدراً أكبر من التنسيق السياسي. ووجدت بعض البلدان القائمة بالإصلاح أن من الأسهل استحداث شكل جديد من أشكال الشركات. وهذا هو ما فعلته ألمانيا بالضبط. فكان من الضروري تحديث قانون الشركات الألماني . ويرجع ذلك إلى أن بإمكان الشركات العاملة داخل بلدان الاتحاد الأوروبي أن تسجل في أي من البلدان الأعضاء بغض النظر عن مكان عملياتها الرئيسية. وكانت الآلاف من الشركات الألمانية قد اختارت ـ قبل هذا الإصلاح ـ التسجيل في المملكة المتحدة، بسبب رخص تكاليف إجراءات تأسيس الشركات وبساطتها. وفي عام 2006، استحدثت اليابان شكلاً جديداً من أشكال الشركات *Godo Kaisha*، مماثلاً لشكل الشركات الأمريكية ذات المسؤولية المحدودة، وهو لا يقتضي دفع أي حد أدنى لرأس المال.

جعل التسجيل عملية إدارية

تسجيل الشركات هو عملية إدارية. وبالرغم من ذلك، هناك 17 بلداً يشترط أن يتم التسجيل في المحاكم. ويستغرق ذلك وقتاً طويلاً. كما أنه يشغل الكوادر القضائية بعيداً عن عملها المتمثل في الفصل في النزاعات التجارية. وفي عدد قليل من البلدان، تقتضي إجراءات تسجيل الشركات موافقات من مستويات أعلى ـ فهي تقتضي مثلاً موافقة الرئيس في سورينام؛ ورئيس الوزراء في غينيا الاستوائية. ونتيجة لذلك، فإن إجراءات بدء النشاط التجاري تستغرق أشهر طويلة.

وقد توقفت معظم بلدان منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى عن تسجيل الشركات في المحاكم، ومن بين هذه البلدان: صربيا، والجمهورية السلوفاكية، ومؤخراً بلغاريا. فقد كانت إجراءات تسجيل الشركات تشغل نحو 10 في المائة من وقت القضاة قبل أن قامت صربيا بهذا الإصلاح في عام 2002. وأدت عملية الإصلاح إلى تحرير الموارد التي تمسّ الحاجة إليها. وواصلت جمهورية الجبل الأسود عملية التسجيل في المحاكم، لكنها جعلتها من مسؤولية قلم المحضرين والموظفين الإداريين. وفي أمريكا اللاتينية، كفت كل من شيلي وهندوراس ونيكاراغوا بالفعل عن التسجيل في المحاكم.

توحيد المستندات والوثائق

إحدى أكثر الطرق كفاءة لضمان شرعية مستندات ووثائق تأسيس الشركات تتمثل في توحيدها. وقد قامت المملكة المتحدة بهذه الخطوة في عام 1856. ويمكن لتوحيد مستندات ووثائق التأسيس أن يعود بالنفع على وجه الخصوص على منشآت الأعمال الصغيرة نظراً لأنه يعفيها من الحاجة للاستعانة بالمشورة القانونية من المحامين. أضف إلى ذلك أنه كلما ازدادت بساطة المستندات والوثائق، كلما قلت حالات الخطأ والسهو ـ وهو ما يعني انحسار أسباب المشاحنة والمضايقات لكل من مكاتب التسجيل وأصحاب منشآت الأعمال على حد سواء. وفي موريشيوس، التي تتيح وثائق ومستندات موحدة، فإن معدل رفض طلبات التأسيس لا يزيد على نحو 8 في المائة. كما يمكن معالجة الطلبات في ساعات قليلة.

مركزية عمليات التسجيل

تنشأ أية شركة من الناحية القانونية بمجرد تأسيسها، وتنتهي هذه العملية في معظم البلدان بتسجيل الشركة. لكن، يتعين على أصحاب منشآت الأعمال في العادة أيضاً أن يستوفوا إجراءات أخرى، تشمل التعامل مع جهات وهيئات متعددة. ويمكن لمركزية عمليات التسجيل أن تشكل عنصر مساعدة. وهذه الإصلاحات يصاحبها في الغالب استحداث نموذج تسجيل موحد أو رقم موحد لتحديد هوية الشركة. وماليزيا هي أول بلد يدخل رقماً موحداً لتحديد هوية الشركة لجميع المعاملات الحكومية في عام 2001. وحذت سنغافورة حذوها. وأطلقت الهند رقم تعريف ضريبي موحد في ضوء النجاح الذي حققته في استخدام أرقام الهوية بالنسبة للناخبين.

ومنذ عام 2004، قام 44 بلداً بتحقيق مركزية إجراءات التسجيل. ففي إثيوبيا، يرسل

مكتب تسجيل الشركات المعلومات تلقائياً إلى جهة إصدار التراخيص. وفي زامبيا، يضم نظام الشباك الواحد مكاتب منفصلة بها ممثلون عن مختلف الجهات والهيئات المعنية. وفي الدانمرك ونيوزيلندا والنرويج، يستخدم أصحاب منشآت الأعمال نافذة إلكترونية واحدة.

ويمكن إنشاء أنظمة الشباك الواحد المادية بسرعة وبتكلفة منخفضة نسبياً ـ تتراوح بين 200 ألف دولار أمريكي في بوركينا فاصو و5 ملايين دولار في أذربيجان. وقد استغرق هذا الإصلاح في أذربيجان أقل من عام واحد ـ ويوفر حالياً على منشآت الأعمال ما يقدر بحوالي 8.4 مليون دولار سنوياً. وفي بيلاروس، من المتوقع أن يؤدي تبسيط إجراءات التسجيل إلى تحقيق وفر كبير في التكلفة بالنسبة لمنشآت الأعمال يبلغ سنوياً 21.5 مليون دولار، و1.7 مليون دولار في بوركينا فاصو.

الأخذ بالنظام الإلكتروني في تقديم الخدمات

في عام 2006، شبت النيران في مكتب تسجيل الشركات في تونغا وأتت على كافة محتوياته. وتمثل الدرس المستفاد من هذه التجربة في: ميكنة كافة سجلات مكتب التسجيل. ولا تؤدي ميكنة عملية التسجيل فحسب إلى تحسين السلامة، ولكنها تؤدي أيضاً إلى تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات. كما أنها تجعل من السهل تقديم خدمات إلكترونية جديدة من خلال الإنترنت. وبات التحقق من عدم التباس اسم الشركة التجاري عبر الإنترنت حالياً إصلاحاً شائعاً ليس فقط بين البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن أيضاً باطراد في منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الشكل 2-5). ولا شك أن تحسين مستوى الخدمة يجتذب المزيد من العملاء. ففي بنغلاديش، أدت إتاحة نظام تسجيل الشركات على الإنترنت إلى زيادة الموافقات على أسماء الشركات بنسبة 80 في المائة، وعمليات التسجيل بنسبة 90 في المائة.

وكخطوة أخيرة، يتم الأخذ بالنظام الإلكتروني في عملية التسجيل نفسها. ويتيح حوالي 40 بلداً حالياً خدمات إلكترونية لتسجيل الشركات من خلال الإنترنت. إلا أن التطبيق يتفاوت من بلد إلى آخر. ففي الهند والنرويج وسنغافورة، تم الأخذ بالنظام الإلكتروني في عملية التسجيل بشكل تام. أما في السويد، فيمكن تقديم طلبات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية والتسجيل لدى مكتب العمل من خلال الإنترنت، لكن مازال يتعين على أصحاب منشآت الأعمال طباعة معظم الاستمارات والنماذج والتوقيع عليها يدوياً. وفي بلجيكا وهنغاريا، لا يمكن تسجيل الشركة من خلال الإنترنت إلا من خلال أحد موظفي الشهر العقاري والتوثيق أو أحد المحامين.

وقد أدت الأنظمة الإلكترونية في بلدان كثيرة إلى خفض التكاليف الإدارية. فعلى سبيل المثال، قام مكتب تسجيل الشركات في ماليزيا باستثمار 12.7 مليون دولار أمريكي في تطبيق نظام تسجيل متقدم على مدى 5 سنوات. وقد تم استرداد هذا الاستثمار بشكل كامل من خلال الرسوم التي حصل عليها. وفي السنوات الثلاث التي تلت هذا الإصلاح، ازداد تسجيل عدد منشآت الأعمال بواقع 19 في المائة ـ كما ارتفع معدل الامتثال لتقديم الإقرارات الضريبية السنوية من 28 في المائة إلى 91 في المائة. وخلال ستة أسابيع من تاريخ إدخال سلوفينيا نظام (e-Vem) الآلي، تم تقديم 5439 طلب تسجيل من خلال الإنترنت. علاوة على ذلك، أدى النظام الجديد إلى خفض التكاليف الإدارية بواقع 71.3 في المائة، مما يؤدي إلى توفير 10.2 مليون يورو سنوياً.

وتتيح بعض البلدان القائمة بالإصلاح حوافز لاستخدام الأنظمة الإلكترونية. فماليزيا وباكستان تتيحان الخدمات الإلكترونية مجاناً أو بتكلفة أقل. وحددت كرواتيا مهلة لا تتجاوز 24 ساعة للرد على الطلبات المقدمة من خلال الإنترنت مقارنة بفترة 14 يوماً بالنسبة للطلبات الورقية. ولا تشترط إستونيا توثيق أية مستندات ووثائق تم تقديمها من خلال الإنترنت. ولدى نيوزيلندا أحد أكثر الأنظمة ابتكاراً لضمان دقة المواعيد: حيث يخطر النظام رئيس فريق العمل أو أحد كبار المديرين عن أي طلب لا تتم معالجته خلال فترة زمنية محددة (10 دقائق بالنسبة لطلب حجز اسم الشركة على سبيل المثال). ولا عجب إذاً أن تأتي نيوزيلندا في المركز الأول على مؤشر بدء النشاط التجاري.

حواشي

1. Narayan وآخرون، (2000).
2. Suruhanjaya Syarikat Malaysia (لجنة الشركات الماليزية)، نشرة صحفية، 31 مارس/آذار 2009. خفضت ماليزيا رسوم تسجيل الشركات في إطار سلسلة من المحفزات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة، مع توقع أن يؤدي ذلك إلى تسجيل 320 ألف منشأة أعمال جديدة في عام 2009.
3. الرابطة الوطنية لمنشآت الأعمال الصغيرة (http://www.nsba.biz).
4. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (http://www.enterprisesurveys.org).
5. للاطلاع على عرض عام وموجز الأدبيات ذات الصلة، يرجى الرجوع إلى Djankov (2008)
6. Klapper, Lewin and Quesada Delgado، (2009). ويشير معدل الدخول إلى الشركات المسجلة حديثاً كنسبة مئوية من مجموع الشركات المسجلة. وتُعرّف كثافة النشاط التجاري بأنها عدد منشآت الأعمال كنسبة مئوية للسكان الذين هم في سن العمل (الشريحة العمرية 18 - 65 سنة).
7. Eifert (2008).
8. Ardagna and Lusagi (2009).

عرض عام

بدء النشاط التجاري

استخراج تراخيص البناء

توظيف العاملين

تسجيل الملكية

الحصول على الائتمان

حماية المستثمرين

دفع الضرائب

التجارة عبر الحدود

إنفاذ العقود

تصفية النشاط التجاري

كانت السنة الماضية 2008 سنةً صعبة بالنسبة لقطاع البناء والتشييد. إذ انخفض الطلب على المشاريع الجديدة من جراء شُحّة الموارد المتاحة لتمويل المشاريع وقروض الرهن العقاري البنكية. وأدى كل ذلك إلى كبْح مشاريع البناء في جميع أنحاء العالم. فقد خيّم السكون على المدن التي كانت تضجّ بعنفوان أنشطة البناء حيث توقفت الشركات الصغيرة عن العمل بينما قلّصت الشركات الكبيرة حجم عملياتها.

تمثل صناعة البناء 5-7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان وحوالي ثلث إجمالي التكوين الرأسمالي على مستوى العالم.[1] ولعل ذلك يفسّر جزئيا أسباب حرص الحكومات وتلهفها على زيادة الإنفاق في قطاع البناء أثناء الأزمات الاقتصادية. إلا أن الموارد التي يجري إنفاقها لتخفيف آثار الأزمات قد تعاني من انعدام كفاءة تخصيصها وتوزيعها لأن الكثير من عمليات هذه الصناعة يتم خارج نطاق القطاع الرسمي.

الجدول 3-1

ما هي البلدان التي يسهل فيها استخراج تراخيص البناء - وأين يصعب ذلك؟

الأكثر سهولة	الترتيب	الأكثر صعوبة	الترتيب
هونغ كونغ، الصين	1	صربيا	174
سنغافورة	2	الهند	175
سانت فنسنت وجزر غرينادين	3	كوسوفو	176
		طاجيكستان	177
بليز	4	تنزانيا	178
جزر مارشال	5	زمبابوي	179
نيوزيلندا	6	الصين	180
جورجيا	7	أوكرانيا	181
سانت كيتس ونيفس	8	الاتحاد الروسي	182
ملديف	9	إريتريا[أ]	183
الدانمرك	10		

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة اللازمة للامتثال للإجراءات الرسمية المتعلقة ببناء مستودع. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

أ. غير مطبق.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 3-1

البلدان العشرة المتصدرة للإصلاحات في مجال استخراج تراخيص البناء

ترتيب البلدان على أساس سهولة استخراج تراخيص البناء	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009
1. المملكة المتحدة	16	61
2. ليبريا	135	180
3. بوركينا فاصو	80	122
4. كازاخستان	143	178
5. كرواتيا	144	172
6. الإمارات العربية المتحدة	27	54
7. جمهورية إيران الإسلامية	141	163
8. هونغ كونغ، الصين	1	20
9. بيلاروس	44	63
10. جمهورية قيرغيز	40	59

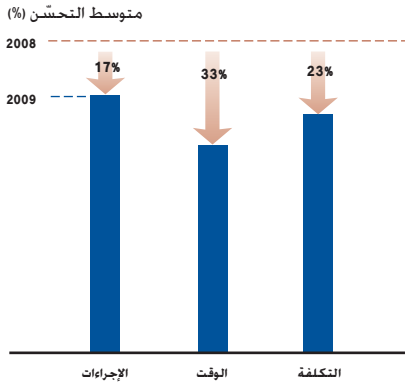

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

شهدت الجهات المعنية بشؤون البناء، من لشبونة إلى مدينة غواتيمالا، تضاؤلَ عدد طلبات منشآت الأعمال لاستخراج تراخيص البناء خلال الفترة بين النصف الثاني من عام 2008 والربع الأول من عام 2009. والواقع أن هذا الفتور في النشاط كان مثلُه في بعض الحالات كالمثل القائل "رُبّ ضارةٍ نافعة". فانخفاض الطلب على التراخيص يمكن أن يتيح للسلطات المعنية بشؤون البناء فرصة تركيز الموارد على إتمام برامج الإصلاح التي بدأت في السنوات السابقة. بل إن تراجع الطلب على التراخيص كان يعني أيضا إتاحة متسعٍ من الوقت لتدريب الموظفين واختبار الأنظمة الجديدة وتجريبها. فقد قامت الإدارة المعنية بالبناء في هونغ كونغ (الصين) بوضع اللمسات الأخيرة على نظام الشباك الواحد المتكامل الخدمات الذي كان نتاجا لبرنامج للإصلاح مدته عامان. فماذا كانت النتيجة؟ تأتي هونغ كونغ (الصين) الآن ضمن بلدان الصدارة على مؤشر سهولة استخراج تراخيص البناء (الجدول 3-1).

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الإجراءات والوقت والتكلفة التي تتكبدها إحدى مؤسسات الأعمال الصغيرة إلى المتوسطة الحجم للحصول على كافة الموافقات الضرورية لبناء مستودع تجاري وتوصيل خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات (الشكل 3-2).

وتشير بعض التقديرات إلى تنفيذ حوالي 60-80 في المائة من مشاريع البناء في البلدان النامية بدون تراخيص بناء لأن عملية الموافقة مفرطة في التعقيد أو لشدّة التراخي في الإشراف والرقابة.[2] وقد وجدت استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال أن الشركات تواجه عددا كبيرا من قضايا الفساد في البلدان التي يعتبر استخراج تراخيص البناء فيها أمراً أكثر صعوبة (الشكل 3-3). وفي استقصاء حديث شمل 218 شركة في 19 من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك)، أفاد المشاركون في الاستقصاء أن الوقت المُستغرق والإجراءات اللازمة لاستخراج تراخيص البناء يشكلان "أكبر عقبة إجرائية" أمام ممارسة أنشطة الأعمال.[3]

ومن شأن الإصلاحات التي تجعل إجراءات البناء أكثر كفاءة وشفافية أن تُساعد في الحدّ من استشراء الفساد والارتماء في أحضان قطاع البناء غير الرسمي. وتستطيع الحكومات، عبر تشجيع شركات البناء على العمل من خلال القنوات الرسمية، أن تجني ثمار مردود الاستثمارات في إصلاح قطاع البناء. فالقواعد الرشيدة تضمن توافر معايير السلامة والحماية العامة مع القيام في الوقت نفسه بتحقيق كفاءة عملية استخراج التراخيص وشفافيتها وتكلفتها المعقولة بالنسبة لكل من الجهات المختصة بشؤون البناء والأفراد وشركات الإنشاءات المستفيدة منها.

إن المستفيدين النهائيين من إصلاحات إصدار تراخيص البناء هم نفس مؤسسات الأعمال التي

الشكل 3-2

استخراج تراخيص البناء: بناء مستودع

ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

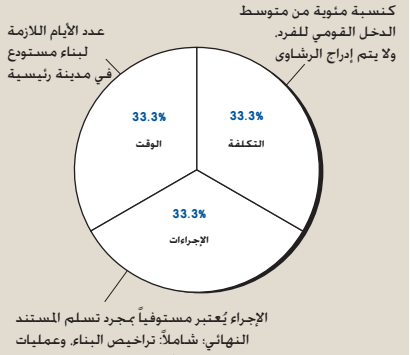

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات

الشكل 3-3

وجود علاقة ارتباط بين صعوبة استخراج تراخيص البناء واستشراء الفساد

نسبة الشركات التي تتوقع أن تدفع رشاوى (براطيل) مقابل الحصول على تراخيص البناء (%)

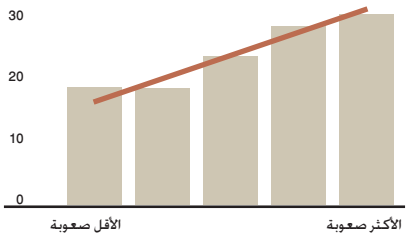

ترتيب البلدان حسب سهولة استخراج تراخيص البناء، خميسيات

ملاحظة: تُعتبر العلاقات ذات مغزى إحصائي عند مستوى 1 في المائة. ويستمر مغزاها الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل الفومي للفرد.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واستقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال

تعرضت لأضرار بالغة بسبب الأزمة الحالية. ويقول أحد مقاولي البناء في دبي "لقد أصبح تمويل مشاريع البناء أمرا في غاية الصعوبة، ونحن نواجه ضغوطا شديدة في إنجاز المشاريع حسب المواعيد النهائية المحددة لها. ومما يساعدنا في هذا الشأن أننا نعمل مع سلطة مختصة بشؤون البناء أكثر كفاءة". والواقع أن هذا الأفق الإيجابي يُعزى إلى حد كبير للإصلاحات التي نفذتها بلدية دبي لتسريع خطى عملية استخراج التراخيص باستخدام الجيل الأفضل من الأنظمة الإلكترونية لتقديم الطلبات وتسديد الرسوم.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

شهدت إصلاحات تبسيط استخراج تراخيص البناء زيادة مستمرة في السنوات الثلاث الماضية. فقد سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009/2008 رقما قياسيا هو 31 إصلاحا أدت إلى تسهيل إصدار تراخيص البناء (الجدول 3-2). وواصل 11 بلدا، بما في ذلك 5 من البلدان العشرة التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات، مسيرة الإصلاحات التي بدأتها في السنة السابقة.

وجاءت المملكة المتحدة في طليعة قائمة البلدان التي قامت بتطبيق أكبر عدد من الإصلاحات في مجال استخراج تراخيص البناء، وهذه هي المرّة الأولى التي يحصل فيها على هذا الترتيب التصنيفي أحد البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. إذ أدى التوسع في استخدام نظام المفتشين المرخصين على مدى عدة سنوات إلى إلغاء 8 إجراءات وتخفيض الوقت المستغرق في عملية الموافقات على إصدار تراخيص البناء بواقع 49 يوما. ويبلغ نصيب المفتشين المعتمدين 64 في المائة من السوق التجارية في الوقت الحالي، مما أتاح للسلطات المحلية فرصة التركيز على المشاريع السكنية.[4]

وجاءت ليبريا في المركز الثاني للإصلاحات في هذا المجال، حيث قامت بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات في إطار مواصلة البرنامج الذي بدأته في السنة السابقة. وكان مجلس بلدية مدينة مونروفيا يفرض في السابق رسوما باهظة على مشاريع البناء الجديدة ـ بواقع 3 في المائة من قيمة البناء المُقترح ـ علاوة على رسم إصدار ترخيص البناء الذي تفرضه وزارة الأشغال العامة. وجرى تخفيض هذا الرسم إلى 4 سنتات فقط للقدم المربع من المباني. وقامت وزارة المالية بتقديم إعفاءات ضريبية، حيث تم إلغاء شرط دفع ضريبة من اشتراطات الحصول على ترخيص البناء. وتم أيضا تحسين الحصول على المرافق. فقد بدأت شركة اتصالات ليبريا في توفير الخدمة الهاتفية ذات الخطوط الثابتة للمرة الأولى بعد انتهاء الحرب الأهلية في البلاد، كما أصبحت أسعار مولدات الطاقة الكهربائية أقل تكلفة.

وعلى مستوى المناطق، قامت منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بتنفيذ معظم الإصلاحات للسنة الثالثة على التوالي. فقد جرى تسجيل إصلاحات في: بيلاروس، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجورجيا، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيز، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، والجبل الأسود، وسلوفينيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان. وأسفرت هذه الإصلاحات عن تخفيض الإجراءات بنسبة 7 في المائة، والوقت بنسبة 15 في المائة، والتكلفة بنسبة 26.5 في المائة في المتوسط.

وقامت كازاخستان بتخفيض تكلفة توصيل المرافق إلى المباني الجديدة. وكان مقاولو البناء في ألماتي يدفعون في السابق ما يعادل 65452 دولارا أمريكيا ـ أي ما يساوي حوالي 13 ضعفاً من متوسط الدخل القومي للفرد ـ لتوصيل الكهرباء. وكان يُنظر إلى هذا الرسم المرتفع للغاية بصورة غير عادية ـ وهو ثاني أعلى رسم في العالم ـ على أنه مساهمة في تطوير البنية الأساسية في ألماتي. وأسفر تعديل قانون الكهرباء عن إلغاء هذا الرسم إلغاءً تاما. وفي سعيها لتخفيف آثار الأزمة، قامت أوزبكستان المجاورة بتخفيض رسوم إجراءات الموافقة على ترخيص البناء بنسبة 25 في المائة.

كما واصلت البلدان الأخرى القائمة بإصلاحات في هذه المنطقة بذل الجهود الرامية إلى تبسيط الإجراءات واستحداث عمليات أكثر تقدما لاستخراج التراخيص. إذ قامت كل من جمهورية قيرغيز والجبل الأسود بإنشاء نظام الموافقة المستندة إلى تحليل المخاطر بالنسبة لتراخيص البناء. وتمرّ مشاريع البناء الأكثر بساطة بعملية موافقة أقل تعقيدا وإرهاقا في الوقت الحاضر، وبات في مقدور الجهات المختصة بشؤون البناء التركيز بدرجة أكبر على مراجعة المشاريع المنطوية على آثار محتملة على البيئة أو السلامة العامة. وفي الوقت نفسه، قامت بيلاروس، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجورجيا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وسلوفينيا، بمواصلة تحسين كفاءة عملية استخراج التراخيص عن طريق تبسيط الإجراءات وتقليص الوقت المستغرق في الموافقات اللازمة.

وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أول طفرة كبيرة في تطبيق الإصلاحات، حيث قامت 7 بلدان بتسهيل استخراج تراخيص

الجدول 3-2

تسريع معالجة طلبات استخراج التراخيص ـ الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

تخفيض الوقت المستغرق في معالجة طلبات استخراج التراخيص	بيلاروس، والبوسنة والهرسك، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، وجورجيا، وغواتيمالا، وهندوراس، وهونغ كونغ (الصين)، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيز، وليبريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومالي، والجبل الأسود، وبنما، والبرتغال، والمملكة العربية السعودية،
تخفيض الرسوم	بوركينا فاصو، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيز، وليبريا، والجبل الأسود، وسلوفينيا، وأوزبكستان
إنشاء نظام الشباك الواحد أو تحسينه	البحرين، وبوركينا فاصو، وكرواتيا، وجمهورية مصر العربية، وهونغ كونغ (الصين)، والأردن، وجمهورية قيرغيز، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة
إدخال الموافقات المستندة إلى تحليل المخاطر	كولومبيا، وجورجيا، وغواتيمالا، وجمهورية قيرغيز، والجبل الأسود، والبرتغال، وسنغافورة، والمملكة المتحدة
اعتماد إجراءات حكومية جديدة للبناء	الجزائر، وجمهورية مصر العربية، وغواتيمالا، والجبل الأسود، وهولندا
تحسين الأنظمة الإلكترونية أو الخدمات المقدمة من خلال الإنترنت	البحرين، وكولومبيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة
تحسين عملية الرقابة على البناء	جورجيا، وجمهورية قيرغيز، والمملكة المتحدة

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

البناء ـ وهي الجزائر، والبحرين، ومصر، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

وقامت كل من الجزائر ومصر بسنّ قوانين بناء أكثر شمولية. ويضطلع القانون الجديد في الجزائر بمعالجة البناء غير المرخص في البلاد فضلا عن تعزيز آليات الإنفاذ. وفي الشهور القليلة الأولى بعد دخول القانون الجديد حيز التنفيذ في يوليو/تموز في عام 2008، سجلت الجهات المختصة الجزائرية 12607 مخالفات لأعمال بناء غير قانونية.[5] كما أصبح قانون البناء الموحد الجديد في مصر ساري المفعول. وأدت اللائحة التنفيذية لهذا القانون إلى إلغاء 3 إجراءات للموافقات المسبقة وتقليص الوقت المستغرق في الحصول على ترخيص البناء بواقع شهر واحد تقريبا.

كما قامت كل من الأردن والمملكة العربية السعودية بتحقيق مركزية الموافقات عبر نظام الشباك الواحد. إذ بدأت مديرية النافذة الاستثمارية في أمانة عمّان الكبرى في تلقي طلبات استخراج تراخيص البناء لمشاريع البناء التجارية المتوسطة والأصغر حجماً. ونجحت المديرية في إلغاء 3 إجراءات وتخفيض وقت إنجاز المعاملات بواقع 20 يوما. ويجري التخطيط حاليا لإنشاء روافد للمديرية في أماكن أخرى في عمان. كذلك قامت أمانة الرياض بتسهيل عملية استخراج التراخيص لمقاولي البناء عن طريق دمج ترخيص المخطط التفصيلي للموقع في عملية ترخيص البناء. ويمكن لمقدمي الطلبات الراغبين في القيام بمشاريع بناء بسيطة كالفلل السكنية والورش الفنية الصناعية أو المستودعات الحصول على تصريح بالبناء من أمانة الرياض في يوم واحد. كما تسمح لهم الجهات المختصة بالبدء فورا في البناء وإصدار الترخيص النهائي للبناء في خلال أسبوع.

وتحوّلت كل من البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة نحو استخدام الخدمات الإلكترونية من أجل تقليص وقت إنجاز المعاملات وتبسيط عملية الموافقة على استخراج التراخيص. وقامت البحرين بدمج الموافقة المبدئية من هيئة الكهرباء في نظام الشباك الموحد، وبذا تم إلغاء شرط استصدار تلك الموافقة من هيئة الكهرباء. كما تم أيضا تسريع الحصول على تراخيص البناء. فبدلا من تعبئة 9 استمارات مختلفة وإرفاق 15 من المستندات المؤيدة، يقوم مقدمو الطلبات باستيفاء بيانات نموذج طلب موحد عبر الإنترنت وتحميل كافة مستنداتهم ومخططاتهم إلكترونياً من خلال الملفات الرقمية.

وفي طهران، لم يعد يتعين على مقاولي البناء مراجعة عدة مكاتب حكومية لاستصدار الموافقات اللازمة أو متابعة إنجاز الطلبات. إذ أصبح في مقدورهم الآن الحصول على الموافقات على مواقع البناء، وتراخيص البناء وشهادات إتمام البناء من أي مكتب من 70 مكتبا للخدمات الإلكترونية في شتى أنحاء المدينة. وتقبل مكاتب الخدمات الإلكترونية الطلبات وسداد المدفوعات، كما تقوم بتتبّع سير الإجراءات الخاصة بالمستندات المرسلة إلى البلدية لضمان إنجاز المعاملات في المواعيد المحددة. ونتيجة لذلك، تم تخفيض فترة الحصول على ترخيص البناء في طهران من 90 إلى 30 يوما.

كما استثمرت الإمارات العربية المتحدة في توفير الخدمات الإلكترونية. وأصبح الآن في مقدور الراغبين في البناء في دبي تقديم طلبات للحصول على شهادات "عدم الممانعة"، ورخصة البناء وشهادات إتمام البناء عبر الإنترنت. وأسفر التبسيط المستمر عن إلغاء 4 إجراءات واختصار الوقت المستغرق في عملية استصدار الموافقات على البناء بواقع 33 يوما.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قامت 4 بلدان بتطبيق إصلاحات

الجدول 3-3

ما هي البلدان التي يسهل فيها استخراج تراخيص البناء ـ وأين يصعب ذلك؟

عدد الإجراءات			
الأقل عدداً		**الأكثر عدداً**	
الدانمرك	6	أذربيجان	31
هونغ كونغ، الصين	7	بروني دار السلام	32
نيوزيلندا	7	غينيا	32
فانواتو	7	طاجيكستان	32
السويد	8	السلفادور	34
تشاد	9	الجمهورية التشيكية	36
ملديف	9	الصين	37
سانت لوسيا	9	الهند	37
جورجيا	10	كازاخستان	37
غرينادا	10	الاتحاد الروسي	54

الوقت (بالأيام)			
الأكثر سرعة		**الأكثر بطئاً**	
سنغافورة	25	الكاميرون	426
جمهورية كوريا	34	سورينام	431
فنلندا	38	أوكرانيا	476
الولايات المتحدة	40	ليسوتو	601
البحرين	43	كوت ديفوار	629
كولومبيا	51	قبرص	677
فانواتو	51	الاتحاد الروسي	704
جزر مارشال	55	كمبوديا	709
جزر سليمان	62	هايتي	1,179
الإمارات العربية المتحدة	64	زمبابوي	1,426

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)			
الأقل تكلفة		**الأكثر تكلفة**	
قطر	0.6	صربيا	1,907
ترينيداد وتوباغو	4.6	غينيا - بيساو	2,020
سانت كيتس ونيفس	4.8	الاتحاد الروسي	2,141
بروني دار السلام	4.9	النيجر	2,355
بالاو	5.4	الهند	2,395
سانت فنسنت وجزر غرينادين	6.9	تنزانيا	3,281
ماليزيا	7.1	بوروندي	7,968
هنغاريا	9.8	أفغانستان	12,878
دومينيكا	11.3	زمبابوي	24,468
تايلند	12.1	ليبريا	28,296

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

رئيسية: كولومبيا، وغواتيمالا، وهندوراس ـ التي دأبت على تنفيذ الإصلاحات بانتظام على مدى عدة سنوات ـ بالإضافة إلى بنما. وركزت هذه البلدان الأربعة في 2009/2008 على تسريع إصدار الموافقات على البناء من خلال استحداث عمليات الموافقة المستندة إلى تحليل المخاطر. وتمكنت هذه البلدان من اختصار 35 يوما، في المتوسط، من الوقت المستغرق في استخراج تراخيص البناء.

وفي كولومبيا، أسفر النظام الجديد المستند إلى تحليل المخاطر عن تقليص وقت الموافقة على تراخيص البناء، الخاصة بالمباني التي تتراوح مساحتها بين 500 إلى 2000 متر مربع، إلى 25 يوما تقويميا. وفي مدينة غواتيمالا، تضمن الخطة الجديدة المعنية بإدارة الأراضي عمليات للموافقة الأكثر بساطة على بعض فئات المباني، مما أدى إلى اختصار وقت إصدار تراخيص البناء بواقع 37 يوما. وفي هندوراس، أدى استمرار تحويل خرائط تقسيم المناطق إلى بيانات وملفات رقمية وتطبيق الآليات المستندة إلى تحليل المخاطر في قواعد تقسيم المناطق إلى تخفيض وقت الحصول على ترخيص المخطط التفصيلي للموقع من أسبوعين إلى يومين لا أكثر. كما أدى الالتزام الصارم بالمدة القانونية المحددة لإنجاز الموافقات على التراخيص البيئية وتصاميم وتراخيص البناء إلى اختصار 19 يوما آخرين من المدة اللازمة لاستيفاء الإجراءات الرسمية الخاصة بالبناء. وقامت بنما بتسهيل تسجيل المباني المُنشأة حديثا، مما أدى إلى توفير أسبوعين للمقاولين.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، قام بلدان اثنان بتنفيذ إصلاحات رئيسية. فقد أنجزت هونغ كونغ (الصين) برنامجها الإصلاحي المسمى "Be the Smart Regulator". وأسفر النظام الجديد للشباك الواحد عن دمج 8 إجراءات تشمل 6 إدارات محلية وشركتين من شركات المرافق الخاصة، مما أدى إلى اختصار 52 يوما. وقامت سنغافورة بتطبيق قواعد جديدة للصحة والسلامة في أماكن العمل تتيح للصناعات المنخفضة المخاطر تقديم الوثائق والمستندات عبر الإنترنت. والواقع أن استخراج تراخيص البناء يستغرق حالياً وقتا أقل في سنغافورة منه في أي بلد آخر.

وبالإضافة إلى المملكة المتحدة، قامت 3 بلدان أخرى من البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتبسيط إصدار تراخيص البناء. فقد أنشأت البرتغال عملية الموافقات الخاصة بالسلامة من الحريق المستندة إلى تحليل المخاطر، مما أدى إلى إلغاء إجراءيْن واختصار 41 يوما. وسنّت هولندا قانونا جديدا للتخطيط المكاني ـ وهو أول إصلاح رئيسي لمنظومة قواعد التخطيط في هذا البلد منذ عام 1965. واختصرت الجمهورية التشيكية الوقت المستغرق في تسجيل المباني الجديدة من 60 إلى 30 يوما.

وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، قام بلدان آخران، بالإضافة إلى ليبريا، بإجراء إصلاحات في 2009/2008. إذ قامت بوركينا فاصو بتنفيذ نظام الشباك الواحد، مما أدى إلى خفض الوقت اللازم للحصول على ترخيص البناء بواقع شهرين. وتم أيضا تخفيض رسوم الترخيص بأكثر من النصف. وأسفرت جهود الهيئة الوطنية للمياه والصرف الصحي في أواغادوغو عن اختصار الوقت اللازم للحصول على توصيلة جديدة للإمداد بالمياه بواقع 35 يوما. كما قامت مالي بتحسين الحصول على المرافق، حيث انخفضت فترة الحصول على توصيلة جديدة للمياه حالياً بواقع شهر عن ذي قبل.

من جهة أخرى، قامت 6 بلدان بإصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة استخراج تراخيص البناء في 2009/2008. فقد ألزمت كينيا مشاريع معينة، مثل بناء المستودعات والمخازن، بالحصول على تصريح بيئي من الهيئة الوطنية المعنية بإدارة شؤون البيئة، وزادت رسوم الحصول على ترخيص البناء بواقع 4 أمثال تقريبا. وطغت هذه التغييرات على التحسينات التي حققها البرنامج الإصلاحي المعروف بمبادرة النتائج السريعة الذي اختصر الوقت المستغرق في الحصول على تراخيص البناء بواقع 20 يوما. وبعد التهديدات الأمنية في العاصمة كولومبو في عام 2008، تشترط سري لانكا الآن استصدار تصاريح من وزارة الدفاع بشأن المباني الجديدة المراد إنشاؤها داخل حدود المدينة. وألزمت تنزانيا المشاريع الجديدة بالحصول على تقرير المسح الجيولوجي قبل البناء. وعلى الرغم من أن المقصود من هذا الإجراء هو تعزيز سلامة المباني، كان هناك عدد قليل للغاية من المفتشين الاختصاصيين لا يكفي لمسايرة الطلب. ونتيجة لذلك، زادت المدة المستغرقة في إصدار تراخيص البناء بواقع 20 يوما في المتوسط. وقامت كل من نيوزيلندا، ورومانيا، وجزر سولمون بزيادة رسوم الموافقات على تراخيص البناء.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

يجب أن تقدم الإجراءات الحكومية المنظمة للبناء حوافز مشجعة على التقيّد بها حتى في الأوقات الصعبة. فالإجراءات الحكومية الرشيدة تضمن الالتزام بمعايير السلامة العامة مع تشجيع مؤسسات الأعمال في الوقت نفسه على العمل في نطاق القطاع الرسمي. وتضربُ هندوراس مثلاً يُحتذى في هذا الصدد. ففي عام 2007، قامت بلدية تيغوسيغالبا بتبسيط عملية الحصول على ترخيص البناء. وفي العام التالي ارتفعت الإيرادات من إصدار تراخيص البناء بنسبة 167 في المائة، وزادت المساحة المعتمدة للبناء بنسبة 72 في المائة. والواقع أن هذه نتائج مثيرة للإعجاب لأن معدل نمو أنشطة التشييد والبناء في هندوراس لم يكن يزيد على 3.5 في المائة في ذلك الوقت.[6]

من المرجح أن يتقيد مقاولو البناء بالإجراءات والقواعد الحكومية المنظمة للبناء عندما تلتزم الجهات الحكومية بالمواعيد النظامية المحددة للإنجاز، وتتوافر إرشادات واضحة، وتخضع الجهات المختصة للمساءلة. وكلما اتسمت الإجراءات الحكومية بالوضوح، كلما انخفض ما تنفقه الشركات على تتبع الطلبات ودفع الرشاوى وخلافه من أجل الوفاء بالمواعيد النهائية لإنجاز المشاريع، والحصول على مستخرجاتها المالية. ففي مومباي، تقوم شركات البناء بصفة منتظمة بتوظيف مهندس معماري لعمل التصميمات المعمارية ومخططات ورسومات البناء وتوظيف إما "مهندس معماري استشاري" أو مُعقّب لغرض واحد هو التعامل مع الجهاز البيروقراطي الحكومي ومتابعة إنجاز الإجراءات والمعاملات. والواقع أن هذه الممارسة ليست مُستغْرَبة في مدينةٍ تتطلب فيها عملية استخراج ترخيص البناء 37 إجراء رسميا في مدة تبلغ 195 يوما بتكلفة تعادل 2395 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد.

سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في السنوات الخمس الماضية 91 إصلاحا في 62 بلدا تستهدف زيادة كفاءة عمليات إصدار تراخيص البناء وتسهيل التقيد بها. وغالبا ما تتبع الحكومات الكفؤة في تنظيم البناء نهجاً منتظما في تطبيق الإصلاحات. إذ تقوم هذه الحكومات بتحديد المجالات المتداخلة بين الهيئات، والتشاور على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة الحقيقية المباشرة، واختيار أنظمة الموافقة المستندة إلى تحليل المخاطر، واستحداث أنظمة الرصد والمتابعة الداخلية في الهيئات والمصالح الحكومية.

تحديد المجالات المتداخلة بين الهيئات الحكومية

ينطوي استخراج تراخيص البناء على التعامل مع هيئات حكومية متعددة لاستيفاء الموافقات اللازمة من قبل مستويات مختلفة ـ وذلك بدرجة أكبر من أي مجال إجرائي آخر يتناوله بالدراسة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. فالحصول على سائر الموافقات الضرورية لتراخيص البناء وتوصيل المرافق يقتضي في المتوسط تعامل مقاولي البناء في جميع أنحاء العالم مع 9 هيئات ومصالح حكومية مختلفة في المتوسط. ولذا فإن فهم كيفية تفاعل هذه الهيئات مع بعضها البعض وتحديد المجالات المتداخلة فيما بينها يمثلان غالباً الخطوة الأولى نحو تسريع إصدار الموافقات اللازمة مع القيام في الوقت نفسه بمراقبة الجودة النوعية.

وفي جمهورية قيرغيز، قام اتحاد البنائين في عام 2007، على سبيل المثال، برسم مصفوفة لعمليات الموافقة من قبل الهيئات والوكالات المختصة، مع تحديد نقاط الاختناق واقتراح الحلول العملية. وساعدَ تحليلُه التفصيلي على إقناع

الشكل 4-3
برنامج "في مشاريع Be the Smart Regulator" يؤدي إلى تسريع استخراج التراخيص في هونغ كونغ، الصين

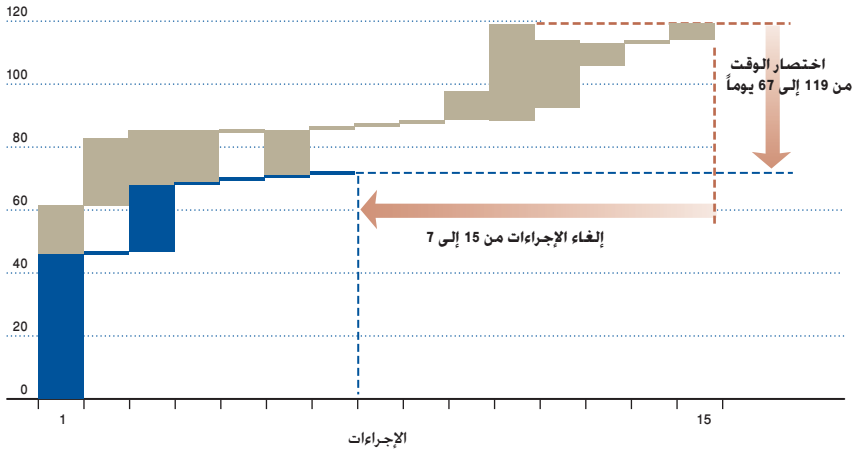

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الحكومة المركزية بإجراء إصلاحات في عام 2008 حتى على الرغم من الاعتراض الشديد من جانب جهات فاعلة قوية مثل مكتب عمدة بيشكيك. وفي هونغ كونغ (الصين)، تعاونت 29 هيئة حكومية مع مجموعات عمل مركّزة لوضع خطة شاملة لتحديد الإجراءات التي يمكن دمجها. وتُجري الجهات المختصة الآن عمليات تفتيش مشتركة بعد إتمام التشييد والبناء. وكانت تتم في السابق عمليات تفتيش وفحص مستقلة من قبل الإدارة المختصة بشؤون البناء وإدارة المطافئ. ومن خلال هذه الممارسة، تمكنت هونغ كونغ (الصين) من تخفيض عدد الإجراءات المطلوبة من 15 إلى 7 إجراءات ـ وهو ما يرمز إلى واحد من أعظم الإصلاحات نجاحا في مجال استخراج تراخيص البناء (الشكل 3-4).

التواصل مع أصحاب المصلحة

تحرص البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات على مشاركة كافة الجهات الفاعلة المعنية منذ البداية. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، استوجب ذلك وجود ممثلين عن الحكومة المركزية، وبلدية بوغوتا، والهيئة الحضرية الخاصة المسؤولة عن إصدار تراخيص البناء، إلى المشاركة سويا في مجلس إدارة واحد قبل التمكن في مايو/أيار 2009 من اعتماد البرنامج الجديد للموافقات المستندة إلى تحليل المخاطر. وبعد تنفيذ هذا النظام الجديد، يجب إحاطة كافة الأطراف ـ من المسؤولين عن التنفيذ إلى المستفيدين من النظام ـ وتمكينها من الاطلاع بانتظام على التغييرات أو التحسينات التي تطرأ على النظام. وقامت الجهات المختصة بشؤون البناء في كل من ليبريا، ورواندا، والمملكة العربية السعودية، وسيراليون بعمل تغطية إعلامية عامة عن الإصلاحات من خلال تنظيم حملات واسعة النطاق في الصحافة والمواقع الإلكترونية المعنية لهذه البلدان على الإنترنت. كما تعقد الجهات المعنية بشؤون البناء في سنغافورة والمملكة المتحدة مشاورات دورية مع الأفراد وشركات البناء الخاصة. ويقول مسؤول من هيئة التشييد والبناء في سنغافورة "إننا نعاملهم على أساس الندية ونعتمد كثيرا على خبرتهم وكفاءتهم المهنية".

تجريب الإصلاحات

يزداد توجه الحكومات القائمة بتسهيل استخراج تراخيص البناء نحو اعتماد آليات الموافقة المستندة إلى تحليل المخاطر. ويبدأ الكثير من هذه الحكومات في تجريب الإصلاحات لتقييم مدى فعاليتها قبل تنفيذها على نطاق واسع.

وتقوم بعض البلدان بتجريب إصلاحات في مناطق معنية لعزل أية أضرار محتملة. فقد قامت الجهات المختصة بشؤون البناء في البوسنة والهرسك وهندوراس باختبار وظائف الإجراءات الحكومية الجديدة عن طريق تطبيقها في البداية في عدد قليل من المناطق. وبدأت مصر في تجريب مُجمّعات خدمات الاستثمار التي تعمل بنظام الشباك الواحد في ثلاث مناطق في القاهرة في عام 2007. وساعد التجريب المبكر لمجمع خدمات الاستثمار على تمهيد الطريق لاعتماد قانون البناء الجديد في العام التالي ثم تبسيط الإجراءات في عام 2009.

وقامت كل من ألمانيا والبرتغال بتجريب عمليات جديدة للموافقة على البناء من خلال التركيز فقط على فئات معينة من المشاريع. وفي الأردن، بدأت أمانة عمان الكبرى بمعالجة الطلبات الأكبر حجما والأكثر تعقيدا على أساس أن الشركات الكبرى التي عانت أشد المعاناة من الإجراءات الحكومية المُرهقة هي القادرة على تقديم أفضل المداخلات والمعلومات لتحسين النظام. وعلى العكس من ذلك، قامت المملكة العربية السعودية أولا باعتماد إصدار تراخيص بناء الفلل السكنية في يوم واحد قبل توسيع هذا النظام ليشمل مشاريعً محفوفة بقدر أكبر من المخاطر مثل المستودعات والورش الفنية والصناعية.

استخدام أنظمة المتابعة الداخلية للمواءمة بين الطلب والقدرات المتاحة

يتطلب تنفيذ الإصلاحات توافر المرونة ومواصلة رصد الأنظمة الجديدة. ولدى الجهات المختصة في جاكرتا نظام المتابعة الداخلية الآنية لتتبع كل خطوة من خطوات عملية الموافقة على إصدار ترخيص البناء ـ منذ لحظة تقديم الطلب إلى وقت إصدار الترخيص. ويتضمن هذا النظام المواعيد المقررة قانوناً لإنجاز كل إجراء داخلي مع إشعار القائمين على إدارة النظام بأي تأخر في الإنجاز. فعلى سبيل المثال، إذا أمضى الموظف المختص بالتحقق من الرفع المساحي وتقسيمات المناطق أكثر من الأيام الخمسة المقررة لإتمام هذا الإجراء، يقوم النظام على الفور بإخطار المشرف بالتأخّر في إنجاز الإجراء. ويلزم فور حدوث ذلك أن يقوم الموظف المسؤول بإدخال ملاحظة تفسيرية في النظام يوضح فيها أسباب التأخر.

ومن شأن متابعة العملية برُمّتها أن تُمكّن الجهات المعنية بشؤون البناء من تحديد نقاط الاختناق، وضمان تحسين النوعية، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وتوزيعها. وفي البحرين، يقوم فريق الدعم الفني لنظام الشباك الموحد في البلديات بإعداد تقارير المتابعة اليومية ونشرها على وحدة خدمة الربط الداخلي (السيرفر الداخلي) لاطّلاع كبار المديرين. وفي حالة تأخر إصدار الترخيص بسبب قلة عدد مهندسي الإنشاءات، مثلاً، يمكن للمديرين تكليف المزيد من المهندسين بإنجاز المهمة. والواقع أن التزام الحرص والعناية الواجبة في متابعة الإصلاحات يزوّد واضعي السياسات بالمعلومات اللازمة للمواءمة بين القدرات المتاحة لديهم وما يحتاجه مقدمو الطلبات. كما تكفلُ المتابعة استمرار آثار جهود الإصلاح لسنوات عديدة قادمة.

حواشي

1. Kenny (2007).
2. Moullier (2009).
3. اتحاد قطاعات الأعمال في سنغافورة، (2009).
4. مؤسسة بناء التحالف من أجل التحكم، المملكة المتحدة (Building Control Alliance) (2008).
5. Idir (2008).
6. البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

توظيف العاملين

الشكل 4-1

قوانين وقواعد العمل أقل مرونة في البلدان المنخفضة الدخل

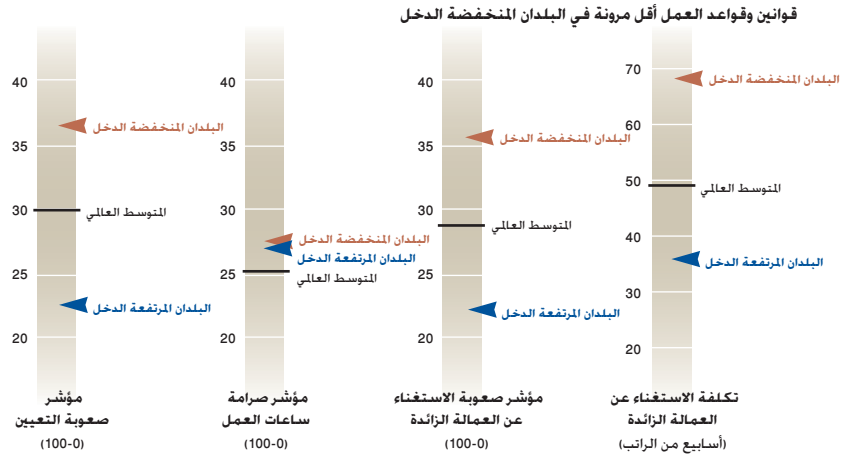

ملاحظة: القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع صرامة القوانين والإجراءات الحكومية
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

كان الأطفال في بريطانيا أثناء مرحلة الثورة الصناعية يمثلون ثُلثي العاملين في مصانع النسيج الجديدة التي تعمل بالآلات ذوات المحركات. وكانت ظروف العمل محفوفة بالمخاطر في أغلب الحالات. فالحرارة تكاد لا تُطاق بسبب الآلات البخارية الضخمة. ناهيك عن الماكينات المتراصة بجوار بعضها البعض دون ترك فجوات تُذكر بأجزائها المتحركة المكشوفة في معظم الأحيان. وكان المرور بينها صعبا ـ وهذا هو سبب تفضيل تشغيل الأطفال. كما كان الأمر بالغ الخطورة أيضا.

أدت هذه الأوضاع إلى سنّ قانون حماية صحة وأخلاقيات الأطفال المتمرنين لسنة 1802، وهي أول محاولة لمنع تلك الإساءات وأول قانون لتنظيم علاقات العمل في بريطانيا. وتضمنت تشريعاته أنه يجب "أن يلتزم صاحب أو صاحبة المصنع بتطبيق القانون ...وتزويد كل متمرن/متمرنة بطقمين كاملين من الملابس الكتانية المناسبة والجوارب والقبعات والأحذية ...وتخصيص أماكن نوم منفصلة للمتمرنين والمتمرنات وعدم نوم أكثر من اثنين على سرير واحد". وتم بعد ذلك إصدار سلسلة من القوانين المنظمة للعمل.

الجدول 4-1

ما هي البلدان التي يسهل فيها توظيف العاملين ـ وأين يصعب ذلك؟

الأكثر سهولة	الترتيب	الأكثر صعوبة	الترتيب
أستراليا	1	جمهورية الكونغو الديمقراطية	174
الولايات المتحدة	2	غينيا - بيساو	175
سنغافورة	3	المغرب	176
بروني دار السلام	4	بنما	177
جزر مارشال	5	أنغولا	178
هونغ كونغ، الصين	6	باراغواي	179
أوغندا	7	ساو تومي وبرنسيبي	180
بالاو	8		
الدانمرك	9	جمهورية فنزويلا البوليفارية	181
جورجيا	10	غينيا الاستوائية	182
		بوليفيا	183

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي لمؤشرات صعوبة التعيين، وصرامة ساعات العمل، وصعوبة تسريح العمالة الزائدة، وتكاليف تسريح العمالة الزائدة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

تنشأ الحاجة إلى القوانين المعنية بالتوظيف من أجل حماية العاملين من المعاملة التعسفية أو الجائرة وضمان كفاءة التعاقد بين أرباب العمل والعمال. في مؤشراته المعنية بتوظيف العاملين، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مرونة قواعد توظيف العاملين وساعات العمل وتسريح العمالة الزائدة بما يتوافق مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وفي وسع أي بلد أن يطبّق قواعد غاية في المرونة لتنظيم العمل في ظل مصادقته في الوقت نفسه والتزامه بكافة الاتفاقيات المتعلقة مباشرة بالجوانب التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وتشكل المعايير الأساسية للعمل المنبثقة عن منظمة العمل الدولية ـ التي تغطي حق المفاوضة الجماعية، والقضاء على أشكال العمل القسري، ومنع تشغيل الأطفال، والمعاملة المنصفة في ممارسات الاستخدام ـ مبادئ جوهرية. وتعتبر المؤشرات المعنية بتوظيف العاملين التي يستخدمها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال متوافقة تماما مع هذه المعايير الأساسية للعمل ولكنها لا تقيس مدى الامتثال لها. ولاستكمال هذه المؤشرات، بدأ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في بحث مدى الإقرار الفعلي لمعايير العمل الأساسية في التشريعات الوطنية حتى يُشكّل ذلك في المستقبل أساساً للمؤشر المعني بقياس حماية العاملين. ويتم عرض النتائج الأولية لتطبيق القواعد الخاصة بالحد الأدنى لسنّ العمل في عينة تشمل 102 من البلدان (انظر المرفق الخاص بحماية العاملين).

تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم تحديات تحقيق التوازن الصحيح بين حماية العاملين ومرونة أسواق العمل. وقد تبنّت منظمة العمل الدولية، والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مفهوم "نموذج الأمن الوظيفي المرن"، الذي يجمع بين مرونة التشريعات، وشبكات الأمان (مثل التأمين ضد البطالة) والسياسات الاجتماعية النشطة. والواقع أنه في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ارتفعت معدلات البطالة بصورة حادة في جميع أرجاء العالم، وهو ما يجعل الحاجة أكثر إلحاحا من قبل الحكومات لتبني سياسات من شأنها تحفيز خلق فرص العمل. ويجب في الوقت نفسه توافر شبكات الأمان لحماية العاملين من فقدان العمل بصورة مفاجئة، ومساعدتهم في الفترة الانتقالية فيما بين الوظائف ومنع وقوع المزيد من الناس في براثن الفقر. وكلا الأمرين على جانب كبير من الأهمية لتحقيق قدرة الاقتصاد على المنافسة.

وفي سياق الاستجابة لهذه الأزمة، قام الكثير من البلدان بإصلاح نظم الحماية من البطالة في الشهور الأخيرة عن طريق توسيع

الشكل 4-2

توظيف العاملين: القواعد والإجراءات الخاصة بالتعيين، وجداول العمل، والاستغناء عن العمالة الزائدة
ترتيب البلدان يستند إلى 4 مؤشرات فرعية

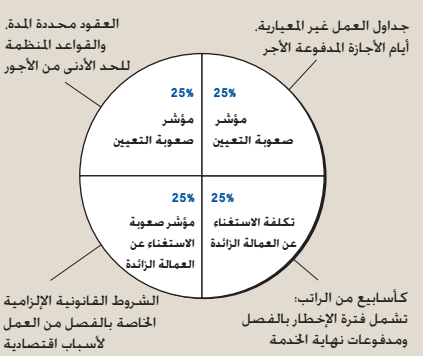

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات

الشكل 3-4
وجود علاقة ارتباط بين قواعد العمل الصارمة وكبر حجم الاقتصاد غير الرسمي

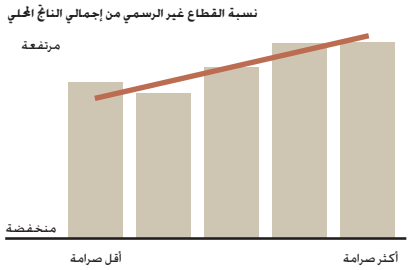

ترتيب البلدان حسب مؤشر صعوبة التعيين، خميسيات

ملاحظة: تُعتبر العلاقات ذات مغزى إحصائي عند مستوى 5 في المائة. ويستمر مغزاها الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2007) *Schneider*)

نطاق الإعانات أو تخفيض معايير الأهلية. فقامت البرازيل وكندا والولايات المتحدة بمدّ الفترة التي تُدفع خلالها إعانات البطالة. وقامت إيطاليا بتوسيع نطاق التغطية لتشمل الذين لم يكونوا مؤهلين للاستفادة في السابق. وقدمت كوريا مساعدات للعمال المعرضين للمعاناة الذين تم إعطاؤهم إجازات مؤقتة بدون أجر. وبالمثل، قامت شيلي، والصين، وألمانيا، واليابان، والمكسيك، والفلبين، وتايلند، وفييتنام أيضا بتوسيع نطاق إعانات البطالة.

وفي البلدان التي لا تستطيع تحمّل التكلفة الباهظة لأنظمة الضمان الاجتماعي، كانت مكافآت نهاية الخدمة بديلا لإعانات البطالة. وقد قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام باستحداث تغييرات في مؤشرات توظيف العاملين لرصد وتقييم وجود شبكات الأمان ـ سواء في شكل إعانات البطالة أو مكافآت نهاية الخدمة ـ بالنسبة لكل من العمال الدائمين والمؤقتين في حالات تسريح العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية (للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى قسم "ملاحظات على البيانات").

في العديد من البلدان النامية، مازال أرباب العمل والموظفون يواجهون قواعد متسمة بالجمود والصرامة المفرطة لتنظيم أسواق العمل. وأمام القيود المفرطة، يختار الكثير من الشركات ببساطة الابتعاد عن القطاع الرسمي الخاضع للقوانين واللوائح، والعمل أو توظيف العمالة في القطاع غير الرسمي (الشكل 3-4). وفي القطاع غير الرسمي حيث تقل القدرة على الحصول على التمويل الرسمي، عادة لا تسعى المؤسسات والأسواق والشركات إلى تحقيق النمو والتوسع، ومن ثم لا تساهم في خلق المزيد من فرص العمل.[1] ولا يحصل العاملون في القطاع غير الرسمي على أية مزايا أو ضمان اجتماعي، ويفتقرون إلى الحماية الرسمية ضد المعاملة التعسفية أو التمييزية، فضلا عن احتمال حصولهم على أجور أقل.[2] وطبقا لدراسة حديثة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يجري توظيف 1.8 مليار شخص في الاقتصاد غير الرسمي في العالم ـ وذلك أكبر كثيرا من الاقتصاد الرسمي الذي يضم 1.2 مليار عامل.[3]

وتستنتج دراسة أخرى أن تطبيق قواعد شاقة ومرهقة يؤدي إلى صعوبة انتقال العمال بين الشركات والصناعات، وتخلُص إلى أن ذلك يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع معدلات فقدان فرص العمل بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية.[4] ومن شأن قواعد التوظيف المتسمة بالصرامة أن تُحدّ أيضا من قدرة أية شركة على الاستجابة بصورة ملائمة لصدمات الطلب أو الإنتاجية، وهذا هو ما استنتجته دراسة لخيارات العمل الأسبوعي في سلسلة لمطاعم الوجبات السريعة تضم 2500 منفذ للبيع في 43 بلدا.[5] وفي العادة، تؤدي القيود المفرطة في الجمود والصرامة بشأن التوظيف وتسريح العمالة الزائدة عن الحاجة إلى زيادة تكاليف العمل، وتقليل الفرص المتاحة أمام الشركات للإنفاق على الإبداع والابتكار والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة.[6]

والواقع أن إصلاح أسواق العمل أمر بالغ الصعوبة. فمعظم التطورات الرئيسية في قانون العمل حدثت في سياق تحولات سياسية أو اقتصادية كبرى. كما أفرزت الثورة الصناعية في البلدان الغربية في القرن التاسع عشر تشريعات لحماية العمال من ألوان الإساءة المرتبطة بالأشكال الجديدة لأنشطة التعدين والتصنيع الكبيرة الحجم. وجرى تبنّي قوانين العمل الأساسية في أمريكا اللاتينية بعد انتهاء الثورة المكسيكية في عام 1917 وفي روسيا بعد الثورة البلشفية في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه.

في المراحل الأقرب عهدا، أدى انهيار الاتحاد السوفييتي وحركة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق موجة جديدة من الإصلاحات. ومنذ بداية رصد وتتبع هذه الإصلاحات في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2004، قام حوالي ثُلثي بلدان منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ونصف البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة مرونة تشريعات أسواق العمل. وقامت إستونيا وهنغاريا وسلوفينيا بإصدار قوانين جديدة للعمل بعد انتهاء الحرب الباردة. كما دفعت احتمالات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي العديد من البلدان إلى تضمين معايير الاتحاد الأوروبي المعنية بالعمل في قوانينها المحلية، بما في ذلك لاتفيا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وبولندا، والجمهورية السلوفاكية.[7]

وعلى العكس من ذلك، قامت البلدان النامية بتنفيذ عدد قليل من الإصلاحات المرتبطة بجوانب تنظيم العمل التي تغطيها مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. لنأخذ على سبيل المثال المنطقتين اللتين بهما أشدّ قواعد التوظيف صرامة: ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، لم يقم سوى 6 من أصل 46 بلدا بإصلاحات أدت إلى زيادة مرونة قواعد تنظيم العمل في السنوات الخمس الماضية (بوركينا فاصو، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ورواندا، وأوغندا)؛ وفي أمريكا اللاتينية، لم يقم بذلك سوى 3 بلدان (الأرجنتين، وكولومبيا، وبيرو). وفي منطقة جنوب آسيا، زادت المرونة فقط في بوتان وباكستان. وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، كانت فييتنام البلد النامي الوحيد الذي زاد مرونة القواعد المنظمة للعمل. وهناك بعض البلدان ذات القواعد الأشد صرامة التي قامت في المقام الأول بزيادة صرامة تلك القواعد ـ ومنها الرأس الأخضر، وجيبوتي، وفيجي، وغامبيا، وهندوراس، وملديف، وتوغو، وزمبابوي.

إن عملية الإصلاح حافلة بالتحديات، ولكن الوصول إلى مستوى التنظيم الصحيح لقواعد التوظيف يستحق بذل كل الجهود، علاوة على أهمية ذلك وتأثيره على الإصلاحات الأخرى. وبعد الإصلاحات الرامية إلى تقليل الحواجز الماثلة أمام الدخول في سوق العمل في الهند، وجدت دراسة حديثة أن الولايات الهندية المتسمة بدرجة مرونة أكبر في القواعد المنظمة للتوظيف شهدت انخفاضا أكبر بما نسبته 25 في المائة في عدد الشركات غير الرسمية.[8] وفي مقدور المجموعات الأشد ضعفا، أي النساء والشباب، أن تحقق أكبر استفادة من هذه الإصلاحات. وعلى الرغم من أنه يمكن أن تؤدي قوانين حماية التوظيف إلى زيادة احتمالات بقاء العمال في وظائفهم، إلا أنها تؤدي، بالنسبة لمن لا يشغلون أية وظائف، إلى الحد من فرص العثور على وظائف أو الدخول مجددا في سوق العمل.[9] ومن شأن ذلك أن يؤثر بصفة خاصة على النساء اللواتي يخرُجن في العادة من سوق العمل ثم يعُدنَ إلى الدخول فيه بمعدل أكثر تواترا خلال مسيرتهن الوظيفية.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام 11 بلدا بإصلاح قوانين العمل في 2009/2008 (الجدول 4-2). وزادت مرونة توظيف العاملين في 7 بلدان بينما انخفضت في 4 بلدان. وكانت أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى هي المنطقة التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات، حيث قامت 4 بلدان بإصدار تشريعات أكثر مرونة، تليها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وتصدرت رواندا قائمة البلدان التي طبقت إصلاحات في هذا المجال. إذ أدت تعديلات قانون العمل إلى زيادة مرونة استخدام عقود العمل المحددة المدة عن طريق إلغاء القيود المفروضة على مدتها وتجديدها. وتتمتع جهات العمل والعاملون

الجدول 4-2

إلغاء المتطلبات المتعلقة بتسريح العمالة الزائدة ـ الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

إلغاء المتطلبات المتعلقة بتسريح العمالة الزائدة	بيلاروس، وجمهورية قيرغيز، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وموريشيوس، والجبل الأسود، ورواندا
زيادة مرونة ساعات العمل	جمهورية قيرغيز، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وبيرو
تخفيف القيود المفروضة على التوظيف بعقود محددة المدة	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، ورواندا
تخفيض تكاليف الفصل من العمل	موريشيوس وبيرو

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

في الوقت الحاضر بمرونة اختيار يوم الراحة الأسبوعية، ويحق للعاملين التمتع بإجازة سنوية نظامية مدفوعة الأجر لمدة 21 يوم عمل. وعند الحاجة إلى تقليص حجم المنشأة و تسريح عامل أو أكثر من العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية (redundant workers)، لم يعد مطلوبا من جهات العمل أن تتشاور مسبقا مع ممثلي العمال أو إخطار مفتش العمل. فبدلا من ذلك، تقوم جهات العمل بإخطار مفتش العمل خطيا بعد تسريح العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية. وأولا وقبل كل شيء، يتمثل الهدف هنا في إتاحة الكشف عن جميع أشكال الإساءة الممكنة مع القيام في نفس الوقت بضمان عدم عزوف أو إحجام أرباب العمل عن توظيف العاملين.

وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، قامت جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وجمهورية الجبل الأسود، وجمهورية قيرغيز، وبيلاروس بتنفيذ إصلاحات. وأسفرت تعديلات قوانين العمل في هذه البلدان عن زيادة مرونة تحديد ساعات العمل واستخدام عقود التوظيف وتحقيق سلاسة إجراءات التعامل مع العمالة الزائدة. ففي جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، يمكن الآن استخدام عقود العمل المحددة المدة لأداء مهام العمل الدائمة لفترة تصل إلى 60 شهرا. وفي وسع جهات العمل أن تقوم عند ترتيب نوبات العمل الليلي باختيار جداول ساعات العمل وتواتر العمل بنظام النوبات. ويتمتع أرباب العمل والعمال بحرية الاتفاق على تحديد يوم الراحة الأسبوعية وعدد أيام الإجازة السنوية المدفوعة الأجر بما يتجاوز الحد الأدنى النظامي البالغ 20 يوم عمل. كما أن شروط استبقاء العمالة الزائدة، أو إعادة تسكينها في وظائف، أو التقيّد بقواعد الأولوية الخاصة بإعادة التوظيف لم تعد سارية.

كما تم في الجبل الأسود أيضا زيادة مرونة استخدام عقود العمل المحددة المدة التي أصبحت متاحة لأداء مهام العمل الدائمة بدون فرض أية قيود على المدة المجمّعة لهذه العقود. ويلزم في حالة تسريح أي عامل زائد لأسباب اقتصادية أن تقوم جهة العمل بتقديم إشعار مسبق قبل 15 يوما تقويميا، ولم تعد جهات العمل ملزمة بتقديم إشعار مسبق للغير.

وفي جمهورية قيرغيز، أدت تعديلات قانون العمل إلى زيادة مرونة ساعات العمل وتبسيط إجراءات تسريح العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية. ويتمتع أرباب العمل والعمال حاليا بحرية تحديد يوم الراحة الأسبوعية. كما تم تخفيف إجراءات تسريح عامل أو أكثر من العمالة الزائدة: حيث لم يعد يتم تطبيق الشروط الخاصة بتقديم الإشعار المسبق، وقواعد الأولوية، والتزامات إعادة تسكين العمالة الزائدة عن الحاجة في وظائف. وقامت بيلاروس أيضا بتبسيط إجراءات التسريح الفردي والجماعي من العمالة الزائدة.

وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، قامت موريشيوس، بالإضافة إلى رواندا، بتنفيذ إصلاحات في هذا المجال. فقد دخل قانون حقوق التوظيف الجديد وقانون علاقات العمل حيز التنفيذ في موريشيوس، مما أدى إلى زيادة مرونة تسريح العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية. ولم تعد عمليات تسريح عامل أو أكثر من العمالة الزائدة تتطلب المصادقة، وفي الوقت الحالي تبلغ مدة الإشعار المسبق لتسريح العمالة الزائدة 30 يوما تقويميا، علماً بأن صرف مكافآت نهاية الخدمة يكون إجباريا فقط إذا وُجد أن أُسس التسريح باطلة. كما أدت القوانين الجديدة إلى زيادة الإجازة السنوية الإجبارية إلى 22 يوم عمل.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية، قامت بيرو بإصدار قانون لتسهيل تشريعات العمل بالنسبة لمنشآت الأعمال الصغيرة. وجرى تخفيض مدفوعات تسريح العامل الزائد إلى أجر 17 أسبوعا، وتحديد الإجازة السنوية الإجبارية بواقع 13 يوم عمل.

وقام عدد قليل من البلدان بزيادة جمود وصرامة التشريعات المنظمة للعمل. فقد زادت تكلفة تسريح العمالة الزائدة في بلدين اثنين ـ حيث ارتفعت بواقع أجر 22 و13 أسبوعا في هندوراس ولكسمبورغ على التوالي. وقامت البرتغال بزيادة مدة الإشعار المسبق بواقع أسبوعين. أما ملديف فجعلت عملية توظيف العمال أكثر صعوبة بسبب زيادة القيود المفروضة على استخدام عقود العمل المحددة المدة. وجرى في ملديف أيضا تشديد القيود المفروضة على العمل أثناء العطلة الأسبوعية، مع زيادة الإجازة السنوية الإجبارية.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2004 ما مجموعه 88 إصلاحا مؤثرا على المؤشرات المعنية بتوظيف العاملين. ومن بين هذه الإصلاحات، أدى 54 إصلاحا إلى زيادة مرونة القواعد المنظمة للعمل بينما أدى 34 إصلاحا إلى زيادة جمودها وصرامتها. وفي إطار السعي إلى تحقيق التوازن الصحيح بين مرونة أسواق العمل وحماية العاملين، يمكن أن تنظر البلدان القائمة بالإصلاح إلى خبرات وتجارب البلدان في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر الإجراءات الواردة أدناه أمثلة للإصلاحات الهادفة إلى تحقيق مرونة أسواق العمل دون التفريط في حماية العاملين.

السماح بالجدولة المرنة لساعات العمل

نشأت القوانين المقيدة لساعات العمل من أجل حماية العاملين أصلا. ولكن هذه القوانين تؤدي أيضا إلى تكبيل قدرة الشركات على التكيف مع تقلبات الطلب الموسمي ـ بل ويمكنها إضاعة فرص العمل على العمال المستعدين للاستفادة منها. ولتخفيف هذه المخاطر، تسمح معظم البلدان بقدر أكبر من المرونة في الأنشطة التي يكون تشغيلها المستمر ضرورة اقتصادية. والجدير بالذكر أن أكثر من نصف بلدان العينة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تسمح بعمل متوسطات لساعات العمل. فالجمهورية التشيكية وفنلندا تسمحان بتوزيع ساعات العمل على 52 أسبوعا؛ وأنغولا على 6 أشهر؛ وأستراليا على سنة. وهنالك طريقة أخرى لتعامل البُلدان مع هذه الاحتياجات وهي السماح بمنح مكافآت مقابل العمل في الوقت الإضافي والعمل في يوم الراحة الأسبوعية.

تشجيع توظيف الشباب

يتأثر الشباب أكثر من غيرهم بالقواعد الصارمة المنظمة للتوظيف. إذ يشكل نقص التدريب والخبرة عائقا فعليا أمام الحصول على الوظيفة الأولى؛ كما يمكن أن تؤدي القواعد المرهقة والتكاليف المرتفعة لتسريح العمالة الزائدة إلى زيادة إحجام جهات العمل المحتملة عن منح فرص العمل. ويتمثل أحد التدابير المستخدمة لتشجيع توظيف الشباب في تطبيق نظام أجور العاملين المتدربين. فهذه الأجور تتيح لمنشآت الأعمال إمكانية توظيف العاملين للمرة الأولى مقابل نسبة ـ تبلغ عادة 75 في المائة ـ من الحد

الشكل 4-4
البلدان التي لديها نظم حماية من البطالة

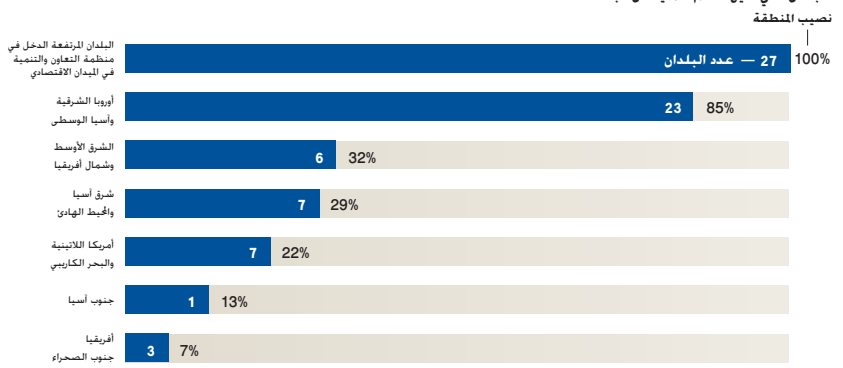

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الأدنى للأجور لفترة عمل قصيرة. وقد قامت ألمانيا وهولندا بتحديد أجور المتدربين عن طريق القانون أو اتفاقية المفاوضة الجماعية. وكذلك فعلت الهند وليسوتو. وتقوم بلدان مثل أستراليا وشيلي بإعفاء الشباب والمتدربين من شرط الحد الأدنى الوطني للأجور.

ويتم أيضا استخدام عقود عمل المتدربين وفترات العمل تحت الاختبار من أجل تشجيع توظيف الشباب. ويحصل العاملون لأول مرة بدون خبرة مهنية على فرصة تلقي التدريب واكتساب دخل. ومن خلال الاستثمار في تدريب هؤلاء العاملين، ينشأ لدى جهات العمل حافز كبير يُشجع على توظيفهم. ويمكن أن يتيح السماح باستخدام عقود العمل المحددة المدة في أداء مهام العمل الدائمة نقطةً أخرى للدخول في سوق العمل وحافزا مشجعا لجهات العمل على خلق الوظائف. ولكن الإبقاء على القواعد الصارمة المفروضة على عقود العمل الدائمة يمكن أن يخلق نظاما مزدوجا مثلما هو الحال في فرنسا وأسبانيا على سبيل المثال. ومن شأن ذلك أن يخلق صعوبات أمام انتقال العاملين بعقود محددة المدة إلى وظائف دائمة. والفئة ذات المهارات المنخفضة من الشباب والمهاجرين هي الأشد تأثرا في هذا الصدد. بل إن هؤلاء همْ المتحملون فعليا لأعباء التكيف في أوقات الأزمة.[10]

التحول من مكافآت نهاية الخدمة إلى التأمين ضد البطالة

لا يوجد في إيطاليا والنرويج وسنغافورة حد أدنى قانوني لمدفوعات نهاية الخدمة ومساعدة العمال في الفترة الانتقالية فيما بين الوظائف من خلال برامج راسخة معنية بتقديم إعانات البطالة. وتجمع الدانمرك ونيوزيلندا بين مرونة تشريعات العمل وبرامج الحماية ضد البطالة.

وتعتبر الصورة مختلفة في البلدان النامية. فالكثير من هذه البلدان يفتقر إلى الموارد المالية والقدرات الإدارية اللازمة لتقديم تأمين شامل ضد البطالة (الشكل 4-4). وليس هناك ما يبعث على الدهشة في أن المدفوعات الإجبارية لنهاية الخدمة ما زالت الشكل السائد للتأمين ضد البطالة.[11] ولكن الكثير من البلدان النامية تقع في خطأ الصرامة المفرطة. فمكافآت نهاية الخدمة المرتبطة بتسريح العمالة الزائدة تفوق أحيانا إعانات البطالة المعتادة في البلدان الغنية (الشكل 4-5). وبالإضافة إلى ذلك، يفرضُ العديد من البلدان النامية شروطا إجرائية صارمة بشأن تسريح عامل أو أكثر من العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية ـ مثل الموافقة المسبقة من قبل مكتب العمل والعمال، مثلما هو الحال في جمهورية الكونغو، وغابون، ونيبال.

ويتم وضع هذه الشروط لمقاصد ونوايا حسنة ـ لحماية العمال ضد أشكال الإساءة أو توفير شبكات الأمان في حالة فقدان فرص العمل بصورة مفاجئة. ولكن عندما يصل الأمر إلى نقطة اتخاذ قرارات خاصة بالتوظيف لأسباب اقتصادية، فإن هذه الشروط تمنح السلطات ـ وليس جهات العمل ـ صلاحية التقدير الاستنسابي. وأولا وقبل كل شيء، يمكن أن تكون التكاليف الباهظة بشكل مفرط رادعا يمنع جهات العمل من توظيف العمال. ويمثل تقليل التعقيدات وتكاليف الفصل من الخدمة لأسباب اقتصادية الخطوة الأولى نحو تشجيع خلق فرص العمل في القطاع الرسمي.

والواقع أن التحول، بمضي الوقت، نحو تطبيق قواعد التوظيف الأقل جموداً وصرامة وتعزيز الحماية الاجتماعية يمكن أن يكون تحولا منطقيا ومعقولا في البلدان النامية.[12] وتشير الشواهد والقرائن إلى أن إعانات البطالة قادرة على تخفيض أعداد الفقراء.[13] ففي حالات عدم كفاية آليات التأمينات الاجتماعية أو عدم وجودها على الإطلاق، قد يضطر العمال المفصولون من الخدمة إلى قبول أول فرصة عمل حتى وإن كانت في القطاع غير الرسمي أو كانت فرصة غير منتجة. وتوضح تقديرات إحدى الدراسات أن الافتقار إلى القدرة على الحصول على التأمين من قبل الأسر المعيشية الريفية الفقيرة يُجبر العمال على الانخراط في أنشطة منخفضة المخاطر وذات عائد أكثر انخفاضا. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تخفيض الإيرادات المحتملة لتلك الأسر بنسبة 25 في المائة في المناطق الريفية في تنزانيا و50 في المائة في عينة من القرى في ريف الهند.[14]

لدى بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل برامج خاصة بالبطالة، بما في ذلك الجزائر، وإكوادور، وجمهورية قيرغيز، ومولدوفا، وتايلند، وأوزبكستان، وفييتنام. ولكن تكاليف تسريح العمالة الزائدة ما زالت مرتفعة في بعض هذه البلدان أيضا. فتكاليف تسريح العمالة الزائدة التي تتحملها جهات العمل في إكوادور تعادل راتب عامين ونصف العام؛ وراتب عام ونصف في فييتنام. ومن الناحية الأخرى، فإن موريشيوس، التي لديها برنامج للحماية من البطالة، قامت لتوها بإلغاء مكافأة نهاية الخدمة لأسباب تتعلق بتقييد الإنفاق.

الواقع أن استحداث خطة للحماية من البطالة ليس بالأمر البسيط أو المباشر. فهذه الخطط محفوفة بمخاطر إطالة أمد البطالة في حالة تشويه الحوافز الدافعة إلى البحث عن فرص العمل. وتتمثل إحدى الطرق المبشرة بالخير في استخدام حسابات توفير مربوطة بالتأمين ضد البطالة، حيث يقوم العمال بادخار جزء من دخلهم في تلك الحسابات التي يتم منها سحب إعانات البطالة. وقامت بلدان مثل الجزائر وبلجيكا وشيلي بإنشاء هذه الحسابات جنبا إلى جنب مع صندوق التضامن من أجل التأكد من زيادة

الشكل 4-5
ما هي البلدان الأكثر تكلفة على صعيد الاستغناء عن العمالة الزائدة؟

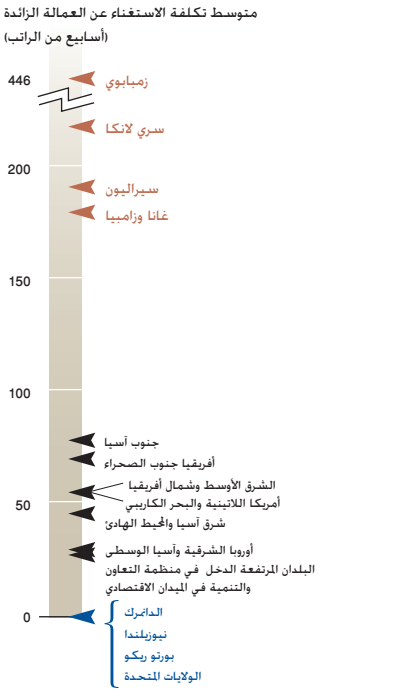

ملاحظة: تم استبعاد بوليفيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية نظراً لأن الاستغناء عن العمالة لأسباب اقتصادية فيها تُعتبر غير ممكنة
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الجدول 3-4

ما هي البلدان الأكثر تحريراً لتوظيف العاملين ـ وما هي البلدان الأكثر تقييداً؟

مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)

الأقل صرامة		الأكثر صرامة	
أستراليا	0	سان تومي وبرنسيبي	59
هونغ كونغ، الصين	0	المغرب	60
الولايات المتحدة	0	جمهورية الكونغو	63
سنغافورة	0	جمهورية الكونغو الديمقراطية	63
بروني دار السلام	0	أنغولا	66
جزر مارشال	0	غينيا الاستوائية	66
أوغندا	0	بنما	66
سانت لوسيا	0	النيجر	68
الكويت	0	جمهورية فنزويلا البوليفارية	69
كندا	4	بوليفيا	77

تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)

الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة	
الدانمرك	0	موزامبيق	134
نيوزيلندا	0	إكوادور	135
الولايات المتحدة	0	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	162
بورتو ريكو	0	زامبيا	178
العراق	0	غانا	178
جزر مارشال	0	سيراليون	189
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0	سري لانكا	217
وبالاو	0	زمبابوي	446
تونغا	0	جمهورية فنزويلا البوليفارية	غير ممكن
النمسا	2	بوليفيا	غير ممكن

ملاحظة: "غير ممكن" تشير إلى حظر تام بشأن فصل العمالة المنخفضة الأجر لأسباب اقتصادية. ويُعتبر مؤشر صرامة قوانين العمل متوسط جمع مؤشرات صعوبة التعيين، وصرامة ساعات العمل، وصعوبة تسريح العمالة الزائدة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

حجم الإعانات المقدمة إلى العمال العاطلين عن العمل.

حواشي

1. لاستعراض بحث حول القواعد المنظمة للتوظيف وآثارها، انظر Djankov و Ramalh (2009).
2. Duryea وآخرون (2006).
3. مركز التنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2009).
4. Ciccone and Papaioannou (2008).
5. Lafontaine and Sivadasan (2007).
6. Pierre and Scarpetta (2007) و Kuddo (2009).
7. Kuddo (مرجع على وشك الصدور) وقاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.
8. Sharma (2009).
9. Montenegro and Pagés (2004).
10. Pierre and Scarpetta (2007)، ومقالة بعنوان "عندما تختفي الوظائف"، مجلة الإيكونوميست، 14-20 مارس/ آذار 2009، ص 71-73.
11. هناك 9 بلدان فقط لا توجد فيها أنظمة مدفوعات إلزامية مقابل تسريح العمالة الزائدة عن الحاجة ولا برامج للحماية من البطالة وهي بروني دار السلام، والعراق، والأردن، وكيريباتي، وجزر مارشال، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وسلطنة عمان، وبالاو، وتونغا.
12. Boeri, Helppie and Macis (2008).
13. Vodopivec (2009).
14. Pierre and Scarpetta (2007).

عرض عام
بدء النشاط التجاري
استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين

تسجيل الملكية

الحصول على الائتمان
حماية المستثمرين
دفع الضرائب
التجارة عبر الحدود
إنفاذ العقود
تصفية النشاط التجاري

عندما قرر بيع منشأته التجارية في أواغادوغو هذا العام، قام عبدالله بإجراءات التحقق من أن العقار خال من الديون، وإشهار وتوثيق اتفاق البيع، وتقييم العقار، وتقديم طلب نقل الملكية في نظام الشباك الواحد الذي تم إنشاؤه مؤخرا. وتضمنت هذه العملية 4 خطوات وتستغرق 59 يوما، بينما كانت تشمل منذ عامين 8 خطوات وتستغرق 182 يوما. كما انخفضت أيضا ضرائب نقل الملكية من 15 إلى 8 في المائة من قيمة العقار. والواقع أن النتائج تتحدث عن نفسها: حيث حدثت زيادة سريعة في عدد صكوك الملكية الجديدة التي تم تسجيلها في أواغادوغو في العامين الماضيين. فكلما زادت سهولة عملية تسجيل الملكية، كلما زادت على الأرجح المعاملات الجديدة لتسجيل سندات وصكوك الملكية طبقا للإجراءات الرسمية النافذة.

تشكل الأراضي أحد الأصول الأساسية في كل المجتمعات. ولكن سوء إدارة نظم الملكية أو سوء تحديد حقوق الملكية يمكن أن يمنع تحويل الأراضي إلى رأس مال مُنتج. ويصف هيرناندو دي سوتو الأراضي في تلك الحالة بأنها "رأس المال الميت" لكونها أصولا محدودة الاستخدام أو لعدم إمكانية استخدامها كضمان.[1] ففي وسع صكوك الملكية الرسمية أن تحقق سهولة الحصول على الائتمان. وتشير إحدى الدراسات الحديثة في بيرو إلى ارتباط حقوق الملكية الرسمية بزيادة قدرها 10 في المائة في معدلات الموافقة على قروض من القطاع العام لأغراض الحصول على مواد البناء.[2]

ويمكن أن تستفيد النساء والأطفال بصفة خاصة من تسهيل القدرة على الحصول على الأراضي. وتستنتج دراسة في نيبال أن النساء اللواتي يملكن الأراضي هنّ أكثر تمتعا بأسباب القوة والتمكين وأطفالهن أكثر صحة.[3] ولكن هناك بعض البلدان، مثل الكاميرون وشيلي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ما زالت تُحدّ من قدرة النساء المتزوجات على شراء وبيع الأراضي أو امتلاكها من خلال الرهن العقاري بدون الحصول على موافقة أزواجهن.[4] وفي بلدان أخرى، مثل تنزانيا، يمكن أن يؤدي قانون المواريث العرفي إلى تقييد ملكية النساء للأراضي.[5]

ويؤدي تبسيط عملية تسجيل الملكية وتسريع وتيرتها وانخفاض تكلفتها إلى تمكين أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع من التركيز على مزاولة أنشطتهم التجارية. وتشير دراسة في الأرجنتين إلى أن أصحاب الممتلكات المتمتعين بحقوق ملكية رسمية يحققون زيادة بنسبة تصل إلى 47 في المائة في الاستثمارات المنفذة في ممتلكاتهم.[6] كما أوضحت دراسة في بيرو أن صكوك الملكية الرسمية زادت من قدرة الملاك على العمل خارج نطاق منازلهم وممتلكاتهم ـ لأنهم لا يحتاجون إلى البقاء في ممتلكاتهم لإبعاد مغتصبي الممتلكات بوضع اليد.[7] وقامت دراسة أخرى ببحث تأثير برنامج إصدار حوالي 11 مليون سند ملكية أراضي للأسر الريفية في فييتنام. ووجدت هذه الدراسة زيادة صغيرة في الاستثمار في المحاصيل وقضاء وقت أطول في الأنشطة غير الزراعية.[8]

ويسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سلسلة الإجراءات الكاملة اللازمة لقيام منشأة أعمال بشراء عقار من منشأة أخرى ونقل سند الملكية باسم المشتري لتمكين المنشأة المشترية من استخدامه بطريقة آمنة في توسعها، واستخدامه كضمان للحصول على قروض جديدة، أو بيعه عند الاقتضاء إلى منشأة أخرى (الشكل 2-5).

أصبح تبسيط عملية تسجيل الملكية أحد الإصلاحات الشائعة. وتواصل البلدان السعي لإيجاد طرق تجعل تبسيط هذه العملية أكثر سهولة وأقل تكلفة. وتتضمن الإصلاحات الممارسات الشائعة في البلدان العشرة التي يسهل فيها تسجيل الملكية، مثل تجميع الإجراءات في نقطة مركزية في مصلحة السجل العقاري، وإعداد ملفات رقمية إلكترونية لسجلات الملكية، وتخفيض ضرائب نقل الملكية، واستحداث استمارات نموذجية (الجدول 5-1). وفي الحقيقة، فإن 9 من 10 بلدان في قائمة الصدارة

الجدول 5-1

ما هي البلدان المتميزة بسهولة تسجيل الملكية ـ والبلدان المتسمة بصعوبة التسجيل؟

الأكثر سهولة	الترتيب	الأكثر صعوبة	الترتيب
المملكة العربية السعودية	1	ليبريا	174
جورجيا	2	سيراليون	175
نيوزيلندا	3	بنغلاديش	176
ليتوانيا	4	غينيا - بيساو	177
أرمينيا	5	نيجيريا	178
تايلند	6	بروني دار السلام	179
الإمارات العربية المتحدة	7	ملديف	180
النرويج	8	جزر مارشال	181
أذربيجان	9	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	182
بيلاروس	10	تيمور ـ ليشتي	183

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة المتعلقة بتسجيل الملكية. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 5-1

البلدان العشرة المتصدرة للإصلاحات في مجال تسجيل الملكية

ترتيب البلدان على أساس سهولة تسجيل الملكية	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009
1. موريشيوس	66	131
2. بوركينا فاصو	114	163
3. جمهورية قيرغيز	19	52
4. البرتغال	52	82
5. جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	63	88
6. كولومبيا	51	78
7. لاتفيا	58	79
8. بيرو	28	40
9. أفغانستان	164	176
10. إستونيا	13	24

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

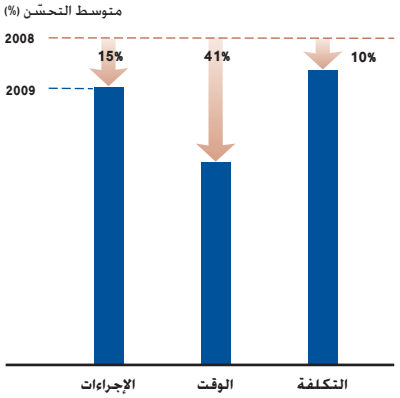

الشكل 5-2

تسجيل الملكية: نقل الملكية بين شركتين محليتين
ترتيب البلدان بستند إلى 3 مؤشرات فرعية

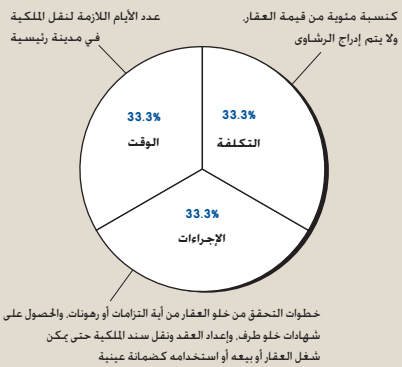

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات

الجدول 5-2

إتاحة الإجراءات على شبكة الإنترنت ـ الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

ميكنة الإجراءات أو إتاحتها على شبكة الإنترنت	أنغولا، وبلغاريا، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، وإستونيا، وفرنسا، وهونغ كونغ (الصين)، وإندونيسيا، وبنما، ورواندا، وسنغافورة، والمملكة المتحدة، والضفة الغربية وقطاع غزة
تطبيق حدود زمنية إلزامية	بلجيكا، وبوركينا فاصو، وإندونيسيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وموريشيوس، ورومانيا، والاتحاد الروسي، ورواندا
إدماج أو تخفيض عدد الإجراءات	الجزائر، وإثيوبيا، وغواتيمالا، وجمهورية قيرغيز، ولاتفيا، ومولدوفا، وبيرو، والاتحاد الروسي
تخفيض الضرائب أو الرسوم	أفغانستان، وأيرلندا، وجامايكا، والأردن، ونيبال، وزمبابوي
إضافة أفرع جديدة في السجل العيني للأراضي	أنغولا، والجمهورية التشيكية، وإثيوبيا، ورواندا
جعل استخدام مكاتب التوثيق والشهر العقاري إجراءً اختيارياً	بيلاروس، وجمهورية قيرغيز، والبرتغال
تطبيق إجراءات سريعة ومبسطة	رومانيا

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

على مؤشر سهولة تسجيل الملكية اضطلعت بتنفيذ إصلاحات على مدى السنوات الخمس الماضية. وقامت بعض البلدان، مثل بيلاروس وجورجيا، بتغيير أنظمة التسجيل المعقدة والباهظة التكلفة. وتتطلب عملية التسجيل، في المتوسط بين البلدان العشرة القائمة بأكبر عدد من الإصلاحات في هذا المجال، أقل من 3 إجراءات وتستغرق ما يتراوح بين يوم إلى أربعة أيام بتكلفة تقل عن 1 في المائة من قيمة العقار لاستكمال نقل الملكية. وفي مقدور جميع البلدان، بصرف النظر عن حجمها أو مستوى دخلها أو موقعها الجغرافي، أن تقوم بتسهيل عملية نقل الملكية. ويمكن أن تتضح المنافع والفوائد المترتبة على ذلك بشكل سريع. وتعتبر أرمينيا وبوركينا فاصو ومصر وغانا من بين البلدان التي شهدت زيادة في المعاملات الرسمية لنقل الملكية بعد تطبيق الإصلاحات التي سهّلت تسجيل الملكية.

وفي العام الماضي، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إصلاحات في جميع المناطق أدت إلى تسهيل نقل الملكية.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام 34 بلدا بتسهيل تسجيل الملكية في 2009/2008. وتمثل الإصلاح الأكثر شيوعا في استحداث الإجراءات من خلال الإنترنت، التي تم تطبيقها في 11 بلدا (الجدول 5-2). وتمثل أكثر مجالات الإصلاحات شيوعا في تسريع وتيرة الإجراءات في مصلحة السجل العقاري في 8 بلدان.

وقد جاءت موريشيوس في طليعة قائمة البلدان التي قامت بتطبيق أكبر عدد من الإصلاحات في هذا المجال، محققةً صعودا بواقع 63 مركزا في الترتيب التصنيفي على مؤشر سهولة تسجيل الملكية. وتم تطبيق نظام التشغيل الإلكتروني الكامل لتسجيل الملكية وتحديد مواعيد قطعية ملزمة في الوقت الحاضر لاستيفاء الإجراءات وإنجاز معاملات تسجيل الملكية. وأمكن اختصار عملية التسجيل بواقع 6 شهور. وجاءت بوركينا فاصو في المركز الثاني للإصلاحات في هذا المجال، حيث صعدت في الترتيب التصنيفي على المؤشر بواقع 50 مركزا.

في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، قامت 9 بلدان بتسهيل تسجيل الملكية. فمن خلال مواصلة جهود الإصلاح السابقة، قامت بيلاروس وجمهورية قيرغيز ومولدوفا بتبسيط عملية التسجيل عن طريق تقليل الإجراءات. إذ ألغت مولدوفا شرط الحصول على خريطة مساحية، وقامت بتسريع العملية بواقع 43 يوما. ولا تستغرق عملية تسجيل الملكية في الوقت الحالي سوى 5 أيام فقط. وقامت جمهورية قيرغيز بتبسيط شروط الشهر والتوثيق، واختصار الوقت اللازم لتسجيل سند الملكية بمقدار النصف تقريبا ـ من 8 إلى 5 أيام. وألغت بيلاروس شروط الشهر والتوثيق، مما أدى إلى تقليل إجراءات تسجيل الملكية من 4 إلى 3 خطوات. وقامت جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ورومانيا بتحديد مواعيد زمنية لاستيفاء الإجراءات وإنجاز المعاملات في مصلحة السجل العقاري، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لتسجيل الملكية بواقع 8 أيام في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة و35 يوما في رومانيا. واستكملت إستونيا الميكنة لمكاتب مصلحة السجل العقاري.

وقامت 6 من البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإصلاح نظام تسجيل الملكية. إذ قامت أيرلندا بتخفيض الحد الأقصى لرسم الدمغة المفروض على تسجيل الملكية من 9 إلى 6 في المائة من قيمة العقار. وقامت البرتغال بتعديل قانون السجل العقاري للسماح للمحامين بأداء وظائف التوثيق. وقامت البرتغال بميكنة مكاتب مصلحة السجل العقاري في لشبونة، مما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم لتسجيل الملكية من 42 إلى 12 يوما (الشكل 5-3). وقامت الجمهورية التشيكية بإعادة تنظيم مصلحة السجل العقاري من خلال زيادة عدد الموظفين واستحداث إجراءات وتدابير إدارية تهدف إلى الحد من البيروقراطية والتجاذب الإداري. وفي المملكة المتحدة، تقوم مصلحة الضرائب حاليا بمعالجة تلقائية عبر

الشكل 5-3

ميكنة السجل العقاري ـ عامل رئيسي في توفير الوقت

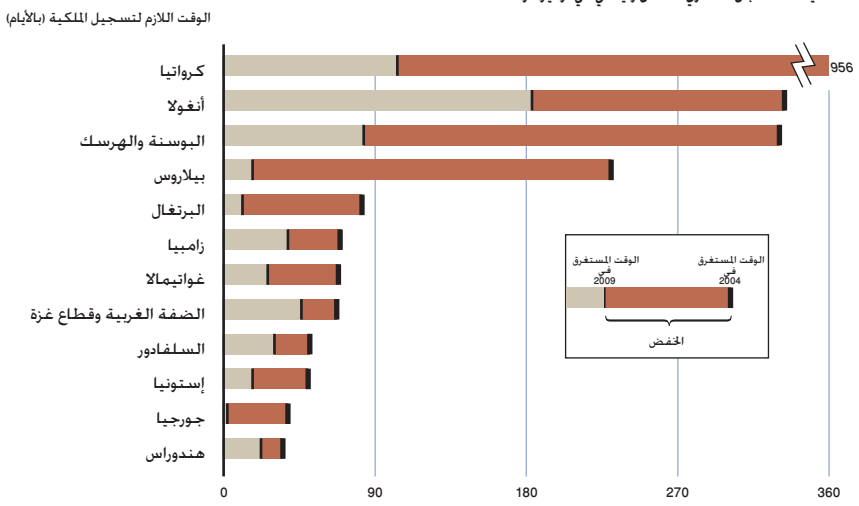

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

النظم الإلكترونية للإقرارات الضريبية المتعلقة بالمعاملات الخاصة بالأراضي، مما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم لتسجيل الملكية من 21 إلى 8 أيام. وفي بلجيكا، أدى تحديد فترة زمنية نظامية جديدة مدتها 30 يوما لإتمام إجراءات نقل الملكية بحيث يمكن الاحتجاج بسند الملكية في مواجهة الغير إلى الحد من التأخر في إنجاز المعاملات. وبعد نشر عقود البيع في فرنسا، تقوم مصلحة السجل العقاري الآن بإعادة هذه العقود، في ملفات رقمية إلكترونية مهورة بالتوقيع الإلكتروني لرئيس المصلحة، إلى مكاتب الشهر والتوثيق.

في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي،كانت كولومبيا وغواتيمالا وجامايكا وبنما وبيرو من بين البلدان القائمة بالإصلاحات. فقد خفّضت جامايكا ضريبة نقل الملكية من 6.5 إلى 5 في المائة من قيمة العقار. وفي بنما، أدى إتاحة الحصول على شهادة المخالصة وإبراء الذمة من مصلحة الضرائب من خلال الإنترنت إلى تقليل وقت تسجيل الملكية من 44 إلى 32 يوما. كما أدى استخدام إجراءات إلكترونية جديدة عبر الإنترنت إلى تسهيل نقل الملكية في أوروغواي. ولكن القانون الجديد منح حق الشّفعة لبلدية مونتيفيديو، مما أدى إلى إضافة إجراء إلى عملية نقل الملكية. وقامت غواتيمالا بتجميع الإجراءات في نقطة مركزية في مكاتب مصلحة سجل الأراضي، وأعادت تنظيم السجل وعزّزت استخدام الخدمات الإلكترونية. وأسفر ذلك عن إلغاء إجراء واختصار عملية تسجيل الملكية بواقع 3 أيام. ومازالت غواتيمالا البلد الأفضل أداءً في هذه المنطقة، ويأتي ترتيبها التصنيفي في المركز الرابع والعشرين عالمياً على مؤشر سهولة تسجيل الملكية.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قامت الجزائر والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة بتنفيذ إصلاحات في هذا المجال. إذ ألغت الجزائر 3 إجراءات نتيجة لإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية. كما أنها خفّضت أيضا تكلفة تسجيل الملكية من خلال تخفيض رسوم الشهر والتوثيق بنسبة 0.4 في المائة من قيمة العقار. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، أدى مشروع ميكنة السجلات في مصلحة سجلات الأراضي إلى تعجيل تسجيل الملكية بواقع 15 يوما وتخفيض الوقت الإجمالي اللازم إلى 47 يوما.

في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، قامت 5 بلدان أخرى، بالإضافة إلى موريشيوس، بتسهيل تسجيل الملكية. إذ خفّضت زمبابوي التكلفة الكلية للتسجيل من 25 في المائة إلى حوالي 10 في المائة من قيمة العقار. وقامت بوركينا فاصو بوضع قواعد جديدة لإعادة تنظيم مصلحة سجل الأراضي مع تحديد مواعيد زمنية نظامية لاستيفاء الإجراءات وإنجاز المعاملات. وتم إضفاء الطابع الرسمي النظامي على عمليات التفتيش على قيمة الممتلكات من خلال الإتاحة المسبقة لجداول القيمة المرجعية. ويمكن الآن دفع ضرائب نقل الملكية في مصلحة سجل الأراضي أو في مكتب خاص في مصلحة الضرائب. وقامت إثيوبيا بتحقيق لا مركزية المهام الإدارية التي يتم إنجازها حاليا في 10 أحياء في أديس أبابا، بالإضافة إلى دمج الإجراءات في مصلحة سجل الأراضي والبلدية. وقامت رواندا بإعادة تنظيم مصلحة سجل الأراضي من خلال تحديد مواعيد نظامية للإنجاز، وإتاحة عملية التسجيل في 5 مناطق، وتسهيل الحصول على شهادة مخالصة ضريبية من مصلحة الضرائب من خلال الإنترنت. وقامت أنغولا بإعداد ملفات رقمية إلكترونية لسجلات الأراضي، مع تقسيم السجل إلى وحدتين، تغطي كل منهما نصف الأراضي في لواندا، مما أدى إلى تسريع معاملات نقل الملكية.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حددت إندونيسيا مواعيد نظامية ملزمة لإصدار شهادة الملكية وإنجاز إجراءات التسجيل في مصلحة سجل الأراضي. وأدى ذلك إلى اختصار إنجاز عملية نقل الملكية بواقع 17 يوما، من

الجدول 5-3

أي البلدان تقوم بتسهيل تسجيل الملكية ـ وأيها لا تقوم بتسهيلها؟

عدد الإجراءات			
الأقل عدداً		**الأكثر عدداً**	
النرويج	1	ليبريا	10
الإمارات العربية المتحدة	1	قطر	10
البحرين	2	الجزائر	11
جورجيا	2	اليونان	11
هولندا	2	سوازيلند	11
نيوزيلندا	2	إريتريا	12
عمان	2	أوزبكستان	12
المملكة العربية السعودية	2	نيجيريا	13
السويد	2	أوغندا	13
تايلند	2	البرازيل	14
الوقت (بالأيام)			
الأكثر سرعة		**الأكثر بطئاً**	
نيوزيلندا	2	غينيا ـ بيساو	211
المملكة العربية السعودية	2	سيراليون	236
تايلند	2	بنغلاديش	245
الإمارات العربية المتحدة	2	أفغانستان	250
جورجيا	3	توغو	295
ليتوانيا	3	جزر سليمان	297
النرويج	3	غامبيا	371
أرمينيا	4	سلوفينيا	391
آيسلندا	4	هايتي	405
أستراليا	5	كيريباس	513
التكلفة (% من قيمة العقار)			
الأقل تكلفة		**الأكثر تكلفة**	
المملكة العربية السعودية	0.00	كوت ديفوار	13.9
بوتان	0.01	غينيا	13.9
بيلاروس	0.02	الكاميرون	17.8
جورجيا	0.02	جمهورية أفريقيا الوسطى	18.6
كيريباس	0.03	مالي	20.0
الجمهورية السلوفاكية	0.05	السنغال	20.6
كازاخستان	0.06	جزر القمر	20.8
نيوزيلندا	0.09	نيجيريا	20.9
الاتحاد الروسي	0.13	تشاد	22.7
أذربيجان	0.22	الجمهورية العربية السورية	28.0

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 4-5

تحقيق تحسنات كبيرة في مجال تسجيل الملكية في أفريقيا جنوب الصحراء، لكنها لا تزال الأكثر صعوبة على مستوى العالم

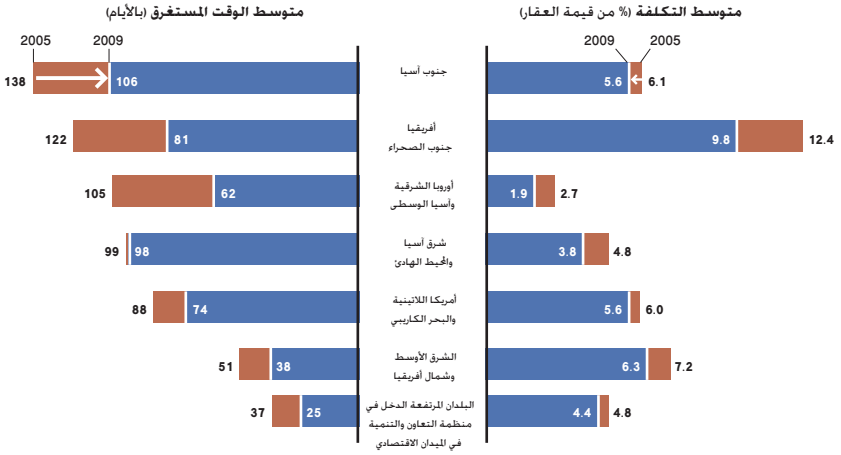

ملاحظة: تشير البيانات إلى البلدان المشمولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005. وتمت إضافة بلدان أخرى في السنوات التالية
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

39 إلى 22 يوما. وواصلت سنغافورة تحسين ميكنة النظم في الهيئات والمصالح الحكومية. وتتسم الاستجابة الآن بالسرعة الملحوظة مع التزام الحرص والعناية الواجبة، وقد انخفض وقت تسجيل الملكية من 9 إلى 5 أيام.

زادت صعوبة تسجيل الملكية في 7 بلدان في 2009/2008. فمن أجل مكافحة التهرب الضريبي وبخس قيمة الممتلكات، تُلزم الأرجنتين وبوتسوانا أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع حاليا بإبلاغ مصلحة الضرائب قبل استكمال تسجيل الملكية. ونفّذت سورينام شروطا جديدة لتقدير قيمة الممتلكات لضمان سداد المدفوعات الضريبية المستحقة في مصلحة سجل الأراضي، مما أدى إلى زيادة الإجراءات المتبعة وارتفاع التكلفة والوقت المستغرق في تسجيل الملكية. وزادت تكلفة نقل الملكية في مدغشقر بواقع 2.7 في المائة من قيمة العقار نتيجة للاستخدام الإجباري لخدمات الشهر والتوثيق. وكان يتم في السابق التصديق في البلدية على صحة التوقيعات وقانونيتها. وفي طاجيكستان، زادت الرسوم الحكومية المقررة على نقل الملكية بواقع ثلاثة أمثال، مما أدى إلى زيادة تكلفة تسجيل الملكية بواقع 4.5 في المائة من قيمة العقار. وأعادت سيراليون العمل بآلية تعليق أو تأجيل الموافقة على عمليات نقل الملكية، مما أدى إلى تأخر استكمالها بواقع 6 شهور.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

في السنوات الخمس الماضية، سجّل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 125 إصلاحا في مجال تسجيل الملكية في 93 بلدا يقع أكثر من نصفها في أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وركز القسم الأكبر من هذه الإصلاحات ـ 49 إصلاحا ـ على تخفيض الضرائب والرسوم.

تبسيط وتخفيض الرسوم

لتسجيل نقل الملكية، يتعين على صاحب منشأة الأعمال والمشاريع في أوغندا أن يقوم بترتيب قيام موظف حكومي بالتفتيش على العقار وتقدير قيمته. ويجب عليه بعد ذلك تعبئة استمارة التقييم من أجل دفع رسم الدمغة في البنك واستمارة تقييم أخرى لدفع رسوم تسجيل الملكية.

يشترط حوالي 30 بلدا في عينة البلدان المشمولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التي تضم 183 بلدا إجراء تفتيش ميداني لتقييم قيمة العقارات المطلوب نقل ملكيتها. وتفرض بلدان أخرى مجموعة مختلفة من رسوم وضرائب تسجيل الملكية. ولا تعتبر تكاليف تسجيل الملكية في هذه البلدان مرتفعة فحسب، بل إن عملية التسجيل مرهقة وأكثر ترهلا بصفة عامة. إذ يلزم أداء المزيد من الخطوات لوجوب سداد الرسوم في هيئات ومصالح مختلفة، وقد يتعين أيضا الحصول على تقارير لتقديرات الضرائب. ويؤدي ارتفاع التكلفة إلى تشجيع المعاملات غير الرسمية والإبلاغ عن قيمة الممتلكات بأقل من قيمتها الحقيقية. كذلك يمكن أن تؤدي العمليات الشاقة والمرهقة إلى خلق حوافز دفع الرشاوى.

ويتمثل النهج البديل في فرض رسوم ثابتة بغض النظر عن قيمة العقار. ويقوم 17 بلدا بتطبيق هذا النهج، بما في ذلك أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروس، وبوتان، ومصر، وإستونيا، وجورجيا، وكازاخستان، وكوسوفو، وجمهورية قيرغيز، ونيوزيلندا، وروسيا، ورواندا، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية السلوفاكية. ويقول ممثل للاتحاد العقاري في جورجيا حيث أدت الإصلاحات إلى تطبيق رسم ثابت يساوي 30 دولار أمريكي "لقد أدت الرسوم الثابتة إلى الحد من الفساد في مصلحة السجل العقاري".[9]

ويتمثل البديل الآخر في تخفيض الرسوم المفروضة كنسبة مئوية من قيمة العقار. وقد فعلت ذلك 6 بلدان في 2009/2008، منها أيرلندا ونيبال، مما أدى إلى تخفيض الضرائب بنسبة 2.5 في المائة من قيمة العقار في المتوسط. وقام 49 بلدا منذ عام 2005 بتخفيض رسوم نقل الملكية المحتسبة كنسبة مئوية من قيمة العقار. وفي السنوات الخمس الماضية، قامت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بتخفيض الضرائب بواقع 2.6 في المائة من قيمة العقار في المتوسط (الشكل 4-5). ولكن ضرائب نقل الملكية في أكثر من 40 بلدا مازالت أعلى من 6 في المائة من قيمة العقار. وتتجاوز الضرائب والرسوم 20 في المائة من قيمة العقار في تشاد، وجزر القمر، ومالي، ونيجيريا، والسنغال، وسوريا.

الواقع أن تخفيض الضرائب والرسوم يؤدي إلى حد ما إلى إزالة بعض الحوافز المشجعة على بخس قيمة العقارات ويُشجع على العمليات الرسمية لتسجيل الملكية. بل إنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الحكومات لرصد الغشاشين والمحتالين. وفي 31 بلدا ـ منها 13 في أفريقيا، و8 في أمريكا اللاتينية، و5 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ تقوم الحكومة بالتفتيش على العقارات والممتلكات لتقدير القيمة لأغراض متعلقة بالتسجيل ونقل الملكية. ومما لاشك فيه أن هذه الإجراءات مكلفة ومضيعة للوقت ويمكنها أن تشجع الرشوة. وبالتالي فإن التحول إلى تخفيض الرسوم أو تحديد رسوم ثابتة سيؤدي إلى زيادة سرعة وسهولة نقل الملكية مع الحدّ في الوقت نفسه من الإبلاغ عن قيمة العقارات بأقل من قيمتها الحقيقية. ويعني ذلك أيضا أن ضرائب الأرباح الرأسمالية والضرائب العقارية التي تتم جبايتها لاحقا ستكون مبنية على قيمة أكثر واقعية للعقارات والممتلكات. علما بأن تخفيض الضرائب لا يعني بالضرورة انخفاض الإيرادات. فقد قامت بتخفيض الرسوم كل من بوركينا فاصو، ومصر، وولاية مهاراشترا الهندية، وموزامبيق، وباكستان، والجمهورية السلوفاكية، ولكن إيراداتها ظلت ثابتة تقريبا أو ارتفعت نتيجة للزيادة في عدد المعاملات.[10]

تبسيط ودمج الإجراءات

يمكن لتدابير بسيطة، مثل تخفيض عدد الوثائق والمستندات، توفير الوقت والموارد الثمينة لكل من أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع والموظفين الحكوميين. إذ يشترط أكثر من 20 بلدا تقديم شهادات أو صور للخريطة المساحية، ويطلب حوالي 70 بلدا تقديم مخالصة ضريبية صادرة من مستويات مختلفة للحكومة. وهناك 8 بلدان، منها إثيوبيا، وغابون، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك: حيث تشترط تقديم ما يثبت سداد الفواتير لشركات

الشكل 5-5

لا تتيح كافة مكاتب السجل العيني الإلكترونية إمكانية الوصول من خلال الإنترنت

البلدان التي لديها مكاتب سجل عيني إلكترونية، حسب نوع القدرة على الوصول

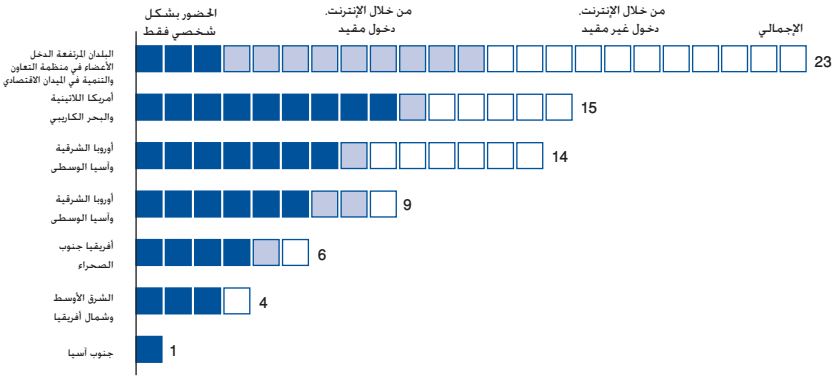

ملاحظة: يغطي الاستقصاء 128 بلداً شاملة 56 مكتب سجل يعتمد على المعاملات الورقية

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

المرافق. وتشترط البرازيل واليونان تقديم شهادات دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي أو الرسوم القانونية. وفي 15 بلدا، لا يكفي التسجيل في مصلحة سجل الأراضي: حيث يجب على المالك الجديد تسجيل الملكية أيضا في مؤسسات أخرى مختلفة ـ مثل البلدية، ومصلحة الضرائب، وشركات المرافق. ولتفادي الأعباء الإضافية الملقاة على عاتق أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع، يمكن أن تقوم الحكومات بإنشاء نظام الشباك الواحد لإنجاز جميع عمليات الدفع والتسجيل المختلفة في مكان واحد.

وبعد تبسيط ودمج الإجراءات، يمكن أن تقوم الهيئات الحكومية بخطوة أخرى للأمام عن طريق إقامة روابط بين أنظمتها من أجل تبادل المعلومات. فقد قامت غواتيمالا بالربط بين مصلحة سجل الأراضي والبلديات من أجل التحديث التلقائي لقيم العقارات وسجلات الملكية. وأنشأت بيلاروس قبل 3 سنوات نظاما ناجحا للشباك الواحد. ويمكن التحقق من سداد ضرائب أصحاب الأعمال والمشاريع والحصول على تصريح من مكتب المساحة في نظام الشباك الواحد. وليس هناك داع للقلق بشأن شرط التوثيق لأن ممثلي مصلحة سجل الأراضي يتمتعون بنفس الصلاحية القانونية الممنوحة للموثقين وكُتاب العدل. وإلى هذه الإصلاحات يرجعُ الفضل جزئيا في تخفيض بيلاروس لخطوات تسجيل الملكية من 7 خطوات في عام 2007 إلى 3 خطوات، واختصار الوقت اللازم للإنجاز من 231 إلى 18 يوما.

تسهيل الوصول إلى المعلومات في السجل العقاري

من شأن سهولة الوصول إلى المعلومات في السجل العقاري أن تساعد في تخفيض الوقت المستغرق في العملية الطويلة والمكلفة للتحقق من الملكية، وخلو العقار من الديون والرهونات، والوثائق الأخرى المطلوبة.

وحيثما كانت خدمات الإنترنت متاحة على نطاق واسع، فإن السماح بالوصول المباشر من خلال الإنترنت إلى المعلومات يعتبر طريقة فعالة لاختصار الوقت وتخفيض تكلفة الحصول على الوثائق والمستندات. ومن بين مجموعة الأحد عشر بلدا التي طبقت إجراءات إلكترونية من خلال الإنترنت في 2009/2008، قامت بلغاريا بتخفيض الوقت الإجمالي اللازم لتسجيل نقل الملكية بواقع 4 أيام مقابل اختصاره بما يصل إلى 33 يوما في إستونيا. وينطوي هذا الإصلاح على أكبر تأثير على الإجراءات المعنية بتوخي الحرص والعناية الواجبة التي يتم تنفيذها عادة في بداية عملية نقل الملكية، مثل الحصول على شهادات الملكية، والخلو من الديون، وشهادات المخالصة وإبراء الذمة للشركات أو دفع ضرائب نقل الملكية. ومن بين 72 بلدا لديه سجلات إلكترونية من خلال الإنترنت للديون والرهونات، قام 14 بلدا، بما في ذلك فرنسا، بإتاحة هذه السجلات مباشرة على الإنترنت للأطراف المسموح لها بذلك مثل المحامين أو المُوثّقين. ومازال يُشترط في 33 بلدا ـ بما في ذلك أنتيغوا وبربودا، وتونس، وزامبيا ـ مراجعة مصلحة سجل الأراضي لأنه يجب الحصول شخصيا على الشهادات ذات العلاقة؛ وتتوافر أجهزة الكمبيوتر في بعض الحالات لأغراض البحث. وهذه الشهادات متاحة على الإنترنت بدون أية قيود في 25 بلدا فقط، منها أستراليا، وكندا، ولاتفيا (الشكل 5-5).

وحيثما لا تزال الزيارة الشخصية لمصلحة سجل الأراضي أمرا ضروريا، فإنه يمكن، من خلال تحقيق لا مركزية مكاتب السجل أو إضافة مكاتب جديدة، تخفيض الاختناقات وتسهيل الوصول إلى السجل. وقد قامت أنغولا والجمهورية التشيكية وإثيوبيا ورواندا بتحقيق لا مركزية السجل في 2009/2008. وتعتبر زيادة كفاءة إدارة مصلحة السجل طريقة أخرى للحد من التأخر في إنجاز معاملات أصحاب الأعمال والمشاريع. وتم إنجاز ذلك في 2009/2008 في كل من بلجيكا وبوركينا فاصو وإندونيسيا و5 بلدان أخرى عن طريق تحديد مواعيد نظامية قطعية لإنهاء الإجراءات وإنجاز المعاملات ـ وهي خطوة مرجعية لقياس أداء مصلحة السجل. وقام بلدان آخران بتخفيض الاختناقات عن طريق تعيين المزيد من الموظفين. ويؤدي إنشاء نظام "المسار السريع" بتكلفة أعلى إلى مساعدة الراغبين في تعجيل التسجيل قبل المواعيد المقررة للإنجاز والمستعدين لدفع مقابل ذلك ـ كما أنه يتيح لمصلحة السجل ترتيب أولويات عملها. ويمكن أن يوفر خيار المسار السريع 21 يوما في الأرجنتين و16 في أذربيجان و7 في أرمينيا و3 في رومانيا. ولدى أسبانيا نظام مبتكر: في حالة تأخر الإنجاز لأكثر من 15 يوما يتم تخفيض الرسوم التي يتقاضاها السجل بنسبة 30 في المائة.

ميكنة السجل

يؤدي نقل سجلات الملكية من الملفات والمستندات الورقية إلى نظام الملفات الإلكترونية الرقمية إلى تسريع المعالجة. وقد تمكن 14 بلدا من تحقيق هذا الإنجاز في السنوات الخمس الماضية، مما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم لنقل الملكية بواقع النصف، وبحوالي 4 شهور في المتوسط في هذا العام. وتعتبر أنغولا المثال الملفت للنظر: إذ أدت جهود ميكنة مكاتب السجل في 5 سنوات إلى اختصار الوقت الإجمالي اللازم لنقل الملكية في لواندا من 334 إلى 184 يوما.

لا تستغرق عملية نقل الملكية في البلدان القائمة باستخدام سجلات إلكترونية سوى نصف الوقت الذي تستغرقه الأنظمة المعتمدة على الملفات والسجلات الورقية. ويمكن أن تؤدي المعالجة الإلكترونية أيضا إلى تحسين أمن حقوق الملكية من خلال تسهيل رصد الأخطاء والتداخل بين صكوك الملكية. ويمكن عمل نسخ إلكترونية احتياطية من السجلات والملفات الرقمية وصيانتها بشكل أسهل من صيانة المستندات والسجلات الورقية. ففي ليبيريا، ضاع الكثير من الدفاتر الخاصة بالأراضي أو تم تدميرها أثناء الحرب الأهلية، مما أدى إلى صعوبة تحديد الملاك القانونيين.[11] كما يمكن أن يؤدي لاحقا إلى منازعات على الأراضي يتم البت فيها في ساحات المحاكم.

يمكن أيضا أن يؤدي الأخذ بالنظام الإلكتروني إلى زيادة عمليات تسجيل الملكية. فقد شهدت بيلاروس زيادة بواقع ثلاثة أضعاف في عدد معاملات نقل الملكية منذ بداية استخدام النظام الإلكتروني في عام 2005. وشهدت البوسنة والهرسك زيادة بنسبة 33 في المائة في عمليات نقل الملكية منذ استخدام النظام الإلكتروني في السجلات العقارية للبلديات قبل أعوام قليلة. وتعتبر أنغولا والبرتغال والضفة الغربية وقطاع غزة أمثلة أخرى

للاقتصادات التي بدأت تجني ثمار سنوات من جهود إنشاء السجلات العقارية المعتمدة على الأنظمة الإلكترونية.

الجدير بالذكر أن التحول من نظام السجل العقاري المعتمد على المستندات والسجلات الورقية إلى نظام السجل الإلكتروني يمكن أن يستغرق وقتا ـ يتراوح بين عامين إلى 5 أعوام ـ ويمكن أن تصل تكلفته إلى مليوني دولار أمريكي. فقد وصلت تكلفة هذا الإصلاح في جورجيا في عام 2005 إلى 1.2 مليون دولار أمريكي. وترتفع التكلفة كثيرا عندما تتضمن العملية أعمالا خاصة بالمساحة والسجل العقاري. وفي كرواتيا، من المتوقع أن تصل تكلفة ميكنة مصلحة سجل الأراضي والسجل العقاري إلى 38 مليون دولار أمريكي. وربما لا توفر التكنولوجيا الحل النهائي في كل الأحوال. فإذا كانت السجلات الورقية غير دقيقة في البلدان المنخفضة الدخل على وجه الخصوص، فإن تحويلها إلى ملفات وسجلات إلكترونية لن يكون مُجديا على أية حال. ولذا يجب التركيز أولا وقبل كل شيء على تحسين كفاءة الخدمات الراهنة وتعزيز دقة السجل.

حواشي

1. De Soto (2000).
2. Field and Torero (2006).
3. Allendorf (2007).
4. مكتبة قوانين أنشطة الأعمال المراعية للمساواة بين الجنسين، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، على العنوان التالي: http://www.doingbusiness.org/genderlawlibrary.
5. البنك الدولي (2008 ب).
6. Galiani and Schargrodsky (2005).
7. Field (2007).
8. Quy-Toan and Iyer (2008).
9. Fidas and McNicholas (2007).
10. للاطلاع على تجربة مصر، انظر Haidar (2008).
11. البنك الدولي (2008 ب).

عرض عام
بدء النشاط التجاري
استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين
تسجيل الملكية
الحصول على الائتمان
حماية المستثمرين
دفع الضرائب
التجارة عبر الحدود
إنفاذ العقود
تصفية النشاط التجاري

الشكل 6-1

وجود علاقة ارتباط بين الحقوق القانونية الأكثر قوة وزيادة المعلومات الائتمانية من جهة وبين زيادة الائتمان من جهة أخرى

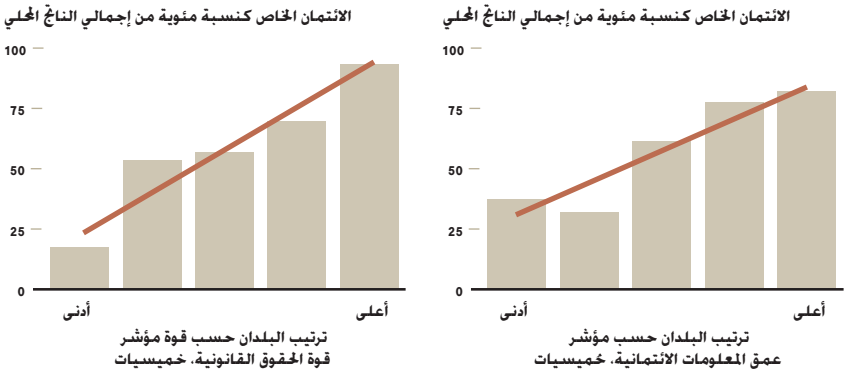

ملاحظة: تُعتبر العلاقات ذات مغزى إحصائي عند مستوى 1 في المائة. ويستمر مغزاها الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي (2008).

استطاعت تارا تنمية موهبتها في النسج والحياكة بتأسيس منشأة أعمال صغيرة في مجال المنسوجات بولايات ميكرونيزيا الموحدة. وسرعان ما ازداد حجم العمل، وخلال عام واحد كانت قد بدأت بالفعل بتحقيق أرباح. واتصلت تارا بسانغوزي، المسؤول عن القروض في البنك الذي تتعامل معه، للحصول على تسهيل ائتماني بغرض توسيع أعمالها. وكان سانغوزي بحاجة إلى الاستعلام عن سجلها الائتماني كي يحدد ما إذا كانت مؤهلة للحصول على قرض منخفض الفائدة في إطار برنامج لمنشآت الأعمال التي تملكها النساء. بيد أنه لم تكن هناك قاعدة بيانات للمعلومات المشتركة عن سجلات التاريخ الائتماني.

وحيث إنه لم يتسن إصدار تقرير ائتماني يثبت الجدارة الائتمانية لتارا، فقد قام سانجوزي بفحص أصولها لمعرفة أي منها تستطيع تارا

الجدول 6-1

ما هي أسهل البلدان للحصول على ائتمان - وما هي أصعبها؟

أسهل البلدان	الترتيب	أصعب البلدان	الترتيب
ماليزيا	1	العراق	174
جنوب أفريقيا	2	مدغشقر	175
المملكة المتحدة	3	طاجيكستان	176
أستراليا	4	بوتان	177
بلغاريا	5	جيبوتي	178
هونغ كونغ، الصين	6	إريتريا	179
إسرائيل	7	جمهورية فنزويلا البوليفارية	180
نيوزيلندا	8	جمهورية سوريا	181
سنغافورة	9	تيمور- ليشتي	182
الولايات المتحدة	10	بالاو	183

ملاحظة: ترتيب البلدان على أساس سهولة الحصول على الائتمان يستند إلى مجموع مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

استخدامه كضمان. وبالرغم من أن تارا تستأجر مقر أعمالها، فهي تملك جميع المعدات. ولتعبئة الأموال اللازمة لبدء النشاط التجاري وتأسيس الشركة، اضطرت تارا إلى إنشاء رهن غير حيازي على هذه الأصول المنقولة وسجلته في سجل الضمانات الإلكتروني الذي تأسس قبل عامين. وكان ما تملكه تارا من مخزون ومعدات وغير ذلك من الأصول المنقولة إلى جانب سجل أصولها في سجل الضمانات كافيا، فمنحها سانغوزي التسهيل الائتماني المطلوب. وما دامت تارا منتظمة في سداد أقساط القرض، فإنها تستمر في استخدام المعدات التي ضمنت لها القرض.

إن إمكانية الحصول على معلومات عن السجل الائتماني وعن الأصول المسجلة المستخدمة كضمان تساعد المقرضين على تقييم الجدارة الائتمانية لعملائهم المحتملين في المستقبل. وبالرغم من أن السجل الائتماني ليس بديلا عن تحليل المخاطر، يمكن للمسؤولين عن القروض ـ حين تتبادل البنوك معلومات الائتمان ـ تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض باستخدام مقاييس موضوعية. وإذا ضمن المقرضون أيضا قوة حقوق الدائن، فإن ذلك يسمح لهم بتحمل مخاطر أكبر على أساس مستنير.[1] ويمكن لهذا بدوره أن يجعل الحصول على الائتمان أكثر سهولة، ولا سيما لأصحاب منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. فحين تكون قوانين الرهن والضمان فعالة وسجلات الائتمان قائمة، تقوم البنوك على الأرجح بمنح القروض (الشكل 6-1).[2]

ويقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بقياس الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين، إلى جانب نوعية نظم المعلومات الائتمانية ونطاق تغطيتها. وتصف المجموعة الأولى من المؤشرات مدى فعالية قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس في تسهيل الإقراض. بينما تقيس المجموعة الثانية من المؤشرات مدى تغطية المعلومات الائتمانية ونطاقها ونوعيتها وسهولة الحصول عليها في السجلات العامة والخاصة لمعلومات الائتمان، وتتيح معلومات بشأن التغطية (الشكل 6-2).

غير أن كثيرا من النساء لسن محظوظات مثل تارا. فصاحبات منشآت الأعمال أقل احتمالا أن يمتلكن الرهن اللازم للحصول على قروض.[3] وهذا من شأنه أن يعوق إمكاناتهن. ويظهر بحث حديث في الهند "أنه في ضوء صعوبة وصول النساء الريفيات الفقيرات إلى النظام المالي الرسمي في السابق، فليس من المستغرب أنه حين تتمكن المرأة من الحصول على قرض يزيد كثيرا احتمال انخراطها في أنشطة الأعمال الحرة."[4]

وتفترض المرأة عادة من مؤسسات التمويل الأصغر، لكن بمقدار ضئيل لا يفي في أغلب الأحوال بالحد الأدنى الذي تشترطه سجلات الائتمان لتكوين تاريخ ائتماني. وتوضح قاعدة البيانات الخاصة بتقارير ممارسة أنشطة الأعمال أن 22 في المائة من السجلات العامة لمعلومات الائتمان حول العالم و52 في المائة من المراكز الخاصة لمعلومات الائتمان فحسب تجمع معلومات من مؤسسات التمويل الأصغر وتوزعها. و20 في المائة من المراكز والسجلات التي يشملها التقرير لا

الشكل 6-2

الحصول على الائتمان: قواعد الضمانات والمعلومات الائتمانية

ترتيب البلدان يستند إلى مؤشرين فرعيين

ملاحظة: تم قياس تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية وتغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية، لكن لا يتم احتسابهما في ترتيب البلدان. للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

يسجل القروض الصغيرة. بيد أن مراكز معلومات الائتمان وسجلاتها ليست الوسيلة الوحيدة لذلك، إذ يمكن أيضا تسجيل القروض الصغيرة التي تحتاج إلى رهن لدى سجل للضمانات. ومع ذلك لا يملك سوى 40 في المائة من البلدان التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سجلا عاملا للضمانات.

وفي البلدان النامية بشكل خاص، لا يستطيع كثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على الائتمان الرسمي مما يضطرها إلى الاعتماد على الأموال الشخصية وأرباح التشغيل. وتضرر الكثير منها من الأزمة الاقتصادية والمالية مع تراجع الطلب على منتجاتها. وقد زاد هذا من أهمية تدعيم بيئة الإجراءات الحكومية بغية زيادة إمكانية الحصول على الائتمان. ومن السبل التي تساعد على تحقيق ذلك تشجيع تبادل المعلومات من خلال سجلات أو مراكز معلومات الائتمان وتدعيم الإطار القانوني ذي الصلة بالضمانات.

وعادة ما تمتلك البلدان التي تحتل مراكز عالية على مؤشر سهولة الحصول على الائتمان مراكز لمعلومات الائتمان تتبادل المعلومات عن الأفراد والشركات. وتشمل معلومات الائتمان الإيجابية والسلبية التي تحصل عليها من البنوك والاتحادات الائتمانية ومؤسسات التمويل الأصغر ومتاجر التجزئة والمرافق العامة. ولا تقصر مراكزها في العادة التغطية على القروض الكبيرة وتوفر معلومات تاريخية عن المقترضين. وهي تضمن بشكل عام حق المقترض في فحص البيانات الخاصة به. علاوة على ذلك، لدى هذه البلدان إطار قانوني يشجع المؤسسات المالية على إقراض القطاع الخاص. وتضمن قوانينها حقوق المقرض الذي لديه ضمانات وذلك من خلال آلية تسجيل الحصص الضمانية. وتسمح بإنفاذ الحقوق التأمينية دون اللجوء إلى القضاء، وتحمي المقرض الذي لديه ضمانات أثناء إجراءات الإعسار.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام 27 بلدا بتسهيل الحصول على الائتمان في 2009/2008 (الجدول 6-2). وتصدرت رواندا قائمة البلدان التي طبقت إصلاحات في هذا المجال. ورفع القانون الجديد الذي سنته بشأن المعاملات المشمولة بضمانات من مركزها على مؤشر قوة الحقوق القانونية من 2 إلى 8. ويزيد القانون الجديد من سهولة حصول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على قروض. وكانت البنوك تطلب من المقترض في السابق التنازل عن حيازة العقار المرهون ـ أو إذا سمح له بالاحتفاظ بالحيازة، كان القانون يشترط وصفا محددا للأصول وكان أي تغيير في الأصول يفسخ اتفاق الضمان. وبوسع أي فرد أو شركة الآن تقديم عقارات منقولة كضمان للحصول على قرض مع الاحتفاظ بحيازتها. ويسمح القانون باستخدام الأصول الآجلة كضمان. وأنشأ أيضا سجلا للضمانات مما يحمي الدائن الذي لديه ضمانات في مواجهة الغير.

ورواندا ليست البلد الوحيد الذي طبق إصلاحات في أفريقيا جنوب الصحراء. فزامبيا تشترط الآن على البنوك وغيرها من المؤسسات المالية تقديم معلومات لمركز معلومات الائتمان واستخدام تقارير الاستعلام الائتماني. واعتمدت موريشيوس العديد من القوانين أو عدلتها كي تسمح بإنشاء مركز خاص مرخّص لمعلومات الائتمان وقامت بتوسيع نطاق تغطيته ليشمل جميع منشآت الائتمان. واعتمدت نيجيريا أيضا إجراءات حكومية تسمح بإنشاء مركز خاص لمعلومات الائتمان. وأصدرت سيراليون قانونا جديدا للشركات في مايو/أيار 2009 يحدد نطاقا أوسع للأصول التي يمكن استخدامها كضمان. وأوضح هذا الإصلاح أيضا الإطار القانوني للمعاملات المشمولة بضمانات. وفي الرأس الأخضر، قام البنك المركزي بتطبيق نظام يسمح للمؤسسات المالية بالدخول إلكترونيا إلى قاعدة البيانات الخاصة بالقروض. وزاد الحد الأدنى للقروض المدرجة من 1000 إلى 5000 إسكودو (61 دولارا أمريكيا).

وشهدت منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى تطبيق أكبر عدد من الإصلاحات في مجال الحصول على الائتمان في 2009/2008. وقامت سبعة بلدان بإصلاح نظم المعلومات الإئتمانية. وأصدرت أرمينيا قانونا جديدا ينشئ إطارا قانونيا للمراكز الخاصة لمعلومات الائتمان وينظم كيفية جمع المعلومات الائتمانية والإبلاغ عن الائتمان. وبدأ السجل العام الجديد لمعلومات الائتمان في لاتفيا المشاركة في المعلومات عن القروض من البنوك والمؤسسات التابعة للبنوك وذلك على أساس فصلي، مما زاد من نطاق تغطيته إلى 47 في المائة. وقامت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بطرح برنامج كمبيوتر جديد يسمح للمركز العام لمعلومات الائتمان بتلقي معلومات على أساس شهري، وخفضت الحد الأدنى لحجم القروض المدرجة. وتضمن جمهورية صربيا للمقترض الآن حق الاطلاع على البيانات الخاصة به. وأضاف المركز الخاص لمعلومات الائتمان في تركيا شركات أخرى إلى قاعدة بياناته الخاصة بالمقترضين وبدأ عملية تصنيف ائتماني. وأتاح السجل العام لمعلومات الائتمان في أذربيجان للبنوك أن تحصل إلكترونيا على تقارير ائتمانية عن المقترضين الجدد. وأقرت طاجيكستان قانونا جديدا يسمح بإنشاء مركز لمعلومات الائتمان. ويمهد هذا القانون الطريق لتبادل المعلومات التاريخية الإيجابية منها والسلبية عن الشركات والأفراد، ويجعل من ذلك أمرا إلزاميا على جميع المؤسسات المالية وطوعيا لشركات المرافق العامة

الجدول 6-2

الإصلاحات الأكثر شيوعاً في كل من مجال الحصول على الائتمان في 2009/2008

استحداث إجراءات حكومية تضمن قدرة المقترضين على فحص البيانات الخاصة بهم في سجلات المعلومات الائتمانية	كولومبيا، وغواتيمالا، وصربيا، والجمهورية اليمنية
توسيع نطاق المعلومات التي يتم جمعها في سجلات المعلومات الائتمانية	جمهورية مصر العربية، واليونان، ولاتفيا، وتركيا، وزامبيا
تحسين الإطار الإجرائي المتعلق بتبادل المعلومات الائتمانية	أرمينيا، وهندوراس، وكينيا، وموريشيوس، ونيجيريا، والفلبين، وطاجيكستان
إتاحة إمكانية الوصول المباشر عبر الإنترنت إلى سجل المعلومات الائتمانية أو تحسين البرامج المستخدمة	أذربيجان، والرأس الأخضر، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسري لانكا
توسيع نطاق الأصول المنقولة الدوارة التي يمكن استخدامها كضمانات عينية	هايتي، وجمهورية قيرغيز، ورواندا، وسيراليون
السماح بحد أقصى وليس مبالغ محددة في اتفاقيات القرض	أفغانستان، وجمهورية قيرغيز، ورواندا
إنشاء سجل موحد لتسجيل الأملاك المنقولة	غواتيمالا وفانواتو
إنشاء مركز جديد للمعلومات الائتمانية	المغرب
إعطاء الأولوية لمطالبات الدائنين المضمونين في إجراءات التفليسة	رواندا
إلغاء القيود على من يمكنه حيازة أو منح حق ضمان في أموال منقولة	بولندا

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وغيرها من جهات الإقراض. ويضمن القانون كذلك لجميع المقترضين فحص المعلومات الخاصة بهم مرة واحدة كل عام مجانا ويضع حدا أدنى للقروض التي تدرج في قاعدة البيانات.

وقام بلدان آخران في المنطقة بتدعيم الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين. حيث أدخلت جمهورية قيرغيز تعديلات على القانون المدني وقانون الرهن لتصبح عمليات الإقراض المشمولة بضمانات أكثر مرونة عن طريق السماح بالتحديد العام للأصول المحملة برهون وللديون والالتزامات. كما قامت بولندا بتعديل قانون الرهن المسجل لسنة 1996 بأن قامت بتوسيع فئة الأشخاص الذين يجوز لهم وقف حصص الضمان أو منحها.

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قامت ثلاثة بلدان بتحسين نظام معلومات الائتمان. فالشركة المصرية للاستعلام الائتماني قامت بتوسيع نطاق المعلومات التي يتم جمعها وأصبحت تضم الآن بيانات من متاجر التجزئة أيضا. واستحدث المغرب مركزا خاصا لمعلومات الائتمان ليحل محل السجل العام ويزيد من نطاق التغطية. وأصدرت الجمهورية اليمنية تعليمات دورية بإلغاء الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات وضمان حق المقترض في الاطلاع على التقارير الائتمانية الخاصة به. ولدى البنك المركزي اليمني الآن نظام لمعلومات الائتمان، وهو منحة من البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قامت 4 بلدان بتطبيق إصلاحات، إذ أصدرت كولومبيا قانونا جديدا ينظم حماية المعلومات، مع وجود قسم خاص عن مراكز معلومات الائتمان وعن المعلومات التجارية والائتمانية. ويضمن هذا القانون حق المواطن في الاطلاع على المعلومات الخاصة به، وينشئ آليات للشكاوى في حالة ورود أخطاء. لكن القانون والقرارات اللاحقة تقيد أيضا من توفّر المعلومات التاريخية. وفي غواتيمالا، بدأ العمل بسجل للضمانات في غواتيمالا سيتي خلال شهر فبراير/شباط 2009. ويسمح هذا السجل للمقرض الذي لديه ضمانات بأن يجعل حقوقه الضمانية في جميع أنواع الأصول المنقولة في مواجهة الغير. وأصدرت غواتيمالا أيضا قانونا جديدا يضمن حق المقترض في الحصول على المعلومات الخاصة به من أي سجل عام.

وقامت هايتي بسن قانون يسمح لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة بإنشاء حصص ضمانية في الأصول الآجلة مع ضمان امتداد حقوق المقرض لتشمل منتجات الأصول المرهونة والإيرادات الناشئة عنها. ويجري حاليا تنفيذ خطط لإنشاء سجل للضمانات. وساعدت هندوراس البنوك على تحسين إدارة المخاطر بتصنيف المقترضين في المركز العام لمعلومات الائتمان. وهي تعتزم أيضا اعتماد قانون جديد للمعاملات المشمولة بضمانات في النصف الثاني من عام 2009.

ومن بين البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قامت اليونان فقط بتطبيق إصلاحات. ويقوم المركز الخاص لمعلومات الائتمان في اليونان الآن بتوزيع المعلومات الإيجابية والسلبية في تقارير ائتمانية.

وقام بلدان اثنان في جنوب آسيا بتطبيق إصلاحات. وكانت سري لانكا البلد الوحيد الذي طبق إصلاحات في مجال معلومات الائتمان. وعزز هذا البلد المركز الخاص لمعلومات الائتمان عن طريق تجميع كل المعلومات من مؤسسات إقراض حملة الأسهم بدون وضع حد أدنى. وزاد حجم المعلومات لدى السجل بواقع عشرة أمثال منذ عام 2007. وقامت أفغانستان بسن قانون حديث للمعاملات المشمولة بضمانات، يحسّن من الآليات المتاحة لمنشآت الأعمال لتوفير الضمانات اللازمة للحصول على قرض. ويمكن للشركات الآن استخدام مجموعة واسعة التنوع من الأصول المنقولة كضمانات. وينص هذا القانون على إنشاء سجل للضمانات في المستقبل.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، قام بلدان اثنان بتطبيق إصلاحات. فقد أصدرت الفلبين قانونا جديدا ينشئ نظاما لتبادل معلومات الائتمان، وطبقت فانواتو سجلا جديدا للضمانات. ويجري تنفيذ إصلاحات أخرى في المنطقة. وقامت جزر سولومون بسن قانون جديد للمعاملات المشمولة بضمانات سيصبح نافذا حين يبدأ عمل سجل الضمانات في النصف الثاني من عام 2009. وتقوم تونغا بصياغة قانون جديد عن المعاملات المشمولة بضمانات من المتوقع أن ينشئ سجلا إلكترونيا للضمانات. وتعتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إنشاء سجل جديد للضمانات بنهاية عام 2009.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

خلال السنوات الخمس الماضية، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 42 إصلاحا تدعم الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين في 32 بلدا حول العالم، و108 إصلاحات أدت إلى تحسين نظم معلومات الائتمان في 70 بلدا. وتشمل هذه الإحصائية 27 مركزا جديدا لمعلومات الائتمان و11 سجلا جديدا للضمانات منذ عام 2005. ونشأ

الجدول 6-3

ما هي البلدان التي يوجد فيها أكبر قدر من المعلومات الائتمانية، والحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين ـ والبلدان التي يوجد فيها أقل قدر منها؟

الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين (مؤشر قوة الحقوق القانونية 0-10)

الأكثر تكلفة		الأقل تكلفة	
هونغ كونغ، الصين	10	بيلاروس	2
كينيا	10	بوروندي	2
جمهورية قيرغيز	10	إريتريا	2
ماليزيا	10	مدغشقر	2
سنغافورة	10	بوليفيا	1
أستراليا	9	جيبوتي	1
الدانمرك	9	الجمهورية العربية السورية	1
إسرائيل	9	تيمور- ليشتي	1
نيوزيلندا	9	بالاو	0
المملكة المتحدة	9	الضفة الغربية وقطاع غزة	0

نسبة المقترضين التي تغطيها سجلات المعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

الأكبر		الأصغر	
الأرجنتين	100	ليبريا	0.27
أستراليا	100	نيبال	0.27
كندا	100	الجزائر	0.22
آيسلندا	100	الجمهورية اليمنية	0.22
أيرلندا	100	جيبوتي	0.21
نيوزيلندا	100	تشاد	0.21
النرويج	100	بوروندي	0.19
السويد	100	موريتانيا	0.16
المملكة المتحدة	100	إثيوبيا	0.13
الولايات المتحدة	100	مدغشقر	0.07

ملاحظة: لا يشمل ترتيب البلدان على أساس تغطية المقترضين الوارد في هذا الجدول سوى البلدان التي لديها سجلات عامة أو خاصة للمعلومات الائتمانية (132 إجمالاً). ولا توجد سجلات ائتمانية لدى 50 بلداً، ومن ثم لا توجد أية تغطية. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

نحو ثلثي المراكز الجديدة لمعلومات الائتمان في بلدان شرق أوروبا وآسيا الوسطى. وارتفع نصيب السكان البالغين ممن لهم سجل ائتماني في هذه البلدان ارتفاعا ملموسا (الشكل 6-3).

إنشاء مراكز معلومات الائتمان

ينبغي ألا يكون إنشاء مركز لمعلومات الائتمان أمرا مكلفا. وتتراوح التكلفة بين 500 ألف دولار و3 ملايين دولار، حسب النظام القائم ومدى استعداد الجهاز المصرفي. ويمكن استعادة معظم التكاليف خلال عامين اثنين. لكن بدء التشغيل قد يستغرق بعض الوقت. ويفيد الخبراء بأن تشغيل مركز معلومات الائتمان قد يستغرق فترة تتراوح بين 12 و24 شهرا، بدءا من وضع خطة التنفيذ وحتى إصدار أول تقرير.[5]

وتكلف إنشاء مركز معلومات الائتمان في أرمينيا مليون دولار واستغرق 3 سنوات قبل بدء التشغيل. وارتفعت نسبة التغطية في البداية من 1.5 في المائة من البالغين إلى 13.5 في المائة، وهي تتضاعف تقريبا كل عام منذ ذلك الحين. وتتواصل الجهود لتحسين عمل هذا المركز. وفي العام المنصرم، قامت أرمينيا بتدعيم الإطار القانوني المنظم لأنشطة مراكز معلومات الائتمان، وتوضيح قواعد تبادل هذه المعلومات. وارتفعت نسبة التغطية إلى 35 في المائة من البالغين.

إن إنشاء مركز معلومات الائتمان ليس سوى جزء من أي إصلاح. فالبلد الذي يطبق إصلاحات بحاجة إلى إنشاء الإطار التنظيمي الذي سيسمح بتبادل المعلومات ويعزز من ثقة البنوك والمقترضين على السواء في النظام. وغالبا ما يستلزم هذا سن قانون جديد لمراكز معلومات الائتمان أو إدخال تعديلات على قوانين المصارف وحماية المعلومات. واتخذت ستة بلدان هذه الخطوة في 2009/2008.

وفي كثير من البلدان، تتمتع مراكز معلومات الائتمان بالقدرة على جمع مزيد من المعلومات لكنها تفتقر إلى الدعم القانوني لتفعل ذلك. ففي جمهورية قيرغيز، على سبيل المثال، لا يوجد قانون يحكم عمليات مراكز معلومات الائتمان. وهي لا تغطي سوى 6 في المائة من البالغين بسبب تردد البنوك في تبادل المعلومات. ويجري تبادل نفس القدر من المعلومات في المتوسط في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لكن لديها معدلات للتغطية متباينة كثيرا (الشكل 6-4). وربما يكون من أسباب هذا التباين الهيكل القانوني الذي يؤثر على مراكز معلومات الائتمان والمعلومات التي يسمح لهذه المراكز بجمعها وتوزيعها. فعلى سبيل المثال، يوجد في 59 من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مراكز لمعلومات الائتمان تتبادل المعلومات الواردة من

الشكل 6-3

نمو تغطية المعلومات الائتمانية بسرعة في البلدان التي افتتحت مراكز جديدة للمعلومات الائتمانية

نسبة المقترضين التي تغطيها سجلات المعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

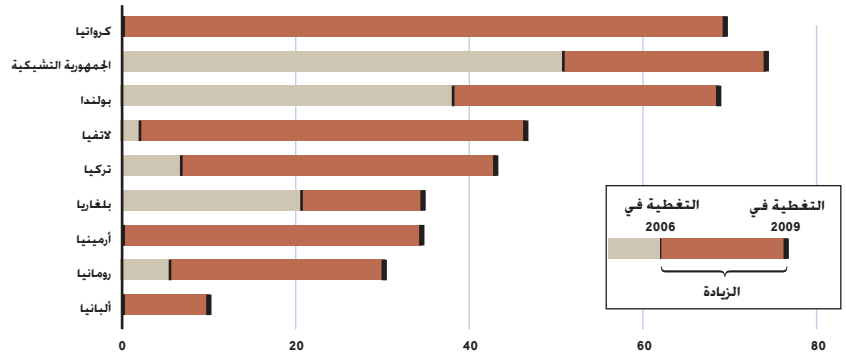

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

شركات المرافق العامة ومتاجر التجزئة، في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز 21 في المائة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويمكن لإدراج المعلومات الائتمانية الواردة من متاجر التجزئة وشركات المرافق مثل شركات الكهرباء والهاتف المحمول أن يكون وسيلة فعالة لزيادة نطاق التغطية. لكن هذا من أصعب المجالات التي يمكن إصلاحها لأن تنظيم هذه الشركات غالبا ما يخضع لمؤسسات مختلفة عن المؤسسات المالية. ولا يقوم سوى 40 في المائة من مراكز معلومات الائتمان بإدراج معلومات من هذه المصادر. بيد أن المعلومات الإيجابية عن سداد فواتير الكهرباء والهاتف يمكن أن تساعد على إنشاء تاريخ ائتماني جيد لمن تشتد حاجته إليه، وهم النساء والشباب، حيث أن أغلبية هؤلاء ليس لديهم صلة بالقطاع المصرفي.

إصلاح قوانين المعاملات المشمولة بضمانات

تسمح القوانين الجيدة الخاصة بالمعاملات المشمولة بضمانات لمنشآت الأعمال باستخدام ما تملك من أصول، بما في ذلك الأصول المنقولة مثل المعدات أو الحسابات المدينة، كضمان للحصول على رأسمال لازم للتوسعات. إن القدرة على استخدام مثل هذه الأصول أمر مهم للغاية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تملك أية أراض أو مبان. ويمكن أن تكون صاحبات المشاريع الخاصة أشد المستفيدات في بلدان مثل تنزانيا حيث تقيد قوانين الإرث العرفية من تملك المرأة لأراض، يمكن لها بالتالي استخدامها كضمان للحصول على قرض تجاري.[6]

وقد طبقت بلدان متباينة مثل كمبوديا وغواتيمالا وولايات ميكرونيزيا الموحدة ورواندا أطرا قانونية جديدة في السنوات الأخيرة. ولا تتطلب مثل هذه التغييرات القانونية في أغلب الأحوال استثمارات ضخمة. فالجمهورية الدومينيكية، على سبيل المثال، تقدر أنها ستنفق حوالي 68500 دولار على تقييم النظام القائم للمعاملات المشمولة بضمانات وعلى إعداد إطار تنظيمي جديد. واستثمرت رواندا 55320 دولارا على تقنين قانونها الجديد وترجمته وكذلك في العملية التشريعية، باستثناء المساعدة الفنية من المانحين.

وتوضح تجارب البلدان التي طبقت إصلاحات من قبل أن هذا الإصلاح يستحق ما يبذل فيه من

الشكل 6-4

تغطية المقترضين تتباين تبايناً كبيراً فيما بين المناطق

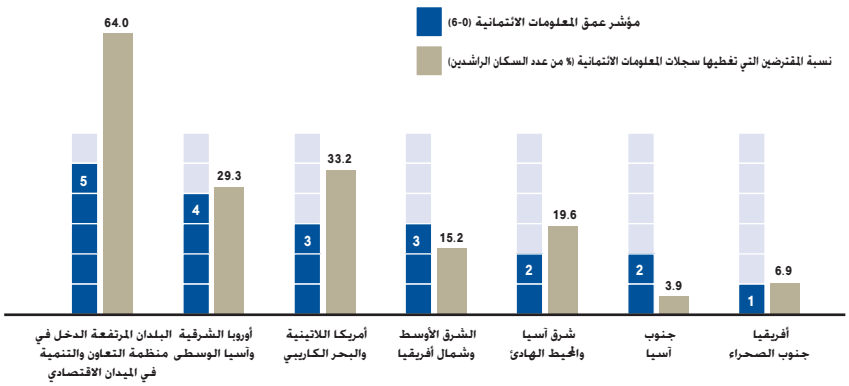

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

جهد. وحيثما يسمح القانون باستخدام البضائع المنقولة كضمان، تستفيد الشركات من هذه الإمكانية. ففي شرق أوروبا وآسيا الوسطى، وهي المنطقة التي شهدت أكبر عدد من الإصلاحات في مجال الحصول على الائتمان خلال السنوات الخمس الماضية، ارتفعت نسبة الشركات التي تستخدم أصولا منقولة كضمانات ارتفاعا ملموسا منذ عام 2005.[7] وكانت أكبر زيادة من نصيب المعدات وغيرها من الأصول المنقولة المادية كضمانات (الشكل 6-5). وتستخدم أيضا الأصول المنقولة الدوارة مثل المخزون والحسابات المدينة، وإن كان بقدر أقل. وربما أن المؤسسات المالية مازالت تشعر براحة أكبر عند استخدام أصول غير معرضة للتغير بمضي الزمن. علاوة على ذلك، فإن الثقة في استخدام سجل الضمانات بدلا من حيازة الضمان قد تستغرق بعض الوقت قبل أن تتعزز.

إنشاء سجل ضمانات

حيثما يطبق الإطار القانوني اللازم، تكون هناك حاجة إلى سجلات للضمانات تقوم بوظائفها بصورة جيدة كي تستطيع الشركات الاستفادة من القانون وتحصل على الائتمان. ويمكن أن تظهر النتائج على وجه السرعة. ففي صربيا، على سبيل المثال، بدأ في منتصف عام 2005 تشغيل سجل الرهون على العقارات المنقولة والحقوق. وقد سجلت 11799 حصة ضمانية في عام 2007 و16974 حصة في عام 2008 و7583 حصة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار 2009. وتبلغ قيمة الرهون المسجلة نحو 17 مليار دولار. وفي الصين، وبعد 20 شهرا من إنشاء مركز الاستعلام الائتماني ببنك الشعب الصيني (البنك المركزي) سجلا إلكترونيا للحسابات المدينة في عام 2007، تم تسجيل 74453 معاملة إقراض تستخدم الحسابات المدينة كضمان، وذلك لمبلغ يزيد مجموعه على 5 تريليونات يوان. ويشمل أكثر من 52 في المائة من هذه المعاملات منشآت أعمال صغيرة ومتوسطة. وقد أنشأت جهات الإقراض المتوسطة والكبيرة في الصين الآن خطوط تمويل باستخدام الحسابات المدينة.[8]

ومع تطبيق الإطار القانوني، ينبغي ألا يكون إنشاء سجل للضمانات أمرا مكلفا. وقد أنشأت بعض الدول الجزرية الصغيرة سجلا في السنوات الأخيرة، ومن بينها ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وأنشأت غواتيمالا حديثا سجلا قائما على المعاملات الورقية، يعمل أيضا عن طريق الإنترنت. وتستغرق عملية الإصلاح عدة سنوات، وهي تشمل إصدار قانون جديد للمعاملات المشمولة بضمانات.[9] وبلغ حجم الميزانية الأولى لتشغيل السجل الجديد 86500 دولار أمريكي. إن التكلفة الإجمالية لإنشاء إطار قانوني جديد يشمل سجلا إلكترونيا للضمانات ـ بما في ذلك

الشكل 6-5
تزايد استخدام المقترضين للضمانات المنقولة
نسبة الشركات التي تستخدم الآلات والمعدات كضمانات (%)

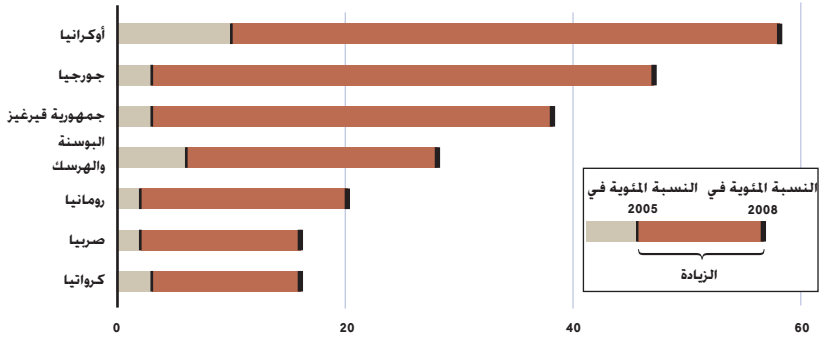

المصدر: استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (2005-2008).

عملية استعراض تشخيصي وقانوني، وبرنامج كمبيوتر، ومعدات، وخدمة استضافة الموقع، وأعمال الصيانة، إلى جانب الاستشارات الدولية خلال العملية برمتها ـ قد تصل إلى نحو 350 ألف دولار أو أكثر. وتتوقع الجهات القائمة بالإصلاح في الجمهورية الدومينيكية أن تبلغ تكلفة الإصلاح الشامل 354500 دولار. ولدى كثير من البلدان سجلات ضمانات تقوم بوظائفها بصورة جيدة تعتمد على المعاملات الورقية. وتوضح دراسة مسحية جرت في الآونة الأخيرة أنه من بين 25 بلدا لديها سجلات قائمة، لا تسمح السجلات إلا في 6 بلدان فحسب بالتسجيل الإلكتروني.[10]

وقد تبحث البلدان الساعية إلى تطبيق إصلاحات في مزج إصلاح أنظمة معلومات الضمانات والائتمان بالتركيز على الأمور المشتركة في هذه الأنظمة. فغالبا ما تكون البيانات التي تجمعها سجلات الضمانات مشابهة للمعلومات المستخدمة في التقارير الائتمانية. ويمكن تحقيق أكبر وفر في برامج الكمبيوتر حين يُطبّق الإصلاحان في وقت متزامن. ويمكن أيضا أن يُستخدم في تشغيل سجل الضمانات ترخيص برنامج الكمبيوتر وتهيئته حسب احتياجات السجل الائتماني الجديد، وهو ما يشكل نحو نصف التكلفة الإجمالية.

حواشي

1. Houston وآخرون (2008).
2. Djankov, McLiesh and Shleifer (2007).
3. Deininger, Ali and Alemu (2009) وJoireman (2008)
4. Menon and van der Meulen Rodgers (2009)، ص 14).
5. استنادا إلى تجربة البنك الدولي في مجال المشروعات في أرمينيا وبلغاريا ومصر ونيجيريا ورومانيا وروسيا ورواندا وسري لانكا وأوغندا ودولة الإمارات العربية المتحدة.
6. البنك الدولي (2008 ب).
7. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (http://www.enterprisesurveys.org).
8. Marechal, Tekin and Guliyeva. (مرجع على وشك الصدور).
9. Croci Downes (مرجع على وشك الصدور).
10. مجموعة البنك الدولي، الخدمات الاستشارية الخاصة بمناخ الاستثمار، استقصاء سجلات الضمانات المنقولة، 2008.

حماية المستثمرين

استفاد سرجي، وهو أحد المساهمين من أصحاب حصص الأقلية في جمهورية قيرغيز، من قانون الشركات الجديد الذي صدر في العام الماضي. فالشركة التي استثمر فيها كانت على وشك إبرام صفقة تقتضي رهن عقار كبير لها لدى مجموعة مالية في كازاخستان. وأوحت الشروط أن الرهن لا يقتصر على الضمانة التي تقدمها الشركة. وبفضل القانون الجديد، نجح سرجي وغيره من مساهمي حصص الأقلية، في إلزام مجلس إدارة الشركة بعرض هذه الصفقة على اجتماع غير عادي للجمعية العامة للموافقة عليه. فالقانون الجديد أعطى المستثمرين أصحاب حصص الأقلية صلاحية وقف تنفيذ هذه الصفقة. وحافظ ذلك على 150 مليون دولار أمريكي من أموال الشركة. كما أنه طمأن المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية بأن حقوقهم تتمتع بالحماية.

تحتاج الشركات إلى رأس المال حتى يمكنها النمو والتوسع. وبالنسبة للشركات التي تسعى للحصول على التمويل من خلال أسواق رأس المال، فإن السبل القانونية التي يتيحها القانون لحماية المستثمرين تحظى بأهمية خاصة (الشكل 7-1). وقد أدت الأزمة المالية الراهنة إلى جعل القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال أكثر صعوبة. ويصبح المستثمرون، في الأوقات التي يعتريها الغموض وعدم اليقين، أكثر قلقاً بشأن المخاطر ذات الصلة بحوكمة الشركات، ويبحثون عن سبل الحماية التي يكفلها القانون لهم. كما أن الأزمات المالية السابقة، مثل الأزمة المالية التي عصفت بشرق آسيا في عام 1997، وسلسلة فضائح الشركات، مثل فضائح شركتي إنرون وورلدكوم، سلطت الضوء على المجالات التي بحاجة الى تقوية سبل الحماية. ومما لا شك فيه أن الدروس المستفادة من هذه التجارب تشكل مصدراً للابتكار والإصلاح في مجال سبل حماية المستثمرين.

وبالرغم من أن القواعد التي تنظم الأحكام المتعلقة بالاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية (self-dealing)، وإساءة استغلال أصول الشركة من جانب مسؤولي الشركة بغرض تحقيق مكاسب شخصية ليست سوى مجال واحد من مجالات حوكمة الشركات، فإنها تحظى بدرجة كبيرة من الأهمية، ولاسيما في البلدان النامية، حيث تتصف ملكية الشركات في العادة بالتركّز الشديد.[1] وأحد أكثر الأمثلة شيوعاً على الاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية يتمثل في معاملات الأطراف ذوي العلاقة (related-party transactions) ـ وهي تلك المعاملات والصفقات المبرمة بين الأشخاص المضطلعين بالأمور الداخلية بالشركة وشركات أخرى تابعة لهم. ويشمل ذلك بيع بضائع أو خدمات إلى الشركة بأسعار مبالغ فيها أو الشراء منها بأسعار بخسة.

وينظر المستثمرون في العادة إلى درجة الشفافية في مثل هذه التعاملات والصفقات بالشركة، ومدى خضوع أعضاء مجلس إدارة الشركة للمساءلة على ممارساتهم غير السليمة، والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية بالشركة. فإذا لم تكن قوانين البلد المعني تنص على ذلك، قد يحجم المستثمرون عن الاستثمار في هذا البلد إلا في الحالات التي يمتلكون فيها حصة مسيطرة على الشركة المعنية.

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال شفافية معاملات الأطراف ذوي العلاقة، ومسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن الاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية، وقدرة المساهمين على مقاضاة أعضاء مجالس الإدارة في حال ارتكابهم أي شكل من أشكال سوء السلوك (الشكل 7-2). ويشير ارتفاع ترتيب البلد على مؤشر قوة حماية المستثمرين إلى أن قوانينه وإجراءاته الحكومية توفر سبل حماية أكثر قوة للمستثمرين ضد ممارسات الاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية (الجدول 7-1). علماً بأن هذا المؤشر ليس مقياساً على

الجدول 7-1

ما هي البلدان الأكثر حماية للمستثمرين ـ والبلدان الأقل حماية لهم؟

الأكثر حماية	الترتيب	الأقل حماية	الترتيب
نيوزيلندا	1	غامبيا	174
سنغافورة	2	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	175
هونغ كونغ، الصين	3	بالاو	176
ماليزيا	4	فيتنام	177
كندا	5	جمهورية فنزويلا البوليفارية	178
كولومبيا	6	جيبوتي	179
أيرلندا	7	سورينام	180
إسرائيل	8	سوازيلند	181
الولايات المتحدة	9	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	182
جنوب أفريقيا	10	أفغانستان	183

ملاحظة: يستند ترتيب البلدان إلى مؤشر قوة حماية المستثمرين. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 7-1

وجود علاقة ارتباط بين زيادة وسائل حماية المستثمرين وزيادة قدرة الشركات على الدخول إلى أسواق الأسهم من جهة، وتسارع دوران الأسهم المتداولة من جهة أخرى

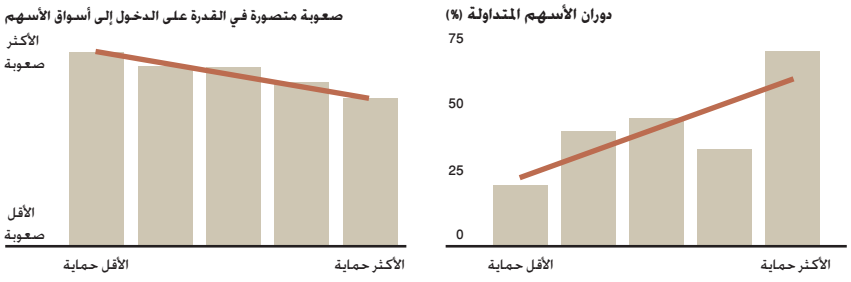

ترتيب البلدان حسب قوة مؤشر حماية المستثمرين، خميسيات

ترتيب البلدان حسب قوة مؤشر حماية المستثمرين، خميسيات

ملاحظة: تُعتبر العلاقات ذات مغزى إحصائي عند مستوى 1 و 5 في المائة على التوالي. ويستمر مغزاها الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد. وتم ترتيب البلدان على أساس الصعوبة المتصورة في القدرة على الحصول على تمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، حيث يعتبر المركز 134 الأكثر صعوبة.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؛ والمنتدى الاقتصادي العالمي (2008)؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

الشكل 7-2

حماية المستثمرين: حقوق المساهمين أصحاب حقوق الأقلية في معاملات الأطراف ذوي العلاقة
ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

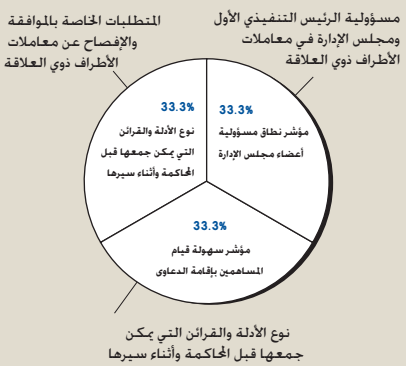

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

ديناميكية أسواق رأس المال أو سبل الحماية الخاصة بالمستثمرين الأجانب.

ما هي البلدان التي طبقت إصلاحات في 2009/2008؟

قامت عشرة بلدان بإصلاحات في مجال تقوية سبل حماية المستثمرين في 2009/2008 (الجدول 2-7). ومرة أخرى، كانت زيادة متطلبات الإفصاح الإصلاح الأكثر شيوعاً، تلاه تنظيم أحكام عملية الموافقة الخاصة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة.

وتصدرت رواندا قائمة البلدان التي طبقت إصلاحات في هذا المجال. ففي أبريل/نيسان 2009، اعتمد البرلمان قانوناً جديداً للشركات. وينظّم القانون الجديد الأحكام المتعلقة بتضارب المصالح، وذلك من خلال اشتراط موافقة المساهمين على أية معاملة من معاملات الأطراف ذوي العلاقة تضم نسبة تزيد على 5 في المائة من أصول الشركة. كما استحدث هذا القانون متطلبات واسعة تلزم مجلس الإدارة بالإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة في التقرير السنوي للشركة. وللمرة الأولى في تاريخ القوانين في رواندا، يحدد القانون قائمة واضحة بواجبات أعضاء مجالس الإدارة.

ويسهل القانون الجديد في رواندا مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة عن الأضرار الناجمة عن صفقات ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة. وفي حالة ثبوت مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن أية أضرار لحقت بالشركة نتيجة لما قاموا به، يتعين عليهم تعويض الشركة عن تلك الأضرار، وإعادة كافة الأرباح التي تحققت من وراء هذه الصفقة. وأصبح في مقدور المساهمين من أصحاب حصص الأقلية الآن أن يطلعوا على كافة المستندات الداخلية للشركة، سواء بصورة مباشرة أو من خلال مفتش حكومي.

وبذل بلدان آخران في أفريقيا جنوب الصحراء، هما سيراليون ومالي، جهوداً كبيرة لتقوية حقوق المساهمين من أصحاب حصص الأقلية. إذ اعتمدت سيراليون قانوناً جديداً للشركات يتناول متطلبات الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، ومسؤولية أعضاء مجلس الإدارة في حالة أية معاملة تلحق الضرر بالشركة. وينص القانون الجديد الآن على ضرورة موافقة الجمعية العامة العادية على معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وعلى حظر مشاركة الطرف المعني في عملية التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن. علاوة على ذلك، يجيز هذا القانون للقضاة حالياً صلاحية فسخ أي من معاملات الأطراف ذوي العلاقة المجحفة أو التي تعود بالضرر على الشركة.

أما مالي فقد أدخلت تعديلات على قانون المرافعات المدنية في مايو/أيار 2009. وتدعم الأحكام الجديدة سبل حماية المستثمرين من خلال زيادة قدرة المساهمين على الاطلاع على المعلومات والمستندات الخاصة بالشركة أثناء نظر المحكمة في دعوى المسؤولية ضد أعضاء مجلس الإدارة.

وجاءت الجمهورية الدومينيكية في المركز الثاني للإصلاحات في هذا المجال. وقد استهدف هذا البلد، الذي حل ضمن البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في العام الماضي، تعزيز سبل حماية المستثمرين كأولوية له في 2009/2008. وأقر البرلمان قانوناً جديداً للشركات في ديسمبر/كانون الأول 2008، ليحل محل القانون التجاري الذي عفا عليه الزمن الصادر عام 1882. ويقتضي القانون الجديد موافقة مجلس الإدارة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تمثل نسبة تقل عن 15 في المائة من أصول الشركة، وموافقة المساهمين على المعاملات التي تمثل نسبة تزيد على 15 في المائة منها. ويضع هذا القانون أعضاء مجلس الإدارة تحت طائلة المسؤولية التضامنية عن كافة الأضرار الناجمة عن أية معاملات تنطوي على تضارب في المصالح. ولتعزيز الشفافية، يتيح هذا القانون للمستثمرين من أصحاب حصص الأقلية الحق في الاطلاع على كافة المستندات الداخلية للشركة.

وقامت كولومبيا، وهي أحد البلدان القائمة بالإصلاح في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بإدخال تعديلات على قانون الشركات من خلال إصدار المرسوم رقم 1925. ويوضح هذا المرسوم الأحكام المنظمة لمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين، مما أدى إلى تسهيل مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة في مثل هذه الحالات. وينص هذا القانون على أنه في حالة ثبوت مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن أية أضرار لحقت بالشركة نتيجة لما قاموا به، يتعين عليهم تعويض الشركة عن تلك الأضرار، والتخلي عن كافة الأرباح التي تحققت من وراء هذه المعاملة. وقامت كولومبيا للعام الثالث على التوالي بإصلاحات في مجال تدعيم سبل حماية المستثمرين. وأدى الإصلاح الذي قامت به في العام الماضي إلى انضمام كولومبيا إلى البلدان العشرة المتصدرة لمؤشر قوة حماية المستثمرين ـ وهي البلدان التي توفر أكثر سبل الحماية للمستثمرين من أصحاب حصص الأقلية ضد ممارسات الاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية (الجدول 7-3).

وشهدت منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى تنفيذ ثلاثة إصلاحات. ففي أبريل/نيسان

الجدول 7-2

زيادة متطلبات الإفصاح ـ الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

زيادة متطلبات الإفصاح	الجمهورية الدومينيكية، وإندونيسيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وسيراليون، وطاجيكستان، وتونس، وأوكرانيا
تنظيم الموافقات المتعلقة بصفقات الأطراف ذوي العلاقة	الجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وسيراليون، وتونس، وأوكرانيا
سن قانون جديد للشركات	الجمهورية الدومينيكية، ورواندا، وسيراليون، وأوكرانيا
تسهيل إمكانية مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة	كولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وطاجيكستان
إتاحة إمكانية الاطلاع على المعلومات الداخلية بالشركة	الجمهورية الدومينيكية ورواندا
إجازة إلغاء صفقات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين	كولومبيا، ورواندا، وسيراليون، وطاجيكستان
اشتراط قيام جهة خارجية بمراجعة صفقات الأطراف ذوي العلاقة قبل إتمامها	طاجيكستان وتونس
إتاحة إمكانية إجراء مناقشة شفهية مباشرة مع المدعى عليهم والشهود	مالي

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 7-3

كولومبيا ـ تمضي على طريق الانضمام إلى البلدان العشرة التي تتصدر مؤشر حماية المستثمرين

إجمالي التحسّن، 2007-2009 (المؤشر 0-10)

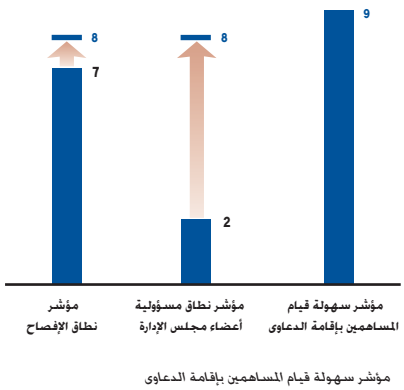

مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى

2009، أقر البرلمان الأوكراني، بعد تسع سنوات من النقاش، القانون الخاص بالشركات المساهمة. وأدى القانون الجديد إلى تقوية سبل حماية حقوق المساهمين أصحاب حصص الأقلية بدرجة كبيرة، حيث يشترط موافقة مجلس الرقابة على المعاملات المبرمة بين الأطراف ذوي العلاقة، ويحظر على هذه الأطراف المشاركة في هذه العملية. ونص القانون الجديد على متطلبات تفصيلية تلزم مجلس الرقابة بالإفصاح عن أي تضارب في المصالح لدى أعضائه، الأمر الذي من شأنه زيادة شفافية أنشطة الشركة. كما يحدد واجبات أعضاء مجلس الرقابة ومسؤولياتهم التضامنية إذا أدت أعمالهم (أو تقاعسهم عن القيام بما يلزم) إلى إلحاق الضرر بالشركة.

وقامت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أيضاً بتنفيذ إصلاحات في هذا المجال. ففي يوليو/تموز 2008، أقر البرلمان إدخال تعديلات على قانون المؤسسات التجارية لعام 2004. وأدت هذه التعديلات إلى زيادة التزامات الإفصاح، كما غيرت عملية الموافقة المتعلقة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة. ويتعين الآن على أعضاء مجلس الإدارة إصدار معلومات شاملة عن هذه المعاملات في التقرير السنوي. ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة اذا كانوا أطرافاً في أية معاملات تلحق الضرر بالشركة مسؤولية تضامنية خاصة. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الهيئة المقدونية للأوراق المالية قرارات من شأنها تقوية المتطلبات الخاصة بقيام الشركات المدرجة لديها بالإفصاح الدوري عن بياناتها.

وقامت طاجيكستان بتنفيذ إصلاحات في هذا المجال للعام الثاني على التوالي. وأدت التعديلات التي أدخلتها على قانون الشركات المساهمة إلى زيادة متطلبات الإفصاح الخاصة بالمعاملات التي تنطوي على تضارب في المصالح. ويسهل القانون الجديد أيضاً قيام المساهمين بمقاضاة أعضاء مجلس الإدارة الذين يتسببون في الإضرار بالشركة. ويتيح لهم طلب فسخ معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين بالشركة.

وواظبت إندونيسيا على تطبيق إصلاحات في هذا المجال للعام الثاني على التوالي. وكانت البلد الوحيد في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ الذي قام بإصلاحات في هذا المجال في 2009/2008. وأصدرت الهيئة الإندونيسية للأوراق المالية، التي تستهدف تدعيم متطلبات الإفصاح، القوية بالفعل، فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة، قواعد إجرائية تحدد متطلبات جديدة واسعة النطاق خاصة بعمليات الإفصاح الداخلي. وبموجب هذه القواعد، يتعين أن تفصح الشركة عن نطاق أوسع من المعلومات إلى مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة.

وفي تونس، استهدف القائمون على الإصلاح بشكل رئيسي زيادة شفافية أنشطة الشركات، حيث قام مجلس النواب بتعديل قانون (مجلة) الشركات التجارية في مارس/آذار 2009. وتلزم الأحكام الجديدة لهذا القانون موافقة كل من مجلس الإدارة واجتماع الجمعية العامة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة. كما يحظر على الأطراف المعنية الاشتراك في عملية الموافقة على هذه المعاملات. علاوة على ذلك، ينص القانون على قيام مدقق حسابات خارجي بمراجعة شروط هذه المعاملات.

الجدول 7-3

ما هي البلدان التي توجد فيها سبل قوية لحماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية ـ والبلدان التي لا توجد فيها؟

مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)			
الأعلى		**الأدنى**	
بلغاريا	10	بوليفيا	1
الصين	10	أفغانستان	0
فرنسا	10	هندوراس	0
هونغ كونغ، الصين	10	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0
إندونيسيا	10	ملديف	0
أيرلندا	10	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0
ماليزيا	10	بالاو	0
نيوزيلندا	10	السودان	0
سنغافورة	10	سوازيلند	0
تايلند	10	سويسرا	0
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)			
الأعلى		**الأدنى**	
ألبانيا	9	بيلاروس	1
كمبوديا	9	بلغاريا	1
كندا	9	توغو	1
إسرائيل	9	زمبابوي	1
ماليزيا	9	أفغانستان	0
نيوزيلندا	9	جزر مارشال	0
رواندا	9	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0
سنغافورة	9	بالاو	0
سلوفينيا	9	سورينام	0
ترينيداد وتوباغو	9	فييتنام	0
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)			
الأكثر سهولة		**الأكثر صعوبة**	
كينيا	10	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2
نيوزيلندا	10	السنغال	2
كولومبيا	9	الجمهورية العربية السورية	2
هونغ كونغ، الصين	9	الإمارات العربية المتحدة	2
أيرلندا	9	جمهورية فنزويلا البوليفارية	2
إسرائيل	9	الجمهورية اليمنية	2
موريشيوس	9	غينيا	1
بولندا	9	المغرب	1
سنغافورة	9	جيبوتي	0
الولايات المتحدة	9	جمهورية إيران الإسلامية	0

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 68 إصلاحاً في مجال تقوية سبل حماية المستثمرين في 50 بلداً على مدى السنوات الخمس الماضية. وتقوم البلدان التي تحتل مرتبة مرتفعة على مؤشر

قوة حماية المستثمرين بحماية المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية ضد ممارسات الاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية من خلال: زيادة الإفصاح، وتوضيح واجبات أعضاء مجلس الإدارة، وتسهيل الاطلاع على المعلومات والمستندات الخاصة بالشركة (الشكل 7-3).

وتشمل الأمثلة على ذلك: نيوزيلندا، وسنغافورة، والمملكة المتحدة. كما أن لدى هذه البلدان أجهزة قضائية تتسم بالكفاءة وسرعة الاستجابة ـ والتي بدونها لن يكون للقوانين الجيدة أي تأثير يُذكر على تقوية سبل حماية المستثمرين. ففي سنغافورة، على سبيل المثال، يستغرق إنفاذ أي عقد تجاري في المحكمة في المتوسط 150 يوماً، وهي أقل فترة زمنية على مستوى العالم.

لكن مازال هناك العديد من البلدان التي لا تتيح قوانينها وأجهزتها القضائية سوى سبل حماية جزئية للمستثمرين. وبالرغم من أن القوانين السارية في بلدان، مثل بلغاريا، تنص على متطلبات واسعة بشأن الموافقات والإفصاح، فإنها تفتقر، مثلاً، إلى وجود قواعد واضحة تنظم مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة. ورغم أن بلداناً كالإمارات العربية المتحدة تمتلك قواعد واضحة وصارمة لتنظيم مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة، فإنها تفتقر إلى القواعد المنظمة للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وإتاحة إمكانية الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة.

لكن، كيف يمكن للبلدان سد هذه الثغرات؟ تظهر الإصلاحات التي تم تطبيقها على مدى السنوات الخمس الماضية وجود بعض الأنماط المشتركة. فقد ركزت البلدان القائمة بالإصلاح في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات على مستوى العالم في هذا المجال، على زيادة متطلبات الإفصاح وتحديد واجبات واضحة لأعضاء مجالس الإدارة (الشكل 7-4).

الشكل 7-4
زيادة نطاق الإفصاح ومسؤولية أعضاء مجلس الإدارة في منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى

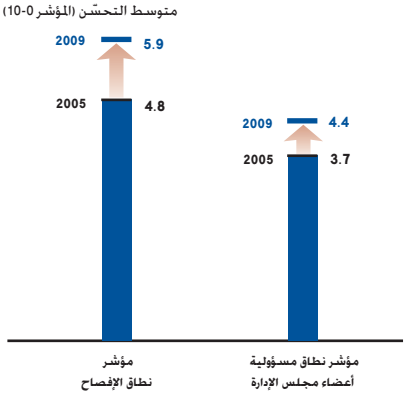

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 7-5
زيادة سبل حماية المستثمرين في أفريقيا نتيجة لقوانين الشركات الجديدة
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)، 2006-2009

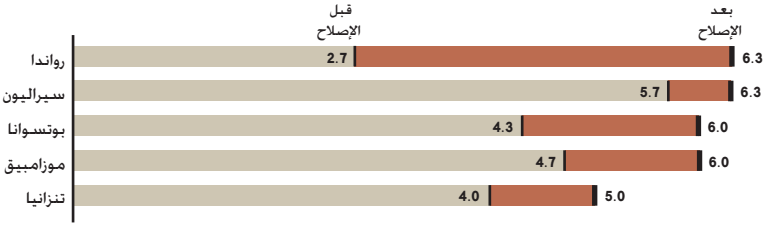

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

7-4). وفي السنوات الأخيرة، اتخذ العديد من البلدان المنخفضة الدخل تدابير مماثلة. وتشكل رواندا وسيراليون مثالين على ذلك، حيث أدى قانون الشركات الجديد لديهما إلى تشديد متطلبات الإفصاح وزيادة مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة (الشكل 7-5). وتوفر هذه الإصلاحات سبلاً للحماية القانونية تمسّ الحاجة إليها دون تحمل تكلفة كبيرة. فتكاليف إقرار قانون الشركات الجديد في رواندا لم تزد على 250 ألف دولار أمريكي، بما في ذلك خدمات الترجمة والتكاليف المصاحبة للعملية التشريعية. وأنفقت سيراليون 150 ألف دولار على المساعدة الفنية، والدعاية والإعلام، والخدمات اللوجستية الأساسية عندما استحدثت قانون الشركات الجديد لديها.

توسيع نطاق متطلبات الإفصاح

ركزت الإصلاحات التي استهدفت زيادة شفافية الأسواق على كل من متطلبات الإفصاح الداخلي والخارجي. وتدعو المتطلبات الخاصة بالإفصاح الداخلي عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة إلى إخطار أعضاء مجلس إدارة الشركة (أو مجلس الرقابة) والمساهمين. أما الإصلاحات المتعلقة بالإفصاح الخارجي فتشمل الإفصاح عن المعاملة إلى سوق المال أو الهيئة المنظمة لسوق المال في غضون 24-72 ساعة بعد المعاملة، والإفصاح عنها في التقرير السنوي للشركة.

وقد قامت الحكومات القائمة بالإصلاح بتوسيع نطاق المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وتحسين نوعيتها. ففي إندونيسيا وجمهورية قيرغيز، على سبيل المثال، يتعين على أعضاء مجالس الإدارة حالياً الإفصاح عن طبيعة المعاملة ومبلغها، وبيان أي تضارب محتمل في المصالح بقدر من التفصيل، وتقديم أية معلومات أخرى ذات صلة يمكن أن تساعد مجلس الرقابة أو المساهمين في اتخاذ قراراته عن دراية وبينة.

لكن يتعين على البلدان القائمة بالإصلاح أن تحذر من وجود ثغرات قانونية محتملة تسمح للأطراف المعنية بالالتفاف حول متطلبات الإفصاح. وأحد الأمثلة الدالة على ذلك وجود إشارات في القوانين إلى "سياق العمل المعتاد". فبلدان مثل سويسرا تلزم الشركات بالإفصاح بصورة تامة عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة. لكن إذا تمت أية معاملة أو صفقة في سياق "الأنشطة اليومية المعتادة" للشركة، فإن الأحكام الخاصة بالإفصاح لا تسري عليها، ولا يضع قانون الشركات ولا قانون الدعاوى تعريفاً وافياً عن تعبير "سياق العمل المعتاد". وفي الغالب، يمكن أن تندرج أية معاملة أو صفقة ضمن هذا الاستثناء، ومن ثمّ تصبح متطلبات الإفصاح عديمة الجدوى.

تحديد عمليات الموافقات

ثمة خياران أمام البلدان القائمة بالإصلاح التي تريد اشتراط الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة: موافقة مجلس الإدارة (أو مجلس الرقابة) أو موافقة المساهمين. وأياً كان الخيار، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت في هذه العملية ـ ولا يجوز احتساب أصواتهم.

وفي البلدان التي لديها مؤسسات كبيرة الحجم وأنظمة قانونية حديثة وبنية أساسية جيدة لوسائل الاتصال، مثل فرنسا وسنغافورة، تُعتبر موافقة المساهمين الطريق المفضل. لكن في البلدان التي لديها شركات أصغر حجماً وعدد أقل من المساهمين، ثمة اتجاه لتحديد حدود قصوى للموافقة على المعاملات. ففي ألبانيا ورواندا، إذا كانت إحدى معاملات الأطراف ذوي العلاقة ـ أو مجموعة من هذه المعاملات ـ تمثل أقل من 5 في المائة من أصول الشركة، يتعين موافقة مجلس الإدارة عليها. أما إذا كانت تمثل أكثر من 5 في المائة من أصول الشركة، يتعين حينئذ موافقة الجمعية العامة للمساهمين. ويتيح هذا النموذج للشركة المرونة في القيام بأنشطتها اليومية المعتادة مع ضمان مشاركة المستثمرين أصحاب حصص الأقلية في القرارات الرئيسية للشركة.

وقد ركزت إصلاحات كثيرة على الوقت الذي تلزم فيه الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة: فبموجب قانون الشركات الجديد في رواندا، يجب الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تزيد قيمتها على 5 في

المائة من أصول الشركة في اجتماع غير عادي للجمعية العامة. وفي المقابل، تشترط القوانين في الكاميرون والسنغال موافقة المستثمرين غير المعنيين (الذين ليست لهم أية مصلحة شخصية في المعاملة أو الصفقة) على كل صفقة بين الشركة وأعضاء مجلس إدارتها. ويبدو ذلك كافياً. لكن القوانين السارية لا تحدد توقيت موافقة هؤلاء المستثمرين غير المعنيين على هذه المعاملات والصفقات. وواقع الأمر أن مجلس الإدارة يجيز كافة معاملات الأطراف ذوي العلاقة خلال السنة المالية، وينتظر حتى الاجتماع السنوي للجمعية العامة للموافقة عليها. ولذلك، قد لا يصوت المساهمون على المعاملة أو الصفقة إلا بعد مرور أشهر من تاريخ إبرامها ـ بعد أن تكون قد ألحقت أضراراً بالغة بالشركة.

توضيح مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

يخضع أعضاء مجالس إدارات الشركات لقواعد وواجبات صارمة نظراً لاعتبارهم مؤتمنين على إدارة أموال الشركات ومسئولين عن تعاقداتها مع الغير. فإذا قاموا بإدارة أنشطة الشركة بصورة صحيحة، تتم مكافأتهم. أما إذا أخفقوا في القيام بواجباتهم، فإنهم يتحملون مسؤولية نتائج ذلك.

وبشكل عام، تتبع الحكومات أحد مسارين في تنظيم واجبات أعضاء مجالس الإدارة. فإما أن ينص القانون على قائمة تفصيلية بحقوق وواجبات أعضاء مجالس الإدارة ـ كما هي الحال في المكسيك.[2] أو أن تضع نظاماً خاصاً لمسؤولية أعضاء مجالس الإدارة في حالة معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين، كما هي الحال في جورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي كلا النهجين، يجب على أعضاء مجلس الإدارة في حالة ثبوت مسؤوليتهم تعويض الشركة عن كافة الأضرار التي لحقت بها، وإعادة الأرباح التي تحققت من وراء هذه الصفقة أو المعاملة.

وهناك قوانين كثيرة تشمل فقط أحكاماً بشأن الشفافية دون أن تُحمّل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين. ويصدق ذلك على كازاخستان ومولدوفا، حيث تنص القوانين في هذين البلدين على أنه: طالما التزمت الأطراف المعنية بمتطلبات الموافقات والإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، فإنها لا تتحمل المسؤولية عن الأضرار الناشئة عنها. لكن ذلك يحرم المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية من أداة مهمة لحماية مصالحهم ومصالح الشركة التي يستثمرون فيها.

تسهيل إمكانية الحصول على الأدلة

يتمتع المستثمرون من أصحاب حصص الأقلية بالحماية عندما يقوموا برفع دعوى لهم أمام القضاء وتوقع أن تصدر المحكمة حكمها في مدة معقولة. لكن كي يتمكنوا من إثبات صحة دعواهم، يجب أن يكون باستطاعتهم الحصول على الأدلة قبل المحاكمة وأثنائها.

وقد سهلت البلدان القائمة بالإصلاحات للمساهمين من أصحاب حصص الأقلية إمكانية الاطلاع على كافة المستندات الداخلية للشركة قبل المحاكمة، سواء بصورة مباشرة أو من خلال مفتش حكومي. وتتيح إندونيسيا واليابان هذين الخيارين. كما تتيح موزامبيق ورواندا للمساهمين إمكانية الاطلاع على أية مستندات داخلية للشركة باستثناء ما يتعلق بأسرارها. وإذا امتنعت إدارة الشركة عن تقديم المعلومات الكافية، يحق للمساهمين أن يطلبوا من المحكمة تعيين مفتش حكومي يتمتع بكافة الصلاحيات للاطلاع على وثائق ومستندات ودفاتر الشركة. لكن بعض البلدان، مثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تمتلك قوانين تخول للمساهمين الحق في الاطلاع على معلومات الشركة.

وقامت بلدان أخرى بتسهيل إمكانية الحصول على الأدلة أثناء المحاكمة، إذ قامت مالي بذلك من خلال إدخال تعديلات على قواعدها الإجرائية. وبات في مقدور المحامين الذين يمثلون المستثمرين حالياً مناقشة المدعى عليهم والشهود مباشرة دون الحاجة إلى موافقة من القاضي المختص.

حواشي

1. La Porta, López-de-Silanes and Shleifer (2008)
2. Johns and Lobet (2007).

عرض عام
بدء النشاط التجاري
استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين
تسجيل الملكية
الحصول على الائتمان
حماية المستثمرين

دفع الضرائب

التجارة عبر الحدود
إنفاذ العقود
تصفية النشاط التجاري

الشكل 8-1

104 بلدان قامت بإصلاحات في مجال دفع الضرائب في فترة السنوات 2004 - 2008

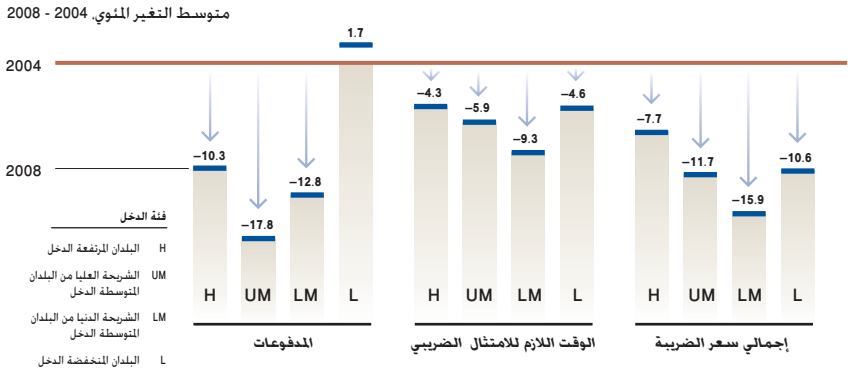

ملاحظة: الزيادة المئوية في المدفوعات في البلدان المنخفضة الدخل كانت مدفوعة بتطبيق إصلاح رئيسي واحد في بلد واحد شهد زيادة في المدفوعات بنسبة 60 في المائة في عام 2006. وبدون هذه القيمة الشاذة، فإن متوسط الانخفاض المئوي سيكون في حدود 1.09 في المائة.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

في مصر الفرعونية، كان الفرعون في عصر الأسرة الثامنة عشر يرسل جامعي الضرائب لتحصيل الضريبة ثلاث مرات سنويا. وكان يرافقهم كاتب لمسك الدفاتر. وكان الكاتب يسجل أسماء المزارعين ويقيس مساحة حقولهم. وفي الزيارة الثانية، كان الكاتب وجامعو الضرائب يفحصون المحصولات الجديدة. ومن هذه الزيارة كانوا يحتسبون مقدار الضرائب المستحقة. ويقوم محصّلو الضرائب بالزيارة الثالثة خلال موسم الحصاد لجمع حصة الفرعون. وكانت الضرائب تدفع في صورة أجولة من الحبوب.[1]

إن الحكومات تحتاج إلى إيرادات لتقديم مختلف الخدمات العامة للمجتمع. وتتيح هذه الخدمات لمنشآت الأعمال مرافق البنية التحتية والتعليم وغير ذلك من المرافق والمنافع الرئيسية لتحقيق هدف مشترك هو إقامة مجتمع مزدهر منظم وجيد الأداء. ويؤثر كثير من الخدمات على منشآت الأعمال تأثيرا مباشرا، بدءا من تسجيل الشركات والأراضي إلى التقاضي في المحاكم. ويجب أن تقوم الأغلبية العظمى من الشركات بفرض ضرائب لتمويل هذه الخدمات. ويتمثل التحدي أمام الحكومات في العثور على وسيلة للقيام بذلك بما يضمن توفر الإيرادات العامة مع تشجيع الامتثال في الوقت ذاته.

وقد حددت منشآت الأعمال حول العالم الضرائب مجالا ترغب بشدة في أن تقوم حكوماتها بإصلاحه.[2] إن من شأن أسلوب تحصيل حكومة ما الإيرادات أن يحدث أثرا مهما على أنشطة الأعمال وعلى النمو. وما يمثل تحديا في أوقات الرخاء يصبح أكثر تعقيدا حين تسوء الأوضاع. فقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى زيادة الديون الحكومية ومعدلات البطالة في أنحاء العالم. والسؤال القائم أمام كثير من الحكومات هو كيفية ضمان تدفق الإيرادات العامة مع مساندة الانتعاش الاقتصادي عن طريق تشجيع نمو الشركات واستثماراتها.

ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموع العبء الضريبي الذي تتحمله شركة نمطية صغيرة أو متوسطة الحجم إضافة إلى عدد المدفوعات ومجمل الوقت الذي تستغرقه في الامتثال لقوانين الضرائب خلال سنة معينة (الشكل 8-2). ثمّ يقارن بين مختلف الأنظمة الضريبية ويتتبع الإصلاحات المطبقة في أنحاء العالم من وجهة نظر الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة. وهو لا يقيس السلامة المالية للاقتصاد، ولا أوضاع الاقتصاد الكلي التي تقوم الحكومات في ظلها بجمع الإيرادات، ولا تقديم الخدمات العامة المدعومة بالضرائب.

وخلال العام المنصرم حين كانت الأزمة المالية والاقتصادية تعصف ببلدان العالم، واصلت الحكومات المختلفة برامج الإصلاح لخفض العبء الضريبي على منشآت الأعمال، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتسهيل الامتثال. وكان عدد البلدان التي طبقت إصلاحات أكبر من عدد تلك التي نفذت إصلاحات في أي سنة ماضية. وخفضت بلدان قليلة، مثل روسيا وكوريا، أسعار الضريبة على دخل الشركات أو عجّلت في برامج الإصلاح المقررة سابقا في إطار برنامج للتحفيز الاقتصادي. وفي العديد من البلدان، استفادت منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من إجراءات التصدي للأزمة. فقد سعت أستراليا، على سبيل المثال، إلى تشجيع الاستثمار في الأصول عن طريق زيادة معدلات مخصصات رأس المال.[3] وقام 12 بلدا آخر بتطبيق إجراءات مماثلة، من بينها الجمهورية التشيكية وكوريا ولبنان. وخفضت خمسة بلدان من

الجدول 8-1

ما هي البلدان التي تتسم بسهولة دفع الضرائب - والبلدان المتسمة بالصعوبة؟

الأكثر سهولة	الترتيب	الأكثر صعوبة	الترتيب
ملديف	1	جامايكا	174
قطر	2	موريتانيا	175
هونغ كونغ، الصين	3	غامبيا	176
الإمارات العربية المتحدة	4	بوليفيا	177
سنغافورة	5	أوزبكستان	178
		جمهورية أفريقيا الوسطى	179
أيرلندا	6		
المملكة العربية السعودية	7	جمهورية الكونغو	180
عمان	8	أوكرانيا	181
نيوزيلندا	9	جمهورية فنزويلا البوليفارية	182
كيريباس	10	بيلاروس	183

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد مرات الدفع، والوقت، وإجمالي سعر الضريبة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 8-2

دفع الضرائب: الامتثال الضريبي في شركة صناعية محلية

ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

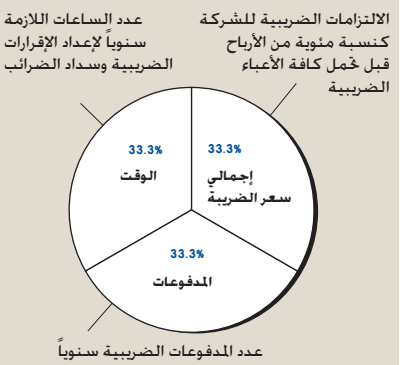

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات

أسعار الضريبة على الممتلكات، وهي الدنمرك وهولندا والنيجر والبرتغال وسنغافورة.

غالبا ما كانت الإصلاحات الضريبية في الماضي جزءا من تصدي الحكومة للأزمات المالية أو الاقتصادية. فخلال الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات، كانت سنغافورة من البلدان التي طبقت إصلاحات ضريبية واسعة لمواجهة الركود الاقتصادي. إذ قلصت تكلفة النشاط التجاري من خلال سلسلة من التخفيضات والمستردات والإعفاءات الضريبية التي طبقت خلال الأزمة. وخفضت كذلك عدد المدفوعات بإلغاء رسم التمغة على جميع المستندات.[4] ومازالت سنغافورة اليوم من أسهل الأماكن التي تُدفع فيها الضرائب حسب مقاييس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ولحجم العبء الضريبي على منشآت الأعمال أهمية للاستثمار والنمو. فحين تكون الضرائب مرتفعة والأرباح ذات الصلة منخفضة، يزيد الحافز لخروج منشآت الأعمال من القطاع الرسمي للاقتصاد. وتظهر دراسة حديثة أن ارتفاع أسعار الضرائب مرتبط بانخفاض الاستثمارات الخاصة وعدد منشآت الأعمال في القطاع الرسمي. ويرتبط ارتفاع سعر الضريبة على دخل الشركات الفعلي بواقع 10 نقاط مئوية بانخفاض "نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي" بنحو نقطتين مئويتين. كذلك يرتبط الارتفاع هذا بهبوط معدل بدء النشاط التجاري بحوالي نقطة مئوية واحدة.[5] وتشير بحوث أخرى إلى أن الزيادة في سعر الضريبة على دخل الشركات القانوني بنسبة نقطة مئوية من شأنها أن تخفض الأرباح المحلية للاستثمارات القائمة بنسبة 1.31 نقطة مئوية في المتوسط[6] وتؤدي إلى زيادة متوسط "نسبة الدين إلى الأصول" مقدارها 18 نقطة مئوية (وهذا من أسباب انخفاض الأرباح).[7] بالإضافة إلى ذلك، تؤدي زيادة سعر الضريبة على دخل الشركات الفعلي بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى انخفاض احتمال إنشاء شركة فرعية في بلد ما بنسبة 2.9 نقطة مئوية.[8]

وعلاوة على الضرائب المدفوعة، هناك تكاليف للامتثال للقوانين الضريبية ولإدارة مصلحة الضرائب. فعلى مستوى العالم، تقضي المنشأة النمطية الصغيرة أو المتوسطة الحجم في المتوسط 3 أيام عمل شهريا للامتثال للالتزامات الضريبية، وذلك حسب مقاييس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وحين يفرض الامتثال الضريبي أعباء ثقيلة من حيث التكلفة والوقت، فقد يثبط الاستثمار ويشجع على التحوّل إلى القطاع غير الرسمي.[9] وفي البلدان النامية بشكل خاص، يسهم القطاع غير الرسمي الكبير في حرمان الشركات الصغيرة والمتوسطة الرسمية من تكافؤ الفرص، حيث إنها مطحونة بين الشركات المنافسة لها الصغرى غير الرسمية وتلك الكبرى التي قد تساعدها مواردها الضخمة في المزيد من الفعالية في الحديث مع الحكومة ومن ثمّ في الحصول على امتيازات ضريبية كبرى.

وعلى الصعيد العالمي، فإن البلدان التي تسهل من دفع الضرائب تركز في العادة على خفض أسعار الضرائب إلى جانب توسيع الأوعية الضريبية وتبسيط الإدارة الضريبية وزيادة كفاءتها وفرض ضريبة واحدة على كل وعاء ضريبي. وتميل هذه البلدان كذلك إلى توفير أنظمة إلكترونية لتقديم الإقرارات والسداد، وهو ما من شأنه التخفيف من العبء الضريبي على الشركات مع تسهيل المتطلبات الإدارية.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

في الفترة بين الثاني من يونيو/حزيران 2008 وأول يونيو/حزيران 2009، قام 45 بلدا بتسهيل دفع الضرائب على منشآت الأعمال، بزيادة 20 بلدا تقريبا مقارنة بالسنة السابقة.[10] وأسهمت الإصلاحات في تلك الفترة في تخفيف العبء الضريبي على منشآت الأعمال وتبسيط إجراءات الامتثال. وخفض 20 بلدا أسعار ضريبة الشركات في حين خفض 9 بلدان أسعار الضريبة الخاصة بالعاملين (الجدول 8-2). وتركزت فئة ثانية من الإصلاحات على تسهيل تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة. وقام 14 بلدا، وهو رقم يزيد على أي سنة ماضية، بتطبيق أنظمة إلكترونية لتقديم الإقرارات والسداد. وخفض 7 بلدان عدد الضرائب المفروضة عن طريق تجميع ضرائب أو إلغائها. واعتمد 12 بلدا قوانين ضريبية جديدة أو عدل جذريا القوانين القائمة بغية تبسيط الإجراءات وتحديث الأنظمة الضريبية. وتشمل هذه البلاد جيبوتي وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان وجمهورية قيرغيز وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلطنة عمان وسيراليون والسودان وتيمور ليشتي وتونغا وأوزبكستان وفييتنام.

وتصدرت تيمور ليشتي قائمة البلدان التي طبقت إصلاحات في 2009/2008. وبدأ سريان قانون ضريبي جديد في يوليو/تموز 2008، مغيرا النظام الضريبي لمنشآت الأعمال. وخفض القانون سعر الضريبة على الأرباح من 30 في المائة إلى 10 في المائة، وسمح بشطب جميع الأصول القابلة للإهلاك في سنة الشراء، وألغى الضريبة الدنيا البديلة والاستقطاعات الضريبة على الفوائد (الجدول 8-3). وتدفع الضريبة على الشركات الآن كل ثلاثة أشهر بدلا من كل شهر حين يقل رقم الأعمال عن المليون دولار، وتستخدم قواعد مبسطة لاحتسابها. وانخفض الوقت اللازم لدفع الضرائب 364 ساعة سنويا.

وجاءت المكسيك في المركز الثاني بفضل تطبيق نظام إلكتروني لتقديم الإقرارات عن الضرائب على الأجور والضرائب العقارية والتأمينات الاجتماعية. وخفضت هذه الإصلاحات عدد المدفوعات سنويا بواقع 21 ليصل إلى 6.

وللسنة الثالثة على التوالي، شهدت منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى أكبر عدد من الإصلاحات مع قيام 10 بلدان بالإصلاح. فقد خفضت كازاخستان سعر الضريبة على

الجدول 8-2

تخفيض أسعار الضرائب ـ الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

تخفيض ضريبة أرباح الشركات	الجزائر، وبنغلاديش، وبنن، وبروناي دار السلام، والرأس الأخضر، وفيجي، وآيسلندا، وإسرائيل، وكازاخستان، وكوريا، وكوسوفو، والجبل الأسود، والفلبين، والاتحاد الروسي، وأسبانيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسودان، وتيمور- ليشتي، وتوغو، وفييتنام
تبسيط عملية دفع الضرائب	أنغولا، وبيلاروس، وبلجيكا، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، وفنلندا، وغواتيمالا، والأردن، وجمهورية قيرغيز، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولبنان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والمكسيك، وبيرو، وبولندا، وسيراليون، وتايوان (الصين)، وتونس
تنقيح قانون الضرائب	جيبوتي، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيز، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وعمان، وسيراليون، والسودان، وتيمور- ليشتي، وتونغا، وأوزبكستان، وفييتنام
تخفيض ضرائب العمال أو الاشتراكات الإلزامية	بلجيكا، وبنن، والجمهورية التشيكية، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيز، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومولدوفا، والجبل الأسود، وبولندا
إلغاء نوع أو أكثر من الضرائب	الكاميرون، وجيبوتي، وجمهورية قيرغيز، وجنوب أفريقيا، والسودان، وتيمور- ليشتي، وفييتنام

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشركات 10 نقاط مئوية. كذلك خفضت كوسوفو والجبل الأسود وروسيا سعر الضريبة على الشركات. وقام كل من كازاخستان وجمهورية قيرغيز وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومولدوفا والجبل الأسود وبولندا بخفض أسعار الضريبة على العاملين والاشتراكات الإجبارية التي يدفعها صاحب العمل. وأصبحت التحوّلات واضحة على مستوى المنطقة. فقد كان صاحب العمل هو الذي يتحمل في العادة العبء الضريبي الأكبر من خلال الضريبة على العاملين. لكن هذا الاتجاه بدأ ينعكس مساره حيث شهدت المنطقة 55 في المائة من إصلاحات الضريبة على العاملين خلال العامين الماضيين.

ويزداد استخدام الأنظمة الإلكترونية في المنطقة. ففي بيلاروس، دخلت البوابة الإلكترونية للضرائب حيز التشغيل الكامل أمام المولين، وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أصبح النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات إلزاميا لجميع الضرائب. وفي السنوات الأربع الماضية، أسفرت تغييرات كتلك عن خفض متوسط عدد المدفوعات الضريبية في المنطقة بمقدار 4 والوقت اللازمة للامتثال الضريبي حوالي 6 أيام. وساعدت إصلاحات أخرى أيضا على تبسيط الامتثال الضريبي. وطبقت كازاخستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأوزبكستان قوانين ضريبية جديدة. كذلك فعلت جمهورية قيرغيز التي ألغت بعض الضرائب أيضا.

وشكلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نحو خُمس إجمالي عدد الإصلاحات في العام الماضي. وجاء هذا في الوقت المناسب لمنطقة مازالت منشآت الأعمال فيها تواجه أعلى متوسط للعبء الضريبي في العالم (الشكل 3-8). فالشركات الأفريقية يجب أن تدفع في المتوسط 67 في المائة من أرباحها للضرائب والاشتراكات الإلزامية وتقضي 38 يوما كل عام في الامتثال الضريبي حيث يصل عدد المدفوعات والإقرارات الضريبية إلى 38.

وخفضت بنن والرأس الأخضر والسودان وتوغو سعر الضريبة على الشركات بمعدل 8.75 نقطة مئوية. وخفضت بنن أيضا سعر الضريبة على العاملين بمقدار 4 نقاط مئوية. وسن السودان قانونا ضريبيا جديدا وخفض الضريبة على الأرباح الرأسمالية بنسبة 5 نقاط مئوية وألغى ضريبة إضافية على العاملين. وألغت جنوب أفريقيا رسم التمغة، وأعفت الكاميرون الشركات الجديدة من ضريبة ترخيص مزاولة النشاط التجاري لمدة عامين. وأصبحت الأنظمة الإلكترونية لتقديم الإقرارات أكثر شيوعا في أنحاء المنطقة. وطبقت أنغولا وكينيا هذه الأنظمة مما جعل من دفع الضرائب

الجدول 3-8

تخفيضات رئيسية في أسعار ضرائب أرباح الشركات في 2009/2008

المنطقة	معدل التغير في ضريبة أرباح الشركات (%)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	بروني دار السلام 25.5 إلى 23.5 فيجي من 31 إلى 29 الفلبين من 35 إلى 30 تيمور ليشتي من 30 إلى 10 فييتنام من 28 إلى 25
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	كازاخستان من 30 إلى 20 كوسوفو من 20 إلى 10 الجبل الأسود من 15 إلى 9 الاتحاد الروسي من 24 إلى 20
أفريقيا جنوب الصحراء	بنن من 38 إلى 30 الرأس الأخضر من 30 إلى 25 السودان من 30 إلى 15 توغو من 37 إلى 30
البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	أيسلندا من 18 إلى 15 الجمهورية الكورية من 25 إلى 22 إسبانيا من 32.5 إلى 30
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الجزائر من 25 إلى 19 إسرائيل من 29 إلى 27، ثم إلى 26[أ]
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	سانت فنسنت وجزر غرينادين من 31.5 إلى 35، ثم إلى 32.5[أ]
جنوب آسيا	بنغلاديش من 40 إلى 37.5

أ. تغير السعر الإلزامي مرتين خلال الفترة بين 2008 و 2009.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أمرا أكثر سهولة. وسهلت سيراليون من الامتثال الضريبي وزادت درجة الشفافية عن طريق الإصلاحات الإدارية في مصلحة الضرائب وتطبيق قانون موحد للضرائب على الدخل أصبح متاحا على الإنترنت حاليا.

وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، انضمت بروناي دار السلام وفيجي والفلبين وفييتنام إلى تيمور ليشتي في خفض أسعار الضريبة على دخل الشركات. وخفضت فييتنام هذه الضريبة بنسبة 25 في المائة وألغت أيضا الضريبة الفرعية على الدخل من نقل ملكية الأراضي. وقامت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتجميع ثلاث ضرائب في إقرار ضريبي واحد وتحسين عملية الإيداع والتوظيف في مأموريات مصلحة الضرائب. وقامت تايوان (الصين) بتوسيع النظام الإلكتروني لتقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة وسدادها. وفي تيمور ليشتي وتونغا وفييتنام، بدأ سريان قوانين جديدة بشأن الضريبة على الدخل.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استمر الاتجاه نحو خفض أسعار ضريبة الشركات وتنفيذ أنظمة إلكترونية. وقام الأردن

الشكل 3-8

إجمالي العبء الضريبي مازال الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء

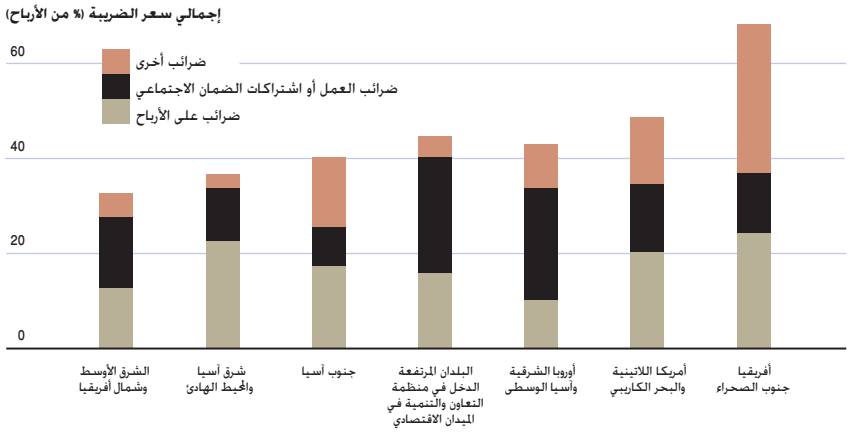

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

بتبسيط النماذج الضريبية وطبق نظاما إلكترونيا لتقديم الإقرارات والسداد. وطبق لبنان أيضا نظام الدفع الإلكتروني. وفي تونس، أصبح من اللازم على جميع الشركات بدءا من عام 2009 التي لا يقل حجم رقم أعمالها عما يعادل 1.5 مليون دولار أن تستخدم نظاما إلكترونيا للضرائب. وخفضت الجزائر وإسرائيل أسعار الضريبة على الشركات. وقامت سلطنة عمان بتطبيق قانون جديد للضريبة على الدخل. وحلت ضريبة جديدة للقيمة المضافة في كل من جيبوتي وجمهورية إيران الإسلامية محل ضريبة المبيعات.

ومن بين البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، زاد كل من بلجيكا وفنلندا وأسبانيا من تسهيل النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات والسداد. وخفضت أيسلندا وكوريا وأسبانيا أسعار الضريبة على الدخل. وقامت الجمهورية التشيكية بتطبيق نظام الإقرار الإلكتروني على جميع الضرائب، مما خفض وقت الامتثال بمقدار 317 ساعة. وخفضت نسبة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية من 8 في المائة إلى 6.5 في المائة.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، عززت معظم الإصلاحات الرئيسية من الأنظمة الإلكترونية. ويعد هذا تطورا مشجعا حيث إن منشآت الأعمال بالمنطقة تنفق أكبر متوسط للوقت على سداد الضرائب وتقديم الإقرارات (الشكل 8-4). وبخلاف الإصلاحات التي طبقتها المكسيك، زادت بيرو من تيسير سداد ضريبة القيمة المضافة عن طريق تزويد المولين ببرنامج كمبيوتر مجاني. وقامت مصلحة الضرائب في كولومبيا بتحديث نظام السداد الإلكتروني للسماح بتقديم الإقرارات والسداد إلكترونيا لضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة. وطبقت غواتيمالا إجراءات تفرض استخدام أنظمة إلكترونية لتقديم الإقرارات وسداد الضرائب، الأمر الذي خفض عدد المدفوعات بمقدار 14 دفعة.

وقامت سانت فنسنت وجزر غرينادين بخفض سعر الضريبة على دخل الشركات من 37.5 في المائة إلى 35 في المائة عام 2008 وإلى 32.5 في المائة في عام 2009.

وفي جنوب آسيا، لم تقم سوى بنغلاديش بتطبيق إصلاحات، حيث خفضت سعر الضريبة على الشركات من 40 في المائة إلى 37.5 في المائة. وقام بلد واحد فقط، هو ليتوانيا، بزيادة سعر الضريبة على دخل الشركات ، حيث ارتفع هذا السعر من 15 في المائة إلى 20 في المائة عام 2009. وزادت جمهورية الكونغو الديمقراطية ضريبة المبيعات من 13 في المائة إلى 15 في المائة. وقام بلدان اثنان بزيادة الضريبة على

الشكل 8-4

دفع الضرائب يستغرق أطول فترة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

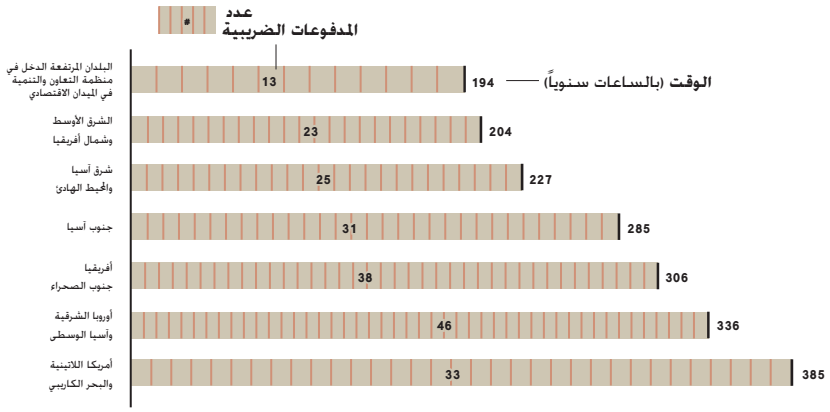

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الجدول 8-4

ما هي البلدان التي بها أكثر عدد من مرات دفع الضرائب وأقل وقت لاستيفاء عملية الدفع ـ وما هي البلدان التي بها أعلى نسبة أو أدنى نسبة لإجمالي سعر ضريبة؟

المدفوعات (عدد المرات سنوياً)

الأقل عدداً		الأكثر عدداً	
مليديف	1	كوت ديفوار	66
قطر	1	صربيا	66
السويد	2	جمهورية فنزويلا البوليفارية	71
	4	جامايكا	72
النرويج	4	جمهورية قيرغيز	75
سنغافورة	5	الجبل الأسود	89
المكسيك	6	أوزبكستان	106
تيمور- ليشتي	6	بيلاروس	107
كيريباس	7	رومانيا	113
موريشيوس	7	أوكرانيا	147

الوقت (بالساعات سنويا)

الأكثر سرعة		الأكثر بطئاً	
مليديف	0	موريتانيا	696
الإمارات العربية المتحدة	12	أوكرانيا	736
البحرين	36	جمهورية فنزويلا البوليفارية	864
قطر	36	بيلاروس	900
جزر البهاما	58	نيجيريا	938
لكسمبرغ	59	أرمينيا	958
عمان	62	فييتنام	1,050
سويسرا	63	بوليفيا	1,080
نيوزيلندا	70	الكاميرون	1,400
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	75	البرازيل	2,600

إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

الأدنى		الأعلى	
تيمور- ليشتي	0.2	طاجيكستان	85.9
فانواتو	8.4	موريتانيا	86.1
مليديف	9.1	أوزبكستان	94.9
ناميبيا	9.6	بيلاروس	99.7
قطر	11.3	الأرجنتين	108.1
الإمارات العربية المتحدة	14.1	جمهورية أفريقيا الوسطى	203.8
المملكة العربية السعودية	14.5	سيراليون	235.6
البحرين	15.0	بوروندي	278.6
جورجيا	15.3	غامبيا	292.4
الكويت	15.5	جمهورية الكونغو الديمقراطية	322.0

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

العاملين ونسبة الاشتراكات الإجبارية، وهما سانت فنسنت وجزر غرينادين بنسبة نقطة مئوية واحدة، وتونس بنسبة 1.07 نقطة مئوية. وزادت رومانيا أسعار 3 ضرائب على العاملين.

وطبقت 3 بلدان ضرائب جديدة. فقد فرضت بروناي دار السلام ضريبة على المباني التجارية بنسبة 12 في المائة. وبدأ سريلانكا ضريبة جديدة للمساهمة في مكافحة المخدرات في جمهورية فنزويلا البوليفارية عام 2008. وطبقت كمبوديا اشتراكا جديدا في التأمينات الاجتماعية.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

في السنوات الخمس الماضية، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 171 إصلاحا في مجال دفع الضرائب في 105 بلدان في مختلف أنحاء العالم، وهي إصلاحات تستهدف تيسير الامتثال الضريبي وتخفيف العبء الضريبي على منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقد أدركت بلدان متنوعة مطبقة للإصلاحات، مثل مصر وموريشيوس وتركيا، أهمية الإصلاح الضريبي في تعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار، وزيادة القدرة التنافسية، ومحاربة البطالة، وتحقيق الإدارة العامة (الحوكمة) الرشيدة. وعند إصلاح نظمها الضريبية، سعت هذه البلدان إلى إلغاء العديد من الإعفاءات، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحديث نظمها الضريبية.

تسهيل الامتثال عن طريق إصلاحات واسعة النطاق

تستهدف إصلاحات ضريبية عديدة تبسيط القوانين الضريبية وزيادة تيسير امتثال الشركات للإجراءات الحكومية. ومن الخطوات الجريئة التي اتخذت في هذا المجال، إلغاء الإعفاءات الضريبية الدائمة والمؤقتة. وغير ذلك من أشكال المعاملة الخاصة لمنشآت الأعمال بمختلف أشكالها، وذلك بهدف تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المنشآت. إن إلغاء الاعفاءات الضريبية يمكن أن يكون أمرا عسيرا حيث أنها غالبا ما تستخدم كحوافز ضريبية لتحقيق أهداف معينة. وتظهر تجارب الإصلاح في بلدان مثل مصر وجورجيا وموريشيوس وتركيا أن الأمر يتطلب إرادة سياسية والمشاركة من أصحاب المصلحة كي يكتب لها النجاح.

ولدى جامايكا درس أيضا لتبادل الاستفادة به. فخلال الإصلاح الذي طبقته عام 1986 للضريبة الموحدة استخدمت حجة الإنصاف للتغلب على المعارضة لهذا الإصلاح. وألغت 17 نوعا من أنواع الخصم الضريبي و44 نوعا من أنواع الإعفاءات.[11] وفي عام 2005، ألغت مصر جميع الإعفاءات الضريبية وفرضت سعرا موحدا للضريبة بنسبة 20 في المائة على ضريبة دخل الشركات مقابل 32 أو 40 في المائة من قبل. وطبقت كذلك نظام الإقرار الإلكتروني والربط الضريبي الذاتي.[12] وارتفعت إيرادات ضريبة المبيعات بنسبة 46 في المائة وحصيلة ضريبة الشركات 24.7 في المائة. وتحولت موريشيوس من سعر للضريبة مؤلف من عدة درجات إلى سعر موحد مع وعاء ضريبي أوسع. ونظمت أيضا الإدارة الضريبية وحولتها إلى إدارة إلكترونية. وفي العام التالي، تجاوزت حصيلة ضريبة الشركات التوقعات بنسبة 13.5 في المائة.[13]

وكان الإصلاح الضريبي في جورجيا عام 2008 متعدد الأوجه حيث استهدف ضرائب مختلفة في الوقت ذاته. فقد خفضت جورجيا أسعار ضريبة الشركات وألغت الضريبة الاجتماعية وطبقت نظام الإقرار الإلكتروني، مما أدى إلى تخفيض عدد المدفوعات الضريبية والعبء الضريبي. ويؤدي تيسير الامتثال أيضا إلى تقليل عبء إنفاذ القوانين، إذ أظهرت استطلاعات لرأي منشآت الأعمال أن متوسط عدد الزيارات أو الاجتماعات المطلوبة مع مأموري الضرائب هبط من 8 في عام 2005 إلى 0.4 فقط في عام 2008.[14]

التحوّل إلى الأنظمة الإلكترونية

يقدم حوالي 70 من بين 183 بلدا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للشركات خيار النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات والسداد (الشكل 5-8). وفي 56 بلدا، تستخدم نسبة كبيرة من منشآت الأعمال الأنظمة الإلكترونية. وهذا ليس بالأمر المستغرب، فجميع البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستثناء بلد واحد تسمح للشركات باستخدام النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات والسداد. لكن الاتجاه يتزايد أيضا بين البلدان النامية. وفي السنوات الخمس الماضية، قام 31 بلدا بتطبيق أنظمة إلكترونية شاملة إلى حد كبير. ويقوم 14 بلدا آخر بتطبيق نظام إلكتروني لتقديم الإقرار أو للسداد أو قام بذلك للتو ويشجع الممولين على استخدامه.

وتحرص بلدان كثيرة على استغلال التكنولوجيا في تسهيل دفع الضرائب، وذلك لسبب منطقي. فمن شأن الأنظمة الضريبية الإلكترونية، إذا تم تنفيذها بشكل سليم واستخدمتها الشركات، أن تسرّع من الإجراءات وتحسّن من بيانات التحصيل وتخفض من نسبة الخطأ. وفي الولايات المتحدة، كانت نسبة الخطأ في عام 2009 تقل عن 1 في المائة في الإقرارات المعدة والمقدمة إلكترونيا، لكن حوالي 20 في المائة في الإقرارات الورقية.[15] غير أن الممولين ربما يتحوّلون ببطء إلى التكنولوجيا الجديدة. وفي كثير من البلدان النامية، مازال توّفر إمكانية استخدام الإنترنت يمثل عقبة. لكن اعتماد هذه الأنظمة الجديدة قد يكون بطيئا لأسباب مشتركة في بلدان تقع في جميع مستويات التنمية والنمو.

أهم هذه الأسباب أن الممولين يحتاجون إلى الثقة في نظام الدفع. ويتطلب ذلك أنظمة أمنية عالية الجودة لحماية البيانات. ويتطلب أيضا قوانين تعالج المخاوف المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية وتتيح إمكانية التوقيع الإلكتروني. ويمكن تنفيذ الدفع الإلكتروني بعدة وسائل من بينها عن طريق الإنترنت. وهناك وسيلة أخرى هي عن طريق التحويل المصرفي الإلكتروني المنتشر في مختلف المناطق ومستويات الدخل، لأسباب يرجع أغلبها إلى أن الممولين يعتبرونه أقل تعرضا للمخاطر الأمنية.

وفي لبنان، يمكن للممولين الدفع إلكترونيا عن طريق أي مكتب بريد. وفي تونس، أدخلت الحكومة في البداية خيارا وسطا يسمح

الشكل 5-8

التوجه نحو استخدام الأنظمة الإلكترونية - قيام مزيد من البلدان بمكنة الأنظمة الضريبية عبر الإنترنت

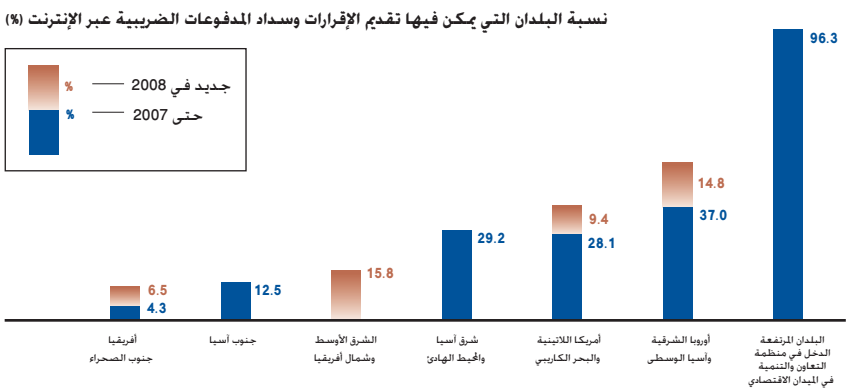

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

لمقدمي الإقرارات إلكترونيا بطبع رقم الإيصال والسداد في أي مأمورية للضرائب (للجباية). وساعدت إصلاحات العام الماضي على تجميع الأنظمة الإلكترونية للسداد وتقديم الإقرارات في نظام واحد.

ومن المشكلات الأخرى الوصول إلى النظام. ومن أجل تشجيع استخدام التكنولوجيا الجديدة، تقدم بيرو وجنوب أفريقيا برنامج كمبيوتر مجانيا يجعل من تقديم الإقرار عملية آلية.[16] وقامت فرنسا بتيسير الوصول إلى الإنترنت مع الحفاظ على الناحية الأمنية بإلغاء برنامج التحقق الإلكتروني. ويمكن للممولين الآن إثبات هويتهم بالأرقام الموجودة على إقرارهم السنوي وإخطار التقييم. وفي شيلي، يمكن للممولين استخدام رقم التعريف العام وكلمة السر.

إن السرعة في رد الأموال وتجهيز الملفات في المعاملات الإلكترونية من الحوافز الرئيسية للتشجيع على استخدام التكنولوجيا الجديدة. فأستراليا وأيرلندا وتايوان (الصين) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تعرض مثل هذه الحوافز. وألغت جنوب أفريقيا في عام 2007 جزاءات التأخير على من يقدم الإقرار إلكترونيا. وقامت فرنسا بتطبيق الاعتمادات الضريبية لمن يقدم إقراره إلكترونيا من الممولين الأفراد، وإن كان هذا لن ينطبق في المستقبل إلا على مقدمي الإقرارات لأول مرة. إن تبادل المكاسب الناجمة عن الكفاءة الإدارية لهو وسيلة لتشجيع دافعي الضرائب على استخدام النظام.

حواشي

1. Oracle Education Foundation, ThinkQuest, "Daily Life of the Egyptians," http://thinkquest.org/ library.
2. PricewaterhouseCoopers (2008).
3. Commonwealth of Australia (2009).
4. Chew (2009).
5. Djankov وآخرون، (مرجع على وشك الصدور)
6. Huizinga and Laeven (2008).
7. Huizinga, Laeven and Nicodème (2008).
8. Nicodème (2008).
9. Everest-Phillips and Sandall and de (2009) Mooij and Nicodème (2008).
10. يسجل تقرير هذا العام جميع الإصلاحات التي لها تأثير على المؤشرات الخاصة بدفع الضرائب في الفترة بين يونيو/حزيران 2008 ومايو/أيار 2009. وحيث إن دراسة الحالة التي تمثل الأساس لمؤشرات دفع الضرائب تشير إلى السنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008، فإن الإصلاحات المطبقة في الفترة من يناير/كانون الثاني 2009 إلى مايو/أيار 2009 مسجلة في تقرير هذا العام، لكن آثارها ستظهر في بيانات تقرير العام القادم.
11. Hadler, Moloi and Wallace (2006).
12. البنك الدولي (2006).
13. Cuttaree، (مرجع على وشك الصدور).
14. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (http://www.enterprisesurveys.org).
15. Kim Dixon, "Electronic Tax Filing Jumps 19 Percent-IRS," Reuters, April 30, 2009, http://uk.reuters.com/article/idUKN3032076020090430.
16. Wongtrakool (1998).

عرض عام
بدء النشاط التجاري
استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين
تسجيل الملكية
الحصول على الائتمان
حماية المستثمرين
دفع الضرائب

التجارة عبر الحدود

إنفاذ العقود
تصفية النشاط التجاري

الشكل 9-1

تعجيل وتيرة التجارة عبر الحدود ـ ولاسيما في البلدان المنخفضة الدخل

اختصار الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)

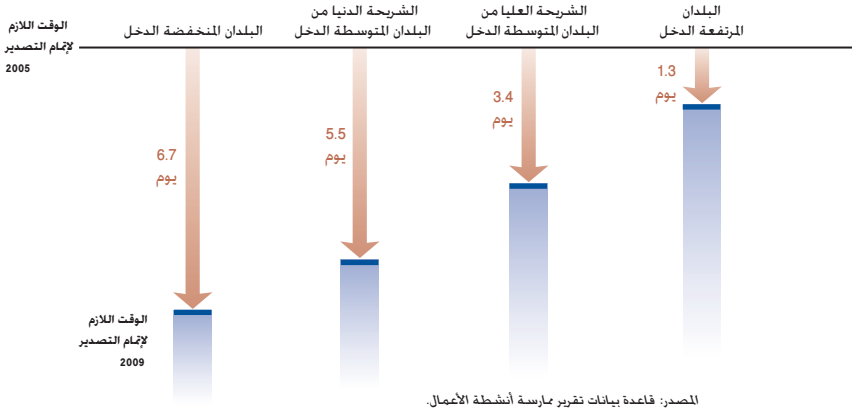

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

تدير جانيت شركة ناجحة في رواندا في مجال إنتاج وبيع السلال وغيرها من المنتجات اليدوية التقليدية. وراجت أنشطة الشركة لدرجة أن جانيت بدأت قبل بضع سنوات في تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية في الولايات المتحدة وأوروبا. لكن الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن. فمع اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وزيادة المصاعب، انخفض الطلب وتوقفت الشركة عن تلقي طلبات جديدة.

وجانيت ليست المتضررة الوحيدة. فوفقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية، سينخفض حجم التجارة في العالم بنسبة 10 في المائة في عام 2009، وهو أول تراجع بعد 27 عاماً من التوسع المستمر. واستجابة للضغوط السياسية للحفاظ على الوظائف، قامت البلدان في مختلف أنحاء العالم بوضع المزيد من الحواجز أمام الواردات. لكن أحد الدروس التي نستقيها من أزمة ثلاثينيات القرن العشرين هو أن زيادة الحواجز أمام التجارة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تفاقم قوى الكساد واستفحال مخاطره، مما سيدفع البلدان إلى الدخول في انكماش اقتصادي يطول أمده. وقد أصاب وزير التجارة الأسترالي، سيمون كيرن، كبد الحقيقة حين قال: "التجارة الدولية هي إحدى أكثر الساحات أهمية التي يتعين علينا أن نواجه فيها الآثار الحقيقية الناشئة عن الأزمة الراهنة. فالتجارة في حد ذاتها أحد المحفزات".[1]

عندما تكون بيئة التجارة أكثر تشجيعاً وملاءمة، تكون منشآت الأعمال في وضع أفضل يمكّنها من الاستفادة من الفرص الجديدة، وتحقيق النمو، وخلق فرص العمل عندما يبدأ الاقتصاد العالمي في استعادة عافيته والانتعاش ثانية. وبدلاً من اللجوء إلى التدابير الحمائية، يمكن لواضعي السياسات أن يمدوا يد العون للشركات التجارية المتعثرة من خلال الحد من الإجراءات الروتينية والمتطلبات الإجرائية المرهقة أمام عمليات التصدير والاستيراد (الشكل 9-1). ورواندا هي أحد البلدان التي فعلت ذلك في السنة الماضية ـ ونتيجة للإصلاح الذي قامت به، يمكن لشركة جانيت أن تستفيد من تبسيط الوثائق والمستندات المطلوبة وتسريع إنهاء الإجراءات عند المنافذ الحدودية.

ولكن الإجراءات التجارية المرهقة وفترات التأخير الطويلة وارتفاع تكاليف التبادل التجاري في بلدان كثيرة مازالت تؤدي إلى خنق الإمكانات التجارية. ففي إريتريا، على سبيل المثال، على أي مصدّر أن يقضي 50 يوماً وينفق 1431 دولاراً أمريكياً لاستيفاء كافة إجراءات التصدير، بدءاً من لحظة التوقيع على عقد البيع وحتى تحميل البضائع على سفينة الشحن. لكن هذا الأمر يختلف في كمبوديا، إذ يستغرق المصدّر نصف هذا الوقت ويتحمل نصف التكلفة.

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال المتطلبات الإجرائية، بما في ذلك عدد المستندات اللازمة لاستيفاء معاملات الاستيراد والتصدير، وما يتعلق بذلك من وقت وتكلفة (باستثناء التعريفات الجمركية) بالنسبة لعمليات التصدير والاستيراد عن طريق النقل البحري (الشكل 9-2). وتغطي هذه المؤشرات المستندات والنماذج المطلوبة والإجراءات اللازم استيفاؤها في الجمارك، والميناء، وكذلك أثناء النقل الداخلي إلى أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وكلما زاد الوقت والتكلفة اللازمان لإتمام عملية التصدير أو الاستيراد، ازدادت المصاعب التي تواجهها الشركات التجارية وقلت قدرتها على المنافسة والوصول إلى الأسواق الدولية.

تواجه الشركات التجارية في البلدان المنخفضة الدخل عوائق وقيوداً خاصة. وتظهر دراسات حديثة أن المؤسسات الصناعية في أفريقيا تواجه مصاعب جمة في عمليات التصدير بسبب سوء الإدارة الجمركية والإجراءات والقواعد التقييدية للتجارة والجمارك.[2] علماً بأن الحكومات تولي اهتماماً كبيراً بخفض التعريفات الجمركية. لكن من شأن تحسين العمليات والإجراءات الجمركية والنظم اللوجستية للتجارة أن يعود

الجدول 9-1

أي البلدان تقوم بتسهيل التجارة عبر الحدود ـ وأيها لا تقوم بتسهيلها؟

الأكثر سهولة	الترتيب	الأكثر صعوبة	الترتيب
سنغافورة	1	أوزبكستان	174
هونغ كونغ، الصين	2	بوروندي	175
إستونيا	3	بوركينا فاصو	176
فنلندا	4	أذربيجان	177
الإمارات العربية المتحدة	5	جمهورية الكونغو	178
الدانمرك	6	طاجيكستان	179
السويد	7	العراق	180
جمهورية كوريا	8	جمهورية أفريقيا الوسطى	181
النرويج	9	كازاخستان	182
بنما	10	أفغانستان	183

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد المستندات، والوقت، والتكلفة اللازمة لإتمام معاملة الاستيراد والتصدير. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 9-2

التجارة عبر الحدود: التصدير والاستيراد عن طريق النقل البحري

ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

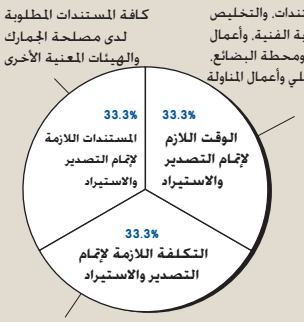

التكاليف الرسمية المستحقة على حاوية سعة 20 قدماً، مع عدم إدراج الرشاوى أو التعريفات الجمركية

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات

أيضاً بمنافع عديدة على المصدرين الأفارقة. ولننظر إلى إثيوبيا على سبيل المثال. فإحدى الدراسات التي أجريت مؤخراً تبين أنه إذا حسنت إثيوبيا مستوى خدماتها اللوجستية بحيث تصل إلى نصف جودة الخدمات اللوجستية في جنوب أفريقيا، فإن المنافع المتأتية من ذلك ستعادل 7.5 في المائة من التخفيضات الجمركية.[3] وترى دراسة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن من شأن خفض فترات التأخير عند المنافذ الحدودية بنسبة 6.3 في المائة أو خفض عدد المستندات والوثائق المطلوبة لعملية التبادل التجاري بنسبة 11 في المائة أن يزيد تدفقات التجارة في أفريقيا بنسبة 10 في المائة.[4]

وتظهر دراسة أخرى صدرت مؤخراً أن ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية يشكل عائقاً أمام أداء التجارة في بلدان منطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي تتفاوض حالياً للدخول في اتفاقات شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وتقدر هذه الدراسة أن من شأن خفض فترات التأخير عند الحدود في هذه البلدان بواقع يوم واحد أن يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 1 في المائة.[5] وترى دراسة أخرى، تستند إلى بيانات مستقاة من 167 بلداً، أن كل خفض بمقدار دولار أمريكي واحد في تكاليف التجارة يمكن أن يزيد الصادرات بأكثر من 1000 دولار.[6]

ولا تقتصر المنافع الممكنة من الإصلاحات الرامية إلى تسهيل التجارة على ارتفاع الصادرات فحسب. فالخزانة العامة يمكن أن تكون أحد كبار الرابحين. ولنسأل بيتر مالنغا، رئيس مصلحة الجمارك في أوغندا، عن ذلك. فقد ساعدت الإصلاحات التي قامت بها أوغندا لتحسين الإدارة الجمركية والحد من الفساد على زيادة إيرادات الجمارك بنسبة 24 في المائة خلال عامي 2007 و2008. وتحقق الإصلاحات المتعلقة بتسهيل التجارة أعظم المنافع عندما تقابلها إصلاحات تستهدف تحسين بيئة الإجراءات الحكومية المنظمة لعمل منشآت الأعمال في مجالات أخرى ـ مثل بدء النشاط التجاري أو إنفاذ العقود.[7]

وقد وجدت البلدان المتصدرة لمؤشر سهولة التجارة عبر الحدود سبلاً لزيادة كفاءة عمليات التصدير والاستيراد قدر الإمكان. وتتطلب هذه البلدان عدداً أقل من المستندات والنماذج بغرض خفض الوقت الذي تقضيه الشركات التجارية في استيفاء الموافقات البيروقراطية. وهي تتيح للشركات التجارية إمكانية تقديم هذه المستندات والنماذج إلكترونياً من خلال الإنترنت، حتى قبل وصول البضائع إلى الميناء في أحيان كثيرة. كما تقصر عمليات التفتيش المادية على الشحنات الأكثر خطورة. وطبق الكثير منها إجراءات تخليص جمركية تتسم بالسرعة والبساطة لعدد مختار من الشركات. وتتم مراجعة هذه الشحنات بعد إتمام إجراءات التخليص.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، اعتمد أكثر من 90 بلداً من بلدان العالم هذه الممارسات. وكوريا هي أحد البلدان التي واصلت إصلاح بيئة الخدمات اللوجستية للتجارة على مدى السنوات العشر الأخيرة. ولا عجب إذاً في أنها أحد الأطراف الأساسية الفاعلة في سلسلة الإمداد العالمية، حيث تقوم بتصدير السيارات والهواتف المحمولة وأشباه الموصلات (semiconductors) إلى مختلف أنحاء العالم. ومازالت الممارسات المفتقرة إلى الكفاءة في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل تشكل عائقاً أمام التجارة. إلا أن الكثير منها أيضاً يواظب على تطبيق الإصلاحات.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام ثمانية وثلاثون بلداً بتسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود في 2009/2008 (الجدول 9-2). وكانت البلدان القائمة بالإصلاح في أفريقيا جنوب الصحراء مرة أخرى الأكثر نشاطاً: فقد قام 14 بلداً من بلدان المنطقة بإصلاحات، ويرجع ذلك في جانب منه إلى زيادة المساندة التي قدمها المانحون إلى "مبادرات المعونة من أجل التجارة".[8] ومن منطلق الخطط التي تستهدف تشجيع زيادة التكامل الإقليمي، قامت 7 بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و6 بلدان في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بتنفيذ إصلاحات. وكانت البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ الأقل تطبيقاً للإصلاحات هذه السنة، لكن الكثير منها يطبق بالفعل أفضل ممارسات العمل العالمية.

وتصدّرت جورجيا، وهي أحد البلدان الأكثر مواظبة على تطبيق الإصلاحات على مدى السنوات الخمس الماضية، البلدان القائمة بالإصلاح في مجال التجارة عبر الحدود في 2009/2008. ففي إطار استجابتها لشكاوى منشآت الأعمال بشأن بطء معالجة الأعمال الورقية، أصدرت الحكومة الجورجية قواعد وإجراءات جديدة أدت إلى خفض عدد المستندات والوثائق اللازمة لعمليات التبادل التجاري إلى 4 مستندات. وتقتضي مقاييس الأداء الوظيفي الجديدة لمسؤولي الإدارة الجمركية منهم فحص الإقرارات الجمركية في غضون ساعتين من لحظة تسلمها. وتعتمد ترقية الموظفين على هذه المقاييس. وفي هذا الصدد، يقول السيد مغرليشفيلي، أحد وكلاء الشحن في جورجيا: "لم يكن بوسعك في السابق أن تميز بين محطات المناولة. فقد كانت جميعها على نفس الدرجة من السوء من حيث: طول عملية التفتيش المادية، وضعف الكفاءة المهنية، واستشراء الرشوة، وإضاعة الوقت وإثارة الأعصاب بصورة دائمة. واليوم، أصبحت هذه العملية أكثر سرعة وسلاسة".

وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أيضاً، قامت ألبانيا وأذربيجان وبيلاروس وجمهورية قيرغيز بتطبيق إصلاحات. إذ سهلت كلها قيام الشركات التجارية بإرسال المستندات إلى الإدارات الجمركية من خلال الإنترنت، أو بتطبيق أنظمة تفتيش تقوم على تحليل المخاطر. كما قامت ألبانيا بترقية نظام التبادل الإلكتروني للبيانات الخاصة بها، مما أتاح للشركات التجارية إمكانية الدخول إلى النظام من خلال الإنترنت. وقامت أرمينيا، وهي أحد البلدان المتصدرة للإصلاحات في مجال التجارة عبر الحدود، بتحسين شفافية وكفاءة

الجدول 9-2

أنظمة تبادل البيانات الإلكترونية ـ الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

استحداث النظام الإلكتروني لتبادل البيانات أو تحسينه	ألبانيا، وأنغولا، وبنغلاديش، وبنن، وكولومبيا، وغيانا، وهايتي، والأردن، والكويت، ومالي، وموريشيوس، وباراغواي، والسنغال، والجمهورية السلوفاكية، وسانت كيتس ونيفس، والسودان، وتونس، وأوغندا، والجمهورية اليمنية
تطبيق عمليات التفتيش المستند إلى تحليل المخاطر أو تحسينها	ألبانيا، وأذربيجان، وبيلاروس، والكاميرون، وجورجيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، وجمهورية قيرغيز، وليبريا، وملاوي، ومالي، وموزامبيق، وباراغواي، والسودان، والجمهورية اليمنية
تحسين الإدارة الجمركية	أنغولا، وأرمينيا، وبيلاروس، وبنن، وجورجيا، وغرينادا، وجمهورية إيران الإسلامية، والكويت، وموزامبيق، والبرتغال، ورواندا، وأوغندا، وفييتنام
تخفيض عدد المستندات اللازمة للتجارة	أنغولا، وأرمينيا، والصين، وجورجيا، وجمهورية قيرغيز، ومالي، ورواندا، والإمارات العربية المتحدة
تحسين الإجراءات في الموانئ	جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، والكويت، وبيرو، والسنغال، والإمارات العربية المتحدة
تطبيق نظام الشباك الواحد أو تحسينه	أذربيجان، وبوركينا فاصو، والكاميرون، وليبريا
تنفيذ اتفاقيات للتعاون عبر الحدود	رواندا وأوغندا

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإدارات الجمركية من خلال زيادة عدد المخلصين الجمركيين المرخص لهم، وتوضيح قواعد تقدير الرسوم الجمركية واشتراطات التفتيش، وخفض عدد المستندات والوثائق المطلوبة لإتمام إجراءات التخليص الجمركي على البضائع.

وفي إطار برنامج تحقيق الاتساق في الاتحاد الجمركي لبلدان شرق أفريقيا، تعمل كينيا ورواندا وأوغندا حالياً على تعزيز التعاون فيما بينها عند المنافذ الحدودية بغرض تحسين تبادل البيانات. وتلمس أنغولا وبنن ومالي وموريشيوس والسنغال والسودان حالياً ثمار جهودها التي بذلتها على مدى سنوات لتطوير أعمال التخليص الجمركي عن طريق تحسين استخدام أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات. وتستفيد مدغشقر والسنغال من قراريهما بخصخصة إدارة محطات مناولة الحاويات. وفي ليبريا، تقوم مصلحة الجمارك وأجهزة أمن الحدود معاً ببعض عمليات التفتيش، كما بدأت الحكومة العمل بنظام الشباك الواحد في الميناء.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، طبقت كولومبيا وغيانا وهايتي وباراغواي وسنت كيتس ونفيس أنظمة تبادل إلكتروني للبيانات ـ ويمكن الآن للشركات التجارية تقديم مستنداتها ووثائقها من خلال الإنترنت. وتعمل غرينادا على تحسين الإدارة الجمركية من خلال تدريب موظفي الجمارك وتبسيط التنسيق بين الإدارات. وأدخلت باراغواي تحسينات على نظام التفتيش القائم على تحليل المخاطر لديها، وذلك من خلال تحديث نظام مسارات الإفراج الجمركي (أخضر، وأصفر، وأحمر)، مما أدى إلى خفض نسبة البضائع التي يتم

الجدول 9-3

أي البلدان تقوم بتسهيل عملية التصدير ـ وأيها لا تقوم بتسهيلها؟

المستندات اللازمة (عدد)			
الأقل عدداً		الأكثر عدداً	
فرنسا	2	كمبوديا	11
إستونيا	3	ناميبيا	11
جمهورية كوريا	3	موريتانيا	11
بنما	3	أنغولا	11
كندا	3	ملاوي	11
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	3	بوركينا فاصو	11
سنغافورة	4	جمهورية الكونغو	11
هونغ كونغ، الصين	4	كازاخستان	11
فنلندا	4	أفغانستان	12
الإمارات العربية المتحدة	4	فيجي	13
الوقت (بالأيام)			
الأكثر سرعة		الأكثر بطئاً	
سنغافورة	5	جمهورية أفريقيا الوسطى	54
إستونيا	5	النيجر	59
الدانمرك	5	جمهورية قيرغيز	63
هونغ كونغ، الصين	6	أنغولا	65
هولندا	6	أوزبكستان	71
الولايات المتحدة	6	أفغانستان	74
لكسمبرغ	6	تشاد	75
النرويج	7	طاجيكستان	82
ألمانيا	7	كازاخستان	89
قبرص	7	العراق	102
التكلفة (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)			
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة	
ماليزيا	450	أوزبكستان	3,100
سنغافورة	456	طاجيكستان	3,150
الصين	500	أوغندا	3,190
فنلندا	540	رواندا	3,275
الإمارات العربية المتحدة	593	زمبابوي	3,280
لاتفيا	600	أفغانستان	3,350
باكستان	611	النيجر	3,545
هونغ كونغ، الصين	625	العراق	3,900
تايلند	625	جمهورية أفريقيا الوسطى	5,491
بروني دار السلام	630	تشاد	5,497

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أي البلدان تقوم بتسهيل عملية الاستيراد ـ وأيها لا تقوم بتسهيلها؟

المستندات اللازمة (عدد)			
الأقل عدداً		الأكثر عدداً	
فرنسا	2	أوزبكستان	11
الدانمرك	3	بوركينا فاصو	11
السويد	3	أفغانستان	11
جمهورية كوريا	3	جمهورية الكونغو	12
تايلند	3	فيجي	13
سنغافورة	4	الاتحاد الروسي	13
هونغ كونغ، الصين	4	إريتريا	13
إستونيا	4	كازاخستان	13
النرويج	4	أذربيجان	14
بنما	4	جمهورية أفريقيا الوسطى	17
الوقت (بالأيام)			
الأكثر سرعة		الأكثر بطئاً	
سنغافورة	3	جمهورية فنزويلا البوليفارية	71
هونغ كونغ، الصين	5	بوروندي	71
إستونيا	5	جمهورية قيرغيز	72
الدانمرك	5	زمبابوي	73
قبرص	5	كازاخستان	76
الولايات المتحدة	5	أفغانستان	77
السويد	6	طاجيكستان	83
هولندا	6	أوزبكستان	92
لكسمبرغ	6	تشاد	100
النرويج	7	العراق	101
التكلفة (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)			
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة	
سنغافورة	439	النيجر	3,545
ماليزيا	450	بوركينا فاصو	3,830
الصين	545	العراق	3,900
سان تومي وبرنسيبي	577	بوروندي	4,285
الإمارات العربية المتحدة	579	طاجيكستان	4,550
هونغ كونغ، الصين	583	أوزبكستان	4,600
إسرائيل	605	رواندا	5,070
فنلندا	620	زمبابوي	5,101
فيجي	630	جمهورية أفريقيا الوسطى	5,554
قطر	657	تشاد	6,150

تفتيشها. وقامت بيرو بتركيب رافعات إضافية في مينائها، مما أدى إلى خفض وقت المناولة في الميناء ومحطة مناولة البضائع.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، طبقت الجمهورية اليمنية نظام التبادل الإلكتروني للبيانات مما ساعدها على خفض الوقت اللازم لإنهاء إجراءات التخليص الجمركي. وسرّعت الأردن وتونس وتيرة إجراءات التخليص الجمركي من خلال إتاحة إمكانية الوصول على مدار الساعة إلى نافذة التجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت. وفي الكويت، يمكن حالياً تقديم قوائم الشحن إلكترونياً إلى الإدارة العامة للجمارك. وقد أدى هذا التغيير، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين سلطات الجمارك والموانئ، إلى خفض الوقت اللازم لإتمام عمليات التصدير والاستيراد. وخفضت جمهورية إيران الإسلامية فترات التأخير في عمليات التفتيش في ميناء الشهيد رجايي نتيجة لتركيب جهازي مسح ضوئي، وواصلت دولة الإمارات العربية المتحدة العمل على تحسين إدارتها الجمركية ومرافق بنيتها الأساسية لموانئها.

وفي شرق آسيا، خففت الصين من حدة القيود المفروضة على عمليات الدفع المسبق بالعملات الأجنبية بالنسبة للمصدرين، والمدفوعات المؤجلة بالنسبة للمستوردين، مما أدى إلى تسهيل قيام الشركات الأصغر حجماً بصفقات تجارية دولية. وقامت فييتنام بتحسين كفاءة التخليص الجمركي لديها عن طريق تطبيق عمليات المراجعة بعد إنهاء التخليص الجمركي، وتركيب برمجيات تتيح للشركات التجارية إمكانية تحديد الرسوم الجمركية المطبقة على البضائع التي يجري تخليصها. وأخيراً، في جنوب آسيا، استفادت الشركات التجارية في بنغلاديش من تطبيق نظام آلي للتخليص الجمركي على الواردات والصادرات في ميناء شيتاغونغ.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

في السنوات الخمس الأخيرة، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 140 إصلاحاً في مجال تسهيل التجارة عبر الحدود في 92 بلداً. وكانت أكثر البلدان تطبيقاً للإصلاحات في هذا المجال: موريشيوس، ورواندا، وأوغندا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ والهند في منطقة جنوب آسيا؛ ومصر والمغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والبرازيل وكولومبيا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفيما يلي استعراض لبعض الإصلاحات الأكثر فعالية التي تم تطبيقها على مدى هذه السنوات.

الأخذ بالنظام الإلكتروني

مازال تركيب أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات لتقديم المستندات والوثائق ومعالجتها إحدى الطرق الشائعة والفعالة لخفض فترات التأخير في عملية التجارة عبر الحدود فيما بين البلدان بغض النظر عن مستوى دخلها. وفي 2009/2008، قام 19 بلداً بتطبيق أنظمة إلكترونية أو إدخال تحسينات على أنظمتها الإلكترونية، 7 بلدان منها في أفريقيا. ونتيجة لتشغيل هذه الأنظمة مؤخراً في كل من بنن وغينيا وهايتي والأردن ومالي وأوغندا ـ بجانب عوامل أخرى، شهدت الشركات التجارية في هذه البلدان انخفاض الوقت اللازم لتخليص البضائع بواقع يومين على الأقل.

ويمكن لهذه الإصلاحات أن تؤدي أيضاً إلى زيادة الإيرادات الحكومية. ولننظر إلى أفغانستان على سبيل المثال. قامت أفغانستان، في إطار مشروع للبنك الدولي بمبلغ 31.2 مليون دولار يهدف إلى تحديث الإدارة الجمركية وتسهيل التجارة، بمكنة إجراءاتها الجمركية في أربعة منافذ حدودية رئيسية. ونتيجة لذلك، تزداد الآن حركة التجارة التي تمر من المنافذ الرسمية، كما ارتفعت الإيرادات الجمركية ارتفاعاً كبيراً من 50 مليون دولار أمريكي في عام 2004 إلى أكثر من 399 مليون دولار في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 700 في المائة. كما عادت هذه الإصلاحات بالنفع على سائقي الشاحنات: فوقت الانتظار في مستودع كابول للتخليص الجمركي الداخلي لا يزيد حالياً عن ربع الوقت الذي كان يستغرقه في السابق. وتبقى هناك تحديات، إذ مازال يتعين القيام بإصلاح المنافذ الحدودية الأخرى. إلا أن هذا المشروع يؤدي حالياً إلى زيادة الإيرادات الحكومية والمساعدة في تعزيز التجارة الشرعية.

وتشكل أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات استثماراً في حد ذاتها. وتتباين تكلفة التطبيق تبعاً في جانب منها لمدى تعقّد النظام المستخدم. وعادة ما تكون البرامج الجاهزة أقل تكلفة مقارنة بالبرامج المصممة حسب الاحتياجات ـ بالرغم من أن الأخيرة قد تكون أكثر ملاءمة لتلبية خصوصية الإجراءات التجارية في بلد ما. وقُدرت التكلفة في أفغانستان بحوالي 1.6 مليون دولار أمريكي. لكن تكلفة هذا النظام بلغت 5.5 مليون دولار أمريكي في جامايكا ـ و32 مليون دولار في تركيا.

والتكنولوجيا ليست عصا سحرية لمعالجة مشاكل التجارة عبر الحدود. فمنافع أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات يمكن أن تتقوض نتيجة للعديد من العوامل. ففي العديد من البلدان الأفريقية التي طورت أنظمة آلية لتجهيز البيانات الجمركية ـ مثل غانا، وكينيا، وتنزانيا، تشتكي الشركات التجارية من عدم انتظام التيار الكهربائي وارتفاع أسعار توصيلات الإنترنت عالية السرعة. وفي بنغلاديش، أدت الأعطال الفنية في بداية فترة التطبيق إلى إعاقة تشغيل النظام الإلكتروني في مكتب الجمارك بميناء شيتاغونغ. لكن تم التغلب على هذه المشاكل، وتفضل غالبية الشركات التجارية حالياً استخدام النظام الجديد لاعتقادها أنه يقدم خدمة أكثر سرعة ويحد من نطاق الرشاوى والمحسوبية.

كما يمكن أن يتسبب عدم وجود تشريع ينظم التوقيعات والمعاملات الإلكترونية في حدوث مشاكل، وأن يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في نظام التخليص الجمركي. ففي تونس، على سبيل المثال، مازال يتعين على الشركات التجارية تقديم مستندات ورقية بالرغم من وجود نظام إلكتروني.

ومن اللازم معالجة كل هذه الشواغل لضمان نجاح إصلاحات أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات.

الشكل 9-3

الإصلاحات التي قامت بها جمهورية كوريا في مجال تسهيل التجارة تؤدي إلى خفض التكاليف التي تتحملها الشركات

الوفر السنوي في التكاليف (بمليارات الووانات)

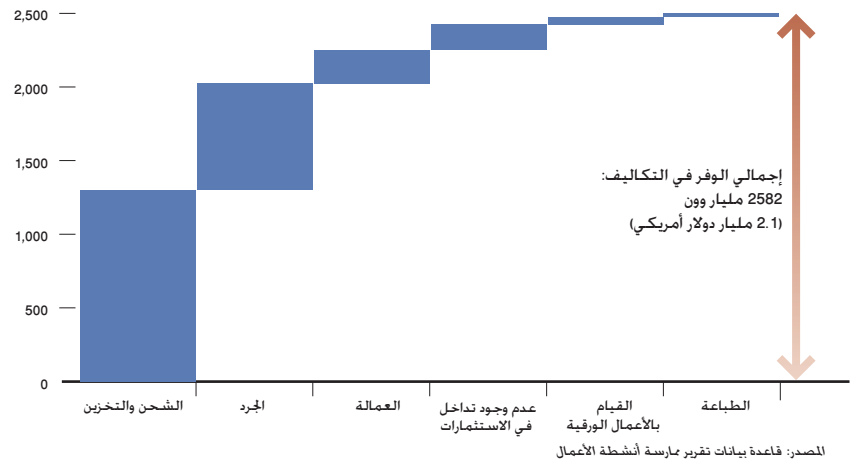

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

إنشاء نظام الشباك الواحد

إنشاء نظام الشباك الواحد خاص بالمعاملات التجارية هو طريقة أخرى لتسريع عمليات التجارة عبر الحدود وتسهيلها. فبحلول عام 2003، كانت دائرة الجمارك الكورية قد طبقت بالفعل نظام تبادل إلكتروني للبيانات أدى إلى خفض التكاليف التي تتحملها الشركات نتيجة للأعمال الورقية المتعلقة بالتجارة بنسبة 80 في المائة. ووضعت كوريا أهدافاً طموحة، وشرعت في مشروع شامل لنظام الشباك الواحد يستهدف جعل كوريا مركزاً للخدمات اللوجستية في شمال آسيا. ويتيح هذا النظام الذي تم إنجازه في يوليو/تموز 2008، للشركات التجارية والجهات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص ـ بما في ذلك الشركات، والبنوك، والمخلصون الجمركيون، وشركات التأمين، ووكلاء الشحن ـ إمكانية تبادل المعلومات بصورة فورية، مما أدى إلى تسريع إصدار الموافقات. ويُقدّر الوفر المالي في تكاليف العمالة، والطباعة، وتسليم الأوراق، والتخزين والحصر بأكثر من 2582 مليار وون، أو حوالي مليارى دولار أمريكي سنوياً (الشكل 9-3).[9] لكن جهود الإصلاح لم تصل إلى نهاية المطاف بعد. فإدارة الجمارك الكورية تعمل حالياً بالتعاون مع إدارات الجمارك في بلدان أخرى، على ربط أنظمتها معاً أيضاً.

لكن الإصلاحات لا تسير دائماً بصورة سلسة. فنظراً لأن نظام الشباك الواحد يجمع معاً أطرافاً عديدة، وقد يضطر بعضها إلى التنازل عن بعض صلاحياته، فإنه يتطلب مساندة سياسية قوية كي يكلل بالنجاح. فقد كان يتعين على الجهات القائمة بالإصلاح في كولومبيا والسنغال، على سبيل المثال، أولاً أن تتغلب على المقاومة التي أبدتها الأطراف المعارضة. وفي كوريا، يرجع نجاح نظام الشباك الواحد إلى الأولوية التي أعطتها الحكومة على أعلى المستويات للإصلاحات المتعلقة بتسهيل التجارة، إذ تولى رئيس الوزراء رئاسة اللجنة الوطنية للتجارة الإلكترونية التي شملت في عضويتها: 10 وزراء، ورئيس الإدارة الجمركية ورؤساء رابطات الصناعات الرئيسية التابعة للقطاع الخاص، شاملة الرابطات الخاصة بمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

الشكل 9-4
ارتفاع الرسوم الجمركية في البلدان المنخفضة الدخل

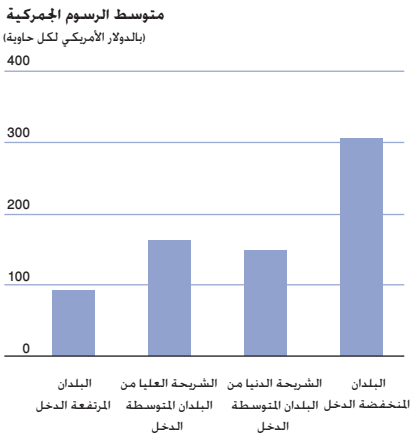

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

تسهيل مشاركة القطاع الخاص في خدمات التجارة

الإجراءات الجمركية ليست العامل الوحيد المؤثر على الوقت والتكلفة المتعلقين بالتجارة عبر الحدود. فالجهات الخاصة المعنية بتقديم خدمات التجارة ـ مثل المخلصين الجمركيين، وشركات النقل البري بالشاحنات، وشركات تقديم الخدمات في الموانئ ـ تلعب جميعاً دوراً مهماً. ولا شك أن نوعية خدماتها وما تحصله من رسوم يؤثران على قدرة التجارة على المنافسة. وفي مقدور الحكومات، عن طريق تذليل القيود المرهقة على عمليات التجارة، أن تساعد في زيادة المنافسة، ومن ثم تحسين نوعية الخدمات وتقليص تكلفتها.

وفي العديد من البلدان النامية، على الشركات التجارية بالرغم من انخفاض مستويات الأجور دفع رسوم أعلى إلى المخلصين الجمركيين مقارنة بنظرائهم في البلدان المتقدمة. ففي أوغندا على سبيل المثال، يدفع العملاء في المتوسط 150 دولاراً أمريكياً إلى المخلصين الجمركيين لتخليص حاوية سعة 20 قدماً. وفي ألمانيا، حيث يزيد متوسط الدخل القومي للفرد بأكثر من 100 مثل ما هو في أوغندا، يتقاضى المخلصون الجمركيون في المتوسط 50 دولاراً من العملاء نظير الخدمة نفسها. والشركات التجارية في أوغندا ليست الوحيدة التي تواجه هذه المصاعب (الشكل 9-4). فالمخلصون الجمركيون أيضاً غالباً ما يخضعون للقواعد والإجراءات الصادرة عن الأجهزة الحكومية المعنية. لكن وضع حدود قصوى على عدد المخلصين الجمركيين، وارتفاع رسوم الترخيص، وشروط التأهل الشاقة، وفرص التدريب غير المنتظمة، يحد من دخول مخلصين جمركيين جدد والمنافسة، فضلاً عن مساهمته في ارتفاع رسوم التخليص.

ومن شأن زيادة المنافسة أن تؤدي إلى تغيير للأفضل. فبعد أن قامت الجزائر بتسريع إجراءات الموافقة على طلبات ترخيص مخلصين جدد، انخفضت رسوم التخليص الجمركي بنسبة 40-50 في المائة. كما شهدت أرمينيا انخفاض التكاليف بعد تحسين فرص التدريب وإصدار تراخيص لمخلصين جمركيين جدد. إلا أن ارتفاع رسوم الخدمة في بعض البلدان يعكس الرشاوى والبراطيل التي على المخلصين دفعها لاجتياز متاهة الإجراءات التجارية. ومن الضروري معالجة هذه العوامل أولاً.

وتكتسي المنافسة نفس الأهمية في مجال النقل البري للبضائع. فنقل حمولة حاوية من لوساكا (زامبيا) إلى الميناء البحري الواقع في دربان (جنوب أفريقيا) يكلف 2100 دولار أمريكي؛ لكنه يكلف 4000 دولار أمريكي من أنجامينا (تشاد) إلى ميناء ياوندي (الكاميرون). لكن ما وجه الغرابة في الأمر؟ فالمسافة بين دربان ولوساكا (1630 كيلومتراً) أكبر بكثير من تلك بين ياوندي وأنجامينا (996 كيلومتراً). وتخلص دراسة حديثة إلى أنه بالرغم من أن "الشركات التجارية في البلدان النامية غير الساحلية قد تواجه مصاعب نتيجة لسوء مرافق البنية الأساسية أو طول المسافات، فإن تفشي ممارسات الكسب غير المشروع، وافتقار أسواق الخدمات إلى الكفاءة كما هي الحال بالنسبة لخدمات النقل البري بالشاحنات، وعدم ملاءمة إجراءات المرور العابر تشكل المصادر الرئيسية لارتفاع التكاليف".[10]

لكن ليس من الضروري أن تكون الحال كذلك، إذ يمكن لسوق النقل البري بالشاحنات في زامبيا أن يتيح أسعاراً تنافسية نسبياً نظراً لأن العديد من الشركات الأجنبية للنقل البري بالشاحنات، ومعظمها من جنوب أفريقيا، يعمل على طول ممر التجارة في زامبيا.[11] وفي رواندا، تتيح زيادة التعاون عند المنافذ الحدودية من إمكانية دخول المزيد من عربات الشحن من البلدان المجاورة، مثل كينيا وأوغندا، لتعزيز أسطول النقل البري المحلي. وفي هذا الصدد، يقول إيريك، وهو أحد وكلاء الشحن الروانديين، "قبل تنفيذ هذه الإصلاحات، كان الكثير من سائقي شاحنات النقل الأجانب يحجمون عن المجيء إلى رواندا بسبب بعض المصاعب التي يواجهونها في المرور عبر الحدود. ويمكن تعزيز التجارة من خلال القيام بإصلاحات تؤدي إلى تخفيف القيود المفروضة على الدخول في مجال خدمات النقل بالشاحنات

الشكل 9-5
ارتفاع رسوم الموانئ والمحطات في البلدان المنخفضة الدخل

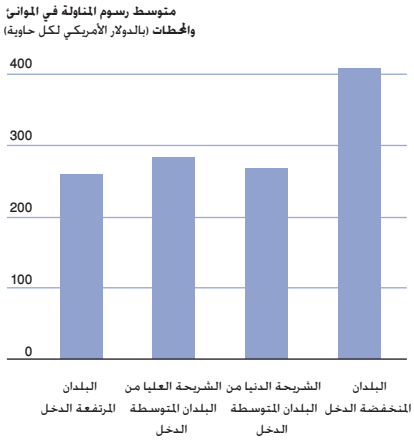

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

داخل البلدان، وتبسيط إجراءات النقل المرهقة عند الحدود، بحيث يمكن للشاحنات المرور إلى البلدان المجاورة بأقل قدر من القيود".

ويشكل النقل البحري نحو 80 في المائة من التجارة عبر الحدود. ولذا، يمكن لتيسير سبل الوصول إلى موانئ تتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة أن يعطي دفعة كبيرة لآفاق التجارة المستقبلية في أي بلد. وتواجه البلدان المنخفضة الدخل بصفة عامة ارتفاع تكاليف الموانئ نظراً في جانب منه لضعف البنية الأساسية وترديها (الشكل 9-5). وتطوير مرافق البنية الأساسية للموانئ أمر باهظ التكلفة. ويمكن أن يواجه تطوير القدرة التنافسية للموانئ في بلد ما عراقيل نتيجة للكثير من القضايا، منها عدم ملاءمة الإجراءات الحكومية.

وترى دراسة تستند إلى عينة من محطات الحاويات في مختلف أرجاء العالم، أن مشاركة القطاع الخاص يمكن أن تحسن كفاءة عمل الموانئ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة قدرة تلك الموانئ على المنافسة.[12] لكن الإجراءات الحكومية في الكثير من البلدان تقيد أو تثبط مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات الموانئ. ومع غياب الإجراءات والأنظمة وهياكل الحوافز المناسبة، يمكن أن تغدو مشاركة القطاع الخاص مجرد استبدال مقدم خدمة يفتقر إلى الكفاءة تابع للقطاع العام بمقدم خدمة محتكر تابع للقطاع الخاص، يفتقر إلى الكفاءة هو أيضاً. ويمكن أن يساعد تصميم العقود والإجراءات الحكومية ـ التي تتجسد في سياسات التسعير الملائمة والإجراءات والقواعد المنظمة للعمل والعمال، ومدة العقد ـ والإشراف عليها، على ترجمة مشاركة القطاع الخاص إلى خدمات موانئ قادرة على المنافسة.[13]

لننظر إلى ميناء داكار على سبيل المثال. فحتى وقت قريب، كان هناك نقص في استثمارات البنية الأساسية الحيوية حتى بالرغم من قيام شركات خاصة بتقديم خدمات محطات الحاويات. وكانت المشكلة تكمن في قِصر المدد الزمنية للعقود الموقعة مع شركات القطاع الخاص بحيث لم يبد أي من تلك الشركات رغبة في القيام باستثمارات كبيرة لن تدر عائداً إلا على المدى البعيد.

بيد أن هذا الوضع تبدل تماماً، إذ تم منح الفائز بمناقصة إدارة محطة الحاويات عقداً طويل الأمد. وقامت هذه الشركة الفائزة منذ ذلك الحين باستثمارات كبيرة في إنشاء روافع متحركة ونظام من الطراز العالمي لإدارة الحاويات. ومع تحرك الشحنات من محطة الحاويات بشكل أسرع، فإن ميناء داكار هو الميناء الوحيد على الساحل الغربي لأفريقيا الذي لا يواجه أعباء الازدحام. وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسناً ماثلاً في أداء موانئ جيبوتي، والعقبة بالأردن، وتوماسينا بمدغشقر، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى ملاءمة تصميم العقود والإجراءات الحكومية، الأمر الذي شجع الاستثمارات التي تقوم بها بعض الشركات العالمية الخاصة الرائدة في مجال تشغيل محطات الحاويات.

حواشي

1. Crean (2009، ص 13).
2. Iwanow and Kirkpatrick (2009) و Clarke (2005).
3. Portugal-Perez and Wilson (2008).
4. Wilson (2009).
5. Person (2008).
6. Martinez-Zarzosa and Márquez-Ramos (2008).
7. Iwanow and Kirkpatrick (2007) و Ranjan and Lee (2007).
8. البنك الدولي (2009 أ).
9. Yang (2009).
10. البنك الدولي (2008ج، ص. 13).
11. Raballand, Kunuka and Giersing (2008).
12. Tongzon and Heng (2005).
13. للاطلاع على تغطية شاملة للقضايا المتعلقة بإصلاح الموانئ، يرجى الرجوع إلى البنك الدولي (2007).

إنفاذ العقود

تصفية النشاط التجاري

تزدحم المحاكم بالقضايا في الوقت الراهن. إذ أدت الأزمة المالية والاقتصادية إلى زيادة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم في كل أنحاء العالم. وتقوم منشآت الأعمال بتحصيل ديونها بصورة أكثر نشاطا لحاجتها إلى السيولة، وذلك كي يمكنها مواصلة العمل. ويزيد احتمال أن يصبح المدين معسرا، خاصة مع طول فترة التقاضي لسنوات. وسجلت بلدان مثل أيسلندا ونيوزيلندا وأوكرانيا والمملكة المتحدة زيادة في عبء الدعاوى القضائية بسبب القضايا المرتبطة بهذه الأزمة. ففي أيسلندا، ارتفع عدد الدعاوى التجارية بواقع 33 في المائة من أقل من 15 ألفا في عام 2007 إلى 20 ألفا في عام 2008.[1]

الجدول 10-1

ما هي البلدان التي يسهل فيها إنفاذ العقود، وما هي البلدان التي يصعب فيها ذلك؟

الأكثر سهولة	الترتيب	الأكثر صعوبة	الترتيب
لكسمبرغ	1	الكاميرون	174
آيسلندا	2	هندوراس	175
هونغ كونغ، الصين	3	الجمهورية العربية السورية	176
النرويج	4		
جمهورية كوريا	5	بنن	177
فرنسا	6	سورينام	178
ألمانيا	7	سان تومي وبرنسيبي	179
فنلندا	8		
الولايات المتحدة	9	بنغلاديش	180
نيوزيلندا	10	أنغولا	181
		الهند	182
		تيمور ـ ليشتي	183

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة اللازمة للفصل في نزاع تجاري من خلال المحاكم. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ويجب أن تصدر المحاكم أحكامها رغم تزايد العبء والمشاكل الوشيكة في الموازنة. وتظهر أبحاث حديثة أن قدرة بلد ما على إنفاذ العقود هي عامل هام لتحديد ميزته التنافسية في الاقتصاد العالمي، إذ أنه من بين البلدان المتماثلة، تنتج البلدان ذات السجل الجيد في إنفاذ العقود، وتصدّر كذلك في العادة، منتجات أفضل مواءمة للعملاء مقارنة بتلك ذات السجل السيئ في هذا المجال.[2]

وتتباين كفاءة المحاكم تباينا كبيرا في مختلف بلدان العالم. فإنفاذ العقود قد يستغرق أقل من عام في النرويج أو كوريا، وكلتاهما على قائمة أكثر بلدان العالم تسهيلاً لإنفاذ العقود، لكنه قد يستغرق أكثر من 4 أعوام في بنغلاديش أو أنغولا (الجدول 10-1). وفي المتوسط، على الصعيد العالمي، يستغرق تبادل المرافعات الشفهية والمكتوبة، بما في ذلك شهادة الخبراء أثناء نظر الدعوى، نحو ثلثي إجمالي الوقت. وقد يستغرق تنفيذ الأحكام الثلث الباقي من الوقت تقريبا، ويشكل 17 في المائة من إجمالي التكلفة. وتشكل رسوم المحكمة والخبراء النسبة ذاتها على وجه التقريب. وتمثل أتعاب المحاماة العامل الرئيسي في التكلفة.

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والتكلفة ومدى تعقيد الإجراءات لتسوية دعوى تجارية بين شركتين محليتين. ويشمل النزاع خرق عقد مبيعات قيمته ضعف متوسط الدخل القومي للفرد في ذلك البلد. وتفترض دراسة الحالة أن المحكمة تستمع إلى شهادة أحد الخبراء حول جودة البضائع محل النزاع. وتختلف هذه عن قضية إنفاذ دين بسيطة.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام 16 بلدا بإصلاح عملية إنفاذ العقود عن طريق المحاكم بجعلها أكثر سرعة أو أقل تكلفة أو أقل مشقة في 2009/2008 (الشكل 10-1). وشملت هذه الإصلاحات مراجعة شاملة لقواعد الإجراءات المدنية، وبرامج للحد من تراكم الدعاوى، وإعادة توزيع القضايا، وتطبيق أنظمة لإدارة الدعاوى بالكمبيوتر أو التوسع فيها (الجدول 10-2). ومازال الاتجاه نحو إنشاء محاكم اقتصادية متخصصة وزيادة فعالية تنفيذ الأحكام هما الأكثر شيوعاً. وشهدت منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر إصلاحات في مجال القضايا التجارية. وواصلت بلدان شرق أوروبا وآسيا الوسطى البناء على إصلاحات سابقة. وفي جنوب آسيا، لم تُسجل أية إصلاحات رئيسية.

وتصدرت بوتسوانا قائمة البلدان التي طبقت إصلاحات في 2009/2008. إذ أسفرت القواعد الجديدة المطبقة منذ منتصف عام 2008 في المحكمة العليا عن خفض متوسط الوقت اللازم لتسوية نزاع تجاري بنسبة 30 في المائة من 987 يوما إلى 687 يوما. وأتاحت هذه القواعد عقد اجتماعات قبل بدء النظر في الدعوى، الأمر الذي ساعد على سرعة البت فيها. فلم يعد

الشكل 10-1
البلدان التي خفضت الوقت الذي يستغرقه إنفاذ العقود في 2009/2008

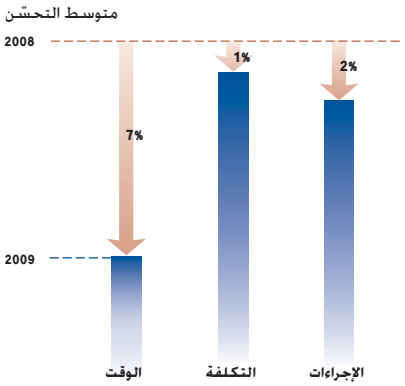

ملاحظة: يستند إلى متوسط التحسن في البلدان الستة عشر التي قامت بإصلاح في هذا المجال.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 10-2
إنفاذ العقود: الفصل في نزاع تجاري من خلال المحاكم
ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

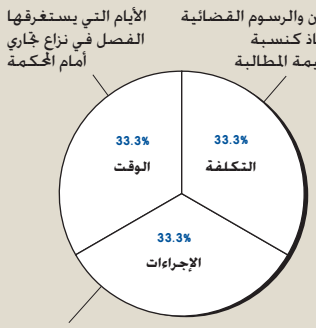

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات

الجدول 10-2

ميكنة إدارة الدعاوى ـ الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

الشروع في ميكنة إدارة الدعاوى أو التوسع فيها	الجزائر، وبوتسوانا، وإثيوبيا، والأردن، والنرويج، والضفة الغربية وقطاع غزة
مراجعة أحكام أصول المحاكمات المدنية	الجزائر، وبوتسوانا، ومالي، والنرويج، وبيرو
تطبيق برنامج لتقليل حجم القضايا المتراكمة أو إعادة توزيع القضايا	إثيوبيا، وغرينادا، والأردن، وماليزيا، والضفة الغربية وقطاع غزة
إنشاء محكمة تجارية متخصصة أو التوسع فيها	جمهورية مصر العربية، والأردن، وموريشيوس، وبابوا غينيا الجديدة
زيادة كفاءة إنفاذ الأحكام	إثيوبيا، والأردن، والبرتغال، والضفة الغربية وقطاع غزة
مراجعة القواعد الخاصة بأساليب تسليم الإعلانات والإخطارات بإجراءات الدعاوى	كوستاريكا وبيرو
تغيير نظام التكلفة	بوركينا فاصو

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

القضاة ينظرون في القضايا فحسب بل يديرونها بفعالية أيضا، عن طريق تحديد جدول زمني وضمان الامتثال للإجراءات. وأتاح نظام كمبيوتر متقدم لإدارة القضايا تسهيل متابعة ما إذا كان موظفو المحكمة والمتقاضون ملتزمين بالمواعيد المحددة. ويسمح هذا النظام كذلك للمسؤولين عن المحكمة شطب الدعاوى "المتقادمة" التي لا يتخذ المتخاصمون فيها أي إجراء لمدة طويلة.

واحتلت أثيوبيا المركز الثاني للإصلاحات في هذا المجال. إذ خفضت متوسط الوقت اللازم لتسوية النزاعات التجارية بنسبة 10 في المائة، وارتفعت 13 مركزا على مؤشر سهولة إنفاذ العقود. وتقوم المحاكم الأثيوبية بتنفيذ برنامج لخفض عدد الدعاوى المتراكمة بأسلوب جديد وهو تخصيص العطلة الصيفية في البت في الدعاوى المتأخرة. وتطوع ثلثا القضاة للنظر في الدعاوى خلال جلسات خاصة في فصل الصيف.

وعلى غرار ما قامت به بوتسوانا، تقوم أثيوبيا بتطبيق برنامج كمبيوتر لإدارة القضايا للمساعدة على مواصلة التحسينات. ويسمح نظام الكمبيوتر في أديس أبابا لمستخدميه البحث في القضايا بمزيد من السهولة. ويمكن لأي شخص الاطلاع على جدول القضايا من خلال شبكة الإنترنت أو عبر الهاتف أو شاشة تعمل باللمس في مبنى المحكمة. وينتج هذا النظام بيانات آنية عن عدد الدعاوى المخصصة لكل دائرة في المحكمة، الأمر الذي أتاح قياس أداء القضاة والدوائر والمحاكم في أنحاء البلد. وبمرور الوقت، ستساعد هذه البيانات على تحديد المحاكم التي تعاني عبئا أكبر من القضايا وعلى الاسترشاد في تخصيص الموارد.

وقامت بلدان ثلاثة أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء بتطبيق إصلاحات. إذ عدلت مالي القواعد الإجرائية. ويمكن للمتقاضين الآن رفع الدعوى بدون التقدم بطلب للقاضي وانتظار موافقته على تقديم الخدمة ـ وذلك في ضوء انخفاض الإجراءات المطلوبة واختصار المدة اللازمة لرفع الدعوى وإعلان الخصم بواقع 7 أيام. وتتجاوز القواعد الجديدة مجال إنفاذ العقود. فبوسع المحامي مناقشة واستجواب الشهود مباشرة بدون الموافقة المسبقة من القاضي، مما أدى الى تحسين درجات مالي على مؤشر قوة حماية المستثمرين. وأدى تعيين قضاة إضافيين في المحكمة التجارية في باماكو إلى خفض متوسط فترة النظر في الدعوى من 315 يوما إلى 240 يوما. وفي الفترة بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2009، قامت المحكمة بالبت في 344 قضية مقابل رفع 359 دعوى جديدة.

وأنشأت موريشيوس أول محكمة تجارية متخصصة في يناير/كانون الثاني 2009 كقسم ضمن المحكمة العليا. ويخصص قاضيان اثنان الآن من بين قضاة المحكمة العليا وعددهم 16 قاضيا للنظر في الدعاوى التجارية. وبحلول شهر مايو/أيار 2009 وبعد خمسة أشهر من بدء العمل، كان هذا القسم قد أصدر أحكاما في 593 قضية. وتعتبر هذه نسبة كبيرة من الإجمالي البالغ عدده 959 دعوى، منها 657 قضية قديمة تم تحويلها إلى القسم الجديد.

وخفضت بوركينا فاصو تكلفة إجراءات التقاضي من خلال استبدال رسم رفع الدعوى الذي كان يحدد كنسبة مئوية برسم اسمي ثابت قدره 6000 فرنك من فرانكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي 12 دولارا). وألغت كذلك رسم التمغة الذي كان على الدائنين دفعه في السابق لتسجيل أي حكم قبل تنفيذه.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قامت 4 بلدان بالإصلاح. إذ أنشأت مصر والأردن محاكم متخصصة. وأنشأت مصر محكمة اقتصادية مستقلة للنظر في القضايا التجارية. أما الأردن فأنشأ أقساما تجارية داخل المحاكم القائمة.

ويحاول الأردن تحسين توزيع عبء القضايا برفع الحد الأدنى للقضايا التي تنظرها المحاكم المدنية في أول درجة (محكمة الصلح) من 3000 دينار أردني إلى 7000 دينار (نحو 10 آلاف دولار). وطبق كذلك نظام كمبيوتر لإدارة القضايا باسم "الميزان 2"، وهو نسخة محسنة من البرنامج الأصلي المستخدم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويضيف النظام الجديد سمات أخرى مثل إخطار المحامين برسائل نصية، وإطلاع الأشخاص المخول لهم على سجلات المحكمة عن طريق الإنترنت، وإمكانية الاطلاع على النسخة الإلكترونية لكل قضية.

وبدأت الضفة الغربية وقطاع غزة تجربة نظام "الميزان 2". وتطبق أيضا إصلاحات واسعة النطاق تشمل المحاكم. فقد تم تعيين قضاة جدد وتدريبهم.

الشكل 10-3

إنفاذ الحكم يستغرق نحو ثلث الوقت الذي يستغرقه إنفاذ عقد ما

التوزيع العالمي للوقت والتكلفة اللازمين لإنفاذ عقد ما

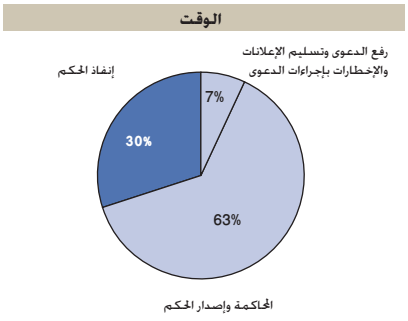

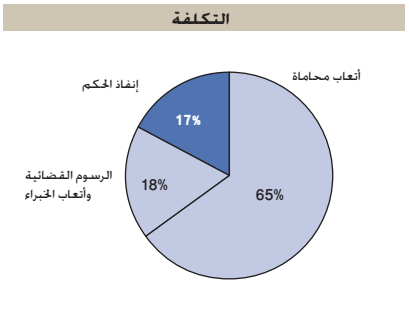

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الجدول 10-3

أي البلدان تقوم بتسهيل إنفاذ العقود ـ وأيها لا تقوم بتسهيلها؟

الإجراءات (عدد الخطوات)			
الأقل عدداً		**الأكثر عدداً**	
أيرلندا	20	غينيا	50
سنغافورة	21	الكويت	50
هونغ كونغ، الصين	24	بليز	51
رواندا	24	العراق	51
النمسا	25	عمان	51
بلجيكا	25	تيمور- ليشتي	51
هولندا	25	كوسوفو	53
آيسلندا	26	السودان	53
لكسمبرغ	26	الجمهورية العربية السورية	55
الجمهورية التشيكية	27	بروني دار السلام	58
الوقت (بالأيام)			
الأكثر سرعة		**الأكثر بطئاً**	
سنغافورة	150	سلوفينيا	1,290
أوزبكستان	195	سري لانكا	1,318
نيوزيلندا	216	ترينيداد وتوباغو	1,340
بيلاروس	225	كولومبيا	1,346
بوتان	225	الهند	1,420
جمهورية كوريا	230	تيمور- ليشتي	1,435
أذربيجان	237	بنغلاديش	1,442
جمهورية قيرغيز	260	غواتيمالا	1,459
رواندا	260	أفغانستان	1,642
ناميبيا	270	سورينام	1,715
التكلفة (% من قيمة المطالبة)			
الأقل تكلفة		**الأكثر تكلفة**	
بوتان	0.1	بوركينا فاصو	83.0
آيسلندا	6.2	جزر القمر	89.4
لكسمبرغ	9.7	كمبوديا	102.7
النرويج	9.9	بابوا غينيا الجديدة	110.3
جمهورية كوريا	10.3	إندونيسيا	122.7
فنلندا	10.4	ملاوي	142.4
الصين	11.1	موزامبيق	142.5
بولندا	12.0	سيراليون	149.5
تايلند	12.3	جمهورية الكونغو الديمقراطية	151.8
سلوفينيا	12.7	تيمور ـ ليشتي	163.2

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وخُصص للمحاكم التي تتحمل عبئا كبيرا من القضايا مثل محكمة رام الله قاض للتنفيذ يكون مسؤولا عن التعامل مع الأمور الناشئة عن تنفيذ الأحكام. وخفضت هذه الإصلاحات من متوسط الوقت اللازم لتسوية أي نزاع تجاري من 700 يوم إلى 600 يوم.

وفي الجزائر، بدأ سريان قانون جديد للإجراءات المدنية في أبريل/نيسان 2009. وينص القانون الجديد على التحكيم غير الإلزامي والوساطة. ويساعد على الحد من الفترة الزمنية للإجراءات، حيث يضع سقفا لا للتأخير فحسب بل لعدد جلسات النظر في القضية أيضا والتي يحددها بخمس، قبل البت في القضية.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قامت كوستاريكا وغرينادا وبيرو بتطبيق إصلاحات. وراجعت البلدان الثلاثة قواعدها الإجرائية. وتسمح كوستاريكا الآن باستخدام البريد العادي والبريد الإلكتروني لإعلان المتهمين. ومن أجل تسهيل هذا العمل، فإنها بصدد إنشاء سجل وطني لعناوين منازل المواطنين كافة وشركاتهم. ويجب على من يغير عنوانه أن يقوم بتحديث السجل. وتسمح كوستاريكا الآن بأن يشتمل الإعلان الأول عن المزاد العلني لبيع أصول مصادرة على تاريخ ثان وثالث، وذلك في حالة عدم بيع الأصول في المرة الأولى. ولا شك أن من شأن إلغاء ضرورة إصدار إعلان ثان وثالث توفير الوقت والتكاليف على الدائن الذي حصل على حكم قضائي.

وتشترط بيرو إجراء محاولة للصلح قبل بدء إجراءات الدعوى. وأسهمت القوانين الإجرائية الجديدة في خفض الآجال الزمنية المطلوبة لتقديم الأدلة والبت في القضايا التي لم تشهد أية إجراءات منذ فترة طويلة. وتمضي بيرو قدما أيضا تجاه زيادة استخدام الخدمات الإلكترونية. ويعترف القانون الجديد بإعلان الأطراف بوسائل إلكترونية. ويجرب قضاة محاكم الصلح، وهي أقل درجة للمحاكم في بيرو، نظاما يقوم بتحميل الأحكام على مواقعها الإلكترونية حال صدورها. وأصدرت غرينادا مذكرات للممارسات بهدف تعزيز قانون الإجراءات المدنية وعينت قاضيا ثانيا، لتضاعف بذلك من عدد القضاة في هذه الدولة الجزرية الصغيرة.

وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، قامت ماليزيا وبابوا غينيا الجديدة بالإصلاح. إذ خفضت ماليزيا الوقت اللازم لرفع الدعوى وتسليم الإعلانات 15 يوما عن طريق إضافة موظفين إداريين للتعامل مع القضايا المرفوعة وتحديد آجال نهائية أشد صرامة. وحسنت كذلك توزيع عبء القضايا بإنشاء مسار سريع في القسم التجاري بالمحكمة العليا في كوالالمبور بهدف التعامل خصيصا مع الأمور التمهيدية. وفي بابوا غينيا الجديدة، تم إنشاء قسم تجاري متخصص للمحكمة الوطنية وهو يعمل بشكل كامل حاليا.

وعلى صعيد البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قامت النرويج والبرتغال بتطبيق إصلاحات. وتقوم النرويج، وهي بالفعل على قائمة أكثر البلدان العشرة إصلاحا لإنفاذ العقود، بتنفيذ الآجال النهائية الإجرائية بصورة أشد صرامة. ويشترط نظام الكمبيوتر الذي يتتبع القضايا المرفوعة على القضاة تبرير التأخير في نظر أي قضية لم يتم البت فيها خلال فترة الأشهر الستة المنصوص عليها. وقد أدى هذا إلى خفض الوقت اللازم لإنفاذ أي عقد بنسبة 10 في المائة. ونفذت البرتغال عملية مراجعة شاملة لقانون تنفيذ الأحكام. والنتيجة هي تبسيط وتنظيم الإجراءات بقدر أقل من التدخل من جانب القضاة وصلاحيات أوسع لقلم المحضرين. ويمكن للمحامي الذي يستوفي شروطا معينة أن يتقدم بطلب ترخيص العمل كمحضر.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

خلال السنوات الست الأخيرة، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 97 إصلاحا في إنفاذ العقود. وغالبا ما يفترض صانعو السياسات أن الإصلاح القضائي يستغرق سنوات ويتكلف ملايين الدولارات. فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تعتزم إنفاق نحو ملياري دولار على تحديث نظام المحاكم خلال السنوات المقبلة. لكن تحسين كفاءة المحاكم يمكن تحقيقه في الغالب من خلال إجراءات بسيطة وجيدة الاستهداف. وما يساعد على تركيز جهود الإصلاح إجراء تحليل تمهيدي للعملية الكاملة لتحرك الدعوى التجارية خلال نظام المحاكم، إلى جانب تجميع إحصاءات عن المحاكم. وتتراوح رسوم الاستشارات ذات الصلة من 80 ألف دولار إلى 500 ألف دولار وفقا لحجم النظام القضائي وجودة البيانات.

وحسب عبء القضايا في المحكمة، قد يكون من المنطقي إنشاء محاكم تجارية جديدة. وقد فعلت أوغندا ذلك واستثمرت 1.5 مليون دولار. وأنفق كل من نيجيريا وتنزانيا 10 ملايين دولار على إنشاء محاكم جديدة. وحين يكون عدد الدعاوى التجارية المطلوب النظر فيها قليلاً، يتيح إنشاء أقسام تجارية متخصصة كبديل أقل تكلفة. وفي القاهرة، تم تطبيق نظام الخطوة الواحدة لرفع الدعوى في محاكم الدرجة الأولى وهي الأشد ازدحاما وذلك بغرض زيادة الكفاءة والحد من فرصة الرشوة. وكانت تكلفة هذه المبادرة، بما في ذلك إعادة نقل بعض الموظفين وتدريبهم ووضع نماذج جديدة وحتى تجديد المباني، تقل عن مليون دولار.

تحديث حدود المطالبات

أعاد معظم البلدان توزيع مسؤوليات محاكم الدرجة الأولى لضمان زيادة الكفاءة في نظر القضايا. ومن بين 183 بلدا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، يقوم 128 بلدا بإدارة نظام للمحاكم المدنية يتألف من درجتين. وحسب قيمة المطالبة في الدعوى، وفي بعض الحالات موضوع الدعوى، تتوجه الدعوى إما إلى محكمة الدرجة الأدنى ـ غالبا ما تكون محكمة صلح أو محكمة المدينة ـ أو إلى الدرجة الأعلى. ويقوم بعض البلدان بتطبيق المزيد من التقسيمات للدرجة الأدنى والدرجة الأعلى. فمحكمة الصلح في كينيا مؤلفة من خمسة مستويات مختلفة.

وتتباين البلدان من حيث التفرقة بين محاكم الدرجة الأدنى والدرجة الأعلى تباينا صارخا. فالحد المالي يتراوح من 240 دولارا في غيانا إلى 45 ألف دولار في أستراليا. ومن ثُمّن (8/1) متوسط الدخل القومي للفرد في الجمهورية الدومينيكية وألمانيا وهولندا إلى 4 أمثال متوسط الدخل القومي للفرد في بابوا غينيا الجديدة. وعلى مستوى العالم، تنظر المحاكم الأعلى درجة القضايا التي تزيد في المتوسط على 126 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد.

وبصرف النظر عن المستوى، ينبغي تحديث هذه الحدود المالية بانتظام لضمان توزيع عبء العمل حسب ما هو مستهدف له في البداية. ومع استمرار النمو الاقتصادي والتضخم، يمكن لهذه الحدود أن تصبح قديمة سريعا، وتنوء محاكم الدرجة الأعلى بعبء كبير. وقام بعض البلدان بتعديل هذه الحدود في الآونة الأخيرة. ففي عام 2007، زادت تونغا الحد المالي للقضايا المخصصة لمحاكم الصلح خمسة أمثاله. وفي عام 2009، قام الأردن بزيادة الحد المالي لمحاكم الدرجة الأدنى بأكثر من الضعف. وزادت المملكة المتحدة الحد الأدنى للمحاكم الأعلى درجة من 15 ألف إلى 25 ألف جنيه إسترليني.

الاعتماد على محاكم المطالبات الصغيرة

يمكن في أغلب الأحوال تسوية المنازعات التجارية البسيطة في محاكم المطالبات الصغيرة، الأمر الذي يقلل من العبء على محاكم الدرجة الأعلى. ومن شأن القواعد الإجرائية المبسطة المساعدة على تعجيل المحاكمات وإصدار الأحكام. ويشمل ذلك استخدام نماذج نمطية لتقديم المطالبات، والمرافعات الشفهية، ووضع قيود على أنواع الأدلة وعلى استجواب محامي الخصم للشهود. وتفرض محاكم المطالبات الصغيرة على القضاة أيضا البت في القضية بعد فترة قصيرة من إغلاق باب المرافعة.

وتوجد محاكم للمطالبات الصغيرة في 48 بلدا من البلدان التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وعددها 183 بلدا. وهي تتعامل مع المطالبات التي تتراوح من 200 دولار في الهند إلى ما يصل إلى 21 ألف دولار في كوريا. وتحدد معظم البلدان سقف المطالبات في محاكم المطالبات الصغيرة عند 20 في المائة أو أقل من متوسط الدخل القومي للفرد (الشكل 10-4). وفي كوريا، تنظر محاكم المطالبات الصغيرة أكثر من 70 في المائة من القضايا المدنية.[3] وتعد عملية تسوية النزاعات التجارية في سيول من أسرع العمليات في العالم، حيث تستغرق 230 يوما في المتوسط.

وبوسع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة أن تستفيد بشكل كبير من محاكم المطالبات الصغيرة. وإدراكا من الاتحاد الأوروبي لهذا، فقد أصدر في شهر يناير/كانون الثاني 2009 قرارا جديدا لوضع إجراء للمطالبات الصغيرة في القضايا عبر الحدود إذا كانت أقل من 2000 يورو. ويستهدف هذا الإجراء التعامل مع عمليات الإنفاذ غير الكفؤة للديون، "وهي إحدى الأسباب الرئيسية التي تهدد بقاء مؤسسات الأعمال، ولا سيما الصغيرة منها والمتوسطة، وينجم عنها فقدان العديد من الوظائف."[4]

استخدام المعايير الإرشادية كدليل

يمكن للمقارنات العالمية المساعدة على تحديد قيود زمنية وتقييم الموارد المطلوبة. ولننظر إلى اللجوء إلى الاستئناف على سبيل المثال. ففي 71 في المائة من البلدان في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، يمكن للدائن بمقتضى حكم قضائي أن يعرف خلال شهر من صدور الحكم الأول ما إذا كان المدين قد استأنف هذا الحكم. وفي 31 بلدا، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، يمهل القانون المدين أكثر من شهر للاستئناف. ويتعرض صبر الدائن بمقتضى حكم قضائي للاختبار بشكل خاص في الكاميرون وغامبيا ونيجيريا حيث يكون أمام الدائن ثلاثة أشهر لاستئناف الحكم. ويتعين على واضعي السياسات في هذه البلدان أن يخفضوا الفترة الزمنية التي يمكن الاستئناف خلالها إلى المتوسط العالمي وهو شهر واحد.

ويمكن توفير قدر ماثل من المعلومات بعقد مقارنة فيما بين بلدان العالم من حيث عدد القضاة الذين يشاركون في دراسة الحالة المعيارية. وفي معظم البلدان، كان قاض واحد يخصص

الشكل 10-4

معظم البلدان تحد من قبول دعاوى المطالبات الصغيرة التي تعادل 20 في المائة أو أقل من متوسط الدخل القومي للفرد

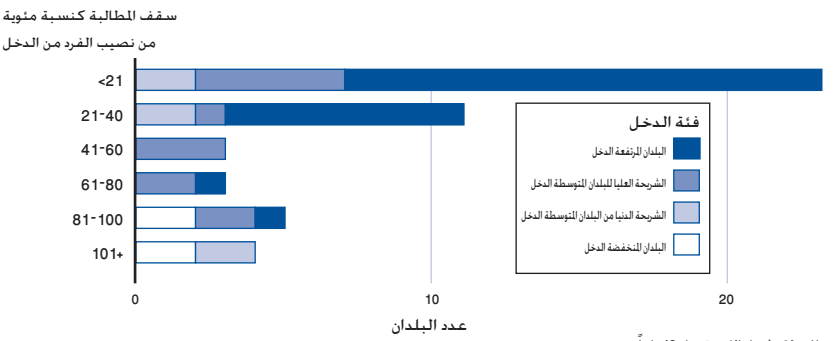

ملاحظة: شمل الاستقصاء 48 بلداً

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

لنظر قضية تجارية بسيطة. لكن في حوالي 10 في المائة من البلدان، وبخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يشترط القانون أن ينظر 3 قضاة في القضية. وفي حين أن وجود قضاة إضافيين قد يمثل قيمة مضافة لعملية صنع القرار، يمكن لقاض واحد أن ينظر في كثير من القضايا التجارية ولا سيما القضايا العادية منها.

جعل المعلومات القانونية متاحة للجمهور

من شأن إطلاع الجمهور بشكل ميسر على أية معلومات عن القانون وعن تفسير المحاكم للقانون أن يفيد كلا من الجمهور والمحاكم. فالمعلومات المتاحة للجمهور تجعل من القانون أمرا يمكن التكهن به. ويساعد ذلك أيضا الأطراف المحتملة في أي دعوى قضائية على العثور بسهولة على حل خارج المحكمة، الأمر الذي يساعد بدوره على تخفيف عبء العمل على المحاكم.

وتقوم 104 بلدان حاليا بإطلاع الجمهور على النصوص القانونية والأحكام القضائية الحديثة. لكن أكثر من 30 بلدا، معظمها من البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء، لا يتيح الوصول إلى هذه المعلومات حتى الآن.

حواشي

1. محاكم أيسلندا، http://www.domstolar.is/

2. Nunn (2007).

3. إجراءات المحكمة العليا في كوريا، http://eng.scourt.go.kr/

4. القرار EC/2000/35 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس يوم 29 يونيو/حزيران 2000 حول محاربة السداد المتأخر في المعاملات التجارية، http://eur-lex.europa.eu/

عرض عام
بدء النشاط التجاري
استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين
تسجيل الملكية
الحصول على الائتمان
حماية المستثمرين
دفع الضرائب
التجارة عبر الحدود
إنفاذ العقود

تصفية النشاط التجاري

ربما لم يتعرض أي من الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال للاختبار منذ اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أكثر من قوانين الإعسار وأنظمة حقوق الدائنين. فقد ازدادت حالات شهر الإفلاس زيادة حادة، واحتدم النقاش بين واضعي السياسات في مختلف أرجاء العالم حول ما إذا كانت قوانين الإعسار وأنظمة حقوق الدائنين الحالية يمكنها الاستجابة بشكل ملائم لهذه الأزمة أم أنه ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات.

وقد تفاوتت آثار الأزمة المالية العالمية تفاوتاً كبيراً فيما بين مختلف المناطق. فبعض الأرقام الخاصة بالبلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تثير الهلع في النفوس. ففي أسبانيا، مثلاً، صدر 2902 قرار

الجدول 11-1

ما هي البلدان التي تسهل فيها تصفية النشاط التجاري ـ وما هي البلدان التي يصعب فيها ذلك؟

الأكثر سهولة	معدل استرداد الدين	الأكثر صعوبة	معدل استرداد الدين
اليابان	92.5	ليبريا	8.3
سنغافورة	91.3	سورينام	8.1
النرويج	89.0	موريتانيا	6.7
كندا	88.7	جمهورية فنزويلا البوليفارية	6.0
فنلندا	87.3	جمهورية الكونغو الديمقراطية	5.4
أيرلندا	86.6	الفلبين	4.4
الدانمرك	86.5	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	3.5
بلجيكا	86.3	هايتي	2.7
المملكة المتحدة	84.2	زمبابوي	0.0
هولندا	82.7	جمهورية أفريقيا الوسطى	0.0

ملاحظة: يستند ترتيب البلدان إلى معدل استرداد الدين: كم سنتاً من كل دولار من أموال أصحاب المطالبات (الدائنون، والسلطات الضريبية، والموظفون) يتم استردادها من الشركة المعسرة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 11-1

في البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منشآت الأعمال المتمتعة بمقومات البقاء تستمر على الأرجح في العمل بعد إشهار إفلاسها

نسبة البلدان التي يتم فيها بيع الشركات كمؤسسة عاملة (%)

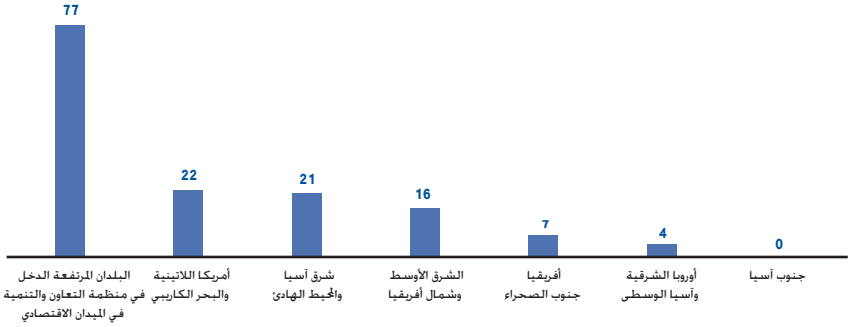

ملاحظة: تعتبر دراسة الحالة الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بيع المنشأة المتعثرة كمنشأة عاملة نتيجة تتسم بالكفاءة

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

لإعادة تنظيم شركات متعثرة في عام 2008 (*orders of concurso*)، بزيادة نسبتها 183 في المائة عن العام السابق، حيث سجلت المحاكم الإسبانية 1558 دعوى إعسار في الربع الأول من عام 2009 بمفرده، بزيادة نسبتها 366 في المائة على الفترة نفسها في عام 2008.[1] وارتفعت حالات شهر الإعسار بين الشركات في أيرلندا بنسبة 113 في المائة في عام 2008 مقارنة بعام 2007.[2] وفي المملكة المتحدة، ازدادت نسبة دعاوى الإعسار بواقع 92 في المائة في عام 2008.[3] وفي كندا، ارتفعت حالات شهر الإفلاس بواقع 33 في المائة بين شهري أبريل/نيسان 2008 وأبريل/نيسان 2009. ومن المتوقع أن تزداد حالات إفلاس الشركات في النرويج بواقع الضعف على أقل تقدير في عام 2008. ولم تشهد المناطق الأخرى، كمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إلى الآن زيادة كبيرة في عدد حالات شهر الإفلاس.

يوضح التاريخ أن الأزمات المالية تتيح فرصاً جيدة لإصلاح قوانين شهر الإفلاس.[4] ففي أوقات الكساد الاقتصادي، يكتسب الحفاظ على الشركات التي تمتلك مقومات البقاء كمؤسسة عاملة وعلى الوظائف أهمية خاصة. فالكساد الكبير الذي عصف بالاقتصاد الأمريكي في ثلاثينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، دفع الحكومة الأمريكية إلى إجراء أول إصلاح شامل في قانون شهر الإفلاس منذ 50 عاماً. وبموجب قانون تشاندلر لعام 1938 (Chandler Act)، السابق للفصل الحادي عشر من أنظمة الحماية من الإفلاس المعمول به حالياً في الولايات المتحدة، لم يعد مفهوم الإفلاس مرادفاً لمفهوم التصفية، لكنه، بدلاً من ذلك، منح الشركات المتعثرة فرصة لإعادة تنظيم عملياتها وأوضاعها حتى يمكنها الخروج بسلام من الأوقات الصعبة. وحدد إصلاح عام 1938 أيضاً اختصاصات مديري التفليسة وخولهم الصلاحيات والسلطات اللازمة للمساعدة في تفعيل عمليات إعادة التنظيم.

وأدت الأزمة المالية الآسيوية إلى حفز الجهود في مختلف أنحاء بلدان شرق آسيا لإعادة هيكلة إجراءات شهر الإفلاس. وقبل عام 1998، كانت قوانين وأنظمة شهر الإفلاس لدى كوريا وتايلند غير ملائمة وبالغة القدم، ونادراً ما تم استخدامها. ولذلك، فإنها لم تخضع لاختبار حقيقي في الظروف الاقتصادية العادية. وعندما اتتشرت أزمة نقص السيولة في المنطقة في عامي 1997 ـ 1998، تدهور القطاع المالي بأكمله وانتشرت عمليات التصفية على نطاق واسع. ولوضع حد لهذا الاتجاه، قامت كوريا وتايلند بتعديل قوانينهما لصالح إعادة تأهيل الشركات المتعثرة.[5]

يمكن للإجراءات غير الفعالة الخاصة بالتعامل مع قضايا الإعسار أن تعمق أية أزمة وأن تطيل أمدها. لكن يمكن للإجراءات المتسمة بالفعالية أن تسرع استعادة الاقتصاد لعافيته: حيث تتم إعادة هيكلة منشآت الأعمال التي تتوفر فيها مقومات البقاء بينما تتم تصفية ما دون ذلك بسرعة (الشكل 11-3). ومن ثم، يمكن إعادة تخصيص الموارد وإعادة ضخها ثانية في النشاط الاقتصادي. وكان إصلاح قوانين

الشكل 11-2

تصفية النشاط التجاري: الوقت والتكاليف اللذان تستغرقهما إجراءات إفلاس شركة محلية والمحصلة

ترتيب البلدان يستند إلى مؤشر فرعي واحد

ملاحظة: لا يتم احتساب الوقت والتكلفة بشكل منفصل بالنسبة لهذا الترتيب للمزيد من التفاصيل. يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

الشكل 11-3

وجود علاقة ارتباط بين ارتفاع معدلات استرداد الدين من جهة وزيادة كثافة عدد الشركات من جهة أخرى

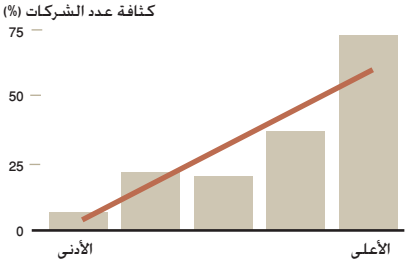

ترتيب البلدان حسب معدل استرداد الديون، خميسات

ملاحظة: كثافة النشاط التجاري تمثل عدد مؤسسات الأعمال كنسبة مئوية مقسوماً على عدد السكان الذين هم في سن العمل. وتُعتبر العلاقات ذات مغزى إحصائي عند مستوى 1 في المائة، ويستمر مغزاها الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد. وهذه البيانات تشمل 76 بلداً.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واستقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال 2008

وأنظمة الإفلاس في شيلي أحد أسباب خروجها السريع نسبياً من حالة الركود العميق في أوائل ثمانينيات القرن العشرين.[6] وقامت كولومبيا بتبسيط قواعد وإجراءات إعادة تنظيم الشركات المتعثرة في عام 1999 وكان لذلك تأثير إيجابي وسط الأزمة المالية التي انتشرت في بلدان أمريكا اللاتينية في أواخر التسعينيات.[7]

واسترشاداً بالتاريخ، يمكن أن نشهد المزيد من عمليات إصلاح قوانين الإعسار وأنظمة حقوق الدائنين في السنوات القليلة المقبلة. ولم يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سوى عدد قليل من إصلاحات قوانين وأنظمة الإعسار في 2009/2008 المتعلقة مباشرة بالأزمة المالية العالمية. ويمكن أن يزداد الطلب على الإصلاح إذا تفاقمت آثار الأزمة الراهنة على الاقتصاد الحقيقي، ومع تعرض فعالية قوانين وأنظمة الإعسار في البلدان للاختبار في ظل أوضاع صعبة.

وهنالك بعض البلدان التي اتخذت بالفعل تدابير مبكرة في إطار الاستجابة لهذه الأزمة. وألمانيا هي أحد هذه البلدان، إذ لم تعد تُلزم الشركات التي تتمتع بمقومات البقاء بتقديم طلبات شهر إفلاسها في حالة تفاقم مديونياتها. وسمحت لها بدلاً من ذلك بالاستمرار في العمل. وسيُعمل بهذا التعديل، الذي يُقصد منه أن يكون إعفاءً مؤقتاً أثناء الأزمة المالية الحالية، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول من عام 2010. وفي عام 2006، قامت فرنسا بتخفيف متطلبات الدخول في "إجراءات التسوية الواقية من الإفلاس"، وهو عبارة عن إعادة هيكلة سابقة للإعسار تحت إشراف المحكمة. وسمحت الكويت بخيار إعادة التنظيم للشركات التي تقف على حافة الإعسار.

وتعكف بلدان أخرى حالياً على إعداد برامج إصلاح في المرحلة القادمة. ففي مارس/آذار 2009، وافقت الجمهورية التشيكية على خطة سيتم بمقتضاها تعديل قانون الإعسار في إطار خطة أوسع نطاقاً للتعافي من الأزمة الراهنة. ويتمثل الهدف في مساعدة منشآت الأعمال على الاستمرار في العمل، وذلك من خلال تسهيل حصول المدينين على التمويل بعد التقدم بطلب شهر الإفلاس. وفي مايو/أيار 2009، وقعت 10 حكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إعلان مشترك بشأن الإصلاحات المرجوة، حيث اتفق خبراء ممثلون عن كل من: مصر، والأردن، ولبنان، وليبيا، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والإمارات العربية المتحدة، والضفة الغربية وقطاع غزة، أثناء اجتماعهم في أبو ظبي على بناء علاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص لتقوية قوانين الإعسار وأنظمة حقوق الدائنين التي عفا عليها الزمن.[8]

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة المتعلقين بإجراءات دعاوى شهر الإفلاس (التفليسة) التي تكون مؤسسات محلية طرفاً فيها، والنتائج المترتبة عليها. وتتصف البلدان ذات الأداء الأفضل بسرعة عمل منشآت الأعمال القادرة على البقاء وانخفاض تكلفتها وقدراتها على الاستمرار. ومن المرجح في هذه البلدان أن يتم بيع منشآت الأعمال التي تمتلك مقومات البقاء أو إعادة تنظيمها كمنشآت عاملة بدلاً من تصفيتها عن طريق بيعها مجزأة. وتحقق البلدان التي لديها أنظمة إعسار تتسم بالكفاءة معدلات استرداد أعلى مقارنة بالبلدان التي لا تتوافر لديها مثل هذه الأنظمة. ولا يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إجراءات دعاوى شهر إفلاس المؤسسات المالية، التي لا تخضع في العادة لقوانين وأنظمة الإفلاس.[9]

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

تصدّرت ملاوي البلدان القائمة بالإصلاحات في مجال تصفية النشاط التجاري في 2009/2008. حيث دخل قانون الشركات الجديد لديها حيز النفاذ في 1 يونيو/حزيران 2009. وينص هذا القانون على وضع أسقف محددة لأتعاب المصفين: 5 في المائة من قيمة التفليسة. وفي السابق، كان للمصفين مطلق الحرية في تحديد الأتعاب التي يتقاضونها، وكانت عادة في حدود 10 في المائة من قيمة التفليسة. ونتيجة لذلك، انخفض إجمالي تكلفة إنهاء إجراءات الإعسار في ملاوي من 30 في المائة من قيمة التفليسة إلى 25 في المائة، وأصبحت آلية تسديد أتعاب المصفين أكثر شفافية.

وفي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وهي من بين أكثر مناطق العالم تأثراً بالأزمة العالمية الراهنة، قامت 6 بلدان بإصلاحات في هذا المجال أدت إلى تسهيل تصفية النشاط التجاري. إذ أدخلت ليتوانيا تعديلات على قانون شهر إفلاس الشركات للقضاء على فترة انتظار الدائنين الراغبين في تحريك دعوى شهر الإفلاس والتي تبلغ 3 أشهر. وبات في مقدور أي دائن في الوقت الحالي في فيلنيوس أن يقوم ببساطة بإخطار المدين باعتزامه تحريك دعوى شهر إفلاس ضده، ومنحه فترة سماح مدتها 30 يوماً لسداد الدين المستحق.

وأدخلت بولندا تعديلات على قانون الإفلاس لديها، حيث وسعت من نطاق أسباب تقديم طلبات بدء إجراءات إعادة التنظيم. ويمكن حالياً للشركات التي تواجه مصاعب مالية التقدم بطلب للحماية القانونية في وقت أبكر من ذي قبل. وكما هي الحال بالنسبة لبولندا، أتاحت إستونيا للشركات المتعثرة التي تقف على حافة الإعسار إمكانية إعادة هيكلة ديونها واتخاذ تدابير أخرى لاستعادة ربحيتها.

وأدخلت روسيا تعديلات على قانون الإعسار لديها بغرض استحداث معايير التأهل المهني الواجب توافرها في مديري الإعسار (التفليسة) وتنظيم أحكام تحديد أتعابهم. وعدلت ألبانيا قانون شهر الإفلاس لإنشاء هيئة للإشراف على أنظمة الإعسار وذلك بغرض الإشراف على عمل مديري الإعسار وإصدار التراخيص الخاصة بهم.

الجدول 11-2

وضع إجراءات خاصة بإعادة التنظيم أو تعزيزها - الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

سن أو تعزيز إجراء إعادة التنظيم أو عمليات إعادة التنظيم المعدة سلفاً	إستونيا، وفرنسا، والكويت، وموريشيوس، والفلبين، وبولندا، ورواندا، وسيراليون، وأوروغواي
تنظيم أحكام مهنة مديري الإعسار	ألبانيا، وكولومبيا، وملاوي، والفلبين، والاتحاد الروسي
تطبيق مواعيد منصوص عليها أو اختصارها	ألبانيا، وليتوانيا، والاتحاد الروسي، وطاجيكستان
إنشاء نظام الحراسة القضائية	ساموا
تعزيز المحاكم المتخصصة	الهند
التخفيف المؤقت لالتزام جهاز الإدارة بتقديم طلب شهر الإفلاس	ألمانيا

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 11-3

ما هي البلدان التي تسهل فيها تصفية النشاط التجاري - وما هي البلدان التي يصعب فيها ذلك؟

المدة الزمنية (بالسنوات)			
الأكثر سرعة		**الأكثر بطئاً**	
أيرلندا	0.4	إكوادور	5.3
اليابان	0.6	إندونيسيا	5.5
كندا	0.8	هايتي	5.7
سنغافورة	0.8	الفلبين	5.7
بلجيكا	0.9	بيلاروس	5.8
فنلندا	0.9	أنغولا	6.2
النرويج	0.9	الجمهورية التشيكية	6.5
أستراليا	1.0	ملديف	6.7
بليز	1.0	الهند	7.0
آيسلندا	1.0	موريتانيا	8.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)			
الأقل تكلفة		**الأكثر تكلفة**	
كولومبيا	1.0	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	38.0
الكويت	1.0	الفلبين	38.0
النرويج	1.0	ساموا	38.0
سنغافورة	1.0	جزر سليمان	38.0
جزر البهاما	3.5	فانواتو	38.0
بلجيكا	3.5	جمهورية فنزويلا البوليفارية	38.0
بروني دار السلام	3.5	سيراليون	42.0
كندا	3.5	أوكرانيا	42.0
فنلندا	3.5	ليبريا	42.5
جورجيا	3.5	جمهورية أفريقيا الوسطى	76.0

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ونص القانون الجديد أيضاً على معايير التأهل المهني لمديري الإفلاس. وأدخلت طاجيكستان تعديلات على قانون الإفلاس لديها بغرض تبسيط الجداول الزمنية الخاصة بإجراءات إعادة التأهيل والتصفية (الجدول 11-2).

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، انضم بلدان اثنان إلى البلدان القائمة بالإصلاح في 2009/2008. فقد سنت أوروغواي قانون إعسار جديد، مما أدى إلى توحيد آلياتها الكثيرة القائمة في إجراء واحد لإعادة التنظيم. وأصدرت كولومبيا مراسيم في 2009/2008 لتشديد تنظيم مهنة مديري الإعسار (التفليسة).

وعلى صعيد البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قامت كل من فرنسا وألمانيا بتطبيق إصلاحات. إذ أدخلت فرنسا تعديلات على تشريعاتها بغرض تسهيل تأهل الشركات للاستفادة من إجراءات التسوية الواقية من الإفلاس. وتمثل الهدف من ذلك في تشجيع الشركات على التقدم إلى المحكمة بطلب الحماية القضائية في وقت مبكر قبل أن تصبح معسرة. وألغت ألمانيا، كإعفاء مؤقت أثناء الأزمة المالية الراهنة، التزام جهاز إدارة الشركة المتعثرة بتقديم طلب شهر الإفلاس في حالة تفاقم مديونيات الشركة، حيث يزداد احتمال استمراريتها أكثر من حالة نقص السيولة.

وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، قامت ثلاثة بلدان، إلى جانب ملاوي، بتطبيق إصلاحات. إذ سنت موريشيوس قانون إعسار جديد ينص على إجراء إعادة التأهيل للشركات كبديل عن التصفية. وينص هذا القانون على مواعيد زمنية واضحة، ويحدد حقوق الدائنين والمدينين والتزاماتهم، ويبين العقوبات لكل من يسيء استخدام هذا النظام. واعتمدت رواندا قانوناً جديداً يشجع استخدام إجراءات إعادة التنظيم بوصفها خياراً ممكناً للشركات المتعثرة، وينص على مواعيد زمنية واضحة أثناء إجراءات الإعسار. وسنت سيراليون قانوناً جديداً للشركات يتيح إمكانية لجوء الشركات إلى إجراء إعادة التنظيم.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، قامت ساموا والفلبين بتطبيق إصلاحات. إذ سنت ساموا قانونين جديدين: قانون الشركات المعدل لعام 2006 الذي ينص على 3 مراحل في عملية الإعسار - هي: الإدارة والتسوية/الصلح والتصفية، وقانون الحراسة القضائية لعام 2006 الذي ينص على تعيين حراس قضائيين على الشركات المتعثرة. واعتمدت الفلبين القواعد الإجرائية الخاصة بإعادة تأهيل الشركات التي استحدثت مفهوم التفاوض المسبق لإجراءات إعادة التنظيم، واشترطت تمتع الحراس القضائيين بمؤهلات محددة.

وفي منطقة جنوب آسيا، قامت الهند بتطبيق إصلاحات، حيث عينت المزيد من القضاة في المحاكم المتخصصة في استرداد الديون، مما مكّنها من تسريع وتيرة الفصل في قضايا نزع الملكية (غلق الرهونات). وأدى قانون توريق الأصول المالية وإعادة هيكلتها وإنفاذ قانون المصالح الضمانية لعام 2002 إلى تسهيل قيام المحاكم بالفصل في إجراءات نزع الملكية.

وكانت الكويت البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي قام بإصلاحات في هذا المجال. حيث يسمح إجراء جديد بإعادة تنظيم الشركات التي تواجه مصاعب مالية لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة الإعسار.

أما رومانيا فقامت بإصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة إجراءات الإعسار من خلال زيادة التكلفة. فالتعديل الذي أدخل على قانون الإعسار في نوفمبر/تشرين الثاني لعام 2008 يشترط وضع نسبة 1.5 في المائة من المبلغ المسترد من كل إجراء إعسار في صندوق لسداد مصروفات مديري الإعسار. ويهدف ذلك إلى ضمان سداد أتعاب مديري الإعسار حتى عندما لا تتبقى أية موجودات لدى المدينين. ومن شأن هذا الإصلاح أن يؤدي إلى خفض المبلغ الذي يسترده الدائنون في القضايا التي تتوافر فيها موجودات لدى الشركة، كما أنه يؤدي إلى زيادة عدم الكفاءة في القضايا التي تقل أو لا توجد فيها أية موجودات. وتسعى بلدان أخرى إلى معالجة هذه المشكلة عن طريق تقييد التدخل المهني حيثما تكون احتمالات استرداد الديون ضعيفة.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

في أوقات الأزمات، تصبح المحاكم المثقلة بالقضايا، والمصفون غير المؤهلين والقوانين الجامدة عقبات أكبر حجماً أمام الخروج المنظم لمنشآت الأعمال التي لا تملك مقومات البقاء. وتصبح إعادة تنظيم الشركات التي تمتلك مقومات الحياة بغرض الحفاظ على فرص العمل أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتستطيع الحكومات المساعدة من خلال: تشجيع الشركات على السعي للتسوية من خلال التوصل إلى حلول قبل الدخول في الإعسار، وتحسين كفاءة المحاكم، وتدريب الحراس القضائيين والمصفين لتحسين مستوى أدائهم في إدارة الشركات المتعثرة وبيع موجوداتها بكفاءة. يُذكر أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قد سجل 76 إصلاحاً أدى إلى تسهيل تصفية النشاط التجاري في السنوات الست الماضية. وكانت البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون

الشكل 11-4

البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نفذت أكبر عدد من الإصلاحات منذ عام 2004

نسبة البلدان في المنطقة التي قامت بإصلاحات أدت إلى تسهيل تصفية النشاط التجاري (%)

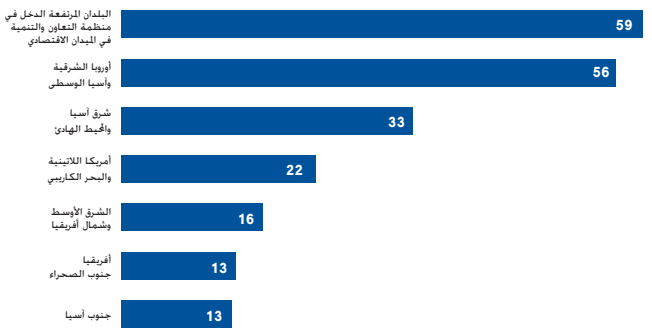

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

والتنمية في الميدان الاقتصادي الأكثر تطبيقاً للإصلاحات (الشكل 11-4).

مواجهة الواقع في وقت مبكر

لا يجب أن ينتظر الدائنون حتى تفوت عليهم فرصة إنقاذ الشركة. ففي البلدان التي يعمل فيها إجراء إعادة التنظيم بصورة جيدة، مثل فنلندا والنرويج، تقوم الشركات في العادة بتقديم طلبات شهر الإفلاس بعد أسبوعين من تاريخ إعسارها. وتستطيع بلدان كثيرة، وخاصة تلك التي لديها أنظمة قديمة لشهر الإفلاس، أن تنقذ المزيد من الشركات من خلال إقناع المدينين بمواجهة الواقع في وقت مبكر.

وتتمثل إحدى هذه الطرق ـ التي يستطيع واضعو السياسات من خلالها تشجيع منشآت الأعمال على طلب حلول سريعة ـ في توسيع الأسباب التي يمكن للشركات التي تواجه مشاكل ومصاعب مالية على أساسها التقدم بطلب لإعادة التنظيم. ويسمح هذا القانون للمدينين بالتقدم بطلب إعادة التنظيم عندما يواجهون مصاعب مالية بدلاً من اشتراط الانتظار حتى تسوء حالة إعسارهم. ومن أصل 18 بلداً قام بالإصلاح في 2009/2008، قامت 5 بلدان ـ هي استونيا، وفرنسا، والكويت، والفلبين، وبولندا ـ بتطبيق قوانين إنقاذ تنص على لجوء الشركات إلى الإجراءات السابقة للإعسار أو تعززها. وفعلت الجمهورية السلوفاكية الشيء نفسه في قانونها الخاص بشهر الإفلاس وإعادة الهيكلة الذي دخل حيز النفاذ في عام 2006.

ومن بين الطرق الأخرى لتشجيع الشركات على مواجهة الواقع قبل فوات الأوان اشتراط قيام المدينين بتقديم طلبات شهر الإعسار بمجرد عجزهم عن سداد الديون المستحقة عليهم أو بمجرد أن يكونوا على حافة العجز عن السداد. وفي بولندا وإسبانيا، يمكن أن تتعرض إدارة الشركة التي تقدم طلب شهر الإفلاس بعد فوات الأوان لعقوبات. وفي عام 2008، أوجب قانون الإفلاس الجديد في أوروغواي على إدارة الشركة المعسرة تقديم طلب شهر الإفلاس في غضون 30 يوماً من تاريخ العلم بإعسار الشركة. ومن شأن هذا البند، في حال تطبيقه تطبيقاً جيداً، أن يخفض فترات التأخير.

يمكن لإنشاء إطار لعمليات إعادة التنظيم المسبقة التجهيز أن يحافظ على استمرار تشغيل الشركة كمؤسسة عاملة. وقد قامت إيطاليا وكوريا في 2007/2006 باستحداث إجراءات معدة سلفاً لإعادة التنظيم. وتستطيع أية شركة حالياً أن تدخل في مفاوضات بشأن خطة إعادة التنظيم مع الدائنين قبل أن تتقدم بطلب شهر الإفلاس. وبمجرد التوصل إلى اتفاق مع الأكثرية المطلوبة من الدائنين، تتقدم الشركة بطلب شهر الإفلاس وتطلب من المحكمة الموافقة على خطة إعادة تنظيمها. وبمجرد موافقتها، تفرض المحكمة الاتفاق على الدائنين وتضمن استمراره. وتمهد المفاوضات الأولية مع الدائنين الطريق لتسريع جدولة جلسة المحكمة للنظر في دعوى الإفلاس، مما يسمح بسرعة الخروج من الإفلاس.[10]

تسريع إجراءات المحكمة

عند رفع دعوى الإعسار أمام المحكمة، فإن تحقيق تسوية في الوقت الملائم يصبح عنصراً حيوياً، ولاسيما إذا كان الهدف هو إنقاذ الشركة المعنية. ولا تستغرق دعوى الإعسار التي تنتهي بنتيجة تتسم بالكفاءة ـ أي استمرار عمل الشركة أو بيعها كمؤسسة عاملة ـ أكثر من عامين. وفي مجموعة البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تحقق نسبة 77 في المائة من البلدان هذه النتيجة. وفي اليابان، تعتبر إجراءات إعادة التأهيل مثالاً على نظام إعادة الهيكلة تحت إشراف المحكمة الذي يقوم بوظائفه على أكمل وجه.

وعلى صعيد بلدان منطقة جنوب آسيا، فإن دعاوى الإعسار هي الأطول على الإطلاق على مستوى العالم، حيث تستغرق في المتوسط 4.5 عام. كما أن متوسط الوقت الذي يستغرقه إنفاذ العقود عن طريق المحاكم هو الأطول: 1053 يوماً. ومن شأن إطالة أمد التقاضي تخفيض قيمة الشركات، مما يزيد من صعوبة استمرارها كمؤسسات عاملة بعد انتهاء دعوى الإعسار.

تفتقر أجهزة القضاء في بلدان كثيرة إلى مقومات البنية الأساسية، والتدريب، والخبرات الفنية الضرورية للفصل في نزاع تجاري في الوقت المناسب.[11] ويمكن لتزايد طلبات شهر الإفلاس في السنوات المقبلة أن يستنزف قدرات المحاكم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مخاطر أن تصبح عاجزة عن القيام بوظائفها. بيد أن بعض البلدان قامت في السنوات الأخيرة بإنشاء محاكم متخصصة بقضايا الإفلاس للتعامل بقدر أكبر من الكفاءة مع إجراءات الإعسار.

والولايات المتحدة هي أحد البلدان التي قامت بتعزيز كفاءة محاكمها. وبفضل تطبيق نظام إدارة الدعاوى بصورة إلكترونية، يمكن الآن لأي طرف الرجوع إلى أية وثيقة أو مستند في دعوى شهر الإفلاس. ويمكن لقضاة التفليسة العمل من أي مكان، والتوقيع على القرارات والطلبات بمجرد الضغط على فارة الكمبيوتر. ويتيح هذا النظام، الذي تم إنشاؤه في أواخر تسعينيات القرن العشرين وجرى تعميمه في كافة الولايات بحلول عام 2005، مستوى واحداً من المعلومات للجمهور العام، وآخر للمحامين ممن لديهم حسابات إلكترونية بكلمة مرور، ومستوى ثالث لقضاة التفليسة.

تدريب مديري الإعسار

يلعب الحراس القضائيون والمصفون أدواراً جوهرية في إجراءات الإعسار. ويشارك المصفون في إدارة شركات المدينين ـ إما عن طريق أن يحلوا محل إدارة الشركة المتعثرة أو المشاركة معها في إدارة الشركة. ويتولى المصفون مسؤولية بيع موجودات الشركات التي لا تتوفر لديها مقومات البقاء. وقد شرعت بلدان كثيرة في تطبيق إصلاحات لضمان تمتع شاغلي هاتين المهنتين بالمؤهلات التعليمية والخبرة العملية الواجب توافرها، وخضوعهم

الشكل 11-5

البلدان التي لديها محاكم متخصصة بالإفلاس تتمتع بارتفاع معدلات استرداد الدين

معدل الاسترداد (سنتات عن كل دولار)

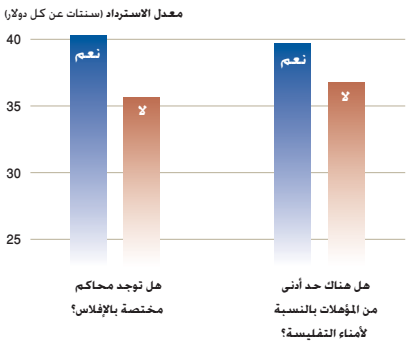

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

لإشراف جيد. وفي السنوات الأخيرة، استحدثت بلدان مثل بلغاريا وكندا وشيلي والصين وبولندا ورومانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة معايير التأهل الواجب توافرها في الحراس القضائيين والمصفين (الشكل 11-5).

وفي 2009/2008، اعتمدت كولومبيا وروسيا قواعد وإجراءات تفرض شروط الترخيص الخاصة بالمصفين. وفي يونيو/حزيران 2006، أنشأت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة غرفة لأمناء التفليسة، وطبقت نظاماً لإصدار التراخيص. وفي عام 2005، أنشأت شيلي نظاماً بغرض ضمان تشديد رقابة مديري التفليسة، وربط أتعاب المصفين بالعائدات المتحققة من بيع الموجودات. ويهدف ذلك إلى تشجيع أمناء التفليسة على سرعة بيع الأصول المتعثرة، مما يؤدي إلى تعظيم العائدات.

حواشي

1. المعهد الوطني للإحصاءات، إسبانيا، http://www.ine.es/jaxi/tabla.do.
2. Euler Hermes, "A Remarkable Acceleration in Business Insolvencies," press release, 4 يونيو/حزيران 2009، http://www.eulerhermes.com/.
3. المكتب المعني بالإعسار، "حالات الإعسار في الربع الأخير من عام 2008"، نشرة إحصائية، 6 فبراير/شباط 2009، http://www.insolvency.gov.uk/.
4. Gine and Love، (2008).
5. Carruthers and Halliday، (2007).
6. Bergoeing وآخرون، (2007).
7. Gine and Love، (2008).
8. أشرف معهد حوكمة الشركات (حوكمة) على تنظيم هذه الندوة بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والاتحاد الدولي للخبراء في إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس "إنسول إنترناشيونال" وغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي ومركز أبو ظبي لحوكمة المؤسسات، وذلك بدعم من شركة "لاثام أند واتكلينز" للاستشارات.
9. Djankov، (2009 أ).
10. Djankov، (2009 ب).
11. Djankov، (2009 ب).

مرفق: مجموعة المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء

تعتبر خدمات البنية الأساسية مثل خدمات الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمنشآت الأعمال الخاصة، إذ يمكن أن يؤدي سوء تقديم هذه الخدمات ورداءة نوعيتها إلى إعاقة نمو الشركات. وفي إجاباتهم على استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال في 89 بلدا فيما بين 2006 و2009، أشارت تقديرات مديري الشركات إلى أن إنفاقهم على بنود مثل الوقود والكهرباء والاتصالات والمياه بلغ ما يعادل 9 في المائة من المبيعات السنوية، أو ما يفوق المُنصرف على الآلات والمعدات. وأفاد هؤلاء المديرون بأن الخسائر الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي بلغت 3.2 في المائة من حجم المبيعات. وعند سؤالهم عن ما هو أكبر قيدٍ يُعيق تشغيل شركاتهم ونموها، أفاد عدد كبير من المديرين بأن ذلك العائق يتمثل تحديدا، وبدرجة أكبر من أي عاملٍ آخر، في ضعف خدمات الإمداد بالكهرباء والحصول على التمويل.[1]

وحتى تتمكن من الانتقال إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى التي تعتمد على تكنولوجيات قائمة على استخدام الكهرباء، تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على توصيل الكهرباء بصورة يمكن التعويل عليها وبتكلفة يمكن تحمُّلها. ولكن نظرا للقيود المؤثرة على قدرات مؤسسات الطاقة الكهربائية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، فإنه لا يمكن في أغلب الحالات ضمان توافر هذا العُنصر المهم. وبغض النظر عما إذا كانت الكهرباء متاحة بشكل يمكن التعويل عليه أم لا، فإن الخطوة الأولى بالنسبة للعميل للحصول على الكهرباء تتمثل دائما في عملية توصيل الكهرباء. وهذه الخطوة الأساسية الأولى هي التي يهدف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى قياسها عن طريق مجموعة جديدة من المؤشرات التجريبية المعنية بالإجراءات التي يجب أن تمُرّ بها منشأة أعمال خاصة من أجل توصيل الكهرباء.

وبتطبيق منهجيته على مسألة توفير خدمات الكهرباء، يهدف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى توضيح ما لضعف الخدمات التجارية لشركات توزيع الكهرباء من آثار على أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع، وتكملة مجموعات البيانات القائمة. فمن شأن البيانات الموضوعية المتسقة عن خدمات توصيل الكهرباء أن تحقق استنارة شركات المرافق والهيئات المعنية بشؤون التنظيم والحكومات في سعيها لتعزيز أداء هذا القطاع، فضلا عن استخدام هذه البيانات كمُدخلات في البحوث المعنية بالروابط والصلات بالنواتج الاقتصادية.

وتختلف هذه البيانات من نواحٍ شتى عن مجموعة البيانات الأخرى الخاصة بالكهرباء. فمجموعة المؤشرات الجديدة لا تعكس تكاليف استهلاك الكهرباء ولا تقيس النسبة المئوية للأسر المعيشية ومنشآت الأعمال التي تم توصيل الكهرباء إليها في كل بلد. كما أن هذه المؤشرات لا تقيس مشكلات الجودة، مثل تكرر انقطاع الخدمة، وفاقد الطاقة وهبوط الفلطية، التي تشكل أعباءً كبيرة بالنسبة لمنشآت الأعمال. علماً بأن التحليل المستند إلى استخدام بيانات مستمدة من مجموعة المؤشرات الجديدة والتقرير العالمي للتنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين كفاءة عملية توصيل الكهرباء وتصورات أصحاب المشاريع ومنشآت الأعمال بشأن نوعية خدمات البنية الأساسية بصفة عامة (الشكل 12-1).

بناء المؤشرات

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتتبع جميع الإجراءات اللازمة لتوصيل الكهرباء لمبنى قامت بإنشائه حديثا إحدى مؤسسات الأعمال، بما في ذلك تمديد أو توسيع نطاق البنية الأساسية القائمة.[2] ولضمان قابلية البيانات للمقارنة بين البلدان، تم عرض حالة معيارية على المجيبين على الاستقصاء الذي شمل 140 بلدا:

يرغب أحد أصحاب منشآت الأعمال في توصيل الكهرباء إلى المستودع الذي بناه حديثا كمخزن لتبريد اللحوم. وقد قام فني كهربائي من شركة البناء باستكمال تركيب التوصيلات والأسلاك الداخلية حتى نقطة عدّاد استهلاك الكهرباء، ويود صاحب المُنشأة توصيل الكهرباء للمستودع من شركة التوزيع المحلية. وطبقا لتقديرات الفني الكهربائي لدى شركة البناء، يحتاج المستودع لتوصيلة تبلغ قدرتها 140 كيلو فولط أمبير.[3]

الشكل 12-1

سهولة توصيل الكهرباء - تحسن التصور الخاص بنوعية البنية الأساسية بشكل عام

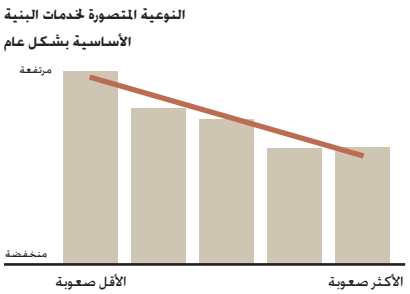

ترتيب البلدان حسب مؤشر سهولة توصيل الكهرباء، تحميسيات

ملاحظة: تُعتبر العلاقات ذات مغزى إحصائي عند مستوى 1 في المائة.
ويستمر مغزاها الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، والمنتدى الاقتصادي العالمي (2008).

طبقا لدراسة الحالة، طُلب من مؤسسات توزيع الكهرباء في المدينة التجارية الرئيسية أن تصف إجراءات توصيل الكهرباء بما في ذلك التكلفة والوقت اللازمين للإنجاز. وتم إعداد قائمة الإجراءات من واقع الإجابات والتحقق منها عبر البريد الإلكتروني ومقابلات هاتفية مع مهنيين مستقلين مثل فنيي الكهرباء، والمهندسين الكهربائيين، ومقاولي الأعمال الكهربائية، وشركات البناء. للمزيد من التفاصيل الخاصة بالمنهجية، يُرجى الرجوع إلى قسم "ملاحظات على البيانات" في الصفحة 95.

ما هي البلدان القائمة بتسهيل توصيل الكهرباء؟

على صاحب منشأة أعمال في أوكرانيا يسعى لتوصيل الكهرباء لمستودع التبريد الخاص به استيفاء 9 إجراءات مختلفة للحصول على موافقات على التصميم، وشهادات فنية لخطوط الكهرباء المطلوبة، وعمليات تفتيش متعددة على أعمال التوصيل، بما في ذلك التفتيش من جانب هيئة التفتيش الحكومية المعنية بحماية العاملين. وتستغرق هذه العملية 306 أيام بتكلفة تبلغ 8419 دولارا أمريكيا، أو 262 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد.

وهناك بلدان مثل الدانمرك وألمانيا واليابان تجعل توصيل الكهرباء لمنشآت الأعمال أكثر سهولة (الجدول 12-1). فهذه العملية في ألمانيا هي الأسرع من نوعها بحيث لا تتطلب سوى 3 إجراءات مع مؤسسة الكهرباء وتستغرق 17 يوما. فصاحب منشأة الأعمال يحتاج ببساطة إلى توقيع عقد توريد مع تاجر تجزئة للمستلزمات الكهربائية ثم تكليف الفني الكهربائي المرخص الذي يعمل لديه بمتابعة طلب توصيل الكهرباء. وتقوم مؤسسة الكهرباء بعد ذلك باستكمال أعمال التوصيل الخارجية. ويتم توصيل الكهرباء للمستودع في أقل من3 أسابيع، بتكلفة إجمالية تبلغ 2151 دولارا أمريكيا (5 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد).

يقل عدد الإجراءات في البلدان التي تقوم فيها مؤسسة الكهرباء بما يلي:

- التنسيق مع الهيئات والمصالح الأخرى، مثل البلدية أو الإدارة المختصة بشؤون البناء، مما يؤدي إلى استغناء العملاء عن مراجعة نفس الهيئات عدّة مرّات. وفي رومانيا، على المقاول الخاص القائم باستكمال أعمال التوصيل أن يحصل على رخصة بناء مستقلة من أجل مُحوّل التوزيع اللازم لتوصيل الكهرباء. وفي كل من صربيا والجبل الأسود، يمكن الحصول على تلك الرخصة من البلدية إلى جانب الترخيص الأساسي بالبناء.
- نقل المسؤولية عن الامتثال لشروط سلامة الأسلاك والتوصيلات الداخلية في المبنى إلى شركات خاصة بالأعمال الكهربائية. ويتم تطبيق ذلك في الدانمرك وألمانيا واليابان وموريشيوس. ولكن على المقاولين في بلدان مثل أوكرانيا الحصول على عدة موافقات من هيئات مختلفة بشأن استيفاء معايير السلامة.
- ضمان كفاءة تخطيط التوريدات، مما يُعفي العملاء من وجوب الحصول على المواد اللازمة. وفي بلدان مثل بنغلاديش وتنزانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، يمكن مطالبة العملاء بتوفير مواد مثل الأعمدة، وصناديق العدادات،

الجدول 12-1

ما هي البلدان التي يسهل فيها توصيل الكهرباء ـ وما هي البلدان التي يصعب فيها ذلك؟

عدد الإجراءات			
الأقل عدداً		**الأكثر عدداً**	
الدانمرك	3	أنغولا	8
ألمانيا	3	أرمينيا	8
اليابان	3	أذربيجان	8
موريشيوس	3	غينيا ـ بيساو	8
قطر	3	هندوراس	8
المملكة العربية السعودية	3	نيجيريا	8
سانت فنسنت وجزر غرينادين	3	الاتحاد الروسي	8
السويد	3	طاجيكستان	8
سويسرا	3	أوكرانيا	9
أنتيغوا وبربودا	4	البوسنة والهرسك	10
الوقت (بالأيام)			
الأكثر سرعة		**الأكثر بطئاً**	
ألمانيا	17	الاتحاد الروسي	272
سانت كيتس ونيفس	18	الجمهورية التشيكية	279
آيسلندا	22	قبرص	306
النمسا	23	أوكرانيا	306
سانت لوسيا	25	جمهورية قيرغيز	325
غرينادا	30	تنزانيا	382
شيلي	31	مدغشقر	419
بورتو ريكو	32	أفغانستان	424
هندوراس	33	غينيا - بيساو	437
بنما	35	سيراليون	441
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)			
الأقل تكلفة		**الأكثر تكلفة**	
اليابان	0	إثيوبيا	6,967
هونغ كونغ، الصين	2	غامبيا	6,975
قطر	4	السنغال	7,007
ألمانيا	5	مدغشقر	8,466
آيسلندا	9	ملاوي	11,655
بنما	11	جمهورية أفريقيا الوسطى	14,378
إسرائيل	13	بوركينا فاصو	15,443
قبرص	14	بنن	15,817
النرويج	14	جمهورية الكونغو الديمقراطية	28,304
أستراليا	15	بوروندي	43,020

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أو المحولات لعدم توافرها في مخازن مؤسسة الكهرباء.

يمثل عدد الإجراءات التفاعلية للعملاء مع مؤسسة الكهرباء والهيئات الأخرى أكبر مُحَدِّد للتأخر في توصيل الكهرباء. ففي البلدان التي يكون على منشآت الأعمال فيها استيفاء 6-10 إجراءات لتوصيل الكهرباء، تستغرق هذه العملية 144 يوما في المتوسط. وفي البلدان التي تتطلب 3-5 إجراءات، تستغرق العملية 104 أيام في المتوسط، في حين أن عملية توصيل الكهرباء تستغرق 56 يوما في البلدان العشرة القائمة بتطبيق أقل عدد من الإجراءات، و215 يوما في البلدان العشرة التي يتطلب فيها توصيل الكهرباء أكبر عدد من الإجراءات.

الجدير بالذكر أن الاختلافات في مستوى الفلطية التي يحتاجها العملاء تشكل العامل الأساسي لاختلاف تكاليف توصيل الكهرباء فيما بين البلدان. فالبلدان المرتفعة الدخل لديها غالبا أنظمة لتوزيع الكهرباء قادرة على توصيل الكهرباء لعميل يحتاج إلى 140 كيلو فولط أمبير من خلال القيام ببساطة بتمديد خط النقل العلوي أو الكابل الأرضي. وتبلغ التكلفة في هذه الحالات ما يتراوح بين رُبْع إلى نِصف التكلفة في الحالات التي يجب فيها توصيل الكهرباء إلى منشأة العميل بمستوى الجهد الأعلى.

ولكن تكاليف توصيل الكهرباء تتفاوت بدرجة كبيرة داخل مجموعات الدخل، وهو ما يُشير إلى وجود مجال لتخفيض التكلفة بصرف النظر عن البنية الأساسية القائمة. ففي البلدان العشرة المتسمة بأقل تكلفة (وكلها بلدان مرتفعة الدخل باستثناء بنما)، لا يزيد متوسط تكلفة توصيل الكهرباء عن 9 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد، أي ثُمُن (8/1) المتوسط الخاص بجميع البلدان المرتفعة الدخل (75 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد). وفي البلدان العشرة ذات أعلى تكلفة (وكلها بُلدان منخفضة الدخل)، يبلغ متوسط التكلفة 15803 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد، أي أكثر من ضِعف المتوسط الخاص بمجموعة البلدان المنخفضة الدخل (7384 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد).

ويمكن تقسيم تكاليف توصيل الكهرباء إلى فئتين رئيسيتين: رسوم التوصيل الثابتة التي تعكس بالضرورة نموذج التكلفة المعني بتوزيع التكاليف الثابتة لتشغيل شبكة التوزيع على جميع العملاء،[4] والتكاليف المتغيّرة حسب كل توصيلة، التي تأخذ في الحسبان تكلفة العمالة والمواد وعمليات التفتيش اللازمة.[5] وفي الكثير من البلدان، تتضمن الفاتورة أيضا تكاليف إيداع مبلغ التأمين والمدفوعات المقدمة لهيئات أخرى من أجل التراخيص وعمليات التفتيش والموافقات.[6]

وحيثما يكون توصيل الكهرباء أكثر تشابكا وتعقيدا، فإن التكاليف المتغيرة التي يجب أن يدفعها العميل تشكل جزءا أكبر من التكلفة الإجمالية. وبينما تمثل التكاليف الثابتة 59 في المائة في المتوسط من التكلفة الإجمالية في البلدان العشرة المتسمة بأقل تكلفة، فإنها تبلغ 8 في المائة فقط من التكلفة الإجمالية في البلدان العشرة ذات التكلفة الأعلى. ومن شأن ذلك أن يُحِدّ من شفافية تكاليف توصيل الكهرباء ومسؤولية المرافق أمام العملاء، مما يتيح مجالا كبيرا محتملا لممارسات الفساد.

ما هي الخطوة التالية؟

تم تجميع بيانات عن 140 بلدا (الجدول 12-2). ويمكن الاطلاع على المزيد من البيانات التفصيلية عن كل بلد في موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت. وسوف يتم توسيع نطاق عينة البلدان في العام القادم بهدف تغطية نفس العينة التي تتناولها المؤشرات الرئيسية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وسيجري تحديث مجموعة البيانات في موقع التقرير على شبكة الإنترنت عند توافر المزيد من البيانات المتاحة. ويجري حاليا إعداد تقرير يتضمن تحليلا أكثر تفصيلا للنتائج، بالإضافة إلى ورقة معلومات أساسية حول المنهجية. ونرحب بالآراء والتعليقات من قبل الحكومات ومؤسسات الكهرباء، علما بأنه سيتم الاستفادة من تلك الآراء في تعزيز تنقيح المنهجية.

الجدول 12-2

بيانات حول الحصول على الكهرباء

البلد	الإجراءات (عدد)	الوقت (بالأيام)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
أفغانستان	4	424	618.2
ألبانيا	5	162	614.5
أنغولا	8	41	1,102.3
أنتيغوا وبربودا	4	42	140.0
الأرجنتين	6	74	25.2
أرمينيا	8	242	673.0
أستراليا	5	46	15.4
النمسا	5	23	110.7
أذربيجان	8	225	624.4
جزر البهاما	7	61	45.0
البحرين	5	72	47.8
بنغلاديش	7	109	3,171.4
بيلاروس	6	218	1,291.4
بلجيكا	4	50	44.2
بليز	5	106	341.9
بنن	5	172	15,816.9
بوتان	5	241	1,675.4
بوليفيا	7	51	1,484.4
البوسنة والهرسك	10	127	276.7
بوتسوانا	5	117	465.4
البرازيل	6	36	163.2
بلغاريا	6	102	295.1
بوركينا فاصو	4	158	15,443
بوروندي	4	158	43,020.5
كمبوديا	4	169	3,854.1
الكاميرون	4	67	1,735.3
كندا	8	133	164.4
الرأس الأخضر	4	46	1,112.9
جمهورية أفريقيا الوسطى	6	210	14,377.7
شيلي	6	31	88.4
الصين	4	118	835.7
كولومبيا	5	150	1,243.6
جمهورية الكونغو الديمقراطية	6	73	28,304.0
كوستاريكا	5	62	329.0
كوت ديفوار	5	43	4,303.7
كرواتيا	5	70	319.8
قبرص	4	306	13.9
الجمهورية التشيكية	6	279	184.9
الدانمرك	3	43	106.2
جيبوتي	4	180	6,473.4
دومينيكا	5	73	1,188.1
إكوادور	5	89	973.5
جمهورية مصر العربية	7	50	453.5
السلفادور	7	74	467.3
إستونيا	4	99	206.1
إثيوبيا	4	75	6,967.3
فيجي	6	46	794.8
فنلندا	5	53	20.9
فرنسا	5	123	27.9
غابون	5	160	256.9

البلد	الإجراءات (عدد)	الوقت (بالأيام)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
غامبيا	4	178	6,975.1
جورجيا	4	71	666.3
ألمانيا	3	17	5.1
غانا	4	78	2,240.5
اليونان	6	77	35.6
غرينادا	4	30	244.6
غواتيمالا	4	39	677.4
غينيا - بيساو	8	437	4,125.8
هندوراس	8	33	963.4
هونغ كونغ، الصين	4	101	1.8
هنغاريا	6	252	98.3
آيسلندا	4	22	8.7
الهند	7	67	504.9
جمهورية إيران الإسلامية	6	143	1,050.3
أيرلندا	4	106	21.3
إسرائيل	6	113	12.7
جامايكا	6	48	80.1
اليابان	3	105	0
الأردن	5	43	525.2
كازاخستان	5	103	300.5
كينيا	5	162	1,405.3
جمهورية قيرغيز	6	325	2,478.4
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	5	127	3,245.2
لاتفيا	5	193	335.1
لبنان	5	75	29.9
ليسوتو	5	86	2,675.7
ليتوانيا	4	98	62.3
لكسمبرغ	5	120	51.5
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	5	90	924.9
مدغشقر	5	419	8,466.2
ملاوي	5	179	11,654.8
ماليزيا	6	51	42.6
ملديف	6	101	823.1
موريشيوس	3	44	262.8
المكسيك	7	169	577.1
مولدوفا	7	126	650.7
الجبل الأسود	4	67	409.3
المغرب	5	71	2,295
ناميبيا	7	40	403.9
نيبال	6	73	2,890.0
هولندا	5	125	38.9
نيوزيلندا	5	47	73.3
نيكاراغوا	6	70	1,695.3
النيجر	4	165	4,295.9
نيجيريا	8	260	1,146.8
النرويج	4	59	14.1
عمان	5	66	70.8
باكستان	5	233	2,334.7
بنما	5	35	10.7
باراغواي	4	53	409.8

البلد	الإجراءات (عدد)	الوقت (بالأيام)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
ببرو	5	118	521.8
الفلبين	5	63	466.5
بولندا	4	143	233.2
بورتو ريكو	5	32	433.8
قطر	3	90	3.8
رومانيا	7	207	312.8
الاتحاد الروسي	8	272	4,521.6
المملكة العربية السعودية	3	71	78.0
السنغال	6	125	7,007.0
صربيا	4	81	513.4
سيشيل	5	132	479.5
سيراليون	8	441	1,279.1
سنغافورة	5	76	34.2
سلوفينيا	5	38	115.4
جنوب أفريقيا	5	171	443.2
أسبانيا	4	85	169.6
سري لانكا	4	132	1,548.5
سانت كيتس ونيفس	4	18	377.3
سانت لوسيا	4	25	469.9
سانت فنسنت وجزر غرينادين	3	52	459.6
سورينام	5	128	745.7
السويد	3	52	21.1
سويسرا	3	39	68.8
الجمهورية العربية السورية	5	71	994.2
طاجيكستان	8	211	1,456.8
تنزانيا	4	382	251.4
تونغا	5	50	128.8
ترينيداد وتوباغو	5	56	53.6
تونس	4	58	1,136.1
تركيا	4	62	812.6
أوغندا	5	151	5,209.9
أوكرانيا	9	306	262.0
الإمارات العربية المتحدة	4	55	15.9
المملكة المتحدة	5	111	42.2
الولايات المتحدة	5	48	16.8
أوزبكستان	7	123	2,532.8
فييتنام	4	127	1,685.1
الضفة الغربية وقطاع غزة	6	70	1,567.1
الجمهورية اليمنية	4	35	6,926.1
زامبيا	4	103	1,042.7

حواشي

1. طبقا لاستقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال في 89 بلدا، يرى 15.6 في المائة من مديري المؤسسات والشركات أن الكهرباء تمثل العائق الأشد خطورة، وترى نسبة مماثلة منهم (15.7 في المائة) أن الحصول على التمويل هو العائق الأشد خطورة (http://www.enterprisesurveys.org).
2. ينطوي التمديد على مدّ طول الشبكة عن طريق إنشاء كابلات أرضية منخفضة الجهد أو تركيب أسلاك علوية منخفضة الجهد من نقطة وجود عداد الكهرباء إلى أقرب محطة فرعية. وينطوي التوسيع على تركيب أعمدة أو محوّل توزيع قائم على قاعدة لتوصيل الكهرباء بين شبكة الجهد المتوسط لمؤسسة الكهرباء وعداد كهرباء العميل.
3. تم اختيار الحمولة البالغة 140 كيلو فولط أمبير لتعكس احتياجات الطاقة لمؤسسة صغيرة أو متوسطة الحجم متسمة باستخدام للكهرباء كثيف نسبيا. فعلى سبيل المقارنة، يحتاج العميل المنزلي إلى 20-40 كيلو فولط أمبير. علما بأن الحمولة البالغة 140 كيلو فولط أمبير كبيرة بما يكفي لافتراض عدم قدرة صاحب المنشأة أو المشروع على اختيار سرقة الكهرباء بدلا من طلب توصيلها.
4. حيث تكون رسوم التوصيل ثابتة، فإنها عادة تحتسب كنسبة من الطلب على الكهرباء في وقت الذروة للمنشأة التي سيتم توصيل الكهرباء إليها. ويمكن غالبا الاطلاع على هذه الرسوم الثابتة في موقع مؤسسة الكهرباء أو الهيئة المنظمة على شبكة الإنترنت.
5. يمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية عن عناصر التكاليف المختلفة لكل بلد على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت (http://www.doingbusiness.org).
6. تمثل إيداعات التأمين عبئا ماليا كبيرا. ففي إثيوبيا، تخسر شركة متوسطة الحجم راغبة في توصيل الكهرباء ما يساوي 148 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد بسبب إيداع مبلغ التأمين، وهو شرط أساسي لضمان قيام الشركة بدفع فواتير الكهرباء مستقبلا. ونظرا لاحتفاظ مؤسسة الكهرباء بالضمان حتى نهاية العقد ثم رده بدون أية فوائد، فإن الشركة لا تستطيع استخدام ذلك المبلغ لأغراض أكثر إنتاجية. وتتلقى مؤسسات الكهرباء إيداعات التأمين في كل من البلدان العشرة المتصدرة للإصلاحات من حيث تكلفة التوصيلات الجديدة للكهرباء والبلدان العشرة في قاع القائمة. ولكن إيداعات الضمان تعتبر أكثر انخفاضا بصورة ملموسة في البلدان ذات الأداء الأفضل، كما تقدم شركات المرافق ترتيبات لتخفيض العبء المالي. ففي أستراليا وهونغ كونغ (الصين) وبنما، يمكن للعملاء اختيار الحصول على ضمان من البنك بتكلفة أقل من الفائدة الضائعة على وديعة الضمان المحفوظة لدى مؤسسة الكهرباء.

مرفق: نحو مؤشر معني بقياس حماية العاملين

اشتمل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العام الماضي على جدول يوضح وضعية تصديق كل بلد من البلدان المشمولة والبالغ عددها 181 بلدا على المعايير الأساسية للعمل المنبثقة عن منظمة العمل الدولية، مع الإشارة إلى أن التقرير يعتزم إجراء المزيد من البحث في تطبيق مجالات المعايير الأساسية للعمل.[1] وهي المعايير المشمولة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني التي تتناول حرية تكوين الجمعيات والنقابات العمالية والإقرار بالحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على كافة أشكال عمل السخرة أو العمل القسري، والمعاملة المنصفة في ممارسات الاستخدام، ومنع تشغيل الأطفال.

وبناءً على البحوث الأولية المعنية بمجالات المعايير الأساسية للعمل، يعتزم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وضع مؤشر جديد لحماية العاملين، وستستفيد هذه العملية من مشورة مجموعة عمل ذات تمثيل عريض من أصحاب المصلحة الحقيقية. وستكون منظمة العمل الدولية التي تضطلع بدور ريادي في مجال المعايير الأساسية للعمل بمثابة المصدر الأساسي للتوجيه والإرشاد في هذه العملية.

وطبقا للمنهجية المعيارية، يعتزم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قياس تنفيذ المعايير الأساسية للعمل، أي قياس درجة اعتماد هذه المعايير في التشريعات الوطنية. ويتم تجميع البيانات من واقع قراءة واستعراض القوانين واللوائح ذات الصلة. وجرى اختيار عمالة الأطفال لتكون أول مجال من مجالات البحث. وتشير التقديرات الواردة بشأن عمالة الأطفال في دراسة لمنظمة العمل الدولية في عام 2006 إلى ارتفاع تشغيل الأطفال: حيث يندرج أكثر من 190 مليون طفل من الشريحة العمرية 5 إلى 14 سنة ضمن السكان النشطين اقتصاديا على مستوى العالم.[2]

وقد بادر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2008 بإجراء بحث حول تطبيق البُلدان لأحكام الحد الأدنى لسن العمل المشمولة في اتفاقيتين لمنظمة العمل الدولية بشأن تشغيل الأطفال: الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام التي صدّق عليها 154 بلدا، والاتفاقية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال التي صدّق عليها 171 بلدا.[3] وتضع هاتان الاتفاقيتان مستويات واضحة للحدود الدنيا لسن الاستخدام التي يجب أن تُطبقها البلدان المُصادِقة على الاتفاقيتين في تشريعاتها الوطنية. علماً بأن نتائج ذلك البحث ليست مشمولة في المؤشرات المعنية بحماية العاملين.

ومن خلال عينة تضم 102 من البُلدان المُختارة لتمثيل المناطق وفئات الدخل المختلفة، ركز البحث على النظر فيما إذا كانت القوانين الوطنية متمشية مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بعمل الأطفال (الجدول 13-1). واستكمل خبراء قوانين العمل أسئلة الاستقصاء الخاص بالأحكام الواردة في التشريعات الوطنية بشأن عمل الأطفال. وتم التحقق من الإجابات بالرجوع إلى نصوص القوانين. إلا أن الاستقصاء لم يشمل إنفاذ قوانين تشغيل الأطفال.

الجدول 13-1
البلدان الواردة في العينة

المنطقة	البلدان
شرق آسيا والمحيط الهادئ	16
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	13
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	16
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	18
البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	14
جنوب آسيا	5
أفريقيا جنوب الصحراء	20
إجمالي	102

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال

عند تأسيس منظمة العمل الدولية في عام 1919، كان عمل الأطفال أحد الموضوعات الرئيسية للاتفاقيات الأولى التي أبرمتها المنظمة. وقامت الاتفاقية رقم 138 لسنة 1973 بتنقيح الاتفاقيات العشرة المعنية بالحد الأدنى لسن الاستخدام أو العمل في قطاعات محددة منذ عام 1919. وتُقرر الاتفاقية رقم 138 الحد الأدنى لسن الاستخدام أو العمل حيث تنص على أنه "لا يجوز أن يكون الحد الأدنى للسن المقرر أدنى من سن إنهاء الدراسة الإلزامية ولا يجوز في أي حال أن يقل عن 15 سنة".[4] "ويجوز لأي دولة عضو لم يبلغ اقتصادها ومرافقها التعليمية درجة كافية من التطور أن تقرر في البداية حدا أدنى لسن الاستخدام يبلغ 14 سنة".[5]

وتُقرر الاتفاقية أن سن 18 سنة هو الحد أدنى لسن الاستخدام في الأعمال الخطرة التي تُعرّفها الاتفاقية بأنها "أي نوع من أنواع الاستخدام أو العمل الذي يُحتمل أن يُعرّض للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأحداث بسبب طبيعته أو الظروف التي يُؤدّى فيها".[6] وجرى اعتماد الاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. وتُصنّف الاتفاقية رقم 182 الأعمال الخطرة بين أسوأ أربعة أشكال لعمل الأطفال. وتتمثل أسوأ ثلاثة أشكال أخرى في كافة أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق؛ واستخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية؛ واستخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة ولا سيما إنتاج المخدرات والاتجار بها.[7] وطبقا لدراسة لمنظمة العمل الدولية في عام 2006، بلغ عدد الأطفال من الشريحة العمرية 5 إلى 14 سنة المنخرطين في نشاط اقتصادي 190.7 مليون طفل، منهم 70.9 مليون طفل يعملون في بعض أشكال العمل الخطرة.[8]

ويوجد حد أدنى لسن الاستخدام في "الأعمال الخفيفة". إذ تُجيز الاتفاقية رقم 138 للقوانين أو اللوائح الوطنية أن تسمح باستخدام أو عمل الأطفال الذي تتراوح أعمارهم ما بين 13 و15 سنة في أعمال خفيفة "لا يُحتمل أن تكون ضارة بصحتهم أو نموهم ولا تُعطّل مواظبتهم في المدرسة".[9] ويجوز للبلدان التي "لم يبلغ اقتصادها ومرافقها التعليمية درجة كافية من التطور" أن تسمح باستخدام الأطفال في سن 12 إلى 14 سنة في أعمال خفيفة. وكمؤشر بديل للبلدان التي "لم يبلغ اقتصادها ومرافقها التعليمية درجة كافية من التطور"، استخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تصنيفات البنك الدولي القطرية للبلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل[10]

الجدول 13-2
تنفيذ القواعد الخاصة بالحد الأدنى لسنّ العمل في بلدان العينة التي لم تصادق على الاتفاقية

الحد الأدنى لسن العمل	البلدان
أعلى	8
نفسه	3
أدنى	5
لا يوجد	4
إجمالي	20

ملاحظة: يبين الجدول عينة البلدان التي لم تصادق على الاتفاقية رقم 138 حسب الحد الأدنى لسن العمل مقارنة بالحد الوارد في الاتفاقية (14 عاماً بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و15 عاماً بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل).

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 13-3
تنفيذ القواعد الخاصة بالحد الأدنى لسنّ العمل في كافة بلدان العينة

المنطقة	حد أعلى	الحد نفسه	حد أدنى	لا توجد حدود
شرق آسيا والمحيط الهادئ	9	3	2	2
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	9	4	0	0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6	6	4	0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10	5	3	0
البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	4	7	2	1
جنوب آسيا	2	2	0	1
أفريقيا جنوب الصحراء	7	11	2	0
إجمالي	47	38	13	4

ملاحظة: يبين الجدول عينة البلدان حسب الحد الأدنى لسن العمل مقارنة بالحد الوارد في الاتفاقية رقم 138 (14 عاماً بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و15 عاماً بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل).

المصدر: قاعدة بيانات تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*.

وضع التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138

من بين العينة التي تضم 102 بلد المشمولة في البحث، لم يصادق 20 بلدا على الاتفاقية رقم 138 (الجدول 13-2). على الرغم من أهمية التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، إلا أن عدم التصديق على الاتفاقيات لا يعني بالضرورة عدم تنفيذ المعايير الأساسية في التشريعات الوطنية. فعلى الرغم من عدم تصديق غانا والمملكة العربية السعودية على الاتفاقية رقم 138، على سبيل المثال، إلا أن القوانين تقرر أن الحد الأدنى لسن الاستخدام يبلغ 15 سنة.

ويندرج نصف مجموعة العشرين بلدا التي لم تصادق على الاتفاقية في مجموعتي البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وتلتزم جميع هذه البلدان العشرة بنفس أو بما هو أعلى من الحد الأدنى لسن الاستخدام البالغ 14 سنة المقرر في الاتفاقية رقم 138 للبلدان التي "لم يبلغ اقتصادها ومرافقها التعليمية درجة كافية من التطور". فالتشريعات في كل من أفغانستان وبوتان، على سبيل المثال، تنص على أن الحد الأدنى لسن الاستخدام يبلغ 18 سنة، أي ما يزيد بواقع 4 سنوات عن الحد الأدنى لسن الاستخدام المُقرر في الاتفاقية لتلك الفئة من البلدان.

وتتضمن مجموعة العشرين بلدا التي لم تصادق على الاتفاقية 5 بلدان لم تقم بتنفيذ معايير الاتفاقية وهي: البحرين، وبروني دار السلام، وكندا، والمكسيك، والولايات المتحدة. فهذه البلدان الخمسة ـ المندرجة ضمن البلدان المرتفعة الدخل والشريحة الأعلى للبلدان المتوسطة الدخل ـ قررت أن الحد الأدنى لسن الاستخدام هو 14 سنة، أي ما يقل بسنة واحدة عن الحد الأدنى لسن الاستخدام المقرر في الاتفاقية.

الحد الأدنى لسن الالتحاق بالقوة العاملة

من بين العينة التي تضم 102 بلد، يتمشى الحد الأدنى لسن الالتحاق بالقوة العاملة في 85 بلدا مع الحد الأدنى المقرر في الاتفاقية رقم 138 (الجدول 13-3).

في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، يُطبّق 18 من 20 بلدا الحد الأدنى لسن الاستخدام المقرر في الاتفاقية أو ما يزيد عنه. ويفعل نفس الشيء 15 من 18 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهناك إصلاحات جاري تنفيذها. وفي منطقة جنوب آسيا، يضع بلدان اثنان ـ هما أفغانستان وبوتان، لم يصادقا على الاتفاقية ـ الحد الأدنى لسن الاستخدام في تشريعاتهما عند مستوى 18 سنة، أي ما يزيد عن الحد المقرر في الاتفاقية مما يؤدي إلى زيادة المتوسط الخاص بهذه المنطقة. وقد اعتمدت جميع بلدان منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى الحد الأدنى لسن الاستخدام البالغ 15 سنة.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، يرتفع الحد الأدنى لسن الاستخدام إلى 16 سنة في بعض البلدان، مثل الصين ومنغوليا وبابوا غينيا الجديدة، أي ما هو أعلى من الحد الأدنى المقرر في الاتفاقية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتم تطبيق نفس الحد الأدنى البالغ 16 سنة في كل من الجزائر والأردن وتونس.

ويتم في 17 بلدا فقط من أصل 102 بلد تطبيق حد أدنى لسن الاستخدام يقل عن الحد الأدنى المقرر في الاتفاقية أو عدم وضع حد أدنى على الإطلاق. وهذا هو واقع الحال في 4 بلدان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ و4 بلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويتسم القانون في بليز بعدم الوضوح، حيث يُشار إلى حدّين

الجدول 13-4
تنفيذ القواعد الخاصة بالحد الأدنى لسنّ العمل في الأعمال الخطرة في كافة بلدان العينة

الحد الأدنى لسن العمل	البلدان
نفسه	73
أدنى	13
لا يوجد	16
إجمالي	102

ملاحظة: يبين الجدول عينة البلدان حسب الحد الأدنى لسن العمل بالنسبة للأعمال الخطرة مقارنة بالحد الوارد في الاتفاقية رقم 138 (18 عاماً).

المصدر: قاعدة بيانات تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*.

مختلفين هما 12 و14 سنة كحد أدنى لسن الاستخدام في أحكام مختلفة في نصّ القانون.[11] ولا يقرر القانون في ولايات ميكرونيزيا الموحدة أي حد أدنى لسن الاستخدام.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، لم تقم 9 من 11 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، شاملة كمبوديا وفيجي وتيمور ليشتي، باستخدام الاستثناء المقرر للبلدان التي "لم يبلغ اقتصادها ومرافقها التعليمية درجة كافية من التطور" الذي يتيح لها تطبيق حد أدنى لسن الاستخدام يبلغ 14 سنة. وبدلا من ذلك، وضعت هذه البلدان حدا أدنى لسن الاستخدام يبلغ 15 سنة.

الحد الأدنى لسن الاستخدام في الأعمال الخطرة

تُوجد أحكام ونصوص قانونية وطنية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام في الأعمال الخطرة في 86 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، وفي 83 في المائة من الشريحة العليا للبلدان المتوسطة

الجدول 13-5
تنفيذ القواعد الخاصة بالحد الأدنى لسنّ العمل في الأعمال الخفيفة في كافة بلدان العينة

الحد الأدنى لسن العمل	البلدان
أعلى	24
نفسه	20
لا يوجد حد أدنى لسن الاستخدام في الأعمال الخفيفة	3
لا توجد قوانين خاصة بسن الاستخدام في الأعمال الخفيفة	55
إجمالي	102

ملاحظة: يبين الجدول عينة البلدان حسب الحد الأدنى لسن العمل بالنسبة للأعمال الخفيفة مقارنة بالحد الوارد في الاتفاقية رقم 138 (12 عاماً بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و13 عاماً بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل).

المصدر: قاعدة بيانات تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*.

الدخل، و81 في المائة من البلدان المرتفعة الدخل في العينة التي تضم 102 بلد. ومن بين 102 بلد، هناك قوانين في 86 بلدا تحظر الاستخدام في الأعمال الخطرة للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن سنّ معينة (الجدول 13-4). ومن بين الـ 86 بلدا، يقرر 73 بلدا الحد الأدنى المعياري البالغ 18 سنة للاستخدام في الأعمال الخطرة، بينما يقل الحد الأدنى عن ذلك في 13 بلدا، منها الإمارات العربية المتحدة (17 سنة)، وناميبيا (16 سنة)، وساموا (15 سنة).

ولا يوجد أي حد أدنى مُقرر بشأن الاستخدام في الأعمال الخطرة في 16 بلدا، منها أنتيغوا وبربودا ، وهولندا، وبالاو.

الحد الأدنى لسن الاستخدام في أعمال خفيفة

من بين 102 بلد مشمول في الاستقصاء، يوجد في 44 بلدا فقط (أو ما نسبته 43 في المائة) حدُ أدنى مقرر لسن الاستخدام في الأعمال الخفيفة (الجدول 13-5). وتسمح 3 بلدان بالعمل الخفيف لكنها لا تقرر حدا أدنى للسن للاستخدام في الأعمال الخفيفة. وتشتمل الأمثلة في مجموعة الـ 47 بلدا التي تسمح بالعمل الخفيف على العمل الزراعي الموسمي، والمساعدة في أداء الأعمال التجارية العائلية، والتدريب المهني. وفي جزر البهاما، يسمح القانون للأطفال تحديدا ببيع الصحف والمجلات أو الجوز والمكسرات بعد انتهاء الساعات الدراسية في مدارسهم.

وتتضمن قائمة الـ 44 بلدا التي قررت حدا أدنى لسن الاستخدام في الأعمال الخفيفة بعض البلدان التي لم تصادق على الاتفاقية رقم 138، بما في ذلك الولايات المتحدة (14 سنة)، والمملكة العربية السعودية (13 سنة)، وبنغلاديش (12 سنة).

حواشي

1. البنك الدولي، (2008 أ، ص 147).
2. منظمة العمل الدولية (2006).
3. http://www.ilo.org/ilolex/english/docs/declworld.htm .
4. الاتفاقية رقم 138، المادة 2-3.
5. الاتفاقية رقم 138، المادة 2-4.
6. الاتفاقية رقم 138، المادة 3.
7. الاتفاقية رقم 182، المادة 3.
8. منظمة العمل الدولية (2006).
9. الاتفاقية رقم 138، المادة 7.
10. تصنيفات البنك الدولي القطرية لمجموعات الدخل متاحة على الموقع التالي: http://www.worldbank.org/data/countryclass..
11. قانون العمل، بليز (الفصل297)، طبعة منقحة 2000، القسم 164 والقسم 169 (أ).

ثبت المراجع

Deininger, Klaus, Daniel Ayalew Ali and Tekie Alemu. 2009. Impacts of Land Certification on Tenure Security, Investment, and Land Markets: Evidence from Ethiopia. Washington, DC: World Bank Group.

de Mooij, Ruud A., and Gaëtan Nicodème. 2008. "Corporate Tax Policy and Incorporation in the EU." EC Taxation Paper 11, Directorate-General for Taxation and Customs Union, European Commission, Luxembourg.

de Soto, Hernando. 2000. The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else. New York: Basic Books.

Djankov, Simeon. 2008. "The Regulation of Entry: A Survey." Discussion Paper DP7080, Centre for Economic Policy Research, London.

___. 2009a. "Bankruptcy Regimes during Financial Distress." World Bank, Washington, DC.

___. 2009b. "Briefing Note on Corporate Debt Burden, Insolvency, and World Bank Group Response." World Bank, Washington, DC.

Djankov, Simeon, and Rita Ramalho. 2009. "Employment Laws in Developing Countries." Journal of Comparative Economics 37 (1): 3–13.

Djankov, Simeon, Caroline Freund and Cong Pham. Forthcoming. "Trading on Time." Review of Economics and Statistics.

Djankov, Simeon, Caralee McLiesh and Andrei Shleifer. 2007. "Private Credit in 129 Countries." Journal of Financial Economics 84 (2): 299–329.

Djankov, Simeon, Oliver Hart, Caralee McLiesh and Andrei Shleifer. 2008. "Enforcement around the World." Journal of Political Economy 116 (6): 1105–49.

Djankov, Simeon, Rafael La Porta, Florencio López-de-Silanes and Andrei Shleifer. 2002. "The Regulation of Entry." Quarterly Journal of Economics 117 (1): 1–37.

___. 2003. "Courts." Quarterly Journal of Economics 118 (2): 453–517.

___. 2008. "The Law and Economics of Self-Dealing." Journal of Financial Economics 88 (3): 430–65.

Djankov, Simeon, Darshini Manraj, Caralee McLiesh and Rita Ramalho. 2005. "Doing Business Indicators: Why Aggregate, and How to Do It." World Bank, Washington, DC.

Djankov, Simeon, Tim Ganser, Caralee McLiesh, Rita Ramalho and Andrei Shleifer. Forthcoming. "The Effect of Corporate Taxes on Investment and Entrepreneurship." American Economic Journal: Macroeconomics.

Botero, Juan C., Simeon Djankov, Rafael La Porta, Florencio López-de-Silanes and Andrei Shleifer. 2004. "The Regulation of Labor." Quarterly Journal of Economics 119 (4): 1339–82.

Building Control Alliance. 2008. Survey of Building Control Bodies. Report commissioned by U.K. Department for Communities and Local Government. London: Her Majesty's Stationery Office. http://www.communities.gov.uk/.

Carruthers, Bruce, and Terence Halliday. 2007. "Institutionalizing Creative Destruction: Predictable and Transparent Bankruptcy Law in the Wake of the East Asian Financial Crisis." In Meredith Woo-Cummings, ed., Neoliberalism and Institutional Reform in East Asia: A Comparative Study. New York: Palgrave Macmillan.

Chang, Roberto, Linda Kaltani and Norman Loayza. 2009. "Openness Can Be Good for Growth: The Role of Policy Complementarities." Journal of Development Economics 90: 33–49.

Chew, Valerie. 2009. "Financial Crisis: 1997–1998." National Library Board Singapore. http://infopedia.nl.sg/articles/SIP_1530_2009-06-09.html.

Ciccone, Antonio, and Elias Papaioannou. 2008. "Entry Regulation and Intersectoral Reallocation." Working paper. http://www.crei.cat/files/filesPublication/16/090402112944_erandreallocpaper321[1].pdf.

Clarke, George R. G. 2005. "Beyond Tariffs and Quotas: Why Don't African Manufacturing Enterprises Export More?" Policy Research Working Paper 3617, World Bank, Washington, DC.

Commonwealth of Australia. 2009. Tax Laws Amendment (Small Business and General Business Tax Break) Bill 2009, Explanatory Memorandum (enacted as no. 31, 2009). Canberra.

Crean, Simon. 2009. "Protectionism and the Global Economic Crisis: The Role of Trade in the Response." In Richard Baldwin and Simon Evenett, eds., The Collapse of Global Trade, Murky Protectionism, and the Crisis: Recommendations to the G20. London: Centre for Economic Policy Research and VoxEU.

Croci Downes, Santiago. Forthcoming. "Going Forward with Secured Lending: The Guatemalan Experience." World Bank, Washington, DC. http://www.reformersclub.org/.

Cuttaree, Sarah. Forthcoming. "The Importance of Being Easiest: Simplifying Taxes in Mauritius." World Bank, Washington, DC. http://www.reformersclub.org/.

Alesina, Alberto, Silvia Ardagna, Giuseppe Nicoletti and Fabio Schiantarelli. 2005. "Regulation and Investment." Journal of the European Economic Association 3 (4): 791–825.

Allendorf, Keera. 2007. "Do Women's Land Rights Promote Empowerment and Child Health in Nepal?" World Development 35 (11): 1975–88.

Amin, Mohammad, and Simeon Djankov. 2009a. "Democracy and Reforms." Policy Research Working Paper 4835, World Bank, Washington, DC.

___. 2009b. "Natural Resources and Reforms." Policy Research Working Paper 4882, World Bank, Washington, DC.

Antunes, Antonio, and Tiago Cavalcanti. 2007. "Start Up Costs, Limited Enforcement, and the Hidden Economy." European Economic Review 51 (1): 203–24.

Ardagna, Silvia, and Annamaria Lusagi. 2009. Where Does Regulation Hurt? Evidence from New Businesses across Countries. NBER Working Paper 14747. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Barseghyan, Levon. 2008. "Entry Costs and Cross-Country Differences in Productivity and Output." Journal of Economic Growth 13 (2): 145–67.

Bergoeing, Raphael, Patrick Kehoe, Timothy Kehoe and Raimundo Soto. 2007. "A Decade Lost and Found: Mexico and Chile in the 1980s." http://www.econ.umn.edu/~tkehoe/papers/mexico-chile.pdf.

Boeri, Tito, Brooke Helppie and Mario Macis. 2008. "Labor Regulations in Developing Countries: A Review of the Evidence and Directions for Future Research." Social Protection Discussion Paper 0833, Human Development Network, World Bank, Washington, DC.

Klapper, Leora, Anat Lewin and Juan Manuel Quesada Delgado. 2009. "The Impact of the Business Environment on the Business Creation Process." Policy Research Working Paper 4937, World Bank, Washington, DC.

Kuddo, Arvo. 2009. "Impact of Labor Regulations on Labor Market Outcomes in Eastern European and Central Asian Countries." Human Development Sector Unit, Europe and Central Asia Region, World Bank, Washington, DC.

___. Forthcoming. "Labor Laws in Eastern European and Central Asian Countries: Minimum Norms and Practices." Social Protection Discussion Paper, Human Development Network, World Bank, Washington, DC.

Lafontaine, Francine, and Jagadeesh Sivadasan. 2007. "The Microeconomic Implications of Input Market Regulations: Cross-Country Evidence from within the Firm." IPC Working Paper 22, International Policy Center, Gerald R. Ford School of Public Policy, University of Michigan, Ann Arbor.

Marechal, Valerie, Pelin Tekin and Humay Guliyeva. Forthcoming. "China's New Property Rights Law: An Important Step towards Improving Access to Credit for Small and Medium Enterprises." World Bank, Washington, DC. http://www.reformersclub.org/.

Martinez-Zarzosa, Imma, and Laura Márquez-Ramos. 2008. "The Effect of Trade Facilitation on Sectoral Trade." B.E. Journal of Economic Analysis & Policy 8 (1), article 42.

Masatlioglu, Yusufcan, and Jamele Rigolini. 2008. "Informality Traps." Department of Economics, University of Michigan, Ann Arbor.

Menon, Nidhiya, and Yana van der Meulen Rodgers. 2009. "Self-Employment in Household Enterprises and Access to Credit: Gender Differences during India's Rural Banking Reform." Presentation at World Bank conference "Female Entrepreneurship: Constraints and Opportunities," Washington, DC, June 3.

Montenegro, Claudio E., and Carmen Pagés. 2004. "Who Benefits from Labor Market Regulations? Chile, 1960–1998." In James J. Heckman and Carmen Pagés, eds., Law and Employment: Lessons from Latin America and the Caribbean. Chicago and London: University of Chicago Press.

Moullier, Thomas. 2009. "Reforming Building Permits: Why Is It Important and What Can IFC Really Do?" International Finance Corporation, Washington, DC.

Haidar, Jamal. 2008. "Egypt: How to Raise Revenues by Lowering Fees." In World Bank, Celebrating Reform 2008. Washington, DC: World Bank Group and U.S. Agency for International Development.

Helpman, Elhanan, Marc Melitz and Yona Rubinstein. 2008. "Estimating Trade Flows: Trading Partners and Trading Volumes." Quarterly Journal of Economics 123 (2): 441–87.

Houston, Joel F., Chen Lin, Ping Lin and Yue Ma. 2008. "Creditor Rights, Information Sharing, and Bank Risk Taking." Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1318458.

Huizinga, Harry, and Luc Laeven. 2008. "International Profit Shifting within Multinationals: A Multi-Country Perspective." Journal of Public Economics 92: 1164–82.

Huizinga, Harry, Luc Laeven and Gaëtan Nicodème. 2008. "Capital Structure and International Debt Shifting." Journal of Financial Economics 88: 80–118.

Idir, Ali. 2008. "Algérie: une nouvelle loi durcit les conditions d'obtention et d'exécution d'un permis de construire." Tout sur l'Algérie, August 24. http://www.tsa-algerie.com/.

ILO (International Labour Organization). 2006. The End of Child Labour: Within Reach. Geneva: International Labour Office.

Iwanow, Tomasz, and Colin Kirkpatrick. 2007. "Trade Facilitation, Regulatory Quality and Export Performance." Journal of International Development 19 (6): 735–53.

___. 2009. "Facilitation and Manufactured Exports: Is Africa Different?" World Development 37 (6): 1039–50.

Johns, Melissa, and Jean Michel Lobet. 2007. "Protecting Investors from Self-Dealing." In World Bank, Celebrating Reform 2007. Washington, DC: World Bank Group and U.S. Agency for International Development.

Joireman, S. F. 2008. "The Mystery of Capital Formation in Sub-Saharan Africa: Women, Property Rights, and Customary Law." World Development 36 (7): 1233–46.

Kaplan, David, Eduardo Piedra and Enrique Seira. 2008. "Entry Regulation and Business Start-Ups: Evidence from Mexico." Working Paper, Enterprise Analysis Unit, World Bank, Washington, DC.

Kenny, Charles. 2007. "Construction, Corruption, and Developing Countries." Policy Research Working Paper 4271, World Bank, Washington, DC.

Klapper, Leora, Luc Laeven and Raghuram Rajan. 2006. "Entry Regulation as a Barrier to Entrepreneurship." Journal of Financial Economics 82 (3): 591–629.

Duryea, Suzanne, Gustavo Marquéz, Carmen Pagés and Stefano Scarpetta. 2006. "For Better or for Worse? Job and Earnings Mobility in Nine Middle- and Low-Income Countries." In Brookings Trade Forum 2006: Global Labor Markets. Washington, DC: Brookings Institution Press.

Eifert, Benjamin P. 2008. "Do Regulatory Reforms Stimulate Investment and Growth? Evidence from the Doing Business Data, 2003–07." Department of Economics, University of California at Berkeley.

Everest-Phillips, Max, and Richard Sandall. 2009. "Linking Business Tax Reform with Governance: How to Measure Success." In Practice note series, Investment Climate Department, World Bank Group, Washington, DC.

Fidas, Penelope, and Jim McNicholas. 2007. "Need Land Administration Reform? Start a Revolution." In World Bank, Celebrating Reform 2007. Washington, DC: World Bank Group and U.S. Agency for International Development.

Field, Erica. 2007. "Entitled to Work: Urban Property Rights and Labor Supply in Peru." Quarterly Journal of Economics 122 (4): 1561–602.

Field, Erica, and Maximo Torero. 2006. "Do Property Titles Increase Credit Access among the Urban Poor? Evidence from a Nationwide Titling Program." Working paper, Department of Economics, Harvard University, Cambridge, MA.

Fisman, Raymond, and Virginia Sarria-Allende. 2004. Regulation of Entry and the Distortion of Industrial Organization. NBER Working Paper 10929. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Freund, Caroline, and Bineswaree Bolaky. 2008. "Trade, Regulation and Income." Journal of Development Economics 87: 309–21.

Galiani, Sebastian, and Ernesto Schargrodsky. 2005. "Property Rights for the Poor: Effects of Land Titling." Business School Working Paper 06/2005, Universidad Torcuato Di Tella, Buenos Aires.

Gine, Xavier, and Inessa Love. 2008. "Do Reorganization Costs Matter for Efficiency? Evidence from a Bankruptcy Reform in Colombia." Policy Research Working Paper 3970, World Bank, Washington, DC.

Hadler, Sandra, Christine Moloi and Sally Wallace. 2006. "Flat or Flattened? A Review of International Trends in Tax Simplification and Reform." Report prepared for U.S. Agency for International Development. http://www.fiscalreform.net/.

Liberia."Report46134-LR,EnvironmentandNaturalResourceManagementUnit,AfricaRegion,WorldBank,Washington,DC.

___.2009a.UnlockingGlobalOpportunities:TheAidforTradeProgramoftheWorldBankGroup.Washington,DC:WorldBankGroup.

___. 2009b. World Development Indicators2009.Washington,DC:WorldBankGroup.

WorldBankIndependentEvaluationGroup.2008.DoingBusiness:AnIndependentEvaluation—TakingtheMeasureoftheWorldBank–IFCDoingBusinessIndicators.Washington,DC:WorldBankGroup.

Yang, Junsok. 2009. "Small and Medium Enterprises(SME)AdjustmentstoInformation Technology (IT) in Trade Facilitation: The South Korean Experience." ARTNeT Working Paper Series, no. 61, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade, Bangkok.

Access,Open-AssessmentE-Journal1(9).http://www.economics-ejournal.org/.

Sharma,Siddharth.2009."EntryRegulation,Labor Laws and Informality." Working paper, Enterprise Analysis Unit, World Bank, Washington, DC.

SingaporeBusinessFederation.2009."KeyFindingsfromABAC'EaseofDoingBusiness'(EoDB)Survey."PresentationatSingaporeBusinessFederationdialoguesession"RemovingBarriersforBusinessGrowthinAPEC,"Singapore,July9.

Tongzon, Jose, and Wu Heng. 2005. "Port Privatization,EfficiencyandCompetitiveness:SomeEmpiricalEvidencefromContainerPorts(Terminals)."TransportationResearchPartA:PolicyandPractice39(5):405–24.

Vodopivec,Milan.2009."IntroducingUnemploymentInsurancetoDevelopingCountries."SocialProtectionDiscussionPaper0907,HumanDevelopmentNetwork,WorldBank,Washington,DC.

WEF (World Economic Forum). 2007. The GlobalCompetitivenessReport2007–2008.NewYork:PalgraveMacmillan.

___. 2008. The Global Competitiveness Report2008–2009.NewYork:PalgraveMacmillan.

Wilson, Norbert. 2009. "Examining the EffectofCertainCustomsandAdministrativeProceduresonTrade."InOrganisationforEconomicCo-operationandDevelopment(OECD),OvercomingBorderBottlenecks:TheCostsandBenefitsofTradeFacilitation.Paris:OECD.

Wongtrakool,Bonnie.1998."DoesPaperlessMeanPainless?"Finalpapersubmittedforcourseon InternetandSociety,HarvardUniversity.http://cyber.law.harvard.edu/fallsem98/final_papers/Wongtrakool.html.

WorldBank.2003.DoingBusinessin2004:UnderstandingRegulation.Washington,DC:WorldBankGroup.

___. 2006. Doing Business 2007: How to Reform.Washington,DC:WorldBankGroup.

___.2007.PortReformToolkit.Washington,DC:WorldBankGroup.

___.2008a.DoingBusiness2009:ComparingRegulationin181Economies.Washington,DC:WorldBankGroup.

___. 2008b. Doing Business: Women in Africa.Washington,DC:WorldBankGroup.

___.2008c.ImprovingTradeandTransportforLandlockedDevelopingCountries.Washington,DC:WorldBankGroup.

___. 2008d. "Insecurity of Land Tenure, Land Law and Land Registration in

Narayan,Deepa,RobertChambers,MeeraKaulShahandPattiPetesh.2000.VoicesofthePoor:CryingOutforChange.Washington,DC:WorldBank.

Nicodème,Gaëtan.2008."CorporateIncomeTaxandEconomicDistortions."CESifoWorkingPaper2477,CESifoGroup,Munich.

Nunn,Nathan.2007."Relationship-Specificity,IncompleteContracts,andthePatternofTrade."QuarterlyJournalofEconomics122(2):569–600.

OECDDevelopmentCentre.2009.IsInformalNormal?TowardsMoreandBetterJobsinDevelopingCountries.Paris:OECD.

Perotti, Enrico, and Paolo Volpin. 2004. "Lobbying on Entry." CEPR Discussion Paper4519,CentreforEconomicPolicyResearch,London.

Person, Maria. 2008. "Trade Facilitation and the EU-ACP Economic Partnership Agreements."JournalofEconomicIntegration23(3):518–46.

Pierre, Gaëlle, and Stefano Scarpetta. 2007. "How Labor Market Policies Can Combine Workers' Protection with Job Creation: A Partial Review of Some Key Issues and Policy Options." Social Protection Discussion Paper 0716, Human Development Network, World Bank, Washington, DC.

Portugal-Perez, Alberto, and John Wilson. 2008. "Trade Costs in Africa: Barriers and Opportunities to Reform." Policy Research Working Paper 4619, World Bank, Washington, DC.

PricewaterhouseCoopers.2008.CompeteandCollaborate:WhatIsSuccessinaConnectedWorld?11thAnnualGlobalCEOSurvey.London.

Quy-Toan, Do, and Lakshmi Iyer. 2008. "Land Titling and Rural Transition in Vietnam."EconomicDevelopmentandCulturalChange56:531–79.

Raballand, Gael, Charles Kunuka and Bo Giersing.2008."TheImpactofRegionalLiberalizationandHarmonizationinRoadTransportServices:AFocusonZambiaandLessonsforLandlockedCountries."PolicyResearchWorkingPaper4482,WorldBank,Washington,DC.

Ranjan, Priya, and Jae Young Lee. 2007. "Contract Enforcement and InternationalTrade."EconomicsandPolitics19:191–218.

Schneider, Friedrich. 2005. "The Informal Sectorin145Countries."DepartmentofEconomics,UniversityLinz.

___.2007."ShadowEconomiesandCorruptionAllOvertheWorld:NewEstimatesfor145Countries."Economics:TheOpen-

ملاحظات على البيانات

تقيس المؤشرات التي تم عرضها وتحليلها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية ـ وتأثير ذلك على أداء منشآت الأعمال، ولاسيما الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. أولاً، تّوثق هذه المؤشرات درجة تعقد الإجراءات الحكومية، مثل عدد الإجراءات اللازم استيفاؤها لبدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات) أو تسجيل الملكية التجارية أو نقلها. ثانياً، تقيس تلك المؤشرات النتائج المترتبة على الالتزام بمتطلبات الإجراءات الحكومية، مثل الوقت والتكلفة اللازمين لإنفاذ عقد ما، أو إشهار الإفلاس، أو التجارة عبر الحدود. وثالثاً، تقيس هذه المؤشرات نطاق وسائل الحماية القانونية للملكية، مثلاً، حماية المستثمرين ضد قيام أعضاء مجالس إدارة الشركات بسلب ونهب أصولها، أو نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات عينية وفقاً لقوانين المعاملات المكفولة بضمانات. ورابعاً، فإنها تقيس درجة مرونة لوائح العمل وقوانينه. وأخيراً، توثق مجموعة من المؤشرات العبء الضريبي الواقع على منشآت الأعمال. للمزيد من التفاصيل بشأن كيفية ترتيب البلدان على تلك المؤشرات، يرجى الاطلاع على قسم سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الصفحة 97.

وتجدر الإشارة إلى أن كافة مجموعات المؤشرات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2010 هي عن شهر يونيو/حزيران 2009.[1] وجرت إضافة بلدين جديدين ـ هما قبرص وكوسوفو ـ إلى عينة التقرير الذي يتألف حالياً من 183 بلداً.

منهجية إعداد التقرير

يتم جمع بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بطريقة موحّدة. بداية، يقوم فريق إعداد التقرير بالتعاون مع مستشارين أكاديميين بتصميم نموذج الاستقصاء، الذي يستخدم دراسة حالة بسيطة لشركة ما لضمان إمكانية المقارنة فيما بين البلدان وعبر الوقت ـ وذلك باستخدام افتراضات حول الشكل القانوني لتلك الشركة، وحجمها، وموقعها، وطبيعة عملياتها. ويقوم على إجابة تلك الاستقصاءات أكثر من 8000 خبير محلي ـ من بين محامين، واستشاري أعمال، ومحاسبين، ووكلاء شحن، ومسؤولين حكوميين، وغيرهم من المهنيين ـ ممن يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية أو إسداء المشورة بشأنها (الجدول 14-1). ويعقد فريق إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدة جولات تفاعلية (4 في العادة) مع هؤلاء الخبراء، ويشمل ذلك إجراء محادثات هاتفية جماعية، وتبادل المراسلات الكتابية، وزيارات ميدانية من جانب فريق العمل. كما قام أعضاء فريق إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 بزيارة 43 بلداً للتحقق من دقة البيانات والاستعانة بالمشاركين في الاستقصاءات. وتخضع البيانات المأخوذة من تلك الاستقصاءات لاختبارات متعددة للتأكد من سلامتها ودقتها، الأمر الذي أدى إلى إجراء عدة تنقيحات أو التوسع في المعلومات التي يتم تجميعها.

تتيح الطريقة المنهجية لإعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العديد من المزايا. فهي تتسم بالشفافية، وتستخدم معلومات مستقاة من الواقع حول ما تقوله القوانين والإجراءات الحكومية، كما أنها تفسح المجال لأشكال متنوعة من التفاعل مع المشاركين المحليين في الاستقصاءات، مما يضمن الدقة من خلال توضيح أي فهم خاطئ للأسئلة. ولا

الجدول 14-1

كم عدد الخبراء الذين تم التشاور معهم في إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؟

مجموعة المؤشرات	عدد الجهات المساهمة
بدء النشاط التجاري	1,403
استخراج تراخيص البناء	639
توظيف العاملين	997
تسجيل الملكية	1,010
الحصول على الائتمان	1,173
حماية المستثمرين	877
دفع الضرائب	926
التجارة عبر الحدود	1,455
إنفاذ العقود	1,029
تصفية النشاط التجاري	863

يشكل سحب عينات ممثلة لإجابات المشاركين في الاستقصاءات أية مشكلة، حيث يتم جمع نصوص القوانين والإجراءات الحكومية والإجابات ذات الصلة، ومن ثمّ إخضاعها للفحص والاختبار للتأكد من دقتها. وهذه الطريقة المنهجية غير مكلفة وسهلة التكرار، ولذلك فمن الممكن جمع البيانات من عينة كبيرة من البلدان. وبالنظر إلى استخدام افتراضات معيارية في عملية جمع البيانات، يمكن تطبيق المقارنات والمعايير المرجعية على جميع البلدان المشمولة في هذا التقرير. وأخيراً، لا تكتفي هذه البيانات بتسليط الضوء على حجم عقبات إجرائية محددة تواجه أنشطة الأعمال فحسب، بل أنها تحدد أيضاً مصادرها، وتشير إلى الإصلاحات التي يمكن القيام بها.

محددات القياس

للطريقة المنهجية المستخدمة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال خمسة محددات يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تفسير

هذه البيانات. أولاً، تشير البيانات المجمعة إلى منشآت الأعمال في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني، وقد لا تكون ممثلة للإجراءات الحكومية السارية في مدن أخرى من هذا البلد. ولمعالجة ذلك، جرى إعداد مؤشرات لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى الولايات أو المدن (Subnational) لسبعة عشر بلداً في 2009/2008، وهي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والصين، وكولومبيا، وكرواتيا، ومصر، والهند، وإيطاليا (إقليم فينيتو)، وكوسوفو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والمكسيك، والجبل الأسود، والمغرب، ونيجيريا، والفلبين، وصربيا، والإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي).[2] ويجري حالياً إعداد خمس دراسات أخرى دون الوطنية في كل من: آسيا الوسطى، وإندونيسيا، وكينيا، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا. ويجري سنوياً تحديث بعض الدراسات دون الوطنية الحالية بغرض قياس التقدم المحرز مع مضي الوقت، أو توسيع نطاق التغطية الجغرافية. وهذا هو واقع الحال في كل من: كولومبيا، والهند، ونيجيريا، وباكستان، والفلبين. وتشير هذه الدراسات دون الوطنية إلى وجود فروقات كبيرة في مدى سرعة وتيرة الإصلاحات وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيما بين المدن داخل البلد الواحد.

ثانياً، غالباً ما تركز هذه البيانات على شكل محدد من منشآت الأعمال ـ وهو بشكل عام الشركات ذات المسؤولية المحدودة (أو كيان اعتباري معادل لها) المقيدة بحجم معين ـ وقد لا تكون تلك البيانات ممثلة للإجراءات الحكومية السارية على الأشكال الأخرى لمنشآت الأعمال،

كشركات الأفراد. ثالثاً، تشير المعاملات الوارد توصيفها في سيناريو الحالة المعيارية إلى مجموعة محددة من القضايا، وقد لا تكون معبرة عن المجموعة الكاملة للقضايا التي تواجهها إحدى منشآت الأعمال. رابعاً، تنطوي مقاييس الوقت، على عنصر الاستعانة بالرأي الشخصي للخبراء المشاركين في استيفاء الاستقصاءات. وعندما تشير المصادر إلى تقديرات مختلفة، فإن المؤشرات الخاصة بالوقت الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تمثل القيم المتوسطة المأخوذة من العديد من الإجابات التي تقديمها في إطار افتراضات دراسة الحالة المعيارية.

وأخيراً، فإن الطريقة المنهجية للتقرير تفترض أن لدى منشأة الأعمال معلومات كاملة بشأن الإجراءات المطلوب استيفاؤها، وأنها لا تقوم بإضاعة الوقت عند استيفاء تلك الإجراءات. وفي الواقع العملي، فإن استيفاء إجراء ما قد يستغرق وقتاً أطول إذا لم تتوافر لدى منشأة الأعمال المعلومات اللازمة أو إذا لم تكن قادرة على متابعة ذلك الإجراء بصورة فورية. وبدلاً من ذلك، قد تقرر منشأة الأعمال غض الطرف عن بعض الإجراءات المرهقة. ولكلا السببين، فإن فترات التأخير الوارد ذكرها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 ستختلف عن إشارات أصحاب الأعمال والمشاريع التي وردت في استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال أو الاستقصاءات الأخرى للتصورات والآراء.

التغيرات التي طرأت على طريقة القياس

جرى هذا العام تحديث الطريقة المنهجية المتبعة في إعداد أحد الموضوعات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ـ وهو توظيف العاملين.[3] إذ تم تغيير الافتراضات الخاصة بدراسة الحالة المعيارية بحيث أصبحت تشير إلى شركة صغيرة إلى متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفاً بدلاً من 201 موظف. وجرى قصر نطاق السؤال الخاص بالعمل أثناء الليل أو أيام العطلات الأسبوعية على أنشطة الصناعات التحويلية حيث يكون استمرار التشغيل ضرورياً من الناحية الاقتصادية. ولم تعد زيادات الأجور التي ينص عليها القانون نظير العمل ليلاً أو أثناء أيام العطلات الأسبوعية إلى حد معين تعد قيداً. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل طريقة احتساب نسبة الحد الأدنى للأجور لضمان عدم استفادة أي بلد من تسجيل نقاط نتيجة لخفض الحد الأدنى للأجور إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد، بعد التصحيح بما يراعي تعادل القوة الشرائية. وهذا المستوى من الدخل يتسق مع التعديلات التي تمت مؤخراً على خط الفقر المطلق. وأخيراً، جرى تعديل طريقة احتساب تكلفة تسريح العمالة الزائدة بحيث لا تعني مكافآت نهاية الخدمة أو سبل الحماية من البطالة التي تقل عن حد معين تسجيل نقاط أفضل أي بلد.

التحديات ذات الصلة بالبيانات وعمليات

يمكن الاطلاع على معظم القوانين والإجراءات الحكومية التي تستند إليها بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على موقع التقرير على: http://www.doingbusiness.org. ويتم إصدار جميع استقصاءات العينات والتفاصيل التي تستند إليها مؤشرات التقرير على هذا الموقع. ويمكن توجيه أية أسئلة بشأن الطريقة المنهجية لهذا التقرير والتحديات المتعلقة بالبيانات عبر نافذة "اطرح سؤالاً" على الموقع: http://www.doingbusiness.org.

ينشر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 8967 مؤشراً سنوياً. ولإعداد تلك المؤشرات، فإن فريق التقرير يقيس أكثر من 52 ألف نقطة بيانات مرجعية، تتاح جميعها على موقع التقرير على شبكة الإنترنت . ويمكن الاطلاع على البيانات التاريخية الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير. ولإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يتم كذلك حساب مجموعة البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية، وأية تنقيحات في البيانات نتيجة للتصحيحات. ويتيح الموقع الإلكتروني كافة مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية. وكان معدل التصحيح بين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 في حدود 5.5 في المائة.

بدء النشاط التجاري

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله. وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، واستيفاء أية إشعارات أو إثباتات أو بيانات مطلوب تسجيلها لدى الجهات المختصة تتعلق بالشركة والموظفين.

وبعد دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، والمعلومات المتوفرة للجمهور بشأن دخول منشآت الأعمال إلى الأسواق، يتم إعداد قائمة تفصيلية بالإجراءات المطلوب استيفاؤها، والوقت والتكلفة اللازمين للامتثال لكل من هذه الإجراءات في الظروف العادية، بالإضافة إلى الحد الأدنى لرأس المال المدفوع. ومن ثمّ، يقوم المحامون المحليون والمسؤولون الحكوميون المعنيون بتأسيس الشركات باستيفاء البيانات المطلوبة والتحقق من دقتها.

سمات الاقتصاد

متوسط الدخل القومي للفرد

يتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 البيانات الخاصة بمتوسط الدخل القومي للفرد لعام 2008 الواردة في مطبوعة مؤشرات التنمية العالمية 2009 الصادرة عن البنك الدولي ويتم احتساب الدخل باستخدام طريقة الأطلس (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي). وفيما يتعلق بمؤشرات التكلفة المُعبر عنها كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد، فإن التقرير يستخدم إجمالي الدخل القومي لعام 2008 مُقوماً بوحدات العملة المحلية كقاسم مشترك. ولم تتوافر بيانات عن إجمالي الدخل القومي من البنك الدولي لكل من: أفغانستان، وجزر البهاما، والبحرين، وبروني دار السلام، وقبرص، وغينيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وكوسوفو، والكويت، وموريتانيا، وعمان، وبورتو ريكو، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتايوان (الصين)، والإمارات العربية المتحدة، وزمبابوي. وفي تلك الحالات، جرى استخدام البيانات الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي ومعدلات النمو الواردة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، والموجزات القطرية لشعبة أبحاث مجلة الإيكونوميست.

المنطقة وفئة الدخل

يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التصنيفات حسب المناطق وفئات الدخل الخاصة بالبنك الدولي، والتي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.worldbank.org/data/countryclass.

السكان

يتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 إحصاءات السكان في منتصف عام 2008 حسبما وردت في مطبوعة مؤشرات التنمية العالمية 2009.

كما يجري أيضاً جمع معلومات بشأن تسلسل استيفاء الإجراءات، وبشأن ما إذا كان ممكناً استيفاء إجراءات في وقت واحد. ومن المُفترض أن تكون أية معلومات مطلوبة متاحة بسهولة ويسر، وأن تعمل الهيئات والمصالح المعنية بعملية بدء النشاط التجاري وتأسيس المنشأة بكفاءة من دون خلل إداري. وإذا اختلفت إجابات الخبراء المحليين، فيستمر الاستعلام والاستيضاح حتى يتم الحصول على بيانات متوافقة.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والإجراءات المعمول بها.

افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة. وإذا كان هناك أكثر من شكل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة في البلد المعني، يتم اختيار أكثر الأشكال شيوعاً بين الشركات المحلية. ويتم الحصول على معلومات بشأن أكثر أشكال الشركات ذات المسؤولية المحدودة شيوعاً من محامي تأسيس الشركات أو مكتب الإحصاء.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100%) من مواطنين محليين، ويمتلكها خمسة أفراد، ليس من بينهم شخصية اعتبارية.
- أن يبلغ رأس مالها الابتدائي عند التأسيس عشرة أمثال متوسط الدخل القومي للفرد في نهاية عام 2008، ويكون مدفوعاً نقداً.
- أن تزاول أنشطة صناعية أو تجارية عامة، مثل إنتاج منتجات أو خدمات أو بيعها للجمهور، وألا تقوم بأنشطة متعلقة بالتجارة الخارجية، وألا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص، مثل المشروبات الكحولية أو التبغ. وألا تستخدم عمليات إنتاجية تؤدي إلى تلوث شديد.
- أن تكون مستأجرة لمبان تجارية ومكاتب إدارية، وألا تكون مالكة لأية أصول عقارية.
- ألا تكون مؤهلة للاستفادة من حوافز استثمارية أو أية مزايا خاصة.
- أن يعمل لديها ما لا يقل عن 10 موظفين وما يصل إلى 50 موظفاً بعد شهر واحد من بدء عملها، وأن يكون جميعهم من مواطني هذا البلد.
- لديها رقم أعمال يبلغ على الأقل مائة مثل متوسط الدخل القومي للفرد.
- ألا يقل عدد صفحات عقد تأسيس الشركة عن 10 صفحات.

الجدول 14-2

ماذا يقيس مؤشر بدء النشاط التجاري؟

الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة وتشغيلها (العدد)
• إجراءات سابقة للتسجيل (مثلاً، التحقق من عدم التباس اسم الشركة أو حجزه، والشهر العقاري والتوثيق)
• التسجيل في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني
• إجراءات لاحقة للتسجيل (مثلاً، تسجيل الضمان الاجتماعي، وختم الشركة)
المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)
• لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات
• كل إجراء يبدأ في يوم منفصل
• يُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي
• لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين
التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
• إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى
• لا توجد أتعاب مهنية ما لم يقتض القانون تلك الخدمات
الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
• إيداع ذلك المبلغ لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل بدء عملية التسجيل

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإجراءات

الإجراء يعرّف بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال، الأجهزة الحكومية، أو المحامون، أو المراجعون، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق). ولا تعتبر التعاملات بين مؤسسي الشركة أو مسؤوليها وبين الموظفين بمثابة إجراءات. كذلك، تُعتبر الإجراءات التي ينبغي إتمامها في المبنى نفسه ـ ولكن في مكاتب مختلفة ـ إجراءات منفصلة. وإذا كان على المؤسسين زيارة المكتب ذاته عدة مرات من أجل استيفاء إجراءات مسلسلة مختلفة، يجري احتساب كل مرة بشكل منفصل. ومن المُفترض أن يستوفي المؤسسون جميع الإجراءات بأنفسهم، دون أي وسطاء، أو ميسرين، أو محاسبين، أو محامين، ما لم يقتض القانون وجود ذلك الطرف. وإذا اقتضت الإجراءات الاستعانة بخدمات مهنيين، فإن هذه الإجراءات التي يقوم بها هؤلاء المهنيون لحساب الشركة تكون إجراءات منفصلة. ويجري احتساب كل إجراء إلكتروني بشكل منفصل. وإذا كان يمكن استيفاء إجراءين على موقع الإنترنت نفسه ولكن من خلال عمليتين منفصلتين، يتم احتسابهما على أنهما إجراءين.

يتم تسجيل جميع الإجراءات السابقة واللاحقة لتأسيس الشركة والمطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال حتى يمارس نشاطه وفق الأصول المعمول بها (الجدول 14-2).

ويشمل ذلك أيضاً الإجراءات المطلوبة للمراسلات أو المعاملات الرسمية مع الهيئات والمصالح العامة. فعلى سبيل المثال، إذا كان ختم الشركة مطلوباً على المستندات الرسمية، كالإقرارات الضريبية، يُعتبر الحصول عليه إجراء. وبالمثل، إذا تعين على أية شركة فتح حساب مصرفي قبل التسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة، يتم إدراج هذه العملية كإجراء. ولا تؤخذ الإجراءات المختصرة في الحسبان إلا إذا توافرت فيها 4 معايير: أن تكون قانونية، وأن تكون متاحة لعموم الناس، وأن تستخدمها أغلبية الشركات، وأن يؤدي تجنبها إلى حدوث تأخيرات كبيرة.

يتم فقط تناول الإجراءات المطلوبة من جميع منشآت الأعمال. وتُستبعد الإجراءات الخاصة بصناعة معينة. على سبيل المثال، لا يتم إدراج إجراءات الامتثال للقوانين والإجراءات الحكومية البيئية إلا إذا كانت تسري على جميع منشآت الأعمال التي تزاول أنشطة تجارية أو صناعية عامة. ولا يتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والغاز الطبيعي، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات.

الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية. ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في وقت واحد، إلا أنه من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (بمعنى أن الإجراءات المتزامنة تبدأ في أيام متتالية). ويُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد حصول الشركة على المستند النهائي

ذي الصلة، كشهادة تسجيل الشركة أو الرقم الضريبي. وإذا كان من الممكن تسريع استيفاء أحد الإجراءات مقابل تكلفة إضافية، يتم اختيار الإجراء الأسرع. ويُفترض أن صاحب منشأة الأعمال لا يضيع أي وقت ويلتزم باستيفاء كل إجراء متبق بدون تأخير. مع ملاحظة أن الوقت الذي يمضيه صاحب منشأة الأعمال في جمع المعلومات لا يُؤخذ بعين الاعتبار. إذ يُفترض أنه على علم منذ البداية بجميع القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة لبدء التجاري، وتسلسلها، لكنه لم يُجر أي اتصال سابق مع أي من المسؤولين.

التكلفة

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. كما يتم إدراج الرسوم الخاصة بشراء دفاتر الشركة والتصديق القانوني عليها إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. ويجري استخدام نصوص قانون الشركات، والقانون التجاري والإجراءات الحكومية الخاصة بهما، وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حال عدم توّفر جداول الرسوم، يتم استخدام تقديرات الموظف الحكومي المعني باعتباره مصدراً رسمياً. وعند عدم توّفر تقديرات الموظف الحكومي المعني، يتم استخدام تقديرات المحامين المتخصصين في تأسيس الشركات. وإذا قدم عدة محامين تقديرات مختلفة، يُؤخذ بمتوسط هذه التقديرات. وفي كل الحالات، تُستبعد الرّشاوى من التكلفة.

الحد الأدنى لرأس المال المدفوع

يشير الحد الأدنى لرأس المال المدفوع إلى المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى البنك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل، ولمدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس. ويُسجل كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. ويرد تحديد هذا المبلغ في العادة في القانون التجاري أو قانون الشركات. وتعمل بلدان كثيرة بهذا الشرط، إلا أنها تتيح لمنشآت الأعمال إمكانية دفع جزء فقط من رأس المال قبل التسجيل، على أن تدفع الجزء المتبقي بعد العام الأول من بدء النشاط. ففي يونيو/حزيران 2009، كان الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركات ذات المسؤولية المحدودة في إيطاليا، على سبيل المثال، يبلغ 10 آلاف يورو. يُدفع منه على الأقل 2500 يورو قبل التسجيل. ولذا، فإن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المسجل في إيطاليا يكون 2500 يورو أو 9.7 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. وفي المكسيك، فإن الحد الأدنى لرأس المال هو 50 ألف بيسو. يُشترط دفع خمسها فقط قبل التسجيل. ولذا، فإن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المسجل في المكسيك يكون 10 آلاف بيسو أي 8.9 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر بدء النشاط التجاري لكل بلد على: *http://www.doingbusiness.org*، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov and others* (2002)، ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

استخراج تراخيص البناء

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاؤها في قطاع التشييد لبناء مستودع معياري. وتشمل تلك الإجراءات تقديم جميع المستندات المتعلقة بالمشروع المعني (على سبيل المثال، خطط وتصاميم البناء وخرائط الموقع) إلى الأجهزة المختصة؛ والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة؛ واستيفاء جميع الإشعارات المطلوبة؛ بالإضافة إلى إتمام عمليات المعاينات الضرورية. ويسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضاً الإجراءات المتعلقة بتوصيل الكهرباء والمياه والصرف الصحي وخط الهاتف الأرضي. ويتم كذلك احتساب جميع الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية حتى يمكن استخدامها كضمانة أو لأغراض نقل الملكية إلى كيان آخر. ويقسم الاستقصاء المستخدم عملية بناء المستودع إلى إجراءات منفصلة، ويحسب الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل إجراء عملياً في الظروف العادية.

يجري جمع المعلومات من خبراء في مجال استخراج تراخيص البناء، ويشمل ذلك: معماريين، ومحامين متخصصين في مجال الإنشاءات، وشركات الإنشاءات، وجهات تقديم خدمات المرافق، وموظفين عموميين معنيين بالإجراءات الحكومية الخاصة بالبناء، بما في ذلك استصدار الموافقات وإجراء المعاينات. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري استخدام عدة افتراضات حول منشأة الأعمال، ومشروع بناء المستودع، وتوصيلات المرافق.

افتراضات حول شركة البناء

يُفترض في منشأة الأعمال (شركة BuildCo):

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100%) لمواطنين محليين من القطاع الخاص.
- يمتلكها خمسة أشخاص، ليست من بينهم شخصية اعتبارية.
- أن تكون حاصلة على ترخيص وشهادة تأمين بشكل تام لتنفذ مشروعات بناء، كبناء المستودعات.
- أن يعمل بها 60 معمارياً، بالإضافة إلى موظفين آخرين، جميعهم مواطنون محليون لديهم الخبرة الفنية والمهنية الضرورية للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل في صناعة البناء.
- أن يكون لديها مهندس معماري واحد على الأقل لديه رخصة مزاولة النشاط ومسجل لدى رابطة المعماريين المحلية.
- أن تكون قد سددت جميع الضرائب المستحقة عليها، واشتركت في التأمينات السارية على جميع أنشطة أعمالها بشكل عام (على سبيل المثال، التأمين ضد وقوع حوادث عرضية لعمال البناء، وتأمين المسؤولية تجاه الغير).
- أن تملك الأرض التي يتم بناء المستودع عليها.

افتراضات حول بناء المستودع

يُفترض في هذا المستودع:

- أن يُستخدم لأنشطة التخزين العامة، كتخزين الكتب أو الأدوات المكتبية. وألا يُستخدم لتخزين أية سلع تستوجب ظروفاً خاصة، كالأطعمة أو المواد الكيميائية أو الصيدلانية.
- أن يتألف من طابقين فوق الأرض، وإجمالي مساحته 1300.6 متر مربع (14 ألف قدم مربع). ويبلغ ارتفاع كل طابق 3 أمتار (9 أقدام و10 بوصات).
- وأن يكون لديه طريق وصول ويقع في ضاحية من ضواحي أكبر مدينة تجارية في البلد المعني (أي على أطراف تلك المدينة لكن في حدودها الرسمية).
- وألا يوجد في منطقة اقتصادية أو صناعية ذات طبيعة خاصة. ويتم استيفاء اشتراطات التنظيم والتحديد الخاصة بالمستودعات عن طريق البناء في منطقة توجد فيها مستودعات مماثلة.
- أن يوجد على قطعة أرض مساحتها 929 متراً مربعاً (10 آلاف قدم مربع)، ومملوكة بشكل كامل لشركة (BuildCo)، ومسجلة تسجيلاً صحيحاً في السجل العقاري والعيني.
- أن يكون بناءً جديداً (حيث لم تكن على الأرض أية أبنية سابقة).

الجدول 14-3

ماذا يقيس مؤشر استخراج تراخيص البناء؟

الإجراءات القانونية اللازمة لبناء مستودع (عدد الإجراءات)
• تقديم جميع المستندات ذات الصلة والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة
• استيفاء كافة الإشعارات المطلوبة، وإتمام عمليات المعاينات الضرورية
• الحصول على توصيلات المرافق المتعلقة بالكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف الأرضي
• تسجيل المستودع بعد إتمام بنائه (إذا كان ذلك مطلوباً لاستخدامه كضمانة عينية أو لأغراض نقل ملكيته)
المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)
• لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات
• كل إجراء يبدأ في يوم منفصل
• يُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي
• لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين
التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
• إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

- أن تكون الشركة المعنية قد أعدت المخططات المعمارية والفنية بواسطة مهندس معماري مصرح له بمزاولة النشاط.
- أن يشمل جميع التجهيزات والمعدات الفنية اللازمة لتشغيله بشكل كامل.
- أن يستغرق إنجاز مرحلة البناء 30 أسبوعاً (غير شاملة كافة عمليات التأخير الناجمة عن المتطلبات الإدارية والإجرائية).

افتراضات حول توصيلات المرافق

توصيلة الكهرباء:

- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدماً و10 بوصات) من شبكة الكهرباء الرئيسية.
- أن تكون ذات جهد متوسط، وثلاثية الأطوار (3-phase) بأربعة أسلاك (4-wire Y)، بقدرة 140 كيلو فولت أمبير. وتتوافر خدمة الجهد الثلاثي الأطوار في منطقة البناء.
- أن يتم توصيل التيار الكهربائي من خلال خط علوي ما لم تكن هذه الخدمة غير متوفرة في المنطقة التي يقع فيها المستودع.
- أن تتكون من مأخذ بسيط ما لم يقتض الأمر تركيب محطة فرعية خاصة (محول) أو مد خط من الشبكة.
- أن تتطلب تركيب عداد قياس كهربائي واحد.

يفترض أن يتوافر لدى شركة BuildCo فني كهربائي مرخص في فريق العمل لاستكمال تركيب توصيلات الأسلاك الداخلية في المستودع.

توصيلة المياه والصرف الصحي:

- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدماً و10 بوصات) من مصدر مياه أو نقطة صرف صحي قائمة.
- ألا تتطلب المياه لأغراض الوقاية من الحريق: حيث سيتم استخدام نظام إطفاء حريق (نظام جاف) بدلاً من ذلك. وإذا كان القانون يقتضي وجود نظام جاف للوقاية من الحريق، من المفترض أن الطلب على المياه المبين أدناه يغطي أيضاً المياه المطلوبة للوقاية من الحريق.
- أن يبلغ متوسط استخدام المياه 662 لتراً (175 غالوناً) يومياً، ومتوسط تدفق مياه الصرف 568 لتراً (150 غالوناً) يومياً.
- أن تبلغ ذروة استخدام المياه 1325 لتراً (350 غالوناً) يومياً، وتدفق مياه الصرف 1136 لتراً (300 غالون) يومياً.
- أن يتوافر مستوى ثابت من الطلب على المياه وتدفقات مياه الصرف طوال السنة.

توصيلة الهاتف:

- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدماً و10 بوصات) من شبكة الهاتف الرئيسية.
- أن تكون عبارة عن خط هاتف أرضي ثابت.

الإجراءات

الإجراء هو أي تعامل بين موظفي أو مديري الشركة مع أطراف خارجية تشمل على سبيل المثال: الأجهزة الحكومية، ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق، ومكتب السجل العيني، ومصلحة المساحة، وشركات المرافق، والمفتشين المعنيين من القطاعين العام والخاص، والخبراء الفنيين غير المعماريين والمهندسين التابعين للشركة. ولا يُنظر إلى التعاملات فيما بين موظفي الشركة، كإعداد مخططات المستودع والمعاينات التي يجريها موظفو الشركة، على أنها من بين الإجراءات المحسوبة. ويتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والهاتف. ويجب احتساب جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لبناء المستودع، حتى وإن كان يمكن تفاديها في حالات استثنائية (3-14).

الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يراها الخبراء المحليون ضرورية لاستيفاء أحد الإجراءات عملياً. ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في وقت واحد، إلا أنه من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (بمعنى أن الإجراءات المتزامنة تبدأ في أيام متتالية). وإذا كان من المُمكن تعجيل استيفاء إجراء ما بشكل قانوني نظير تكلفة إضافية، يتم اختيار الإجراء الأسرع. ويُفترض أن شركة BuildCo لا تضيع أي وقت وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبق بدون تأخير. ولا يُلتفت إلى الوقت الذي تمضيه شركة BuildCo في جمع المعلومات. لأن من المُفترض أنها على دراية من البداية بجميع الاشتراطات المنظمة للبناء، وتسلسلها.

التكلفة

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. ولا يتم إدراج إلا التكاليف الرسمية. كما يتم تسجيل جميع الرسوم المصاحبة لاستيفاء الإجراءات الضرورية لبناء مبنى المستودع بشكل قانوني، بما في ذلك تلك الإجراءات المرافقة للحصول على الموافقات على استخدام الأرض، والتصاريح المتعلقة بالتصاميم السابقة لأعمال الإنشاء؛ واستقبال عمليات المعاينة قبل وأثناء وبعد أعمال الإنشاء؛ وتوصيل المرافق؛ وتسجيل ملكية المستودع. ويتم أيضاً تسجيل الضرائب غير المتكررة اللازمة لاستكمال مشروع بناء المستودع. ويجري استخدام قانون البناء واستقاء المعلومات من الخبراء المحليين. والإجراءات الحكومية ذات الصلة، وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حالة الحصول على تقديرات مختلفة من العديد من الشركاء المحليين، يُستخدم متوسط هذه التقديرات.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر استخراج تراخيص البناء لكل بلد على: *http://www.doingbusiness.org*، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة.

توظيف العاملين

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل، وعلى

وجه التحديد ما يتعلق منها بتوظيف العاملين وفصلهم من الخدمة ومدى صرامة ساعات العمل. وفي عام 2007، جرى إدخال بعض التحسينات لتحقيق الاتساق بين المنهجية الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين واتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO).

وهذا العام، جرى إدخال مزيد من التغييرات على منهجية المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين. أولاً، جرى تغيير دراسة الحالة المعيارية للإشارة إلى شركة صغيرة إلى متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفاً بدلاً من 201 موظف. ثانياً، جرى الأخذ بعين الاعتبار القيود الخاصة بالعمل أثناء الليل أو أيام العطل الأسبوعية التي تسري على أنشطة الصناعات التحويلية حيث يكون استمرار التشغيل ضرورياً من الناحية الاقتصادية. ثالثاً، تم احتساب مكافآت الأجور التي ينص عليها القانون لقاء العمل أثناء أيام العطلات الأسبوعية أو أثناء الليل على أساس مقياس ذي أربعة مستويات. رابعاً، تحصل البلدان التي تعطي مكافأة نهاية خدمة تعادل قيمتها ثمانية أسابيع أو أقل من الأجر، لكنها لا تتيح أية سبل حماية ضد البطالة على أفضل تقدير. وأخيراً، تم تعديل طريقة احتساب نسبة الحد الأدنى للأجور لضمان عدم استفادة بلد ما من تسجيل نقاط نتيجة لخفض الحد الأدنى للأجور إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد، بعد التصحيح بما يراعي تعادل القوة الشرائية. وهذا المستوى من الدخل يتسق مع التعديلات التي تمت مؤخراً على خط الفقر المطلق.

علماً بأنه لا توجد سوى 4 من اتفاقيات منظمة العمل الدولية البالغ عددها 188 تغطي مجالات يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بقياسها، وهي: إنهاء خدمة العاملين، والعمل في عطلة نهاية الأسبوع، والأجازة السنوية مدفوعة الأجر، والعمل ليلاً. وتتسق منهجية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اتساقاً كاملاً مع هذه الاتفاقيات الأربع. ومن الممكن لبلد ما أن يحصل على أعلى تقدير في مجال سهولة توظيف العاملين، ويتقيد بجميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة (وخاصة الاتفاقيات الأربع المتصلة بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال) ـ إلا أنه لا يمكن لبلد ما الحصول على ترتيب أفضل في حال إخفاقه في التقيد بهذه الاتفاقيات.

ولا تشمل اتفاقيات منظمة العمل الدولية، التي تغطي مجالات تتعلق بمؤشرات توظيف العاملين، جميع معايير العمل الأساسية المنبثقة عن منظمة العمل الدولية ـ حيث تغطي 8 اتفاقيات الحق في التفاوض الجماعي، وإلغاء العمل الجبري (السخرة)، وإلغاء عمالة الأطفال، والمعاملة المنصفة في ممارسات التوظيف.

في السنة الماضية، شرع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في إجراء بحوث حول مدى تنفيذ اثنتين من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بتشغيل الأطفال (من خلال اعتمادها في القانون الوطني). ويشمل تقرير هذا العام استنتاجات ونتائج أولية عن 102 بلدًا (انظر الملحق المعني بحماية العاملين). ولا يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بقياس أو ترتيب التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية أو مدى التقيد بها.

وتستند البيانات الخاصة بتوظيف العاملين وفصلهم إلى مسح استقصائي تفصيلي حول اللوائح والقواعد المنظمة للعمل قام بها محامون وموظفون عموميون محليون. وجرت مراجعة القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل، بالإضافة إلى بعض المصادر الثانوية لضمان دقة تلك البيانات. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري استخدام عدة افتراضات حول العامل ومنشأة الأعمال.

افتراضات حول العامل

يُفترض في العامل:

- أن يكون ذكراً يبلغ من العمر 42 عاماً، ويشغل منصباً إدارياً غير تنفيذي بدوام تام.
- أن يكون قد أمضى 20 عاماً في الشركة نفسها.
- أن يحصل على مرتب بالإضافة إلى مزايا تعادل متوسط الأجر السائد في البلد المعني أثناء مدة خدمته.
- أن يكون مواطناً ينتمي لنفس العرق والديانة السائدين بين أغلبية سكان البلد.
- أن يكون مقيماً في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- ألا يكون عضواً في نقابة عمالية، ما لم تكن العضوية إجبارية.

افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100%) من مواطنين محليين.
- أن تزاول عملها في قطاع الصناعة التحويلية.
- أن يعمل بها 60 موظفاً.
- تخضع لاتفاقيات المفاوضات الجماعية في البلدان التي تغطي فيها تلك الاتفاقيات أكثر من نصف قطاع الصناعات التحويلية، بل وتسري حتى على الشركات التي ليست طرفاً فيها.
- تلتزم بأي قانون أو لائحة، إلا إنها لا تمنح العمال مزايا أكثر من المنصوص عليها بموجب القوانين، أو اللوائح، أو اتفاقية المفاوضات الجماعية (إن كان معمولاً بها).

مؤشر صرامة قوانين العمل

يتكون مؤشر "صرامة قوانين العمل" من متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر صعوبة التعيين، ومؤشر صرامة ساعات العمل، ومؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (الجدول 14-4). وتتكون كل المؤشرات الفرعية من مكونات عديدة. وتتراوح قيمها جميعاً بين "صفر" و"100" مع ملاحظة أنه كلما ارتفعت القيم، ازدادت صرامة القوانين والإجراءات الحكومية المعنية.

يقيس مؤشر صعوبة التعيين ما يلي: (1) ما إذا كان يُحظر استخدام عقود محددة المدة في مهام تتسم بالاستمرارية، (2) أقصى مدة مجمعة للعقود المحددة المدة: (3) ونسبة الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو الموظف الجديد لأول مرة إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل.[4] وتحسب للبلد المعني "نقطة واحدة" إذا كان محظوراً استخدام العقود المحددة المدة للمهام المتسمة بالاستمرارية، ويحسب للبلد المعني تقدير "صفر" إذا كان من الممكن استخدامها في أية مهمة أخرى. كما تحسب للبلد المعني "نقطة واحدة" إذا كانت أقصى مدة مجمعة للعقود المحددة المدة أقل من 3 سنوات؛ و"0.5 نقطة" إذا كانت مدتها 3 سنوات فأكثر لكنها أقل من 5 سنوات؛ وتقدير "صفر" إذا كان من الممكن أن تستمر لخمس سنوات فأكثر. وأخيراً، تُحسب للبلد المعني "نقطة واحدة" إذا كانت نسبة الحد الأدنى للأجور إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل تبلغ 0.75 فأكثر؛ و"0.67 نقطة" للنسبة التي تبلغ 0.5 أو أكثر ولكنها أقل من 0.75؛ و"0.33 نقطة" للنسبة التي تبلغ 0.25 أو أكثر ولكنها تقل عن 0.50؛ كما يُحسب "صفر" للبلد المعني إذا قلت النسبة عن 0.25. ففي دولة بنن، على سبيل المثال، لا يُحظر استخدام العقود المحددة المدة للمهام المتسمة بالاستمرارية (صفر)، ويمكن استخدامها لحد أقصى يبلغ 4 سنوات (0.5 نقطة). وتبلغ نسبة الحد الأدنى الإلزامي للأجور إلى القيمة المضافة لكل عامل 0.59 نقطة (0.67 نقطة). وبحساب متوسط القيم الثلاث وتقسيم المؤشر إلى 100 نقطة، فإن دولة بنن تحصل على 39 نقطة.

ويتألف مؤشر"صرامة ساعات العمل" من خمسة مكونات، هي: (1) ما إذا كانت هناك قيود على العمل ليلاً؛ و(2) ما إذا كانت هناك قيود على العمل في أيام العطلات الأسبوعية؛ و(3) ما إذا كان أسبوع العمل يتكون من خمسة أيام ونصف اليوم؛ و(4) ما إذا كان من الممكن أن

الجدول 14-4

ماذا يقيس مؤشر توظيف العاملين؟

مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
• قابلية تطبيق العقود المحددة المدة والحد الأقصى لها
• الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو الموظف الجديد لأول مرة
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
• القيود على العمل ليلاً وفي عطلة نهاية الأسبوع
• الحد الأقصى المسموح به لعدد الأيام والساعات في أسبوع العمل، شاملاً وقت العمل الإضافي
• أيام الأجازة السنوية المدفوعة الأجر
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
• شروط الإخطار والموافقة الخاصة بفصل عامل زائد عن حاجة العمل أو مجموعة من العمالة الزائدة عن حاجة العمل
• الالتزام بالنقل أو إعادة التدريب وقواعد الأولوية الخاصة بالعمالة الزائدة وإعادة التعيين
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
• المتوسط البسيط لمؤشرات صعوبة التعيين، وصرامة ساعات العمل، وصعوبة تسريح العمالة الزائدة
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
• اشتراطات الإخطار ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل، محسوبة في شكل أسابيع من الراتب

المصدر: قاعدة بيانات تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*.

يمتد أسبوع العمل إلى 50 ساعة أو أكثر (شاملاً الوقت الإضافي) لمدة شهرين سنوياً استجابة للزيادة الموسمية في الإنتاج؛ و(5) وما إذا كان عدد أيام الإجازة السنوية المدفوعة الأجر يبلغ 21 يوماً أو أقل. بالنسبة للسؤالين (1) و(2)، يتم ـ عندما تنطبق قيود غير المكافآت ـ إعطاء نقطة واحدة. وإذا كان القيد الوحيد يكمن في تقديم مكافأة مقابل العمل أثناء الليل أو أثناء أيام العطلات الأسبوعية، يتم إعطاء 0، 0.33، 0.66 أو 1 نقطة وفقاً للربيع الذي تندرج تحته المكافآت في هذا البلد. وإذا لم تكن هناك أية قيود، يحصل هذا البلد على صفر. وبالنسبة للأسئلة (3)، (4)، و(5)، إذا كانت الإجابة عن أي منها بلا، فتحسب للبلد المعني نقطة واحدة، أما إذا كانت الإجابة غير ذلك فيُحسب صفراً.

فعلى سبيل المثال، تفرض هندوراس قيوداً على العمل ليلاً (نقطة واحدة)، ولكن ليس على العمل في أيام العطلات الأسبوعية (صفر)، وتجيز امتداد أسبوع العمل إلى 6 أيام (صفر)، وتسمح بامتداد ساعات العمل في الأسبوع لخمسين ساعة على مدى شهرين (صفر)، وتقتضي أن تكون الإجازة السنوية المدفوعة الأجر 20 يوم عمل (صفر). وبحساب متوسط النقاط وتقسيم المؤشر إلى 100 نقطة، تحصل هندوراس على 20 نقطة على المؤشر النهائي.

ويتألف مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة من 8 مكونات، هي: (1) ما إذا كانت العمالة الزائدة عن حاجة العمل لا تعطى للمشروع مبرراً لفصل العمال؛ (2) ما إذا كان على صاحب العمل أن يخطر الغير (مثل أية مصلحة أو هيئة حكومية) عند فصل أي عامل زائد عن حاجة العمل؛ (3) ما إذا كان على صاحب العمل أن يخطر الغير عند فصل 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل؛ (4) ما إذا كان على صاحب العمل أن يحصل على موافقة الغير لإنهاء خدمات عامل زائد عن حاجة العمل؛ (5) ما إذا كان على صاحب العمل أن يحصل على موافقة الغير عند فصل 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل؛ (6) ما إذا كان القانون يلزم صاحب العمل بأن يأخذ في الاعتبار خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل إنهاء عقود العمالة الزائدة؛ (7) ما إذا كانت قواعد الأولوية تسري على العمالة الزائدة عن حاجة العمل؛ و(8) ما إذا كانت قواعد الأولوية تسري في حالة إعادة تعيين العامل. وبالنسبة للسؤال الأول، عند الإجابة بنعم بالنسبة للعمال عند أي مستوى دخل، تُحسب للبلد 10 نقاط، ومن ثم لا تنطبق باقي الأسئلة. وإذا كانت الإجابة بنعم على السؤال (4) فتُحسب للبلد نقطتان. وإذا كانت الإجابة عن أي من تلك الأسئلة بنعم، فتحسب للبلد المعني نقطة واحدة، أما إذا كانت الإجابة غير ذلك فيُحسب صفرً. وبالنسبة للسؤالين رقمي 1 و4 بوصفها أكثر الضوابط تقييداً، يعطى لهما وزن أكبر في إنشاء هذا المؤشر.

وفي تونس، على سبيل المثال، فإن العمالة الزائدة عن حاجة العمل تشكل مبرراً وأساساً للفصل (صفر). ويتوجب على صاحب العمل إخطار الغير (نقطة واحدة)، والحصول على موافقته (نقطتان) عند فصل عامل واحد زائد عن حاجة العمل، كما يتوجب عليه إخطار الغير عند فصل عامل زائد عن حاجة العمل (نقطة واحدة) والحصول على موافقته (نقطة واحدة) لفصل مجموعة تبلغ 9 عمال زائدين عن حاجة العمل. ويوجب القانون إعادة التدريب أو إيجاد عمل بديل قبل فصل العامل الزائد (نقطة واحدة). وهناك قواعد تتعلق بالأولوية عند الفصل من العمل (نقطة واحدة) وإعادة التعيين (نقطة واحدة). وعند جمع تلك النقاط وتقسيم المؤشر إلى 100 نقطة، فإن المؤشر النهائي يكون 80 نقطة.

تكلفة تسريح العمالة الزائدة

يقيس مؤشر تكلفة تسريح العمالة الزائدة التكاليف المرتبطة باشتراطات الإخطار المسبق ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل، والتي تُحسب في شكل أسابيع من الراتب. فإذا كانت تكلفة تسريح العمالة الزائدة تصل إلى 8 أسابيع أو أقل من راتب العامل المعني ويمكن لهذا العامل الاستفادة من سبل الحماية ضد البطالة، فإن البلد المعني يحصل على تقدير "صفر"، وذلك لأغراض حساب الترتيب الكلي لسهولة *ممارسة أنشطة الأعمال*. أما إذا كانت تكلفة تسريح العمالة الزائدة تصل إلى 8 أسابيع أو أقل من راتب العامل المعني، ولا يمكن لهذا العامل الاستفادة من أي شكل من أشكال سبل الحماية ضد البطالة، فإن البلد المعني يحصل على تقدير "8.1 أسبوع"، وذلك لأغراض حساب الترتيب الكلي لسهولة *ممارسة أنشطة الأعمال*. أما إذا كانت التكلفة أكثر من 8 أسابيع من راتب العامل المعني، فإن الدرجة المحسوبة تكون عدد الأسابيع. وعلى ذلك، يتم تسجيل الشهر الواحد على أنه 4 أسابيع وثلث أسبوع.

ففي موريتانيا، على سبيل المثال، يُلزم القانون صاحب العمل بإخطار العامل بقرار الفصل قبل شهر واحد إذا كان ذلك العامل زائداً عن حاجة العمل، كما يُلزمه بأن تعادل قيمة مكافأة نهاية الخدمة لعامل أمضى 20 عاماً من الخدمة لديه 6.25 شهراً من راتبه. ولذلك، لا تفرض أية غرامات. ولكي يفصل صاحب العمل عاملاً، عليه أن يدفع في المجمل ما يعادل مرتب 31.4 أسبوعاً.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر بتوظيف العاملين لكل بلد على: *http://www.doingbusiness.org*، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. ويتيح موقع تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* مجموعات بيانات تاريخية معدلة حسب التغييرات في منهجية البحث كي تتيح إمكانية مقارنة البيانات عبر السنين. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في (2004) *Botero and others*،

ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

تسجيل الملكية

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال (المشتري) بشراء عقار (أصل) من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسمها ـ أي المشتري ـ حتى يمكنها استخدام العقار المشترى لتوسيع أنشطة أعمالها، وكضمانة عينية عند حصولها على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. وتبدأ هذه العملية بالحصول على المستندات الضرورية، كنسخة من سند ملكية البائع عند الضرورة، والقيام بالمعاينة النافية للجهالة إذا اقتضى الأمر. وتُعتبر هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتجاج بسند الملكية في مواجهة الغير، وعندما يمكن للمشتري استخدام هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفي أو إعادة بيعه.

ويتم إدراج كل إجراء ـ مطلوب بموجب القانون أو الضرورة العملية ـ سواء كانت مسؤولية استيفائه تقع على عاتق البائع أو المشترى أو طرف آخر ينوب عنهما. ويقدم المحامون المتخصصون في الملكية العقارية وموظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، وموظفو السجل العيني المحليون معلومات عن الإجراءات، وكذلك عن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل منها.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول أطراف تلك الصفقة (المعاملة)، والعقار محل النظر، والإجراءات المعمول بها.

افتراضات حول الأطراف المعنية

يُفترض أن يكون الطرفان (البائع والمشتري):

- شركتين ذواتي مسؤولية محدودة.
- تقعان في ضواحي أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكونان مملوكتين بالكامل (100%) من مواطنين محليين من القطاع الخاص.
- أن يعمل لدى كل منهما 50 موظفاً كلهم من المواطنين.
- تعملان في أنشطة تجارية عامة.

افتراضات حول العقار

يُفترض في هذا العقار:

- أن تعادل قيمته 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. وأن يعادل سعر البيع القيمة الحقيقية.
- أن يكون مملوكاً بالكامل للبائع.
- ألا تكون عليه أية رهونات عقارية، ولم تتغير ملكيته طيلة السنوات العشر الماضية.
- أن يكون مسجلاً في مكتب السجل العيني أو العقاري أو كليهما، وليس موضوعاً لأي نزاع حول الملكية.
- أن يكون مقاماً في منطقة تجارية في إحدى الضواحي ليس مطلوباً إعادة تحديد الأراضي فيها.
- أن يتكون من أرض ومبنى. وتبلغ مساحة الأرض 557.4 متراً مربعاً (6 آلاف قدم مربع)، ومقام عليها مستودع مؤلف من طابقين مساحته 929 متراً مربعاً (10 آلاف قدم مربع). ويكون عمر المستودع 10 سنوات، وفي حالة جيدة، وقد رُعي في إنشائه التقيد بجميع معايير السلامة وقوانين البناء والاشتراطات القانونية الأخرى. وسيتم نقل ملكية الأرض والمبنى بشكل كامل.
- ألا يخضع لتجديدات أو أعمال بناء إضافية بعد الشراء.
- لا توجد به أشجار، أو مصادر مياه طبيعية، أو محميات طبيعية، أو آثار تاريخية من أي نوع.
- ألا يُستخدم في أغراض خاصة ولا توجد اشتراطات تقضي باستخراج تصاريح خاصة لاستخدامه في أغراض سكنية، أو للتجهيزات الصناعية، أو تخزين النفايات، أو أنواع معينة من الأنشطة الزراعية.
- أن يكون خالياً من الشاغلين (سواء كانوا يشغلونه بشكل قانوني أو غير قانوني) وليست لأي طرف آخر مصلحة قانونية فيه.

الإجراءات

يُعرف الإجراء على أنه أي تعامل بين الشركة المشترية، أو البائعة، أو وكلائهما (إذا كان القانون يشترط وجود وكيل)، أو العقار نفسه مع أطراف خارجية، من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، والمفتشون، وموظفو التوثيق والشهر العقاري، والمحامون. ولا تُعتبر التعاملات بين كبار المسؤولين في الشركة والموظفين إجراءات منفصلة. ويتم تسجيل جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لتسجيل ملكية العقار، حتى وإن كان من الممكن تفاديها في حالات استثنائية (الجدول 14-5). ويُفترض أن تتبع الشركة المشترية أسرع الإجراءات القانونية المتاحة والتي تستخدمها أغلبية ملاك العقارات. وعلى الرغم من أن الشركة المشترية قد تستعين عند الضرورة بمحامين أو متخصصين آخرين خلال عملية التسجيل، فمن المفترض ألا تقوم بتعيين مسهل خارجي لعملية التسجيل ما لم يوجب القانون ذلك.

الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). وبحسب هذا المقياس متوسط المدة التي يراها المحامون المتخصصون في الملكية العقارية، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، ومسئولو السجل العيني ضرورية لاستيفاء الإجراء. ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية الانتهاء من أكثر من إجراء في وقت واحد، إلا أنه من غير الممكن بدء ذلك في اليوم نفسه. ويفترض أن الشركة المشترية لا تضيع وقتاً وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبق دون تأخير. وإذا كان من الممكن تسريع إكمال إجراء ما نظير تكلفة إضافية، يتم اختيار أسرع الإجراءات القانونية المتاحة والتي تستخدمها أغلبية ملاك العقارات. وإذا كان من الممكن

الجدول 14-5

ماذا يقيس مؤشر تسجيل الملكية؟

الإجراءات اللازمة لنقل سند الملكية الخاص بعقار نقلاً قانونياً (عدد الإجراءات)
• إجراءات سابقة للتسجيل (مثلاً، التحقق من أن العقار خالٍ من الديون، وإشهار وتوثيق اتفاق البيع، وسداد الضرائب المستحقة على نقل الملكية)
• التسجيل في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني
• إجراءات لاحقة للتسجيل (مثلاً، تسجيل سند الملكية لدى البلديات)
المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)
• لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات
• كل إجراء يبدأ في يوم منفصل
• يُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي
• لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين
التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (% من قيمة العقار)
• إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى
• عدم إدراج ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الأرباح الرأسمالية

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

إنجاز عدة إجراءات في وقت واحد. فيُفترض أنها تُنجز على هذا النحو. ويفترض أن تكون الأطراف ذوي الصلة على علم بكل القوانين والإجراءات الحكومية وتسلسلها من البداية. ولم يؤخذ في الحسبان الوقت المستغرق في جمع المعلومات.

التكلفة

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار، مع افتراض أن قيمته تعادل 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ويُلزم القانون تسجيل التكاليف الرسمية فقط دون سواها، والتي تشمل الرسوم، وضرائب نقل الملكية، ورسوم الدمغة، وأية مبالغ أخرى تؤدى للسجل العيني، أو لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق، أو للهيئات العامة، أو للمحامين. وقد اُستبعدت من التقييم ضرائب أخرى مثل ضريبة الأرباح الرأسمالية وضريبة القيمة المضافة. ويتم إدراج جميع التكاليف التي تحملها كل من المشتري والبائع. وإذا اختلفت تقديرات التكلفة بين المصادر، يُستخدم متوسط القيم.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر تسجيل الملكية لكل بلد على: *http://www.doingbusiness.org*، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة.

الحصول على الائتمان

يضع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال معايير لتقييم الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين، وتبادل المعلومات الائتمانية. وتصف المجموعة الأولى من المؤشرات مدى فعالية قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس في تسهيل الإقراض، بينما تقيس المجموعة الثانية من المؤشرات مدى تغطية المعلومات الائتمانية المتاحة، ونطاقها، ونوعيتها، ومدى توّفرها، من السجلات والمراكز العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية.

ويجري جمع البيانات المتعلقة بالحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين عن طريق استقصاء للمحامين المتخصصين في الشؤون المالية، والتحقق من مدى دقتها من خلال تحليل القوانين والإجراءات الحكومية، ومن مصادر عامة للمعلومات الخاصة بقوانين الضمانات العينية والإفلاس. ويتم جمع البيانات الخاصة بتبادل المعلومات الائتمانية المتاحة في مرحلتين. أولاً، يجري استقصاء هيئات الرقابة المصرفية ومصادر المعلومات العامة للتحقق من وجود سجلات المعلومات الائتمانية العامة والمراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية. وثانياً، عندما يكون ذلك منطبقاً، يتم إجراء استقصاء تفصيلي بشأن هيكل سجلات المعلومات الائتمانية العامة أو الخاصة، والقوانين والإجراءات الحكومية المنظمة لها. وقد تمت مطابقة إجابات المشاركين في الاستقصاءات عن طريق عدة جولات من الاتصالات، وكذلك عن طريق الاتصال بخبراء آخرين والبحث في مصادر عامة. ويجري تأكيد بيانات الاستقصاءات عن طريق اجتماعات مؤتمرات الفيديو أو زيارة البلدان المعنية.

مؤشر قوة الحقوق القانونية

يقيس مؤشر قوة الحقوق القانونية الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض (الجدول 14-6). ويتم استخدام سيناريوهين لتحديد نطاق نظام المعاملات المشمولة بضمان، المنطوية على مقترض مضمون هو شركة ABC ومُقرض مكفول بضمان هو بنك BizBank.

وتُستخدم عدة افتراضات بشأن المقترض المضمون والمقرض:

- شركة ABC هي شركة محلية ذات مسؤولية محدودة.
- لشركة ABC مقر رئيسي وقاعدة عمليات فقط في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- لتمويل خطط توسيع أعمالها التجارية، تحصل شركة ABC على قرض من بنك BizBank بمبلغ يصل إلى 10 أضعاف نصيب الفرد من الدخل القومي بالعملة المحلية.
- كل من شركة ABC وبنك BizBank عبارة عن كيان مملوك بالكامل بنسبة 100 في المائة لمواطنين محليين.

ويتضمن سيناريو الحالتين مجموعة من الافتراضات. في الحالة ألف، وكضمان للقرض، تمنح شركة ABC بنك BizBank حق ضمان غير حيازي في إحدى فئات الأصول المنقولة الدوارة، كحسابات الذمم المدينة أو المخزون على سبيل المثال. وترغب شركة ABC في الاحتفاظ بكل من حيازة وملكية الضمان. وبالنسبة للبلدان التي لا تسمح قوانينها بحقوق الضمان غير الحيازية لأصول منقولة، تقوم شركة ABC وبنك BizBank باستخدام ترتيبات النقل الائتماني لصك الملكية (أو أي بديل مماثل لحقوق الضمان غير الحيازي).

في الحالة باء، تمنح شركة ABC بنك BizBank أحد أشكال الرهونات العامة، أو الرهونات المؤسسية، أو الرهونات العائمة أو أية رهونات تعطي بنك BizBank حق ضمان تقابله أصول مجمعة لشركة ABC (أو أكبر نسبة ممكنة من أصولها). وتحتفظ شركة ABC بملكية وحيازة هذه الأصول.

ويتضمن مؤشر قوة الحقوق القانونية 8 جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات العينية، وجانبين في قانون الإفلاس. وتُحسب نقطة واحدة لكل سمة من السمات التالية التي تتسم بها القوانين:

- يجوز لأية منشأة أعمال استخدام الأصول المنقولة كضمان مع الاحتفاظ بحيازة هذه الأصول، ويحق لأية مؤسسة مالية قبول مثل هذه الأصول كضمان.
- يسمح القانون لأية منشأة أعمال أن تمنح حق ضمان غير حيازي في فئة واحدة من الأصول المنقولة الدوارة (مثل حسابات الذمم المدينة أو المخزون)، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للأصول المستخدمة كضمان.
- يجيز القانون لأية منشأة أعمال أن تمنح حق ضمان غير حيازي يتعلق بكامل أصولها بصورة فعلية، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للأصول المستخدمة كضمان.
- يجوز تمديد حق الضمان ليشمل الأصول المستقبلية أو الأصول المُمتلكة فيما بعد، كما

الجدول 14-6

ماذا يقيس مؤشر الحصول على الائتمان؟

مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
• حماية حقوق المقترضين والمقرضين من خلال قوانين الضمانات العينية والإفلاس
• حق الضمان هو ضمان غير حيازي في الأصول المنقولة
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
• نطاق المعلومات الائتمانية التي تقوم السجلات والمراكز العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية بتوزيعها ومدى توّفرها
• نوعية البيانات التي تقوم السجلات والمراكز العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية بتوزيعها
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
• عدد الأشخاص والشركات المدرجين في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة مئوية من السكان
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
• عدد الأشخاص والشركات المدرجين في أحد مراكز المعلومات الائتمانية الخاصة كنسبة مئوية من السكان الراشدين

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

يجوز تمديده تلقائيا ليشمل منتجات أو إيرادات أو بدائل إحلال الأصول الأصلية.

- يُسمح بوصف الأصول بشكل عام (وليس تفصيلياً) في اتفاقيات الضمانات العينية وفي وثائق ومستندات التسجيل، ليكون في الإمكان ضمان كافة أنواع الالتزامات والديون من خلال النص على حد أقصى للمبلغ وليس أي مبلغ معين أو محدد بين الطرفين.
- يعمل كسجل موحد للضمانات لكل المناطق وحسب نوع الأصل المرتبط باسم مانح حق الضمان.
- يتمتع الدائنون المضمونون بالأولوية في الحصول على حقوقهم (على سبيل المثال، قبل سداد الضرائب العامة ومستحقات العاملين) في حالة إعسار المدين خارج نطاق إجراءات التفليسة.
- يتمتع الدائنون المضمونون بالأولوية في الحصول على حقوقهم (على سبيل المثال، قبل سداد الضرائب العامة ومستحقات العاملين) في حالة تصفية الشركة المفلسة.
- لا يخضع الدائنون المضمونون لأي وقف تلقائي لتنفيذ الأحكام أو قرار رسمي (موراتوريوم) بتأجيل دفع الديون المستحقة عندما يدخل المدين مرحلة إعادة التنظيم تحت إشراف المحكمة.
- يسمح القانون باتفاق الطرفين المعنيين على أن الدائن قد يقوم بإنفاذ عقد الحق الضماني خارج نطاق المحكمة.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و10، مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن قوانين الضمانات العينية والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.

مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية

يقيس مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية القواعد التي تؤثر على نطاق، ومدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق المراكز العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية. وتُحسب نقطة واحدة لكل من السمات الست التالية التي يتسم بها السجل العام أو المركز الخاص للمعلومات الائتمانية (أو كليهما):

- يجري نشر كل من المعلومات الائتمانية الإيجابية (مثلاً، مبالغ القروض وأنماط السداد في الموعد المحدد)، والمعلومات السلبية (مثلاً، المدفوعات المتأخرة، وعدد مرات التخلف عن السداد وقيمتها، وحالات إشهار الإفلاس).
- يجري نشر بيانات عن الشركات والأفراد على حدٍ سواء.
- يجري نشر بيانات مأخوذة من تجار التجزئة، أو شركات المرافق العامة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية.
- يجري نشر بيانات عن التاريخ الائتماني تغطي أكثر من عامين. وتحصل سجلات المعلومات الائتمانية التي تقوم بمحو البيانات الخاصة بحالات التعثر بمجرد سداد الديون على تقدير "صفر" في هذا المؤشر.
- يجري نشر البيانات الخاصة بالقروض التي تقل عن 1 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. وينبغي على سجل المعلومات الائتمانية أن تتوافر لديه كحد أدنى بيانات تغطية لواحد في المائة من السكان البالغين حتى يحصل على "نقطة واحدة" في هذا المؤشر.
- يحق للمقترضين، بموجب القانون، الاطلاع على البيانات الخاصة بهم في أكبر سجلات المعلومات الائتمانية في البلد المعني.

وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و 6، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية، بما يسهل قرارات الإقراض. وإذا كان سجل المعلومات الائتمانية لا يعمل أو كان نطاق تغطيته أقل من 0.1 في المائة من السكان الراشدين، فإن تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية يكون "صفراً".

في تركيا، على سبيل المثال، يوجد سجل عام للمعلومات الائتمانية ومركز خاص للمعلومات الائتمانية على حد سواء. ويتم نشر كل من المعلومات الإيجابية والسلبية (نقطة واحدة). يقوم كلاهما بنشر البيانات الخاصة بالشركات، وكذلك الأفراد (نقطة واحدة). ولا يتبادل السجلان العام والخاص البيانات إلا فيما بين المؤسسات المالية، ولا يتم تجميع أية بيانات من تجار التجزئة أو شركات المرافق (صفر). وينشر المركز الخاص للمعلومات الائتمانية بيانات عن التاريخ الائتماني تعود إلى أكثر من سنتين (نقطة واحدة). ويجمع السجل العام بيانات عن القروض التي تبلغ قيمتها 3493 دولاراً أمريكياً أو أكثر (44 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد)، في حين يجمع مركز المعلومات الائتمانية الخاص معلومات عن أية قروض بغض النظر عن قيمتها (نقطة واحدة). ويحق للمقترضين الاطلاع على البيانات الخاصة بهم في مراكز المعلومات الائتمانية الخاصة والعامة في البلد المعني (نقطة واحدة). تحصل تركيا، بعد جمع نقاط تلك المؤشرات، على مجموع إجمالي قدره 5 نقاط.

مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية

يوضح مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان غير المدفوع (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (الفئات السكانية في سن 15 فما فوق طبقاً لمؤشرات التنمية العالمية 2009 الصادرة عن البنك الدولي). يُعرف السجل العام للمعلومات الائتمانية على أنه قاعدة بيانات يديرها القطاع العام، عادة بواسطة البنك المركزي أو هيئة الرقابة على البنوك، ويقوم بجمع معلومات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي، ويتيحها للمؤسسات المالية. وإذا لم يكن هناك سجل عام للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية "صفراً".

مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية

يوضح مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان غير المدفوع (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (الفئات السكانية في سن 15 فما فوق طبقاً لمؤشرات التنمية العالمية 2009 الصادرة عن البنك الدولي). ويُعرف المركز الخاص للمعلومات الائتمانية على أنه شركة خاصة أو منظمة لا تستهدف الربح تحتفظ بقاعدة بيانات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي، كما يسهل هذا المركز تبادل المعلومات الائتمانية فيما بين البنوك والمؤسسات المالية. ولا تؤخذ في الحسبان مراكز الاستعلام الائتماني وشركات إعداد التقارير عن الوضع الائتماني التي لا تسهل مباشرة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وإذا لم يكن هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية (0).

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر الحصول على الائتمان لكل بلد على: *http://www.doingbusiness.org*، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov, McLiesh and Shleifer* (2007)، ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

حماية المستثمرين

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قوة سبل حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام أعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية. وتفرق تلك المؤشرات بين 3 أبعاد لحماية المستثمرين، وهي: شفافية معاملات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمّل المسؤولية عن التربح الذاتي واستغلال المنصب (مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى) (الجدول 14-7). وقد وضعت هذه البيانات بناءً على استقصاء شمل محامين متخصصين في قوانين الشركات، وهي تستند أيضاً إلى لوائح وقواعد الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والصفقة (المعاملة).

افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض أن تكون الشركة (شركة المشتري):

- أن تكون شركة مساهمة، مسجلة في أهمّ سوق للأوراق المالية بالبلد المعني. وإذا كان عدد الشركات المساهمة المقيدة في تلك البورصة أقل من عشر شركات، أو إذا لم توجد أية بورصة في ذلك البلد، يُفترض أن تكون الشركة (شركة المشتري) كبيرة الحجم وتابعة للقطاع الخاص، ولها مساهمون متعددون.
- أن يكون لها مجلس إدارة ومدير تنفيذي مسؤول (CEO) يتصرف بشكل قانوني لحساب الشركة (شركة المشتري) حيثما كان ذلك ممكناً، حتى إذا لم يوجب القانون ذلك تحديداً.
- أن تزاول عملها في مجال تصنيع المواد الغذائية.
- أن تكون لديها شبكة توزيع خاصة بها.

افتراضات حول الصفقة (المعاملة)

- السيد جيمس هو المساهم المسيطر في الشركة (شركة المشتري) وهو عضو في مجلس إدارتها. وهو يمتلك 60 في المائة من شركة المشتري وانتخب عضوين في مجلس إدارة الشركة المؤلف من خمسة أعضاء.
- يمتلك السيد جيمس أيضاً 90 في المائة من شركة البائع، وهي شركة تقوم بتشغيل سلسلة من محلات بيع الأجهزة بالتجزئة. أغلقت شركة البائع حديثاً عدداً كبيراً من محلاتها.
- يقترح السيد جيمس على المشتري أن يقوم بشراء أسطول شاحنات البائع غير المستخدمة لتوسيع نطاق شبكة توزيع المنتجات الغذائية لدى المشتري، ويوافق المشتري على هذا الاقتراح. ويعادل السعر المتفق عليه 10 في المائة من قيمة أصول المشتري، ولكنه أعلى من القيمة السوقية.
- الصفقة المقترحة هي جزء من النشاط العادي لشركة المشتري، ولا تقع خارج نطاق سلطة الشركة.
- تبرم شركة المشتري هذه الصفقة. ويتم الحصول على جميع الموافقات المطلوبة، كما يتم إجراء جميع عمليات الإفصاح اللازمة (بمعنى أن الصفقة حقيقية وليست احتيالاً أو تدليساً).
- تُعتبر الصفقة غير عادلة لشركة المشتري. لذا يقوم المساهمون بمقاضاة السيد جيمس والأطراف الأخرى التي وافقت على هذه الصفقة.

مؤشر نطاق الإفصاح

يتألف مؤشر نطاق الإفصاح من خمسة مكونات (الجدول 14-7)، هي:

- ما هي الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لإتمام تلك الصفقة. يحسب تقدير "صفر" إذا كان ذلك الحق مقصوراً على المسؤول التنفيذي الأول أو العضو المنتدب للشركة فقط؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يلزم تصويت مجلس الإدارة أو المساهمين، مع جواز مشاركة السيد جيمس في عملية التصويت؛ وتُحسب "نقطتان" إذا كان يلزم تصويت مجلس الإدارة، مع عدم جواز مشاركة السيد جيمس في عملية التصويت؛ وتُحسب "ثلاث نقاط" إذا كان يتعين تصويت المساهمين، مع عدم جواز مشاركة السيد جيمس في التصويت.
- ما إذا كان يُشترط الإفصاح المباشر عن تلك المعاملة أو الصفقة إلى الجمهور، أو الهيئة التنظيمية، أو المساهمين. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط الإفصاح عن شروط تلك الصفقة، لكنه لا يُشترط الإفصاح عن تعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس؛ وتُحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن كل من شروط الصفقة، وتعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس.
- ما إذا كان يُشترط الإفصاح في التقرير السنوي. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح عن هذه الصفقة؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط الإفصاح عن شروط تلك الصفقة، لكنه لا يشترط الإفصاح عن تعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس؛ وتُحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن كل من شروط تلك الصفقة، وتعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس.
- ما إذا كان يُشترط أن يفصح السيد جيمس عن تعارض المصالح إلى مجلس الإدارة. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط إفصاحاً عاماً عن وجود تعارض في المصالح دون الدخول في تفاصيل محددة؛ وتُحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن جميع الحقائق الجوهرية بشأن مصلحة السيد جيمس في صفقة الشركة المشترية-الشركة البائعة.
- ما إذا كان يشترط أن تقوم هيئة خارجية، كمراجع خارجي مثلاً، بمراجعة الصفقة قبل إتمامها. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

الجدول 14-7

ماذا يقيس مؤشر حماية المستثمرين؟

مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
• من يوافق على معاملات الأطراف ذوي العلاقة
• اشتراطات الإفصاح في حالة معاملات الأطراف ذوي العلاقة
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
• قدرة المساهمين على تحميل الطرف ذي العلاقة وجهة الموافقة المسؤولية في حال وجود معاملات الأطراف ذوي العلاقة
• سبل الانتصاف القانوني (التعويضات، وسداد الأرباح، والغرامات، والسجن)
• قدرة المساهمين على رفع قضية بصورة مباشرة أو غير مباشرة
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
• المستندات والمعلومات المتاحة أثناء المحاكمة
• القدرة على الاطلاع مباشرة على المستندات الداخلية للشركة المعنية والاستعانة بمفتش حكومي دون رفع دعوى في المحكمة
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
• المتوسط البسيط لمؤشرات نطاق الإفصاح، ونطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وسهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10". مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى قدر أكبر من المعلومات المفصح عنها. ففي بولندا، على سبيل المثال، على مجلس الإدارة الموافقة على هذه الصفقة، ولا يجوز للسيد جيمس المشاركة في عملية التصويت (نقطتان). كما يتوجب على الشركة المشترية أن تفصح فوراً عن جميع المعلومات التي تؤثر على سعر أسهمها، بما في ذلك أي تعارض في المصالح (نقطتان). وفي تقريرها السنوي، ينبغي على الشركة المشترية أيضاً أن تفصح عن شروط تلك الصفقة، وعن ملكية السيد جيمس في الشركة المشترية والشركة البائعة (نقطتان). وقبل إتمام تلك الصفقة، على السيد جيمس أن يفصح عن التعارض في المصالح من جانبه لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين، ولكنه غير مطالب بتقديم معلومات محددة حول ذلك (نقطة واحدة). لا تشترط بولندا قيام هيئة خارجية بمراجعة الصفقة (صفر). عند جمع تلك الأرقام، تحصل بولندا على تقدير "7 نقاط" في مؤشر نطاق الإفصاح.

مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

يتألف مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة من 7 مكونات، هي:

- ما إذا كان ممكناً لأي مدع من المساهمين أن يحمّل السيد جيمس مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة بين الشركة المشترية والشركة البائعة بهذه الشركة. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً تحميل السيد جيمس هذه المسؤولية، أو الاكتفاء فقط بتحميله المسؤولية بسبب التدليس أو سوء النية؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا لم يكن ممكناً تحميل السيد جيمس المسؤولية إلا إذا ثبت تأثيره على الموافقة على هذه الصفقة أو إذا اتصفت تصرفاته بالإهمال؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان ممكناً تحميل السيد جيمس المسؤولية عندما تكون تلك الصفقة غير عادلة أو عندما تلحق ضرراً بالمساهمين الآخرين.
- ما إذا كان ممكناً لأي مدع من المساهمين أن يحمل جهة الموافقة (المسؤول التنفيذي الأول أو مجلس الإدارة) مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة بهذه الشركة. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً تحميل جهة الموافقة هذه المسؤولية، أو إذا كان ممكناً تحميلها المسؤولية فقط بسبب التدليس أو سوء النية؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان ممكناً تحميلها المسؤولية الناجمة عن الإهمال؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان ممكناً تحميل جهة الموافقة المسؤولية عندما تكون تلك الصفقة غير عادلة أو عندما تلحق ضرراً بالمساهمين الآخرين.
- ما إذا كان يمكن لمحكمة ما إبطال الصفقة عند صدور حكم لصالح أي مدع من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً فسخ العقد، أو إذا كان الفسخ ممكناً فقط في حال ثبوت التدليس أو سوء النية؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يمكن فسخ العقد عندما تكون الصفقة جائرة بالنسبة للمساهمين الآخرين أو ستلحق الضرر بهم؛ وتُحسب "نقطتان" إذا كان يمكن فسخ العقد عندما تكون الصفقة غير عادلة أو تنطوي على تعارض في المصالح.
- ما إذا كان السيد جيمس سيدفع تعويضات على الأضرار التي لحقت بالشركة عند صدور حكم لصالح أي مدعٍ من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.
- ما إذا كان السيد جيمس سيدفع الأرباح التي جناها من الصفقة عند صدور حكم لصالح أي مدعٍ من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.
- ما إذا كان ممكناً تطبيق عقوبتي السجن والغرامة على السيد جيمس. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.
- ما إذا كان بإمكان المدعين من المساهمين رفع دعوى قضائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الأضرار التي ألحقتها الصفقة بهذه الشركة. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً رفع الدعاوى أو كان ذلك متاحاً فقط للمساهمين الذين بحوزتهم أكثر من 10 في المائة من أسهم رأس مال الشركة؛ وتُحسب "نقطة واحدة" إذا كان يمكن للمساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من أسهم رأس المال أن يقيموا الدعاوى إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتتراوح قيم هذا المؤشر بين "صفر" و"10". مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى تحميل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية كبرى. فلتحميل السيد جيمس المسؤولية في بنما، على سبيل المثال، ينبغي أن يثبت المدعي أن السيد جيمس قد أثر على جهة الموافقة أو تصرف بإهمال (نقطة واحدة). ولتحميل الأعضاء الآخرين بمجلس الإدارة المسؤولية، يتوجب أن يثبت المدعي أنهم تصرفوا بإهمال (نقطة واحدة). لا يمكن إبطال الصفقات غير العادلة (صفر). وإذا ثبتت مسؤولية السيد جيمس، عليه دفع تعويضات (نقطة واحدة)، لكنه غير ملزم بالتخلي عن الأرباح التي جناها نتيجة لتلك الصفقة (صفر). لا يمكن فرض غرامة على السيد جيمس أو سجنه (صفر). يمكن إقامة الدعاوى المباشرة للمساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من أسهم رأس المال (نقطة واحدة). عند جمع تلك الأرقام، تحصل بنما على تقدير "4 نقاط" في مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة.

مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى

يتألف مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى من 6 مكونات، هي:

- ما هو نطاق المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة. تحسب نقطة واحدة لكل من الأنواع التالية من المستندات المتاحة: المعلومات التي أشار المدعى عليه إلى عزمه الاستناد إليها في دفاعه؛ والمعلومات التي تُثبت مباشرة حقائق محددة في المطالبة التي أودعها المدعي لدى المحكمة؛ وأية معلومات ذات صلة بموضوع المطالبة؛ بالإضافة إلى أية معلومات قد تؤدي إلى اكتشاف معلومات ذات صلة.
- ما إذا كان يمكن للمدعي استجواب المدعى عليه والشهود ومناقشته لهم بصورة مباشرة أثناء المحاكمة. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان هذا الاستجواب وارداً لكنه يستلزم الحصول على موافقة مسبقة من القاضي على الأسئلة التي ستطرح؛ وتحسب نقطتان إذا كان ممكناً، ولا يتطلب موافقة مسبقة.
- ما إذا كان يمكن للمدعي الحصول من المدعى عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة دون تحديد. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.
- ما إذا كان يمكن للمساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشترية والبائعة والتحقيق بشأنها دون رفع دعوى في المحكمة. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.
- ما إذا كان يحق للمساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بمعاينة مستندات هذه الصفقة وفحصها قبل إقامة أية دعوى قضائية. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.
- ما إذا كان مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية أقل من ذلك المطلوب للقضايا الجنائية. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10".

مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع صلاحيات المساهمين للطعن في هذه الصفقة. ففي اليونان، على سبيل المثال، يمكن للمدعين الاطلاع على المستندات التي يعتزم المدعى عليه الاعتماد عليها في دفاعه، والتي تثبت بشكل مباشر حقائق في مطالبة المدعي (نقطتان). ويمكن للمدعي القيام باستجواب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة، وذلك بموافقة مسبقة من المحكمة على الأسئلة المطروحة (نقطة واحدة). وينبغي على المدعي أن ينص ـ على وجه التحديد ـ على المستندات المطلوبة (على سبيل المثال، عقد الشراء المبرم بين الشركة المشترية والشركة البائعة في 15 يوليو/تموز 2006)، لكنه لا يستطيع طلب الحصول على جميع مجموعات المستندات (على سبيل المثال، جميع المستندات المتعلقة بتلك الصفقة) (صفر). ويمكن للمساهم الذي بحوزته 5 في المائة من عدد أسهم الشركة المشترية المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي لمراجعة أي اشتباه في سوء الإدارة من جانب السيد جيمس والمسؤول التنفيذي الأول بالشركة بدون رفع دعوى قضائية في المحكمة (نقطة واحدة). يمكن لأي مساهم فحص مستندات تلك الصفقة قبل أن يقرر ما إذا كان سيرفع دعوى قضائية أم لا (نقطة واحدة). ويكون مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية هو نفس المطلوب للقضايا الجنائية (صفر). عند جمع تلك الأرقام، تحصل اليونان على تقدير 5 نقاط على مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى.

مؤشر قوة حماية المستثمرين

مؤشر قوة حماية المستثمرين هو حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع حماية المستثمرين.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر حماية المستثمرين لكل بلد على: *http://www.doingbusiness.org*، وذلك عن طريق إختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في *La Porta, López-de-Silanes and Shleifer* (2008).

دفع الضرائب

يسجل تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات. وتشتمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس على ضريبة الأرباح، والضريبة على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق.

يقيس تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* كافة أنواع الضرائب والاشتراكات التي تفرضها الحكومة (على أي مستوى كانت ـ الفيدرالي أو الولايات أو المحلي) التي تسري على منشأة الأعمال المعيارية، والتي تؤثر على قوائم دخلها. وبذلك، فإن التقرير يتجاوز نطاق التعريف التقليدي للضريبة: فحسب التعريف الوارد لأغراض الحسابات القومية للحكومة، فإن الضرائب تشتمل فقط على مدفوعات إلزامية دون مقابل إلى الحكومة العامة. ويتجنب التقرير هذا التعريف نظراً لأنه يقيس الرسوم المفروضة التي تؤثر على حسابات الأعمال التجارية، وليس حسابات الحكومة. وتتعلق أوجه الاختلاف الرئيسية هنا باشتراكات العاملين وضريبة القيمة المضافة. ويشتمل مقياس التقرير على الاشتراكات التي تفرضها الحكومة والتي يدفعها رب العمل إلى صندوق معاشات تقاعدية خاص بمقابل أو صندوق التأمين على العاملين. ويشمل هذا المؤشر، على سبيل المثال، ضمان التقاعد الإلزامي في أستراليا، وصندوق التأمين لتعويض إصابات العمل. لكنه يستبعد ضرائب القيمة المضافة نظراً لأنها لا تؤثر على الأرباح المحاسبية لمنشأة الأعمال ـ بمعنى أنها لا تظهر في قائمة الدخل.

ويستخدم تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* سيناريو حالة لقياس الضرائب والاشتراكات التي تدفعها منشأة أعمال معيارية، ومدى تعقد نظام الامتثال الضريبي في بلد ما. ويستخدم هذا السيناريو مجموعة من القوائم المالية والافتراضات حول المعاملات التي أنجزتها على مدار العام. ويقوم خبراء الضرائب في كل بلد بحساب الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة في مناطق الاختصاص الخاصة بهم على أساس حقائق دراسة الحالة المعيارية. كما يتم تجميع المعلومات على أساس مرات تقديم الإقرارات الضريبية والمدفوعات، بالإضافة إلى الوقت المستغرق في الامتثال لقوانين الضرائب في بلد ما. وجرى إعداد هذا المشروع وتنفيذه بالتعاون مع شركة PricewaterhouseCoopers.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري استخدام عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والضرائب والاشتراكات المعمول بها.

افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة وخاضعة للضريبة. وإذا كان هناك أكثر من شكل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة في البلد المعني، يتم اختيار أكثر الأشكال شيوعاً بين الشركات المحلية. وتتوافر لدى محامي تأسيس الشركات أو جهاز الإحصاء معلومات حول أكثر أنواع الضرائب والاشتراكات شيوعاً.
- أن تكون الشركة قد بدأت نشاط أعمالها في الأول من يناير/كانون الثاني 2007. وفي التاريخ نفسه، قامت الشركة بشراء كافة الأصول التي تظهر في ميزانيتها وتعاقدت مع جميع قوتها العاملة.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100%) من مواطنين محليين، ويمتلكها خمسة أفراد، جميعهم شخصيات اعتبارية.
- أن يبلغ رأس مالها عند التأسيس 102 مثل متوسط الدخل القومي للفرد في نهاية عام 2007.
- أن تعمل في الأنشطة الصناعية أو التجارية العامة. وتنتج، على وجه التحديد، أواني السيراميك وتبيعها بالتجزئة. ولا تقوم بأنشطة تتصل بالتجارة الخارجية (استيراداً أو تصديراً)، ولا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص، على سبيل المثال، المشروبات الكحولية أو التبغ.
- وأنها كانت تمتلك، في بداية عام 2007، قطعتين من الأراضي، ومبنى واحداً، وآلات، ومعدات مكتبية، وأجهزة حاسب آلي، وشاحنة، وتستأجر شاحنة أخرى.
- ألا تكون مؤهلة للاستفادة من حوافز استثمارية أو أية مزايا، ما عدا تلك المرتبطة بعمر الشركة أو حجمها.
- يعمل لديها 60 موظفاً ـ 4 مديرين، و8 مساعدين، و48 عاملاً. جميعهم من المواطنين، ومديرها هو أيضاً المالك.
- أن يكون لديها رقم أعمال يبلغ 1050 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.
- أنها حققت خسائر السنة الأولى من عملها.
- أن يبلغ هامش الربح الإجمالي لها (قبل احتساب الضرائب) 20 في المائة (بمعنى أن

تكون قيمة المبيعات 120 في المائة من تكلفة السلع المباعة).

- أن توزع 50 في المائة من صافي الأرباح في نهاية السنة الثانية على المالكين.
- أن تبيع واحدة من قطعتي الأرض التي تمتلكهما بربح في بداية السنة الثانية.
- أن تعادل التكلفة السنوية للوقود المستخدم في الشاحنتين اللتين في حوزتها ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.
- أن تخضع لسلسلة من الافتراضات التفصيلية بشأن المصروفات والمعاملات لزيادة توحيد الحالة الدراسية المعيارية. وتحسب جميع متغيرات البيانات المالية كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد في عام 2006. فعلى سبيل المثال، ينفق المالك، الذي يشغل أيضاً منصب المدير 10 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد على السفر والانتقالات المتعلقة بالشركة (20 في المائة من مصروفات المالك هي لأغراض خاصة، و20 في المائة من أجل مصروفات ضيافة للعملاء، و60 في المائة تمثل سفريات مرتبطة بالعمل).

افتراضات حول الضرائب والاشتراكات

- تُسجل جميع الضرائب والاشتراكات المدفوعة في السنة الثانية من عمل الشركة (السنة المالية 2008). وإذا كانت الضريبة (أو الاشتراك) تحمل اسماً مختلفاً أو إذا تم تحصيلها من قبل هيئة مختلفة، فإن هذه الضريبة (أو الاشتراك) لا تعتبر واحدة. ويتم احتساب الضرائب والاشتراكات، التي تحمل الاسم نفسه وتقوم بجمعها الهيئة ذاتها، ولكن يتم فرضها بأسعار مختلفة تبعاً للنشاط التجاري، على أنها نفس الضريبة أو الاشتراك.
- عدد المرات التي تقوم فيها الشركة بدفع الضرائب والاشتراكات في سنة واحدة هو عدد الضرائب أو الاشتراكات المختلفة مضروباً في عدد مرات السداد (أو الاستقطاع) لكل منهما. ويشمل عدد مرات السداد كلاً من الدفعات المقدمة (أو المستقطعة) بالإضافة إلى الدفعات المنتظمة (أو المستقطعة).

مدفوعات الضرائب

يعكس مؤشر مدفوعات الضرائب إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، ووتيرة الدفع، ووتيرة تقديم الإقرارات الضريبية، وعدد الجهات المعنية في هذه الحالة المعيارية أثناء السنة الثانية من التشغيل (14-8). وتتضمن ضريبة الاستهلاك التي قامت بدفعها الشركة الخاصة، على سبيل المثال، ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة. وجرت العادة أن يتم تحصيل هذه الضرائب من المستهلك لحساب مصلحة الضرائب. وبالرغم من أنها لا تؤثر على بيانات الدخل الخاصة بالشركة، إلا أنها تزيد من العبء الإداري للامتثال للنظام الضريبي، وعلى ذلك يتم إدراجها في مقياس مدفوعات الضرائب.

وبالنسبة لعدد مرات الدفع، يُؤخذ في الحسبان تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً. وفي حالة السماح بتقديم الإقرار والدفع بصورة كاملة إلكترونياً، وقيام معظم منشآت الأعمال المتوسطة الحجم باعتماد ذلك، فإن تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب يُعتبران عندئذٍ أنهما تما مرة واحدة في السنة حتى إذا كانا بالفعل متكررين.

وحيثما يتم تقديم إقرارات عن ودفع نوعين أو أكثر من الضرائب أو الاشتراكات بشكل مشترك باستخدام نفس النموذج، تُحسب كل من مرتي الدفع المشتركتين على أنها منفصلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان إعداد إقرارات اشتراكات التأمين الصحي الإلزامية، والاشتراكات الإلزامية في صناديق المعاشات التقاعدية، ودفعهما يتمان معاً، فإن إحداهما تدرج فقط في عدد مرات الدفع.

الوقت

يُدون الوقت على أساس عدد الساعات سنوياً. ويقيس هذا المؤشر الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات وتسديد 3 أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات، وهي: الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، والضرائب الخاصة بالعمالة، بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب، واشتراكات الضمان الاجتماعي. ويشمل وقت الإعداد الوقت المستغرق في جمع كافة المعلومات الضرورية لاحتساب الضريبة المستحقة الدفع، ولاحتساب المبلغ المستحق الدفع. وإذا كان يتوجب مسك سجلات ودفاتر محاسبية منفصلة للأغراض الضريبية ـ أو لإجراء حسابات منفصلة ـ يتم إدراج الوقت المرتبط بتلك الإجراءات. ولا يتم تضمين وقت إضافي إلا في حالة عدم كفاية الوقت المخصص للعمل المحاسبي العادي لإتمام متطلبات المحاسبة الضريبية. ويشمل وقت إعداد الإقرارات الوقت المستغرق في استيفاء جميع نماذج الإقرارات الضريبية اللازمة وتقديمها إلى مصلحة الضرائب. ويأخذ زمن التسديد بعين الاعتبار عدد الساعات الضرورية لإجراء عملية الدفع إلكترونياً أو في مأموريات الضرائب. وعند تسديد الضرائب والاشتراكات بشكل شخصي، فإن زمن التسديد يشمل وقت التأخير أثناء الانتظار.

إجمالي سعر الضريبة

يقيس إجمالي سعر الضريبة مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي تتحملها منشأة الأعمال في السنة الثانية للتشغيل، والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من "الربح التجاري". ويتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 بيانات إجمالي سعر الضريبة للسنة المالية 2008. ويمثل إجمالي مبلغ الضرائب الذي تتحمله المنشأة مختلف أشكال الضرائب والاشتراكات المستحقة الدفع بعد المحاسبة عن الخصومات (الاستقطاعات) والإعفاءات المسموح بها. ويتم استبعاد الضرائب المستقطعة (مثل

الجدول 14-8

ماذا يقيس مؤشر دفع الضرائب؟

مدفوعات الضرائب لشركة صناعية في عام 2008 (عدد المرات سنوياً)
• إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، بما في ذلك ضرائب الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات، أو الضريبة المستحقة على السلع والخدمات)
• طريقة وتكرار تقديم الإقرارات والدفع
الوقت اللازم للامتثال لأنواع الضرائب الثلاثة الرئيسية (بالساعات سنوياً)
• جمع المعلومات وحساب مقدار الضريبة الواجبة السداد
• استيفاء نماذج الإقرارات الضريبية، وتقديم الإقرارات إلى المأموريات المعنية
• ترتيب دفع الضريبة أو استقطاعها من المنبع
• إعداد دفاتر وسجلات محاسبة منفصلة لأغراض الضرائب، عند الاقتضاء
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
• ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشركات
• اشتراكات الضمان الاجتماعي وغيرها من الضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل
• الضريبة على الأملاك والعقارات، والضريبة على نقل الملكية
• الضريبة على توزيعات أرباح الأسهم، والضريبة على الأرباح الرأسمالية، والضرائب على الصفقات والمعاملات المالية
• رسوم النظافة، وضرائب المركبات واستهلاك الوقود، إلى غير ذلك

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 14-9

احتساب إجمالي سعر الضريبة الخاصة بالسويد

	السعر الإلزامي (س)	الوعاء الضريبي الإلزامي (و)	ضريبة فعلية واجبة السداد (ض)	الربح التجاري[1] (أ)	إجمالي سعر الضريبة (ج)
			ض = س × و		ج = ض/أ
نوع الضريبة (الوعاء الضريبي)		كرونا سويدية	كرونا سويدية	كرونا سويدية	
الضريبة على دخل الشركات (الدخل الخاضع للضريبة)	%28	10,330,966	2,892,670	17,619,223	%16.4
الضريبة العقارية (الأراضي والمباني)	%0.375	26,103,545	97,888	17,619,223	%0.6
ضريبة الأجور (أجور خاضعة للضريبة)	%32.42	19,880,222	6,445,168	17,619,223	%36.6
ضريبة على استهلاك الوقود (سعر الوقود)	4.16 كرونا سويدية/لتر	45,565 لتراً	189,550	17,619,223	%1.1
المجموع			**9,625,726**		**%54.56**

1. الأرباح قبل تحمل كافة الأعباء الضريبية.

ملاحظة: (SKr) كرونا سويدية. ويبلغ الربح التجاري 59.4 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*.

ضريبة الدخل الشخصي) أو التي تحصلها الشركة وتقوم بتوريدها إلى مأموريات الضرائب (مثل ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات، أو الضريبة المستحقة على السلع والخدمات) ولكن لا تتحملها الشركة. ويمكن تقسيم الضرائب المدرجة إلى 5 فئات: ضريبة الأرباح أو على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل (التي يتم فيها إدراج جميع الاشتراكات الإلزامية، حتى لو كانت تدفع إلى هيئة خاصة مثل صندوق المعاشات التقاعدية بمقابل)، والضريبة على الأملاك والعقارات، والضرائب على رقم الأعمال، والضرائب الأخرى (مثل رسوم البلدية، وضرائب المركبات واستهلاك الوقود).

يهدف إجمالي سعر الضريبة إلى توفير مقياس شامل لتكلفة كافة الضرائب التي تتحملها منشأة الأعمال. وهو يختلف عن سعر الضريبة القانوني الذي يتيح المعامل المطبق على الوعاء الضريبي. وعند احتساب إجمالي سعر الضريبة، يتم تقسيم الضريبة الفعلية الواجبة السداد حسب الأرباح التجارية. وتوضح البيانات الخاصة بالسويد ذلك (الجدول 14-9).

تمثل الأرباح التجارية بصورة أساسية صافي الأرباح قبل تحمل كافة الأعباء الضريبية. وهي تختلف عن الأرباح التقليدية قبل احتساب الضريبة، كما يرد في القوائم المالية. وعند حساب الأرباح قبل الضريبة، فإن العديد من الضرائب التي تتحملها الشركة تكون قابلة للاقتطاع. وعند حساب الأرباح التجارية، فإن هذه الضرائب لا تكون مقتطعة. ولذلك، فإن الأرباح التجارية تعطي صورة واضحة للأرباح الفعلية لمنشأة ما قبل حساب الضرائب التي تتحملها في السنة المالية.

ويُحسب الربح التجاري على النحو التالي: المبيعات مطروحاً منها تكلفة البضاعة المباعة، وإجمالي المرتبات، والمصروفات الإدارية، ومطروحاً منها أيضاً المصروفات الأخرى، والمخصصات، ومضافاً إليها الأرباح الرأسمالية (من بيع الممتلكات والأصول) مطروحاً منها الفوائد المدينة، ومضافاً إليها الفوائد الدائنة، ومطروحاً منها الإهلاك التجاري. وتُستخدم طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك التجاري بالمعدلات التالية: صفر في المائة للأراضي، و5 في المائة للمباني، و10 في المائة للآلات، و33 في المائة لأجهزة الحاسب الآلي، و20 في المائة لمعدات المكاتب، و20 في المائة للشاحنة، و10 في المائة لمصروفات تنمية أنشطة الأعمال. ويبلغ الربح التجاري 59.4 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.

وتتسق هذه الطريقة المنهجية مع إطار إجمالي المساهمة الضريبية الذي تتبناه شركة PricewaterhouseCoopers. ويقيس هذا الإطار الضرائب التي تتحملها الشركات وتؤثر على قوائمها المالية، كما هو الحال بالنسبة لتقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*. لكن في حين تعتمد الطريقة التي تتبناها شركة PricewaterhouseCoopers في احتسابها على البيانات المأخوذة من الشركات الكبيرة الحجم في البلد المعني، فإن تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* يركز على شركة معيارية متوسطة الحجم.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر دفع الضرائب لكل بلد على: *http://www.doingbusiness.org*، وذلك عن طريق إختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov* وآخرين (مرجع على وشك الصدور).

التجارة عبر الحدود

يجمع تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* المتطلبات الإجرائية الخاصة بتصدير شحنة من البضائع واستيرادها عن طريق النقل البحري. ويجري تسجيل كل إجراء رسمي لتصدير البضائع واستيرادها ـ بدءاً من الاتفاق التعاقدي بين طرفين وحتى تسليم البضائع ـ إلى جانب الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام تلك الصفقة. كذلك يتم تسجيل جميع المستندات التي يطلبها التاجر لأغراض تصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود. وبالنسبة للسلع المصدرة، فإن الإجراءات تتراوح بين تعبئة البضائع وتغليفها في المستودع إلى شحن السلع من ميناء/منفذ الخروج. أما بالنسبة للسلع المستوردة، فإن الإجراءات تبدأ من وصول السفينة إلى ميناء/منفذ الدخول وحتى تسليم الشحنة في المستودعات. ولا تدخل في الحساب المدة الزمنية والتكلفة اللتان يستغرقهما النقل البحري. ويتم الدفع بواسطة خطاب اعتماد، ويتم أخذ الوقت والتكلفة والمستندات اللازمة لإصدار خطاب الاعتماد أو الإخطار به بعين الاعتبار.

ويقدم وكلاء الشحن، وموظفو خطوط الشحن، والمخلصون الجمركيون، وموظفو الموانئ والبنوك معلومات عن المستندات المطلوبة، وعن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل إجراء. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والسلع المتبادلة تجارياً.

افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن يعمل بها 60 موظفاً.
- أن تقع في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون خاصة وذات مسؤولية محدودة. ولا تعمل داخل منطقة لتجهيز الصادرات أو منطقة صناعية تتمتع بمزايا تصديرية أو استيرادية خاصة.
- أن تكون ذات ملكية محلية بدون أية ملكية أجنبية.
- أن تصدر أكثر من 10 في المائة من مبيعاتها.

افتراضات حول السلع المتبادلة تجارياً

يتم نقل المنتج المتبادل تجارياً في حاوية بضائع جافة سعة حمولتها الكاملة 20 قدماً. وتزن 10 أطنان، وقيمتها 20 ألف دولار أمريكي. علماً بأن هذا المنتج:

- لا يشكل خطراً ولا يحتوي على مواد عسكرية.
- لا يتطلب تبريداً أو أية بيئة خاصة أخرى.
- لا يتطلب أية تدابير خاصة تتعلق بالصحة النباتية أو معايير السلامة البيئية ما عدا المعايير المقبولة دولياً.

المستندات

يتم تسجيل جميع الوثائق والمستندات المطلوبة لكل شحنة لتصدير السلع واستيرادها (الجدول 14-10). ومن المُفترض أن يكون هذا العقد قد حظي بالفعل بموافقة الطرفين المعنيين وتوقيعهما. ويتم الأخذ بعين الاعتبار المستندات التي يتطلبها لأغراض التخليص الجمركي كل من: الوزارات الحكومية، وسلطات الجمارك، ومصلحة الموانئ ومحطات الحاويات، وهيئات الصحة والرقابة الفنية، والبنوك. وبالنظر إلى أن السداد يتم بواسطة خطاب اعتماد، يتم أخذ كافة المستندات التي تطلبها البنوك لإصدار أو تأمين خطاب الاعتماد بعين الاعتبار. ولا يتم إدراج المستندات التي تتم مراجعتها مرة واحدة سنوياً، والتي لا تشترط التجديد لكل شحنة (مثلاً، شهادة سنوية تفيد تسديد كافة المستحقات الضريبية).

الوقت

يتم تسجيل الوقت اللازم لعملية التصدير والاستيراد بالأيام التقويمية. وتبدأ عملية احتساب الوقت لأي إجراء من لحظة البدء وحتى استيفائه. وإذا كان من الممكن تسريع استيفاء إجراء ما مقابل تكلفة إضافية، ويكون متاحاً أمام جميع الشركات التجارية، يتم اختيار الإجراء القانوني الأسرع. ولا تؤخذ الإجراءات السريعة والمبسطة السارية على الشركات الكائنة في إحدى مناطق تجهيز الصادرات بعين الاعتبار نظراً لعدم سريانها على جميع الشركات التجارية. ولا تدخل في الحساب المدة الزمنية التي يستغرقها النقل البحري. ويُفترض عدم إضاعة كل من المصدر أو المستورد أي وقت، والتزام كل منهما باستيفاء كل إجراء متبق بدون تأخير. ويتم قياس الإجراءات التي يمكن استيفاؤها بصورة متوازية في وقت واحد. ويتم إدراج وقت الانتظار بين الإجراءات ـ على سبيل المثال أثناء عملية تفريغ الحمولة ـ في هذا المقياس.

التكلفة

تقيس التكلفةُ الرسومَ المفروضة على حاوية سعة 20 قدماً من البضاعة بالدولار الأمريكي. ويتم إدراج جميع الرسوم المرتبطة باستيفاء الإجراءات المتعلقة بتصدير السلع أو استيرادها. ويشمل ذلك التكاليف الخاصة بالمستندات، والرسوم الإدارية للتخليص الجمركي والرقابة الفنية، ورسوم الوسطاء الجمركيين، ورسوم أعمال المناولة في الموانئ والنقل الداخلي. ولا تشمل التكلفة التعريفة الجمركية والرسوم أو التكاليف المرتبطة بالنقل البحري. ولا يتم إدراج إلا التكاليف الرسمية.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر التجارة عبر الحدود لكل بلد على:، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أُعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov, Freund and Pham* (مرجع على وشك الصدور)، ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

إنفاذ العقود

تقيس مؤشرات إنفاذ العقود مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في أي نزاع تجاري. ويتم بناء البيانات عن طريق تتبع تطور أحد النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة. وتُجمع البيانات من خلال دراسة قوانين الإجراءات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحاكم، فضلاً عن استقصاءات تشمل محامين محليين متخصصين في التقاضي (وفي 25 في المائة من البلدان التي شملها التقرير، شارك قضاة في تلك الاستقصاءات).

يتم نشر اسم المحكمة المختصة في كل بلد ـ المحكمة الكائنة في أكبر مدينة تجارية والمختصة بالقضايا التجارية التي تعادل قيمتها 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد ـ في موقع التقرير: http://www.doingbusiness.org/ExploreTopics/EnforcingContracts/.

افتراضات حول هذه الحالة

- تعادل قيمة المطالبة 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني.
- يتعلق النزاع بصفقة مشروعة بين منشأتي أعمال (الشركة البائعة والشركة المشترية) كائنتين في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وتبيع الشركة البائعة للشركة المشترية بضائع تعادل قيمتها 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وبعد أن تسلم الشركة البائعة تلك البضائع إلى الشركة المشترية، تمتنع هذه الأخيرة عن سداد ثمن السلع بحجة أن السلع الواردة ليست بالجودة المطلوبة.
- قامت الشركة البائعة (المدعي) برفع دعوى قضائية على الشركة المشترية (المدعى عليه) لاسترداد المبلغ المستحق بموجب عقد بيع البضاعة (وهو يساوي 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني). اعترضت الشركة المشترية على مطالبة الشركة البائعة قائلة إن نوعية السلع ليست بالجودة المطلوبة. وهي الآن متنازع عليها بناءً على أسس موضوعية.
- تبت محكمة تقع في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني ـ وهي مختصة بالقضايا التجارية التي تعادل 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد ـ في هذا النزاع.
- تقوم الشركة البائعة بالحجز على الأصول المنقولة (مثلاً، الأدوات المكتبية والعربات) لدى الشركة المشترية قبل الحصول على حكم قضائي خشية أن تصبح الشركة المشترية معسرة.
- تتم الاستعانة بآراء خبراء بشأن جودة البضاعة المسلمة. وإذا كان من الممارسات المعيارية في البلد المعني لكل طرف استدعاء شهود من الخبراء، يقوم كل من الطرفين المعنيين باستدعاء شاهد خبير واحد. وإذا كان من الممارسات المعيارية قيام القاضي بتعيين خبير مستقل، يقوم القاضي عندئذ بذلك. وفي هذه الحالة، لا يسمح القاضي بالطعن على شهادة الخبير.
- يكون الحكم لصالح الشركة البائعة 100 في المائة: يقرر القاضي أن البضاعة بالجودة المطلوبة، وأن على الشركة المشترية دفع السعر المتفق عليه.
- لا تستأنف الشركة المشترية هذا الحكم. ويصبح الحكم نهائياً.

الجدول 14-10

ماذا يقيس مؤشر التجارة عبر الحدود؟

المستندات اللازمة لإتمام التصدير والاستيراد (عدد)
• مستندات مصرفية
• مستندات تخليص جمركية
• مستندات المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع
• مستندات النقل
الوقت اللازم لإتمام التصدير والاستيراد (بالأيام)
• الحصول على جميع المستندات الضرورية
• النقل الداخلي والمناولة
• التخليص الجمركي وعمليات التفتيش
• المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع
• لا تدخل في الحساب المدة الزمنية التي يستغرقها النقل البحري
التكلفة اللازمة لإتمام عملية التصدير والاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
• كافة المستندات
• النقل الداخلي والمناولة
• التخليص الجمركي وعمليات التفتيش
• المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع
• إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

- تقوم الشركة البائعة باتخاذ كافة الخطوات المطلوبة لإنفاذ الحكم على الفور. ويتم تحصيل الأموال بنجاح من خلال بيع الأصول المنقولة الخاصة بالشركة المشترية في مزاد علني (على سبيل المثال المعدات المكتبية والعربات).

الإجراءات

تقوم قائمة خطوات رفع الدعوى التي تم جمعها عن كل بلد بتتبع التسلسل الزمني لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة. يعرّف الإجراء بأنه أي تعامل بين طرفين أو بينهما وبين القاضي المختص أو قلم كتاب المحكمة. ويشمل ذلك خطوات إقامة الدعوى، وخطوات سير المحاكمة، والخطوات الضرورية لإنفاذ الحكم (الجدول 14-11).

يتيح الاستقصاء هذا العام للمشاركين تسجيل الإجراءات القائمة في الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، وليس في الولايات القضائية العاملة بالقانون العام، والعكس بالعكس. فعلى سبيل المثال، يمكن للقاضي في البلدان التي تأخذ بالقانون المدني أن يختار خبيراً مستقلاً، في حين يرسل كل من طرفي التقاضي في البلدان التي تأخذ بالقانون العام إلى المحكمة قائمة بالشهود الخبراء. ولإظهار الكفاءة بصورة عامة، يتم طرح إجراء واحد من العدد الكلي للإجراءات بالنسبة للبلدان التي لديها محاكم تجارية متخصصة، وواحد للبلدان التي تجيز إجراءات إقامة الدعاوى عن طريق الإنترنت. ولا يتم احتساب بعض الخطوات الإجرائية التي تتم في وقت واحد مع

الجدول 14-11

ماذا يقيس مؤشر إنفاذ العقود؟

عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما
• أي تعامل بين طرفين في نزاع تجاري، أو بينهما وبين القاضي المختص أو قلم كتاب المحكمة
• خطوات إقامة الدعوى
• خطوات سير المحاكمة وإصدار الحكم
• خطوات إنفاذ الحكم
المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)
• محسوبة بعدد الأيام التقويمية
• الوقت اللازم لإقامة الدعوى
• الوقت الذي يستغرقه سير المحاكمة والحصول على حكم
• الوقت اللازم لإنفاذ الحكم
التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (% من قيمة المطالبة)
• عدم إدراج الرشاوى
• متوسط أتعاب المحامين
• الرسوم القضائية، شاملة أتعاب الخبراء
• تكاليف الإنفاذ

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أو ضمن خطوات إجرائية أخرى في العدد الكلي للإجراءات.

الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية، وتُحسب من اللحظة التي يرفع فيها المدعي دعواه أمام المحكمة وحتى لحظة سداد الدين. وتشمل هذه المدة الأيام التي تعقد فيها جلسات الدعوى وفترات الانتظار فيما بينها. ويتم تسجيل متوسط المدة التي تستغرقها مختلف المراحل للفصل في النزاع: من حيث استيفاء شرط تسليم الإعلان بإجراءات بالدعوى (المدة التي تستغرقها إقامة الدعوى) وإصدار الحكم (المدة التي تستغرقها المحاكمة واستصدار الحكم)، ووقت سداد الدين (المدة التي يستغرقها إنفاذ الحكم).

التكلفة

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة المطالبة، مع افتراض أنها تعادل 200 في المائة ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ولا يتم إدراج الرشاوى، ويتم فقط تسجيل ثلاثة أنواع من التكاليف، هي: الرسوم القضائية، وتكاليف إنفاذ الحكم، ومتوسط أتعاب المحاماة.

تشمل تكاليف المحاكم كافة الرسوم القضائية وأتعاب المحاماة. ويتعين على البائع (المدعي) دفع هذه التكاليف والرسوم مقدماً إلى المحكمة بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها. وتندرج أتعاب الخبراء، إذا كانت مطلوبة بموجب القانون أو الضرورة العملية، في الرسوم القضائية. أما تكاليف الإنفاذ فهي كافة التكاليف التي ينبغي على البائع (المدعي) دفعها سلفاً بغرض إنفاذ الحكم من خلال البيع العام للأصول المنقولة للمشتري، بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها البائع. ويمثل متوسط أتعاب المحاماة الأتعاب التي يتعين على البائع (المدعي) دفعها سلفاً إلى محام محلي لتمثيله في دراسة الحالة المعيارية.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر إنفاذ العقود لكل بلد على: *http://www.doingbusiness.org*، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov and others* (2003)، ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

تصفية النشاط التجاري

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة المتعلقين بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التفليسة) التي تكون مؤسسات محلية طرفاً فيها، والنتائج المترتبة عليها. ويستقي التقرير تلك البيانات من إجابات المشاركين المحليين في الاستقصاء ممن يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها عن طريق دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بأنظمة الإفلاس.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والحالة المستخدمة.

افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
- أن تزاول نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100%) ملكية محلية، وأن يشغل مؤسسها أيضاً منصب رئيس مجلس الرقابة (المراقبة)، ويملك 51 في المائة منها (وباستثناء المؤسس لا يحوز أي من المساهمين الآخرين أكثر من 5 في المائة من الأسهم).
- تمتلك عقاراً بوسط المدينة حيث تدير فندقاً فيه، وهو يمثل جل ممتلكاتها. وتبلغ قيمة الفندق مئة ضعف متوسط الدخل القومي للفرد أو 200 ألف دولار أمريكي، أيهما أكبر.
- يديرها مدير عام محترف.
- لديها 201 موظف وتتعامل مع 50 مورّداً، وتدين لكل هؤلاء الموردين بمدفوعات أخر توريدات تم تسليمها.
- اقترضت من بنك محلي قبل 5 سنوات (أجل سداد القرض بالكامل 10 سنوات) واشترت عقاراً (مبنى الفندق) تستخدمه كضمانة عينية للقرض المصرفي.
- تلتزم بجدول سداد الدين وكل الشروط الأخرى المتعلقة بهذا القرض إلى الآن.
- عليها رهن عقاري، وتعادل قيمة أصل ذلك الرهن تماماً القيمة السوقية للفندق.

افتراضات حول هذه الحالة

أن تكون تلك المنشأة قد واجهت مشكلات في السيولة. أدت خسارتها في عام 2008 إلى تحويل صافي قيمتها إلى رقم سلبي. ولا تملك في حوزتها أية نقدية لسداد كامل الفوائد المصرفية أو أصل القرض المستحق في اليوم التالي للبنك. ولذا، تصبح المنشأة متخلفة عن سداد القرض المستحق. وتعتقد الإدارة أنها ستتعرض إلى خسائر في عامي 2008 و2010 كذلك.

يحتفظ البنك برهن عائم على الفندق في البلدان التي تسمح باستخدام هذا النوع من الرهونات. وفي حالة عدم سماح القانون

بهذا النوع من الرهونات، لكن عادة ما تستخدم العقود بنوداً أخرى لها نفس التأثير، فيتم النص على هذا البند في عقد الإقراض.

يكون للمنشأة دائنون كثيرون بحيث يتعذر التفاوض معهم على إجراء تسوية غير رسمية خارج نطاق المحكمة. وأمام المنشأة الخيارات التالية: اللجوء إلى إجراء قضائي بغرض إعادة تأهيلها أو إعادة تنظيمها بما يسمح باستمرار عملها؛ أو اللجوء إلى إجراء قضائي يهدف إلى تصفيتها أو حلها أو اللجوء إلى إجراء إنفاذ دين أو نزع ملكية يهدف إلى بيع الفندق مجزأةً أو كمؤسسة عاملة، وإنفاذ ذلك عن طريق المحكمة (أو عن طريق أحد الأجهزة الحكومية كوكالة تحصيل الديون) أو خارج المحكمة (على سبيل المثال، عن طريق تعيين حارس قضائي).

إذا شهد بلد ما أقل من 5 قضايا سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية انطوت على إعادة تنظيم الشركة المعنية بناء على أمر قضائي، أو تصفيتها بأمر قضائي، أو أمر إنفاذ دين، فإن هذا البلد يحصل على تصنيف "غير منطبق". ويعني هذا أنه من غير المرجح أن يسترد الدائنون ديونهم من خلال الإجراءات القانونية (من خلال المحكمة أو خارجها).

الوقت

يُسجل الوقت اللازم لاسترداد الدائنين لديونهم بالسنوات التقويمية. وقد جمعت المعلومات حول تسلسل الإجراءات، وإمكانية استيفاء أي من هذه الإجراءات في وقت واحد مع إجراء آخر. وقد أخذت في الاعتبار أساليب المماطلة والتأخير المحتملة التي تستخدمها الأطراف لتعطيل الدعوى، من قبيل تقديم الطعون والاستئنافات أو طلبات لتمديد آجال المواعيد القانونية (الجدول 14-12).

التكلفة

تحسب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة العقار. وتُحسب التكلفة على أساس إجابات الاستقصاء من جانب الأخصائيين في مجال الإعسار، كما تشمل الرسوم القضائية والمصروفات التي يتقاضاها الأخصائيون المعنيون في مجال الإعسار، والمقيمون المستقلون، والمحامون، والمحاسبون المعنيون. ويقدم المشاركون في الاستقصاء تقديرات عن التكلفة من بين الخيارات التالية: أقل من 2%، و2-5%، و5-8%، و8-11%، و11-18%، و18-25%، و25-33%، و50-33%، و50-75%، وكذلك أكثر من 75% من قيمة موجودات الشركة.

معدل استرداد الدين

يتم تسجيل معدل استرداد الدين على أساس سنتات عن كل دولار يستردها الدائنون من خلال إجراءات إشهار الإفلاس أو الإعسار أو إنفاذ الديون. وتأخذ هذه الحسابات في الاعتبار ما إذا كانت هذه المنشأة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة أم لا، وكذلك التكاليف والخسائر في القيمة التي تتكبدها المنشأة بسبب الوقت المستغرق في عملية التصفية. وفي حالة استمرار المنشأة في مزاولة عملها، فلن تكون هناك أية خسارة في قيمة المطالبة المبدئية البالغة 100 سنت عن الدولار الواحد. أما إذا تمت تصفية المنشأة، فستنخفض المائة سنت المبدئية عن كل دولار واحد إلى 70 سنتاً، على أن يتم بعد ذلك استقطاع التكاليف الرسمية لإجراءات الإعسار (سنت واحد عن كل واحد في المائة من تكلفة القيمة المبدئية). وأخيراً، تُؤخذ في الحسبان الخسارة في القيمة التي حدثت بسبب الفترة التي بقيت فيها الأموال محجوزة أثناء دعوى الإعسار، بما في ذلك الخسارة الناجمة عن إهلاك أثاث الفندق. وتمشياً مع الممارسات المحاسبية الدولية، فإن نسبة إهلاك الأثاث تبلغ 20 في المائة. ومن المفترض أن تعادل قيمة الأثاث ربع إجمالي قيمة الأصول. علماً بأن معدل استرداد الديون هو القيمة الحالية للعائدات المتبقية، على أساس معدلات الإقراض السارية في نهاية عام 2007 والمأخوذة من كتاب الإحصائيات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي والتي تكملها بيانات البنوك المركزية. ويكون معدل استرداد الدين في البلدان التي "لا ينطبق" فيها هذا الإجراء صفراً.

الجدول 14-12

ماذا يقيس مؤشر تصفية النشاط التجاري؟

الوقت اللازم لاسترداد الدين (بالسنوات)
• محسوبة بعدد السنوات التقويمية
• اشتمال الاستئنافات وطلبات تمديد آجال المواعيد القانونية
التكلفة اللازمة لاسترداد الدين (% من قيمة موجودات التفليسة)
• تُحسب كنسبة مئوية من قيمة موجودات التفليسة
• الرسوم القضائية
• أتعاب المحامين
• أتعاب المقيمين المستقلين
• أتعاب المحاسبين
معدل الاسترداد بالنسبة للدائنين (سنتات عن كل دولار)
• يحسب السنتات التي يستردها الدائنون عن كل دولار
• القيمة الحالية للديون المستردة
• استقطاع التكاليف الرسمية لإجراءات الإعسار
• مراعاة استهلاك الأصول
• نتيجة الأعمال تؤثر على الحد الأقصى للقيمة التي يمكن استردادها

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

بالنسبة لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، يجري استخدام أسعار الفائدة السائدة على القروض في عام 2007 لتلافي الآثار الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قابلية البيانات للمقارنة عبر الوقت.

أُعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov*, (2008), *Hart, McLiesh and Shleifer*.

حواشي

1. البيانات المتعلقة بدفع الضرائب تخص الفترة من يناير/كانون الثاني وحتى ديسمبر/كانون الأول 2008.
2. متاحة على الموقع: http://subnational.doingbusiness.org.
3. يتيح موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (http://www.doingbusiness.org) سلسلة زمنية من البيانات التاريخية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، مع حساب مجموعة البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية، والتنقيحات في البيانات نتيجة للتصحيحات.
4. متوسط القيمة المضافة للعامل هي نسبة متوسط الدخل القومي للفرد في بلد ما إلى عدد السكان في سن العمل كنسبة مئوية من إجمالي السكان.

المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء

لم يتم إدراج المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء في احتساب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتسجيل جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاؤها لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع معياري. وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقد التوصيل معها، وكافة التصاريح الضرورية من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهائية.

وجرى جمع بيانات من مؤسسة توزيع الكهرباء، ثم جرى استيفاؤها والتحقق من صحتها من جانب مجموعة من المهنيين المستقلين، مثل فنيي الكهرباء والمهندسين الكهربائيين، ومقاولي الأعمال الكهربائية وشركات البناء. وفي بعض الحالات، يتم أيضاً الاتصال بهيئات الرقابة التنظيمية. وتقوم مؤسسة توزيع الكهرباء التي شملها الاستقصاء بتقديم خدمات الكهرباء في المنطقة (أو المناطق) التي تقع فيها المستودعات المعنية. وإذا كانت هناك عدة مؤسسات توزيع، يتم اختيار المؤسسة التي تتيح خدماتها لأكبر عدد من العملاء، علماً بأن البيانات الواردة في تقرير هذا العام مقدمة من 573 مشاركاً في 140 بلداً.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول المستودع المعني وتوصيلة الكهرباء به.

افتراضات حول بناء المستودع

يُفترض في هذا المستودع:

- أن يقع في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن يقع داخل الحدود الرسمية للمدينة وفي منطقة توجد فيها مستودعات أخرى (منطقة غير سكنية).
- ألا يقع في أية منطقة ذات طبيعة اقتصادية أو استثمارية خاصة؛ بمعنى ألا تكون توصيلة الكهرباء مؤهلة للحصول على دعم مالي حكومي أو تتم بموجب خدمة أسرع في إطار نظام خاص لتشجيع الاستثمار. وإذا كانت هناك عدة خيارات بشأن الموقع، يقع المستودع في المكان الذي يمكن فيه الحصول بسهولة على الكهرباء.
- يستخدم لتخزين سلع مثلجة.
- أن يكون بناءً جديداً (بمعنى لم تكن على الأرض التي يوجد عليها أية إنشاءات سابقة). ويتم توصيله بالكهرباء للمرة الأولى.

افتراضات بشأن توصيلة الكهرباء

توصيلة الكهرباء:

- أن تكون دائمة.
- أن تكون ثلاثية الأطوار (3-phase) بأربعة أسلاك (4-wire Y)، بقدرة 140 كيلو فولت أمبير.
- أن يكون على الأرجح قد تم تحديد الأطوال المطلوبة. وتكون التوصيلة علوية أو تحت الأرض، وفقاً لما هو معمول به في البلد المعني وفي المنطقة التي يقع فيها المستودع.
- أن تشمل تركيب عداد قياس كهربائي واحد. ويكون الاستهلاك الشهري من الكهرباء في حدود 0.07 جيجاواط/ساعة.

وأن يكون قد تم بالفعل تركيب كافة الأسلاك الكهربائية الداخلية.

الإجراءات

الإجراء هو أي تعامل بين موظفي الشركة أو الكهربائي الرئيسي بالشركة (أي الفني الذي يقوم بتركيبات الأسلاك الداخلية) مع أطراف خارجية مثل مؤسسة توزيع الكهرباء، ومؤسسة إمداد الكهرباء، والجهات والهيئات الحكومية، وغير ذلك من فنيي الكهرباء وشركات التجهيزات الكهربائية. ولا يُنظر إلى التعاملات بين موظفي الشركة والخطوات المتصلة بتركيبات الأسلاك الداخلية، مثل تصميم وتنفيذ خطط تركيب الأسلاك الكهربائية الداخلية، على أنها من بين الإجراءات المحسوبة. كذلك، تُعتبر الإجراءات التي ينبغي استيفاؤها مع المؤسسة نفسها ـ ولكن في إدارات مختلفة ـ إجراءات منفصلة.

ومن المفترض أن يستوفي موظفو الشركة المعنيون كافة الإجراءات بأنفسهم ما لم يوجب القانون الاستعانة بالغير (مثلاً، السماح فقط لكهربائي مرخص مع المؤسسة بتقديم الطلب). ويجوز للشركة، وإن كان ذلك غير مطلوب، أن تستعين بخدمات مهنيين للقيام بذلك (مثل شركة خاصة بدلاً من مؤسسة الكهرباء للقيام بالأعمال الخارجية)، ويتم تسجيل هذه الإجراءات إذا كانت تتم على نحو مشترك. وبالنسبة لكافة الإجراءات، لا يتم احتساب سوى الحالات المؤكدة (مثلاً، أن تتوافر المواد المطلوبة لدى مؤسسة الكهرباء في أكثر من 50 في المائة من الوقت)، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة في الواقع العملي لتوصيل الكهرباء إلى المستودع.

الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي ترى مؤسسة الكهرباء والخبراء المختصون أنها ضرورية من الناحية العملية، بدلاً مما يقتضيه القانون، لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة، ودون أية تكاليف إضافية. ويُفترض أيضاً أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في وقت واحد، إلا أنه من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (بمعنى أن الإجراءات المتزامنة تبدأ في أيام متتالية). ويفترض أن الشركة المشترية لا تضيع وقتاً وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبق دون تأخير. مع ملاحظة أن الوقت الذي تمضيه الشركة في جمع المعلومات لا يُؤخذ بعين الاعتبار، إذ من المفترض أنها على دراية من البداية بكافة اشتراطات توصيل الكهرباء، وتسلسلها.

التكلفة

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتُسجل التكاليف بخلاف ضريبة القيمة المضافة. ويتم تسجيل كافة الرسوم المتعلقة باستيفاء إجراءات توصيل الكهرباء بالمستودع، شاملة الرسوم المرتبطة بالحصول على التصاريح من الهيئات والأجهزة الحكومية، وتقديم طلب توصيل الكهرباء، واستقبال عمليات المعاينة للموقع ولتركيبات الأسلاك الداخلية، وشراء المستلزمات والمواد، والأعمال الفعلية للتوصيل، ودفع مبلغ التأمين. ويجري استخدام المعلومات المستقاة من الخبراء المحليين، والإجراءات الحكومية ذات الصلة، وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حالة الحصول على تقديرات مختلفة من العديد من الشركاء المحليين، يُستخدم متوسط هذه التقديرات. وفي كل الحالات، تُستبعد الرّشاوى من التكلفة.

دفع مبلغ التأمين

تطلب مؤسسات المرافق الكهربائية دفع مبلغ على سبيل التأمين كضمانة ضد احتمال عدم قيام العملاء بدفع فواتير الاستهلاك الخاصة بهم. ولهذا السبب، يتم في معظم الأحيان احتساب مبالغ التأمين كدالة على الاستهلاك التقديري للعميل الجديد.

ولا يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال المبلغ الكامل للتأمين. وبدلاً من ذلك، يقوم التقرير بتسجيل القيمة الحالية للخسائر في إيرادات الفوائد التي يتعرض لها العميل نتيجة لاحتفاظ مؤسسة الكهرباء بمبلغ التأمين لفترة طويلة، وفي معظم الحالات حتى انتهاء العقد (يفترض أن يكون بعد 5 سنوات). وفي الحالات التي يجري فيها استخدام مبلغ التأمين لتغطية فواتير الاستهلاك الشهري الأولى، لا يتم تسجيله. ولحساب القيمة الحالية من إيرادات الفوائد المفقودة، يتم استخدام

أسعار الفائدة السارية في نهاية عام 2008 من الإحصاءات المالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي. وفي الحالات التي تتم فيها إعادة مبلغ الإيداع مع الفوائد، يتم استخدام الفرق بين سعر الإقراض والفائدة التي تدفعها مؤسسة الكهرباء لاحتساب القيمة الحالية.

وفي بعض البلدان، يمكن وضع مبلغ التأمين في شكل سند (صك دين): يمكن للشركة أن تحصل من أحد البنوك أو إحدى شركات التأمين على ضمان صادر على الأصول والموجودات التي تحتفظ بها مع هذه المؤسسة المالية. وخلافاً للسيناريو الذي يدفع فيه العميل مبلغ الإيداع نقداً إلى مؤسسة الكهرباء، فإن الشركة تظل تحتفظ بكامل المبلغ في هذا السيناريو، ويمكنها الاستمرار في استخدامه. وفي المقابل، ستقوم الشركة بدفع عمولة إلى البنك نظير حصولها على هذا السند. ويمكن أن يتباين مبلغ العمولة المحتسبة تبعاً لدرجة الملاءة المالية للشركة. ولذا، يفترض أدنى قيمة ممكنة للعمولة في حالة أفضل درجة ملاءة مالية ممكنة. وعند استخدام السند، تكون القيمة المسجلة الخاصة بالمبلغ المودع مساوية لقيمة العمولة السنوية مضروبة في 5 سنوات، وهي الفترة التي يفترض أن يستغرقها العقد. وفي حالة وجود كلا الخيارين، يتم تسجيل البديل الأقل تكلفة.

في بليز في يونيو/حزيران 2009، كان يتعين على العميل الذي يطلب الحصول على توصيلة كهرباء بقدرة 140 كيلو فولت أمبير أن يدفع تأميناً مقداره 22662 دولاراً بليزياً نقداً أو بشيك مصرفي، ولا تتم إعادة مبلغ التأمين إلا عند نهاية مدة العقد. وكان يمكن للعميل بدلاً من ذلك أن يستثمر هذه الأموال بسعر الفائدة السارية والبالغ 14.1 في المائة. وخلال الخمس سنوات التي يستغرقها العقد، فإن ذلك سيعني أن القيمة الحالية لإيرادات الفوائد المفقودة تبلغ 10923 دولاراً بليزياً. وفي المقابل، لو أنه سُمح للعميل بتسوية مبلغ التأمين من خلال ضمانة بنكية بمعدل سنوي نسبته 1.75 في المائة، فإن المبلغ الضائع على مدى فترة الخمس سنوات ما كان ليتعدى 1983 دولاراً بليزياً فقط.

محددات القياس

ولهذا المنهج البحثي ثلاثة أوجه قصور يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تفسير البيانات. أولاً، تشير البيانات المجمعة إلى منشآت الأعمال في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني، وقد لا تكون ممثلة للإجراءات الحكومية السارية في مدن أخرى من هذا البلد. ثانياً، تنطوي مقاييس الوقت، على عنصر الاستعانة بالرأي الشخصي للخبراء المشاركين في استيفاء الاستقصاءات. وعندما تشير المصادر إلى تقديرات زمنية مختلفة، فإن المؤشرات الخاصة بالوقت المذكورة تمثل القيم المتوسطة المأخوذة من العديد من الإجابات التي تم تقديمها في إطار افتراضات دراسة الحالة المعيارية. وأخيراً، فإن الطريقة المنهجية للتقرير تفترض أن لدى منشأة الأعمال معلومات كاملة بشأن الإجراءات المطلوب استيفاؤها، وأنها لا تقوم بإضاعة الوقت عند استيفاء تلك الإجراءات. وفي الواقع العملي، فإن استيفاء إجراء ما قد يستغرق وقتاً أطول إذا لم تتوافر لدى منشأة الأعمال المعلومات اللازمة أو إذا لم تكن قادرة على متابعة ذلك الإجراء بصورة فورية. وبدلاً من ذلك، قد تقرر منشأة الأعمال غض الطرف عن بعض الإجراءات المرهقة. ولكلا السببين، فإن فترات التأخير المذكورة يمكن أن تختلف عن إجابات أصحاب منشآت الأعمال التي وردت في استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال.

يرحب فريق إعداد التقرير بأية معلومات تقييمية من الحكومات ومؤسسات الكهرباء بشأن منهجية إعداد هذا المؤشر، وسيجري استخدام هذه المعلومات لزيادة تحسين وتطوير هذه المنهجية.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بتوصيل الكهرباء لكل بلد على: *http://www.doingbusiness.org*.

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يرتب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال البلدان من 1 إلى 183. ويتم حساب هذا المؤشر، بالنسبة لكل بلد، على أساس المتوسط البسيط لترتيبه المئيني (Percentile Rankings) في كل موضوع من الموضوعات العشرة التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. والترتيب الذي يحتله البلد في كل من تلك الموضوعات هو عبارة عن المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مكونات مؤشراته (الجدول 15-1).

فإذا لم تتوافر في بلد ما أية قوانين أو إجراءات حكومية تغطي مجالاً معيناً ـ كإشهار الإفلاس على سبيل المثال ـ يحصل هذا البلد على علامة "غير مطبق". وكذلك يحصل البلد على علامة "غير مطبق" أو "غير ممكن" في حالة عدم استخدام الإجراءات الحكومية عملياً بالرغم من وجودها، أو في حالة وجود إجراءات حكومية متناقضة تحظر هذه الممارسات. وفي كلتا الحالتين، فإن علامة "غير مطبق" تهوي بذلك البلد إلى أدنى ترتيب على المؤشر المعني.

وفيما يلي مثال على كيفية بناء الترتيب. في آيسلندا، تأخذ عملية بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات) 5 إجراءات، وتستغرق 5 أيام، وتبلغ قيمة المصروفات ما نسبته 2.6 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. ويبلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب ما نسبته 15.8 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. وفي تلك المؤشرات الأربعة، يأتي ترتيب أيسلندا في المئين الرابع عشر، والرابع، والتاسع عشر، والسابع والستين على التوالي. وعلى ذلك، فإن متوسط ترتيب آيسلندا يأتي في المئين السادس والعشرين على مؤشر سهولة بدء النشاط التجاري. ويأتي ترتيبها في المئين الخمسين على مؤشر حماية المستثمرين، والثامن والثلاثين على مؤشر التجارة عبر الحدود، والثامن على مؤشر إنفاذ العقود، والثامن على مؤشر تصفية النشاط التجاري، إلخ. ويشير الترتيب الأعلى للبلدان إلى أن الإجراءات الحكومية أكثر بساطة، وأن حماية حقوق الملكية أكثر قوة. وعليه، فإن المتوسط البسيط للترتيب المئيني لأيسلندا في جميع الموضوعات يبلغ 25 في المائة. وعند ترتيب جميع البلدان على أساس متوسط ترتيبها المئيني، تأتي أيسلندا في المركز الرابع عشر.

وأسفرت طرق التجميع الأكثر تعقيداً ـ مثل المكونات الرئيسية والمكونات غير الملحوظة ـ عن تحقيق ترتيب مطابق تقريباً.[1] ولم يكن لاختيار طريقة التجميع سوى تأثير ضئيل للغاية على ترتيب البلدان بالنظر إلى أن المجموعات العشر للمؤشرات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تتيح تغطية كافية وواسعة النطاق في مختلف الموضوعات. وعليه، يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هذه الطريقة الأبسط.

ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو مؤشر محدود النطاق. حيث لا يأخذ بعين الاعتبار مدى قرب بلدٍ ما من الأسواق الكبيرة، أو نوعية خدمات البنية الأساسية بهذا البلد (بخلاف الخدمات المرتبطة بالتجارة عبر الحدود)، أو قوة النظام المالي أو تأمين الممتلكات ضد السرقة والسلب والنهب، أو أوضاع الاقتصاد الكلي، أو القوى الكامنة للمؤسسات. ومازالت هناك أجندة كبيرة غير مستكملة للبحث في أي الإجراءات الحكومية التي تشكل قيوداً شديدة، والإصلاحات الأكثر فعالية، وكيفية تأثير السياق القطري على رسم معالم تلك القضايا. وتقدم مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة جديدة من البيانات التجريبية التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين فهم طبيعة تلك القضايا.

كما يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال طريقة بسيطة لتحديد البلدان المتصدرة للإصلاحات. أولاً، يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان التي قامت بإصلاحات في ثلاثة موضوعات أو أكثر من الموضوعات العشرة التي يتناولها. وقد استوفى 38 بلداً هذا العام هذا المعيار: أفغانستان، وألبانيا، والجزائر، وأنغولا، وأرمينيا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وبوركينا فاصو، والكاميرون، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، ومصر، وإثيوبيا، وغواتيمالا، وهندوراس، وهونغ كونغ (الصين)، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيز، وليبريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومالي، وموريشيوس، ومولدوفا، والجبل الأسود، وبيرو، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وروسيا، ورواندا، وسيراليون، وسنغافورة، وطاجيكستان، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية (الجدول 15-2). ثانياً، يقوم التقرير بترتيب تلك البلدان على أساس ارتفاع مركزها على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة بالعام السابق باستخدام رتب تصنيفية قابلة للمقارنة.

حواشي

1. انظر Djankov وآخرين، (2005).

الجدول 15-1

ما هي المؤشرات التي يتألف منها ترتيب البلدان؟

بدء النشاط التجاري	حماية المستثمرين
الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى من رأس المال المدفوع المتعلقة ببدء النشاط التجاري	مؤشر قوة حماية المستثمرين: مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى
استخراج تراخيص البناء	**دفع الضرائب**
الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة باستخراج تراخيص البناء، والقيام بعمليات التفتيش، وتوصيل خدمات المرافق	عدد مدفوعات الضرائب، والوقت اللازم لإعداد الإقرارات وسداد الضرائب، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح قبل تحمل العبء الضريبي
توظيف العاملين	**التجارة عبر الحدود**
مؤشر صعوبة التعيين، ومؤشر صعوبة ساعات العمل، ومؤشر صرامة تسريح العمالة الزائدة، وتكلفة تسريح العمالة الزائدة	المستندات والوقت والتكلفة المتعلقة بإتمام التصدير والاستيراد
تسجيل الملكية	**إنفاذ العقود**
الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بنقل ملكية عقار تجاري	الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بتسوية نزاع تجاري
الحصول على الائتمان	**تصفية النشاط التجاري**
مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية	معدل استرداد الدين في حالات الإفلاس

الجدول 15-2

البلد	الإصلاحات في العام 2009/2008									
	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
أفغانستان	✔			✔	✔					
ألبانيا	✔							✔		✔
الجزائر		✔		✔			✔		✔	
أنغولا				✔			✔	✔		
أنتيغوا وبربودا										
الأرجنتين	✔			✗						
أرمينيا	✔				✔			✔		
أستراليا										
النمسا										
أذربيجان					✔			✔		
جزر البهاما										
البحرين		✔								
بنغلاديش	✔						✔	✔		
بيلاروس	✔	✔	✔	✔			✔	✔		
بلجيكا				✔			✔			
بليز										
بنن							✔	✔		
بوتان										
بوليفيا										
البوسنة والهرسك		✔								
بوتسوانا	✔			✗					✔	
البرازيل	✔									
بروني دار السلام							✔			
بلغاريا	✔			✔						
بوركينا فاصو	✔	✔		✔				✔	✔	
بوروندي										
كمبوديا							✗			
الكاميرون	✔						✔	✔		
كندا										
الرأس الأخضر	✔				✗		✔			
جمهورية أفريقيا الوسطى	✔									
تشاد										
شيلي										
الصين								✔		
كولومبيا	✔	✔		✔	✔	✔	✔	✔		✔
جزر القمر										
جمهورية الكونغو الديمقراطية							✗	✔		
جمهورية الكونغو										
كوستاريكا									✔	
كوت ديفوار										
كرواتيا		✔								
قبرص										
الجمهورية التشيكية		✔		✔			✔			
الدانمرك										
جيبوتي							✔			
دومينيكا										
الجمهورية الدومينيكية						✔				
إكوادور										
جمهورية مصر العربية	✔	✔			✔				✔	

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

البلد	الإصلاحات في العام 2009/2008										
	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
السلفادور										
غينيا الاستوائية										
إريتريا										
إستونيا				✔						✔
إثيوبيا	✔			✔					✔	
فيجي							✔			
فنلندا							✔			
فرنسا				✔						✔
غابون										
غامبيا										
جورجيا		✔						✔		
ألمانيا	✔									✔
غانا	✔									
اليونان					✔					
غرينادا								✔	✔	
غواتيمالا		✔		✔	✔		✔			
غينيا										
غينيا - بيساو	✔									
غيانا	✔							✔		
هايتي					✔			✔		
هندوراس	✔	✔	✗		✔					
	✔	✔		✔						
هنغاريا	✔									
آيسلندا							✔			
الهند										✔
إندونيسيا	✔			✔		✔				
جمهورية إيران الإسلامية	✔	✔					✔	✔		
العراق										
آيرلندا				✔						
إسرائيل							✔			
إيطاليا										
جامايكا				✔						
اليابان										
الأردن	✔	✔		✔			✔	✔	✔	
كازاخستان	✔	✔					✔			
كينيا		✗			✔					
كيريباتي										
جمهورية كوريا	✔						✔			
كوسوفو							✔			
الكويت								✔		✔
جمهورية قيرغيز	✔	✔	✔	✔	✔		✔	✔		
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية							✔			
لاتفيا				✔	✔					
لبنان	✔						✔			
ليسوتو										
ليبريا	✔	✔						✔		
ليتوانيا							✗			✔
لكسمبورغ	✔		✗							
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	✔	✔	✔	✔	✔	✔	✔			
مدغشقر	✔			✗						

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

البلد	الإصلاحات في العام 2009/2008									
	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
ملاوي								✔		✔
ماليزيا	✔								✔	
ملديف			✗							
مالي	✔	✔				✔		✔	✔	
جزر مارشال										
موريتانيا										
موريشيوس			✔	✔	✔			✔	✔	✔
المكسيك	✔						✔			
ولايات ميكرونيزيا الموحدة										
مولدوفا	✔			✔			✔			
منغوليا										
الجبل الأسود	✔	✔	✔				✔			
المغرب					✔					
موزامبيق	✔							✔		
ناميبيا										
نيبال				✔						
هولندا		✔								
نيوزيلندا		✗								
نيكاراغوا										
النيجر	✔									
نيجيريا					✔					
النرويج									✔	
عمان	✔						✔			
باكستان	✔									
بالاو										
بنما		✔		✔						
بابوا غينيا الجديدة									✔	
باراغواي								✔		
بيرو	✔		✔	✔			✔	✔	✔	
الفلبين					✔		✔			✔
بولندا	✔				✔		✔			✔
البرتغال		✔	✗	✔				✔	✔	
بورتو ريكو										
قطر										
رومانيا		✗		✔			✗			✗
الاتحاد الروسي				✔			✔			✔
رواندا	✔		✔	✔	✔	✔		✔		✔
ساموا	✔									✔
سان تومي وبرنسيبي										
المملكة العربية السعودية	✔	✔								
السنغال								✔		
صربيا	✔				✔					
سيشيل										
سيراليون	✔			✗	✔	✔	✔	✗		✔
سنغافورة	✔	✔		✔						
الجمهورية السلوفاكية								✔		
سلوفينيا	✔	✔								
جزر سليمان		✗								
جنوب أفريقيا							✔			
إسبانيا							✔			

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

البلد	الإصلاحات في العام 2009/2008									
	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
سري لانكا		✗			✔					
سانت كيتس ونيفس								✔		
سانت لوسيا	✔									
سانت فنسنت وجزر غرينادين	✔						✔			
السودان							✔	✔		
سورينام				✗						
سوازيلند										
السويد										
سويسرا										
الجمهورية العربية السورية	✔									
	✔						✔			
طاجيكستان	✔	✔		✗	✔	✔				✔
تنزانيا		✗								
تايلند	✔									
تيمور لبشتي							✔			
توغو	✔						✔			
تونغا							✔			
ترينيداد وتوباغو										
تونس						✔	✗	✔		
تركيا					✔					
أوغندا								✔		
أوكرانيا						✔				
الإمارات العربية المتحدة	✔	✔						✔		
المملكة المتحدة		✔		✔						
الولايات المتحدة										
أوروغواي				✗						✔
أوزبكستان		✔					✔			
فانواتو					✔					
جمهورية فنزويلا البوليفارية							✗			
فييتنام							✔	✔		
الضفة الغربية وقطاع غزة	✗			✔					✔	
الجمهورية اليمنية	✔				✔			✔		
زامبيا					✔					
زمبابوي				✔						

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

جداول البلدان

أفغانستان

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	160	جنوب آسيا		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	429
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	27.2
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	23	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	164	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	183
عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	12
الوقت (بالأيام)	7	الوقت (بالأيام)	250	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	74
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	30.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,350
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	127	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	77
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	149	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,000
عدد الإجراءات	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	340	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	164
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12,877.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	47
				الوقت (بالأيام)	1,642
توظيف العاملين (الترتيب)	69	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	183	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2	المدة الزمنية (بالسنوات)	
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	20	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	0.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	30			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	55		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	8		
		الوقت (بالساعات سنويا)	275		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	36.4		

ألبانيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	82	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,836
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	3.1
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	46	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	70	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	66
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	5	الوقت (بالأيام)	42	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	19
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.4	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	725
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	18
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	173	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	710
عدد الإجراءات	24	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
الوقت (بالأيام)	331	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	9.9	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	91
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	386.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	390
توظيف العاملين (الترتيب)	105	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	15	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	38.7
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	9	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	10	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	25	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	7.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	56			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	138		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	44		
		الوقت (بالساعات سنويا)	244		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	44.9		

الجزائر

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	136	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,260
		الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	34.4
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	148	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	160	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	122
عدد الإجراءات	14	عدد الإجراءات	11	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	24	الوقت (بالأيام)	47	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,248
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	31.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	135	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	23
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	110	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,428
عدد الإجراءات	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2		
الوقت (بالأيام)	240	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.2	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	123
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	39.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	46
				الوقت (بالأيام)	630
توظيف العاملين (الترتيب)	122	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	21.9
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	51
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	41	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	41.7
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	168		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	34		
		الوقت (بالساعات سنويا)	451		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	72.0		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

أنغولا

أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,447		
الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	18.0		
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	169	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	171	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	173
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	165	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	11	عدد الإجراءات	7
عدد الإجراءات	8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	65	الوقت (بالأيام)	184
الوقت (بالأيام)	68	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,250	التكلفة (% من قيمة العقار)	11.4
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	151.1	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8		
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	29.0	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	59	**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	87
		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,240	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	123			مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4
عدد الإجراءات	12	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	181	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	2.5
الوقت (بالأيام)	328	عدد الإجراءات	46	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	597.7	الوقت (بالأيام)	1,011		
		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	44.4	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57
توظيف العاملين (الترتيب)	178			مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	67	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	144	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	60	المدة الزمنية (بالسنوات)	6.2	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	70	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22.0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	66	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	10.0		
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	58			✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	139
				المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	31
				الوقت (بالساعات سنويا)	272
				إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	53.2

أنتيغوا وبربودا

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	13,617		
شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.1		
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	50	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	53	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	103
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	59	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	عدد الإجراءات	6
عدد الإجراءات	8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	15	الوقت (بالأيام)	26
الوقت (بالأيام)	21	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,133	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	9.6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5		
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15	**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	113
		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,633	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	21			مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
عدد الإجراءات	13	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	71	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
الوقت (بالأيام)	156	عدد الإجراءات	45	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	21.3	الوقت (بالأيام)	351		
		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	22.7	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27
توظيف العاملين (الترتيب)	54			مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	64	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7.0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	35.5		
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	52			**دفع الضرائب** (الترتيب)	127
				المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	56
				الوقت (بالساعات سنويا)	207
				إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	41.5

الأرجنتين

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	7,201		
الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	39.9		
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	118	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	110	✘**تسجيل الملكية** (الترتيب)	115
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	138	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9	عدد الإجراءات	6
عدد الإجراءات	15	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	13	الوقت (بالأيام)	52
الوقت (بالأيام)	27	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,480	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7		
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.9	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	16	**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	61
		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,810	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	169			مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6
عدد الإجراءات	28	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	46	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	34.3
الوقت (بالأيام)	338	عدد الإجراءات	36	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	100.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	145.1	الوقت (بالأيام)	590		
		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	16.5	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	109
توظيف العاملين (الترتيب)	101			مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	86	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	المدة الزمنية (بالسنوات)	12.0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	2.8	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	21	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	29.8		
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	95			**دفع الضرائب** (الترتيب)	142
				المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9
				الوقت (بالساعات سنويا)	453
				إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	108.1

أرمينيا

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,354
الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	43			عدد السكان (بالملايين)	3.1
تسجيل الملكية (الترتيب)	21	5		✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	102
عدد الإجراءات	6	3		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	15	4		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
التكلفة (% من قيمة العقار)	2.6	0.3		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,731
	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)		43		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	20
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	72	6		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,096
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	20	5			
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	137	4.4		**إنفاذ العقود** (الترتيب)	62
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	104.9	34.5		عدد الإجراءات	48
				الوقت (بالأيام)	285
حماية المستثمرين (الترتيب)	62	93		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.0
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	33	5			
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	20	2		**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	49
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	10	8		المدة الزمنية (بالسنوات)	1.9
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	21	5.0		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
				معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	41.8
دفع الضرائب (الترتيب)		153			
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		50			
الوقت (بالساعات سنويا)		958			
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		36.2			

أستراليا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	40,351
شريحة البلدان المرتفعة الدخل	9			عدد السكان (بالملايين)	21.4
تسجيل الملكية (الترتيب)	3	34		**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	27
عدد الإجراءات	2	5		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	2	5		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9
التكلفة (% من قيمة العقار)	0.8	4.9		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,060
	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
الحصول على الائتمان (الترتيب)		4		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	8
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	62	9		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,119
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	16	5			
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	221	0.0		**إنفاذ العقود** (الترتيب)	16
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	12.9	100.0		عدد الإجراءات	28
				الوقت (بالأيام)	395
حماية المستثمرين (الترتيب)	1	57		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20.7
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0	8			
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0	2		**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	14
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	0	7		المدة الزمنية (بالسنوات)	1.0
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	0	5.7		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
				معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	78.8
دفع الضرائب (الترتيب)		47			
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		12			
الوقت (بالساعات سنويا)		107			
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		48.0			

النمسا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	46,264
شريحة البلدان المرتفعة الدخل	28			عدد السكان (بالملايين)	8.3
تسجيل الملكية (الترتيب)	122	39		**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	24
عدد الإجراءات	8	3		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	28	32		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	7
التكلفة (% من قيمة العقار)	5.1	4.5		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,180
	52.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
الحصول على الائتمان (الترتيب)		15		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	8
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	54	7		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,195
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	14	6			
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	194	1.4		**إنفاذ العقود** (الترتيب)	11
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	71.4	39.2		عدد الإجراءات	25
				الوقت (بالأيام)	397
حماية المستثمرين (الترتيب)	60	132		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	18.0
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0	3			
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	33	5		**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	20
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	40	4		المدة الزمنية (بالسنوات)	1.1
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	24	4.0		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
				معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	71.5
دفع الضرائب (الترتيب)		102			
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		22			
الوقت (بالساعات سنويا)		170			
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		55.5			

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

أذربيجان

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,829
الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	38	عدد السكان (بالملايين)	8.7
تسجيل الملكية (الترتيب)	9	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	177
عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
الوقت (بالأيام)	11	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	46
التكلفة (% من قيمة العقار)	0.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,980
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	14
✔ **الحصول على الائتمان** (الترتيب)	15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	50
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,480
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	6.9	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	26
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	39
		الوقت (بالأيام)	237
حماية المستثمرين (الترتيب)	20	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	18.5
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7		
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	84
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.7
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	30.1
دفع الضرائب (الترتيب)	108		
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	22		
الوقت (بالساعات سنويا)	376		
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	40.9		

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	20
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	63
عدد الإجراءات	7
الوقت (بالأيام)	9
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.5
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	195.2
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	14
عدد الإجراءات	13
الوقت (بالأيام)	43
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	54.6
توظيف العاملين (الترتيب)	13
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	27,248
شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.8
تسجيل الملكية (الترتيب)	22	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	32
عدد الإجراءات	2	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	31	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
التكلفة (% من قيمة العقار)	0.9	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	955
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	995
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	117
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	34.9	عدد الإجراءات	48
		الوقت (بالأيام)	635
حماية المستثمرين (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	14.7
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8		
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	26
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.5
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	10
		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	63.2
دفع الضرائب (الترتيب)	13		
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	25		
الوقت (بالساعات سنويا)	36		
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	15.0		

جزر البهاما

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	22,907
شريحة البلدان المرتفعة الدخل	68	عدد السكان (بالملايين)	0.3
تسجيل الملكية (الترتيب)	149	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	37
عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	48	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	16
التكلفة (% من قيمة العقار)	12.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	930
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
الحصول على الائتمان (الترتيب)	71	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	13
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,380
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	120
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	49
		الوقت (بالأيام)	427
حماية المستثمرين (الترتيب)	109	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	28.9
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	2		
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	31
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.0
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	54.7
دفع الضرائب (الترتيب)	43		
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	17		
الوقت (بالساعات سنويا)	58		
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	47.0		

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	68
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	61
عدد الإجراءات	7
الوقت (بالأيام)	31
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	8.5
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	100
عدد الإجراءات	18
الوقت (بالأيام)	197
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	208.6
توظيف العاملين (الترتيب)	42
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	13
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	26

بنغلاديش

جنوب آسيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	119	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	98	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	176
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	8
الوقت (بالأيام)	44	الوقت (بالأيام)	245
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	36.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.2
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	71
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	118	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2
الوقت (بالأيام)	231	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.9
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	645.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	124	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	20
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	28	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	104		
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	89
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	21
		الوقت (بالساعات سنويا)	302
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	35.0

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 516

عدد السكان (بالملايين) 160.0

✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	107
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	25
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	970
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	29
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,375
إنفاذ العقود (الترتيب)	180
عدد الإجراءات	41
الوقت (بالأيام)	1,442
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	63.3
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	108
المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	23.2

بيلاروس

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	58	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	7	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	10
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	3
الوقت (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)	18
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.0
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	113
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	44	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	2
عدد الإجراءات	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
الوقت (بالأيام)	161	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	23.4
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	35.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
✔**توظيف العاملين** (الترتيب)	32	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	109
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	11	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	22		
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	183
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	107
		الوقت (بالساعات سنويا)	900
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	99.7

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 5,384

عدد السكان (بالملايين) 9.7

✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	129
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	16
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,772
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,770
إنفاذ العقود (الترتيب)	12
عدد الإجراءات	28
الوقت (بالأيام)	225
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	23.4
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	74
المدة الزمنية (بالسنوات)	5.8
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	33.4

بلجيكا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	22	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	31	✔ **تسجيل الملكية** (الترتيب)	167
عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	7
الوقت (بالأيام)	4	الوقت (بالأيام)	79
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	12.7
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	19.4		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	43
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	46	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4
الوقت (بالأيام)	169	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	56.5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	63.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	48	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	16
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	17	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	7.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	16		
		✔ **دفع الضرائب** (الترتيب)	73
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	11
		الوقت (بالساعات سنويا)	156
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	57.3

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 44,326

عدد السكان (بالملايين) 10.7

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	43
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,619
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,600
إنفاذ العقود (الترتيب)	21
عدد الإجراءات	25
الوقت (بالأيام)	505
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	16.6
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	8
المدة الزمنية (بالسنوات)	0.9
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	86.3

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

بليز

		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,819
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	80	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	147	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	128	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	117
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	44	الوقت (بالأيام)	60	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	50.6	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.7	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,710
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	4	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,870
عدد الإجراءات	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	66	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	168
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	51
				الوقت (بالأيام)	892
توظيف العاملين (الترتيب)	23	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	119	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	27.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	25
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	23
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	24			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	63.4
		دفع الضرائب (الترتيب)	57		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	40		
		الوقت (بالساعات سنويا)	147		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	28.9		

بنن

		أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	687
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	172	شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	8.7
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	155	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	126	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	128
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	31	الوقت (بالأيام)	120	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	30
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	155.5	التكلفة (% من قيمة العقار)	11.8	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,251
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	290.8			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	32
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	134	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,400
عدد الإجراءات	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1		
الوقت (بالأيام)	410	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	10.9	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	177
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	254.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	42
				الوقت (بالأيام)	825
توظيف العاملين (الترتيب)	139	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	154	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	64.7
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	39	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	133
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	40	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	36			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	16.7
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	167		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	55		
		الوقت (بالساعات سنويا)	270		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	73.3		

بوتان

		جنوب آسيا		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,896
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	126	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.7
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	80	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	41	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	153
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	46	الوقت (بالأيام)	64	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	38
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	8.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,210
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	177	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	38
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	127	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	2	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,140
عدد الإجراءات	25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	183	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	33
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	149.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	47
				الوقت (بالأيام)	225
توظيف العاملين (الترتيب)	12	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	132	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0.1
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	3	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	10			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	90		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	18		
		الوقت (بالساعات سنويا)	274		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	40.6		

بوليفيا

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	161
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	167
عدد الإجراءات	15
الوقت (بالأيام)	50
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	99.2
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.5
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	101
عدد الإجراءات	17
الوقت (بالأيام)	249
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	107.4
توظيف العاملين (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	78
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	53
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	100
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	77
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	غير ممكن

الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	161
تسجيل الملكية (الترتيب)	135
عدد الإجراءات	7
الوقت (بالأيام)	92
التكلفة (% من قيمة العقار)	4.8
الحصول على الائتمان (الترتيب)	113
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	1
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	11.6
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	33.9
حماية المستثمرين (الترتيب)	132
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	1
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0
دفع الضرائب (الترتيب)	177
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	42
الوقت (بالساعات سنويا)	1,080
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	80.0

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,457
عدد السكان (بالملايين)	9.7
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	121
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	19
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,425
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	23
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,747
إنفاذ العقود (الترتيب)	136
عدد الإجراءات	40
الوقت (بالأيام)	591
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	33.2
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	62
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.8
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	37.3

البوسنة والهرسك

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	116
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	160
عدد الإجراءات	12
الوقت (بالأيام)	60
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	15.8
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	29.8
✔ **استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	136
عدد الإجراءات	16
الوقت (بالأيام)	255
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	564.7
توظيف العاملين (الترتيب)	111
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	56
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	33
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	31

الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	116
تسجيل الملكية (الترتيب)	139
عدد الإجراءات	7
الوقت (بالأيام)	84
التكلفة (% من قيمة العقار)	5.2
الحصول على الائتمان (الترتيب)	61
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	23.2
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	64.3
حماية المستثمرين (الترتيب)	93
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0
دفع الضرائب (الترتيب)	128
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	51
الوقت (بالساعات سنويا)	422
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	27.1

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,506
عدد السكان (بالملايين)	3.8
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	63
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	16
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,125
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	16
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,090
إنفاذ العقود (الترتيب)	124
عدد الإجراءات	38
الوقت (بالأيام)	595
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	38.4
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	63
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.3
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	35.9

بوتسوانا

أفريقيا جنوب الصحراء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	45
✔ **بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	83
عدد الإجراءات	10
الوقت (بالأيام)	61
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.1
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	122
عدد الإجراءات	24
الوقت (بالأيام)	167
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	246.2
توظيف العاملين (الترتيب)	71
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	13
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	90

الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	45
✘ **تسجيل الملكية** (الترتيب)	44
عدد الإجراءات	5
الوقت (بالأيام)	16
التكلفة (% من قيمة العقار)	5.0
الحصول على الائتمان (الترتيب)	43
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	51.9
حماية المستثمرين (الترتيب)	41
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0
دفع الضرائب (الترتيب)	18
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	19
الوقت (بالساعات سنويا)	140
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	17.1

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	6,471
عدد السكان (بالملايين)	1.9
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	150
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	30
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,810
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	41
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,264
✔ **إنفاذ العقود** (الترتيب)	79
عدد الإجراءات	29
الوقت (بالأيام)	687
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	28.0
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	27
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.7
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	60.3

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

البرازيل

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 7,351

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	129	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	عدد السكان (بالملايين) 192.0
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	126	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	120 **التجارة عبر الحدود** (الترتيب) 100
عدد الإجراءات	16	عدد الإجراءات	14 عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير 8
الوقت (بالأيام)	120	الوقت (بالأيام)	42 الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام) 12
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	6.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.7 تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) 1,540
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد 7
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87 الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام) 16
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	113	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3 تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) 1,440
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
الوقت (بالأيام)	411	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	23.7 **إنفاذ العقود** (الترتيب) 100
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	50.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	59.2 عدد الإجراءات 45
			الوقت (بالأيام) 616
توظيف العاملين (الترتيب)	138	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73 التكلفة (% من قيمة المطالبة) 16.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	78	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7 **تصفية النشاط التجاري** (الترتيب) 131
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3 المدة الزمنية (بالسنوات) 4.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	46	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3 التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة) 12
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	46		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار) 17.1
		دفع الضرائب (الترتيب)	150
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	10
		الوقت (بالساعات سنويا)	2,600
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	69.2

بروناي دار السلام

شرق آسيا والمحيط الهادئ

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 37,053

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	96	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	عدد السكان (بالملايين) 0.4
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	153	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	183 **التجارة عبر الحدود** (الترتيب) 48
عدد الإجراءات	18	عدد الإجراءات	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير 6
الوقت (بالأيام)	116	الوقت (بالأيام)	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام) 28
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	9.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) 630
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد 6
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	113 الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام) 19
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	75	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7 تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) 708
عدد الإجراءات	32	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
الوقت (بالأيام)	163	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0 **إنفاذ العقود** (الترتيب) 160
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0 عدد الإجراءات 58
			الوقت (بالأيام) 540
توظيف العاملين (الترتيب)	4	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	119 التكلفة (% من قيمة المطالبة) 36.6
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2 **تصفية النشاط التجاري** (الترتيب) 37
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8 المدة الزمنية (بالسنوات) 2.5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3 التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة) 4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار) 47.2
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	22
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	15
		الوقت (بالساعات سنويا)	144
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	30.3

بلغاريا

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 5,487

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	44	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	عدد السكان (بالملايين) 7.6
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	50	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	56 **التجارة عبر الحدود** (الترتيب) 106
عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	8 عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير 5
الوقت (بالأيام)	18	الوقت (بالأيام)	15 الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام) 23
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.3 تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) 1,551
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	20.7		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد 7
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	4 الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام) 21
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	119	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8 تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) 1,666
عدد الإجراءات	24	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6
الوقت (بالأيام)	139	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	34.8 **إنفاذ العقود** (الترتيب) 87
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	436.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	6.2 عدد الإجراءات 39
			الوقت (بالأيام) 564
توظيف العاملين (الترتيب)	53	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41 التكلفة (% من قيمة المطالبة) 23.8
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	17	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	10
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1 **تصفية النشاط التجاري** (الترتيب) 78
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7 المدة الزمنية (بالسنوات) 3.3
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	19	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0 التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة) 9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	9		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار) 32.1
		دفع الضرائب (الترتيب)	95
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	17
		الوقت (بالساعات سنويا)	616
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	31.4

بوركينا فاسو

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	147	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	479
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	15.2
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	115	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	114	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	176
عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	11
الوقت (بالأيام)	14	الوقت (بالأيام)	59	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	41
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	50.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	13.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,262
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	428.2			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	49
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	80	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,830
عدد الإجراءات	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1		
الوقت (بالأيام)	132	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1.9	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	110
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	721.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	37
				الوقت (بالأيام)	446
توظيف العاملين (الترتيب)	82	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	147	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	83.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	112
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	10	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	21	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	34			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	21.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	144		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	46		
		الوقت (بالساعات سنويا)	270		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	44.9		

بوروندي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	176	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	135
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	8.1
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	130	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	118	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	175
عدد الإجراءات	11	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
الوقت (بالأيام)	32	الوقت (بالأيام)	94	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	47
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	151.6	التكلفة (% من قيمة العقار)	6.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,747
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	167	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	71
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	172	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	2	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	4,285
عدد الإجراءات	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1		
الوقت (بالأيام)	212	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.2	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	172
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7,968.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	44
				الوقت (بالأيام)	832
توظيف العاملين (الترتيب)	88	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	154	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	38.6
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	53	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	28	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	26			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	116		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	32		
		الوقت (بالساعات سنويا)	140		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	278.6		

كمبوديا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	145	شرق آسيا والمحيط الهادئ		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	603
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	14.7
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	173	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	116	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	127
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	11
الوقت (بالأيام)	85	الوقت (بالأيام)	56	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	22
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	138.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.4	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	732
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	36.6			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	30
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	145	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	872
عدد الإجراءات	23	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	709	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	141
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	53.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	44
				الوقت (بالأيام)	401
توظيف العاملين (الترتيب)	134	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	102.7
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	9	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2	المدة الزمنية (بالسنوات)	
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	36	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	39			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		✘**دفع الضرائب** (الترتيب)	58		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	39		
		الوقت (بالساعات سنويا)	173		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	22.7		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

الكاميرون

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	171	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,153
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	18.9
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	174	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	143	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	149
عدد الإجراءات	12	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
الوقت (بالأيام)	34	الوقت (بالأيام)	93	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	23
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	121.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	17.8	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,250
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	182.9			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	135	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	26
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	164	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,002
عدد الإجراءات	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2		
الوقت (بالأيام)	426	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1.8	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	174
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,242.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	43
				الوقت (بالأيام)	800
توظيف العاملين (الترتيب)	126	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	119	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	46.6
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	28	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	98
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.2
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	39	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	33			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	25.5
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	170		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	41		
		الوقت (بالساعات سنويا)	1,400		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	50.5		

كندا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	8	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	41,729
		شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	33.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	2	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	35	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	38
عدد الإجراءات	1	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	3
الوقت (بالأيام)	5	الوقت (بالأيام)	17	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	1.8	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,610
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	11
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	29	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,660
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	75	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	58
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	100.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	100.0	عدد الإجراءات	36
				الوقت (بالأيام)	570
توظيف العاملين (الترتيب)	17	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	22.3
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	9	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	4
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	0.8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	4	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	8.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	28			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	88.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	28		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9		
		الوقت (بالساعات سنويا)	119		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	43.6		

الرأس الأخضر

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	146	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,131
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.5
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	136	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	126	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	58
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	24	الوقت (بالأيام)	73	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	19
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.6	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,325
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	38.9			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		✘**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	150	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	18
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	83	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	2	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,129
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2		
الوقت (بالأيام)	120	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	23.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	38
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	523.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	37
				الوقت (بالأيام)	425
توظيف العاملين (الترتيب)	167	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	132	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	21.8
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	1		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	46	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	93			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	112		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	56		
		الوقت (بالساعات سنويا)	100		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	49.7		

جمهورية أفريقيا الوسطى

أفريقيا جنوب الصحراء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	183	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	159	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	138
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	5
الوقت (بالأيام)	22	الوقت (بالأيام)	75
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	244.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	18.6
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	507.1		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	135
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	147	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
عدد الإجراءات	21	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2
الوقت (بالأيام)	239	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	2.1
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	275.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	144	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	132
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	61	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	50	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	22		
		دفع الضرائب (الترتيب)	179
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	54
		الوقت (بالساعات سنويا)	504
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	203.8

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 408

عدد السكان (بالملايين) 4.4

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	181
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	54
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	5,491
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	17
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	62
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	5,554
إنفاذ العقود (الترتيب)	171
عدد الإجراءات	43
الوقت (بالأيام)	660
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	82.0
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183
المدة الزمنية (بالسنوات)	4.8
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	76
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

تشاد

أفريقيا جنوب الصحراء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	178	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	182	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	136
عدد الإجراءات	19	عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	75	الوقت (بالأيام)	44
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	176.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	22.7
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	369.3		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	73	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
عدد الإجراءات	9	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1
الوقت (بالأيام)	181	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.2
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	985.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	118	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	132
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	39	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	33	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	36		
		دفع الضرائب (الترتيب)	133
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	54
		الوقت (بالساعات سنويا)	122
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	60.9

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 535

عدد السكان (بالملايين) 11.1

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	169
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	75
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	5,497
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	100
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	6,150
إنفاذ العقود (الترتيب)	170
عدد الإجراءات	41
الوقت (بالأيام)	743
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	77.4
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183
المدة الزمنية (بالسنوات)	
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

شيلي

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	49	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	69	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	42
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	27	الوقت (بالأيام)	31
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	6.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	1.3
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	71
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	66	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
الوقت (بالأيام)	155	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	32.9
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	97.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	33.9
توظيف العاملين (الترتيب)	72	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	18	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	52		
		دفع الضرائب (الترتيب)	45
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	10
		الوقت (بالساعات سنويا)	316
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	25.3

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 9,396

عدد السكان (بالملايين) 16.8

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	56
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	745
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	795
إنفاذ العقود (الترتيب)	69
عدد الإجراءات	36
الوقت (بالأيام)	480
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	28.6
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	114
المدة الزمنية (بالسنوات)	4.5
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	21.3

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

الصين

شرق آسيا والمحيط الهادئ				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,775
الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل				عدد السكان (بالملايين)	1,325.6
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	89	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	32	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	44
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	151	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
عدد الإجراءات	14	الوقت (بالأيام)	29	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
الوقت (بالأيام)	37	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	500
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.9			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	130.9	**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	61	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	24
		مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	545
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	180	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
عدد الإجراءات	37	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	62.1	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	18
الوقت (بالأيام)	336	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	34
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	579.2			الوقت (بالأيام)	406
		حماية المستثمرين (الترتيب)	93	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	11.1
توظيف العاملين (الترتيب)	140	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	10		
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	65
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	33	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.7
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	31			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	35.3
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	91	**دفع الضرائب** (الترتيب)	130		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	7		
		الوقت (بالساعات سنويا)	504		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	78.5		

كولومبيا

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,658
الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل				عدد السكان (بالملايين)	44.5
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	37	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	51	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	97
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	74	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
عدد الإجراءات	9	الوقت (بالأيام)	20	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
الوقت (بالأيام)	20	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,770
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.8			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	61	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14
		مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,750
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	32	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
عدد الإجراءات	11	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	152
الوقت (بالأيام)	51	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	60.5	عدد الإجراءات	34
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	402.8			الوقت (بالأيام)	1,346
		✔**حماية المستثمرين** (الترتيب)	5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	52.6
توظيف العاملين (الترتيب)	63	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8		
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	32
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	8.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	1
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	52.8
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	59	✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	115		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	20		
		الوقت (بالساعات سنويا)	208		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	78.7		

جزر القمر

أفريقيا جنوب الصحراء				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	751
شريحة البلدان المنخفضة الدخل				عدد السكان (بالملايين)	0.6
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	162	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	96	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	133
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	168	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
عدد الإجراءات	11	الوقت (بالأيام)	24	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	30
الوقت (بالأيام)	24	التكلفة (% من قيمة العقار)	20.8	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,073
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	182.1			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	261.8	**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	167	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
		مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,057
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	66	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
عدد الإجراءات	18	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	153
الوقت (بالأيام)	164	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	43
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	72.6			الوقت (بالأيام)	506
		حماية المستثمرين (الترتيب)	132	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	89.4
توظيف العاملين (الترتيب)	164	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	39	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	40			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	100	**دفع الضرائب** (الترتيب)	41		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	20		
		الوقت (بالساعات سنويا)	100		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	41.1		

جمهورية الكونغو الديموقراطية

أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	153
شريحة البلدان المنخفضة الدخل	182	عدد السكان (بالملايين)	64.2
تسجيل الملكية (الترتيب)	154	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	165
عدد الإجراءات	13	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	149	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	44
التكلفة (% من قيمة العقار)	391.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,607
	0.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
الحصول على الائتمان (الترتيب)		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	63
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	146	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,483
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	14		
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	322	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	172
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1,485.1	عدد الإجراءات	43
		الوقت (بالأيام)	625
حماية المستثمرين (الترتيب)	174	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	151.8
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	72		
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	47	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	152
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	70	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.2
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	63	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	29
	31	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	5.4
✘**دفع الضرائب** (الترتيب)	157		
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	32		
الوقت (بالساعات سنويا)	308		
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	322.0		

جمهورية الكونغو

أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,973
الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	179	عدد السكان (بالملايين)	3.6
تسجيل الملكية (الترتيب)	166	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	178
عدد الإجراءات	10	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	11
الوقت (بالأيام)	37	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	50
التكلفة (% من قيمة العقار)	86.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,490
	96.5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	12
الحصول على الائتمان (الترتيب)	135	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	62
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	69	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,959
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	14		
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	169	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	159
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	265.6	عدد الإجراءات	44
		الوقت (بالأيام)	560
حماية المستثمرين (الترتيب)	169	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	53.2
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	78		
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	40	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	120
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	70	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	63	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	24
	33	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	20.4
دفع الضرائب (الترتيب)	154		
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	6		
الوقت (بالساعات سنويا)	116		
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	10.3		
	180		
	61		
	606		
	65.5		

كوستاريكا

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	6,063
الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	121	عدد السكان (بالملايين)	4.5
تسجيل الملكية (الترتيب)	127	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	60
عدد الإجراءات	12	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	60	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	13
التكلفة (% من قيمة العقار)	20.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,190
	0.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الحصول على الائتمان (الترتيب)		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	129	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,190
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	23		
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	191	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	132
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	183.6	عدد الإجراءات	40
		الوقت (بالأيام)	852
حماية المستثمرين (الترتيب)	110	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	24.3
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	78		
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	40	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	101
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	0	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.5
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	39	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
	29	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	25.4
دفع الضرائب (الترتيب)	165		
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	2		
الوقت (بالساعات سنويا)	5		
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	2		
	3.0		
	154		
	42		
	282		
	54.8		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

كوت ديفوار

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	168	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	أفريقيا جنوب الصحراء	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	984
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	172	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	145	عدد السكان (بالملايين)	20.6
عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	6	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	160
الوقت (بالأيام)	40	الوقت (بالأيام)	62	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	133.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	13.9	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	25
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	204.9			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,969
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	167	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	36
عدد الإجراءات	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,577
الوقت (بالأيام)	629	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	2.7	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	127
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	230.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	33
				الوقت (بالأيام)	770
توظيف العاملين (الترتيب)	129	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	154	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	41.7
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	47	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	71
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.2
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	33	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	49			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	34.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	152		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	66		
		الوقت (بالساعات سنويا)	270		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	44.7		

كرواتيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	103	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	13,574
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	101	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	109	عدد السكان (بالملايين)	4.4
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	5	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	96
الوقت (بالأيام)	22	الوقت (بالأيام)	104	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	8.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.0	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	13.4			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,281
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	61	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	144	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	16
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,141
الوقت (بالأيام)	420	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	45
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	895.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	77.0	عدد الإجراءات	38
				الوقت (بالأيام)	561
توظيف العاملين (الترتيب)	163	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	132	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	13.8
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	61	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	1		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	82
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.1
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	50	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	39			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	30.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	39		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	17		
		الوقت (بالساعات سنويا)	196		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	32.5		

قبرص

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	40	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	24,940
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	25	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	64	عدد السكان (بالملايين)	0.9
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	3	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	15
الوقت (بالأيام)	8	الوقت (بالأيام)	34	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	13.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.0	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	7
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	820
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	71	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	77	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	5
عدد الإجراءات	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,030
الوقت (بالأيام)	677	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	107
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	50.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	43
				الوقت (بالأيام)	735
توظيف العاملين (الترتيب)	93	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	93	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	16.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	21
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	24	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	64			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	70.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	37		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	27		
		الوقت (بالساعات سنويا)	149		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	28.8		

الجمهورية التشيكية

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	74	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	
		شريحة البلدان المرتفعة الدخل	62
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	113	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	4
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	78
الوقت (بالأيام)	15	الوقت (بالأيام)	3.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	9.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	30.5		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	43
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	76	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6
عدد الإجراءات	36	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
الوقت (بالأيام)	150	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	4.9
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	16.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	73.1
توظيف العاملين (الترتيب)	25	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	93
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	2
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	11	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	22		
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	121
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	12
		الوقت (بالساعات سنويا)	613
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	47.2

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	16,605		
عدد السكان (بالملايين)	10.4		
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	53		
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4		
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17		
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,060		
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7		
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	20		
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,165		
إنفاذ العقود (الترتيب)	82		
عدد الإجراءات	27		
الوقت (بالأيام)	611		
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	33.0		
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	116		
المدة الزمنية (بالسنوات)	6.5		
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15		
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	20.9		

الدانمرك

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	6	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	
		شريحة البلدان المرتفعة الدخل	47
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	28	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	6
عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	42
الوقت (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)	0.6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	38.6		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	15
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	10	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9
عدد الإجراءات	6	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4
الوقت (بالأيام)	69	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	58.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	5.2
توظيف العاملين (الترتيب)	9	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0		
		دفع الضرائب (الترتيب)	13
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9
		الوقت (بالساعات سنويا)	135
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	29.2

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	59,128		
عدد السكان (بالملايين)	5.5		
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	6		
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4		
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	5		
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	744		
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	3		
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	5		
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	744		
إنفاذ العقود (الترتيب)	28		
عدد الإجراءات	34		
الوقت (بالأيام)	380		
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	23.3		
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	7		
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.1		
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4		
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	86.5		

جيبوتي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	163	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	140
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	177	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	7
عدد الإجراءات	11	عدد الإجراءات	40
الوقت (بالأيام)	37	الوقت (بالأيام)	13.2
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	195.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	500.5		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	177
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	102	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	1
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1
الوقت (بالأيام)	195	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.2
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	948.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	151	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	178
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	67	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	46	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	2.3
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	56		
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	65
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	35
		الوقت (بالساعات سنويا)	114
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	38.7

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,130		
عدد السكان (بالملايين)	0.8		
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	34		
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5		
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	19		
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	836		
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5		
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	18		
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	911		
إنفاذ العقود (الترتيب)	161		
عدد الإجراءات	40		
الوقت (بالأيام)	1,225		
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	34.0		
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	135		
المدة الزمنية (بالسنوات)	5.0		
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18		
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	15.9		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

دومينيكا

		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,767
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	83	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.1
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	38	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	113	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	86
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	14	الوقت (بالأيام)	42	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	13
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	22.6	التكلفة (% من قيمة العقار)	13.7	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,297
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	71	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	25	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,310
عدد الإجراءات	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	182	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	167
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	47
				الوقت (بالأيام)	681
توظيف العاملين (الترتيب)	80	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	36.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	15	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	58			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	68		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	38		
		الوقت (بالساعات سنويا)	120		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	37.0		

الجمهورية الدومينيكية

		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,392
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	86	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	9.8
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	107	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	112	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	36
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	19	الوقت (بالأيام)	60	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.7	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	916
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	71	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	10
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	92	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,150
عدد الإجراءات	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	214	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	29.7	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	86
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	131.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	46.1	عدد الإجراءات	34
				الوقت (بالأيام)	460
توظيف العاملين (الترتيب)	97	✔**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40.9
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	146
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	21	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	88			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	8.9
		دفع الضرائب (الترتيب)	70		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9		
		الوقت (بالساعات سنويا)	324		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	39.0		

إكوادور

		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,643
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	138	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	13.5
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	163	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	69	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	125
عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات	9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
الوقت (بالأيام)	64	الوقت (بالأيام)	16	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	37.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,345
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	10.6			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	29
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	86	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,332
عدد الإجراءات	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	155	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	37.2	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	101
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	230.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	46.0	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	588
توظيف العاملين (الترتيب)	160	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	132	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	27.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	1		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	134
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.3
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	38	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	135			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	16.1
		دفع الضرائب (الترتيب)	77		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	8		
		الوقت (بالساعات سنويا)	600		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	34.9		

جمهورية مصر العربية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	106
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	24
عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	16.1
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	156
عدد الإجراءات	25
الوقت (بالأيام)	218
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	331.6
توظيف العاملين (الترتيب)	120
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	60
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	27
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	132

الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل

تسجيل الملكية (الترتيب)	87
عدد الإجراءات	7
الوقت (بالأيام)	72
التكلفة (% من قيمة العقار)	0.9
✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	71
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	2.5
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	8.2
حماية المستثمرين (الترتيب)	73
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	3
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3
دفع الضرائب (الترتيب)	140
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	29
الوقت (بالساعات سنويا)	480
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	43.0

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 1,801

عدد السكان (بالملايين) 81.5

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	29
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	737
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	823
✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	148
عدد الإجراءات	41
الوقت (بالأيام)	1,010
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	26.2
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	132
المدة الزمنية (بالسنوات)	4.2
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	16.8

السلفادور

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	84
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	121
عدد الإجراءات	8
الوقت (بالأيام)	17
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	38.7
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.9
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	128
عدد الإجراءات	34
الوقت (بالأيام)	155
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	166.2
توظيف العاملين (الترتيب)	106
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	24
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	86

الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل

تسجيل الملكية (الترتيب)	46
عدد الإجراءات	5
الوقت (بالأيام)	31
التكلفة (% من قيمة العقار)	3.8
الحصول على الائتمان (الترتيب)	43
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	21.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	94.6
حماية المستثمرين (الترتيب)	119
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3
دفع الضرائب (الترتيب)	134
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	53
الوقت (بالساعات سنويا)	320
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	35.0

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 3,482

عدد السكان (بالملايين) 6.1

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	61
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	880
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	10
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	820
إنفاذ العقود (الترتيب)	50
عدد الإجراءات	30
الوقت (بالأيام)	786
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.2
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	81
المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	30.8

غينيا الاستوائية

أفريقيا جنوب الصحراء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	170
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	178
عدد الإجراءات	20
الوقت (بالأيام)	136
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	100.4
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.4
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	90
عدد الإجراءات	18
الوقت (بالأيام)	201
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	128.4
توظيف العاملين (الترتيب)	182
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	67
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	60
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	70
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	66
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	133

شريحة البلدان المرتفعة الدخل

تسجيل الملكية (الترتيب)	76
عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	23
التكلفة (% من قيمة العقار)	6.2
الحصول على الائتمان (الترتيب)	135
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	3.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	147
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.7
دفع الضرائب (الترتيب)	163
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	46
الوقت (بالساعات سنويا)	296
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	59.5

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 14,980

عدد السكان (بالملايين) 0.7

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	138
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	30
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,411
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	49
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,411
إنفاذ العقود (الترتيب)	72
عدد الإجراءات	40
الوقت (بالأيام)	553
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	18.5
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183
المدة الزمنية (بالسنوات)	
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

إريتريا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	175	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	299
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	5.0
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	181	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	171	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	164
عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات	12	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
الوقت (بالأيام)	84	الوقت (بالأيام)	101	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	50
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	76.5	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,431
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	297.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	13
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	177	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	60
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	183	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	2	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,581
عدد الإجراءات		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)		تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	48
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	405
توظيف العاملين (الترتيب)	86	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	109	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	22.6
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	20	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	69			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	110		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	18		
		الوقت (بالساعات سنويا)	216		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	84.5		

إستونيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	24	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	14,270
		شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	1.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	37	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	13	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	3
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	3	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	3
الوقت (بالأيام)	7	الوقت (بالأيام)	18	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	730
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	23.2			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	43	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	5
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	20	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	740
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	118	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	49
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	26.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	20.6	عدد الإجراءات	36
				الوقت (بالأيام)	425
توظيف العاملين (الترتيب)	161	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	26.3
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	3	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	61
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	51	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	35			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	37.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	38		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	10		
		الوقت (بالساعات سنويا)	81		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	49.1		

إثيوبيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	107	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	282
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	80.7
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	93	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	110	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	159
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	10	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	9	الوقت (بالأيام)	41	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	49
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	18.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,940
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	492.4			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	127	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	45
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	60	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,993
عدد الإجراءات	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2		
الوقت (بالأيام)	128	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.1	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	57
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	561.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	37
				الوقت (بالأيام)	620
توظيف العاملين (الترتيب)	98	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	119	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	15.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	77
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	28	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	40			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	32.2
		دفع الضرائب (الترتيب)	43		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	19		
		الوقت (بالساعات سنويا)	198		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	31.1		

فيجي

شرق آسيا والمحيط الهادئ

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	54	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.8
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	104	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	43	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	116
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	3	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	13
الوقت (بالأيام)	46	الوقت (بالأيام)	68	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	24
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	25.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	654
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	13
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	43	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	24
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	58	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	630
عدد الإجراءات	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
الوقت (بالأيام)	135	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	65
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	50.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	48.6	عدد الإجراءات	34
				الوقت (بالأيام)	397
توظيف العاملين (الترتيب)	31	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	38.9
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	122
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	22			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	20.1
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	81		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	33		
		الوقت (بالساعات سنويا)	150		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	41.2		

فنلندا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	16	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	5.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	30	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	27	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	4
عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	3	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	14	الوقت (بالأيام)	14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	540
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.2			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	8
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	47	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	620
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	38	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	119.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	14.7	عدد الإجراءات	32
				الوقت (بالأيام)	375
توظيف العاملين (الترتيب)	132	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	10.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	5
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	0.9
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	41	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	26			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	87.3
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	71		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	8		
		الوقت (بالساعات سنويا)	243		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	47.7		

فرنسا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	31	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	62.0
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	22	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	159	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	25
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	2
الوقت (بالأيام)	7	الوقت (بالأيام)	98	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	6.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,078
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	2
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	43	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	11
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	17	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,248
عدد الإجراءات	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
الوقت (بالأيام)	137	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	32.5	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	22.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	29
				الوقت (بالأيام)	331
توظيف العاملين (الترتيب)	155	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	17.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	67	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	10		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	42
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.9
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	52	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	32			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	44.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	59		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	7		
		الوقت (بالساعات سنويا)	132		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	65.8		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

غابون

		أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	7,243
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	158	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	1.4
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	152	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	130	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	135
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	58	الوقت (بالأيام)	39	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,945
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	26.5			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	135	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	22
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	63	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,955
عدد الإجراءات	16	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2		
الوقت (بالأيام)	210	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	3.9	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	150
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	34.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	38
				الوقت (بالأيام)	1,070
توظيف العاملين (الترتيب)	165	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	154	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	34.3
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	17	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	137
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	80	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	52	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	43			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	15.2
		دفع الضرائب (الترتيب)	107		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	26		
		الوقت (بالساعات سنويا)	272		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	44.7		

غامبيا

		أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	393
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	140	شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	1.7
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	114	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	117	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	81
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	27	الوقت (بالأيام)	371	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	24
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	215.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.6	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	831
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	135	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	23
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	79	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	922
عدد الإجراءات	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	146	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	67
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	336.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	32
				الوقت (بالأيام)	434
توظيف العاملين (الترتيب)	85	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	172	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	37.9
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	2		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	123
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	27	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	2.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	26			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	19.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	176		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	50		
		الوقت (بالساعات سنويا)	376		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	292.4		

جورجيا

		أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,472
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	11	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	4.4
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	5	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	2	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	30
عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	2	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	3	الوقت (بالأيام)	3	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	10
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	3.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,270
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	13
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	7	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,250
عدد الإجراءات	10	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	98	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	41
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	21.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	12.2	عدد الإجراءات	36
				الوقت (بالأيام)	285
توظيف العاملين (الترتيب)	9	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	29.9
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	95
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.3
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	27.9
		دفع الضرائب (الترتيب)	64		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	18		
		الوقت (بالساعات سنويا)	387		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	15.3		

ألمانيا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	25	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	42,436
				عدد السكان (بالملايين)	82.1
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	84	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	57	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	14
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	18	الوقت (بالأيام)	40	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	872
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	7
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	18	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	937
عدد الإجراءات	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	100	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.8	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	60.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	98.3	عدد الإجراءات	30
				الوقت (بالأيام)	394
توظيف العاملين (الترتيب)	158	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	93	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	14.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	53	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	35
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.2
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	42	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	69			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	52.2
		دفع الضرائب (الترتيب)	71		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	16		
		الوقت (بالساعات سنويا)	196		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	44.9		

غانا

أفريقيا جنوب الصحراء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	92	شريحة البلدان المنخفضة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	674
				عدد السكان (بالملايين)	23.4
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	135	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	33	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	83
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	33	الوقت (بالأيام)	34	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	19
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	26.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	1.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,013
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	13.4			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	113	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	29
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	153	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,203
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	220	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	47
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,099.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	36
				الوقت (بالأيام)	487
توظيف العاملين (الترتيب)	133	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	23.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	106
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.9
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	27	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	178			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	24.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	79		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	33		
		الوقت (بالساعات سنويا)	224		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	32.7		

اليونان

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	109	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	28,650
				عدد السكان (بالملايين)	11.2
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	140	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	107	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	80
عدد الإجراءات	15	عدد الإجراءات	11	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	19	الوقت (بالأيام)	22	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	10.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,153
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	21.4			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	25
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	50	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,265
عدد الإجراءات	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	169	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	89
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	50.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	46.9	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	819
توظيف العاملين (الترتيب)	147	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	154	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	14.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	1		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	67	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	43
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	50	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	24			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	44.2
		دفع الضرائب (الترتيب)	76		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	10		
		الوقت (بالساعات سنويا)	224		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	47.4		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

غرينادا

		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	5,709
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	91	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.1
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	52	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	162	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	79
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	20	الوقت (بالأيام)	77	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	24.6	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.4	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,226
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	19
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	15	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,479
عدد الإجراءات	10	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	149	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	162
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	25.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	47
				الوقت (بالأيام)	688
توظيف العاملين (الترتيب)	49	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	32.6
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	15	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	29			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	82		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	30		
		الوقت (بالساعات سنويا)	140		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	45.3		

غواتيمالا

		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,679
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	110	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	13.7
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	156	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	24	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	119
عدد الإجراءات	11	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
الوقت (بالأيام)	29	الوقت (بالأيام)	27	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	45.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	1.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,182
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	23.5			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	4	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	17
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	150	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,302
عدد الإجراءات	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	178	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	16.9	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	103
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,079.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	28.4	عدد الإجراءات	31
				الوقت (بالأيام)	1,459
توظيف العاملين (الترتيب)	127	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	132	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	26.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	3	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	93
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	28	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	101			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	28.2
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	109		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	24		
		الوقت (بالساعات سنويا)	344		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	40.9		

غينيا

		أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	442
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	173	شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	9.8
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	179	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	163	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	130
عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	41	الوقت (بالأيام)	104	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	33
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	139.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	13.9	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	855
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	489.7			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	167	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	32
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	170	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,391
عدد الإجراءات	32	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	255	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	131
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	249.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	50
				الوقت (بالأيام)	276
توظيف العاملين (الترتيب)	79	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	172	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	45.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	111
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	1	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	24	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	2.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	26			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	22.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	171		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	56		
		الوقت (بالساعات سنويا)	416		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	49.9		

غينيا - بيساو

أفريقيا جنوب الصحراء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	181	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	183	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	177
عدد الإجراءات	16	عدد الإجراءات	9
الوقت (بالأيام)	213	الوقت (بالأيام)	211
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	323.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.6
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	779.9		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	114	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
عدد الإجراءات	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1
الوقت (بالأيام)	167	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1.1
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2,020.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	175	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	132
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	67	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	27	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	54	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	87		
		دفع الضرائب (الترتيب)	129
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	46
		الوقت (بالساعات سنويا)	208
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	45.9

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	245
عدد السكان (بالملايين)	1.6
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	115
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	23
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,545
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	22
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,349
إنفاذ العقود (الترتيب)	143
عدد الإجراءات	41
الوقت (بالأيام)	1,140
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.0
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183
المدة الزمنية (بالسنوات)	5
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4.0
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

غيانا

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	101	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	97	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	72
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	34	الوقت (بالأيام)	34
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	32.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.5
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	39	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4
عدد الإجراءات	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
الوقت (بالأيام)	133	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	229.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	87	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	19	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	56		
		دفع الضرائب (الترتيب)	113
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	34
		الوقت (بالساعات سنويا)	288
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	38.9

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,416
عدد السكان (بالملايين)	0.8
✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	76
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	730
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	24
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	730
إنفاذ العقود (الترتيب)	75
عدد الإجراءات	36
الوقت (بالأيام)	581
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.2
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	129
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	29
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	17.6

هايتي

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	151	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	180	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	129
عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات	5
الوقت (بالأيام)	195	الوقت (بالأيام)	405
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	227.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	6.4
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	22.4		
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	135
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	126	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
عدد الإجراءات	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2
الوقت (بالأيام)	1,179	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	569.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	28	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	165
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	2
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	3
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17		
		دفع الضرائب (الترتيب)	99
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	42
		الوقت (بالساعات سنويا)	160
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	40.1

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	661
عدد السكان (بالملايين)	9.8
✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	144
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	35
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,005
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	33
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,545
إنفاذ العقود (الترتيب)	92
عدد الإجراءات	35
الوقت (بالأيام)	508
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	42.6
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	155
المدة الزمنية (بالسنوات)	5.7
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	30
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	2.7

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

هندوراس

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 1,799

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب) 141 | الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل | عدد السكان (بالملايين) 7.2

✔بدء النشاط التجاري (الترتيب)	144	تسجيل الملكية (الترتيب)	91	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	114
عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	14	الوقت (بالأيام)	23	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	47.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,163
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.3			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		✔الحصول على الائتمان (الترتيب)	30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	23
✔استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	74	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,190
عدد الإجراءات	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	106	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	21.7	إنفاذ العقود (الترتيب)	175
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	465.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	58.7	عدد الإجراءات	45
				الوقت (بالأيام)	900
✘توظيف العاملين (الترتيب)	168	حماية المستثمرين (الترتيب)	165	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	35.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	100	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	118
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	57	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	95			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	20.8
		دفع الضرائب (الترتيب)	146		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	47		
		الوقت (بالساعات سنويا)	224		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	48.3		

هونغ كونغ، الصين

شرق آسيا والمحيط الهادئ | متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 31,422

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب) 3 | شريحة البلدان المرتفعة الدخل | عدد السكان (بالملايين) 7.0

✔بدء النشاط التجاري (الترتيب)	18	✔تسجيل الملكية (الترتيب)	75	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	2
عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)	45	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	625
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	4	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	5
✔استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	1	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	10	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	583
عدد الإجراءات	7	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
الوقت (بالأيام)	67	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	إنفاذ العقود (الترتيب)	3
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	18.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	71.9	عدد الإجراءات	24
				الوقت (بالأيام)	280
توظيف العاملين (الترتيب)	6	حماية المستثمرين (الترتيب)	3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	10		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	13
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.1
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	9.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	10			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	79.8
		دفع الضرائب (الترتيب)	3		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	4		
		الوقت (بالساعات سنويا)	80		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	24.2		

هنغاريا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع) | متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 12,810

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب) 47 | شريحة البلدان المرتفعة الدخل | عدد السكان (بالملايين) 10.0

✔بدء النشاط التجاري (الترتيب)	39	تسجيل الملكية (الترتيب)	61	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	70
عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	4	الوقت (بالأيام)	17	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	18
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	8.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	11.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,225
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	10.2			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	17
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	88	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,215
عدد الإجراءات	31	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	204	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	إنفاذ العقود (الترتيب)	14
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	9.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	10.3	عدد الإجراءات	33
				الوقت (بالأيام)	395
توظيف العاملين (الترتيب)	77	حماية المستثمرين (الترتيب)	119	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	13.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	2		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	67	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	58
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	22	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	35			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	38.4
		دفع الضرائب (الترتيب)	122		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	14		
		الوقت (بالساعات سنويا)	330		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	57.5		

آيسلندا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	40,074
شريحة البلدان المرتفعة الدخل				عدد السكان (بالملايين)	0.3
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	14				
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	33	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	13	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	73
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	3	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	5	الوقت (بالأيام)	4	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	19
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	3.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.4	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,532
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	15.8			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	31	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,674
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	75	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	2
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	22.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	100.0	عدد الإجراءات	26
				الوقت (بالأيام)	417
توظيف العاملين (الترتيب)	56	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	6.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	16
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	21	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	13			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	76.6
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	31		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	31		
		الوقت (بالساعات سنويا)	140		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	25.0		

الهند

جنوب آسيا				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,066
الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل				عدد السكان (بالملايين)	1,140.0
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	133				
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	169	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	93	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	94
عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	30	الوقت (بالأيام)	44	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	66.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.4	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	945
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	210.9			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	20
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	175	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	960
عدد الإجراءات	37	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
الوقت (بالأيام)	195	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	182
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2,394.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	10.2	عدد الإجراءات	46
				الوقت (بالأيام)	1,420
توظيف العاملين (الترتيب)	104	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	39.6
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	138
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	7.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	30	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	56			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	15.1
		دفع الضرائب (الترتيب)	169		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	59		
		الوقت (بالساعات سنويا)	271		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	64.7		

إندونيسيا

شرق آسيا والمحيط الهادئ				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,007
الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل				عدد السكان (بالملايين)	228.2
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	122				
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	161	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	95	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	45
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	60	الوقت (بالأيام)	22	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	26.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.7	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	704
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	59.7			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	113	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	27
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	61	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	660
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
الوقت (بالأيام)	160	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	22.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	146
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	194.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	570
توظيف العاملين (الترتيب)	149	✔**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	122.7
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	61	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	10		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	142
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	40	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	108			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	13.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	126		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	51		
		الوقت (بالساعات سنويا)	266		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	37.6		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

جمهورية إيران الإسلامية

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	137	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,732
				عدد السكان (بالملايين)	72.0
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	48	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	153	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	134
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	9	الوقت (بالأيام)	36	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	25
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	3.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,061
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.8			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	113	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	38
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	141	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,706
عدد الإجراءات	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	3		
الوقت (بالأيام)	322	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	31.3	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	53
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	365.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	520
توظيف العاملين (الترتيب)	137	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	165	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	17.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	27	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	109
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	0	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	29	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	87			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	23.1
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	117		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	22		
		الوقت (بالساعات سنويا)	344		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	44.2		

العراق

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	153	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,815
				عدد السكان (بالملايين)	30.1
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	175	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	53	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	180
عدد الإجراءات	11	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
الوقت (بالأيام)	77	الوقت (بالأيام)	8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	102
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	75.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.7	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,900
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	30.3			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	167	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	101
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	94	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,900
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	215	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	139
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	397.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	51
				الوقت (بالأيام)	520
توظيف العاملين (الترتيب)	59	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	119	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	27.3
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	24	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	53		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	13		
		الوقت (بالساعات سنويا)	312		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	28.4		

آيرلندا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	7	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	49,592
				عدد السكان (بالملايين)	4.5
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	9	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	79	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	21
عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	13	الوقت (بالأيام)	38	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	6.7	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,109
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	12
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	30	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,121
عدد الإجراءات	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	185	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	37
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	44.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	100.0	عدد الإجراءات	20
				الوقت (بالأيام)	515
توظيف العاملين (الترتيب)	27	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	26.9
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	10		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	6
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9	المدة الزمنية (بالسنوات)	0.4
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	8.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	18			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	86.6
		دفع الضرائب (الترتيب)	6		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9		
		الوقت (بالساعات سنويا)	76		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	26.5		

إسرائيل

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	29	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	7.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	34	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	147	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	11
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	34	الوقت (بالأيام)	144	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	12
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	665
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	4	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	12
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	120	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	605
عدد الإجراءات	20	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	235	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	99
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	107.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	89.8	عدد الإجراءات	35
				الوقت (بالأيام)	890
توظيف العاملين (الترتيب)	90	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.3
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	9	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	41
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	17	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	8.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	23
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	91			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	44.9
		✔ **دفع الضرائب** (الترتيب)	83		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	33		
		الوقت (بالساعات سنويا)	230		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	32.6		

إيطاليا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	78	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	59.9
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	75	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	98	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	50
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	10	الوقت (بالأيام)	27	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.6	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,231
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	9.7			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	18
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	85	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,231
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	257	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	12.2	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	156
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	137.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	77.5	عدد الإجراءات	40
				الوقت (بالأيام)	1,210
توظيف العاملين (الترتيب)	99	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	29.9
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	29
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	38	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	11			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	56.6
		دفع الضرائب (الترتيب)	135		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	15		
		الوقت (بالساعات سنويا)	334		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	68.4		

جامايكا

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	75	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	2.7
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	19	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	122	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	104
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	8	الوقت (بالأيام)	55	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	9.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,750
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	22
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	49	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,420
عدد الإجراءات	10	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	156	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	128
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	265.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	35
				الوقت (بالأيام)	655
توظيف العاملين (الترتيب)	39	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	45.6
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	23
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.1
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	4	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	62			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	64.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	174		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	72		
		الوقت (بالساعات سنويا)	414		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	51.3		

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 24,698

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 35,236

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 4,871

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

اليابان

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	15	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	38,207
		شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	127.7
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	91	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	54	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	17
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	23	الوقت (بالأيام)	14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	10
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.5	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	989
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	11
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	45	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,047
عدد الإجراءات	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	187	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	20
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	19.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	76.2	عدد الإجراءات	30
				الوقت (بالأيام)	360
توظيف العاملين (الترتيب)	40	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	16	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	22.7
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	7	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	1
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	0.6
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	16	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	7.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	92.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	123		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	13		
		الوقت (بالساعات سنويا)	355		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	55.7		

الأردن

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	100	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,306
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	5.9
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	125	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	106	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	71
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	13	الوقت (بالأيام)	21	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	49.5	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	730
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	19.9			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	127	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	19
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	92	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,290
عدد الإجراءات	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2		
الوقت (بالأيام)	87	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1.0	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	124
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	697.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	38
				الوقت (بالأيام)	689
توظيف العاملين (الترتيب)	51	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	119	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	31.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	96
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.3
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	24	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	27.3
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	26		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	26		
		الوقت (بالساعات سنويا)	101		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	31.1		

كازاخستان

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	63	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	6,140
		الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	15.7
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	82	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	31	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	182
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	11
الوقت (بالأيام)	20	الوقت (بالأيام)	40	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	89
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,005
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	13.4			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	13
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	43	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	76
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	143	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,055
عدد الإجراءات	37	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	211	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	34
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	119.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	29.5	عدد الإجراءات	38
				الوقت (بالأيام)	390
توظيف العاملين (الترتيب)	38	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	22.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	54
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	17	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	9			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	40.6
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	52		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9		
		الوقت (بالساعات سنويا)	271		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	35.9		

كينيا

أفريقيا جنوب الصحراء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	95
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	124
عدد الإجراءات	12
الوقت (بالأيام)	34
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	36.5
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
✗ **استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	34
عدد الإجراءات	11
الوقت (بالأيام)	120
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	161.7
توظيف العاملين (الترتيب)	78
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	17
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	47

شريحة البلدان المنخفضة الدخل

تسجيل الملكية (الترتيب)	125
عدد الإجراءات	8
الوقت (بالأيام)	64
التكلفة (% من قيمة العقار)	4.2
✓ **الحصول على الائتمان** (الترتيب)	4
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	10
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	2.3
حماية المستثمرين (الترتيب)	93
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	10
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0
دفع الضرائب (الترتيب)	164
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	41
الوقت (بالساعات سنويا)	417
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	49.7

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 767

عدد السكان (بالملايين) 38.5

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	147
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	27
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,055
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	25
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,190
إنفاذ العقود (الترتيب)	126
عدد الإجراءات	40
الوقت (بالأيام)	465
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	47.2
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	79
المدة الزمنية (بالسنوات)	4.5
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	31.6

كيريباس

شرق آسيا والمحيط الهادئ

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	79
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	119
عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	21
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	38.0
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	20.5
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	71
عدد الإجراءات	14
الوقت (بالأيام)	160
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	422.1
توظيف العاملين (الترتيب)	29
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	17
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4

الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل

تسجيل الملكية (الترتيب)	66
عدد الإجراءات	5
الوقت (بالأيام)	513
التكلفة (% من قيمة العقار)	0.0
الحصول على الائتمان (الترتيب)	135
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	41
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0
دفع الضرائب (الترتيب)	10
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	7
الوقت (بالساعات سنويا)	120
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	31.8

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 1,995

عدد السكان (بالملايين) 0.1

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	77
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,070
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,070
إنفاذ العقود (الترتيب)	80
عدد الإجراءات	32
الوقت (بالأيام)	660
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.8
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183
المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

جمهورية كوريا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في المبدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	19
✓ **بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	53
عدد الإجراءات	8
الوقت (بالأيام)	14
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	14.7
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	23
عدد الإجراءات	13
الوقت (بالأيام)	34
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	135.6
توظيف العاملين (الترتيب)	150
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	38
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	91

شريحة البلدان المرتفعة الدخل

تسجيل الملكية (الترتيب)	71
عدد الإجراءات	7
الوقت (بالأيام)	11
التكلفة (% من قيمة العقار)	5.1
الحصول على الائتمان (الترتيب)	15
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	93.8
حماية المستثمرين (الترتيب)	73
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3
✓ **دفع الضرائب** (الترتيب)	49
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	14
الوقت (بالساعات سنويا)	250
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	31.9

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 21,525

عدد السكان (بالملايين) 48.6

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	8
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	3
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	742
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	3
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	8
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	742
إنفاذ العقود (الترتيب)	5
عدد الإجراءات	35
الوقت (بالأيام)	230
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	10.3
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	12
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.5
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	80.5

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

كوسوفو

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	113	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,800
				عدد السكان (بالملايين)	2.1
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	164	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	68	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	132
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	52	الوقت (بالأيام)	33	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	43.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	1.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,270
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	169.5			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	43	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	16
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	176	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,330
عدد الإجراءات	21	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	3		
الوقت (بالأيام)	320	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	18.9	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	157
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1291.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	53
				الوقت (بالأيام)	420
توظيف العاملين (الترتيب)	34	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	172	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	61.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	28
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3	المدة الزمنية (بالسنوات)	2
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	2.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	30			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	56.8
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	50		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	33		
		الوقت (بالساعات سنويا)	163		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	28.3		

الكويت

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	61	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	45,920
				عدد السكان (بالملايين)	2.7
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	137	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	89	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	109
عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	35	الوقت (بالأيام)	55	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,060
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	59.2			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	19
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	81	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,217
عدد الإجراءات	25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
الوقت (بالأيام)	104	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	113
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	124.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	30.4	عدد الإجراءات	50
				الوقت (بالأيام)	566
توظيف العاملين (الترتيب)	24	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	18.8
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	69
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.2
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	1
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	78			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	34.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	11		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	15		
		الوقت (بالساعات سنويا)	118		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	15.5		

جمهورية قيرغيز

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	41	شريحة البلدان المنخفضة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	741
				عدد السكان (بالملايين)	5.3
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	14	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	19	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	154
عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	11	الوقت (بالأيام)	5	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	63
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.8	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,000
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	72
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	40	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	10	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,250
عدد الإجراءات	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	3		
الوقت (بالأيام)	137	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	54
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	165.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	5.9	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	260
✔**توظيف العاملين** (الترتيب)	47	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	12	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	29.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	140
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	18	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	7.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	14.2
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	156		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	75		
		الوقت (بالساعات سنويا)	202		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	59.4		

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	167	شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	6.2
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	89	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	161	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	168
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
الوقت (بالأيام)	100	الوقت (بالأيام)	135	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	50
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,860
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	50
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	115	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,040
عدد الإجراءات	24	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	172	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	111
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	144.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	42
				الوقت (بالأيام)	443
توظيف العاملين (الترتيب)	107	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	182	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	31.6
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	3	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2	المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	20	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	1.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	162			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	113		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	34		
		الوقت (بالساعات سنويا)	362		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	33.7		

لاتفيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	27	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	2.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	51	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	58	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	22
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	16	الوقت (بالأيام)	45	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	13
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	600
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	14.2			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	4	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	12
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	78	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	801
عدد الإجراءات	25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	187	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	46.5	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	15
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	27
				الوقت (بالأيام)	309
توظيف العاملين (الترتيب)	128	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	23.1
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	50	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	88
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	43	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	13
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	29.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	45		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	7		
		الوقت (بالساعات سنويا)	279		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	33.0		

لبنان

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	108	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	4.1
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	108	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	111	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	95
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	9	الوقت (بالأيام)	25	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	26
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	78.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.8	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,002
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	51.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	35
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	125	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,203
عدد الإجراءات	20	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	211	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	8.3	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	121
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	194.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	37
				الوقت (بالأيام)	721
توظيف العاملين (الترتيب)	66	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	93	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30.8
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	9		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	124
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	25	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	19.0
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	34		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	19		
		الوقت (بالساعات سنويا)	180		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	30.2		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

ليسوتو

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	130	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,080
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	2.0
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	131	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	142	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	143
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	40	الوقت (بالأيام)	101	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	44
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	27.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	8.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,549
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.9			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	113	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	49
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	155	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,715
عدد الإجراءات	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	601	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	105
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	670.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	41
				الوقت (بالأيام)	695
توظيف العاملين (الترتيب)	67	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	147	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	2		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	72
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.6
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	14	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	44			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	33.9
		دفع الضرائب (الترتيب)	63		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	21		
		الوقت (بالساعات سنويا)	324		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	18.5		

ليبريا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	149	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	167
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	3.8
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	57	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	174	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	112
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	10	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
الوقت (بالأيام)	20	الوقت (بالأيام)	50	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	52.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	13.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,232
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	135	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	135	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,212
عدد الإجراءات	24	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1		
الوقت (بالأيام)	77	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.3	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	166
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	28,295.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	41
				الوقت (بالأيام)	1,280
توظيف العاملين (الترتيب)	121	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	147	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	35.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	148
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	27	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	43
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	84			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	8.3
		دفع الضرائب (الترتيب)	85		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	32		
		الوقت (بالساعات سنويا)	158		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	43.7		

ليتوانيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	26	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	11,871
		الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	3.4
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	99	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	4	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	28
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	2	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	26	الوقت (بالأيام)	3	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	10
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	870
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	31.1			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	43	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	11
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	64	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	980
عدد الإجراءات	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	162	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	12.1	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	17
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	95.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	18.4	عدد الإجراءات	30
				الوقت (بالأيام)	275
توظيف العاملين (الترتيب)	119	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	93	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	23.6
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	36
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	38	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	30			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	49.4
		✘**دفع الضرائب** (الترتيب)	51		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	12		
		الوقت (بالساعات سنويا)	166		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	42.7		

لكسمبرغ

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	64	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	84,892
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	72	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	131	عدد السكان (بالملايين)	0.5
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	8	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	31
الوقت (بالأيام)	24	الوقت (بالأيام)	29	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.3	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	6
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	19.9			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,420
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	113	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	43	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	6
عدد الإجراءات	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,420
الوقت (بالأيام)	217	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	1
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	19.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	26
				الوقت (بالأيام)	321
✘ **توظيف العاملين** (الترتيب)	170	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	119	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	9.7
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	67	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	50
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	56	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	52			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	41.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	15		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	22		
		الوقت (بالساعات سنويا)	59		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	20.9		

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	32	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,138
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	6	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	63	عدد السكان (بالملايين)	2.0
عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	5	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	62
الوقت (بالأيام)	4	الوقت (بالأيام)	58	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.5	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.2	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	12
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,436
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	43	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	137	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	11
عدد الإجراءات	21	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,420
الوقت (بالأيام)	146	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	28.1	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	64
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,604.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	37
				الوقت (بالأيام)	370
✔**توظيف العاملين** (الترتيب)	58	✔**حماية المستثمرين** (الترتيب)	20	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	33.1
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	9		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	115
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	10	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.9
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	14	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	28
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	26			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	20.9
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	26		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	40		
		الوقت (بالساعات سنويا)	75		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	16.4		

مدغشقر

أفريقيا جنوب الصحراء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	134	شريحة البلدان المنخفضة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	406
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	12	✘**تسجيل الملكية** (الترتيب)	152	عدد السكان (بالملايين)	19.1
عدد الإجراءات	2	عدد الإجراءات	7	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	111
الوقت (بالأيام)	7	الوقت (بالأيام)	74	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	9.7	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,279
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	167	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	108	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	2	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	26
عدد الإجراءات	16	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,660
الوقت (بالأيام)	178	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.1	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	155
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	630.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	38
				الوقت (بالأيام)	871
توظيف العاملين (الترتيب)	152	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	42.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	89	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	56	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	30			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	74		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	23		
		الوقت (بالساعات سنويا)	201		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	39.2		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

ملاوي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	132	شريحة البلدان المنخفضة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	288
				عدد السكان (بالملايين)	14.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	128	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	101	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	172
عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	11
الوقت (بالأيام)	39	الوقت (بالأيام)	88	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	41
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	108.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,713
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	51
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	163	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,570
عدد الإجراءات	21	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	213	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	142
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,094.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	42
				الوقت (بالأيام)	432
توظيف العاملين (الترتيب)	92	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	142.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	130
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.6
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	21	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	25
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	84			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	17.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	24		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	19		
		الوقت (بالساعات سنويا)	157		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	25.8		

ماليزيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	23	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	6,967
				عدد السكان (بالملايين)	27.0
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	88	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	86	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	35
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	11	الوقت (بالأيام)	144	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	18
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.6	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	450
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	1	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	109	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	10	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	450
عدد الإجراءات	25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	261	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	48.5	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	59
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	82.0	عدد الإجراءات	30
				الوقت (بالأيام)	585
توظيف العاملين (الترتيب)	61	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	27.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	10		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	9	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	57
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.3
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	8.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	75			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	38.6
		دفع الضرائب (الترتيب)	24		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	12		
		الوقت (بالساعات سنويا)	145		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	34.2		

مالديف

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	87	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,626
				عدد السكان (بالملايين)	0.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	49	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	183	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	126
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	غير مطبق	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	9	الوقت (بالأيام)	غير مطبق	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	10.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	غير مطبق	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,348
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	20
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	9	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,348
عدد الإجراءات	9	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	118	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	92
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	21.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	41
				الوقت (بالأيام)	665
✘**توظيف العاملين** (الترتيب)	41	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	16.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	126
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	6.7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	18	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	9			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	18.2
		دفع الضرائب (الترتيب)	1		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	1		
		الوقت (بالساعات سنويا)	-		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	9.1		

مالي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	156	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	579
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	12.7
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	139	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	99	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	156
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	15	الوقت (بالأيام)	29	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	32
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	89.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	20.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,075
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	334.6			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	37
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	94	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,955
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1		
الوقت (بالأيام)	185	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	4.0	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	135
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	818.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	36
				الوقت (بالأيام)	626
توظيف العاملين (الترتيب)	100	✔**حماية المستثمرين** (الترتيب)	147	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	52.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	117
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.6
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	31	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	31			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	20.9
		دفع الضرائب (الترتيب)	158		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	58		
		الوقت (بالساعات سنويا)	270		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	52.1		

جزر مارشال

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	98	شرق آسيا والمحيط الهادئ		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,273
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.1
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	39	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	183	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	64
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	غير مطبق	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	17	الوقت (بالأيام)	غير مطبق	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	16.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	غير مطبق	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	945
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	33
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	5	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	945
عدد الإجراءات	10	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	55	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	63
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	33.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	36
				الوقت (بالأيام)	476
توظيف العاملين (الترتيب)	4	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	154	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	27.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	2		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	128
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	17.9
		دفع الضرائب (الترتيب)	93		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	21		
		الوقت (بالساعات سنويا)	128		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	64.9		

موريتانيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	166	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	906
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	3.2
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	149	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	74	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	163
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	11
الوقت (بالأيام)	19	الوقت (بالأيام)	49	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	39
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	34.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,520
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	450.4			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	42
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	154	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,523
عدد الإجراءات	25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1		
الوقت (بالأيام)	201	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.2	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	83
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	506.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	46
				الوقت (بالأيام)	370
توظيف العاملين (الترتيب)	125	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	147	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	23.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	56	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	3	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	150
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3	المدة الزمنية (بالسنوات)	8.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	39	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	31			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	6.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	175		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	38		
		الوقت (بالساعات سنويا)	696		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	86.1		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

موريشيوس

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	17	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	1.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	10	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	66	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	19
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)	26	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.7	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	737
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	42	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	689
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	3		
الوقت (بالأيام)	107	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	36.8	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	66
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	35.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	36
				الوقت (بالأيام)	720
✔**توظيف العاملين** (الترتيب)	36	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	12	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	17.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	73
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	18	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	7.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	33.6
		دفع الضرائب (الترتيب)	12		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	7		
		الوقت (بالساعات سنويا)	161		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	22.9		

المكسيك

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	51	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	106.4
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	90	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	99	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	74
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	13	الوقت (بالأيام)	74	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,472
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	8.9			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	61	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	17
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	37	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,050
عدد الإجراءات	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	138	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	81
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	113.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	77.5	عدد الإجراءات	38
				الوقت (بالأيام)	415
توظيف العاملين (الترتيب)	136	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	32.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	24
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	41	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	52			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	64.2
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	106		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	6		
		الوقت (بالساعات سنويا)	517		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	51.0		

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	127	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.1
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	79	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	183	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	98
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	غير مطبق	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	3
الوقت (بالأيام)	16	الوقت (بالأيام)	غير مطبق	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	30
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	136.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	غير مطبق	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,295
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	113	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	30
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	11	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,295
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	73	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	149
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	19.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	34
				الوقت (بالأيام)	965
توظيف العاملين (الترتيب)	14	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	172	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	66.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	154
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.3
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	2.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	3.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	86		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	21		
		الوقت (بالساعات سنويا)	128		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	58.7		

مولدوفا

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,469		
الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	94	عدد السكان (بالملايين)	3.6		
✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	17	✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	77	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	140
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	5	الوقت (بالأيام)	10	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	32
التكلفة (% من قيمة العقار)	0.9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,815
الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.4	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	161	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	35
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0	عدد الإجراءات	30	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,945
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	الوقت (بالأيام)	292	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	22
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	120.5	عدد الإجراءات	31
				الوقت (بالأيام)	365
حماية المستثمرين (الترتيب)	109	**توظيف العاملين** (الترتيب)	141	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20.9
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44		
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	90
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.8
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.7	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	41	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
		تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	37	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	28.6
✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	101				
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	48				
الوقت (بالساعات سنويا)	228				
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	31.1				

منغوليا

شرق آسيا والمحيط الهادئ		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,676		
الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	60	عدد السكان (بالملايين)	2.6		
تسجيل الملكية (الترتيب)	25	**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	78	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	155
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	11	الوقت (بالأيام)	13	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	46
التكلفة (% من قيمة العقار)	2.1	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	3.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,131
الحصول على الائتمان (الترتيب)	71	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	44.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	103	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	47
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	3	عدد الإجراءات	21	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,274
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	22.2	الوقت (بالأيام)	215		
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	61.2	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	36
				عدد الإجراءات	32
حماية المستثمرين (الترتيب)	27	**توظيف العاملين** (الترتيب)	44	الوقت (بالأيام)	314
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30.6
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40		
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	110
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	17	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
		تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
دفع الضرائب (الترتيب)	69			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	22.0
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	43				
الوقت (بالساعات سنويا)	192				
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	22.8				

الجبل الأسود

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	6,440		
الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	71	عدد السكان (بالملايين)	0.6		
تسجيل الملكية (الترتيب)	131	✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	85	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	47
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	12	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	86	الوقت (بالأيام)	13	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
التكلفة (% من قيمة العقار)	3.3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.6	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	775
		الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الحصول على الائتمان (الترتيب)	43			الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9	✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	160	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	890
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2	عدد الإجراءات	19		
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	27.6	الوقت (بالأيام)	230	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	133
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,086.0	عدد الإجراءات	49
				الوقت (بالأيام)	545
حماية المستثمرين (الترتيب)	27	✔**توظيف العاملين** (الترتيب)	46	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.7
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0		
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	44
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	13	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
		تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	28	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	43.7
✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	145				
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	89				
الوقت (بالساعات سنويا)	372				
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	28.9				

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

المغرب

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 2,579

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب) 128

الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل

عدد السكان (بالملايين) 31.2

بدء النشاط التجاري (الترتيب)	76	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	123
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	8
الوقت (بالأيام)	12	الوقت (بالأيام)	47
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	16.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.9
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.8		
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	87
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	99	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
عدد الإجراءات	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
الوقت (بالأيام)	163	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	263.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	14.0
توظيف العاملين (الترتيب)	176	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	165
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	89	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	1
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	60	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	85		
		دفع الضرائب (الترتيب)	125
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	28
		الوقت (بالساعات سنويا)	358
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	41.7
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	72		
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7		
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14		
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	700		
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10		
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	17		
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,000		
إنفاذ العقود (الترتيب)	108		
عدد الإجراءات	40		
الوقت (بالأيام)	615		
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.2		
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	67		
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.8		
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18		
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	35.1		

موزامبيق

أفريقيا جنوب الصحراء

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 373

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب) 135

شريحة البلدان المنخفضة الدخل

عدد السكان (بالملايين) 21.8

✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	96	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	151
عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	8
الوقت (بالأيام)	26	الوقت (بالأيام)	42
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	19.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	11.3
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	127
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	159	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	2
عدد الإجراءات	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4
الوقت (بالأيام)	381	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	2.3
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	632.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	156	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	67	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	40	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	134		
		دفع الضرائب (الترتيب)	97
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	37
		الوقت (بالساعات سنويا)	230
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	34.3
✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	136		
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7		
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	23		
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,100		
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10		
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	30		
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,475		
إنفاذ العقود (الترتيب)	129		
عدد الإجراءات	30		
الوقت (بالأيام)	730		
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	142.5		
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	136		
المدة الزمنية (بالسنوات)	5.0		
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9		
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	15.2		

ناميبيا

أفريقيا جنوب الصحراء

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 4,200

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب) 66

الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل

عدد السكان (بالملايين) 2.1

بدء النشاط التجاري (الترتيب)	123	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	134
عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	9
الوقت (بالأيام)	66	الوقت (بالأيام)	23
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	20.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	9.6
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	15
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	38	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8
عدد الإجراءات	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
الوقت (بالأيام)	139	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	124.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	57.7
توظيف العاملين (الترتيب)	43	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	13	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	24		
		دفع الضرائب (الترتيب)	97
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	37
		الوقت (بالساعات سنويا)	375
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	9.6
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	151		
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	11		
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	29		
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,686		
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9		
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	24		
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,813		
إنفاذ العقود (الترتيب)	41		
عدد الإجراءات	33		
الوقت (بالأيام)	270		
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	35.8		
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	55		
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.5		
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15		
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	39.5		

نيبال

جنوب آسيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	123	شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	28.6
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	87	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	26	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	161
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	3	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
الوقت (بالأيام)	31	الوقت (بالأيام)	5	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	41
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	53.6	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.8	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,764
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	113	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	35
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	131	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,825
عدد الإجراءات	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2		
الوقت (بالأيام)	424	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	122
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	221.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.3	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	735
توظيف العاملين (الترتيب)	148	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	26.8
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	67	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	105
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	46	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	90			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	24.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	124		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	34		
		الوقت (بالساعات سنويا)	338		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	38.8		

هولندا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في المبدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	30	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	16.4
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	70	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	29	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	13
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	2	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	10	الوقت (بالأيام)	5	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.6	التكلفة (% من قيمة العقار)	6.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	895
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	49.4			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	43	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	6
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	104	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	942
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	230	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	30
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	107.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	83.5	عدد الإجراءات	25
				الوقت (بالأيام)	514
توظيف العاملين (الترتيب)	123	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	109	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	24.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	17	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	10
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.1
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	42	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	82.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	33		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9		
		الوقت (بالساعات سنويا)	164		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	39.3		

نيوزيلندا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في المبدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	2	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	4.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	1	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	3	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	26
عدد الإجراءات	1	عدد الإجراءات	2	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	1	الوقت (بالأيام)	2	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	10
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	868
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	4	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9
✘**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	5	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	850
عدد الإجراءات	7	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	65	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	10
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	37.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	100.0	عدد الإجراءات	30
				الوقت (بالأيام)	216
توظيف العاملين (الترتيب)	15	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	1	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	22.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	10		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	9	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	17
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	10	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	10	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.3
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	9.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	76.2
		دفع الضرائب (الترتيب)	9		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	8		
		الوقت (بالساعات سنويا)	70		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	32.8		

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 404

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 50,150

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 27,936

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

نيكاراغوا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	117	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,079
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	5.7
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	95	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	143	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	99
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	39	الوقت (بالأيام)	124	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	29
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	111.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.8	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,340
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	29
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	138	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,420
عدد الإجراءات	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	219	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	16.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	67
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	719.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	28.4	عدد الإجراءات	35
				الوقت (بالأيام)	540
توظيف العاملين (الترتيب)	84	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	93	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	26.8
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	70
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.2
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	27	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	22			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	34.3
		دفع الضرائب (الترتيب)	165		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	64		
		الوقت (بالساعات سنويا)	240		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	63.2		

النيجر

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	174	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	329
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	14.7
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	157	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	85	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	173
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	17	الوقت (بالأيام)	35	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	59
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	118.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	11.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,545
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	613.7			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	64
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	166	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,545
عدد الإجراءات	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1		
الوقت (بالأيام)	265	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.9	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	138
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2,355.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	545
توظيف العاملين (الترتيب)	173	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	154	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	59.6
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	100	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	53	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	141
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	68	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	35			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	14.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	141		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	41		
		الوقت (بالساعات سنويا)	270		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	46.5		

نيجيريا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	125	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,161
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	151.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	108	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	178	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	146
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	13	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
الوقت (بالأيام)	31	الوقت (بالأيام)	82	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	25
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	76.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	20.9	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,263
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	41
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	162	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,440
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	350	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	94
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	573.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	457
توظيف العاملين (الترتيب)	37	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	32.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	94
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	50			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	28.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	132		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	35		
		الوقت (بالساعات سنويا)	938		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	32.2		

النرويج

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	10	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	87,067
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	35	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	8	عدد السكان (بالملايين)	4.8
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	1	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	9
الوقت (بالأيام)	7	الوقت (بالأيام)	3	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.5	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	7
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	18.7			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	830
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	43	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	65	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	7
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	729
الوقت (بالأيام)	252	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0		
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	41.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	100.0	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	4
				عدد الإجراءات	33
توظيف العاملين (الترتيب)	114	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	20	الوقت (بالأيام)	280
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	61	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	9.9
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	3
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	0.9
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	44	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	1
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	13			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	89.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	17		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	4		
		الوقت (بالساعات سنويا)	87		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	41.6		

عمان

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	65	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	18,988
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	62	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	20	عدد السكان (بالملايين)	2.8
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	2	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	123
الوقت (بالأيام)	12	الوقت (بالأيام)	16	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.0	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	22
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	273.6			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	821
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	127	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	130	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	26
عدد الإجراءات	16	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,037
الوقت (بالأيام)	242	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	17.0		
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	427.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	106
				عدد الإجراءات	51
توظيف العاملين (الترتيب)	21	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	93	الوقت (بالأيام)	598
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	13.5
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	66
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	13	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	35.1
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	8		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	14		
		الوقت (بالساعات سنويا)	62		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	21.6		

باكستان

جنوب آسيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	85	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	981
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	63	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	119	عدد السكان (بالملايين)	166.0
عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	6	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	78
الوقت (بالأيام)	20	الوقت (بالأيام)	50	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.2	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	22
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	611
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	61	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	105	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	18
عدد الإجراءات	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	680
الوقت (بالأيام)	223	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	5.6		
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	716.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1.5	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	158
				عدد الإجراءات	47
توظيف العاملين (الترتيب)	146	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27	الوقت (بالأيام)	976
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	78	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	23.8
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	56
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	43	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	90			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	39.2
		دفع الضرائب (الترتيب)	143		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	47		
		الوقت (بالساعات سنويا)	560		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	31.6		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

بالاو

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	97	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.02
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	103	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	18	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	124
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	28	الوقت (بالأيام)	14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	29
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,190
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.6			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	183	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	33
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	54	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	0	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,132
عدد الإجراءات	25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	118	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	144
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	38
				الوقت (بالأيام)	885
توظيف العاملين (الترتيب)	8	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	172	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	35.3
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	59
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	4	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	2.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	23
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	38.2
		دفع الضرائب (الترتيب)	91		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	19		
		الوقت (بالساعات سنويا)	128		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	73.0		

بنما

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	77	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	3.4
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	27	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	65	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	10
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	3
الوقت (بالأيام)	12	الوقت (بالأيام)	32	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	10.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.4	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	729
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	68	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	879
عدد الإجراءات	20	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	116	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	119
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	107.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	45.9	عدد الإجراءات	31
				الوقت (بالأيام)	686
توظيف العاملين (الترتيب)	177	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	109	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	50.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	78	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	1		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	75
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	66	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	44			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	32.4
		دفع الضرائب (الترتيب)	173		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	59		
		الوقت (بالساعات سنويا)	482		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	50.1		

بابوا غينيا الجديدة

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	102	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	6.4
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	104	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	83	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	89
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	56	الوقت (بالأيام)	72	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	26
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	20.5	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	664
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	135	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	29
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	121	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	722
عدد الإجراءات	24	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	217	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	162
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	82.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	42
				الوقت (بالأيام)	591
توظيف العاملين (الترتيب)	26	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	110.3
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	104
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	4	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	23
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	39			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	24.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	96		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	33		
		الوقت (بالساعات سنويا)	194		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	42.3		

باراغواي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	124	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	6.2
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	100	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	79	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	152
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	35	الوقت (بالأيام)	46	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	33
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	56.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,440
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	71	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	33
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	106	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,750
عدد الإجراءات	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	291	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	10.9	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	104
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	298.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	47.4	عدد الإجراءات	38
				الوقت (بالأيام)	591
توظيف العاملين (الترتيب)	179	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	56	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	53	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	119
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.9
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	56	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	99			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	20.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	110		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	35		
		الوقت (بالساعات سنويا)	328		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	35.0		

بيرو

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	56	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	28.8
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	112	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	28	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	91
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	41	الوقت (بالأيام)	14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	23
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	24.5	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	875
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	24
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	116	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	895
عدد الإجراءات	21	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	205	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	23.0	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	114
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	130.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	31.8	عدد الإجراءات	41
				الوقت (بالأيام)	428
✔**توظيف العاملين** (الترتيب)	112	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	20	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	35.7
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	99
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.1
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	39	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	25.4
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	87		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9		
		الوقت (بالساعات سنويا)	380		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	40.3		

الفلبين

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	144	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	90.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	162	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	102	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	68
عدد الإجراءات	15	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	52	الوقت (بالأيام)	33	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	16
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	28.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	816
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.5			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	127	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	16
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	111	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	819
عدد الإجراءات	24	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	3		
الوقت (بالأيام)	203	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	118
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	81.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	6.1	عدد الإجراءات	37
				الوقت (بالأيام)	842
توظيف العاملين (الترتيب)	115	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	132	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	26.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	56	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	2		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	153
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	29	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	91			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	4.4
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	135		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	47		
		الوقت (بالساعات سنويا)	195		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	49.4		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

بولندا

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 11,883

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب) 72

الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل

عدد السكان (بالملايين) 38.1

✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	117	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	88
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	32	الوقت (بالأيام)	197
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.5
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	15.3		
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	15
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	164	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9
عدد الإجراءات	30	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4
الوقت (بالأيام)	308	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	124.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	68.3
توظيف العاملين (الترتيب)	76	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	25	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	13		
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	151
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	40
		الوقت (بالساعات سنويا)	395
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	42.5

		التجارة عبر الحدود (الترتيب)	42
		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	884
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	25
		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	884
		إنفاذ العقود (الترتيب)	75
		عدد الإجراءات	38
		الوقت (بالأيام)	830
		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	12.0
		✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	85
		المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	20
		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	29.8

البرتغال

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 20,556

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب) 48

شريحة البلدان المرتفعة الدخل

عدد السكان (بالملايين) 10.6

بدء النشاط التجاري (الترتيب)	60	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	52
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	5
الوقت (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)	12
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	6.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.4
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	33.5		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	111	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
عدد الإجراءات	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
الوقت (بالأيام)	287	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	81.3
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	52.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	16.4
✘**توظيف العاملين** (الترتيب)	171	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	47	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	43	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	97		
		دفع الضرائب (الترتيب)	80
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	8
		الوقت (بالساعات سنويا)	328
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	42.9

		✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	19
		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	16
		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	685
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15
		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	999
		✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	25
		عدد الإجراءات	31
		الوقت (بالأيام)	547
		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	13.0
		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	22
		المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	69.4

بورتو ريكو

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 15,630

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب) 35

شريحة البلدان المرتفعة الدخل

عدد السكان (بالملايين) 4.0

بدء النشاط التجاري (الترتيب)	15	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	124
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	8
الوقت (بالأيام)	7	الوقت (بالأيام)	194
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	1.4
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	30
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	148	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7
عدد الإجراءات	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
الوقت (بالأيام)	209	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	506.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	73.8
توظيف العاملين (الترتيب)	22	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	16
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	14	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	7.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0		
		دفع الضرائب (الترتيب)	104
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	16
		الوقت (بالساعات سنويا)	218
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	64.7

		التجارة عبر الحدود (الترتيب) 105
		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير 7
		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام) 15
		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) 1,250
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد 10
		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام) 16
		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية) 1,250
		إنفاذ العقود (الترتيب) 97
		عدد الإجراءات 39
		الوقت (بالأيام) 620
		التكلفة (% من قيمة المطالبة) 24.3
		تصفية النشاط التجاري (الترتيب) 30
		المدة الزمنية (بالسنوات) 3.8
		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة) 8
		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار) 55.2

قطر

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	93,204
شريحة البلدان المرتفعة الدخل				عدد السكان (بالملايين)	1.3
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	39	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	55	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	41
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	68	عدد الإجراءات	10	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
عدد الإجراءات	6	الوقت (بالأيام)	16	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
الوقت (بالأيام)	6	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	735
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.1			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	59.0	**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	135	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	20
		مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	657
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	28	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2		
عدد الإجراءات	19	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	95
الوقت (بالأيام)	76	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	43
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.6			الوقت (بالأيام)	570
		حماية المستثمرين (الترتيب)	93	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	21.6
توظيف العاملين (الترتيب)	68	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	33
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.8
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	13			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	52.7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	69	**دفع الضرائب** (الترتيب)	2		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	1		
		الوقت (بالساعات سنويا)	36		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	11.3		

رومانيا

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	7,928
الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل				عدد السكان (بالملايين)	21.5
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	55	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	92	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	46
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	42	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
عدد الإجراءات	6	الوقت (بالأيام)	48	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	12
الوقت (بالأيام)	10	التكلفة (% من قيمة العقار)	1.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,275
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.9			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.9	**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	13
		مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,175
✘**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	91	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
عدد الإجراءات	17	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	5.7	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	55
الوقت (بالأيام)	243	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	30.2	عدد الإجراءات	31
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	87.9			الوقت (بالأيام)	512
		حماية المستثمرين (الترتيب)	41	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	28.9
توظيف العاملين (الترتيب)	113	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	9		
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	67	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	✘**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	91
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.3
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	11
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	46			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	28.5
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	8	✘**دفع الضرائب** (الترتيب)	149		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	113		
		الوقت (بالساعات سنويا)	202		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	44.6		

الاتحاد الروسي

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى				متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	9,623
الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل				عدد السكان (بالملايين)	141.8
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	120	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	45	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	162
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	106	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
عدد الإجراءات	9	الوقت (بالأيام)	43	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	36
الوقت (بالأيام)	30	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,850
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.7			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	13
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1.8	**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	36
		مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,850
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	182	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
عدد الإجراءات	54	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	19
الوقت (بالأيام)	704	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	14.3	عدد الإجراءات	37
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2,140.7			الوقت (بالأيام)	281
		حماية المستثمرين (الترتيب)	93	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	13.4
توظيف العاملين (الترتيب)	109	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	92
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.8
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	38			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	28.2
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17	✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	103		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	11		
		الوقت (بالساعات سنويا)	320		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	48.3		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

رواندا

أفريقيا جنوب الصحراء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	67	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	11	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	38
عدد الإجراءات	2	عدد الإجراءات	4
الوقت (بالأيام)	3	الوقت (بالأيام)	60
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	10.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.5
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	61
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	89	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2
الوقت (بالأيام)	210	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.4
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	456.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
✔**توظيف العاملين** (الترتيب)	30	✔**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	9
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	10	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	26		
		دفع الضرائب (الترتيب)	60
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	34
		الوقت (بالساعات سنويا)	160
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	31.3

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 407

عدد السكان (بالملايين) 9.7

✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	170
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	38
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,275
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	35
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	5,070
إنفاذ العقود (الترتيب)	40
عدد الإجراءات	24
الوقت (بالأيام)	260
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	78.7
✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

ساموا

شرق آسيا والمحيط الهادئ

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	57	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	20	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	81
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	5
الوقت (بالأيام)	9	الوقت (بالأيام)	147
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	9.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	1.6
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	127
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	48	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
الوقت (بالأيام)	88	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	79.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	18	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	8	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	9		
		دفع الضرائب (الترتيب)	67
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	37
		الوقت (بالساعات سنويا)	224
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	18.9

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 2,778

عدد السكان (بالملايين) 0.2

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	88
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	27
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	820
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	31
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	848
إنفاذ العقود (الترتيب)	83
عدد الإجراءات	44
الوقت (بالأيام)	455
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.7
✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	139
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.5
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	14.3

سان تومي وبرينسيبي

أفريقيا جنوب الصحراء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	180	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	140	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	156
عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	7
الوقت (بالأيام)	144	الوقت (بالأيام)	62
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	81.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.9
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	167
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	116	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
عدد الإجراءات	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
الوقت (بالأيام)	255	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	631.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	180	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	154
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	50	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	67	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	59	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	91		
		دفع الضرائب (الترتيب)	160
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	42
		الوقت (بالساعات سنويا)	424
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	47.2

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 1,020

عدد السكان (بالملايين) 0.2

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	90
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	27
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	690
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	29
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	577
إنفاذ العقود (الترتيب)	179
عدد الإجراءات	43
الوقت (بالأيام)	1,185
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	50.5
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183
المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

المملكة العربية السعودية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شريحة البلدان المرتفعة الدخل

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	13
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	13
عدد الإجراءات	4
الوقت (بالأيام)	5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.7
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	33
عدد الإجراءات	17
الوقت (بالأيام)	94
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	32.8
توظيف العاملين (الترتيب)	73
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	13
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	80
تسجيل الملكية (الترتيب)	1
عدد الإجراءات	2
الوقت (بالأيام)	2
التكلفة (% من قيمة العقار)	0.0
الحصول على الائتمان (الترتيب)	61
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	17.9
حماية المستثمرين (الترتيب)	16
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	9
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	7.0
دفع الضرائب (الترتيب)	7
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	14
الوقت (بالساعات سنويا)	79
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	14.5
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	23
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	681
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	18
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	678
إنفاذ العقود (الترتيب)	140
عدد الإجراءات	43
الوقت (بالأيام)	635
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	27.5
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	60
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.5
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	37.5

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 19,345

عدد السكان (بالملايين) 24.6

السنغال

أفريقيا جنوب الصحراء

شريحة البلدان المنخفضة الدخل

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	157
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	102
عدد الإجراءات	4
الوقت (بالأيام)	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	63.7
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	206.9
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	124
عدد الإجراءات	16
الوقت (بالأيام)	220
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	463.1
توظيف العاملين (الترتيب)	172
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	72
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	53
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	59
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	38
تسجيل الملكية (الترتيب)	166
عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	124
التكلفة (% من قيمة العقار)	20.6
الحصول على الائتمان (الترتيب)	150
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	4.4
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	165
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.0
دفع الضرائب (الترتيب)	172
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	59
الوقت (بالساعات سنويا)	666
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	46.0
✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	57
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	11
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,098
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,940
إنفاذ العقود (الترتيب)	151
عدد الإجراءات	44
الوقت (بالأيام)	780
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	26.5
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	80
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	31.6

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 968

عدد السكان (بالملايين) 12.2

صربيا

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	88
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	73
عدد الإجراءات	7
الوقت (بالأيام)	13
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.1
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	6.1
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	174
عدد الإجراءات	20
الوقت (بالأيام)	279
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,907.5
توظيف العاملين (الترتيب)	94
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	78
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	7
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	35
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	25
تسجيل الملكية (الترتيب)	105
عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	111
التكلفة (% من قيمة العقار)	2.8
✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	4
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	94.2
حماية المستثمرين (الترتيب)	73
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3
دفع الضرائب (الترتيب)	137
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	66
الوقت (بالساعات سنويا)	279
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	34.0
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	69
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	12
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,398
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,559
إنفاذ العقود (الترتيب)	97
عدد الإجراءات	36
الوقت (بالأيام)	635
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	28.9
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	102
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.7
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	23
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	25.4

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 5,705

عدد السكان (بالملايين) 7.3

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

سيشيل

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	111	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	10,292
		الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.1
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	81	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	59	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	93
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	38	الوقت (بالأيام)	33	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,839
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	19
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	56	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,839
عدد الإجراءات	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	144	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	70
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	30.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	38
				الوقت (بالأيام)	720
توظيف العاملين (الترتيب)	130	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	14.3
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5	المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	36	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	39			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	34		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	16		
		الوقت (بالساعات سنويا)	76		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	44.1		

سيراليون

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	148	أفريقيا جنوب الصحراء		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	321
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	5.6
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	58	✘**تسجيل الملكية** (الترتيب)	175	✘**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	137
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	12	الوقت (بالأيام)	236	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	26
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	118.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	12.4	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,573
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	127	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	31
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	171	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,639
عدد الإجراءات	25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	283	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	144
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	368.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	40
				الوقت (بالأيام)	515
توظيف العاملين (الترتيب)	166	✔**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	149.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7	✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	147
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.6
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	41	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	42
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	189			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	8.5
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	160		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	29		
		الوقت (بالساعات سنويا)	357		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	235.6		

سنغافورة

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	1	شرق آسيا والمحيط الهادئ		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	34,762
		شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	4.8
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	4	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	16	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	1
عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	3	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	3	الوقت (بالأيام)	5	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.8	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	456
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	4	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	3
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	2	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	10	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	439
عدد الإجراءات	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
الوقت (بالأيام)	25	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	13
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	19.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	40.3	عدد الإجراءات	21
				الوقت (بالأيام)	150
توظيف العاملين (الترتيب)	1	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.8
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	10		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	9	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	2
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9	المدة الزمنية (بالسنوات)	0.8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	9.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	1
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	91.3
		دفع الضرائب (الترتيب)	5		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	5		
		الوقت (بالساعات سنويا)	84		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	27.8		

جمهورية سلوفاكيا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	42	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	14,541
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	66	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	11	عدد السكان (بالملايين)	5.4
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	3	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	113
الوقت (بالأيام)	16	الوقت (بالأيام)	17	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.1	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	23.8			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,445
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	15	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	56	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	25
عدد الإجراءات	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,445
الوقت (بالأيام)	287	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1.4		
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	13.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	44.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	61
				عدد الإجراءات	30
توظيف العاملين (الترتيب)	81	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	109	الوقت (بالأيام)	565
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	17	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30.0
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4		
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	39
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	22	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.7	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	26			التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
		دفع الضرائب (الترتيب)	120	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	45.9
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	31		
		الوقت (بالساعات سنويا)	257		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	48.6		

سلوفينيا

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	53	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	24,013
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	26	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	108	عدد السكان (بالملايين)	2.0
عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	6	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	84
الوقت (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)	391	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.0	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	43.3			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,075
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	59	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,130
الوقت (بالأيام)	197	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	2.7		
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	79.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	60
				عدد الإجراءات	32
توظيف العاملين (الترتيب)	162	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	20	الوقت (بالأيام)	1,290
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	78	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	12.7
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	53	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	9		
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	40
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	54	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.7	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	37			التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
		دفع الضرائب (الترتيب)	84	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	45.5
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	22		
		الوقت (بالساعات سنويا)	260		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	37.5		

جزر سليمان

شرق آسيا والمحيط الهادئ

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	104	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,180
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	111	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	172	عدد السكان (بالملايين)	0.5
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	10	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	82
الوقت (بالأيام)	57	الوقت (بالأيام)	297	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	52.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	24
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,023
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	167	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
✘**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	40	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
عدد الإجراءات	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,237
الوقت (بالأيام)	62	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0		
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	504.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	108
				عدد الإجراءات	37
توظيف العاملين (الترتيب)	65	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	الوقت (بالأيام)	455
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	78.9
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7		
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	107
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	14	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	44			التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38
		دفع الضرائب (الترتيب)	48	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	23.6
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	33		
		الوقت (بالساعات سنويا)	80		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	36.3		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

جنوب أفريقيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	34	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	48.7
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	67	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	90	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	148
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	22	الوقت (بالأيام)	24	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	30
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	8.7	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,531
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	2	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	35
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	52	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,807
عدد الإجراءات	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	174	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	85
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	24.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	54.7	عدد الإجراءات	30
				الوقت (بالأيام)	600
توظيف العاملين (الترتيب)	102	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	10	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	33.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	56	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	76
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	35	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	8.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	24			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	32.2
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	23		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9		
		الوقت (بالساعات سنويا)	200		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	30.2		

أسبانيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	62	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	45.6
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	146	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	48	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	59
عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	47	الوقت (بالأيام)	18	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	15.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,221
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.8			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	43	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	10
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	53	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,221
عدد الإجراءات	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	233	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	45.3	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	52
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	60.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	7.6	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	515
توظيف العاملين (الترتيب)	157	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	93	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	17.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	78	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	19
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	49	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	56			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	73.2
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	78		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	8		
		الوقت (بالساعات سنويا)	213		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	56.9		

سري لانكا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	105	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	20.0
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	41	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	148	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	65
عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	38	الوقت (بالأيام)	83	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	5.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	715
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	71	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	20
✘**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	168	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	745
عدد الإجراءات	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	214	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	137
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,458.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	14.3	عدد الإجراءات	40
				الوقت (بالأيام)	1,318
توظيف العاملين (الترتيب)	96	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	22.8
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	45
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	20	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	5
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	217			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	43.4
		دفع الضرائب (الترتيب)	166		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	62		
		الوقت (بالساعات سنويا)	256		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	63.7		

سانتكيتسونيفس

		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	10,961
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	76	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.05
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	86	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	153	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	53
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	45	الوقت (بالأيام)	81	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	12
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	13.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	850
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	13
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	8	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,138
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	67	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	114
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	47
				الوقت (بالأيام)	578
توظيف العاملين (الترتيب)	19	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	10	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	13			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	100		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	24		
		الوقت (بالساعات سنويا)	155		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	52.7		

سانت لوسيا

		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	5,530
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	36	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.2
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	36	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	76	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	103
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	14	الوقت (بالأيام)	16	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	21.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.4	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,600
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	18
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	12	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,645
عدد الإجراءات	9	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	139	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	165
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	29.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	47
				الوقت (بالأيام)	635
توظيف العاملين (الترتيب)	20	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	37.3
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	47
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	56			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	42.9
		دفع الضرائب (الترتيب)	40		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	32		
		الوقت (بالساعات سنويا)	92		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	34.4		

سانت فنسنت وجزر غرينادين

		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	5,141
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	70	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.1
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	45	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	137	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	52
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	11	الوقت (بالأيام)	38	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	12
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	21.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	11.9	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,290
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	11
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	3	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,290
عدد الإجراءات	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	74	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	102
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	6.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	45
				الوقت (بالأيام)	394
توظيف العاملين (الترتيب)	57	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	27	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30.3
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	8	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	54			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	62		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	32		
		الوقت (بالساعات سنويا)	117		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	41.0		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

السودان

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	154
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	118
عدد الإجراءات	10
الوقت (بالأيام)	36
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	36.0
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	139
عدد الإجراءات	19
الوقت (بالأيام)	271
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	206.4
توظيف العاملين (الترتيب)	153
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	39
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	36
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	118

أفريقيا جنوب الصحراء

الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	
تسجيل الملكية (الترتيب)	37
عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	9
التكلفة (% من قيمة العقار)	3.0
الحصول على الائتمان (الترتيب)	135
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	154
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3
✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	94
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	42
الوقت (بالساعات سنويا)	180
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	36.1

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 1,125

عدد السكان (بالملايين) 41.3

✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	142
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	32
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,050
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	46
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,900
إنفاذ العقود (الترتيب)	146
عدد الإجراءات	53
الوقت (بالأيام)	810
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.8
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183
المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

سورينام

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	155
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	171
عدد الإجراءات	13
الوقت (بالأيام)	694
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	112.8
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.7
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	97
عدد الإجراءات	14
الوقت (بالأيام)	431
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	95.7
توظيف العاملين (الترتيب)	70
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	21
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	26

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	
✘**تسجيل الملكية** (الترتيب)	168
عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	197
التكلفة (% من قيمة العقار)	13.8
الحصول على الائتمان (الترتيب)	135
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	180
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	1
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	2.0
دفع الضرائب (الترتيب)	32
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	17
الوقت (بالساعات سنويا)	199
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	27.9

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 4,990

عدد السكان (بالملايين) 0.5

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	101
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	25
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	975
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	25
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	885
إنفاذ العقود (الترتيب)	178
عدد الإجراءات	44
الوقت (بالأيام)	1,715
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	37.1
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	149
المدة الزمنية (بالسنوات)	5.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	30
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	8.1

سوازيلند

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	115
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	158
عدد الإجراءات	13
الوقت (بالأيام)	61
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	33.9
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.5
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	24
عدد الإجراءات	13
الوقت (بالأيام)	93
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	91.8
توظيف العاملين (الترتيب)	55
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	53

أفريقيا جنوب الصحراء

الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	
تسجيل الملكية (الترتيب)	158
عدد الإجراءات	11
الوقت (بالأيام)	46
التكلفة (% من قيمة العقار)	7.1
الحصول على الائتمان (الترتيب)	43
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	42.3
حماية المستثمرين (الترتيب)	180
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	2.0
دفع الضرائب (الترتيب)	53
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	33
الوقت (بالساعات سنويا)	104
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	36.6

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 2,522

عدد السكان (بالملايين) 1.2

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	158
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,184
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	33
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,249
إنفاذ العقود (الترتيب)	130
عدد الإجراءات	40
الوقت (بالأيام)	972
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	23.1
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	68
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	34.9

السويد

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	18	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	50,943
				عدد السكان (بالملايين)	9.2
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	43	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	20	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	7
عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	2	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	15	الوقت (بالأيام)	15	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.6	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	697
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	28.5			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	3
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	71	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	6
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	19	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	735
عدد الإجراءات	8	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
الوقت (بالأيام)	116	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	51
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	103.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	100.0	عدد الإجراءات	30
				الوقت (بالأيام)	508
توظيف العاملين (الترتيب)	117	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	31.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	18
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	38	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	26			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	75.1
		دفع الضرائب (الترتيب)	42		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	2		
		الوقت (بالساعات سنويا)	122		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	54.6		

سويسرا

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	21	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	65,334
				عدد السكان (بالملايين)	7.6
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	71	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	15	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	39
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	20	الوقت (بالأيام)	16	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.4	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,537
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	26.4			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	35	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,540
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	154	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	29
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	49.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	22.5	عدد الإجراءات	31
				الوقت (بالأيام)	417
توظيف العاملين (الترتيب)	16	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	165	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	24.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	38
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	13			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	46.8
		دفع الضرائب (الترتيب)	21		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	24		
		الوقت (بالساعات سنويا)	63		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	29.7		

سوريا

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	143	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,094
				عدد السكان (بالملايين)	21.2
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	133	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	82	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	118
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	17	الوقت (بالأيام)	19	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	15
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	27.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	28.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,190
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,012.5			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	181	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	132	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	1	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,625
عدد الإجراءات	26	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	128	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	176
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	540.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	55
				الوقت (بالأيام)	872
توظيف العاملين (الترتيب)	91	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	119	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	29.3
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	87
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.1
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	20	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	80			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	29.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	105		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	20		
		الوقت (بالساعات سنويا)	336		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	42.9		

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

تايوان، الصين

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	46	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	29	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	30
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	3
الوقت (بالأيام)	23	الوقت (بالأيام)	5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	3.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	6.2
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	71
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	97	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4
عدد الإجراءات	28	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
الوقت (بالأيام)	142	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	96.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	63.2
توظيف العاملين (الترتيب)	153	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	78	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	46	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	91		
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	92
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	18
		الوقت (بالساعات سنويا)	281
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	40.4

شرق آسيا والمحيط الهادئ

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	17,273
عدد السكان (بالملايين)	22.7
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	33
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	13
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	720
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	12
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	732
إنفاذ العقود (الترتيب)	90
عدد الإجراءات	47
الوقت (بالأيام)	510
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	17.7
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	11
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.9
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	80.9

طاجيكستان

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	152	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	143	✘**تسجيل الملكية** (الترتيب)	78
عدد الإجراءات	12	عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	25	الوقت (بالأيام)	37
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	24.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.6
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	9.9		
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	167
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	177	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
عدد الإجراءات	32	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
الوقت (بالأيام)	250	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,022.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	143	✔**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	73	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	49	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	30		
		دفع الضرائب (الترتيب)	162
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	54
		الوقت (بالساعات سنويا)	224
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	85.9

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	596
عدد السكان (بالملايين)	6.8
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	179
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	82
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,150
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	83
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	4,550
إنفاذ العقود (الترتيب)	39
عدد الإجراءات	34
الوقت (بالأيام)	430
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.5
✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	100
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	25.4

تنـزانيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	131	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	120	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	145
عدد الإجراءات	12	عدد الإجراءات	9
الوقت (بالأيام)	29	الوقت (بالأيام)	73
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	36.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.4
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87
✘**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	178	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8
عدد الإجراءات	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
الوقت (بالأيام)	328	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	3,281.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	131	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	93
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	100	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	54	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	18		
		دفع الضرائب (الترتيب)	119
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	48
		الوقت (بالساعات سنويا)	172
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	45.2

أفريقيا جنوب الصحراء

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	432
عدد السكان (بالملايين)	42.5
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	108
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	24
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,262
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	31
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,475
إنفاذ العقود (الترتيب)	31
عدد الإجراءات	38
الوقت (بالأيام)	462
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	14.3
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	113
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	21.3

تايلند

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	12	شرق آسيا والمحيط الهادئ	
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	55	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	6
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	2
الوقت (بالأيام)	32	الوقت (بالأيام)	2
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	6.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	1.1
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	71
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	13	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4
عدد الإجراءات	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
الوقت (بالأيام)	156	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	32.9
توظيف العاملين (الترتيب)	52	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	12
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	10
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	11	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	7.7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	54		
		دفع الضرائب (الترتيب)	88
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	23
		الوقت (بالساعات سنويا)	264
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	37.2

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,844
عدد السكان (بالملايين)	67.4
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	12
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	625
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	3
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	13
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	795
إنفاذ العقود (الترتيب)	24
عدد الإجراءات	35
الوقت (بالأيام)	479
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	12.3
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	48
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.7
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	36
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	42.4

تيمور- ليشتي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	164	شرق آسيا والمحيط الهادئ	
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	150	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	183
عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	غير مطبق
الوقت (بالأيام)	83	الوقت (بالأيام)	غير مطبق
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	غير مطبق
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	202.9		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	181
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	87	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	1
عدد الإجراءات	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
الوقت (بالأيام)	208	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	38.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	89	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	132
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	32	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17		
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	19
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	6
		الوقت (بالساعات سنويا)	276
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	0.2

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,464
عدد السكان (بالملايين)	1.1
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	85
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	25
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,010
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	26
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,015
إنفاذ العقود (الترتيب)	183
عدد الإجراءات	51
الوقت (بالأيام)	1,435
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	163.2
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183
المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

توغو

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	165	أفريقيا جنوب الصحراء	
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل	
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	170	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	155
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	5
الوقت (بالأيام)	75	الوقت (بالأيام)	295
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	205.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	13.1
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	514.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	150
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	152	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3
عدد الإجراءات	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	1
الوقت (بالأيام)	277	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	2.7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,285.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	159	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	147
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	83	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	54	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	36		
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	155
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	53
		الوقت (بالساعات سنويا)	270
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	52.7

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	404
عدد السكان (بالملايين)	6.5
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	87
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	24
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	940
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	29
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	963
إنفاذ العقود (الترتيب)	154
عدد الإجراءات	41
الوقت (بالأيام)	588
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	47.5
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	97
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	26.6

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

تونغا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	52	شرق آسيا والمحيط الهادئ		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,561
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	0.1
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	32	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	121	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	51
عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	25	الوقت (بالأيام)	108	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	19
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	8.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	650
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	113	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	24
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	35	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	725
عدد الإجراءات	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	76	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	55
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	317.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	37
				الوقت (بالأيام)	350
توظيف العاملين (الترتيب)	11	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	109	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	3	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	103
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	25.2
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	30		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	20		
		الوقت (بالساعات سنويا)	164		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	27.5		

ترينيداد وتوباغو

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	81	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	16,538
		شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	1.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	65	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	170	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	49
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	43	الوقت (بالأيام)	162	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	7.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	866
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	26
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	82	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,100
عدد الإجراءات	20	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
الوقت (بالأيام)	261	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	169
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	41.7	عدد الإجراءات	42
				الوقت (بالأيام)	1,340
توظيف العاملين (الترتيب)	45	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	20	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	33.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	9	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	67			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	56		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	40		
		الوقت (بالساعات سنويا)	114		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	33.1		

تونس

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	69	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,292
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	10.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	47	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	59	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	40
عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت (بالأيام)	11	الوقت (بالأيام)	39	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	15
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	6.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	783
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	107	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	858
عدد الإجراءات	20	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	84	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	19.9	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	77
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	998.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	39
				الوقت (بالأيام)	565
توظيف العاملين (الترتيب)	108	✔**حماية المستثمرين** (الترتيب)	73	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	21.8
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	28	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	34
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	80	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.3
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	40	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	52.3
		✘**دفع الضرائب** (الترتيب)	118		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	22		
		الوقت (بالساعات سنويا)	228		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	62.8		

تركيا

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	73	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	56	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	36
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)	6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	14.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.0
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	9.5		
		✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	71
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	133	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4
عدد الإجراءات	25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
الوقت (بالأيام)	188	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	15.9
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	218.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	42.9
توظيف العاملين (الترتيب)	145	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	57
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	9
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	35	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	95		
		دفع الضرائب (الترتيب)	75
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	15
		الوقت (بالساعات سنويا)	223
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	44.5

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	9,345	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	67
عدد السكان (بالملايين)	73.9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	990
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15
		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,063
		إنفاذ العقود (الترتيب)	27
		عدد الإجراءات	35
		الوقت (بالأيام)	420
		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	18.8
		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	121
		المدة الزمنية (بالسنوات)	3.3
		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	20.2

أوغندا

أفريقيا جنوب الصحراء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	112	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	129	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	149
عدد الإجراءات	18	عدد الإجراءات	13
الوقت (بالأيام)	25	الوقت (بالأيام)	77
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	84.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.5
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	113
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	84	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7
عدد الإجراءات	16	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
الوقت (بالأيام)	143	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	584.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	7	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	132
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	2
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	13		
		دفع الضرائب (الترتيب)	66
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	32
		الوقت (بالساعات سنويا)	161
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	35.7

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	419	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	145
عدد السكان (بالملايين)	31.7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	37
		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,190
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	34
		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,390
		إنفاذ العقود (الترتيب)	116
		عدد الإجراءات	38
		الوقت (بالأيام)	510
		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	44.9
		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	53
		المدة الزمنية (بالسنوات)	2.2
		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	30
		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	41.1

أوكرانيا

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	142	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	134	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	141
عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	10
الوقت (بالأيام)	27	الوقت (بالأيام)	93
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.6
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	153.5		
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	30
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	181	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9
عدد الإجراءات	30	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	3
الوقت (بالأيام)	476	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,449.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	3.0
توظيف العاملين (الترتيب)	83	✔**حماية المستثمرين** (الترتيب)	109
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	31	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	13		
		دفع الضرائب (الترتيب)	181
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	147
		الوقت (بالساعات سنويا)	736
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	57.2

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,213	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	139
عدد السكان (بالملايين)	46.3	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	31
		تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,230
		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	36
		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,430
		إنفاذ العقود (الترتيب)	43
		عدد الإجراءات	30
		الوقت (بالأيام)	345
		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	41.5
		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	145
		المدة الزمنية (بالسنوات)	2.9
		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	42
		معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	9.1

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

الإمارات العربية المتحدة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 54,607

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	33	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	4.5
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	44	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	7	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	5
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	1	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	15	الوقت (بالأيام)	2	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	6.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	593
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	71	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	27	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	579
عدد الإجراءات	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5		
الوقت (بالأيام)	64	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	7.3	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	134
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	30.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	12.6	عدد الإجراءات	49
				الوقت (بالأيام)	537
توظيف العاملين (الترتيب)	50	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	119	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	26.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	143
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.1
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	30
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	84			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	10.2
		دفع الضرائب (الترتيب)	4		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	14		
		الوقت (بالساعات سنويا)	12		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	14.1		

المملكة المتحدة

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 45,394

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	5	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	61.4
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	16	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	23	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	16
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	2	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	13	الوقت (بالأيام)	8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,030
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	2	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	8
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	16	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,160
عدد الإجراءات	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	95	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	23
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	69.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	100.0	عدد الإجراءات	30
				الوقت (بالأيام)	399
توظيف العاملين (الترتيب)	35	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	10	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	23.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	10		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	7	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	9
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	8.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	6
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	22			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	84.2
		دفع الضرائب (الترتيب)	16		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	8		
		الوقت (بالساعات سنويا)	110		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	35.9		

الولايات المتحدة

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 47,577

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	4	شريحة البلدان المرتفعة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	304.1
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	8	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	12	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	18
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
الوقت (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)	12	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,050
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	4	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	5
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	25	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,315
عدد الإجراءات	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6		
الوقت (بالأيام)	40	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	100.0	عدد الإجراءات	32
				الوقت (بالأيام)	300
توظيف العاملين (الترتيب)	1	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	14.4
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	9	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	15
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	9	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.5
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	8.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	76.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	61		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	10		
		الوقت (بالساعات سنويا)	187		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	46.3		

أوروغواي

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	114
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	132
عدد الإجراءات	11
الوقت (بالأيام)	65
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	40.0
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	140
عدد الإجراءات	30
الوقت (بالأيام)	234
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	87.1
توظيف العاملين (الترتيب)	64
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	18
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	31

الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل

✘**تسجيل الملكية** (الترتيب)	165
عدد الإجراءات	9
الوقت (بالأيام)	66
التكلفة (% من قيمة العقار)	7.1
الحصول على الائتمان (الترتيب)	43
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	5
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	17.8
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	97.2
حماية المستثمرين (الترتيب)	93
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0
دفع الضرائب (الترتيب)	159
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	53
الوقت (بالساعات سنويا)	336
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	46.7

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 8,259

عدد السكان (بالملايين) 3.3

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	131
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	19
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,100
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	22
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,330
إنفاذ العقود (الترتيب)	96
عدد الإجراءات	40
الوقت (بالأيام)	720
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.0
✔**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	46
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.1
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	43.0

أوزبكستان

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	150
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	92
عدد الإجراءات	7
الوقت (بالأيام)	15
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.2
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	13.8
✔**استخراج تراخيص البناء** (الترتيب)	142
عدد الإجراءات	26
الوقت (بالأيام)	260
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	74.8
توظيف العاملين (الترتيب)	95
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	33
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	32
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	22

شريحة البلدان المنخفضة الدخل

تسجيل الملكية (الترتيب)	133
عدد الإجراءات	12
الوقت (بالأيام)	78
التكلفة (% من قيمة العقار)	1.5
الحصول على الائتمان (الترتيب)	135
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	2
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	3
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	2.6
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	2.1
حماية المستثمرين (الترتيب)	119
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	3
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3
✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	178
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	106
الوقت (بالساعات سنويا)	356
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	94.9

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 906

عدد السكان (بالملايين) 27.3

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	174
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	71
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,100
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	92
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	4,600
إنفاذ العقود (الترتيب)	44
عدد الإجراءات	42
الوقت (بالأيام)	195
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	22.2
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	125
المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	10
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	18.7

فانواتو

شرق آسيا والمحيط الهادئ

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	59
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	110
عدد الإجراءات	8
الوقت (بالأيام)	39
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	42.0
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	22
عدد الإجراءات	7
الوقت (بالأيام)	51
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	273.5
توظيف العاملين (الترتيب)	75
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	14
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	56

الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل

تسجيل الملكية (الترتيب)	104
عدد الإجراءات	2
الوقت (بالأيام)	188
التكلفة (% من قيمة العقار)	7.0
✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	71
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	73
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	5
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3
دفع الضرائب (الترتيب)	20
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	31
الوقت (بالساعات سنويا)	120
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	8.4

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 2,332

عدد السكان (بالملايين) 0.2

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	141
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	26
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,497
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	30
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,392
إنفاذ العقود (الترتيب)	73
عدد الإجراءات	30
الوقت (بالأيام)	430
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	74.7
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	52
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.6
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	41.2

✔ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✘ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

فنزويلا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	177	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	9,226
		الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	27.9
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	142	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	97	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	166
عدد الإجراءات	16	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	141	الوقت (بالأيام)	47	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	49
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	24.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,590
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	177	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	71
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	94	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	2	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,868
عدد الإجراءات	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0		
الوقت (بالأيام)	395	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	74
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	233.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	29
				الوقت (بالأيام)	510
توظيف العاملين (الترتيب)	181	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	178	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	43.7
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	67	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	151
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	100	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	69	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	2.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	غير ممكن			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	6.0
		✘**دفع الضرائب** (الترتيب)	182		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	71		
		الوقت (بالساعات سنويا)	864		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	61.1		

فييتنام

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	93	شرق آسيا والمحيط الهادئ		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	892
		شريحة البلدان المنخفضة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	86.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	116	**تسجيل الملكية** (الترتيب)	40	✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	74
عدد الإجراءات	11	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	50	الوقت (بالأيام)	57	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	22
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	13.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	1.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	756
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	69	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	8	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	940
عدد الإجراءات	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	4		
الوقت (بالأيام)	194	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	19.0	**إنفاذ العقود** (الترتيب)	32
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	248.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	34
				الوقت (بالأيام)	295
توظيف العاملين (الترتيب)	103	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	172	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	28.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	127
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	21	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	2.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	87			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	18.0
		✔**دفع الضرائب** (الترتيب)	147		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	32		
		الوقت (بالساعات سنويا)	1,050		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	40.1		

الضفة الغربية وقطاع غزة

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	139	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,564
		الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		عدد السكان (بالملايين)	3.8
✘**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	176	✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	73	**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	92
عدد الإجراءات	11	عدد الإجراءات	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	49	الوقت (بالأيام)	47	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	25
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	55.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.7	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	835
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	220.4			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
		الحصول على الائتمان (الترتيب)	167	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	40
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	157	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	0	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,225
عدد الإجراءات	21	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	3		
الوقت (بالأيام)	199	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	6.5	✔**إنفاذ العقود** (الترتيب)	111
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,110.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	عدد الإجراءات	44
				الوقت (بالأيام)	600
توظيف العاملين (الترتيب)	135	**حماية المستثمرين** (الترتيب)	41	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	21.2
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5	**تصفية النشاط التجاري** (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	31	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	6.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	91			معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	28		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	27		
		الوقت (بالساعات سنويا)	154		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	16.8		

اليمن

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شريحة البلدان المنخفضة الدخل

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	99
✔**بدء النشاط التجاري** (الترتيب)	53
عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	12
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	83.0
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	50
عدد الإجراءات	15
الوقت (بالأيام)	107
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	144.1
توظيف العاملين (الترتيب)	74
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	24
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17

تسجيل الملكية (الترتيب)	50
عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	19
التكلفة (% من قيمة العقار)	3.8
✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	150
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	2
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	2
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.2
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	132
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	4
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	2
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0
دفع الضرائب (الترتيب)	148
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	44
الوقت (بالساعات سنويا)	248
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	47.8

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 950

عدد السكان (بالملايين) 23.1

✔**التجارة عبر الحدود** (الترتيب)	120
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	27
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,129
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	25
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,475
إنفاذ العقود (الترتيب)	35
عدد الإجراءات	36
الوقت (بالأيام)	520
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	16.5
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	89
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	28.6

زامبيا

أفريقيا جنوب الصحراء

شريحة البلدان المنخفضة الدخل

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	90
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	94
عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	18
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	28.4
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1.3
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	151
عدد الإجراءات	17
الوقت (بالأيام)	254
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	912.7
توظيف العاملين (الترتيب)	116
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	33
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	21
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	178

تسجيل الملكية (الترتيب)	94
عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	39
التكلفة (% من قيمة العقار)	6.6
✔**الحصول على الائتمان** (الترتيب)	30
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	3
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.4
حماية المستثمرين (الترتيب)	73
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	6
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3
دفع الضرائب (الترتيب)	36
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	37
الوقت (بالساعات سنويا)	132
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	16.1

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 950

عدد السكان (بالملايين) 12.6

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	157
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	53
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,664
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	64
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,335
إنفاذ العقود (الترتيب)	87
عدد الإجراءات	35
الوقت (بالأيام)	471
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	38.7
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	83
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.7
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	30.2

زمبابوي

أفريقيا جنوب الصحراء

شريحة البلدان المنخفضة الدخل

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	159
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	145
عدد الإجراءات	10
الوقت (بالأيام)	96
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	499.5
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	178
عدد الإجراءات	19
الوقت (بالأيام)	1,426
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	24,468.3
توظيف العاملين (الترتيب)	142
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	60
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	33
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	446

✔**تسجيل الملكية** (الترتيب)	84
عدد الإجراءات	5
الوقت (بالأيام)	31
التكلفة (% من قيمة العقار)	10.1
الحصول على الائتمان (الترتيب)	113
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	0
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0
حماية المستثمرين (الترتيب)	119
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	1
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.3
دفع الضرائب (الترتيب)	130
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	51
الوقت (بالساعات سنويا)	270
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	39.4

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي) 237

عدد السكان (بالملايين) 12.5

التجارة عبر الحدود (الترتيب)	167
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	53
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,280
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	73
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	5,101
إنفاذ العقود (الترتيب)	78
عدد الإجراءات	38
الوقت (بالأيام)	410
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	32.0
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	156
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.3
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

شكر وتقدير

تفاصيل الاتصال الخاصة بالشركاء المحليين متاحة على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت:
http://www.doingbusiness.org

أعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 فريق تقوده سيلفيا سولف، وبينلوب بروك (حتى آخر مايو/أيار 2009)، ونيل غريغوري (بدءاً من يونيو/حزيران 2009) تحت الإشراف العام لمايكل كلين (حتى أخر مايو/أيار 2009)، وبينلوب بروك (بدءاً من يونيو/حزيران 2009). وتألف فريق إعداد التقرير من كل من: سفيتلانا باغوودينوفا، وكريم بلعياشي، وميما بياي، وفردريك بوستيلو، وسيزار تشاباررو يدرو، ومايا شويري، وسنتياغو كروسي داونز، وسارا كاتاري ، وماري ديليون، وألان دنيس، وجاكلين دين أوتر، وأليخندرو إسبينوزا-وانغ، وكيارتان فيلدستيد، وكارولين جيجينات، وجميلة جاجيبيولو، وسابين هيرتفيلدت، ونان جيانغ، وبالارب جمباست، ودواليا خليفة، وجان ميشال لويه، وأوليفر لورينز، وفاليري ماريشال، وأندريس مارتينز، والكساندرا مينكو، وجوانا نصر، وس. نجيمانز، ودانة عمران، وكارولين أوتونغلو، وكميل راموس، ويارا سالم، وبيلار سالجادو أوتونل، وعمر شافورُف، وجياشري سرينيفاسان، وسوزان سيمانسكي، وتيا ترمبيك، ومارينا تورلاكوفا، وكارولين فان كوبينول، وليور زيف. وقدم المساعدة في الأشهر التي سبقت نشر هذا التقرير كل من: سيباستيان فيتزجيرالد وبرايان ويلش.

ويقوم كل من رامين عليف، وبريتي إندلو، وفيليبي إيترالد، وغرام ليتلر بإدارة خدمات الإنترنت لقاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وتتولى نادين غنام إدارة إستراتيجية الإعلام والتسويق الخاصة بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. وتدير جميلة رمضان إستراتيجية المناسبات والجولة الترويجية للتقرير. وتتم كافة أنشطة إدارة المعارف والتوعية تحت إشراف وتوجيه سوزان سميث

ونعرب عن الامتنان لما تلقيناه من تعقيبات ومراجعات قيمّة من زملائنا في إدارات ووحدات مجموعة البنك الدولي، وما أبداه المديرون التنفيذيون لمجموعة البنك من توجيه وإرشاد.

كما قدم كلُ من أوليفر هارت، وأندريي شليفر المشورة الأكاديمية لهذا المشروع. ونُفّذ مشروع دفع الضرائب بالتعاون مع مؤسسة (PricewaterhouseCoopers)، بقيادة روبرت مورس. ومول الصندوق الاستئماني النرويجي إعداد المؤشرات الخاصة بتوصيل الكهرباء.

وقامت أليسون سترونغ بتحرير نص التقرير، كما قام جيري كوين بتصميم التقرير والرسوم البيانية، وقدمت ألكسندرا كوين خدمات النشر المكتبي.

وما كان لهذا التقرير أن يرى النور لولا المساهمات السخية التي شارك بها أكثر من 8000 محام ومحاسب وقاضٍ ورجل أعمال ومسؤول حكومي في 183 بلَداً. والمساهمون العالميون والإقليميون هم الشركات التي أتمت الاستقصاءات المتعددة في مكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم.

والاقتباسات الواردة هنا هي لشركاء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ما لم يُذكر خلاف ذلك. وترد أدناه أسماء من أعربوا عن رغبتهم في توجيه الشكر لهم كلُ على حدة. ويمكن الاطلاّع على تفاصيل الاتصال على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الإنترنت: http:// www.doingbusiness.org.

Mohamed El-Amine Haddad
Avocat

Sakina Haddad
Crédit Populaire d'Algerie

Farid Hatou
Sar Dar Pneus

Goussanem Khaled
Law Firm Goussanem & Aloui

Ahmed Khedim
Inspection de l'enregistrement et du Timbre

Arezki Khelout
Ministère des Finances, Direction Generale du Domaine National

Nadira Laissaoui
Ghellal & Mekerba

Nawel Lammari
Ministère de la Justice

Karine Lasne
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Michel Lecerf
Alleance advisory Maroc

Abdelmadjid Mahreche
Direction Generale des Douanes D'Algerie

Tahar Melakhessou
Cabinet Notarial Melakhessou

Adnane Merad
Etude de Me Kaddour Merad

Mohamed Mokrane
Ministère des Finances, Direction Generale du Domaine National

Fares Ouzegdouh
Béjaia Mediterranean Terminal

Ahmed Rahou
Ministère des Finances, Direction Generale du Domaine National

Dib Said
Banque d'Algérie

Aloui Salima
Law Firm Goussanem & Aloui

SDV Logistics Ltd.

Marc Veuillot
Alleance advisory Maroc

أنغولا

José Rodrigues Alentejo
Câmara de Comércio e Indústria de Angola

Amorbelo Esanju Amos Martins
EDEL-EP

Fernando Barros
PricewaterhouseCoopers

Alain Brachet
SDV AMI International Logistics

Pedro Calixto
PricewaterhouseCoopers

Maurice Campbell
Crown Agents

Miranda Ramajj
Bank of Albania

Ermira Rapush
TBI Law Firm

Anisa Rrumbullaku
Kalo & Associates

Ardjana Shehi
Kalo & Associates

Ketrin Topciu
TBI Law Firm

Gerhard Velaj
Boga & Associates

Silva Velaj
Boga & Associates

Agim Vërshevci
Alimenti Naturali & PB

BALFIN sh.p.k, Balkan Finance Investment Group

Selena Ymeri
Tonucci & Partners

Enida Zeneli
TBI Law Firm

الجزائر

Branka Achari-Djokic
Banque d'Algérie

Mohamed Afir
Lefèvre Pelletier & associés

L. Aimene
Ministère de la Justice

Mohamed Atbi
Etude notariale Mohamed Atbi

Khodja Bachir
SNC Khodja & Co.

Hassan Djamel Belloula
Cabinet Belloula

Tayeb Belloula
Cabinet Belloula

Mohammed Tahar Benabid
Cabinet Mohammed Tahar Benabid

Samir Benslimane
Cabinet Benslimane

Adnane Bouchaib
Bouchaib Law Firm

Fatima-Zohra Bouchemla
Lefèvre Pelletier & Associés

Mohamed Bourouina
Cabinet Bourouina

Hamid Djamouh
Cabinet Djamouh

Souhila Djamouh Chaib
Cabinet Djamouh

Asmaa El Ouazzani
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Malik Elkettas
Elkettas International

Brahim Embouazza
MCDConsulting

Mohamed Lehbib Goubi
Banque d'Algérie

Salim Gourine
Cabinet Djamouh

Nicolas Granier
Alleance Advisory Maroc

Ledia Beçi
Hoxha, Memi & Hoxha

Ilir Bejleri
Son Group, Engineering and Construction

Alban Bello
IKRP Rokas & Partners

Jona Bica
Kalo & Associates

Rene Bijvoet
PricewaterhouseCoopers

Artan Bozo
TBI Law Firm

Dorian Collaku
Bank of Albania

Dael Dervishi
OPTIMA Legal and Financial

Distribution System Operator Albanian Power Corporation

Eniana Dupi
AECO consulting

Dyrrahsped SH P.K

Eduart Gjokutaj
Al-Tax Studio

Valbona Gjonçari
Boga & Associates

Manetci, Trading, Construction, Investment

Emel Haxhillari
Kalo & Associates

Shpati Hoxha
Hoxha, Memi & Hoxha

Oltjan Hoxholli
Kalo & Associates

Erald Ibro
Zig Consulting Firm

Olsi Ibro
Zig Consulting Firm

Ilir Johollari
Hoxha, Memi & Hoxha

Taulant Jorgji
IKRP Rokas & Partners

Përparim Kalo
Kalo & Associates

Artur Kociaj
Shega Group S.A.

Majlinda Kraja
EME Partners

Renata Leka
Boga & Associates

Georgios K. Lemonis
IKRP Rokas & Partners

Elton Lula
Kalo & Associates

Nelea Moraru
PricewaterhouseCoopers

Loreno Nele
TBI Law Firm

Kostanca Papa
TBI Law Firm

Loreta Peci
PricewaterhouseCoopers

Kristaq Profkola
Boga & Associates

Laura Qorlaze
PricewaterhouseCoopers

Artila Rama
Boga & Associates

الجهات العالمية المساهمة

Allen & Overy LLP
Baker & McKenzie
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP
Hawkamah - The Institute for Corporate Governance
Ius Laboris, Alliance of Labor, Employment, Benefits and Pensions Law Firms
KPMG
Law Society of England and Wales
Lex Mundi, Association of Independent Law Firms
Mayer Brown LLP
Noronha Advogados
Panalpina
PricewaterhouseCoopers
PricewaterhouseCoopers Legal Services
Russell Bedford International
SDV International Logistics
Toboc Inc.

الجهات الإقليمية المساهمة

APL Ltd
A.P. Moller - Maersk Group
BNT
Consortium of European Building Control
Federación Interamericana de la Industria de la Construcción
García & Bodán
Globalink Transportation & Logistics Worldwide LLP
Grata Law Firm
IKRP Rokas & Partners
Manica Africa Pty. Ltd.
Talal Abu-Ghazaleh Legal (Tag-Legal)
The Adora Group Ltd (Freightnet)
The International Union of Notaries (U.I.N.L)
Transunion International
University of South Pacific

ألبانيا

American Bank of Albania

Erjola Aliaj
IKRP Rokas & Partners

Artur Asllani
Tonucci & Partners

Sabine Baboci
EME Partners

José Puccinelli
Estudio Beccar Varela

Julio Pueyrredón
PricewaterhouseCoopers

Michael Rattagan
Rattagan, Macchiavello Arocena & Peña Robirosa Abogados

Sebastián Rodrigo
Alfaro Abogados

Ignacio Rodriguez
PricewaterhouseCoopers

Galo Rodríguez Vázquez
Quattrini, Laprida & Asociados

Florencia Romero
Quattrini, Laprida & Asociados

Nicolás Rossi Bunge
Marval, O'Farrell & Mairal, member of Lex Mundi

Mariana Sanchez
Quattrini, Laprida & Asociados

Liliana Cecilia Segade
Quattrini, Laprida & Asociados

Adolfo Tombolini
Daniel Intile & Assoc. Member of Russell Bedford International

Pablo Trevisán
Estudio Trevisán

Hernan Verly
Alfaro Abogados

Abraham Viera
Planosnet.com Consultoria Municipal

Federico Villarino
Álvarez Prado & Asociados

Eduardo J. Viñales
Funes de Rioja & Asociados, member of Ius Laboris

Daniel Roque Vítolo
Vitolo Abogados

Agustin Waisman
Fortunati

Joaquín Emilio Zappa
J.P. O'Farrell Abogados

Octavio Miguel Zenarruza
Álvarez Prado & Asociados

Carlos Zima
PricewaterhouseCoopers

Sofia Zuloaga
Rattagan, Macchiavello Arocena & Peña Robirosa Abogados

أرمينيا

Armen L. Alaverdyan
State Revenue Committee of the Government

Sevak Alexanyan
Investment Law Group LLC

Karen Andreasyan
Defense Ltd.

Artak Arzoyan
ACRA Credit Bureau

Sayad S. Badalyan
Investment Law Group LLC

Vahe Balayan
Ameria CJSC

Fabián Hilal
Campos, Etcheverry & Asociados

Daniel Intile
Daniel Intile & Assoc. Member of Russell Bedford International

Martin Jebsen
Jebsen & Co.

Walter Keiniger
Marval, O'Farrell & Mairal, member of Lex Mundi

Santiago Laclau
Marval, O'Farrell & Mairal, member of Lex Mundi

Francisco Lagger
Severgnini Robiola Grinberg & Larrechea

María Lattanzi
Marval, O'Farrell & Mairal, member of Lex Mundi

María Manuela Lava
Marval, O'Farrell & Mairal, member of Lex Mundi

Dolores Madueño
Jebsen & Co.

Rodrigo Marchan
GYPM

Pablo Mastromarino
Estudio Beccar Varela

Sean McCormick
Severgnini Robiola Grinberg & Larrechea

Julian Melis
Candioti Gatto Bicain & Ocantos

José Oscar Mira
Central Bank of Argentina

Jorge Miranda
Clippers S.A.

Santiago Montezanti
Fortunati

Natalia Muller
De Dios & Goyena Abogados Consultores

Miguel P. Murray
Murray, Díaz Cordero & Sirito de Zavalía

Isabel Muscolo
Quattrini, Laprida & Asociados

Damián Mauricio Najenson
Estudio Spota

Alfredo Miguel O'Farrell
Marval, O'Farrell & Mairal, member of Lex Mundi

Silvina Pandre
Severgnini Robiola Grinberg & Larrechea

Mariano Payaslian
GYPM

María Ximena Pérez Dirrocco
Marval, O'Farrell & Mairal, member of Lex Mundi

Alejandro Poletto
Fortunati

Luis Ponsati
J.P. O'Farrell Abogados

Carla Branca
PricewaterhouseCoopers

Fernando Campelo
Álvarez Prado & Asociados

Javier Canosa
Canosa Abogados

Agustina Caratti
PricewaterhouseCoopers

Mariano E. Carricart
Fornieles Law Firm

Luis Casares
G. Breuer

Gustavo Casir
Quattrini, Laprida & Asociados

Pablo L. Cavallaro
Estudio Cavallaro Abogados

Roberto H. Crouzel
Estudio Beccar Varela

Hernán Gonzalo Cuenca Martínez
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Carlos Marcelo D'Alessio
Union Internacional del Notariado

Oscar Alberto del Río
Central Bank of Argentina

Sabrina Diaz Ibarra
Fortunati

Julio C. Durand
Cassagne Abogados

Andrés Edelstein
PricewaterhouseCoopers

Mercedes Escriña
Quattrini, Laprida & Asociados

Juan M. Espeso
Jebsen & Co.

Diego Etchepare
PricewaterhouseCoopers

Federico Fernández Zavalía
Estudio Trevisán

Diego M. Fissore
G. Breuer

Alejandro D. Fiuza
Marval, O'Farrell & Mairal, member of Lex Mundi

Ignacio Funes de Rioja
Funes de Rioja & Asociados, member of Ius Laboris

Claudia Gizzi
GYPM

Pablo González del Solar
PricewaterhouseCoopers

Diego Brian Gosis
Remaggi, Pico, Jessen & Asoc

Matías Grinberg
Severgnini Robiola Grinberg & Larrechea

Claudio Guarnieri
Registro de la propiedad inmueble de la Capital Federal

Sandra S. Guillan
De Dios & Goyena Abogados Consultores

أنتيغوا وبربودا

Neil Coates
PricewaterhouseCoopers

Brian D'Ornellas
OBM International, Antigua Ltd.

Vernon Edwards Jr.
Freight Forwarding & Deconsolidating

Ann Henry
Henry & Burnette

Hugh C. Marshall
Marshall & Co.

Septimus A. Rhudd
Rhudd & Associates

Patsy Richards
Marshall & Co.

Stacy A. Richards-Anjo
Richards & Co.

Cathrona Samuel
Antigua Public Utilities Authority

Lester Samuel
Investment Authority

Patricia Simon-Forde
Chambers Patricia Simon-Forde

Tish Smith
S & R Electrical Sales & Services

Arthur Thomas
Thomas, John & Co.

Charles Walwyn
PricewaterhouseCoopers

Hesketh Williams
Ministry of Labor

الأرجنتين

María Agustina Vítolo
Vitolo Abogados

Dolores Aispuru
PricewaterhouseCoopers

Carlos Alfaro
Alfaro Abogados

Lisandro A. Allende
Brons & Salas Abogados

María Florencia Angélico
Canosa Abogados

Ignacio E. Aramburu
Rattagan, Macchiavello Arocena & Peña Robirosa Abogados

Vanesa Balda
Vitale, Manoff & Feilbogen

Gonzalo Carlos Ballester
J.P. O'Farrell Abogados

Walter Beveraggi de la Serna
Quattrini, Laprida & Asociados

Javier M. Gatto Bicain
Candioti Gatto Bicain & Ocantos

Sebastian Bittner
Jebsen & Co.

Matias Borderes
Fortunati

Mariano Bourdieu
Severgnini Robiola Grinberg & Larrechea

Caetano Capitão
Centro de Apoio Empresarial- CAE

Beatriz Soares Catumbela
Ministério da Justiça Registro Predial de Luanda (1ª Secção)

Anacleta Cipriano
Faria de Bastos, Sebastião e Lopes - Advogados Associados

Fátima Freitas
Fátima Freitas Advogados

Brian Glazier
EDI architecture Inc.

Raul Gomes
ATS Logistics Co.

Helder da Conceição José
Instituto de Planeamento e Gestão Urbana do Governo Provincial de Luanda

Victor Leonel
Ordem dos Arquiitectos

Paulette Lopes
Faria de Bastos, Sebastião e Lopes - Advogados Associados

Teresinha Lopes
Faria de Bastos, Sebastião e Lopes - Advogados Associados

Manuel Malufuene
Ordem dos Arquiitectos

Josephine Matambo
KPMG

Rosa Gameiro Mcmahon
KPMG

Julio Gabriel Nunes Monteiro
EDEL-EP

Janota Nzogi
EDEL-EP

Walter Paixão
PricewaterhouseCoopers

Alexandre Pegado
Alexandre Pegado - Escritório de Advogados

Douglas Pillinger
Panalpina World Transport

Luis Filipe Pizarro
AG & LP

Laurinda Prazeres
Faria de Bastos, Sebastião e Lopes - Advogados Associados

Pedro Manuel Sebastiao
EDEL-EP

N'Gunu Tiny
RCJE Advogados Asociados

Isabel Tormenta
Guichet Unico da Empresa

Maikel Steve
Center for Entrepreneurship in Cazenga

Van Dunen
Augostino Neto law school

António Vicente Marques
AVM Advogados

Georg Brandstetter
Brandstetter Pritz & Partner

Silvia Breyer
PricewaterhouseCoopers

Kraus & Co Warenhandelsgesellschaft mbH

Carina Buerger
PricewaterhouseCoopers

Esther De Raymaeker
Graf & Pitkowitz Rechtsanwälte GMBH

Martin Eckel
e|n|w|c Natlacen Walderdorff Cancola Rechtsanwälte GmbH

Agnes Eigner
Brandstetter Pritz & Partner

Tibor Fabian
Binder Grösswang Rechtsanwälte

Julian Feichtinger
CHSH Cerha Hempel Spiegelfeld Hlawati

Ferdinand Graf
Graf & Pitkowitz Rechtsanwälte GMBH

Patric Grosse
Wolf Theiss

Friederike Hager
e|n|w|c Natlacen Walderdorff Cancola Rechtsanwälte GmbH

Birgit Harasser
DLA Piper Weiss-Tessbach Rechtsanwälte GmbH

Peter Hoffmann
CHSH Cerha Hempel Spiegelfeld Hlawati

Rudolf Kaindl
Koehler, Kaindl, Duerr & Partner, Civil Law Notaries

Susanne Kappel
Kunz Schima Wallentin Rechtsanwälte KEG, member of Ius Laboris

Alexander Klauser
Brauneis Klauser Prändl Rechtsanwälte GmbH

Ulrike Langwallner
Schönherr Rechtsanwälte GmbH / Attorneys-at-Law

Peter Madl
Schönherr Rechtsanwälte GmbH / Attorneys-at-Law

Irene Mandl
Austrian Institute for SME Research

Wolfgang Messeritsch
National Bank of Austria

Nella Nella Hengstler
Austrian Embassy

Alfred Nepf
Ministry of Finance

Thomas Oberholzner
Austrian Institute for SME Research

Ayten Pacariz
KSV 1870

Barbara Pogacar
Law Partners

Mark Kingston
Tradesafe Australia Pty. Ltd.

John Martin
Thomson Playford

Louise Massey
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Mitchell Mathas
Deacons

Nathan Mattock
Marque Lawyers

Mark McGrath
McKay Solicitors

Scott McSwan
McKay Solicitors

Louise Murphy
Marque Lawyers

Enjel Phoon
Marque Lawyers

Mark Pistilli
Chang, Pistilli & Simmons

Michael Quinlan
Allens Arthur Robinson

John Reid
Office of State Revenue, NSW Treasury

Bob Ronai
Import-Export Services Pty. Ltd.

Luke Sayers
PricewaterhouseCoopers

Dean Schiller

Claus Schmidt
Panalpina World Transport Pty Ltd

SDV Logistics Ltd.

Nicholas Sedgwick
Marque Lawyers

Amber Sharp
Marque Lawyers

Damian Sturzaker
Marque Lawyers

Mark Swan
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Theo Tavoularis
McKay Solicitors

Roland Taylor
McKay Solicitors

Simon Truskett
Clayton Utz, member of Lex Mundi

David Twigg
EnergyAustralia

Kathleen Ward
PricewaterhouseCoopers

Andrew Wheeler
PricewaterhouseCoopers

Leon Zwier
Arnold Bloch Leibler

النمسا

Franz Althuber
DLA Piper Weiss-Tessbach Rechtsanwälte GmbH

Austrian Regulatory Authority

Clemens Baerenthaler
DLA Piper Weiss-Tessbach Rechtsanwälte GmbH

أستراليا

Paul Agnew
McKay Solicitors

Elizabeth Allen
PricewaterhouseCoopers

Matthew Allison
Veda Advantage

Uma Awasthi
Amerinde Consolidated, Inc.

Lynda Brumm
PricewaterhouseCoopers

David Buda
RBHM Commercial Lawyers

Alicia Castillo
Alicia Castillo Wealthing Group

Gaibrielle Cleary
Gould Ralph Pty Ltd, a member firm of Russell Bedford International

Andrew Coates
McKay Solicitors

Marcus Connor
Chang, Pistilli & Simmons

Tim Cox
PricewaterhouseCoopers

David Cross
Deacons

Michael Daniel
PricewaterhouseCoopers

Jenny Davis
EnergyAustralia

Kathryn Dent
Gadens Lawyers

Anna Dileo
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Megan Dyball
PricewaterhouseCoopers

Joan Fitzhenry
Baker & McKenzie

Mark Geniale
Office of State Revenue, NSW Treasury

Mark Grdovich
Blake Dawson

Douglas Hall
Len Hewitt & Company

Eric Herding
Panalpina World Transport Pty Ltd

David Hing
PricewaterhouseCoopers

Michael Hope
Baker & McKenzie

Eva Hucker
Baker & McKenzie

Ian Humphreys
Blake Dawson

Eric Ip
Onward Business Consultants PTY LTD

Doug Jones
Clayton Utz, member of Lex Mundi

Morgan Kelly
Ferrier Hodgson Limited

Sanjay Kinger
Fortune Law Group

Yervand Khoundkaryan
Civil Court of Appeal

Nelly Kirakosyan
Central Bank of Armenia

Vache Kirakosyan
Ministry of Economy

Martin Stepanyan
Hayaudit LLC

Gurgen Migranovich Minasyan
Union of Builders of Amrenia

Armen Mkoyan
"Elite Group" CSJC

Tatevik Mkrtchyan
Trans-Alliance

Tatul Movsisyan
TM Audit

Ashot Mysayan
The State Committee of the Real Property Cadastre

Rajiv Nagri
Globalink Logistics Group

Nerses Nersisyan
PricewaterhouseCoopers

Marianna Nikoghosyan
Global SPC

Artur Nikoyan
Trans-Alliance

Karen Petrosyan
Investment Law Group LLC

Vahe Petrosyan
Logicon Development LLC

Aram Poghosyan
Grant Thornton Amyot

Gagik Sahakyan
Ameria cjsc

David Sargsyan
Ameria cjsc

Artak Shaboyan
State Revenue Committee of the Government

Thomas Samuelian
Arlex International CJSC

Gayane Shimshiryan
Central Bank of Armenia

Tigran Sukiasyan
OSCE

Aleqsey Suqoyan
Court of First Instance

Hakob Tadevosyan
Grant Thornton Amyot

Tigran Yedigaryan
Hayaudit LLC

Artur Tunyan
Judicial Reform Project

Aliya Utegaliyeva
PricewaterhouseCoopers

Araik Vardanyan
Chamber of Commerce and Industry

Vardan Bezhanyan
Law Faculty, Yerevan State University

Vahe Chibukhchyan
Ministry of Economy

Paul Cooper
PricewaterhouseCoopers

Andrew Coxshall
KPMG

Samvel Danielyan
Yerevan Municipality

Kristina Dudukchyan
KPMG

Electrical Networks of Armenia

Courtney Fowler
PricewaterhouseCoopers

Samvel Gevorgyan
BSC LLC

Shoghik Gharibyan
KPMG

Hayk Ghazazyan
KPMG

Hakob Grigoryan
Hayaudit LLC

Narek Grigoryan
The State Committee of the Real Property Cadastre

Sargis Grigoryan
GPartners

Tigran Grigoryan
Ameria cjsc

Hrayr Gyonjyan
Centre for Socio Economic Research and Analysis

Davit Iskandarian
HSBC Bank

Sargis H. Martirosyan
Trans-Alliance

Armine Hakobyan
Global SPC

Edvard Hambaryan
Hayaudit LLC

Davit Harutyunyan
PricewaterhouseCoopers

Karina Harutyunyan
3R Strategy LLC

Lernik Harutyunyan
Paradigma Armenia' CJSC

Arayilc Hautunyan
The State Committee of the Real Property Cadastre

Elena Kaeva
PricewaterhouseCoopers

Artashes F. Kakoyan
Investment Law Group LLC

Vahe G. Kakoyan
Investment Law Group LLC

Arshak Kamalyan
The State Committee of the Real Property Cadastre

Ishkhan Karapetyan
Small & Medium Entrepreneurship Development National Center

Argam Khachatryan
Hayaudit LLC

Ali Akbar
Ruma Leather Industries Ltd.

Tanjib-ul Alam
Dr. Kamal Hossain & Associates

Ashfaq Amin
Integrated Transportation Services Ltd., Agent of Panalpina

Akram Ansari
SAS Corporation

Noorul Azhar
Azhar & Associates

Probir Barua
Knitwear Yarn Dyeing, Ltd.

Md. Halim Bepari
Halim Law Associate

Utpal Bhattacharjee
Infrastructure Investment Facilitation Center

Badrud Doulah
Doulah & Doulah Advocates

Nasirud Doulah
Doulah & Doulah Advocates

Moin Ghani
Dr. Kamal Hossain & Associates

Ummay Habiba Sharmin
Lee, Khan & Partners

K M A Halim
Upright Textile Supports

Md. Nazmul Hasan
Protex International

Kazi Rashed Hassan Ferdous
Proactive

Ajmal Hossain
Hoque Tannery

Kamal Hossain

Md. Sanwar Hossains
Sanwar Hossains Law Firm

Rafique-ul Huq
Huq and Co.

Abdul Hye
Bank of Bangladesh

Amir-Ul Islam
Amir & Amir Law Associates, member of Lex Mundi

Md Aminul Islam
City Apparel-Tex Co.

Shariful Islam

Rabeya Jamali
Huq and Co.

Bahzad Joarder
Huq and Co.

Margub Kabir
Huq and Co.

Sohel Kasem
A. Qasem & Co

Ali Asif Khan
Amir & Amir Law Associates, member of Lex Mundi

Md. Mydul H. Khan
Lee, Khan & Partners

Swapan Mistry
Sukumar & Associates

Haider Alnoaimi
Mohamed Salahuddin Consulting Engineering Bureau

Shaji Alukkal
Panalpina World Transport

Maaria Ashraf
Hatim S. Zu'bi & Partners

Mohammed Mirza A. Hussain Bin Jaffer
Ministry of Municipalities & Agriculture Affairs. Municipal One Stop Shop

Michael Durgavich
Al Sarraf & Al Ruwayeh

Nicolas Galoppin
Al Sarraf & Al Ruwayeh

Akram Hage
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Abdulwahid A. Janahi
The Benefit Company

Jawad Habib Jawad
BDO Jawad Habib

Lim Ming Huey
PricewaterhouseCoopers

Sara Jawahery
Elham Ali Hassan & Associates

Ebrahim Karolia
PricewaterhouseCoopers

Elie Kassis
Agility Logistics

Mubeen Khadir
Ernst & Young

Abdul-Haq Mohammed
Trowers & Hamlins

Gautam R. Mundkur
Mohamed Salahuddin Consulting Engineering Bureau

Najma A. Redha Hasan
Ministry of Municipalities & Agriculture Affairs. Municipal One Stop Shop

Mohamed Salahuddin
Mohamed Salahuddin Consulting Engineering Bureau

Thamer Salahuddin
Mohamed Salahuddin Consulting Engineering Bureau

Ali Sheikh
Al Sarraf & Al Ruwayeh

Esmond Hugh Stokes
Hatim S. Zu'bi & Partners

Robin Watson
The Benefit Company

Adrian Woodcock
Norton Rose

Ivan Zoricic
Ernst & Young

Hatim S. Zu'bi
Hatim S. Zu'bi & Partners

بنغلاديش

Md. Abdul Maleque Mian Abdullah
Credit Information Bureau, Bangladesh Bank

Zainul Abedin
A. Qasem & Co

Murad Yahyayev
Unibank

Mahmud Yusifli
Baker & McKenzie

Ismail Zargarli
OMNI Law Firm

Nazim Ziyadov
OMNI Law Firm

جزر البهاما

Michela Elaine Barnett
Graham, Thompson & Co.

Kevin Basden
Bahamas Electricity Corporation

Rodney W. Braynen
Design Häus

Tara Cooper
Higgs & Johnson

Surinder Deal
Higgs & Johnson

John Delaney
Higgs & Johnson

Chaunece M. Ferguson
Mackay & Moxey Chambers

Amos J. Ferguson jr.
Ferguson Associates & Planners

Anthony Forbes
Bahamas Electricity Corporation

Wendy Forsythe
Import Export Brokers Ltd.

Bethsheba G. Haven
Graham, Thompson & Co.

McKinney, Bancroft & Hughes

Portia Nicholson
Higgs & Johnson

Michael L. Paton
Lennox Paton

Castino D. Sands
Lennox Paton

Rochelle Sealy
PricewaterhouseCoopers

Kevin Seymour
PricewaterhouseCoopers

Everette Sweeting
Bahamas Electricity Corporation

البحرين

Aysha Abdul Malik
Elham Ali Hassan & Associates (EAH Law)

Khaled Hassan Ajaji
Ministry of Justice & Islamic Affairs

Nawaf Bin Ebrahim Al Khalifa
Electricity & Water Authority

Seema Al- Thawadi
Ministry of Municipalities & Agriculture Affairs. Municipal One Stop Shop

Al-Twaijri & Partners Law Firm

Samer Al-Ajjawi
Ernst & Young

Mehriban Efendiyeva
Michael Wilson & Partners Ltd.

Rovshan Farzaliyev
Trans Caspian Alliance Ltd

Zaur Fati-zadeh
Ministry of Taxes

Courtney Fowler
PricewaterhouseCoopers

Rashad Gafarov
Panalpina World Transport

Abbas Guliyev
Baker & McKenzie

Elchin Habibov
National Bank of Azerbaijan

Faiq Haci-Ismaylov
INCE MMC

Adil Hajaliyev
BM International LLC.

Arzu Hajiyeva
Ernst & Young

Nigar Hajiyeva
Baker & McKenzie

Faig Huseynov
Unibank

Jeyhun Huseynzada
PricewaterhouseCoopers

Zumrud Ibrahim
Baker & McKenzie

Afkan Isazade
Deposit Insurance Fund

Delara Israfilova
BM International LLC.

Vagif Karimly
Baker & McKenzie

Gunduz Karimov
Baker & McKenzie

Nuran Kerimov
Deloitte

Abdulfat Maherramov
Ministry of Labor and Social Protection

Nariman Mamedov
Blue Water Shipping Caspian Ltd

Kamal Mamedzade
Salans

Asim Mammadov
Deloitte

Kamil Mammadov
Mammadov & Partners Law Firm

Zaur Mammadov
Ernst & Young

Rena Mammadova
Deloitte

Faiq S. Manafov
Unibank

Daniel Matthews
Baker & McKenzie

Farhad Mirzayev
BM International LLC.

Ruslan Mukhtarov
BM International LLC.

Movlan Pashayev
PricewaterhouseCoopers

Emma Silyayeva
Salans

Friedrich Roedler
PricewaterhouseCoopers

Heidi Scheichenbauer
Austrian Institute for SME Research

Gottfried Schellmann
Brauneis Klauser Prändl Rechtsanwälte GmbH

Georg Schima
Kunz Schima Wallentin Rechtsanwälte KEG, member of Ius Laboris

Stephan Schmalzl
Graf & Pitkowitz Rechtsanwälte GMBH

Ernst Schmidt
Halpern & Prinz

Karin Schöpp
Binder Grösswang Rechtsanwälte

Franz Schwarzinger
Revisionstreuhand, a member firm of Russell Bedford International

Benedikt Spiegelfeld
CHSH Cerha Hempel Spiegelfeld Hlawati

Eva-Maria Springauf
National Bank of Austria

Thomas Trettnak
CHSH Cerha Hempel Spiegelfeld Hlawati

Birgit Vogt-Majarek
Kunz Schima Wallentin Rechtsanwälte KEG, member of Ius Laboris

Peter Voithofer
Austrian Institute for SME Research

Gerhard Wagner
KSV 1870

Irene Welser
CHSH Cerha Hempel Spiegelfeld Hlawati

Gerhard Winkler
National Bank of Austria

Rita Wittmann
DLA Piper Weiss-Tessbach Rechtsanwälte GmbH

Gerold Zeiler
Schönherr Rechtsanwälte GmbH / Attorneys-at-Law

Marcus Zuccato
Ministry of Finance

أذربيجان

Elchin Akberov
PricewaterhouseCoopers

Aliagha Akhundov
Baker & McKenzie

Roman Alloyarov
OMNI Law Firm

Aykhan Asadov
Baker & McKenzie

Natavan Baghirova
BM International LLC.

Sabit A. Bagirov
Entrepreneurship Development Foundation

Bakielektrikshebeke

Samir Balayev
Unibank

Kareem D. Musa
Musa & Balderamos

Patricia Rodriguez
Belize Companies and Corporate Affairs Registry

Dawn Sampson
Belize Electricity Ltd.

Janelle Tillett
Eurocaribe Belize Shipping Services

Saidi Vaccaro
Arguelles & Company LLC

Adelfino Vasquez
Ministry of Labour, Local Government and Rural Development

C. Phillip Waight
Waight & Associates

Lionel L. R. Welch
Supreme Court

Carlton Young
Young's Engineering Consultancy Ltd.

بنن

Safia Abdoulaye
Cabinet d'Avocats

Diaby Aboubakar
BCEAO

Irène Adjagba Ichola
Etude notariale Adjagba Ichola

Saïdou Agbantou
Cabinet d'Avocats

Paul Agbonihoue
Societe Beninoise D'Energie Electrique (SBEE)

Jean-Paul T. Hervé Ahoyo
Societe Beninoise D'Energie Electrique (SBEE)

Sybel Akuesson
FCA

Rafikou Alabi
Cabinet Me Alabi

Moïse Atchade
Cabinet de Maitre Atchade

Innocent Sourou Avognon
Tribunal de Premiere Instance de Cotonou

Continental Bank

Alice Codjia-Sohouenou
Cabinet Agbantou Saidou

Johannès Dagnon
Groupe Helios Afrique

Dae Stores Limited

Olivier Dansou
Imoteph

Henri Fadonougbo
Tribunal de Premiere Instance de Cotonou

Guy Médard Agbo Fayemi
Ordre National des Architectes et des Urbanistes

Sèglan Raymond Cyr Gbessemehlan
Cabinet Agbantou Saidou

Jean-Claude Gnamien
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Dominique Lales
Addax & Oryx Group

Stephan Legein
Federal Public Service Finance

Luc Legon
PricewaterhouseCoopers

Axel Maeterlinck
Simont Braun

Philippe Massart
Sibelga

Dominique Mougenot
Commercial Court Mons

Didier Muraille
National Bank

Stephan Neetens

Sabrina Otten
PricewaterhouseCoopers

Stéphane Robyns
DLA Piper LLP

Frédéric Souchon
PricewaterhouseCoopers

Stibbe

Jan van Celst
DLA Piper LLP

Ilse van de Mierop
DLA Piper LLP

MedicCleanAir

Sibylle Vandenberghe
PricewaterhouseCoopers

Marie-Noëlle Vanderhoven
PricewaterhouseCoopers

Tom Vantroyen
Altius

Reinout Vleugels
Squire, Sanders & Dempsey L.L.P.

Johan Vonckers
McGuire Woods LLP

Bram Vuylsteke

Christian Willems
Loyens & Loeff

Dirk Wouters
WVM-Bedrijfsrevisoren BVBA, a member of Russell Bedford International

بليز

Emil Arguelles
Arguelles & Company LLC

Sherman Ferguson
Belize Electricity Ltd.

Gian C. Gandhi
International Financial Services Commission

Rodolfo Gutierrez
Belize Electricity Ltd.

Mirna Lara
Eurocaribe Belize Shipping Services

Russell Longsworth
Caribbean Shipping Agencies Ltd.

Reynaldo F. Magana
Frontier International Business Services Ltd.

Tania Moody
Barrow & Williams

Jose Moreno
Belize Electricity Ltd.

Gereld Morris
Frontier International Business Services Ltd.

Alexander Shevko
National Bank

Lubov Slobodchikova
National Bank

Paulina Smykovskaya
Stepanovski, Papakul and Partners Ltd.

Natalia Talai
Vlasova Mikhel & Partners

Pavel Tzarou
RE VERA Group

Svetlana Valueva
Stepanovski, Papakul and Partners Ltd.

Alexander Vasilevsky
Valex Consult

Igor Verkhovodko
Businessconsult Law Firm

Wilo Bel

Maria Yurieva
Vlasova Mikhel & Partners

Pavel S. Yurkevich
The Supreme Economic Court

Ekaterina Zabello
Vlasova Mikhel & Partners

Andrey Zhuk
KPMG

Darya Zhuk
Glimstedt

بلجيكا

Allen & Overy LLP

Hubert André-Dumont
McGuire Woods LLP

Yves Brosens
DLA Piper LLP

Gilles Carbonez
McGuire Woods LLP

Pol Cools
McGuire Woods LLP

Adriaan Dauwe
Altius

Steven de Schrijver
Van Bael & Bellis

Kris de Schutter
Loyens & Loeff

Olivier Debray
Claeys & Engels, member of Ius Laboris

Amaury Della Faille
PricewaterhouseCoopers

Jean-Michel Detry
DLA Piper LLP

Frank Dierckx
PricewaterhouseCoopers

David Du Pont
Ashurst

Mario Flamee
Dexia Bank S.A.

Pierrette Fraisse
SPF Finances - AGDP

Ghislaine Goes
DLA Piper LLP

Sandrine Hirsch
Simont Braun

Thibaut Hollanders
DLA Piper LLP

Thomas Hürner
National Bank

Gomeltransneft Druzhba

Olga Grechko
Vlasova Mikhel & Partners

Oleg Grushevich
Ernst & Young

Antonina Ivanova
DICSA Audit, Law & Consulting

Aleh Karalevich
DICSA Audit, Law & Consulting

Uljana Karpekina
RE VERA Group

Alexander Khrapoutsky
Vashkevich, Sapego & Khrapoutsky

Sergei Klimenko
DSV Transport (BY) Ltd

Nina Knyazeva
Businessconsult Law Firm

Irina Koikova
DICSA Audit, Law & Consulting

Alexander Kononov
Ernst & Young

Oksana Kotel
RE VERA Group

Mikhail Kozlov
AsstrA Weissrussland Ltd

Anatol A. Kozlovsky
Belstroycenter

Belcard OJSC

Elena Kulchitskaya
AsstrA Weissrussland Ltd

Dmitry Labetsky
Businessconsult Law Firm

Vitaly Lagatsky
INSTAR Logistics

Sergey A. Lazovsky
Minsk Cable (Electrical) Network

Oksana Loban
Ernst & Young

Oksana Lyakhova
Glimstedt

Dmitry Matveyev
Law Group Argument

Konstantin Mikhel
Vlasova Mikhel & Partners

Tatiana I. Miller
The Supreme Economic Court

Valentina Nazaruk
Ministry of Architecture and Building

Anatoly Nichkasov
Ministry of Architecture and Building

Magdalena Patrzyk
PricewaterhouseCoopers

Olga Pepenina
Glimstedt

Tatiana Polonskaya
The Supreme Economic Court

Vassili I. Salei
Borovtsov & Salei Law Offices

Katerina Sereda
Law Group Argument

Md. Abu Nayeem
Nayeem & Associates

Eva Quasem
Amir & Amir Law Associates, member of Lex Mundi

Ahmedur Rahim
Registrar, Joint Stock Companies & Firms

Al Amin Rahman
Al Amin Rahman & Associates

Mizanur Rahman
A. Qasem & Co

Shahriar Syeed
V-Teac Fashion Pvt Ltd.

Abbas Uddin
Huq and Co.

Abdul Wahab
A. Wahab & Co.

Nurul Wahab
A. Wahab & Co.

بيلاروس

Yevgeny Achinovich
DICSA Audit, Law & Consulting

Olga G. Adameyko
The Supreme Economic Court

Alexey Anischenko
Vlasova Mikhel & Partners

Dmitri Antonevich
Municipality of Minsk

Dmitry Arkhipenko
RE VERA Group

Olga Baraulya
National Bank

Ron J. Barden
PricewaterhouseCoopers

Andrey Bartashevich
INSTAR Logistics

Irina A. Belskaya
The Supreme Economic Court

Vladimir G. Biruk
Capital Ltd.

Dmitry Bokhan
Businessconsult Law Firm

Sergey Borisyuk
State Customs Committee

Alexander Botian
Borovtsov & Salei Law Offices

Aliaksandr Danilevich
Danilevich

Aleksey Daryin
RE VERA Group

Madudin Nikolai Dmitrievich
The Supreme Economic Court

Dmitry Dorofeev
National Bank

Sergei Dubovik
National Bank

Marina Dymovich
Borovtsov & Salei Law Offices

Andrej Ermolenko
Vlasova Mikhel & Partners

Sergey Fedorov
State Customs Committee

Mmatshipi Motsepe
Manica Africa Pty. Ltd.

Jack Allan Mutua
Tectura International Botswana

Rajesh Narasimhan
Grant Thornton

Kwadwo Osei-Ofei
Osei-Ofei Swabi & Co.

Butler Phirie
PricewaterhouseCoopers

Caroline Polder
Collins Newman & Co.

Claudio Rossi
Sharps Electrical (Pty) Ltd

Sipho Ziga
Armstrongs Attorneys, member of Lex Mundi

البرازيل

Antonio Aires
Demarest e Almeida Advogados

Diogo Sales Flores Alves
Themag Engenharia e Gerenciamento S/C Ltda.

Glauco Alves Martins
Fleury Malheiros, Gasparini, De Cresci e Nogueira de Lima

Lucia Aragao
Veirano Advogados

Mariana Aranha
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Pedro Vitor Araujo da Costa
Escritorio de Advocacia Gouvêa Vieira

Flavia Bailone Marcilio Barbosa
Veirano Advogados

Flavia Bailoni Marcilio Barbosa
Veirano Advogados

Priscyla Barbosa
Veirano Advogados

Juliana Bastianello Baldin
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Guilherme Bertolini Fernandes dos Santos
Fleury Malheiros, Gasparini, De Cresci e Nogueira de Lima

Roberta Bessa
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Camila Biral
Demarest e Almeida Advogados

Richard Blanchet
Loeser e Portela Advogados

Adriano Boni
Noronha Advogados

Adriano Borges
De Vivo, Whitaker, Castro e Gonçalves Advogados

Altimiro Boscoli
Demarest e Almeida Advogados

Sergio Bronstein
Veirano Advogados

Anja Margetić
Central Bank

Branko Marić
Branko Marić Law Office

JP Elektroprivreda BiH Podružnica "Elektrodistribucija" Sarajevo

Emir Pasanović
DLA Piper

Edisa Peštek

Đorđe Racković
Central Bank

Alma Ramezić
PricewaterhouseCoopers

Adina Salkanović

Hasib Salkić
Interšped

Nihad Sijerčić
Law Office Spaho

Mehmed Spaho
Law Office Spaho

Anisa Strujić
Branko Marić Law Office

Bojana Tkalčić-Djulić
Lawyers' Office Bojana Tkalcic-Djulic & Olodar Prebanic

Belma Zorlak
Branko Marić Law Office

بوتسوانا

John Carr-Hartley
Armstrongs Attorneys

Asamiah Chilume
Chilume & Company

Yvonne K. Chilume
Chilume & Company

Rizwan Desai
Collins Newman & Co.

Diba M. Diba
Minchin & Kelly

Guri Dobo
Dobson and Company, Certified Public Accountants

Edward W. Fasholé-Luke II
Luke & Associates

Vincent Galeromeloe
Transunion

M. Gilika
Botswana Unified Revenue Service (BURS)

Laknath Jayawickrama
PricewaterhouseCoopers

Akheel Jinabhai
Akheel Jinabhai & Associates

Laurence Khupe
Collins Newman & Co.

Dineo Makati-Mpho
Collins Newman & Co.

Finola McMahon
Osei-Ofei Swabi & Co.

Diniar Minwalla
PricewaterhouseCoopers

Tsemetse Mmolai
Botswana Stock Exchange

Patience Mokgadi
Armstrongs Attorneys, member of Lex Mundi

Mariela Rojas
Entidad De Servicios De Información Enserbic S.A.

Patricio Rojas
C.R. & F. Rojas, member of Lex Mundi

Pilar Salasar
Bufete Aguirre Soc. Civ.

Sandra Salinas
C.R. & F. Rojas, member of Lex Mundi

Rodolpho Raul Sanjines Elizagoyen
Sanjinés & Asociados Soc. Civ. Abogados

Maria Kim Shin
Würth Kim Costa du Rels

A. Mauricio Torrico Galindo
Quintanilla, Soria & Nishizawa Soc. Civ

Roberto Viscafé Ureña
PricewaterhouseCoopers

Mauricio Zambrana Cuéllar
Infocred - Servicio de Informacion Crediticia BIC s.a.

البوسنة والهرسك

Aida Ajanović
IKRP Rokas & Partners

Dunja Arnaut
Law Office Spaho

Feđa Bičakčić
Law Office Spaho

Sead Bijedić
Central Bank

Dario Biščević
DB Schenker

Mubera Brković
PricewaterhouseCoopers

Sabina Čelik
PricewaterhouseCoopers

Višnja Dizdarević
Branko Marić Law Office

Emir Hadžić
Branko Marić Law Office

Alma Hadžiosmanović
Nedal d.o.o.

Besim Hadžiosmanović
Nedal d.o.o.

Senada Havić Hrenovica
LRC Credit Bureau

Ismeta Huremović
Land Registry Office of the Sarajevo Municipal Court

Nusmir Huskić
Branko Marić Law Office

Arela Jusufbasić
Lawyers' Office Bojana Tkalcic-Djulic & Olodar Prebanic

Kerim Karabdić
Advokati Salih & Kerim Karabdić

Almedina Karšić
Law Office of Emir Kovačević

Muhidin Karšić
Law Office of Emir Kovačević

Saša Lemez
Central Bank

Alexandra Blanco
Guevara & Gutiérrez S.C.

Walter B. Calla Cardenas
Colegio Departamental de Arquitectos de La Paz

Mauricio Costa du Rels
Würth Kim Costa du Rels

Carlos Ferreira
C.R. & F. Rojas, member of Lex Mundi

Nicolas Franulic Casasnovas
Infocred - Servicio de Informacion Crediticia BIC s.a.

Jose E. Gamboa T.
Colegio Departamental de Arquitectos de La Paz

Petronila Gismondi
Consultora "Gismondi" - Contable Tributario

Primitivo Gutiérrez
Guevara & Gutiérrez S.C.

Carlos Alberto Iacia
PricewaterhouseCoopers

Jorge Luis Inchauste
Guevara & Gutiérrez S.C.

Paola Justiniano Arias
Sanjinés & Asociados Soc. Civ. Abogados

Mario Kempff
C.R. & F. Rojas, member of Lex Mundi

César Lora
PricewaterhouseCoopers

Daniel Mariaca
Criales, Urcullo & Antezana

Gonzalo Mendieta Romero
Estudio de Abogados Mendieta Romero & Asociados

Jaime Merida Alvarez
Colegio Departamental de Arquitectos de La Paz

Ariel Morales Vasquez
C.R. & F. Rojas, member of Lex Mundi

Daniela Murialdo Lopez
Estudio de Abogados Mendieta Romero & Asociados

Pablo Ordonez
Ayoroa & Ordonez

Alejandro Peláez Kay
Indacochea & Asociados

Mariana Pereira Nava
Indacochea & Asociados

Oscar Antonio Plaza Ponte
Entidad De Servicios De Información Enserbic S.A.

Julio Quintanilla Quiroga
Quintanilla, Soria & Nishizawa Soc. Civ

Carlos Ramírez
C.R. & F. Rojas, member of Lex Mundi

Angélica Roca
YPFB Andina S.A

Diego Rojas
C.R. & F. Rojas, member of Lex Mundi

Fernando Rojas
C.R. & F. Rojas, member of Lex Mundi

Evelyne M'Bassidgé
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Aline Edwige Odje
Cabinet Agbantou Saidou

Balkissou Osseni Osho
Cabinet d'Avocats

Dakehoun Armand S. Raoul
Ministere des Mines, de l'Energie et de L'eau

Olagnika Salam
Office Notarial Olagnika

Adegbindin Saliou

Hauvy Seka Mathieu
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Didier Sterlingot
SDV - SAGA

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Konzo Traore
BCEAO

Jean-Bosco Todjinou
Ordre National des Architectes et des Urbanistes

Konate Yacouba
France Transfo

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

بوتان

Kincho Dorjee
Leko Packers

N.B. Gurung
DHL

Sonam Gyeltshen
Bhutan Power Corporation Ltd.

Tshering Tobgey
Gyelsa -Tewa Real Estate Developer (GRED)

Karma Tshering
Lhaki Group

Tshering Wangchuk
Royal Court of Justice

Sonam P. Wangdi
Ministry of Economic Affairs

Tashi Yezer
Royal Securities Exchange of Bhutan Ltd.

بوليفيا

Fernando Aguirre
Bufete Aguirre Soc. Civ.

Carolina Aguirre Urioste
Bufete Aguirre Soc. Civ.

Oswaldo Alvarez Wills
Se&V Asociados S.R.L.

Eduardo Aramayo
PricewaterhouseCoopers

Raúl A. Baldivia
Baldivia Unzaga & Asociados

Adrián Barrenechea
Criales, Urcullo & Antezana

Hugo Berthin
BDO Berthin Amengual & Asociados

Marcos Tiraboschi
Veirano Advogados

Carlos Tortelli
Consult Group (Member of Russell Bedford International)

Paulo Trani
Noronha Advogados

Juliana Vasconcelos
ApexBrasil

José Wahle
Veirano Advogados

Eduardo Guimarães Wanderley
Veirano Advogados

Gabriela Weirich Mottin
Veirano Advogados

Marcos Yanaka
MBM Trading

بروناي دار السلام

Aaron Goh
PricewaterhouseCoopers

Cyndhia Kong
Widdows Kong & Associates

Felicia Kong
B.T. Forwarding Company

Nancy Lai
Lee Corporatehouse Associates

Kevin Lee
Wisma Management

Kin Chee Lee
Lee Corporatehouse Associates

Lennon Lee
PricewaterhouseCoopers

Yew Choh Lee
Y.C. Lee & Lee Advocates & Solicitors

Kelvin Lim
K. Lim & Co.

Colin Ong
Dr. Colin Ong Legal Services

David Price
Arkitek Ibrahim

See Tiat Quek
PricewaterhouseCoopers

Shazali Sulaiman
KPMG

بلغاريا

Svetlin Adrianov
Penkov, Markov & Partners

Nikolay Bandakov
Kambourov & Partners

Christo Batchvarov
PricewaterhouseCoopers

Kalin Bonev
Tsvetkova Bebov & Partners,(Landwell Bulgaria)

Nikolai Bozhilov
Unimasters Logistics Plc.

Emil Cholakov
LM Legal Services Ltd.

Maria Danailova
Wolf Theiss

Adriana Pallis Romano
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Rafael Passaro
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Maria Fernanada Pecora
Veirano Advogados

Fabio Luis Pereira Barboza
Viseu Cunha Oricchfio Advogados

Lilian Pimentel
Fleury Malheiros, Gasparini, De Cresci e Nogueira de Lima

Erika Pizardo
Noronha Advogados

Durval Portela
Loeser e Portela Advogados

Rodrigo Eduardo Pricoli
Rayes, Fagundes e Oliveira Ramos

Daniela Prieto
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Maria Fernanda Principe Candotti
Fleury Malheiros, Gasparini, De Cresci e Nogueira de Lima

Ronaldo Rayes
Rayes, Fagundes e Oliveira Ramos

Domingos Fernando Refinetti
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Jose Ribeiro do Pardo Junior
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Eliane Ribeiro Gago
Duarte Garcia, Caselli Guimarães e Terra Advogados

Lia Roston
Rayes, Fagundes e Oliveira Ramos

Marta Saft
Veirano Advogados

José Samurai Saiani
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Bruno Sanchez Belo
Noronha Advogados

Juliano Sarmento Barra
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Carolina Schreier
KLA-Koury Lopes Advogados

Ingrid Schwarz R. de Mendonça
Noronha Advogados

Elaine Shimoda
Serasa S.A.

Walter Stuber
Walter Stuber Consultoria Juridica

Enrique Tello Hadad
Loeser e Portela Advogados

Milena Tesser
Rayes, Fagundes e Oliveira Ramos

Marcelo Inglez de Souza
Demarest e Almeida Advogados

Eduardo Takemi Kataoka
Castro, Barros, Sobral, Gomes Advogados

Fernando Koury Lopes

José Paulo Lago Alves Pequeno
Noronha Advogados

Fernando Loeser
Loeser e Portela Advogados

Ricardo Loureiro
Serasa S.A.

Marina Maccabelli
Demarest e Almeida Advogados

Viviane Maria Barbosa da Silva
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Georges Louis Martens Filho
De Vivo, Whitaker, Castro e Gonçalves Advogados

Jose Augusto Martins
Baker & McKenzie

Thiago Martins
Araújo e Policastro Advogados

Andrea Massei Rossi
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Laura Massetto Meyer
Pinheiro Guimarães Advogados

Rodrigo Matos
MBM Trading

Eduardo Augusto Mattar
Pinheiro Guimarães Advogados

Marianne Mendes Webber
Noronha Advogados

Victor Menezes Lopes Gomes
Noronha Advogados

Cássio Mesquita Barros
Mesquita Barros Advogados, member of Ius Laboris

Ricardo Messias Sapag
Itatrans ltda

Renata Morelli
Rayes, Fagundes e Oliveira Ramos

Anneliese Moritz
Felsberg, Pedretti, Mannrich e Aidar Advogados e Consultores Legais

Paulo Nasser
Demarest e Almeida Advogados

Jorge Nemr
Leite, Tosto e Barros

Walter Abrahão Nimir Junior
De Vivo, Whitaker, Castro e Gonçalves Advogados

João Paulo Nogueira Barros
Escritorio de Advocacia Gouvêa Vieira

Andrea Oricchio Kirsh
Viseu Cunha Oricchio Advogados

Nadia Demoliner Lacerda
Mesquita Barros Advogados, member of Ius Laboris

Felipe Di Marzo Trezza
Fleury Malheiros, Gasparini, De Cresci e Nogueira de Lima

Mayna Dias Melo
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Renato Din Oikawa
Fleury Malheiros, Gasparini, De Cresci e Nogueira de Lima

José Ricardo dos Santos Luz Júnior
Duarte Garcia, Caselli Guimarães e Terra Advogados

Joao Paulo F.A. Fagundes
Rayes, Fagundes e Oliveira Ramos

Vanessa Felício
Veirano Advogados

Thomas Benes Felsberg
Felsberg, Pedretti, Mannrich e Aidar Advogados e Consultores Legais

Sabrina Fernandes
Rayes, Fagundes e Oliveira Ramos

Mariana Fernandes Conrado
Noronha Advogados

Alexsander Fernandes de Andrade
Duarte Garcia, Caselli Guimarães e Terra Advogados

Eliana Maria Filippozzi
Noronha Advogados

Silvia Fiszman
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Florencia Ortiz Freuler
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Rafael Frota Indio do Brasil Ferraz
Escritorio de Advocacia Gouvêa Vieira

Rafael Gagliardi
Demarest e Almeida Advogados

Pedro Paulo Gasparini
Fleury Malheiros, Gasparini, De Cresci e Nogueira de Lima

Thiago Giantomassi
Demarest e Almeida Advogados

Michelle Giraldi Lacerda
PricewaterhouseCoopers

Lara Gomes Dias
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Adriana Grizante de Almeida
PricewaterhouseCoopers

Enrique Hadad
Loeser e Portela Advogados

Carlos Alberto Iacia
PricewaterhouseCoopers

Clarissa Bruzzi
Noronha Advogados

Julio Bueno
Pinheiro Neto Advogados

Júlio César Bueno
Pinheiro Neto Advogados

Hugo Buser
Elotrans Transportes Internacionais Ltda

Paulo Campana
Felsberg, Pedretti, Mannrich e Aidar Advogados e Consultores Legais

Gustavo Carmona
PricewaterhouseCoopers

Plinio Cesar Romanini
Banco Central do Brasil

Renato Chiodaro
De Vivo, Whitaker, Castro e Gonçalves Advogados

Fernanda Cirne Montorfano
Escritorio de Advocacia Gouvêa Vieira

Flávia Coelho Warde
Demarest e Almeida Advogados

Ana Amélia Corrêa Contro
Noronha Advogados

Gilberto Deon Corrêa Junior
Veirano Advogados

Sidinei Corrêa Marques
Banco Central do Brasil

Mirella da Costa Andreola
Noronha Advogados

Gisela da Silva Freire
Fleury Malheiros, Gasparini, De Cresci e Nogueira de Lima

Adriana Daiuto
Demarest e Almeida Advogados

Cleber Dal Rovere Peluzo
Viseu Cunha Oricchio Advogados

Marina Dall´Aglio Pastore Sampaio
Noronha Advogados

Bruno Henrique de Aguiar
Rayes, Fagundes e Oliveira Ramos

Sólon de Almeida Cunha
Machado, Meyer, Sendacz e Opice

Eduardo de Andrade Castro
Banco Central do Brasil

Aldo de Cresci Neto
Fleury Malheiros, Gasparini, De Cresci e Nogueira de Lima

Andréia Laís de Melo Silva Vargas
Banco Central do Brasil

Edilson De Morais
Serasa S.A.

Luiz Gustavo de Oliveira Ramos
Rayes, Fagundes e Oliveira Ramos

Maria Fernanda de Paulo Antoneli
Fleury Malheiros, Gasparini, De Cresci e Nogueira de Lima

Moussa Sogodogo

Hyppolite Tapsoba
Tribunal d'Instance de Ouagadougou

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Telem
Guichet unique du Commerce

Fousséni Traoré
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Kassoum Traore
Direction Generale des Impots

Konzo Traore
BCEAO

Moussa Traore
Maison de l'entreprise

Yacouba Traoré
Commune de Ouagadougou

Laurent Traore Sy
ONEA

Lorcendy L. Traore
Banque Commerciale du Burkina

Bouba Yaguibou
SCPA Yaguibou & Yanogo

Seydou Roger Yamba
Cabinet Maitre Sankara

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

Amado Yoni
Cabinet d'Avocats Barthélemy Kere

Francis Zagre
SONABEL

Abdel Mumin Zampalegre
Bank of Africa

Bassinaly Zerbo
Societe Nationale d'Electricite

Rahmatou Zongo
Cabinet Yaguibou & Yanogo

Rosine Zongo
Chambre Nationale des Huissiers de Justice

Ousmane Prosper Zoungrana
Tribunal de Grande Instance de Ouagadougou

Jean Celéstin Zoure
Office Notarial Me Jean Celestin Zoure

Théophane Noël Zoure
Office Notarial Me Jean Celestin Zoure

بوروندي

Banque de Credit de Bujumbura

Joseph Bahizi
Banque de la République du Burundi

Soter Barahirage
Etude Notariale Barahiraje

Olivier Binyingo
Mkono & Co. Advocates

Dismas Bucumi
Direction de la Propriete Fonciere

Gilbert Kibtonre
CEFAC

Clarisse Kienou
Centre de Formalites des Entreprises

Eddie Komboïgo
Komboïgo & Associes

Michel Konate
Banque Commerciale du Burkina

Raphael Kouraogo
SONABEL

Messan Lawson
Societe Nationale de Transit du Burkina

Colette Lefebvre
Inspection du Travail

Zinago Lingani
Direction Generale des Impots

Evelyne M'Bassidgé
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Denise Ouedraogo
Etude de Maître Ouedraogo

Martin Ouedraogo
Union Internationale de Notariat Latin

N. Henri Ouedraogo
Ministere des Finances et du Budget

Oumarou Ouedraogo
Cabinet Ouedraogo & Bonkoungou

Ousmane Honore Ouedraogo
Maison de l'entreprise

Patrick Herve Ouedraogo
Banque Commerciale du Burkina

Pascal Ouedraogo
Cabinet d'Avocats Barthélemy Kere

Thierry Ismael Ouedraogo
Direction Générale du Tresor et de la Comptabilité Publique

Roger Omer Ouédraogo
Association professionnelle des Transitaires & Commissionnaires en Douane Agrées

Koumbatouressour Palenfo
Cabinet Ouedraogo & Bonkoungou

Aminata Pare
Cabinet Yaguibou & Yanogo

Sawadogo W. Pulchérie
Tribunal d'Instance de Ouagadougou

Marie Jeanne Saba
Direction Generale des Impots

Bénéwendé S. Sankara
Cabinet Maitre Sankara

Hermann Sanon
Office Notarial Me Jean Celestin Zoure

Adama Saouadogo
ONEA

Boukary Savadogo
Ministere des Finances et du Budget

Stefan Tzakov
Kambourov & Partners

Maria Urmanova
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Jasmina Uzova
Djingov, Gouginski, Kyutchukov & Velichkov

Miroslav Varnaliev
Unimasters Logistics Plc.

Venzi Vassilev
Rex Consulting Ltd, a member firm of Russell Bedford International

بوركينا فاصو

Diaby Aboubakar
BCEAO

Seydou Balama
Etude Maître Balama Seydou

Siaka Barro
Agence Barro

Josephine Bassolet
SONABEL

Babou Bayili
LNBTP

Issaka Belem
SDV

Dolphyne Benny
Maersk

Fortune Bicaba
Cabinet d'Avocats Fortuné Bicaba

Dieudonne Bonkoungou
Cabinet Ouedraogo & Bonkoungou

Rene Bonou
SAFTRANS (Societe d'Affretement et de Transit)

A Theophile Campene
SDV

B. Thierry Compaoré
Ingenierie-Design-Architecture

Bobson Coulibaly
Cabinet d'Avocats Barthélemy Kere

Charlotte Coulibaly
Cabinet d'Avocats Barthélemy Kere

Denis Dawende
Office Notarial Me Jean Celestin Zoure

Daouda Diallo
Fisc Consulting International

Ambroise Farama

Sibi Desire Gouba
Office Notarial Me Jean Celestin Zoure

Fulgence Habiyaremye
Cabinet d'Avocats Barthélemy Kere

Oumarou Idani
Laangande Transports

Issaka Kargougou
Maison de l'entreprise du Burkina Faso

Barthélémy Kere
Cabinet d'Avocats Barthélemy Kere

Polina Marinova
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Slavi Mikinski
Legalex

Vladimir Natchev
Arsov Natchev Ganeva

Yordan Naydenov
Borislav Boyanov & Co.

Nelii Nedkova
Wolf Theiss

Violeta Nikolova
Arsov Natchev Ganeva

Darina Oresharova
Experian Bulgaria EAD

Yulia Peeva
Rex Consulting Ltd, a member firm of Russell Bedford International

Vladimir Penkov
Penkov, Markov & Partners

Galina Petkova
Arsov Natchev Ganeva

Irena Petkova
LConsult

Borislava Pokrass
Stoeva, Kuyumdjieva & Vitliemov

Gergana Popova
Georgiev, Todorov & Co.

Nikolay Radev
Dobrev, Kinkin & Lyutskanov

Alexander Rangelov
PricewaterhouseCoopers

Registry Agency

Stela Slavcheva
Aspolly Carrass International Ltd.

Violeta Slavova
Experian EAD

Yasser Spassov
Tsvetkova, Bebov and Co.

Martin Stanchev
Dobrev, Kinkin & Lyutskanov

Roman Stoyanov
Penkov, Markov & Partners

Margarita Stoyanova
Kambourov & Partners

Yordan Terziev
Arsov Natchev Ganeva

Laura Thomas
LM Legal Services Ltd.

Anastassia Timanova
Experian EAD

Kaloyan Todorov
Wolf Theiss

Nikolay Todorov
LConsult

Svilen Todorov
Todorov & Doykova Law Firm

Matea Tsenkova
Djingov, Gouginski, Kyutchukov & Velichkov

Georgi Tsvetkov
Djingov, Gouginski, Kyutchukov & Velichkov

Irina Tsvetkova
PricewaterhouseCoopers

Borislav Dimitrov
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

George Dimitrov
Dimitrov, Petrov & Co.

Kristina Dimitrova
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Vesselin Dinkov
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Lora Docheva
PricewaterhouseCoopers

Silvia Dulevska
Bulgarian National Bank

Yanitsa Ganeva
Djingov, Gouginski, Kyutchukov & Velichkov

Georgy Georgiev
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Plamen Georgiev
Economou International Shipping Agency Limited

Velislava Georgieva
Economou International Shipping Agency Limited

Marieta Getcheva
PricewaterhouseCoopers

Ralitsa Gougleva
Djingov, Gouginski, Kyutchukov & Velichkov

Katerina Gramatikova
Dobrev, Kinkin & Lyutskanov

Stella Iossifova
Stoeva, Kuyumdjieva & Vitliemov

Ginka Iskrova
PricewaterhouseCoopers

Stela Ivanova
BNT

Angel Kalaidjiev
Kalaidjiev, Georgiev & Minchev

Yavor Kambourov
Kambourov & Partners

Hristina Kirilova
Kambourov & Partners

Lilia Kisseva
Djingov, Gouginski, Kyutchukov & Velichkov

Donko Kolev
Bedor Excem

Nikolay Kolev
Borislav Boyanov & Co.

Ilya Komarevsky
Tsvetkova, Bebov and Co.

Boika Komsulova
PricewaterhouseCoopers

Stephan Kyutchukov
Djingov, Gouginski, Kyutchukov & Velichkov

Dessislava Lukarova
Arsov Natchev Ganeva

Jordan Manahilov
Bulgarian National Bank

Susan Leslie
First Canadian Title

Charles Magerman
Baker & McKenzie

Terry McCann
MLG Enterprises Ltd.

William McCarthy
First Canadian Title

Artem Miakichev
Osler, Hoskin & Harcourt LLP

Michael Nowina
Baker & McKenzie

Thomas O'Brien
PricewaterhouseCoopers

Eric Paton
PricewaterhouseCoopers

John Pirie
Baker & McKenzie

Jonathan Rabinovitch
Heenan Blaikie LLP, member of Ius Laboris

Bruce Reynolds
Borden Ladner Gervais LLP

Damian Rigolo
Osler, Hoskin & Harcourt LLP

Paul Robinson
Corporations Canada

Kelly Russell
PricewaterhouseCoopers

Paul Schabas
Blake, Cassels & Graydon, member of Lex Mundi

Irina Schnitzer
Davis LLP

SDV Logistics Ltd.

Toronto Hydro

Sharon Vogel
Borden Ladner Gervais LLP

الرأس الأخضر

Hermínio Afonso
PricewaterhouseCoopers

Mary Braz de Andrade
Firma Braz de Andrade

Susana Caetano
PricewaterhouseCoopers

Ilídio Cruz
Gabinete de Advocacia Consultoria e Procuradoria Juridica

João Dono
João Dono Advogados

Florentino Jorge Fonseca Jesus
Municipality of Praia

Joana Gomes Rosa

Agnaldo Laice
Maersk Line

Jose Manuel Fausto Lima
Electra Praia

Maria de Fatima Lopes Varela
Banco Central de Cabo Verde

Francisco Melo
PricewaterhouseCoopers

João M.A. Mendes
AUDITEC - Auditores & Consultores

Ana Morais
PricewaterhouseCoopers

Marie-Andrée Ngwe
Cabinet Maître Marie Andrée NGWE

Pierre Njigui
ABB Cameroon

Patrice Guy Njoya
Cabinet Maître Marie Andrée NGWE

Marie Louise Nkoue
Etude Me Nkoue

Jules Blaise Nonga
Nimba Conseil SARL

Lucien Onanga Otando
BEAC

Guy Piam
Nimba Conseil SARL

Julienne Piam
Nimba Conseil SARL

Bolleri Pym
Nimba Conseil SARL

Joseph Mbi Tanyi
Tanyi MBI & Partners

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Paul Tchagna
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Nadine Tinen Tchangoum
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Jude Yong Yeh
Cadire

كندا

David Bish
Goodmans LLP

Cassandra Brown
Blake, Cassels & Graydon, member of Lex Mundi

Colin L. Campbell
Superior Court of Justice of Ontario

Jay A. Carfagnini
Goodmans LLP

Allan Coleman
Osler, Hoskin & Harcourt LLP

Rod Davidge
Osler, Hoskin & Harcourt LLP

Jeremy Fraiberg
Osler, Hoskin & Harcourt LLP

Anne Glover
Blake, Cassels & Graydon, member of Lex Mundi

Steven Golick
Osler, Hoskin & Harcourt LLP

Pamela S. Hughes
Blake, Cassels & Graydon, member of Lex Mundi

Christopher Jovellanos
Borden Ladner Gervais LLP

Matthew Kindree
Baker & McKenzie

Joshua Kochath
Forwarding Unlimited Inc.

Michelle Lee
PricewaterhouseCoopers

الكاميرون

Roland Abeng
Abeng Law Firm

Mobeh Andre
Maersk S.A.

Gilbert Awah Bongam
Achu and Fon-Ndikum Law Firm

Pierre Bertin Simbafo
BICEC

Hiol Bonheur
Cabinet SFR

Miafo Bonnybonn
Bonnybonn Enterprises

David Boyo
Jing & Partners

Anne Marie Diboundje Njocke
Cabinet Ekobo

Paul Marie Djamen
BICEC

Emmanuel Ekobo
Cabinet Ekobo

Marie Marceline Enganalim
Etude Me Enganalim Marceline

Philippe Fouda Fouda
BEAC

Lucas Florent Essomba
Cabinet Essomba & Associés

Badjeck Esther
Jing & Partners

Atsishi Fon Ndikum
Achu and Fon-Ndikum Law Firm

Caroline Idrissou-Belingar
BEAC

Angoh Angoh Jacob
Legal Power Law Firm

Paul Jing
Jing & Partners

Serge Jokung
Cabinet Maître Marie Andrée NGWE

Alain Serges Mbebi
Cadire

Jean Michel Mbock Biumla
M & N Law Firm, cabinet d'avocats

Augustin Yves Mbock Keked
Cadire

Rosine Mekeu
Nimba Conseil SARL

Valerie Moussombo
Cabinet Maître Marie Andrée NGWE

Henri Moutalen
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Aimé Ndock Len
M & N Law Firm, cabinet d'avocats

Marcelin Ndoum
Etude de notaire Wo'o

Simon Pierre Nemba
Cabinet Maître Marie Andrée NGWE

Julius Ngu Tabe Achu
Achu and Fon-Ndikum Law Firm

Song Khun
RAF International Forwarding Inc.

Chhung Kong
DFDL Mekong Law Group

Jean Loi
PricewaterhouseCoopers

Alexander May
DFDL Mekong Law Group

Long Mom
RAF International Forwarding Inc.

Kaing MoniKa
The Garment Manufacturers Association

Vichhra Mouyly
Arbitration Council Foundation

Chong Ngov
PricewaterhouseCoopers

Pin Pisetha
Meng Hong Ing Builder Co., Ltd.

Soleil Della Pong
HR Inc. (Cambodia) Co., Ltd.

Allen Prak
B.N.G. - Advocates & Solicitors

Red Furnesse Co Ltd

Kuntheapini Saing
Arbitration Council Foundation

Muny Samreth
PricewaterhouseCoopers

Marie Seng
Saggara Corporation

Chanthy Sin
Linex

Sorya Sin
SHA Transport Express Co. Ltd.

Billie Jean Slott
Sciaroni & Associates

Lor Sok
Arbitration Council Foundation

Chamnan Som
Cambodian Federation of Employers and Business Associations

Sorphea Sou
Arbitration Council Foundation

Christine Soutif
SDV Ltd.

David Symansky
HR Co., Ltd.

Michael Tan
RAF International Forwarding Inc.

Janvibol Tip
Tip & Partners

Sinath Un
DFDL Mekong Law Group

Seng Vantha
Seng Enterprises Co., Ltd

Potim Yun
DFDL Mekong Law Group

Gervais Gatunange
Faculte de Droit a l'Universite de Burundi

Eddy Karerwa
Deloitte

Nestor Kayobera

Pascal Kirahagazwe
Mkono & Co. Advocates

Dominik Kohlhagen
Chercheur au Laboratoire d'Anthropologie Juridique de Paris

Herve LE Guen
SDV Transami - Groupe Bolloré

Augustin Mabushi
A & JN Mabushi Cabinet d'Avocats

Mathias Manirakiza
Ecobank

Ildephonse Nahimana
Banque de la République du Burundi

Lambert Nigarura
Mkono & Co. Advocates

Bernard Ntahiraja
Cabinet Willy Rubeya

Antoine Ntisigana
SODETRA Ltd.

Happy Ntwari
Mkono & Co. Advocates

Déogratias Nzemba

Prosper Ringuyeneza
Architecture et Construction (A.C.)

Willy Rubeya
Cabinet Willy Rubeya

Benjamin Rufagari
Deloitte

Fabien Segatwa
Etude Me Segatwa

Gabriel Sinarinzi
Cabinet Me Gabriel Sinarinzi

Audace Sunzu
REGIDESO-Burundi

Egide Uwimana
Tribunal du Travail de Bujumbura

Alain George Wakama
Faculte de Droit a l'Universite de Burundi

كمبوديا

Sar Chesda
Arbitration Council Foundation

Rithy Chey
B.N.G. - Advocates & Solicitors

Oknha Seng Chhay Our
Seng Enterprises Co., Ltd

Sokcheng Chou
Arbitration Council Foundation

Rob Force
DFDL Mekong Law Group

Svay Hay
Acleda Bank Plc.

Tim Holzer
DFDL Mekong Law Group

Visal Iv
Electricite du Cambodge

Osvaldo Villagra
PricewaterhouseCoopers

Arturo Yrarrázaval Covarrubias
Yrarrázaval, Ruiz - Tagle Goldenburg, Lagos & Silva

Sebastián Yunge
Guerrero, Olivos, Novoa y Errázuriz

Jean Paul Zalaquett
Chilectra

Matías Zegers
Bahamondez, Alvarez & Zegers

Rony Zimerman M.
Bofill Mir & Alvarez Hinzpeter Jana

الصين

Allen & Overy LLP

Daniel Chan
DLA Piper

Rex Chan
PricewaterhouseCoopers

Elliott Youchun Chen
Jun Ze Jun Law Offices

Jie Chen
Jun He Law Offices, member of Lex Mundi

Rong Chen
Davis Polk & Wardwell

Xiaojie Chen
Broad & Bright Law Firm

Hugh Dong
Mayer Brown LLP

Grace Fang
Pinsent Masons

Wei Gao
ZY & Partners

Leo Ge
Global Star Logistics Co. Ltd.

Alexander Gong
Baker & McKenzie

Kejun Guo
DeHeng Law Offices

Lawrence Guo
Broad & Bright Law Firm

Hebei Rising Chemical Co., Ltd.

Helen Han
K&L Gates LLP

Kian Heong Hew
Pinsent Masons

Jinquan Hu
King & Wood PRC Lawyers

Hebei Xingshuo Saw Co., Ltd.

Mingyan Jiang
Broad & Bright Law Firm

Yu Jiang
Broad & Bright Law Firm

Kerry EAS Logistics Ltd

John T. Kuzmik
Baker Botts LLP

Meng Lai
Davis Polk & Wardwell

Ian Lewis
Mayer Brown LLP

Clare Li
Noronha Advogados

Karem Fabiola Opazo Lobos
Universidad de Santiago

Gerardo Ovalle Mahns
Yrarrázaval, Ruiz - Tagle Goldenburg, Lagos & Silva

Juan Eduardo Palma Jr.
Vial y Palma Abogados

Luis Parada Hoyl
Bahamondez, Alvarez & Zegers

Pablo Paredes
Albagli Zaliasnik Abogados

Daniela Peña Fergadiott
Barros & Errázuriz

Fernando Penailillo
Databusiness

Alberto Pulido A.
Philippi, Yrarrazaval, Pulido & Brunner, Abogados Ltda

Beatriz Recart
Baker & McKenzie

Ricardo Riesco
Philippi, Yrarrazaval, Pulido & Brunner, Abogados Ltda

Sebastián Riesco
Eyzaguirre & Cía.

Edmundo Rojas García
Conservador de Bienes Raíces de Santiago

Alvaro Rosenblut
Albagli Zaliasnik Abogados

Pamela Rubio
Núñez Muñoz y Cia Ltda Abogados

Carlos Saavedra
Cruz & Cia. Abogados

Marco Salgado
Alcaíno, Rodríguez & Sahli Limitada

Andrés Sanfuentes
Philippi, Yrarrazaval, Pulido & Brunner, Abogados Ltda

Erich Schnake
Núñez Muñoz y Cia Ltda Abogados

SDV S.A

Francisco Selamé
PricewaterhouseCoopers

Cristián Sepúlveda
Barros & Errázuriz

Marcela Silva
Philippi, Yrarrazaval, Pulido & Brunner, Abogados Ltda

Luis Fernando Silva Ibañez
Yrarrázaval, Ruiz - Tagle Goldenburg, Lagos & Silva

Cristobal Smythe
Bahamondez, Alvarez & Zegers

Elizabeth Soto Provoste
Bofill Mir & Alvarez Hinzpeter Jana

Alan Spencer
Alessandri & CompañÍa

Sebastián Valdivieso
Yrarrázaval, Ruiz - Tagle Goldenburg, Lagos & Silva

Enrique Benitez Urrutia
Urrutia & Cía

Jorge Benitez Urrutia
Urrutia & Cía

Mario Bezanilla
Alcaíno, Rodríguez & Sahli Limitada

Miguel Capo Valdes
Besalco S.A.

Héctor Carrasco
Superintendencia de Bancos e Instituciones Financieras

Paola Casorzo
Philippi, Yrarrazaval, Pulido & Brunner, Abogados Ltda

Andrés Chirgwin
Bofill Mir & Alvarez Hinzpeter Jana

Camilo Cortés
Guerrero, Olivos, Novoa y Errázuriz

María Alejandra Corvalán
Yrarrázaval, Ruiz - Tagle Goldenburg, Lagos & Silva

Camila Costagliola
Guerrero, Olivos, Novoa y Errázuriz

Cristián S. Eyzaguirre
Eyzaguirre & Cía.

Rodrigo Galleguillos
Núñez Muñoz y Cia Ltda Abogados

Cristian Garcia-Huidobro
Boletin Comercial

Marcelo Giovanazzi
Alcaíno, Rodríguez & Sahli Limitada

Christian Hermansen Rebolledo
ACTIC Consultores

Javier Hurtado
Cámara Chilena de la Construcción

Fernando Jamarne
Alessandri & Compañía

Daniela Lanel
Bofill Mir & Alvarez Hinzpeter Jana

Didier Lara
PricewaterhouseCoopers

León Larrain
Baker & McKenzie

Cristóbal Leighton
Vial y Palma Abogados

George Lever
Boletin Comercial

Carolina Masihy
Carey y Cía Ltda.

Juan Pablo Matus
Cariola Diez Perez-Copatos & Cia

Enrique Munita
Philippi, Yrarrazaval, Pulido & Brunner, Abogados Ltda

Rodrigo Muñoz
Núñez Muñoz y Cia Ltda Abogados

Cristian Olavarria
Philippi, Yrarrazaval, Pulido & Brunner, Abogados Ltda

Bienvenue Clarisse Yackota
Guichet Unique de Formalités des Entreprises (GUFE)

تشاد

Mahamat Hassan Abakar
Cabinet Me Mahamat Hassan Abakar

Abdelkerim Ahmat
SDV Logistics Ltd.

Gabriel Nathé Amady

Oscar D'Estaing Deffosso
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Baba Dina
SAGA/STAT

Thomas Dingamgoto
Cabinet Thomas Dingamgoto

N'Doningar Djimasna
Faculté de Droit, Université de N'Djamena

Philippe Fouda Fouda
BEAC

Caroline Idrissou-Belingar
BEAC

Gérard Leclaire

Béchir Madet
Office Notarial

Narcisse Madjiyore Dongar
Commission Nationale Justice et Paix

Issa Ngarmbassa
Etude Me Issa Ngar mbassa

Lucien Onanga Otando
BEAC

Nissaouabé Passang
Etude Me Passang

Gilles Schwarz
SDV Logistics Ltd.

Nisrine Senoussi
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Kene Soba
Tribunal de Commerce

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Nadine Tinen Tchangoum
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Sobdibé Zoua
Cabinet Sobdibe Zoua

شيلي

Daniela Arrese
Bofill Mir & Alvarez Hinzpeter Jana

Carlos Astudillo
Boletin Comercial

Luis Avello
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Angeles Barría
Philippi, Yrarrazaval, Pulido & Brunner, Abogados Ltda

Sandra Benedetto
PricewaterhouseCoopers

José Benitez
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Milton Paiva
D. Hopffer Almada E Associados

José Manuel Pinto Monteiro
Advogados & Jurisconsultos

Eldetrudes Pires Neves
Araújo, Neves, Santos & Miranda, Advogados Associados

Armando J.F. Rodrigues
PricewaterhouseCoopers

Tito Lívio Santos Oliveira Ramos
Engic

Henrique Semedo Borges

Arnaldo Silva
Arnaldo Silva & Associados

João Carlos Tavares Fidalgo
Banco Central de Cabo Verde

Jorge Lima Teixeira

Lisa Helena Vaz
PricewaterhouseCoopers

Leendert Verschoor
PricewaterhouseCoopers

جمهورية أفريقيا الوسطى

Jean Christophe Bakossa
L'ordre Centraficain des Architectes

Michel Desprez
SDV

Marie-Edith Douzima-Lawson
Cabinet Douzima & Ministère de la fonction publique

Energie Centrafricaine (ENERCA)

Philippe Fouda Fouda
BEAC

Dolly Gotilogue

Isidore Grothe
Ministère des Finances et du Budget

Groupe Kamach

Gabriel Houndoni
Club OHADA

Caroline Idrissou-Belingar
BEAC

Noel Kelembho
SDV

Serge Médard Missamou
Club OHADA

Yves Namkomokoina
Magistrat, Commerce Tribunal

Jacob Ngaya
Direction Generale des Impots

Lucien Onanga Otando
BEAC

Gina Roosalem
Chambre des Notaires de Centrafrique

François Sabegala
Guichet Unique de Formalités des Entreprises (GUFE)

Bako Sah

Nicolas Tiangaye
Nicolas Tiangaye Law Firm

Ricardo Trejos
Baker & McKenzie

Beatriz Uribe Botero
CAMACOL

Verónica Velásquez
Posse Herrera & Ruiz

Carolina Villadiego Burbano
Corporación Excelencia en la Justicia

Maria Carolina Villegas
Rodriguez & Cavelier

Alberto Zuleta
Gómez-Pinzón Zuleta Abogados S.A.

جزر القمر

Mohamed Abdallah Halifa
Groupe Hassanati Soilihi - Groupe Hasoil

Aboubakar Abdou
Conseiller Juridique de líÍle Autonome de la Grande Comore

Harimia Ahmed Ali
Cabinet Me Harimia

Hassani Assoumani
C.V.P.-Biocom

Said Ali Said Athouman
Union of the Chamber of Commerce

Remy Grondin
Vitogaz Comores

Ahamada Mahamoudou

Mohamed Maoulida
Audit et Conseil International

Said Ibrahim Mourad

Ibrahim A. Mzimba
Cabinet Mzimba Avocats

Daoud Saidali Toihiri
Ministry of Promotion and Employment

Youssouf Yahaya

جمهورية الكونغو الديمقراطية

Mukoko Aloni
Université de Kinshasa

Jholy Batupe
Cabinet Jean Bosco Muaka & Associates

Philippe Bihan
Saga Congo - Groupe Bolloré

Jean Adolphe Bitenu
ANAPI

Etienne Blocaille
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Jean-Paul Bokoo
Cabinet d'avocat JCC & A

Patrick Bondonga Lesambo
Cabinet Emery Mukendi Wafwana & Associés

Mathias Buabua wa Kayembe
ANAPI

Armand Ciamala
Ciamala & Partners

Edmond Cibamba Diata
Cabinet Emery Mukendi Wafwana & Associés

Victor Créspel Musafiri
Cabinet d'avocat JCC & A

Adriana Lopez Moncayo
Curaduria Urbana 3

Daniel Lucio
Rodriguez & Cavelier

Gabriela Mancero
Cavelier Abogados

Carlos Marchena
Rodriguez & Cavelier

Valentina Marin
Rodriguez & Cavelier

Maria Marquez
Cavelier Abogados

María Nella Marquez
Cavelier Abogados

Ana Maria Navarrete
Posse Herrera & Ruiz

Luis Carlos Neira Mejía
Holguín, Neira & Pombo Abogados

María Neira Tobón
Holguín, Neira & Pombo Abogados

Mónica Pedroza Garcés
Corporación Excelencia en la Justicia

Esteban Pizarro
Gómez-Pinzón Zuleta Abogados S.A.

Carlo Polo
Computec ñ DataCrédito

Carolina Posada
Posse Herrera & Ruiz

Raul Quevedo
José Lloreda Camacho & Co.

Ana María Ramos Serrano
Corporación Excelencia en la Justicia

Daniel Reyes
Curaduria Urbana 3

Irma Rivera
Brigard & Urrutia, member of Lex Mundi

Carlos Rodriguez
PricewaterhouseCoopers

Jaime Rodriguez
Notaria 13 de bogotá

Sonia Elizabeth Rojas Izaquita
Gallo Medina Abogados Asociados

Cristina Rueda Londoño
Baker & McKenzie

Paula Samper Salazar
Gómez-Pinzón Zuleta Abogados S.A.

SGS Colombia S.A.

Pablo Sierra
Posse Herrera & Ruiz

Paola Spada
Corporación Excelencia en la Justicia

Juan Reinaldo Suarez
Curaduria Urbana 1

José Luis Suárez
Gómez-Pinzón Zuleta Abogados S.A.

Raúl Alberto Suárez Arcila

Jose Alejandro Torres
Posse Herrera & Ruiz

Lina Beatriz Torres
Gómez-Pinzón Zuleta Abogados S.A.

Maria Paula Camacho
CAMACOL

Mario Camargo
HM & Company LTDA

Darío Cárdenas
Cárdenas & Cárdenas

María Catalina Carmona
Cavelier Abogados

Ernesto Cavelier
Rodriguez & Cavelier

Nohora Cortes Cuellar
Curaduria Urbana 4

Felipe Cuberos
Prieto & Carrizosa S.A.

Pablo de la Torre
Rodriguez & Cavelier

María Helena Díaz Méndez
PricewaterhouseCoopers

José Antonio Duran
Excellentia Strategic

EINCE Ltda.

Emilio Ferrero
Cavelier Abogados

Carlos Fradique-Méndez
Brigard & Urrutia, member of Lex Mundi

Luis Hernando Gallo Medina
Gallo Medina Abogados Asociados

Isabella Gandini
Rodriguez & Cavelier

Nathalia García
Posse Herrera & Ruiz

Juan Antonio Gaviria
Rodriguez & Cavelier

GENELEC Ltda.

Ana Giraldo
Prieto & Carrizosa S.A.

Clara Inés Gómez
José Lloreda Camacho & Co.

Santiago Gutiérrez
José Lloreda Camacho & Co.

Catherine Hernández
PricewaterhouseCoopers

Viviana Hernández Grajales
CAMACOL

John Herreno
HM & Company LTDA

Santiago Higuera
CAMACOL

Andres Isaza
Rodriguez & Cavelier

Jorge Lara-Urbaneja
Baker & McKenzie

Alejandro Linares-Cantillo
Gómez-Pinzón Zuleta Abogados S.A.

Cristina Lloreda
Brigard & Urrutia, member of Lex Mundi

José Antonio Lloreda
José Lloreda Camacho & Co.

Ernesto López
Cárdenas & Cárdenas

Natalia López
Posse Herrera & Ruiz

Tina Xin
Mayer Brown LLP

Frank Yang
Mayer Brown LLP

Sha Yang
Jun He Law Offices, member of Lex Mundi

Natalie Yu
Shu Jin Law Firm

Laura Yuan
King & Wood PRC Lawyers

Xing Yuan
Broad & Bright Law Firm

Shuo Zhan
People's Bank of China

Sarah Zhang
Lovells

Yi Zhang
King & Wood PRC Lawyers

Johnson Zheng
Xiamen All Carbon Corporation

Hao Zhu
Fortune Law Group

Judy Zhu
Mayer Brown LLP

كولومبيا

Access Global Logistics Ltd

Carlos Alcala
José Lloreda Camacho & Co.

Enrique Alvarez
José Lloreda Camacho & Co.

Asociación Colombiana de Ingenieros Electricistas, Mecánicos, Electrónicos y Afines (ACIEM)

Mauricio Angulo
Computec - DataCrédito

Laurena Arambula
Cárdenas & Cárdenas

Eliana Bernal Castro
PricewaterhouseCoopers

Patricia Arrazola Bustillo
Gómez-Pinzón Zuleta Abogados S.A.

Bernardo Avila
Rodriguez & Cavelier

María Camila Bagés
Brigard & Urrutia, member of Lex Mundi

Luis Alfredo Barragán
Brigard & Urrutia, member of Lex Mundi

Aurora Barroso
Rodriguez & Cavelier

Juan Guillermo Becerra
PricewaterhouseCoopers

Claudia Benavides
Gómez-Pinzón Zuleta Abogados S.A.

Marco Bernal
Posse Herrera & Ruiz

Gloria María Borrero Restrepo
Corporación Excelencia en la Justicia

Leonardo Calderón Perdomo
Colegio de Registradores de Instrumentos Públicos de Colombia

Sherry Li
Lovells

Deng Liang
Jun He Law Office, member of Lex Mundi

Berry Lin
SDV Logistics Ltd.

Derek Liu
Lovells

Linfei Liu
Jun He Law Office, member of Lex Mundi

Sherry Liu
Noronha Advogados

Yucui Liu
Broad & Bright Law Firm

Zhiqiang Liu
King & Wood PRC Lawyers

Lucy Lu
King & Wood PRC Lawyers

Wei Lu
Broad & Bright Law Firm

Ling Pan
Broad & Bright Law Firm

Gustavo Rabello
Noronha Advogados

Stephen Rynhart
Jones Lang LaSalle

Sichuan Metals & Minerals Import & Export Corp.

Han Shen
Davis Polk & Wardwell

Cathy Shi
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

Tina Shi
Mayer Brown LLP

Ming Sun
Broad & Bright Law Firm

Emily Tang
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

Jessie Tang
Global Star Logistics Co. Ltd.

Xin Tong
Samsung Mobile

Terence Tung
Mayer Brown LLP

Venus Holdings HK Co., Ltd.

Celia Wang
PricewaterhouseCoopers

Hongyu Wang
DeHeng Law Offices

Jin Wang
Lovells

Liang Wang
Lovells

William Wang
PricewaterhouseCoopers

Yang Wang
Broad & Bright Law Firm

Cassie Wong
PricewaterhouseCoopers

Kent Woo
Guangda Law Firm

Shanshan Wu
Broad & Bright Law Firm

Seyanne Groga
Cabinet Jean-François Chauveau

Guillaume Koffi
Conseil National De L'Ordre des Architectes

Kiyobien Kone
Société civile professionnelle d'Avocats (SCPA) Le Paraclet

Mahoua Kone
Etude de Maître Kone Mahoua

Anne Marie Kouassi
SCPA Dogué-Abbé Yao & Associés

Charlotte-Yolande Mangoua
Etude de Maître Mangoua

Evelyne M'Bassidgé
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Georges N'Goan
Cabinet N'Goan, Asman & Associés

Patricia N'guessan
Cabinet Jean-François Chauveau

Karim Ouattara
SCPA Dogué-Abbé Yao & Associés

SABKA

SIMAT

Athanase Raux
Cabinet Raux, Amien & Associés

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Fatoumata Konaté Touré Bebo
Cabinet de notaire Konaté Touré Bebo

Fousséni Traoré
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Konzo Traore
BCEAO

Jean Christian Turkson
CIE

Nadia Vanie
Cabinet N'Goan, Asman & Associés

Abbé Yao
SCPA Dogué-Abbé Yao & Associés

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

كرواتيا

Andrea August
HITRO.HR

Zoran Avramović
Ministry of Justice

Ivana Bandov
CMS Zagreb

Zoran Bohaček
Croatian Banking Association

Andrej Bolfek
Leko & Partners

Marko Borsky
Divjak, Topić & Bahtijarević

Randall Zamora Hidalgo
Costa Rica ABC

Yin Ho
Teletec S.A.

Vicente Lines
Arias & Muñoz

Ivannia Méndez Rodríguez
Oller Abogados

Andres Mercado
Oller Abogados

Gabriela Miranda
Oller Abogados

Eduardo Montoya Solano
Superintendencia General de Entidades Financieras

Cecilia Naranjo
LEX Counsel

Pedro Oller
Oller Abogados

Ramón Ortega
PricewaterhouseCoopers

Laura Perez
CINDE

Sergio Perez
André Tinoco Abogados

Mainor Quesada
TELETEC S.A.

Manrique Rojas
André Tinoco Abogados

Miguel Ruiz Herrera
LEX Counsel

Andrea Saenz
Aguilar Castillo Love

Sergio Salas
SEYSA Consultoría y Construcción

Fernando Sánchez
Russell Bedford Costa Rica, member of Russell Bedford International

Luis Sibaja
LEX Counsel

Marianela Vargas
PricewaterhouseCoopers

Rocio Vega
Grupo Mega de Costa Rica BR, S.A

Rodrigo Zapata
LEX Counsel

Jafet Zúñiga Salas
Superintendencia General de Entidades Financieras

كوت ديفوار

Any Ray & Partners

Diaby Aboubakar
BCEAO

César Asman
Cabinet N'Goan, Asman & Associés

Jean-François Chauveau
Cabinet Jean-François Chauveau

Bnetd

COTAM

Dorothée K. Dreesen
Etude Maitre Dreesen

Bertrand Fleury
SDV - SAGA CI

كوستاريكا

Aisha Acuña
André Tinoco Abogados

John Aguilar
Aguilar Castillo Love

Arnoldo André
André Tinoco Abogados

Luis Fdo. Andrés Jácome
Compañía Nacional de Fuerza y Luz

Carlos Araya
Quirós & Asociados Central Law

Luis Diego Barahona
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Carlos Barrantes
PricewaterhouseCoopers

Alejandro Bettoni Traube
Doninelli & Doninelli - Asesores Jurídicos Asociados

Mauricio Bonilla
Oller Abogados

Eduardo Calderón-Odio
BLP Abogados

Adriana Calero
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Bernardo Calvo M.
Grupo Mega de Costa Rica BR, S.A

Gastón Certad
Batalla & Asociados

Silvia Chacon
Alfredo Fournier & Asociados

Daniel Chaves
CINDE

Marybeth Chinchilla
André Tinoco Abogados

Compañía Nacional de Fuerza y Luz

Colegio de Ingenieros Electricistas, Mecánicos e Industriales

Melania Dittel
Arias & Muñoz

Luis Escalante
Grupo Mega S.A

Roberto Esquivel
Oller Abogados

Leticia Garcia
Quirós & Asociados Central Law

Ingrid Jiménez Godoy
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Miguel Golcher Valverde
Colegio de Ingenieros Electricistas, Mecánicos e Industriales

V. Andrés Gómez
PricewaterhouseCoopers

Andrea González
BLP Abogados

Paola Gutiérrez Mora
LEX Counsel

Mario Gutiérrez Quintero
LEX Counsel

María del Mar Herrera
BLP Abogados

Société Minière de Développement/RJ Traders

Société Nationale d'Electricité (SNEL)

Christie Madudu Sulubika
Cabinet Madudu Sulubika

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Bénoit Tshibangu Ilunga
Cabinet Emery Mukendi Wafwana & Associés

Sylvie Tshilanda Kabongo
Cabinet Madudu Sulubika

Toto Wa Kinkela
Toto & Associés Cabinet d'Avocats

جمهورية الكونغو

Roland Bembelly
Cabinet d'Avocats Gomes

Prosper Bizitou
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

David Bourion
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Claude Coelho
Cabinet d'Avocats Claude Coelho

Mathias Essereke
Cabinet d'Avocats Claude Coelho

Philippe Fouda Fouda
BEAC

Henriette Lucie Arlette Galiba
Office Notarial Me Galiba

Alexis Vincent Gomes
Cabinet d'Avocats Gomes

Caroline Idrissou-Belingar
BEAC

Sylvert Bérenger Kymbassa Boussi
Etude Maitre Béatrice Dianzolo, Huissier de Justice

François Lavanant
SDV

Emmanuel Le Bras
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Parfait Euloge Linvani
Cabinet d'Avocats Gomes

Salomon Louboula
Etude Notariale Senghor

Thierry Mamimoue
Cabinet d'Avocats Gomes

Norbert Diétrich M'Foutou
Etude de Maitres Séraphin Mcakosso-Douta et Norbert M'Foutou

Lucien Onanga Otando
BEAC

Chimène Prisca Nina Pongui
Etude de Me Chimène Prisca Nina Pongui

Roberto Prota
SDV

Francis Sassa
Cabinet d'Avocats Jean Petro

Yves Simon Tchicamboud
Cabinet d'Avocats Gomes

Regis de Oliveira
Agetraf s.a.r.l. - SDV

Yves Debiesme
Agetraf s.a.r.l. - SDV

Prosper Djuma Bilali
Cabinet Masamba

Eugénie Elanga Monkango
Cabinet Emery Mukendi Wafwana & Associés

David Guarnieri
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Amisi Herady
ANAPI

José Ilunga Kapanda
Cabinet Emery Mukendi Wafwana & Associés

Sandra Kabuya
Cabinet Jean Bosco Muaka & Associates

Ngalamulume Kalala emmanuel
Barreau de Kinshasa/ Matete

Kafua Katako

Robert Katambu
Cabinet Jean Bosco Muaka & Associates

Pierre Kazadi Tshibanda
Cabinet Masamba

Phistian Kubangusu Makiese
Cabinet Masamba

Pierre-Pépin Kwampuku Latur
Cabinet Pepin Kwampuku

G. Le Dourain
Agetraf s.a.r.l. - SDV

Jean-Délphin Lokonde Mvulukunda
Cabinet Masamba

Léon Lubamba
Conservation des Titres Immobiliers de la Lukunga

Vital Lwanga Bizanbila
Cabinet d'avocat JCC & A

Eugénie Makangha Dunn

Jean Paul Matanga
Cabinet Jean Bosco Muaka & Associates

Jean Claude Mbaki Siluzaku
Cabinet Mbaki et Associés

Didier Mopiti
MBM Conseil

Louman Mpoy
Cabinet Mpoy - Louman & Associés

Jean Bosco Muaka
Cabinet Jean Bosco Muaka & Associates

Emery Mukendi Wafwana
Cabinet Emery Mukendi Wafwana & Associés

Jacques Munday
Cabinet Ntoto et Nswal

Marius Muzembe Mpungu
Cabinet Kabasele - Mfumu & Associés

Joseph Ngalamulume Lukalu
Cabinet Yoko et Associés

Victorine Bibiche Nsimba Kilembe
Barreau de Kinshasa/ Matete

Jarmila Hanzalova
PRK Partners s.r.o. advokátní kancelář

Radek Horký
Notary Chamber

Michal Hrncir
Ambruz & Dark Law Firm

Katarina Hybenová
Squire, Sanders & Dempsey, v.o.s. advokát kancelář

Jaroslava Ignacikova
Ambruz & Dark Law Firm

Pavel Jakab
Peterka & Partners

Ludvik Juřička
Ambruz & Dark Law Firm

Alena Klierová
Eurotrend s.r.o, a member firm of Russell Bedford International

Veronika Kocova
Peterka & Partners

Sofia Komrsková
Eurotrend s.r.o, a member firm of Russell Bedford International

Adela Krbcová
Peterka & Partners

Aleš Kubáč
Ambruz & Dark Law Firm

Petr Kucera
CCB - Czech Banking Credit Bureau

Dina Lasova
PRK Partners s.r.o. advokátní kancelář

Zuzana Luklova
Ambruz & Dark Law Firm

Ondrej Machala
Notary Chamber

Jiří Markvart
Ambruz & Dark Law Firm

Peter Maysenhölder
BNT - pravda & partner, v.o.s.

Petr Mestanek
Linklaters

Veronika Mistova
PRK Partners s.r.o. advokátní kancelář

Lenka Mrazova
PricewaterhouseCoopers

David Musil
PricewaterhouseCoopers

Jarmila Musilova
Czech National Bank

Robert Nemec
PRK Partners s.r.o. advokátní kancelář

Petr Novotny
Ambruz & Dark Law Firm

Jörg Nürnberger
DLA Piper LLP

Athanassios Pantazopoulos
IKRP Rokas & Partners and Dr. A. Pantazopoulos

Martina Pavelkova
Panalpina s.r.o.

Markéta Protivankova
Vejmelka & Wünsch, s.r.o.

Christos Mavrellis
Chrysses Demetriades & Co

Neophytos Neophytou
Ernst & Young

Christina Papakyriakou
Antis Triantafyllides & Sons LLC

Leandros Papaphilippou
Papaphilippou & Co., Advocates and Legal Consultants

Marios Pelekanos
Mesaritis Pelekanos Architects - Engineers

Lambros Soteriou
Michael Kyprianou & Co.

Andreas D. Symeon
Government of Cyprus

Citron Tornaritis
Tornaritis Law LLC

Stelios Triantafyllides
Antis Triantafyllides & Sons LLC

Panikos Tsiailis
PricewaterhouseCoopers

Christodoulos Vassiliades
Christodoulos G. Vassiliades & Co LLC

الجمهورية التشيكية

Allen & Overy LLP

Viet Anh Nguyen
Peterka & Partners

Tomas Babacek
Ambruz & Dark Law Firm

Libor Basl
Baker & McKenzie

Tomáö Běhounek
bnt - pravda & partner, v.o.s.

Martin Bohuslav
Ambruz & Dark Law Firm

Stephen B. Booth
PricewaterhouseCoopers

Alena Brichackova
Peterka & Partners

Michal Buchta
Ambruz & Dark Law Firm

Jiří Černý
Peterka & Partners

Marian Cuprik
DLA Piper LLP

Matěj Daněk
PRK Partners s.r.o. advokátní kancelář

Ondřej Dušek
Peterka & Partners

Tereza Erényi
PRK Partners s.r.o. advokátní kancelář

Pavel Ficek
Panalpina s.r.o.

Kristýna Fišerová
Peterka & Partners

Michal Forytek
Linklaters

Jakub Hajek
Ambruz & Dark Law Firm

Michal Hanko
Bubnik, Myslil & Partners

Andreas Andreou
Cyprus Global Logistics

Harry S. Charalambous
KPMG

Antonis Christodoulides
PricewaterhouseCoopers

Christophoros Christophi
Christophi & Associates

Kypros Chrysostomides
DRK. Chrysostomides & Co.

Alexis Danos
Danos & Associates

Chrysostomos Danos
Danos & Associates

Achilleas Demetriades
Lellos P Demetriades Law Office LLC

Haris Fereos
Fereos & Associates

Angela T. Frangou
Cyprus Stock Exchange

Stefani Gabriel
PricewaterhouseCoopers

Christina Hadjidemetriou
Christodoulos G. Vassiliades & Co LLC

Marios N. Hadjigavriel
Antis Triantafyllides & Sons LLC

Spyros Hadjinicolaou
Antis Triantafyllides & Sons LLC

Iacovos Hadjivarnavas
Cyprus General Bonded and Transit Stores Association

Samantha G. Hellicar
Antis Triantafyllides & Sons LLC

Anthony Indianos
Costas Indianos & Co

Christina Ioannidou
Ioannides Demetriou

Panicos Kaouris
PricewaterhouseCoopers

George Karakannas
CH.P. Karakannas Electrical Ltd

Andreas Karmios
First Cyprus Credit Bureau

Thomas Keane
Chrysses Demetriades & Co

Spyros G. Kokkinos
Ministry of Commerce, Industry and Tourism

Christina Kotsapa
Antis Triantafyllides & Sons LLC

Nicholas Ktenas
Andreas Neocleous & Co. Legal Consultants

Menelaos Kyprianou
Michael Kyprianou & Co.

John G. Lefas
Electricity Authority of Cyprus

George M. Leptos
Leptos Group

George V. Markides
KPMG

Pieris M. Markou
Deloitte

Anita Krizmanić
Mačešić & Partners, Odvjetnicko drustvo

Dubravka Lacković
CMS Zagreb

Miroslav Leko
Leko & Partners

Krešimir Ljubić
Leko & Partners

Marko Lovirić
Divjak, Topić & Bahtijarević

Mate Lovrić
Laktić & Partners

Ana Lubura
Gark Konzalting d.o.o.

Miroljub Mačešić
Mačešić & Partners, Odvjetnicko drustvo

Vladimir Mamić
Mamić Reberski & Partners

Josip Marohnić
Divjak, Topić & Bahtijarević

Andrej Matijevich
Matijevich Law Office

Daša Musulin
Marović & Partners

Hrvoje Petrić
Petrić Law Firm

Marija Petrović
Divjak, Topić & Bahtijarević

Sanja Porobija
Porobija & Porobija Law Firm

Tihana Posavec
Divjak, Topić & Bahtijarević

Ana Sihtar
Ana Sihtar Attorneys-at-Law

Dragutin Sikirić
Sikiric Hadzija Attorney Partnership

Irena Šribar Radić
Law firm Gjurgjan & Šribar Radić

Mario Štefanić
Transadria

Goranka Šumonja Laktić
Laktić & Partners

Ivana Sverak
Porobija & Porobija

Trast

Vesna Veselin
Ministry of Env. Prot., Physical Planning and Construction

Hrvoje Vidan
Vidan Law Office

Arn Willems
CB Richard Ellis d.o.o.

Eugen Zadravec
Eugen Zadravec Law Firm

قبرص

Alexandros Alexandrou
Tornaritis Law LLC

Xeni Anastasiou
Info Credit Group

Marijana Božić
Divjak, Topić & Bahtijarević

Irena Brezovecki
Vidan Law Office

Lana Brlek
PricewaterhouseCoopers

Belinda Čačić
Čačić & Partners

Jasmina Crnalić
CMS Zagreb

Tamara Crnkić
Mamić Reberski & Partners

Ivan Ćuk
Vukmir Law Office

Stefanija Čukman
Jurić Law Offices

Saša Divjak
Divjak, Topić & Bahtijarević

Anela Dizdarević
Ana Sihtar Attorneys-at-Law

Elektro Kros d.o.o. and Elektro Juric d.o.o.

Ivana Dominković
CMS Zagreb

Daria Dubajić
Porobija & Porobija Law Firm

Gregor Famira
CMS Zagreb

Tamiko Rochelle Franklin
Matijevich Law Office

Lino Fučić
Ministry of Env. Prot., Phisical Planning and Construction,

Ivan Gjurgjan
Law firm Gjurgjan & Šribar Radić

Kresimir Golubić

Tom Hadzija
Sikiric Hadzija Attorney Partnership

Lidija Hanžek
HROK

HEP Distribution System Operator Ltd.

Jana Hitrec
Čačić & Partners

Branimir Iveković
Vidan Law Office

Irina Jelčić
Hanžeković, Radaković & Partners, member of Lex Mundi

Marijana Jelić
Law Office Jelic

Janos Kelemen
PricewaterhouseCoopers

Mirna Kette
PricewaterhouseCoopers

Branko Kirin
Čačić & Partners

Margita Kiš-Kapetanović
Porobija & Porobija Law Firm

Kopgrad Projekt d.o.o.

Marija Krizanec
Jurić Law Offices

Fabiola Medina
Medina & Rizek, Abogados

Elizabeth Mena
Pellerano & Herrera, member of Lex Mundi

Natia Núñez
Headrick Rizik Alvarez & Fernández

Ana Ortega Terrero
Agencia de Comercio Exterior CM

Ramón Ortega
PricewaterhouseCoopers

Luis R. Pellerano
Pellerano & Herrera, member of Lex Mundi

Edward Piña Fernandez
Biaggi & Messina

Julio Pinedo
PricewaterhouseCoopers

Maria Portes
Castillo y Castillo

Alejandro Miguel Ramirez Suzaña
Rizik y Asoc

TransUnion

Carolina Silié
Headrick Rizik Alvarez & Fernández

Maricell Silvestre Rodriguez
Jiménez Cruz Peña

Juan Tejeda
PricewaterhouseCoopers

Urbano Tupete
Estrella & Tupete

Guiraldis Velásquez Ramos
Dhimes & Marra

Vilma Verras Terrero
Jiménez Cruz Peña

Chery Zacarias
Medina & Rizek, Abogados

إكوادور

Gerardo Aguirre
Vivanco & Vivanco

Pablo Aguirre
PricewaterhouseCoopers

Diego Cabezas-Klaere
Cabezas & Cabezas-Klaere

Xavier Andrade Cadena
Andrade Veloz & Asociados

Lucía Cordero Ledergerber
Falconi Puig Abogados

Renato Coronel
Pinto & Garces Asoc. Cia Ltda, member of Russell Bedford International

Fernando Del Pozo Contreras
Gallegos, Valarezo & Neira

Juan Carlos Gallegos Happle
Gallegos, Valarezo & Niera

Leopoldo González R.
Paz Horowitz

Vanessa Izquierdo D.
Izquierdo Abogados/API Ecuador

Rodrigo Jijón
Pérez, Bustamante y Ponce, member of Lex Mundi

Ana Isabel Caceres
Troncoso y Caceres

Juan Manuel Caceres
Troncoso y Caceres

Giselle Castillo
Superintendencia de Bancos

Rodolfo Colon
Estrella & Tupete

Laureana Corral
Estrella & Tupete

Leandro Corral
Estrella & Tupete

Mariano Corral
Estrella & Tupete

José Cruz Campillo
Jiménez Cruz Peña

Marcos de Leon
Superintendencia de Bancos

Sarah de León
Headrick Rizik Alvarez & Fernández

Juan Carlos De Moya
González & Coiscou

Romeo Del Valle
González & Coiscou

Rosa Díaz
Jiménez Cruz Peña

Rafael Dickson Morales
MG&A Medina Garnes & Asociados Abogados

Joaquín Guillermo Estrella Ramia
Estrella & Tupete

Alejandro Fernández de Castro
PricewaterhouseCoopers

Mary Fernández Rodríguez
Headrick Rizik Alvarez & Fernández

Jose Ernesto Garcia A.
Transglobal Logistic

Gloria Gasso
Headrick Rizik Alvarez & Fernández

Jetti Gomez
Biaggi & Messina

Pablo Gonzalez Tapia
González & Coiscou

Ralvin Gross
Headrick Rizik Alvarez & Fernández

Fabio Guzmán-Ariza
Guzmán-Ariza

José Antonio Logroño Morales
Adams Guzman & Logroño

José Ramón Logroño Morales
Adams Guzman & Logroño

Annie Luna
Pellerano & Herrera, member of Lex Mundi

Xavier Marra Martínez
Dhimes & Marra

Fernando Marranzini
Headrick Rizik Alvarez & Fernández

Carlos Marte
Agencia de Comercio Exterior CM

Melina Martinez
González & Coiscou

Félix Emok N'Dolo
CHD Group

Mourad Farah

Ibrahim Hamadou Hassan
Banque Pour le Commerce et LIIndustrie

Fatouma Mahamoud Hassan
Cabinet Mahamoud

Mayank Metha
Maersk Sealand Line

Ibrahim Mohamed Omar
Cabinet CECA

Oubah Mohamed Omar
Société Maritime L. Savon & Ries

Jerome Passicos
Société Maritime L. Savon & Ries

Lantosoa Hurfin Ralaiarinosy
Groupement Cosmezz Djibouti S.A.

Aicha Youssouf Abdi
Cabinet CECA

دومينيكا

Kirtiste Augustus
Waterfront and Alied Workers Union

Joffrey C.G. Harris
Harris & Harris

Marvlyn Estrado
KPB Chartered Accountants

F. Adler Hamlet
Realco Company Limited

Stephen K.M. Isidore
Emanuel & Isidore Chambers

Foued Issa
Issa Trading Ltd.

Alick C. Lawrence
Lawrence Alick C. Chambers

Severin McKenzie
McKenzie Architectural & Construction Services Inc.

Richard Peterkin
PricewaterhouseCoopers

Joan K.R. Prevost
Prevost & Roberts

J. Gildon Richards
J. Gildon Richards Chambers

Mark Riddle
DOMLEC

Eugene G. Royer
Eugene G. Royer Chartered Architect

Jason Timothy
DOMLEC

Laurina Vidal
Lawrence Alick C. Chambers

الجمهورية الدومينيكية

Carla Alsina
Biaggi & Messina

Lissette Balbuena
Stewart Title Dominicana, S.A.

Caroline Bono
PricewaterhouseCoopers

Eivind Einersen
Philip & Partnere

Lars Fogh
Accura Advokataktieselskab

Lita Misozi Hansen
PricewaterhouseCoopers

Jens Hjortskov
Philip & Partnere

Heidi Hoelgaard
Experian Northern Europe

Peter Honoré
Kromann Reumert, member of Lex Mundi

Jens Steen Jensen
Kromann Reumert, member of Lex Mundi

Camilla Jørgensen
Philip & Partnere

Jeppe Jørgensen
Bech-Bruun Law Firm

William Kanta
Kromann Reumert, member of Lex Mundi

Dorte Kjærgaard
Accura Advokataktieselskab

Aage Krogh
Magnusson

Christine Larsen
Plesner Svane Grønborg Advokatfirma

Jakob Hüttel Larsen
Philip & Partnere

Susanne Schjølin Larsen
Kromann Reumert, member of Lex Mundi

Lars Lindencrone
Bech-Bruun Law Firm

Alexander M. P. Johannessen
Kromann Reumert, member of Lex Mundi

Helle Næsager
Lett Law Firm

Andreas Nielsen
Jonas Bruun

Susanne Nørgaard
PricewaterhouseCoopers

Jim Øksnebjerg
Advokataktieselskabet Horten

Niels Bang Sørensen
Gorrissen Federspiel Kierkegaard

Kim Trenskow
Kromann Reumert, member of Lex Mundi

جيبوتي

Rahma Abdi Abdillahi
Banque Centrale de Djibouti

Abdillahi Aidid Farah

Wabat Daoud

Jean Phillipe Delarue
Société Maritime L. Savon & Ries

Luc Deruyer
Société Maritime L. Savon & Ries

Ali Dini

Electricité de Djibouti

Nataša Randlová
PRK Partners s.r.o. advokátní kancelář

Tomas Richter
Clifford Chance LLP/ Institute of Economic Studies, Faculty of Social Sciences, Charles University

Zdenek Rosicky
Squire, Sanders & Dempsey, v.o.s. advokát kancelář

Leona Ševčíková
Panalpina s.r.o.

Robert Sgariboldi
Panalpina s.r.o.

Dana Sládečková
Czech National Bank

Marika Slamova
DLA Piper LLP

Steven Snaith
PricewaterhouseCoopers

Petra Sochorova
Havel & Holásek s.r.o., advokátní kancelář

Ondřej Špetla
Eurotrend s.r.o, a member firm of Russell Bedford International

Anna Stankova
Havel & Holásek s.r.o., advokátní kancelář

Marie Strachotová
Peterka & Partners

Růžena Trojánková
Linklaters

Klara Valentova
Ambruz & Dark Law Firm

Jana Večerníková
Notary Chamber

الدانمرك

Elsebeth Aaes-Jørgensen
Norrbom Vinding, member of Ius Laboris

Peter Bang
Plesner Svane Grønborg Advokatfirma

Thomas Bang
Lett Law Firm

Mads Bierfreund
Kromann Reumert, member of Lex Mundi

Thomas Booker
Accura Advokataktieselskab

Ole Borch
Bech-Bruun Law Firm

Christian Bredtoft Guldmann
Kromann Reumert, member of Lex Mundi

Peter Burhøj
Kromann Reumert, member of Lex Mundi

Jeppe Buskov
Kromann Reumert, member of Lex Mundi

Cargo World A/S

Frants Dalgaard-Knudsen
Plesner

Mogens Ebeling
Jonas Bruun

Fidel Márquez
Arias & Muñoz

Daniel Martinez
García & Bodán

Diego Martin-Menjivar
Consortium Centro América Abogados

Luis Alonso Medina Lopez
Rusconi, Valdez, Medina & Asociados

Astrud María Meléndez
Asociación Protectora de Créditos de El Salvador (PROCREDITO)

José Walter Meléndez
Customs

Jorge Mendez
Romero Pineda & Asociados, member of Lex Mundi

Antonio R. Mendez Llort
Romero Pineda & Asociados, member of Lex Mundi

Edgar Mendoza
PricewaterhouseCoopers

Pedro Alejandro Mendoza
Espino Nieto & Asociados, member of Ius Laboris

Miriam Eleana Mixco Reyna
Gold Service / MSI

Jocelyn Mónico
Aguilar Castillo Love

Ramón Ortega
PricewaterhouseCoopers

Susana Palacios
Arias & Muñoz

Carlos Pastrana
Colegio de Arquitectos de El Salvador

Jessica Pineda Machuca
ACZALAW

Mónica Guadalupe Pineda Machuca
ACZALAW

Francisco Eduardo Portillo
CEPA

Ana Patricia Portillo Reyes
Guandique Segovia Quintanilla

Hector Rios
Consortium Centro América Abogados

Roxana Romero
Romero Pineda & Asociados, member of Lex Mundi

Adonay Rosales
PricewaterhouseCoopers

Manuel Telles Suvillaga
Lexincorp

Carlos Torres
ACZALAW

María Alejandra Tulipano
Consortium Centro América Abogados

Mauricio Antonio Urrutia
Superintendencia del Sistema Financiero

Julio Valdés
Arias & Muñoz

Luis Mario Villalta
Consortium Centro América Abogados

Greiss Youssef
Afifi World Transport

Eman Zakaria
Ministry of Manpower & Migration

Mona Zobaa
Ministry of Investment

Mona Zulficar
Shalakany Law Office, member of Lex Mundi

السلفادور

Carlos Roberto Alfaro
PricewaterhouseCoopers

Miguel Angel
Ale Cargo S.A. de C.V.

Ana Margoth Arévalo
Superintendencia del Sistema Financiero

Ernesto Argueta
BDO Figueroa Jiménez & Co.

Francisco Armando Arias Rivera
Arias & Muñoz

Irene Arrieta de Díaz Nuila
Arrieta Bustamante

Francisco José Barrientos
Aguilar Castillo Love

Andrew Bennett
BDO Figueroa Jiménez & Co.

Carlos Castillo
Romero Pineda & Asociados, member of Lex Mundi

Diana Castro
Lexincorp

Ricardo Cevallos
Consortium Centro América Abogados

Walter Chávez Velasco
Gold Service / MSI

Geraldo Cruz
García & Bodán

Laura de Jimenez
Asociación Protectora de Créditos de El Salvador (PROCREDITO)

Mayra de Morán
Presidential Program El Salvador Eficiente

Maria Marta Delgado
Arias & Muñoz

Roberta Gallardo de Cromeyer
Arias & Muñoz

Erwin Alexander Haas Quinteros
Rusconi, Valdez, Medina & Asociados

Carlos Henriquez
Gold Service / MSI

America Hernandez
Ale Cargo S.A. de C.V.

Gloria Lizama de Funes
Organo Judicial de El Salvador

Thelma Dinora Lizama de Osorio
Superintendencia del Sistema Financiero

Jerson Lopez
Gold Service / MSI

Rana El-Nahal
Sarwat A. Shahid Law Firm

Mustafa Elshafei
Ibrachy Law Firm

Sherihan Elshal
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Hassan Fahmy
Ministry of Investment

Tarek Gadallah
Ibrachy Law Firm

Tareq Gadallah
Ibrachy Law Firm

Ashraf Gamal El-Din
Egyptian Institute of Directors

Ahmed Gawish
Ministry of Transport

Karim Adel Kamel Ghobrial
Karim Adel Law Office

Zeinab Saieed Gohar
Central Bank of Egypt

Maha Hassan
Afifi World Transport

Omneia Helmy
Egyptian Center for Economic Studies

Lobna Mohamed Hilal
Central Bank of Egypt

Mohamed Hussein
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Ashraf Ihab
Shalakany Law Office, member of Lex Mundi

Mohamed Kamel
Al Kamel Law Office

Ghada Kaptan
Shalakany Law Office, member of Lex Mundi

Mohanna Khaled
BDO, Khaled & Co

Taha Khaled
BDO, Khaled & Co

Sally Kotb
Nadoury & Nahas Law Offices

Mustafa Makram
BDO, Khaled & Co

Sherif Mansour
PricewaterhouseCoopers

Diaa Mohamed
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Mostafa Mostafa
Al Kamel Law Office

Ashraf Nadoury
Nadoury & Nahas Law Offices

Ragia Omran
Shalakany Law Office, member of Lex Mundi

Tarek Fouad Riad
Kosheri, Rashed & Riad

Mohamed Serry
Serry Law Office

Safwat Sobhy
PricewaterhouseCoopers

South Cairo Electricity Distribution Company

Randa Tharwat
Nacita Corporation

Rana Al Nahal
Sarwat A. Shahid Law Firm

Yousef AlAmly
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Yasmin Al-Gharbawie
Shalakany Law Office, member of Lex Mundi

Abd El Wahab Aly Ibrahim
Abd El Wahab Sons

Tim Armsby
Trowers & Hamlins

Amr Mohamed Mahmoud Atta
Karim Adel Law Office

Abdelhamid Attalla
KPMG

Khaled Balbaa
KPMG

Louis Bishara
Bishara Textile & Garment Manufacturing Co

Karim Dabbous
Sherif Dabbous, Auditors & Financial Consultancies, a member firm of Russell Bedford International

Sherif Dabbous
Sherif Dabbous, Auditors & Financial Consultancies, a member firm of Russell Bedford International

Sameh Dahroug
Ibrachy & Dermarkar Law Firm

Ibrahim Hassan Daker
Karim Adel Law Office

Said Diab
Sherif Dabbous, Auditors & Financial Consultancies, a member firm of Russell Bedford International

Abdallah El Adly
PricewaterhouseCoopers

Mahmoud El Gharabawy
Nadoury & Nahas Law Offices

Mohamed El Gharably
Nadoury & Nahas Law Offices

Mohamed EL Gindy
Waad Trade & Development Co.

Mohamed Refaat El Houshy
The Egyptian Credit Bureau I-Score

Hassan El Maraashly
AAW Consulting Engineers

Amr El Monayer
Ministry of Finance

Mohamed El Sayed
Nadoury & Nahas Law Offices

Hasan El Shafiey
Nadoury & Nahas Law Offices

Karim Elhelaly
Al-Ahl Firm

Ashraf Elibrachy
Ibrachy Law Firm

Mohamed El-Labboudy
Nadoury & Nahas Law Offices

Francisco Javier Naranjo Grijalva
Paz Horowitz

MZ Sistemas Electricos y Electronicos

María Dolores Orbe
Vivanco & Vivanco

Esteban Ortiz
Pérez, Bustamante y Ponce, member of Lex Mundi

Pablo Padilla Muirragui
Ecuador Cargo System

Daniel Pino Arroba
Coronel y Pérez

Ramiro Pinto
Pinto & Garces Asoc. Cia Ltda, member of Russell Bedford International

Patricia Ponce Arteta
Bustamante y Bustamante

Martin Portilla
Vivanco & Vivanco

Diego Ramírez Meseo
Fabara & Compañia Abogados

Sandra Reed
Pérez, Bustamante y Ponce, member of Lex Mundi

Veronica Sofia Ruales Díaz
Bustamante & Bustamante

German Saona
PricewaterhouseCoopers

César Vélez Calderón
Covelcal

مصر

Abdel Aal Aly
Afifi World Transport

Naguib Abadir
Nacita Corporation

Mohamed Abd El-Sadek
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Girgis Abd El-Shahid
Sarwat A. Shahid Law Firm

Sara Abdel Gabbar
Trowers & Hamlins

Ibrahim Mustafa Ibrahim Abdel Khalek
General Authority for Investment GAFI

Ahmed Abdel Warith
AAW Consulting Engineers

Mohamed Abdelaal
Ibrachy & Dermarkar Law Firm

Ramez Mounir Abdel-Nour
Karim Adel Law Office

Ahmed Abou Ali
Hassouna & Abou Ali

Sameh Abu Zeid
Capital Market Authority

Nermin Abulata
Ministry of Trade & Industry

Ghada Adel
PricewaterhouseCoopers

Ahmed Adel Kamel
Karim Adel Law Office

Hazem Ahmed Fathi
Hassouna & Abou Ali

Delores Elliott

Florence Fenton
Munro Leys Notaries Public

Anita Jowitt
University of the South Pacific

Paul McDonnell
Cromptons Solicitors

Litiana Morris
Howards Lawyers

Richard Naidu
Munro Leys Notaries Public

Vandnha Narayan
Colonial Bank

Nalin Patel
PKF Fiji

Pradeep Patel
PKF Fiji

Ana Rasovo
Howards Lawyers

Varun Shandil
Munro Leys Notaries Public

Om Dutt Sharma
Fiji Electricity Authority

Dudley Simpson
Cromptons Solicitors

Shelvin Singh
Parshotam & Co.

Narotam Solanki
PricewaterhouseCoopers

Moto Solvalu
Williams & Gosling Ltd.

Chirk Yam
PricewaterhouseCoopers

Eddie Yuen
Williams & Gosling Ltd.

فنلندا

Sakari Aalto
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Miia Aho
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Manne Airaksinen
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Kasper Björkstén
Helen Sähköverkko Oy

Claudio Busi
Castrén & Snellman Attorneys Ltd.

Cargoworld Ab/Oy

Mikko Eerola
Waselius & Wist

Marja Eskola
PricewaterhouseCoopers

Tuukka Fabritius
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Esa Halmari
Hedman Partners

Johanna Haltia-Tapio
Hannes Snellman Attorneys at Law Ltd.

Getachew Kitaw Yitateku
Ethiopian Bar Association

Taddesse Lencho
Addis Ababa University

Yared Lencho
SUR Construction PLC

Yirga Tadesse Matewos
The Federal Ministry of Justice, Documents Authentication and Registration Office

Molla Mengistu
Addis Ababa University

Belachew Moges
EEPCo

Getahun Nana
National Bank of Ethiopia

Hailye Sahle Seifu

Sintayehu Tefera Mekonnen
The Federal Ministry of Justice, Documents Authentication and Registration Office

Eyasu Tequame
Jehoiachin Techno Pvt. Ltd. Co.

Tibebu Tesfaye Haile
Tibebu Tesfaye Haile Legal Consultant

Seyoum Yonhannes Tesfy
Addis Ababa University

Mesfin Tilahun
Main City Administration of Addis Ababa

Wolde Tsadik Someno
Ministry of Trade & Industry

Amsale Tsehaye
Amsale Tsehaye & Associates Law Office

Aklilu Woldemariam
Ethiopian Investment Agency

Marcos Wolde-Sanbet Lobicka
Law Firm Marcos Wolde-Sanbet Lobicka

Tameru Wondmagegnehu
Tameru Wondmagegnehu Law Offices

فيجي

David Aidney
Williams & Gosling Ltd.

Caroll Sela Ali
Cromptons Solicitors

Eddielin Almonte
PricewaterhouseCoopers

John Apted
Munro Leys Notaries Public

Nehla Basawaiya
Munro Leys Notaries Public

Mahendra Chand
Munro Leys Notaries Public

Jamnadas Dilip
Jamnadas and Associates

Aca Domolailai
Colonial Bank

Monika Tamm
Lepik & Luhaäär LAWIN

Marjaa Teder
Luiga Mody Hääl Borenius

Villi Tõntson
PricewaterhouseCoopers

Veikko Toomere
MAQS Law Firm

Maris Tudre
Centre of Registers & Information Systems

Kristi Uibo
Ministry of Justice

Urmas Ustav
Lextal Law Office

Neve Uudelt
Raidla Lejins & Norcous

Paul Varul
Paul Varul Attorneys-at-Law

Urmas Veinberg
MAQS Law Firm

Vahur Verte
Luiga Mody Hääl Borenius

Peeter Viirsalu
Paul Varul Attorneys-at-Law

Mirjam Vili
BNT Legal & Tax

Andres Vinkel
Hansa Law Offices

Joel Zernask
KPMG

إثيوبيا

Teodros Abraham
SDV Transami Ltd.

Adem Ahmed
Express Transit Service Enterprise PLC.

Yoseph Alemu
Ministry of Trade & Industry

Befukado Assefa
Lewa PLC

Bekure Assefa
Bekure Assefa Law Office

Yonas Ayalew
SUR Construction PLC

Berhanu Yegezu Beyene
GAD construction PLC

Teshome Gabre-Mariam Bokan
Teshome Gabre-Mariam Law Firm

Wossen Teshome Bokan
Teshome Gabre-Mariam Law Firm

Teferra Demiss
Legal and Insurance Consultant and Attorney

Shimelise Eshete
MIDROC Construction PLC

Nega Getahun
City Administration of Addis Ababa

Jennifer Gohlke
GE Foundation

Yosef Kebede
Dashen Bank S.C.

Berhe Kinfe
EEPCo

Peep Kalamae
PricewaterhouseCoopers

Aidi Kallavus
KPMG

Ants Karu
Lextal Law Office

Gerli Kilusk
Lepik & Luhaäär LAWIN

Ermo Kosk
Lepik & Luhaäär LAWIN

Igor Kostjuk
Hough, Hübner, Hütt & Partners

Villu Kõve
Estonian Supreme Court

Tanja Kriisa
PricewaterhouseCoopers

Kaia Läänemets
Law Office Tark & Co.

Priit Lepasepp
Sorainen

Indrek Link
Hough, Hübner, Hütt & Partners

Liina Linsi
Lepik & Luhaäär LAWIN

Karin Madisson
Sorainen

Siiri Malmberg
Hansa Law Offices

Olger Marjak
Law Office Tark & Co.

Johan Maunsbach
MAQS Law Firm

Marko Mehilane
Lepik & Luhaäär LAWIN

Veiko Meos
Krediidiinfo A.S.

Jaanus Mody
Luiga Mody Hääl Borenius

Margus Mugu
Luiga Mody Hääl Borenius

Kaspar Noor
MAQS Law Firm

Arne Ots
Raidla Lejins & Norcous

Karl J. Paadam
Sorainen

Raino Paron
Raidla Lejins & Norcous

Kirsti Pent
Law Office Tark & Co.

Kaitti Persidski
Estonian Chamber of Notaries

Tarmo Peterson
Paul Varul Attorneys-at-Law

Leho Pihkva
Sorainen

Kristiina Puuste
KPMG

Ants Ratas
CF&S AS

Dmitri Rosenblat
Lepik & Luhaäär LAWIN

Piret Saartee
Ministry of Justice

Martin Simovart
Lepik & Luhaäär LAWIN

غينيا الاستوائية

Gabriel Amugu
Interactivos GE

Leoncio-Mitogo Edjang Avoro

Philippe Fouda Fouda
BEAC

Caroline Idrissou-Belingar
BEAC

Mariam Laine
Airfreight

Sébastien Lechêne
PricewaterhouseCoopers / Fidafrica

Paulino Mbo Obama
Oficina de estudieos - ATEG

François Münzer
PricewaterhouseCoopers / Fidafrica

Honorio Ndong Obama

Jenaro Obuno Ela
Ministerio de Hacienda y Presupuesto

Lucien Onanga Otando
BEAC

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

إريتريا

Biniam Fesehatzion
Berhane Gila-Michael Law Firm

Berhane Gila-Michael
Berhane Gila-Michael Law Firm

Kebreab Habte Michael
Kebreab Habte Michael Legal Consulting

Tekeste Mesghenna
MTD Enterprises PLC

إستونيا

Angela Agur
MAQS Law Firm

Katrin Altmets
Sorainen

Aet Bergmann
Law Office Luiga Mody Hääl Borenius

Mark Butzmann
BNT Legal & Tax

Jane Eespõld
Sorainen

Indrek Ergma
Sorainen

Valters Gencs
Gencs Valters Law Firm

Daniel Haab
Paul Varul Attorneys-at-Law

Pirkko-Liis Harkmaa
Lepik & Luhaäär LAWIN

Marget Henriksen
MAQS Law Firm

Triinu Hiob
Lepik & Luhaäär LAWIN

Risto Hübner
Law Office Tark & Co.

Andres Juss
Estonian Land Board

Omar Njie
Law Firm Omar Njie

Mary Abdoulie Samba-Christensen
Legal Practitioner

Mama Fatima Singhateh
GT Bank

Hawa Sisay-Sabally

Darcy White
PricewaterhouseCoopers

جورجيا

Natalia Babakishvili
Mgaloblishvili, Kipiani, Dzidziguri (MKD) Law Firm

Merab Barbakadze

Giorgi Begiashvili
Begiashvili & Co. Limited Law Offices

Ketevan Beradze
BGI Legal

Sandro Bibilashvili
BGI Legal

Zaza Bibilashvili
BGI Legal

Vladimer Chkhaidze
National Agency of Public Registry

Paul Cooper
PricewaterhouseCoopers

Aaron Crouch
Deloitte

Tsotne Ebralidze
ARCI Architecture & Development

ENERGO PRO Georgia

Courtney Fowler
PricewaterhouseCoopers

Unana Gogokhia
BGI Legal

Mamuka Gordeziani
GTS Trans Logistics

Levan Gotua
Georgian Financial Supervisory Agency

Batu Gvasalia
National Agency of Public Registry

Irakli Gvilia
Credit Info Georgia

David Kakabadze
Georgian Legal Partnership

Maka Khutsishvili
CaucastransExpress

Anastasia Kipiani
PricewaterhouseCoopers

Sergi Kobakhidze
PricewaterhouseCoopers

Aieti Kukava
Alliance Group Holding

Kakhaber Nariashvil
Georgian Legal Partnership

Vakhtang Paresishvili
DLA Piper Gvinadze & Partners LP

Irakli Pipia
DLA Piper Gvinadze & Partners LP

Pélagie Massamba Mouckocko
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Jean Mbagou
Banque Internationale pour le Commerce et l'Industrie du Gabon

Abel Mouloungui

Celestin Ndelia
Etude Maitre Ndelia Célestin

Ruben Mindonga Ndongo
Cabinet Me Anguiler

Thierry Ngomo
ArchiPro International

Lubin Ntoutoume

Josette Cadie Olendo
Cabinet Olendo

Lucien Onanga Otando
BEAC

Marie-Jose Ongo Mendou
FFA Juridique & Fiscal

Carine Peron
Union Gabonaise de banque

Laurent Pommera
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Christophe A. Relongoué
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

غامبيا

Victoria Andrews
Amie Bensouda & Co.

Alpha Amadou Barry
Deloitte

Abdul Aziz Bensouda
Amie Bensouda & Co.

Amie N.D. Bensouda
Amie Bensouda & Co.

Lamin B.S. Camara
Dandimayo Cambers

Sulayman B. Chune
Taf Construction

A.N.M Ousainu Darboe
Basangsang Chambers

Abeku Gyan-Quansah
PricewaterhouseCoopers

Birgitta Hardmark
Maersk Line

Alhaji Jallow
National Water & Electricity Company Ltd.

Cherno Alieu Jallow
Deloitte

Lamin S. Jatta
Deloitte

Zainab Jawara-Alami
Gambia Revenue Authority

Sulayman M. Joof
S.M. Joof Agency

Nani Juwara
National Water and Electricity Company Ltd.

Abdou Rahman Mboob

Thomas Nielsen
Gambia Shipping Agencies

Agathe Penning-Reef
Confédération Française du Commerce Interentreprises

Jacques Pourciel
Paris Notaire

Arnaud Raynouard
University Paris IX Dauphine

Bernard Reynis
Etude Notariale

Frédéric Roussel
Fontaine, Roussel & Associés

Hugues Roux
Banque de France

Isabelle Smith Monnerville
Vaughan Avocats

Caroline Stéphane
Delsol & Associés

Salli A. Swartz
Phillips Giraud Naud et Swartz

Samia Tighilt
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers

Sandra Tripathi
Gide Loyrette Nouel.

Philippe Xavier-Bender
Gide Loyrette Nouel

Claire Zuliani
Transparence, a member of Russel Bedford International

غابون

Charles Adenet
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Y.A. Adetona
Cabinet Fidexce

Marcellin Massila Akendengue
SEEG, Societe d'Energie et d'Eau du Gabon

Gianni Ardizzone
Panalpina World Transport

Marie Carmel Ketty Ayimambenwe
Banque Internationale pour le Commerce et l'Industrie du Gabon

Claude Barone
GETMA

Henri Bernhardt
GETMA

François Coron
Panalpina S.A.

Jean Delahaye
Bolloré

Léopold Effah
Etude Mekam'Ne & Effah Avocats Associés

Augustin Fang

Philippe Fouda Fouda
BEAC

Anne Gey Bekale

Caroline Idrissou-Belingar
BEAC

Jacques Lebama
Ministere de la Justice, Garde des Sceaux

Suomen Asiakastieto Oy - Finska

Helena Viita
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Anna Vuori
Hedman Partners

Gunnar Westerlund
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Kai Wist
PricewaterhouseCoopers

فرنسا

Allen & Overy LLP

Kempton Bedell-Harper
Russell Bedford International

Franck Buffaud
Delsol & Associés

Arnaud Chastel
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Frédérique Chifflot Bourgeois

Christian Courivaud
SCP Courivaud - Morange - Volniac

Ann Creelman
Vatier & Associés

Raphaëlle de Ruffi de Pontevès
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Isabelle Didier
Cabinet Isabelle Didier & Associés

Jean-Philippe Dom
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Electricité de France

Benoit Fauvelet
Banque de France

Sylvie Ghesquiere
Banque de France

Guillaume Glon
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers

Florence Grillier
Cabinet TAJ

Kevin Grossmann
Mayer Brown

Philipe Guibert
FIEEC

Sabrina Henocq
Delsol & Associés

Marc Jobert
Jobert & Associés

Daniel Arthur Laprès
Cabinet d'Avocats

Nicolas Mordaunt-Crook
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Nathalie Morel
Mayer Brown

Anne-Marie Moulin
Banque de France

Tuija Hartikainen
PricewaterhouseCoopers

Risto Hietanen
National Board of Patents & Registration

Jani Hovila
Hannes Snellman Attorneys at Law Ltd.

Mia Hukkinen
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Lauri Jääskeläinen
Building Control Department of the City of Helsinki

Juuso Jokela
Suomen Asiakastieto Oy - Finska

Sakari Kauppinen
National Board of Patents & Registration

Gisela Knuts
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Olli Koikkalainen
National Board of Patents & Registration

Elina Kumpulainen
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Kirsi Lahtinen
National Board of Patents & Registration

Mina Lang
Castrén & Snellman Attorneys Ltd.

Patrik Lindfors
P. Lindfors & Co, Attorneys-at-Law Ltd.

Tomas Lindholm
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Risto Löf
PricewaterhouseCoopers

Tuomas Lukkarinen
National Land Survey

Vuori Marko
Krogerus Attorneys Ltd

Ilona Paakkala
PricewaterhouseCoopers

Mikko Peltoniemi
Waselius & Wist

Ilkka Pesonen
Wabuco Oy

Jyrki Prusila
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Marja Ramm-Schmidt
Krogerus Attorneys Ltd

Mikko Reinikainen
PricewaterhouseCoopers

Petri Seppälä
PricewaterhouseCoopers

Tatu Simula
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Sini Soini
Roschier Attorneys Ltd., member of Ius Laboris & Lex Mundi

Evangelos Karaindros
Evangelos Karaindros Law Firm

Fotini D. Katrakaza
Law Office T. J. Koutalidis

Anna Kazantzidou
Panagopoulos, Vainanidis, Schina, Economou

Yannis Kelemenis
Kelemenis & Co.

Evita Kirykopoulou
Kremalis Law Firm, member of Ius Laboris

Constantinos Klissouras
Anagnostopoulos Bazinas

Paul Knoll
George A. Callitsis Succsrs S.A.

Alexandra Kondyli
Karatzas & Partners

Nicholas Kontizas
Zepos & Yannopoulos, member of Lex Mundi

Panos Koromantzos
Bahas, Gramatidis & Partners

Dimitrios Kremalis
Professor K. Kremalis & Partners, member of Ius Laboris

Tom Kyriakopoulos
Kelemenis & Co.

Vassiliki G. Lazarakou
Zepos & Yannopoulos, member of Lex Mundi

Konstantinos Logaras
Zepos & Yannopoulos, member of Lex Mundi

Charis Loizou
Elias Paraskevas Attorneys 1933

Viktoria - Maria Louri
Spyridakis Tsoukala Law Firm (ST LAW FIRM)

Evangelia Martinovits
IKRP Rokas & Partners

John Mazarakos
Elias Paraskevas Attorneys 1933

Effie G. Mitsopoulou
Kyriakides Georgopoulos & Daniolos Issaias

Athanassia Papantoniou
Kelemenis & Co.

Dimitris E. Paraskevas
Elias Paraskevas Attorneys 1933

Konstantinos Pistiolis
Elias Paraskevas Attorneys 1933

Katerina Politi
Kyriakides Georgopoulos & Daniolos Issaias

Mary Psylla
PricewaterhouseCoopers

Alexandros Sakipis
PricewaterhouseCoopers

Vasiliki Salaka
Karatzas & Partners

Constantine Sarantis
Zepos & Yannopoulos, member of Lex Mundi

Katerina Sefteli
Vivartia S.A

Jeremiah Coleman
Clearfreight Shipping Agencies Ltd.

Kwasi Darkwah
Ghana Investment Promotion Centre

William Edem Fugar
Fugar & Co.

John Robert Jenkins
Golden Jubilee Terminal

George Kwatia
PricewaterhouseCoopers

Kenneth D. Laryea
Laryea, Laryea & Co. P.C.

Lackson Agbeko Legah
Logistics @ Legacy Ltd.

Sam Okudzeto
Sam Okudzeto & Associates

Kingsford Otoo
Golden Jubilee Terminal

Kingsley Owusu-Ewli
PricewaterhouseCoopers

Jacob Saah
Saah & Co.

Lois Tankam

Darcy White
PricewaterhouseCoopers

Adwoa Yarney
Saah & Co.

Smart Yeboah
Electricity Company of Ghana

اليونان

Ioanna Argyraki
Kyriakides Georgopoulos & Daniolos Issaias

Nektaria Berikou
Ministry of Development

Alkistis - Marina Christofilou
IKRP Rokas & Partners

Vassilis Chryssomalis
Sarantitis Law Firm

Sotiris Constantinou
Grant Thornton

Theodora D. Karagiorgou
Law Office T. J. Koutalidis

Eleni Dikonimaki
Teiresias S.A. Interbanking Information Systems

Anastasia Dritsa
Kyriakides Georgopoulos & Daniolos Issaias

Alexandra Economou
Drakopoulos Law Firm

Margarita Flerianou
Economou International Shipping Agencies

Leonidas Georgopoulos
Kyriakides Georgopoulos & Daniolos Issaias

Sotiris Gioussios
Grant Thornton

Periklis Kakkavas
John M. Tripidakis and Associates

Elina Kanataki
Drakopoulos Law Firm

Constantinos Kapitsinos
Spyridakis Tsoukala Law Firm (ST LAW FIRM)

Bernd Siebers
DLA Piper LLP

Hanno Sperlich
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Dirk Stiller
PricewaterhouseCoopers Legal AG Rechtsanwaltsgesellschaft

Tobias Taetzner
PricewaterhouseCoopers

Holger Thomas
SJ Berwin LLP

Valentin Todorow
Hogan & Hartson LLP

Christoph Torwegge
PricewaterhouseCoopers Legal AG Rechtsanwaltsgesellschaft

Heiko Vogt
Panalpina Welttransport GmbH

Katharina von Rosenstiel
Orrick Hölters & Elsing

Raimund E. Walch
Wendler Tremml Rechtsanwälte

Lena Wallenhorst
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Torsten Wehrhahn
Latham & Watkins LLP

Annekatren Werthmann-Feldhues
PricewaterhouseCoopers Legal AG Rechtsanwaltsgesellschaft

Senatsverwaltung für Stadtentwicklung Berlin

Stefan Wirsch
Latham & Watkins LLP

Gerlind Wisskirchen
CMS Hasche Sigle

غانا

Seth Adom-Asomaning
Peasah-Boadu & Co.

Kwame Agati
Law Offices of Kwame Agati

Benjamin Agbotse
H & G Architects and Consultants

Nene Amegatcher
Sam Okudzeto & Associates

Wilfred Kwabena Anim-Odame
Land Valuation Board

Adwoa S. Asamoah Addo
Fugar & Co.

Adam Imoru Ayarna
Maersk Logistics Ltd.

Ellen Bannerman
Bruce-Lyle Bannerman & Thompson

Kojo Bentsi-Enchill
Bentsi-Enchill & Letsa, member of Lex Mundi

Stella Bentsi-Enchill
Lexconsult and Company

Sarah Adei Brown
DS Global Logistics

Stefan Heinrich
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Silvanne Helle
Linklaters Oppenhoff & Rädler

Götz-Sebastian Hök
Dr. Hök Stieglmeier & Partner

Markus Jakoby
Jakoby Rechtsanwälte

Christof Kautzsch
Salans

Henrik Kirchhoff
Latham & Watkins LLP

Jörg Kraffel
White & Case

Peter Limmer
Notare Dr. Limmer & Dr. Friederich

Christoph Lindenau
PricewaterhouseCoopers Legal AG Rechtsanwaltsgesellschaft

Frank Lohrmann
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Cornelia Marquardt
Norton Rose

Susanne Mattern
PricewaterhouseCoopers

Jan Geert Meents
DLA Piper LLP

Werner Meier
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Thomas Miller
Krohn Rechtsanwälte

Eike Najork
C·B·H Rechtsanwälte

Wolfgang Nardi
Kirkland & Ellis LLP Germany Munich

Isaschar Nicolaysen
DLA Piper LLP

Dirk Otto
Norton Rose

Daniel Panajotow
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Jan Christoph Pfeffer
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Peter Polke
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Sebastian Prügel
White & Case

Christopher Schauenburg
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Ralf M. Schnaittacher
Mayer Brown LLP

Friedrich Tobias Schoene
Hogan & Hartson LLP

Marc Schuett
Latham & Watkins LLP

Thomas Schulz
Nörr Stiefenhofer Lutz, member of Lex Mundi

Ingrid Seitz
Deutsche Bundesbank

Joseph Salukvadze
Tbilisi State University

Manzoor Shah
Globalink Logistics Group

Rusa Sreseli
PricewaterhouseCoopers

Avto Svadnize
DLA Piper Gvinadze & Partners LP

Anna Tabidze
Mgaloblishvili, Kipiani, Dzidziguri (MKD) Law Firm

Giorgi Tavartkiladze
Deloitte

ألمانيا

Allen & Overy LLP

Gabriele Apfelbacher
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Sven Bäumler
Vattenfall Europe Distribution Hamburg GmbH

Henning Berger
White & Case

Astrid Berle
SCHUFA Holding AG

Jennifer Bierly
Avocado rechtsanwälte

Michael Brems
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Manon Brindöpke
Linklaters Oppenhoff & Rädler

Thomas Büssow
PricewaterhouseCoopers

Thomas Buhl
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Curtis Mallet - Prevost, Colt & Mosle LLP

Helge Dammann
PricewaterhouseCoopers Legal AG

Andreas Eckhardt
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Dieter Endres
PricewaterhouseCoopers

Markus J. Goetzmann
C·B·H Rechtsanwälte

Bjoern Grund
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Andrea Gruss
Ashurst

Klaus Günther
Linklaters Oppenhoff & Rädler

Robert Gutte
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Rüdiger Harms
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Ilka Heinemeyer
SJ Berwin LLP

Manfred Heinrich
Deutsche Bundesbank

Suzette Maria Lopes da Costa Graça
Ministério da Justiça

Emilfreda M. de Oliveira
Ecobank

Armando Mango
Ordem dos Advogados da Guiné-Bissau

Miguel Mango
Audi - Conta Lda

Ismael Mendes de Medina
Octávio Lopes Advogados - Miranda Alliance

Julio Albino Nhaga
Tribunal de Sector Bissau

Osiris Francisco Pina Ferreira
Conselho judicial da magistradura, República da Guiné - Bissau

Augusto Regala

Rogério Reis
Rogério Reis Despachante

Alpha Ousman Camara Ribeiro

A. Carlos Ricardo
Portline

Carlitos Rutt
Serviço - BAO

Amine M. Saad
Amine Saad & Advogados

Alex Bassucko Santos Lopes

A. Ussumane So
Losser Lda Business Development consultants

Konzo Traore
BCEAO

Djunco Suleiman Ture
Municipality of Bissau

Carlos Vamain
Gomes & Vamain Associados

Jan van Maanen
Mavegro

João Daniel Vaz Jr.
TransVaz, Lda

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

غيانا

Geoffrey Da Silva
Guyana Office for Investment

Demerara Bank

Lucia Loretta Desir
D & J Shipping Services

C. A. Nigel Hughes
Hughes, Fields & Stoby

Rakesh Latchana
Ram & McRae

R.N. Poonai
Poonai & Poonai

Christopher Ram
Ram & McRae

Vishwamint Ramnarine
PFK Barcellos, Narine & Co

Republic Bank

William Sampson
Lincoln Chambers & Associates

Oumar Dabo
ARCHI

Aïssata Diakite
Nimba Conseil SARL

Ahmadou Diallo
Chambres des notaries

Abdel Aziz Kaba
Nimba Conseil SARL

Lansana Kaba
CARIG

Lahlou Mohamed
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Guy Piam
Nimba Conseil SARL

Raffi Raja
Cabinet Koûmy

Kalissa Safiatou
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Yansane Soumah
Manquepas

Ibrahima Sory Sow
Banque Centrale de Guinee

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Aboubacar Salimatou Toure
Nimba Conseil SARL

غينيا - بيساو

Diaby Aboubakar
BCEAO

Duarte Adolfo
Banco da África Ocidental, S.A.

José Alves Té
Ministério da Justiça

Emílio Ano Mendes
Octávio Lopes Advogados - Miranda Alliance

Marceano Barbosa
Registrar

Felicidade Brito Abelha
BCEAO

Jose Carlos Casimiro
PRDSP

Jaimentino Có
Ministério do Comércio

Francisco Correa Jr.
Portline

Rui Paulo Coutinho de Mascarenhas Ataíde

Adelaida Mesa D'Almeida

Agostinho Joaquim Gomes
Municipality of Bissau

Djamila Mary Pereira Gomes

Josue Gomes de Almeida
Projecto de Reabilitacao e Desenvolvimento do Sector Privado

José Henriques Duarte
Portline

Mamadú Saliu Jaló Pires
Conselho judicial da magistradura, República da Guiné - Bissau

Octávio Lopes
Octávio Lopes Advogados - Miranda Alliance

Estuardo Mata Palmieri
Quiñones, Ibargüen & Luján

Eduardo Mayora Alvarado
Mayora & Mayora, S.C.

Edgar Mendoza
PricewaterhouseCoopers

Hugo Menes
Mayora & Mayora, S.C.

Jorge Meoño
Díaz-Durán & Asociados Central Law

Pablo Mogollon
TransUnion Guatemala

Amarilis Ondina Navas Portillo
Beltranena, de la Cerda y Chavez

Jose Orive
Arias & Muñoz

Roberto Ozaeta
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Marco Antonio Palacios
Palacios & Asociados

Luis Rene Pellecer Lopez
Carrillo & Asociados

Jose Enrique Pensabene
Palacios & Asociados

Melida Pineda
Carrillo & Asociados

Evelyn Rebuli
Quiñones, Ibargüen & Luján

Marco Tulio Reyna
Cámara Guatemalteca de la Construcción

Alfredo Rodríguez Mahuad
Rodriguez, Castellanos, Solares & Aguilar, S.C. -Consortium legal

Rodrigo Salguero
PricewaterhouseCoopers

Salvador A. Saravia Castillo
Saravia & Muñoz

José Augusto Toledo Cruz
Arias & Muñoz

Arelis Torres de Alfaro
Superintendencia de Bancos

Elmer Vargas
ACZALAW

Raquel Villeda
Mayora & Mayora, S.C.

Ernesto Viteri Arriola
Viteri & Viteri

غينيا

Aminatou Bah
Nimba Conseil SARL

Aminata Bah Tall
Nimba Conseil SARL

Alpha Bakar Barry
Cabinet Alpha Bakar Barry

Boubacar Barry
SCP d'Avocats Jurifis Consult Guinee

Cabinet Ousmane Camara

Mohamed Camara
SOCOPAO - SDV

Pierre-Stéphane Chabert
SOCOPAO- SDV

Elias Arriaza
Rodriguez, Castellanos, Solares & Aguilar, S.C. -Consortium legal

Ruby María Asturias Castillo
ACZALAW

Amaury Barrera
DHV Consultants

Cecilia Bonilla
Aguilar Castillo Love

Maria del Pilar Bonilla
Bonilla, Montano, Toriello & Barrios

Eva Cacacho González
Quiñones, Ibargüen & Luján

Rodrigo Callejas Aquino
Carrillo & Asociados

Jose Alfredo Candido
Superintendencia de Bancos

Juan Pablo Carrasco de Groote
Díaz-Durán & Asociados Central Law

Alfonso Carrillo
Carrillo & Asociados

Juan Carlos Castillo Chacón
Aguilar Castillo Love

José Cerezo
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Luis Manuel Contreras Ramírez
Díaz-Durán & Asociados Central Law

Paola van der Beek de Andrino
Cámara Guatemalteca de la Construcción

Karla de Mata
CPS Logistics

Rolando De Paz Barrientos
TransUnion Guatemala

Samuel Elías
PricewaterhouseCoopers

Lopez Enio
TransUnion Guatemala

Rodolfo Fuentes
Protectora de Crèdito Comercial

Jorge Gálvez
BAC / CREDOMATIC

Rafael Garavito
Bufete Garavito

GAUSS, Nacional de Instaladores, S.A.

Oscar Ernesto Garcia Sierra
Russell Bedford Guatemala García Sierra Y Asociados, S.C., member of Russell Bedford International

Veronika Sofia Gonzalez Bran
Díaz-Durán & Asociados Central Law

Juan Jegerlehner
Saravia & Muñoz

Rossana Lopez
Palacios & Asociados

Guillermo Lopez-Davis
Bufete Lopez Cordero

María Isabel Luján Zilbermann
Quiñones, Ibargüen & Luján

Harris Skordakis
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Eleftherios Stavropoulos
Ministry of Development

Alexia Stratou
Kremalis Law Firm, member of Ius Laboris

John Tripidakis
John M. Tripidakis and Associates

Antonios Tsavdaridis
IKRP Rokas & Partners

Eleni Tsoukala
Spyridakis Tsoukala Law Firm (ST LAW FIRM)

Mania Tsoumita
Kelemenis & Co.

Vicky Xourafa
Kyriakides Georgopoulos & Daniolos Issaias

Fredy Yatracou
PricewaterhouseCoopers

غرينادا

Raymond Anthony
Raymond Anthony & Co.

Evelyn Cenac
Customs

Grenada Electricity Services Ltd.

Leroy Flavigny
Customs

Cyrus Griffith
Labour Department

Claudette Joseph
Amicus Attorneys

Henry Joseph
Pannell Kerr Forster

Niel Noel
Henry Hudson - Phillips & Co.

David Sinclair
Sinclair Enterprises Limited

Trevor St. Bernard
Lewis & Renwick

Phinsley St. Louis
St. Louis Service

Supreme Court Registry

Roselyn Wilkinson
Wilkinson, Wilkinson & Wilkinson

غواتيمالا

Gabriella Aguirre
Rodriguez, Castellanos, Solares & Aguilar, S.C. -Consortium legal

Rodolfo Alegria Toruno
Carrillo & Asociados

Ana Rosa Alfaro
Mayora & Mayora, S.C.

Joaquin Alvarado
Carrillo & Asociados

Norka Aragón
Mayora & Mayora, S.C.

Pedro Aragón
Aragón & Aragón

Judit Nagy
PRK Belläk & Partners Law Office, member of Ius Laboris

Robert Nagy
BISZ

Sándor Németh
Szecskay Attorneys-at-Law

Tamás Pásztor
Nagy és Trócsányi Law Office, member of Lex Mundi

Tamás Saád
Build-Econ Ltd.

István Sándor
Kelemen, Meszaros, Sandor & Partners

Andrea Soós
PRK Belläk & Partners Law Office, member of Ius Laboris

Boglárka Szánthó
Nagy és Trócsányi Law Office, member of Lex Mundi

András Szecskay
Szecskay Attorneys-at-Law

Ágnes Szent-Iványi
Sándor Szegedi Szent-Iványi Komáromi Eversheds

Viktória Szilágyi
Nagy és Trócsányi Law Office, member of Lex Mundi

Adrienn Tar
Szecskay Attorneys-at-Law

Ádám Tóth
Dr. Tóth & Dr. Gáspár Közjegyzői Iroda

Gábor Varga
BISZ

Virág Vass
PricewaterhouseCoopers

آيسلندا

Halla Ýr Albertsdóttir
PricewaterhouseCoopers

Kristján Ásgeirsson
Arkitektastofan OG

Guðrún Bergsteinsdóttir
BBA Legal

Eymundur Einarsson
Endurskoðun og ráðgjöf ehf, member of Russell Bedford International

Ólafur Eiríksson
LOGOS, member of Lex Mundi

Erlendur Gíslason
LOGOS, member of Lex Mundi

Guðrún Guðmundsdóttir
Jónar Transport

Hjördís Gulla Gylfadóttir
BBA Legal

Bryndís Gunnlaugsdóttir
PricewaterhouseCoopers

Reynir Haraldsson
Jónar Transport

Jón Ingi Ingibergsson
PricewaterhouseCoopers

Hrafnhildur Kristinsdóttir
LOGOS, member of Lex Mundi

Anita Tsang
PricewaterhouseCoopers

Laurence Tsong
TransUnion

Tak Kei Wan
CLP Power Limited

Billy Wong
Coudert Brothers in association with Orrick, Herrington & Sutcliffe

Fergus Wong
PricewaterhouseCoopers

Jackson Wong
Hong Kong Economic & Trade Office

Ricky Yiu
Baker & McKenzie

هنغاريا

Mark Balastyai
Futureal Group

Béla Balogh
Balogh és Tarsai Ltd., member of Russell Bedford International

Péter Bárdos
Dr. Bárdos Attorney-at-Law

Sándor Békési
Partos & Noblet Lovells

Judit Bókai
Dr Bókai Notary Office

Hedi Bozsonyik
Szecskay Attorneys-at-Law

Jan Burmeister
Law Firm "bnt Szabó Tom Burmeister Ügyvédi Iroda"

Hellmann Worldwide Logistics Kft

Gabriella Erdos
PricewaterhouseCoopers

György Fehér
PRK Belläk & Partners Law Office, member of Ius Laboris

Anna Gáspár
Build-Econ Ltd.

Csaba Attila Hajdu
Law Firm "bnt Szabó Tom Burmeister Ügyvédi Iroda"

Dóra Horváth
Réti, Antall & Madl Landwell Law Firm

Norbert Izer
PricewaterhouseCoopers

IFS Ltd.

Zsuzsanna Károlyi
PRK Belläk & Partners Law Office, member of Ius Laboris

Daniel Kelemen
Réti, Antall & Madl Landwell Law Firm

Gyula Kőrösy
bpv | Legal Jádi Németh

Zoltan Krausz
Build-Econ Ltd.

László Mohai

Morley Allen & Overy Iroda

Vashi Chandi
Excellence International

Deborah Y. Cheng
Squire, Sanders & Dempsey L.L.P.

William Chong
SDV Logistics Ltd.

Andrew Dale
Coudert Brothers in association with Orrick, Herrington & Sutcliffe

Thomas Duplan
SDV Logistics Ltd.

Patrick Fontaine
Linklaters

Bertrand Gruez
SDV Logistics Ltd.

Andrew Halkyard
University of Hong Kong

Keith Man Kei Ho
Wilkinson & Grist

Rod Houng-Lee
PricewaterhouseCoopers

Tam Yuen Hung
Guangdong and Hong Kong Feeder Association Ltd

Simon Kai
SDV Logistics Ltd.

Howard Lam
Linklaters

Kwok Ho Lam
CLP Power Limited

Damon Law
DLA Piper

Phila Law
Economic Analysis and Business Facilitation Unit,

Ian Lee
Russell Bedford Hong Kong Limited, a member firm of Russell Bedford International

Cecil Leung
Linklaters

Angie Lim
Hong Kong Association of Freight Forwarding & Logistics

Justin Ma
Linklaters

MAERSK Ltd.

Cliff Mok
Coudert Brothers in association with Orrick, Herrington & Sutcliffe

Matthew Mui
Financial Secretaryís Office

James Ngai
Russell Bedford Hong Kong Limited, a member firm of Russell Bedford International

Andrea Pellicani
Overseas Asia

Martinal Quan
Metopro Associates Limited

Jude Ryan
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

Sara Tong
Temple Chambers

Ramón Discua
Batres, Discua, Martinez Abogados

Lillizeth Garay
CNBS - Comision Nacional de Bancos y Seguros

Jennifer Gonzalez Garcia
García & Bodán

Jessica Handal
Arias & Muñoz

Camilo Janania
Aguilar Castillo Love

Juan Diego Lacayo
Aguilar Castillo Love

Marcela López Carrillo
PricewaterhouseCoopers

Heidi Luna
García & Bodán

Doris A. Madrid-Lezama
Cámara de Comercio e Industria de Tegucigalpa

Dennis Matamoros Batson
Arias & Muñoz

Iván Alfredo Vigíl Molina

Ramón Ortega
PricewaterhouseCoopers

Vanessa Oquelí
García & Bodán

Dino Rietti
Arquitecnic

José Rafael Rivera Ferrari
Consortium - J.R. Paz & Asociados

Enrique Rodriguez Burchard
Aguilar Castillo Love

Fanny Rodríguez del Cid
Arias & Muñoz

Martha R Saenz
Zacarías & Asociados

Armando Sarmiento
Revenue Executive Directorate Honduras

René Serrano
Arias & Muñoz

Godofredo Siercke
García & Bodán

Edgardo H. Sosa
Empresa Nacional de Energía Eléctrica

Marco Valladares

Roberto Manuel Zacarías Urrutia
Zacarías & Asociados

Mario Rubén Zelaya
Energía Integral S. de R.L. de C.V.

هونغ كونغ، الصين

Allen & Overy LLP

Christine Au
Economic & Trade Office

Brian Barron
Baker & McKenzie

Albert P.C. Chan
The Hong Kong Polytechnic University

Allan Chan
The Land Registry

Nicholas Chan
Squire, Sanders & Dempsey

Gidel Thomside
National Shipping Corporation Ltd.

Josephine Whitehead
Cameron & Shepherd

هايتي

Lionel Allen

Marc Kinson Antoine
A.I. Shipping International

Jean Baptiste Brown
Brown Legal Group

Martin Camille Cangé
Electricité d'Haïti

Djacaman Charles
Cabinet Gassant

Philippe-Victor Chatelain
Chatelain Cargo Services

Jean Gerard Eveillard
Cabinet Eveillard

Lucien Fresnel
Cabinet Gassant

Enerlio Gassant
Cabinet Gassant

Gilbert Giordani
Etude Brisson Cassagnol

Marc Hebert Ignace
Banque de la République d'Haiti

Wilhelm E. Lemke, Jr
Enmarcolda (D'adesky)

Kathia Magloire
Cabinet Gassant

Alexandrine Nelson
Chatelain Cargo Services

Leon Saint -Louis

Jean Frederic Sales
Cabinet Sales

Paul Emile Simon

Salim Succar
Cabinet Lissade

Antoine Turnier
Firme Turnier - Comptable Professionnels Agréés Conseils de Direction

هندوراس

José Antonio Abate
Consultores Ascodidos

Juan José Alcerro Milla
Aguilar Castillo Love

José Simón Azcona
IABSA

Tatiana Zelaya Bustamante
TransUnion

César Cabrera
TransUnion

Jorge Omar Casco
Bufete Casco & Asociados

Tania Vanessa Casco
Bufete Casco & Asociados

Janeth Castañeda de Aquino
Grupo Cropa Panalpina

Carmen Chevez
CNBS - Comision Nacional de Bancos y Seguros

Jaime Colindres Rosales
DYCELES S de R.L.

Ashok Ramgir
Harsh Impex

Ami Ranjan
Singhania & Partners, Solicitors & Advocates

Dipak Rao
Singhania & Partners, Solicitors & Advocates

Rahul Renavikar
PricewaterhouseCoopers

Roopa Textiles and Trimmings

Kehsav Saini
KNM & Partners, Law Offices

Abhishek Saket
Infini Juridique

Sudhir Saksena
ICFAI School of Financial Studies

Aditi Sambhar
KNM & Partners, Law Offices

Richie Sancheti
Nishith Desai Associates

Radhika Sankaran
Fox Mandal

V. Siva Sankaran
T.S. Classique

Ramani Seshadri
DPAS Groups

Mrugank Shah
Desai & Diwanji

Parag Shah
Parag G Shah and Associates

Parag Shah
Fox Mandal

Anand Sharma
R.K. Industries

Anuradha Sharma
Kachwaha & Partners

Aparna Sharma
Infini Juridique

Manoranjan Sharma
KNM & Partners, Law Offices

Vina Sharma
Infini Juridique

Vikram Shroff
Nishith Desai Associates

Dilip Sidhpura
D.L.Sidhpura Associates

Harsimran Singh
Singh & Associates Advocates and Solicitors

Praveen Singh
Fox Mandal

Ravinder Singh
International Tools Co.

Ravinder Singhania
Singhania & Partners, Solicitors & Advocates

Arvind Sinha
Business Advisors Group

Lalan Sinha
KNM & Partners, Law Offices

Sumit Sinha
Trilegal

Shipra Sukhija
Fortune Law Group

Vaishali Manubarwala
Desai & Diwanji

Tushar A. Mavani
Mulla & Mulla & Craigie Blunt & Caroe

Dara Mehta
Little & Co.

Jitesh Mehta
Source India

Preeti G. Mehta
Kanga & Co.

Sharad Mishra
Neo Multimedian

Saurabh Misra
Paras Kuhad & Associates, Advocates (PKA)

Sourish Mitra
Fox Mandal

Vishwajeet Mohite
Singhania & Partners, Solicitors & Advocates

M/s Globe Exports

R. Muralidharan
PricewaterhouseCoopers

Satish Murti
Murti & Murti International Law Practice

Excel Enterprises

Vijay Nair
KNM & Partners, Law Offices

Nine International

Anand Nivas
Dragon Express Freight Pvt. Ltd.

Gunita Pahwa
Singh & Associates Advocates and Solicitors

G. Pal
Little & Co.

Tejas R. Parekh
Nishith Desai Associates

Amir Z. Singh Pasrich
International law Affiliates

Shreyas Patel
Fox Mandal

Sanjay Patil
BDH Industries Ltd.

Ashish Patole
Accent Trendz

Niti Paul
Amarchand & Mangaldas & Suresh A. Shroff & Co.

Portoworld

Anand Prasad
Trilegal

Prakashdeep Enterprises

Anil Raj
Phoenix Legal

Raj
Brahma Shipping & Logistics

Vasanth Rajasekaran
Kachwaha & Partners

Mohan Rajasekharan
Phoenix Legal

Mohan Ramakrishnan
Sathya Auto Private Limited

Rajas Kasbekar
Little & Co.

Anuj Kaul
Legasis Services Pvt. Ltd.

Jagdeep Kaur
International law Affiliates

Ramandeep Kaur

Rajesh Khandelwal
Suman Enterprises

Ajay Khatlawala
Fox Mandal

Rajnish Khattar
Amerindé Consolidated

Vinod Khotari
Vinod Kothari & Co., Company Secretaries

Jawahar Kothari
USIndiaTax LLP

Vilas R. Koyanne
Municipal Corporation of Greater Mumbai

Abhishek Kumar
Singhania & Partners, Solicitors & Advocates

Avinash Kumar
Avinash Kumar

Dalip Kumar
Singhania & Co. LLP

Harsh Kumar
Singhi Chugh & Kumar, Chartered Accountants

Mukesh Kumar
KNM & Partners, Law Offices

Parveen Kumar
Harnandi Shipping & Logistics

Ravindra Kumar
Singhania & Co. LLP

Sailesh Kumar
Dragon Express Maritime Pvt Ltd.

Saji Kumar
Dragon Express Freight Pvt. Ltd.

Suraj Kumar
Amarchand & Mangaldas & Suresh A. Shroff & Co.

Dilip kumar Niranjan
Singh & Associates Advocates and Solicitors

Manoj Kumar Singh
Singh & Associates Advocates and Solicitors

Vijay Kumar Singh
Singh & Associates Advocates and Solicitors

Dinesh Kunal
INFOSOL Information Solution Word

Shreedhar Kunte
Sharp and Tannan - member of Russell Bedford

Leo Circuit Boards Pvt. Ltd.

Manish Madhukar
Infini Juridique

Som Mandal
Fox Mandal

Vipender Mann
KNM & Partners, Law Offices

Prashant Chauhan

Daizy Chawla
Singh & Associates Advocates and Solicitors

Harminder Chawla
Chawla & Co.

Manjula Chawla
Phoenix Legal

Amanpreet Singh Chhina

Sachin Chugh
Singhi Chugh & Kumar, Chartered Accountants

Mridul Das

Vishwang Desai
Desai & Diwanji

Prashant Dharia
Anant Industries

Rahul Dhawan
Fox Mandal

Darshana Dubhashi
G.D. Smabhare and Co.

Thambi Durai
T. Durai & Co.

Emerald International

Shrikant Gajjar
Gajjar & Associates

Rahul Garg
PricewaterhouseCoopers

Vijay Goel
Singhania & Co. LLP

Chandrika Gogia
PricewaterhouseCoopers

Neha Goyal
Trilegal

Anil Gupta
Hitech Group

Chander Gupta
MR Tobacco Pvt., Ltd.

Nikhil Gupta
PricewaterhouseCoopers

Radhika Iyer
Nishith Desai Associates

Ashok Jain
Suraj Overseas

Sarul Jain
Avinash Kumar

Sarul Jain
Amarchand & Mangaldas & Suresh A. Shroff & Co.

Dharmendra Johari
Stonex Inc.

Rajat Joneja
KNM & Partners, Law Offices

Sumeet Kachwaha
Kachwaha & Partners

Swaminathan Kalyanaraman
Dakshin Kreations Private Limited

Dinesh Kanabar
PricewaterhouseCoopers

Kandallan
Municipal Corporation of Greater Mumbai

A.V. Kane
The Brihan Mumbai Electric Supply & Transport Undertaking

Vaishal Kapadia
Shidimo Interaux Pvt. Ltd.

Ásta Kristjánsdóttir
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Jóhann Magnús Jóhannsson
LOGOS, member of Lex Mundi

Benedetto Nardini
BBA Legal

Kristján Pálsson
Jónar Transport

Gunnar Sturluson
LOGOS, member of Lex Mundi

Rúnar Svavar Svavarsson
Orkuveita Reykjavíkur, Distribution-Electrical System

Bergþór Þormóðsson
ISTAK

Omar Torfason
Creditinfo Iceland

الهند

Dulal Acharyya
Parasnath Tech Garments Pvt., Ltd.

Amit Agarwal
PricewaterhouseCoopers

Bhavuk Agarwal
Singhania & Co. LLP

Vinod Agarwal
Universal Advisory Services

Ajit Bhuta and Associates

Tushar Ajinkya
DSK Legal

Palanikumar Arumugam
Variety Fashions

Aum Architects

Ameet Awasthi
Fortune Law Group

Gauri Bajaj
KNM & Partners, Law Offices

Manik Bakshi
KNM & Partners, Law Offices

P. V. Balasubramaniam
BFS Legal

Vikas Bansal
PricewaterhouseCoopers

M.L Bhakta
Kanga & Co.

Bhasin International

Pranav Bhaskar
Fox Mandal

Varghese Binu
Binlees

Ugen Bhutia
Fox Mandal

Canar Exports

Rajarshi Chakrabarti
Kochhar & Co.

Aman Chanda
PricewaterhouseCoopers

Harshala Chandorkar
Credit Information Bureau Ltd.

Jyoti Chaudhari
Legasis Services Pvt. Ltd.

Behrooz Rezazadeh
PSDC Group

Ghalamreza Saffarpour
Ghods Niroo Engineers

Jamal Seifi
Dr. Jamal Seifi & Associates

Encyeh Seyed Sadr
International Law Office of Dr. Behrooz Akhlaghi & Associates

Mariam Sahrabin
Khadem Group

Mir Shahbiz Shafe'e
Dr. Jamal Seifi & Associates

Cyrus Shafizadeh
Tavakoli & Shahabi

Javad Bahar Shanjani
Farjam Law Office

Farzan Shirranbeigi
Tehran Municipality

Ebrahim Tavakoli
Tavakoli & Shahabi

Vrej Torossian
Torossian, Avanessian & Associate

Nasrin Zandi

Mahmoud Zirak
Bank Tejarat of Iran

العراق

Hadeel Salih Abboud Al-Janabi
Mena Associates, member of Amereller Rechtsanwälte

Nisreen Abdul Hadi Al Hamirie
New Iraq for Legal Practice and Consultancy

Salman Al Doushan
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Mohammad Al Jabouri
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Aziz Al Jaff
New Iraq for Legal Practice and Consultancy

Hadeel Al Janabi
Mena Associates, member of Amereller Rechtsanwälte

Ahmad Al Jannabi
Mena Associates, member of Amereller Rechtsanwälte

Farquad Al-Salman
F.H. Al-Salman & Co.

Mustafa Alshawi
Iraq Center for Economic Reform

Florian Amereller
Amereller Rechtsanwälte

Husam Addin Hatim
Gezairi Transport Iraqi Company Ltd.

Stephan Jäger
Amereller Rechtsanwälte

Imad Makki
Al Qarya Group Co.

Malihe Dafnouk
Bank Tejarat of Iran

Gholamhossein Davani
Dayarayan Auditing & Financial Services

Hamid Derakhshani
Chashm Andaze Jahan Trading Co.

Morteza Dezfoulian

Mahmoud Ebadi Tabrizi
M. Ebadi Tabrizi & Associates

Pejman Eshtehardi
Iran Counselors

Shirzad Eslami

Mostafa Farmahini Farahani
Ghods Niroo Engineers

Ali Ghaemi
Tehran Municipality

Mohammad Reza Hajian
Central Bank of Iran

Rouzbeh Hazrati
Iran Counselors

Mehdi Heidarzadeh
Alvand Sayan International Trading Co, Ltd.

Maryam Hosseini
Atieh Associates

Asadollah Jalalabadi
Bank Tejarat of Iran

Abdolhossein Jalili Namini

Kiumars Kermanshahi
Iran Trade Promotion Organization

Hossein Lotfi
H. Lotfi & Associates

Majid Mahallati
Mahallati & Co. Chartered Accountants

Shahrzad Majdameli
International Law Office of Dr. Behrooz Akhlaghi & Associates

Malakootian
Bank Tejarat of Iran

M. R. Matine
Pars Associates

Mansour Missaghian
Ghods Niroo Engineers

Ali Baheshi Moqadam

Mozaffar Mohammadian
Teema Bar International Transport

Mehrdad Mostaghimi
Ghods Niroo Engineers

Homayoon Naddaf Shargh
Port and Maritime Organization Expert

Sedigheh Naimian

Babak Namazi
Atieh Associates

Nazari
Bank Tejarat of Iran

Farmand Pourkarim
Tehran Municipality

Saeid Rasaei
Bank Tejarat of Iran

Yehya Rayegani
Farjam Law Office

Marinza Savanthy
Widyawan & Partners

Yanty Selviany Damanik
Mariam Darus & Partners

Indra Setiawan
Ali Budiardjo, Nugroho, Reksodiputro, member of Lex Mundi

Kevin Omar Sidharta
Ali Budiardjo, Nugroho, Reksodiputro, member of Lex Mundi

Ronny Silitonga
PT Sucofindo - Denpasar

Ricardo Simanjuntak
Ricardo Simanjuntak & Partners

Manhore Singh
M & N Management Consultants

Sukhbir Singh
M & N Management Consultants

Bambang Soelaksono
The SMERU Research Institute

Galinar R. Kartakusuma Summitmas
Makarim & Taira S.

Darwin Syam Siregar
City Zoning Office for North Jakarta

Ernst G. Tehuteru
Ali Budiardjo, Nugroho, Reksodiputro, member of Lex Mundi

Rudy Tjandra
PT Prima Wahana Caraka / PricewaterhouseCoopers

Gatot Triprasetio
Widyawan & Partners

Adhie Wicaksono
Bank Indonesia

Aditya Kesha Wijayanto
Widyawan & Partners

Robertus Winarto
PT Prima Wahana Caraka / PricewaterhouseCoopers

جمهورية إيران الإسلامية

Mostafa Agah
Agah Law Firm

Najad Akbari

Mohsen Bahrami Arz Aghdas
Chashm Andaze Jahan Trading Co.

Behrooz Akhlaghi
International Law Office of Dr. Behrooz Akhlaghi & Associates

Hossein Ali Amiri

Mostafa Arafati
Ghods Niroo Engineers

Ebrahim Asadi
Electrical Industry Development (EID Consultant Co.)

Reza Askari
Foreign Legal Affairs Group

Saeideh Atefvahid
Central Bank of Iran

Maryam Babayee
Farjam Law Office

Rahayu N. Hoed
Makarim & Taira S.

Sri Nurhayati Ibrahim
Mariam Darus & Partners

Brigitta Imam Rahayoe
Brigitta I. Rahayoe & Partners

Mohammad Kamal
Furniture Fikamar

Iswahjudi A. Karim
KarimSyah Law Firm

Mirza Karim
KarimSyah Law Firm

S.H. Diasha Kashatri
Budidjaja & Associates Law Offices

H. Kirno
Municipal Office of Building Licensing Service

Herry N. Kurniawan
Ali Budiardjo, Nugroho, Reksodiputro, member of Lex Mundi

Rudy Kusmanto
Makarim & Taira S.

Winita E. Kusnandar
Kusnandar & Co.

Erma Kusumawati
Bank Indonesia

Luh Lely Ariestianti
Local Office of Buildiing Supervision and Administration for the Province of DKI Jakarta

Ferry P. Madian
Ali Budiardjo, Nugroho, Reksodiputro, member of Lex Mundi

Eric Mancini
PT SDV Logistics

Ella Melany
Hanafiah Ponggawa & Partners

Karen Mills
KarimSyah Law Firm

Serafina Muryanti
Ali Budiardjo, Nugroho, Reksodiputro, member of Lex Mundi

Norma Mutalib
Makarim & Taira S.

Feria Ningsih
Makarim & Taira S.

Yusuf Pramono
Mariam Darus & Partners

Ilman Rakhmat
KarimSyah Law Firm

Muhammad Razikun
MUC Consulting Group, a member firm of Russell Bedford International

Diah Retnosari
Mariam Darus & Partners

Arno F. Rizaldi
Kusnandar & Co.

Choriana Saragih
Central Jakarta District Court

Mahardikha K. Sardjana
Hadiputranto, Hadinoto & Partners

Nur Asyura Anggini Sari
Bank Indonesia

Prajakta Telang
Legasis Services Pvt. Ltd.

Thacker
Municipal Corporation of Greater Mumbai

Chetan Thakkar
Kanga & Co.

Smita Thakur
Desai & Diwanji

Praveen Tiwary
Fox Mandal

Kannan Venkatasamy
Peripheralconnexions

Saji Vijayadas
Dragon Express Freight Pvt. Ltd.

Saral Kumar Yadav
INFOSOL Information Solution Word

Zedd Trade

إندونيسيا

Nafis Adwani
Ali Budiardjo, Nugroho, Reksodiputro, member of Lex Mundi

Bambang Agus Setiadi
Local Office of Building Supervision and Administration for the Province of DKI Jakarta

Almer Apon
PT Buana Mas Citra Lestari

Adi Ariantara
Jakarta Investment and Promotion Board

Feri Astuti
Mariam Darus & Partners

Hamud M. Balfas
Ali Budiardjo, Nugroho, Reksodiputro, member of Lex Mundi

Rukman Basit
Ministry of Trade

Fabian Buddy Pascoal
Hanafiah Ponggawa & Partners

Tony Budidjaja
Budidjaja & Associates Law Offices

S.H Juni Dani
Budidjaja & Associates Law Offices

Mariam Darus
Mariam Darus & Partners

Kemala Dewi
Mariam Darus & Partners

Utari Dyah Kusuma
Brigitta I. Rahayoe & Partners

Ira A. Eddymurthy
Soewito Suhardiman Eddymurthy Kardono

Sani Eka Duta
Bank Indonesia

Dedet Hardiansyah
Budiman and Partners

Ray Headifen
PT Prima Wahana Caraka / PricewaterhouseCoopers

Erwandi Hendarta
Hadiputranto, Hadinoto & Partners

Elena Morini
TLS / PricewaterhouseCoopers Legal Services

Francesco Nuzzolo
PricewaterhouseCoopers

Anna Oneto
Norton Rose

Luciano Panzani
Supreme Court

Paolo Pasqualis

Giovanni Patti
Abbatescianni Studio Legale e Tributario

Cristina Pellegrino
Studio Legale Macchi di Cellere Gangemi

Federica Peres
Portolano Colella Cavallo

Michael Poole
Norton Rose Studio Legale

Laura Prosperetti
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Giuseppe Antonio Recchia
University of Bari

Marianna Ristuccia
Ristuccia & Tufarelli

Tommaso Edoardo Romolotti
CBA Studio Legale e Tributario

Carlo Umberto Rossi
Rossi Budelli Law Firm

Giovanni B. Sandicchi
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Lamberto Schiona
Studio Legale Schiona

SDV Logistics Ltd.

Massimiliano Silvetti
Nunziante Magrone

Jessica Smith
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Piervincenzo Spasaro
Spasaro De Martinis Law Firm

Maria Antonietta Tanico
Studio Legale Tanico

Tedioli Law Firm

Francesca Tironi
TLS / PricewaterhouseCoopers Legal Services

Franco Toffoletto
Toffoletto e Soci Law Firm, member of Ius Laboris

Luca Trovato
Curtis Mallet - Prevost, Colt & Mosle LLP

Luca Tufarelli
Ristuccia & Tufarelli

Luca Valdameri
Pirola Pennuto Zei Associati

Mario Valentini
Pirola Pennuto Zei Associati

Matilde Vergallo
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

Filippo Corsini
Chiomenti Studio Legale

CRIF S. P. A.

Salvatore Cuzzocrea
PricewaterhouseCoopers

Elena Davanzo
Studio Legale Tributario Associato

Antonio de Martinis
Spasaro De Martinis Law Firm

Claudio Di Falco
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Massimo Diterlizzi
Pirola Pennuto Zei Associati

Carlo Falcetto
Nunziante Magrone

Pier Andrea Fré Torelli Massini
Carabba & Partners

Leonardo Giani
Norton Rose Studio Legale

Vincenzo Giannantonio
Ashurst

Vincenzo Fabrizio Giglio
Studio Legale Giglio

Antonio Grieco
Grieco e Associati

Paolo Grondona
Norton Rose

Valentino Guarini
TLS / PricewaterhouseCoopers Legal Services

Federico Guasti
Studio Legale Guasti

Goffredo Guerra
Studio Legale Tributario Associato

Christian Iannacccone
Studio Legale Tributario Associato

Francesco Iodice
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Giovanni Izzo
Abbatescianni Studio Legale e Tributario

Maurizio Lauri
MUC Consulting Group, a member firm of Russell Bedford International

Paolo Lucarini
PricewaterhouseCoopers

Stefano Macchi di Cellere
Jones Day

Barbara Magni
CBA Studio Legale e Tributario

Cristiano Martinez
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

Patrizia Masselli
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Gennaro Mazzuoccolo
Norton Rose

Riccardo Micheli
Ristuccia & Tufarelli

Dave Wolf
Hacohen & Wolf Law Offices

إيطاليا

Allen & Overy LLP

Marianna Abbaticchio
Ristuccia & Tufarelli

Fabrizio Acerbis
PricewaterhouseCoopers

Alberto Angeloni
Studio Legale Tributario Associato

APL

Roberto Argeri
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Gaetano Arnò
TLS / PricewaterhouseCoopers Legal Services

Maria Pia Ascenzo
Bank of Italy

Romina Ballanca
PricewaterhouseCoopers

Paola Barazzetta
TLS / PricewaterhouseCoopers Legal Services

Gianluigi Baroni
TLS / PricewaterhouseCoopers Legal Services

Matteo Bascelli
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

Susanna Beltramo
Studio Legale Beltramo

Stefano Biagioli
TLS / PricewaterhouseCoopers Legal Services

Guido Boni
European University Institute

Gianluca Borghetto
Nunziante Magrone

Carlo Bruno
Ashurst

Sergio Calderara
Almaviva S.p.A. / G.Matica S.r.l.

Alessandro Cardia
Grieco e Associati

Cecilia Carrara
Legance

Stefano Cesati
Pirola Pennuto Zei Associati

Giorgio Cherubini
Pirola Pennuto Zei Associati

Domenico Colella
Portolano Colella Cavallo Studio Legale

Fabrizio Colonna
CBA Studio Legale e Tributario

Mattia Colonnelli de Gasperis
Lombardi Molinari e Associati Studio Legale

Barbara Corsetti
Portolano Colella Cavallo

Jeremy Benjamin
Goldfarb Levy Eran Meiri Tzafrir & Co.

Dina Brown
Elchanan Landau Law Offices

Yitzchak Chikorel
Deloitte

Koby Cohen
PricewaterhouseCoopers

Lior Crystal
PricewaterhouseCoopers

Danny Dilbary
Goldfarb Levy Eran Meiri Tzafrir & Co.

Ido Gonen
Goldfarb Levy Eran Meiri Tzafrir & Co.

Roee Hecht
Shavit Bar-On Gal-On Tzin Nov Yagur, Law Offices

Aaron Jaffe
Yigal Arnon & Co.

Zeev Katz
PricewaterhouseCoopers

Vered Kirshner
PricewaterhouseCoopers

Adam Klein
Goldfarb Levy Eran Meiri Tzafrir & Co.

Gideon Koren
Gideon Koren & Co. Law Offices

Orna Kornreich-Cohen
Shavit Bar-On Gal-On Tzin Nov Yagur, Law Offices

Gil Lazar
Strauss Lazer & Co, CPA's

Shlomit Lev- Ran
Gideon Fisher & Co.

Benjamin Leventhal
Gideon Fisher & Co.

Nicole Levin
Nicole Levin Law Offices

Michelle Liberman
S. Horowitz & Co., member of Lex Mundi

Chaim Nortman
Gideon Fisher & Co.

Hanit Nov
Shavit Bar-On Gal-On Tzin Nov Yagur, Law Offices

David Rosen
Idility Consulting

Matt Rosenbaum
Hacohen & Wolf Law Offices

Gerry Seligman
PricewaterhouseCoopers

Yifat Shkedi-Shatz
S. Horowitz & Co., member of Lex Mundi

Daniel Singerman
Business Data Israel + Personal Check

The Israel Electric Corporation Ltd.- Dan district

Daphna Tsarfaty
Goldfarb Levy Eran Meiri Tzafrir & Co.

Eylam Weiss
Weiss- Porat & Co.

Raed Raghib
New Iraq for Legal Practice and Consultancy

Ahmed Salih Al-Janabi
Mena Associates, member of Amereller Rechtsanwälte

آيرلندا

Margaret Austin
Eugene F. Collins Solicitors

Alan Browning
LK Shields Solicitors, member of Ius Laboris

Susan Connolly
LK Shields Solicitors, member of Ius Laboris

Eoin Cunneen
LK Shields Solicitors, member of Ius Laboris

Richard Curran
LK Shields Solicitors, member of Ius Laboris

Gavin Doherty
Eugene F. Collins Solicitors

ESB Networks

Paul Glenfield
Matheson Ormsby Prentice

Micheál Grace
Mason Hayes & Curran

Thomas Jhonson
Irish Building Control Institute

William Johnston
Arthur Cox, member of Lex Mundi

Bruneau Joseph
LK Shields Solicitors, member of Ius Laboris

Margaret Masterson
PricewaterhouseCoopers

Niamh Murray
LK Shields Solicitors, member of Ius Laboris

Gavan Neary
PricewaterhouseCoopers

Regan O' Driscoll
Matheson Ormsby Prentice

Richard O'Sullivan
P.J. O'Driscolls

Judith Riordan
Mason Hayes & Curran

Brendan Sharkey
Reddy Charlton McKnight

Gavin Simons
BCM Hanby Wallace

Michael Treacy
Property Registration Authority

Colm Walsh
Irish International Freight Association

Maeve Walsh
Reddy Charlton McKnight

إسرائيل

Paul Baris
Yigal Arnon & Co.

Ofer Bar-On
Shavit Bar-On Gal-On Tzin Nov Yagur, Law Offices

Sabina Barayeva
JS Venture investment fund JSC

Ildus Bariev
Globalink Logistics Group

Jypar Beishenalieva
Michael Wilson & Partners Ltd.

Assel Bekturganova
Grata Law Firm

Irina Chen
M&M Logistics

Almaz Dosserbekov

Ardak Dyussembayeva
Aequitas Law Firm

Kim Tatyana Feliksovna
Marka Audit ACF LLP

Courtney Fowler
PricewaterhouseCoopers

Vladimir P. Furman
McGuire Woods LLP

Assel Gilmanova
Grata Law Firm

Oleg Gnoevykh
M&M Logistics

Natalya Grinkevich
RBS

Semion Issyk
Aequitas Law Firm

Dinara M. Jarmukhanova
McGuire Woods LLP

Thomas Johnson
Denton Wilde Sapte

Mariyash Kabikenova
Rehabilitation Manager

Pasha Karim
Globalink Logistics Group

Assel Kazbekova
Michael Wilson & Partners Ltd.

Alexander Kurganov
M&M Logistics

Vsevolod Markov
McGuire Woods LLP

Bolat Miyatov
Grata Law Firm

Assel Musina
Denton Wilde Sapte

Esenbaer Karabi Nuriuly
Urban Planning and Architecture Department of City of Almaty

Yuliya Penzova
Aequitas Law Firm

Saniya Perzadayeva
Macleod Dixon

Yuliya V. Petrenko
McGuire Woods LLP

Aliya Prenova
Michael Wilson & Partners Ltd.

Elvis Robert
M&M Logistics

Asem Shaidildinova
PricewaterhouseCoopers Tax and Advisory LLP

Timur M. Suleimenov
Ministry of Economy and Budget Planning

Tatyana Suleyeva
Aequitas Law Firm

Anwar Elliyan
The Jordanian Electric Power Co. Ltd. (JEPCO)

Greater Amman Municipality

Tariq Hammouri
Hammouri & Partners

George Hazboun

Ra'ied Hiassat
Land and Survey Directorate

Tayseer Ismail
East Echo Co.

Zeina Jaradat
PricewaterhouseCoopers

Basel Karwa
Kawar Transport and Transit- KARGO

Enad Khirfan
Ali Sharif Zu'bi, Advocates & Legal Consultants, member of Lex Mundi

Rasha Laswi
Zalloum & Laswi Law Firm

Husam Jamil Madanat
Land and Survey Directorate

Firas Malhas
International Business Legal Associates

Amer Mofleh
International Business Legal Associates

Amer Nabulsi
DLA Piper

Mustfa Nasserddin
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Mutasem Nsair
Khalifeh & Partners

Osama Y. Sabbagh
The Jordanian Electric Power Co. Ltd. (JEPCO)

Mohammad Sawafeen
Land and Survey Directorate

Mazen Shotar
Department of Lands and Survey

Stephan Stephan
PricewaterhouseCoopers

Abu Mariam Tarek
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Azzam Zalloum
Zalloum & Laswi Law Firm

Kareem Zureikat
Ali Sharif Zu'bi, Advocates & Legal Consultants, member of Lex Mundi

كازاخستان

Timur Abdreimov
FedEx

Askar Abubakirov
Aequitas Law Firm

Kirill Afanasyev
Kazakhstan Consulting

Zulfiya Akchurina
Grata Law Firm

Anvar Akhmedov
First Credit Bureau

Kazutoshi Nishijima
Adachi, Henderson, Miyatake & Fujita

Takuji Nozaka
Atsumi & Partners

Naoko Sato
Anderson Mori & Tomotsune

Takefumi Sato
Anderson Mori & Tomotsune

Tetsuro Sato
Baker & McKenzie

Yoshihito Shibata
Bingham McCutchen Murase, Sakai & Mimura Foreign Law Joint Enterprise

Sachiko Sugawara
Atsumi & Partners

Eri Sugihara
Nishimura & Asahi

Hidetaka Sumomogi
Nishimura & Asahi

Hiroyuki Suzuki
Zeirishi-Hojin PricewaterhouseCoopers

Yuri Suzuki
Atsumi & Partners

Hiroaki Takahashi
Atsumi & Partners

Chikako Tamakoshi
Atsumi & Partners

Junichi Tobimatsu
Mori Hamada & Matsumoto

Yoshiki Tsurumaki
Atsumi & Partners

Masatoshi Ujimori
Atsumi & Partners

Jun Yamada
Anderson Mori & Tomotsune

Michi Yamagami
Anderson Mori & Tomotsune

Akio Yamamoto
Kajima Corporation

Kazuhiro Yanagida
Nishimura & Asahi

Ishizuka Yoichi
Grant Thornton LLP

الأردن

Anas Abunameh
Law & Arbitration Centre

Maha Al Abdallat
Central Bank of Jordan

Eman M. Al-Dabbas
International Business Legal Associates

Arafat Alfayoumi
Central Bank of Jordan

Omar Aljazy
Aljazy & Co.Advocates & Legal Consultants

Sabri S. Al-Khassib
Amman Chamer of Commerce

Micheal T. Dabit
Michael T. Dabit & Associates

Lisa N. Russell
Myers, Fletcher & Gordon, member of Lex Mundi

Arturo Stewart
Grant, Stewart, Phillips & Co.

Paul Tai
Nunes, Scholefield DeLeon & Co.

Humprey Taylor
Taylor Construction Ltd.

Sophia Williams
National Land Agency

Maliaca Wong
Myers, Fletcher & Gordon, member of Lex Mundi

اليابان

Allen & Overy Gaikokuho Kyodo

APL

Miho Arimura
Hatasawa & Wakai Law Firm

Credit Information Center Corp.

Toyoki Emoto
Atsumi & Partners

Mijo Fujita
Adachi, Henderson, Miyatake & Fujita

Tastuya Fukui
Atsumi & Partners

Shigeru Hasegawa
Zeirishi-Hojin PricewaterhouseCoopers

Tamotsu Hatasawa
Hatasawa & Wakai Law Firm

Akiko Hiraoka
Atsumi & Partners

Taro Honda
Atsumi & Partners

Rie Imai
O'Melveny & Myers LLP

Yuko Inui
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

Michiya Iwasaki
Atsumi & Partners

Hideki Thurgood Kano
Anderson Mori & Tomotsune

Susumi Kawaguchi
Obayashi Corporation

Kotaku Kimu
Zeirishi-Hojin PricewaterhouseCoopers

Yukie Kurosawa
O'Melveny & Myers LLP

Yoji Maeda
O'Melveny & Myers LLP

Nobuaki Matsuoka
Osaka International Law Offices

Toshio Miyatake
Adachi, Henderson, Miyatake & Fujita

Michihiro Mori
Nishimura & Asahi

Takafumi Nihei
Nishimura & Asahi

Vito Vittore
Nunziante Magrone

Angelo Zambelli
Dewey & LeBeouf

Filippo Zucchinelli
TLS / PricewaterhouseCoopers Legal Services

جامايكا

Christopher Bovell
DunnCox

Theresa Bowen
LEX Caribbean

Robert Colliy
Myers, Fletcher & Gordon, member of Lex Mundi

Natalie Farrell-Ross
Myers, Fletcher & Gordon, member of Lex Mundi

Nicole Foga
Foga Daley

Dave García
Myers, Fletcher & Gordon, member of Lex Mundi

Stephanie Gordon
LEX Caribbean

Herbert Winston Grant
Grant, Stewart, Phillips & Co.

Errol Greene
Kingston and St. Andrew Corporation

Corrine N. Henry
Myers, Fletcher & Gordon, member of Lex Mundi

S. Hudson
Jamaica Trade and Invest

Alicia P. Hussey
Myers, Fletcher & Gordon, member of Lex Mundi

Anthony Jenkinson
Nunes, Scholefield DeLeon & Co.

Grace Lindo
Myers, Fletcher & Gordon, member of Lex Mundi

Noelle Llewellyn Heron
Tax Administration Services Department

Andrine McLaren
Kingston and St. Andrew Corporation

Natalie Messado
Clayton Morgan and Company

Sandra Minott-Phillips
Myers, Fletcher & Gordon, member of Lex Mundi

Janet Morgan
DunnCox

Gina Phillipps-Black
Myers, Fletcher & Gordon, member of Lex Mundi

Hilary Reid
Myers, Fletcher & Gordon, member of Lex Mundi

Anneke Rousseau
Jamaica Customs Department

Heather Rowe
Jamaica Public Service Company Limited

Dong Soo Yang
Hwang Mok Park P.C., member of Lex Mundi

Jee Yeon Yu
Kim & Chang

كوسوفو

Adem Ajvazi
Commercial Court

Allied Pickfords

Erion Bejko
KPMG

Agron E. Beka
Immobilia

Xhevdet Beqiri
KPMG

Imer Berisha
Koslex

Shyqiri Bttyqi
Boga & Associates

John Burns
KPMG

Customs Administration

Sokol Elmazaj
Boga & Associates

Maliq Gjyshinca
Intereuropa

Musa Gashi
Customs

Mustafa Hasani
Kosovo Investment Promotion Agency

Ahmet Hasolli
Kalo & Associates

Menagjer Rarhim Hoxha
ISARS

Virtyt Ibrahimaga
Dr. Krieg & Kollegen

Albert Islami
Albert Islami & Partners

Ali Ismajli
Customs

Bejtush Isufi
Leka Company J.S.C

Besarta Kllokoqi
Boga & Associates

Arben Mustafa
Intereuropa

Gazmend Pallaska
Pallaska & Associates

Naim Sahiti
Kosovo Energy Corporation J.S.C.

Agron Selimaj
Selimaj Law Office

Iliriana Osmani Serreqi
Avokatura Osmani

Jeton Vokshi
Intereuropa

Shaha Zylfiu
Central Bank of the Republic of Kosovo

الكويت

Labeed Abdal
The Law Firm of Labeed Abdal

Amal Abdallah
Al-Saleh & Partners

Hye-Jin Kim
Korea Credit Bureau

Jung-In Kim
Korea Credit Bureau

Keunyeop Kim
Panalpina IAF Ltd.

Kum-Sun Kim
Sojong Partners

Kyu-Dong Kim
Samil PricewaterhouseCoopers

S.E. Stephan Kim
Sojong Partners

Wonhyung Kim
Yoon Yang Kim Shin & Yu

Ki Hyun Kwon
Cheon Ji Accounting Corporation, a member firm of Russell Bedford International

Hye Jeong Lee
Ahnse Law Offices

Jin-Young Lee
Samil PricewaterhouseCoopers

Jung Myung Lee
Hwang Mok Park P.C., member of Lex Mundi

Kyu Wha Lee
Lee & Ko

Sung Whan Lee
Ahnse Law Offices

Sun-Kyoo Lee
Samil PricewaterhouseCoopers

Ji Woong Lim
Yulchon

Byung-Hun Nam
NamSun Industries Co.

Yon-Kyun Oh
Kim & Chang

Jung-Taek Park
Kim & Chang

Sang Il Park
Hwang Mok Park P.C., member of Lex Mundi

Soo-Hwan Park
Samil PricewaterhouseCoopers

Ae-Ryun Rho
Kim & Chang

Jeong Seo
Kim & Chang

Yoo Soon Shim
Cheon Ji Accounting Corporation, a member firm of Russell Bedford International

Yong-Sock
PANKO Corporation

Won-Il Sohn
Yulchon

Jin-Ho Song
Kim & Chang

Ki Won Suh
Cheon Ji Accounting Corporation, a member firm of Russell Bedford International

Dong-Suk Wang
Korea Credit Bureau

Ruman shipcontractors Limited

Sonal Sejpal
Anjarwalla & Khanna Advocates

Rodgers Abwire Sekwe
Muriu Mungai & Co Advocates

Deepen Shah
Walker Kontos Advocates

John Syekei Nyandieka
Muriu Mungai & Co Advocates

David Tanki
Lan-X Africa Ltd.

Joseph Taracha
Central Bank of Kenya

Adrian Topoti
B.M. Musau & Co. Advocates

Samuel Wainaina
Kaplan & Stratton

كيريباس

Kenneth Barden

Rawbeta Beniata
Office of the People's Lawyer

William Wylie Clarke

Anita Jowitt
University of the South Pacific

Lawrence Muller
Betio City Council

Ports Authority

Matereta Raiman
Ministry of Finance & Economic Development

Batira Tekanito
Development Bank of Kiribati

كوريا

Dong-Ook Byun
Korea Customs Service

Min-Sook Chae
Korea Credit Bureau

Hyeong-Tae Cho
Samil PricewaterhouseCoopers

Sun Joo Cho
YEJIN

Han-Jun Chon
Samil PricewaterhouseCoopers

Eui Jong Chung
Bae, Kim & Lee LLC

Sean C. Hayes
Ahnse Law Offices

Joong Hoon Kwak
Lee & Ko

Ju Myung Hwang
Hwang Mok Park P.C., member of Lex Mundi

C.W. Hyun
Kim & Chang

James I.S. Jeon
Sojong Partners

Bo-Sup Kim
Korea Credit Bureau

Gee-Hong Kim
Jisung Horizon

Felix Kioko
B.M. Musau & Co. Advocates

Meshack T. Kipturgo
Siginon Freight Ltd

Owen Koimburi
SCI Koimburi Tucker & Co.

Alexandra Kontos
Walker Kontos Advocates

Georgina Kurutu
SCI Koimburi Tucker & Co.

Gilbert Langat
Kenya Shippers Council

Anthony Maina
Ameritrans Freight International

Georges Maina
Ameritrans Freight International

Victor Majani
Osoro and Co, Certified Public Accountants

Nicholas Malonza
B.M. Musau & Co. Advocates

Rosemary Mburu
Institute of Trade Development

Evelyn Mukhebi
PricewaterhouseCoopers

Peter Mungai
Siginon Freight Ltd

Murigu Murithi
ARCS AFRICA

Benjamin Musyimi
Alexandria Freight Forwarders Ltd.

Washington Muthamia
Alexandria Freight Forwarders Ltd.

Anthony Mwangi
Ameritrans Freight International

Wachira Ndege
Credit Reference Bureau Africa Ltd.

Christina Ndiho
Kaplan & Stratton

James Ngomeli
The Kenya Power and Lighting Company Ltd.

Beatrice Nyabira
Iseme, Kamau & Maema Advocates

Julia Nyaga
Kaplan & Stratton

Bosire Nyamori
Iseme, Kamau & Maema Advocates

Stephen Okello
PricewaterhouseCoopers

Metropol East Africa Ltd.

Moses Osano Osoro
Muriu Mungai & Co Advocates

Cephas Osoro
Osoro and Co, Certified Public Accountants

Don Priestman
The Kenya Power and Lighting Company Ltd.

Dominic Rebelo
Daly & Figgis Advocates

Zhaniya Ussen
Assistance, LLC Law Firm

Yekaterina V. Kim
Michael Wilson & Partners Ltd.

Michael Wilson
Michael Wilson & Partners Ltd.

Mario Wolosz
Kazakhstan Consulting

Dubek Zhabykenov
BA Services International LLC

Danat Zhakenov
Zhakenov & Partners in association with Grundberg Mocatta Rakison

Valerie A. Zhakenov
Zhakenov & Partners in association with Grundberg Mocatta Rakison

كينيا

Abdulwahid Aboo
Abdulwahid Aboo & Company, a member firm of Russell Bedford International

George Arego
Siginon Freight Ltd

Anil Madhavan Changwony
Siginon Freight Ltd

Oliver Fowler
Kaplan & Stratton

Peter Gachuhi
Kaplan & Stratton

Wahu Gathuita
Muriu Mungai & Co Advocates

Francis Gichuhi
Prism Designs Africa

Edmond Gichuru
Post Bank

William Ikutha Maema
Iseme, Kamau & Maema Advocates

Shellomith Irungu
Anjarwalla & Khanna Advocates

Nigel Jeremy
Daly & Figgis Advocates

James Kamau
Iseme, Kamau & Maema Advocates

Patrick Karara
PricewaterhouseCoopers

Judith Kavuki
SCI Koimburi Tucker & Co.

Hamish Keith
Daly & Figgis Advocates

Luke Kenei
Siginon Freight Ltd

Peter Kiara
Peter Kiara- Individual Architect

Morris Kimuli
B.M. Musau & Co. Advocates

Francis Kinyua
Muriu Mungai & Co Advocates

Sarmis Spilbergs
Klavins & Slaidins LAWIN

Zane Štālberga – Markvarte
Markvarte Lexchange Law Office

Marite Straume-Cerbule
RE & RE Ltd.

Brigita Terauda
Sorainen

Ziedonis Udris
Skudra & Udris Law Offices

Maris Vainovskis
Eversheds Bitāns - Attorneys-at-Law

Vilmars Vanags
RE & RE Ltd.

Maija Volkova
Raidla Lejins & Norcous

Daiga Zivtina
Klavins & Slaidins LAWIN

لبنان

Wadih Abou Nasr
PricewaterhouseCoopers

Soha Al Masri
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Manal Assir
UNDP

Maya Atieh
Adib & Houalla Law Office

Antoine Baaklini
BAB International

Tarek Baz
Hyam G. Mallat Law Firm

Katia Bou Assi
Moghaizel Law Firm, member of Lex Mundi

Rita Bou Habib
Audit Department - VAT Directorate

Najib Choucair
Central Bank of Lebanon

Sanaa Daakour
The Levant Lawyers

Bassam Darwich
P & G Levant

Michel Doueihy
Badri and Salim El Meouchi Law Firm, member of Interleges

Electricité du Liban

Eddy El-Maghariki
Attayyar Law Firm in association with Alem & Associates

Chadia El Meouchi
Badri and Salim El Meouchi Law Firm, member of Interleges

Tarek Farran
Farran Law Firm

Dania George
PricewaterhouseCoopers

Samer Ghalayini
The Levant Lawyers

Abdallah Hayek
Hayek Group

Walid Honein
Badri and Salim El Meouchi Law Firm, member of Interleges

Danyel Thomson
DFDL Mekong Law Group

Kerrod Thomas
ANZ Vientiane Commercial Bank Ltd

Sengdara Tiamtisack
Lao Freight Forwarder Co. Ltd.

Andrea Wilson
DFDL Mekong Law Group

لاتفيا

Ilze Abika
Skudra & Udris Law Offices

Martins Aljens
Raidla Lejins & Norcous

Laura Ausekle
Latvijas Banka

Elina Bedanova
Raidla Lejins & Norcous

Iveta Berzina
Skudra & Udris Law Offices

Zana Bule
Klavins & Slaidins LAWIN

Andis Burkevics
Sorainen

Andis Čonka
Latvijas Banka

Ainis Dabols
Latvian Association of Tax Advisers

Artis Dobrovolskis
Klavins & Slaidins LAWIN

Dace Drice
Klavins & Slaidins LAWIN

Zane Džule
Liepa, Skopiņa/ Borenius

Elina Eihentale
Latvian Association of Tax Advisers

Zlata Elksnina-Zascirinska
PricewaterhouseCoopers

Valters Gencs
Gencs Valters Law Firm

Aigars Gozitis
Raidla Lejins & Norcous

Andris Ignatenko
Estma Ltd

Janis Irbe
Latvenergo AS

Aija Klavinska
PricewaterhouseCoopers

Dainis Leons
Sadales tīkls AS

Indrikis Liepa
Liepa, Skopiņa/ Borenius

Zane Paeglite
Sorainen

Ivars Pommers
Law firm of Glimstedt and partners

Sergejs Rudans
Liepa, Skopiņa/ Borenius

Dace Silava-Tomsone
Raidla Lejins & Norcous

Marcis Skadmanis
Law Office "Blueger and Plaude"

Aibek Tolubaev
Kyrgyz Stock Exchange

Ermek Umankulov
Asia Universal Bank

Gulnara Uskenbaeva
Alpha Sheersfield

Azim Usmanov
Grata Law Firm

Raisa Usupova
Chamber of Tax Consultants

Alexander Alexandrovich Vachtel
Sentyabr Stroi Ltd

Bakai Zhunushov
iCAP Investment

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

Chan Chan
DextraTransport

Lasonexay Chanthavong
DFDL Mekong Law Group

Sounthorn Chanthavong
DFDL Mekong Law Group

Erin Dann
Lao Bar Association

Aristotle David
DFDL Mekong Law Group

Daodeuane Duangdara
PricewaterhouseCoopers

Grant Follett
DFDL Mekong Law Group

Walter Heiser
DFDL Mekong Law Group

Trasane Inpeng
KPMG Lao Co. Ltd

Richard Irwin
PricewaterhouseCoopers

Ganesan Kolandevelu
KPMG Lao Co. Ltd

Darika Kriengsuntikul
PricewaterhouseCoopers

Somphone Lakenchanh
Lao Bar Association

Chris Manley
DFDL Mekong Law Group

Ketsana Phommachanh
Ministry of Justice, Law Research and International Cooperation Institute

Thavorn Rujivanarom
PricewaterhouseCoopers

Vichit Sadettan
Lao Freight Forwarder Co. Ltd.

Siri Sayavong
Lao Law & Consultancy

Sivath Sengdouangchanh

Senesakoune Sihanouvong
DFDL Mekong Law Group

Khamphone Sipaseuth
Ministry of Justice

Khamphui Sisomphone
Legal Aid Clinic, Lao Bar Association

Vilasay Songvilay
Legal Aid Clinic, Lao Bar Association

Natalia Dolinskaya
International Business Council

Akjoltoi Elebesova
Credit Information Bureau Ishenim

Courtney Fowler
PricewaterhouseCoopers

Valeria Getman
Union of Accountants and Auditors

Dmitriy Gorachek
Business Klerk

Anatoliy Inishenko
Nogaro LTD., Cargo Expedition

Jarkynai Isaeva
Law Firm Partner

Nurilya Isaeva
Lorenz Law Firm

Saltanat Ismailova
PricewaterhouseCoopers

Nurbek Ismankulov
M&M Transport Logistic Services

Ruslan Kagirov
Asia Universal Bank

Gulnara Kalikova
Kalikova & Associates Law Firm

Liudmila Kasyanova

Bella Kazakbaeva
Law Firm Lex

Vitaliy Khabarov
Law Firm Partner

Diana Kim
"Partner" Real Estate Firm

Tatyana Kim
Chamber of Tax Consultants

Galina Kucheryavaya
Demir Kyrgyz International Bank

Anna Litvinova
Bureau of Tax Consultants

Barno Marazykova
Law Firm ìPartnerî

Tatyana Marchenko
Lorenz Law Firm

Anara Mukasheva
Swedesurvey

Almas Nakipov
PricewaterhouseCoopers

Karlygash Ospankulova
Kalikova & Associates Law Firm

Ekaterina Rumyantseva
Consultant Holding

Nurbek Sabirov
Kalikova & Associates Law Firm

Aida Satylganova
Kalikova & Associates Law Firm

Anastasia Shloeva
Globalink Logistics Group

Maksim Smirnov
Kalikova & Associates Law Firm

Alina Stamova
Kyrgyz Investment Credit Bank

Mahmoud Abdulfattah
The Law Offices of Mishari Al-Ghazali

Waleed Abdulrahim
Abdullah Kh. Al-Ayoub & Associates, member of Lex Mundi

Lina A.K. Adlouni

Abdullah Al-Ayoub
Abdullah Kh. Al-Ayoub & Associates, member of Lex Mundi

Mishari M. Al-Ghazali
The Law Offices of Mishari Al-Ghazali

Al-Twaijri & Partners Law Firm (TLF)

Firas Al-Saifi
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Abdullah Bin Ali
Packaging and Plastic Industries Co. (KSC)

Paul Day
Al Sarraf & Al Ruwayeh

Nazih Abdul Hameed
Al-Saleh & Partners

Sunil Jose
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Mazen A. Khoursheed
Packaging and Plastic Industries Co. (KSC)

Chirine Krayem Moujaes
The Law Offices of Mishari Al-Ghazali

Dany Labaky
The Law Offices of Mishari Al-Ghazali

Medhat M. Mubarak
Al-Saleh & Partners

Anupama Nair
Abdullah Kh. Al-Ayoub & Associates, member of Lex Mundi

جمهورية قيرغيز

Kunduz Abdaldieva
JDN CO

Kadyr Kubanovich Abykeev
Construction Company 'Avangard Style' Ltd

Gulnara Ahmatova
International Business Council

Jannat Aidazalieva
Globalink Logistics Group

Niyazbek Aldashev
Lorenz Law Firm

Natalia Alenkina
Consultant Holding

Bakyt Asanov
Textonic CJSC

Zharkymbai Muktarovich Baiganchuk
Construction Company 'KEP-Stroi" Ltd

Turar Bekbolotov
Law Firm ìPartnerî

Bekbolot Bekiev

Andrei Georgievich Dogadin
Entrepreneurs' Union of Kyrgyzstan

Ieva Dosinaite
Raidla Lejins & Norcous

Vilma Dovidauskiene
Competent Amerinde Consolidated

Kornelija Francuzeviciute
Bank of Lithuania

Dalia Geciene
Amerinde Consolidated, Inc

Valters Gencs

Gencs Valters Law FirmNeringa Grazinyte
Sutkiene, Pilkauskas & Partners

Simas Gudynas
Law Firm Lideika, Petrauskas, Valiūnas ir partneriai LAWIN, member of Lex Mundi

Frank Heemann
BNT Attorneys APB

Egle Ivanauskaite
Law Firm Lideika, Petrauskas, Valiūnas ir partneriai LAWIN, member of Lex Mundi

Eglė Jankauskaitė
Bernotas & Dominas Glimstedt

Agne Jonaitytė
Sorainen

Julija Julija
Fortune Law Group

Povilas Junevicius
Law Firm Lideika, Petrauskas, Valiūnas ir partneriai LAWIN, member of Lex Mundi

Viktorija Kapustinskaja
Sorainen

Agne Kazlauskiene
Businesslt

Jonas Kiauleikis
Foigt & Partners / Regija Borenius

Jurate Kraujalyte
Amerinde Consolidated, Inc

Reda Kruope
Law Firm Lideika, Petrauskas, Valiūnas ir partneriai LAWIN, member of Lex Mundi

Egidijus Kundelis
PricewaterhouseCoopers

Egle Kundrotaite
Amerinde Consolidated, Inc

Žilvinas Kvietkus
Raidla Lejins & Norcous

Gytis Malinauskas
Sorainen

Linas Margevicius
Legal Bureau of Linas Margevicius

Sergej Markevic
DSV Transport UAB

Tomas Mieliauskas
Law Firm Foresta

Ieva Navickaitė
Law Firm Zabiela, Zabielaite & Partners

E. Murana Sheriff
Ministry of Lands, Mines & Energy

Joseph N. Siaway
Maersk Ltd.

Amos Siebo
Liberia Reconstruction and Development Committee

Abraham T. Swen
Ministry of Foreign Affairs

Wilson Tarpeh
University of Liberia

Sampson Toe
City Corporation of Monrovia

Nyenati Tuan
Tuan Wreh Law Firm

G. Lahaison Waritay
Ministry of Public Works

Francis Weah
Magisterial Court of Monrovia

Darcy White
PricewaterhouseCoopers

Ben Wolo
Liberia Telecommunications Corporation

Melvin Yates
Compass Inc., Clearing and Forwarding

Harvy T. Yuan, Sr.
Liberia Electricity Corporation

ليتوانيا

Petras Baltusevicius
DSV Transport UAB

Kim Bartholdy
DSV Transport UAB

Kristina Bartuseviciene
PricewaterhouseCoopers

Egidijus Bernotas
Bernotas & Dominas Glimstedt

Arturas Blotnys
Vilnius City Municipality

Andrius Bogdanovicius
JSC "Creditinfo Lietuva"

Sergej Butov
Law Firm Lideika, Petrauskas, Valiūnas ir partneriai LAWIN, member of Lex Mundi

Robertas Ciocys
Law Firm Lideika, Petrauskas, Valiūnas ir partneriai LAWIN, member of Lex Mundi

Radville Ciricaite
Foigt & Partners / Regija Borenius

Giedre Dailidenaite
BNT Attorneys APB

Vita Dauksaite
Law Firm Lideika, Petrauskas, Valiūnas ir partneriai LAWIN, member of Lex Mundi

Giedre Domkute
AAA Baltic Service Company -Law firm

Francis S. Dopoh, II
Ministry of Finance,

Patrick S. Fallah
EcoBank

James T. Folleh
Ministry of Finance,

Christine Sonpon Freeman
Cooper & Togbah Law Firm

Deweh Gray
Female Lawyers Association of Liberia

Paul Greene
Ministry of Finance

John C. Harris
City Corporation of Monrovia

Winleta Henries Reeves
Dean & Associates

Anthony Henry
Cuttington University Graduate School

Emmanuel M. Horton
National Port Authority

David A.B. Jallah
David A.B. Jallah Law Firm

Cyril Jones
Jones & Jones

Ernest B. Jones
Ministry of Lands, Mines & Energy

Abu Kamara
Ministry of Commerce & Industry

Mussah Kamara
Central Bank of Liberia

Elijah Karnley
Ministry of Public Works

Krubo B. Kollie
Ministry of Foreign Affairs

Anthony Kumeh
Verdier and Associates

Martha Lackay
Liberia Electricity Corporation

Henry Lewis Sr.
Liberia Electricity Corporation

Jonathan Massaquoi Sr.
National Port Authority

Marie Norman
City Corporation of Monrovia

Jerome G.N. Nyenka
Environmental Protection Agency

Chan-Chan A. Paegar
Sherman & Sherman

G. Moses Paegar
Sherman & Sherman

Patrick W. Paye
City Corporation of Monrovia

Vincent Sackeyfio
Voscon, Certified Public Accountants

Bloh Sayeh
Center for National Documents & Records / National Archives

Eugene Shannon
Ministry of Lands, Mines & Energy

Tseliso Daniel Makhaphela
Ministry of Local Government

Thakane Makume
Lesotho Electricity Company (Pty) Ltd

Maseru Electro Services Pty Ltd

Mathias Matshe
Sheeran & Associates

Denis Molyneaux
Webber Newdigate

Kuena Mophethe
K. Mophethe Law Chambers

Theodore Ntlatlapa
DNT Architects

Jerry Padi

A.R.Thabiso Ramokoena
NedBank Lesotho Ltd.

Duduzile Seamatha
Sheeran & Associates

Lindiwe Sephomolo
Association of Lesotho Employers and Business

Phoka Thene
Sello-Mafatle Attorneys

ليبريا

Kelvin Abdallah
PricewaterhouseCoopers

Christian Allison
Central Bank of Liberia

Amos P. Andrews
EcoBank

Landry Bedell
Safeway Cargo Handling SVG

Amos Z. Benjamin
Investors Choice International

Betty Lamin Blamol
Sherman & Sherman

Joseph N. Blidi
J. Nagbe Blidi Law firm & Consultancy, Inc.

Josephys Burgess, Sr.
Ministry of Lands, Mines & Energy

F. Augustus Caesar, Jr.
Caesar Architects, Inc.

Nelson Chineh
Magisterial Court of Monrovia

Henry Reed Cooper
Cooper & Togbah Law Firm

Sandei Cooper Jr.
Ecobank

Roland Dakagboi
Safeway Cargo Handling SVG

Frank Musah Dean
Dean & Associates

Daniel D. Doe
Liberia Water and Sewage Corporation

S. Peter Doe-Kpar
Monthly and Probate Court

Peter Doe-Sumah
Gbehzon Holdings (Liberia) Inc.

Maher Hoteit
The Levant Lawyers

Chawkat Houalla
Adib & Houalla Law Office

Dany Issa
Moghaizel Law Firm, member of Lex Mundi

Marie-Anne Jabbour
Badri and Salim El Meouchi Law Firm, member of Interleges

Fady Jamaleddine
The Levant Lawyers

Elie Kachouh
ELC Transport Services SAL

Georges Kadige
Kadige & Kadige Law Firm

Michel Kadige
Kadige & Kadige Law Firm

Najib Khattar
Khattar Associates

Georges Mallat
Hyam G. Mallat Law Firm

Nabil Mallat
Hyam G. Mallat Law Firm

Rachad Medawar
Obeid & Medawar Law Firm

Joseph Merhy
Central Bank of Lebanon

Fadi Moghaizel
Moghaizel Law Firm, member of Lex Mundi

Mario Mohanna
Patrimoine Conseil SARL

Mirvat Mostafa
The Levant Lawyers

Rania Mrad
Khattar Associates

Toufic Nehme
Law Office of Albert Laham

Mireille Richa
Tyan & Zgheib Law Firm

Jihane Rizk Khattar
Khattar Associates

Jihad Rizkallah
Badri and Salim El Meouchi Law Firm, member of Interleges

Rached Sarkis
Rached Sarkis Office

Camille C. Sifri
PricewaterhouseCoopers

Nady Tyan
Tyan & Zgheib Law Firm

Patricia Yammine
PricewaterhouseCoopers

Rania Yazbeck
Tyan & Zgheib Law Firm

ليسوتو

Harley & Morris

Lebereko Lethobane
Labour Court

Qhalehang Letsika
Mei & Mei Attorneys Inc.

Bokang Makhaketso
Mofolo, Tau - Thabane and Co.

Jasna Smileva
Securities and Exchange Commission

Ivica Smilevski
Strumica

Aljosa Sopar

Pavlovic Srdjan
Lumen Company

Dejan Stojanoski
Law Office Pepeljugoski

Aleksandar Stojanov
Katastar

Lujza Tomovska
Securities and Exchange Commission

Magdalena Tondeva Pavlovska
PricewaterhouseCoopers

Stojam Trajanov
Ministry for Labor and Social Policy

Slavica Trckova
Law Office Trckova

Tina Tutevska
Law office Nikolovski

Vladimir Vasilevski
Betasped International Freight Forwarding

Sanja Veljanovska
Mens Legis Law Firm

Metodija Velkov
Polenak Law Firm

Goce Videvski
EMO

Depru Vostovski

مدغشقر

Tsiry Andriamisamanana
Madagascar Conseil International

Harimahefa Andriamitantsoa
Tribunal de Première Instance

Josoa Lucien Andrianelinjaka
Banque Centrale de Madagascar

Andriamanalina Andrianjaka
Office Notarial de Tamatave

Pascal Bezençon
GasyNet S.A

Yves Duchateau
SDV

Guy Escarfail
Bureau de Liaison SGS

Raphaël Jakoba
Madagascar Conseil International

Hanna Keyserlingk
Cabinet HK Jurifisc.

Pascaline R. Rasamoeliarisoa
Deloitte

Sahondra Rabenarivo
Madagascar Law Offices

Anthony Rabibisoa
Maersk Logistics S.A.

Pierrette Rajaonarisoa
SDV

Heritianna Rakotosalama
Madagascar Law Offices

Lanto Tiana Ralison
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Dejan Knezović
Law Office Knezovic & Associates

Zlatko T. Kolevski
Kolevski Law Office

Antonio Kostanov
Enforcement Agent Republic of Macedonia

Lidija Krstevska
EU Harmonization Unit

Marija Leova-Dimeska
Ministry of Finance Public Revenue Office

Irena Mitkovska
Lawyers Antevski

Biljana Mladenovska
Lawyers Antevski

Valerjan Monevski
Monevski Law Firm

Gorgi Naumovski
Customs Administration

Vladimir Naumovski
Central Register

Goran Nikolovski
Law office Nikolovski

Kirl Papazoski
Monevski Law Firm

Vesna Paunkoska
Directorate for Personal Data Protection

Teodor Pecov
TIR - International Freight Forwarders

Vasko Pejkov
Securities and Exchange Commission

Valentin Pepeljugoski
Law Office Pepeljugoski

Sonja Peshevska
Law Office Pepeljugoski

Aco Petrov
Strumica

Ilija Petrovski
Ministry of Justice,

Nesa Petrusevska
Katastar

Kristijan Polenak
Polenak Law Firm

Tatjana Popovski Buloski
Polenak Law Firm

Gligor Ralev
Katastar

Spiro Ristovski
Ministry for Labor and Social Policy

Ljubica Ruben
Mens Legis Law Firm

Lidija Sarafimova Danevska
National Bank of the Republic of Macedonia

Valentina Saurek
Ministry of Justice

Bob Savic
PricewaterhouseCoopers

Charapich Sinisha
TIR - International Freight Forwarders

Tatjana Siskovska
Polenak Law Firm

Jela Boskovic
IKRP Rokas & Partners

Biljana Briskoska-Boskovski
Ministry of Justice

Biljana Čakmakova
Mens Legis Cakmakova Advocates

Katerina Carceva-Todorova
PricewaterhouseCoopers

Tanja Cenova-Mitrovska
Katastar

Aco Damcevski
Strumica

Aspasija Desovska
EMO

Aleksandar Dimić
Polenak Law Firm

Aleksandar Dimitrievski
Law office Nikolovski

Dimitar Dimovski
Ministry of Transport and Communications

Dragi Dimovski
Strumica

Aleksandra Donevska
Lawyers Antevski

Jakup Fetai
Katastar

Daniel Georgievski
National Bank of the Republic of Macedonia

Ljupco Georgievski
Katastar

Angelina Gogusevska
Strumica

Pavlinka Golejski
Mens Legis Cakmakova Advocates

Goce Gruevski
Katastar

Ana Hadzieva
Polenak Law Firm

Verica Hadzi-Vasileva Markovska
AGG

Slobodan Hristovski
Polenak Law Firm

Natasha Hroneska

Biljana Ickovska
Law office Nikolovski

Aleksandar Ickovski
PricewaterhouseCoopers

Dragan Ivanovski
Customs Administration

Ilija Janoski
Customs Administration

Branuo Jilgougui
Ministry of Transport and Communications

Katerina Jordanova
Lawyers Antevski

Aneta Jovanoska - Trajanovska
Lawyers Antevski

Komercijalna Banka AD Skopje

Katerina Jovanovska
Stopanska Banka Ad

Lence Karpuzovska
EVN

Martine Gerber Lemaire
Oostvogels Pfister Feyten

Anabela Fernandes Gonçalves
PricewaterhouseCoopers

Groupe AOH S.A.

Anthony Husianycia
PricewaterhouseCoopers

Audrey Jarreton
Loyens & Loeff

François Kremer
Arendt & Medernach

Roxanne Le Ligeour
Loyens & Loeff

Michael Lockman
PricewaterhouseCoopers

Nuria Martin
Loyens & Loeff

Séverine Moca
PricewaterhouseCoopers

Peter Moons
Loyens & Loeff

Anne Murrath
PricewaterhouseCoopers

Elisabeth Omes
Bonn Schmitt Steichen, Member of Lex Mundi

Simon Paul
Loyens & Loeff

Wim Piot
PricewaterhouseCoopers

Judith Raijmakers
Loyens & Loeff

Jean-Luc Schaus
Loyens & Loeff

Paul Wurth S.A. Engineering & Project Management

Alex Schmitt
Bonn Schmitt Steichen, Member of Lex Mundi

Dara Sychareun
Loyens & Loeff

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

Artan Abazi
National Bank of the Republic of Macedonia

Natasa Andreeva
National Bank of the Republic of Macedonia

Svetlana Andreovska
Monevski Law Firm

Zlatko Antevski
Lawyers Antevski

Aleksandra Arsoska
IKRP Rokas & Partners

Rubin Atanasoski
Timelproject Engineering

Dragan Blažev
Timelproject Engineering

Vladimir Bocevski
Mens Legis Cakmakova Advocates

Slavica Bogoeva
National Bank of the Republic of Macedonia

Violeta Bogojeska
Central Register

Goran Bonevski
Public Revenue Office

Simona Oliškevičiūtė-Cicėnienė
Law Firm Lideika, Petrauskas, Valiūnas ir partneriai LAWIN, member of Lex Mundi

Žygimantas Pacevičius
Foigt & Partners / Regija Borenius

Rytis Paukste
Law Firm Lideika, Petrauskas, Valiūnas ir partneriai LAWIN, member of Lex Mundi

Algirdas Pekšys
Sorainen

Laura Remeikaite
Fortune Law Group

Gediminas Sagatys
Raidla Lejins & Norcous

Jolita Salciunaite
Amerinde Consolidated, Inc

Rimantas Simaitis
Raidla Lejins & Norcous

Julija Solovjova
PricewaterhouseCoopers

Darius Ulvydas
Bernotas & Dominas Glimstedt

Jurgita Valinciute
Fortune Law Group

Rolandas Valiunas
Law Firm Lideika, Petrauskas, Valiūnas ir partneriai LAWIN, member of Lex Mundi

Agne Vilutiene
Law Firm Foresta

Darius Zabiela
Law Firm Zabiela, Zabielaite & Partners

Giedre Zalpyte
BNT Attorneys APB

Audrius Žvybas
Bernotas & Dominas Glimstedt

لكسمبرغ

Allen & Overy LLP

Jalila Bakkali
PricewaterhouseCoopers

Karine Bellony
PricewaterhouseCoopers

Eleonora Broman
Loyens & Loeff

Guy Castegnaro
Castegnaro Cabinet d'avocats, member of Ius Laboris

Paula Crymble
Oostvogels Pfister Feyten

Christophe Domingos
Castegnaro Cabinet d'avocats, member of Ius Laboris

Christel Dumont
Oostvogels Pfister Feyten

Thomas Ecker
Ville de Luxembourg - Service de l'électricité

Gérard Eischen
Chamber of Commerce

Mohamed Abdoulaye Diop
SDV

Mahamane Djiteye
Jurifis Consult

Diafara Doucouré
Ministere des Finances

Ecobank

Kouma Fatoumata Fofana
Etude Kouma Fofana

Mansour Haidara
API Mali

Gaoussou Haïdara
Etude Gaoussou Haidara

Seydou Ibrahim Maiga
Cabinet d'Avocats Seydou Ibrahim Maiga

Modibo Keita
Direction générale des Impôts

Yacouba Massama Keïta

Mamadou Ismaïla Konate
Jurifis Consult

Mathias Konate
Direction générale des Impôts

Gaoussou A. G. Konaté
Cabinet d'Architecture - Etudes Techniques

Amadou Maiga
Direction Nationale de l'Urbanisme et de l'Habitat

Maiga Mamadou
Kafo Jiginew

Adeline Messou
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Bérenger Y. Meuke
Jurifis Consult

Ministère de l'economie de l'industrie et du commerce

Keita Zeïnabou Sacko
API

Sanogo
Direction de l'Inspection du Travail

Nohoum Sidibe
Direction Nationale de l'Urbanisme et de l'Habitat

Moussa Saïba Sissoko
Direction nationale des Domaines et du Cadastre

Baboucar Sow
Cabinet Sow & Collaborateurs

Malick Badara Sow
Atelier d'Architecture et d'Urbanisme

Perignama Sylla
Architect DE/AU

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Fatoma Théra
Ministere de la Justice, Garde des Sceaux

Boubacar Thiam

Ahmadou Toure
Office Notarial Ahmadou Toure, Notaire a Bamako

Konzo Traore
BCEAO

Mohamed Hameed
Antrac Pvt. Ltd.

Nadiya Hassan
Bank of Maldives Plc.

Dheena Hussain
Shah, Hussain & Co. Barristers & Attorneys

Rashfa Jaufa
Bank of Maldives Plc.

Laila Manik
Shah, Hussain & Co. Barristers & Attorneys

Fathimath Manike
Bank of Maldives Plc.

Aishath Samah
Bank of Maldives Plc.

Shuaib M. Shah
Shah, Hussain & Co. Barristers & Attorneys

Ahmed Shibau

Mariyam Sunaina
Bank of Maldives Plc.

Abdul Mallik Thoufeeg
STELCO

مالي

Imirane Abdoulaye
Direction Nationale de l'Urbanisme et de l'Habitat

Diaby Aboubakar
BCEAO

Traore Baba
TMS - Transit Manutention Services SARL

Oumar Bane
Jurifis Consult

Bouare
Labogec

Amadou Camara
SCP Camara Traoré

Céline Camara Sib
Etude Me Celine Camara Sib

Mahamane I. Cisse
Cabinet Lexis Conseils

Boubacar Coulibaly
Matrans Mali sarl

Mamadou Dante
Cabinet Dante

Famakan Dembele
Ministere de la Justice, Garde des Sceaux

Sekou Dembele
Etude de Maître Sekou Dembele

Mady Diakite
Direction Nationale du Commerce et de la Concurrence

Diakite
Direction Nationale de l'Urbanisme et de l'Habitat

Abou Diallo
API Mali

Ahmadou Diallo
Office Notarial Ahmadou Toure, Notaire a Bamako

Yacouba Diarra
Matrans Mali sarl

Boubacar S. Diarrah
Ministere de la Justice, Garde des Sceaux

Theresa Lim
PricewaterhouseCoopers

Kok Leong Loh
Russell Bedford LC & Company - member of Russell Bedford International

Caesar Loong
Raslan - Loong

Joanne Low
Zain & Co.

Len Toong Low
North Port

Suhara Mohamad Sidik
Azmi & Associates

Azmi Mohd Ali
Azmi & Associates

Zuhaidi Mohd Shahari
Azmi & Associates

Rajendra Navaratnam
Azman, Davidson & Co.

Hjh Rokiah Mhd Noor
Companies Commission of Malaysia

Shahri Omar
North Port

Gayathiry Ramalingam
Zain & Co.

S Parameswaran Shanmughanathan
Tenaga Nasional Berhad

Lay Sim
Russell Bedford LC & Company - member of Russell Bedford International

Hsian Siong
Wong & Partners

Ahmed Soffian
Ministry of International Trade and Industry

Francis Tan
Azman, Davidson & Co.

Heng Choon Wan
PricewaterhouseCoopers

Peter Wee
PricewaterhouseCoopers

Keat Ching Wong
Zul Rafique & Partners, Advocate & Solicitors

Chong Wah Wong
Skrine & Co., member of Lex Mundi

Ahmad Syahir Yahya
Azmi & Associates

Felicia Yap Peck Yee
Russell Bedford LC & Company - member of Russell Bedford International

Kim Hoe Yeo
North Port

Melina Yong
Raslan - Loong

ملديف

Jatindra Bhattray
PricewaterhouseCoopers

Asma Chan-Rahim
Shah, Hussain & Co. Barristers & Attorneys

Carlos Frias
PricewaterhouseCoopers

Misheck Msiska
PricewaterhouseCoopers

Godwin Mwale
2PS Cargo Co.

Bernard Ndau

Grant C. Nyirongo
Elemech Designs

Davis Njobvu
Savjani & Co.

Dinker A. Raval
Wilson & Morgan

Duncan Singano
Savjani & Co.

Samuel Tembenu
Tembenu, Masumbu & Co.

Don Whayo
Knight Frank

Angela Deborah Zakeyu
PricewaterhouseCoopers

ماليزيا

Nor Azimah Abdul Aziz
Companies Commission of Malaysia

Sonia Abraham
Azman, Davidson & Co.

Siti Haswanida Ahmad Jais
Azmi & Associates

Maseru Electro Services Pty Ltd

Michel Barbesier
SDV Sdn Bhd

Tan Kee Beng
SDV Sdn Bhd

Azryain Borhan
Companies Commission of Malaysia

Hong Yun Chang
Tay & Partners

Boon Hong Chen
Skrine & Co., member of Lex Mundi

Yuan Yuan Cheng
Skrine & Co., member of Lex Mundi

Tze Keong Chung
CTOS Sdn Bhd

Elaine Ho
Skrine & Co., member of Lex Mundi

Ghazali Ismail
Companies Commission of Malaysia

Mohammed Zanyuin Ismail
Companies Commission of Malaysia

Ismail Kamat
Azmi & Associates

Kumar Kanagasabai
Skrine & Co., member of Lex Mundi

Geeta Kaur
SDV Sdn Bhd

Chuan Keat Khoo
PricewaterhouseCoopers

Christopher Lee
Wong & Partners

Koon Huan Lim
Skrine & Co., member of Lex Mundi

Laingoniaina Ramarimbahoaka
Madagascar Conseil International

Michel Ramboa
Madagascar Law Offices

Giannie Ranaivo
Madagascar Law Offices

Seheno Ranaivoson
Banque Centrale de Madagascar

André Randranto
Randranto

Iloniaina Randranto
Randranto

William Randrianarivelo
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Sahondra Rasoarisoa
Deloitte

Andrianirina R. Rasolonjatovo
SDV

Michael Ratrimo
Madagascar International Container Terminal Services Ltd

Théodore Raveloarison
JARY - Bureau d'Etudes Architecture Ingenierie

Andriamisa Ravelomanana
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Jean Marcel Razafimahenina
Deloitte

Njiva Razanatsoa
Banque Centrale de Madagascar

Louis Sagot
Cabinet d'Avocat Louis Sagot

Ida Soamiliarimana
Madagascar Conseil International

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

ملاوي

Sylvia Ali
Knight Frank

Johann Boshoff
PricewaterhouseCoopers

Kevin M. Carpenter
PricewaterhouseCoopers

Richard Chakana
2PS Cargo Co.

Marshal Chilenga
TF & Partners

Alan Chinula

Aamir Rashid Jakhura
Fargo Group of Companies

Kalekeni Kaphale
Kalekeni Kaphale

Enoch Kasumbara
Kas Freight

Alfred Majamanda
Mbendera & Nkhono Associates

Alison Matthews
Watt Consultancies

Modecai Msisha
Nyirenda & Msisha Law Offices

Gerardo Prado-Hernandez
Sanchez DeVanny Eseverri, S.C.

David Puente-Tostado
Sanchez DeVanny Eseverri, S.C.

Cecilia Rojas
Galicia y Robles, S.C.

Carlos Sánchez-Mejorada y Velasco
Sánchez-Mejorada y Asociados

Cristina Sánchez-Urtiz
Miranda & Estavillo, S.C.

Fernando Santamaria-Linares
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Monica Schiaffino Pérez
Basham, Ringe y Correa, member of Ius Laboris

Secretaría de Hacienda y Crédito Público

Daniel Sosa
Skynet

Mario Tellez
Skynet

Juan Francisco Torres Landa Ruffo
Barrera, Siqueiros y Torres Landa

Maribel Trigo Aja
Goodrich, Riquelme y Asociados

Layla Vargas Muga
Goodrich, Riquelme y Asociados

Carlos Vela
PricewaterhouseCoopers

Rafael Villamar-Ramos
Sanchez DeVanny Eseverri, S.C.

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

Kenneth Barden

Wayne Bricknell
E - CAD Project Management

Sarah Dorsett
Pohnpei State Government

Stephen V. Finnen
Stephen Finnen's Law Corporation

Anita Jowitt
University of the South Pacific

Patrick Mackenzie
Bank of FSM

Silberio S. Mathias
FSM Social Security Administration

Kevin Pelep
Office of the Registrar of Corporations

مولدوفا

Eduard Boian
PricewaterhouseCoopers

Victor Burac
Victor Burac Law Firm

Andrei Caciurenco
ACI Partners

Hans Goebel
Jáuregui, Navarrete y Nader, S.C.

Daniel Gómez Alba
CAAAREM

Teresa de Lourdes Gómez Neri
Goodrich, Riquelme y Asociados

Alvaro Gonzalez-Schiaffino
PricewaterhouseCoopers

Carlos Grimm
Baker & McKenzie

Benito Guerrero
CAAAREM

Yves Hayaux-du-Tilly
Jáuregui, Navarrete y Nader, S.C.

Jorge Jiménez
Russell Bedford Mexico, member of Russell Bedford International

Jorge León-Orantes
Goodrich, Riquelme y Asociados

Ricardo León-Santacruz
Sanchez DeVanny Eseverri, S.C.

Adriana Lopez
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Gerardo Lozano Alarcón
Holland & Knight-Gallástegui y Lozano, S.C.

Lucia Manzo
Galicia y Robles, S.C.

José Antonio Marquez González
NOTARY PUBLIC 28

A. Martinez
Skynet

Carla Mendoza
Baker & McKenzie

Alonso Martin Montes
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Rocío Montes
PricewaterhouseCoopers

Humberto Morales- Barron
Sanchez DeVanny Eseverri, S.C.

Michelle Muciño
PMC Asociados

Julio Nunez
Vanguardia

Arturo Perdomo
Galicia y Robles, S.C.

Juan Manuel Perez
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Erika Pérez
Skynet

Gabriela Pérez Castro Ponce de León
Miranda & Estavillo, S.C.

Fernando Perez-Correa
Solorzano, Carvajal, Gonzalez y Perez-Correa, S.C.

Guillermo Piecarchic
PMC Asociados

José Piecarchic
PMC Asociados

Parikshat Teeluck
Maersk Ltd.

Primecom Ltd.

Dhanun Ujoodha
Kross Border Trust Services Ltd, a member firm of Russell Bedford International

Muhammad R.C. Uteem
Uteem Chambers

Rosemary Yeung Sin Hing

المكسيك

Gabriel I. Aguilar Bustamente
PricewaterhouseCoopers

Isis Anaya
SEDECO

Francisco Samuel Arias González
Notary Public 28

Alberto Balderas
Jáuregui, Navarrete y Nader, S.C.

Rafael Barragan Mendoza
COMAD, S. C.

Emmanuel Cardenas Rojas
Barrera, Siqueiros y Torres Landa

María Casas López
Baker & McKenzie

Rodrigo Conesa
Ritch Mueller, S. C.

Santiago Corcuera
Curtis Mallet - Prevost, Colt & Mosle LLP

Eduardo Corzo Ramos
Holland & Knight-Gallástegui y Lozano, S.C.

Jose Covarrubias-Azuela
Solorzano, Carvajal, Gonzalez y Perez-Correa, S.C.

Raul de la Sierra Scauley
Barrera, Siqueiros y Torres Landa

Oscar de La Vega
Basham, Ringe y Correa, member of Ius Laboris

Olea De Noriega
Barrera, Siqueiros y Torres Landa

Guillermo Escamilla
Mexico City Notaries College

Luis Esparza
PricewaterhouseCoopers

César Fernández Gómez
Barrera, Siqueiros y Torres Landa

Julio Flores Luna
Goodrich, Riquelme y Asociados

Manuel Galicia
Galicia y Robles, S.C.

Celina Cossette Garcia
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Alexander Christian Gardea
PricewaterhouseCoopers

Gerardo Garreto-Chavez
Barrera, Siqueiros y Torres Landa

D.P. Chinien
Registrar of Companies and Businesses, Office of the Registrar of Companies

Sootam Chutoori
Dagon Ingenieur Conseil Ltée

Roland Constantin
Chambers of Notaries

Bert C. Cunningham
Customs and Excise Department

Rajendra Dassyne
Chambers of Notaries

Kalyanee Dayal
Banymandhub Boolell Chambers

Martine de Fleuriot de la Colinière
De Comarmond & Koenig

Robert Ferrat
Legis & Partners

Yannick Fok
Glover & Glover Chambers

Gavin Glover
Glover & Glover Chambers

Yandraduth Googoolye
Bank of Mauritius

Darmalingum Goorriah
Chambers of Notaries

Arvin Halkhoree
CITILAW

Edouard Gregory Hart de Keating
Chambers of Notaries

Mikash Hassamal
Glover & Glover Chambers

Nitish Hurnaum
Glover & Glover Chambers

Nirmala Jeetah
Board of Investment

Jaye C Jingree
Kross Border Trust Services Ltd, a member firm of Russell Bedford International

Marie Louis Jérome Koenig
Cabinet Notarial Koenig

Thierry Koenig
De Comarmond & Koenig

Anthony Leung Shing
PricewaterhouseCoopers

Loganayagan Munian
Artisco International

Cristelle Parsooramen
Banymandhub Boolell Chambers

André Robert

Anjali Roy
Etude Guy Rivalland

Wenda Sawmynaden
Cabinet de notaire Sawmynaden

Deviantee Sobarun
Ministry of Finance & Economic Development

Reza Subratty
Maersk Ltd.

Vikash Takoor
Bank of Mauritius

Mahamadou Traore

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

جزر مارشال

Kenneth Barden

Ave R. Gimao Jr.
Marshall Islands Social Security Administration

Anita Jowitt
University of the South Pacific

Jerry Kramer
Pacific International, Inc.

Philip A. Okney
Land Registration Administration Authority

Dennis Reeder
RMI Receiverships

Scott H. Stege
Law Offices of Scott Stege

David M. Strauss
Majuro Chamber of Commerce

Philip Welch
Micronesian Shipping Agencies Inc.

موريتانيا

Ishagh Ahmed Miske
Cabinet Ishagh Miske

Tidiane Bal
BSD & Associés

Youssoupha Diallo
BSD & Associés

Fatoumata Diarra
BSD & Associés

Mohamed Lemine Bouchraya Lam
BSD & Associés

Wedou Mohamed
Maurihandling

Mine Ould Abdoullah

Brahim Ould Daddah
Cabinet Daddah Conseils

Brahim Ould Ebetty

Aliou Sall
Assurim Consulting

Ndeye Khar Sarr
BSD & Associés

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

موريشيوس

Bruno Beche
Kross Border Trust Services Ltd, a member firm of Russell Bedford International

André Bonieux
PricewaterhouseCoopers

Urmila Boolell
Banymandhub Boolell Chambers

Nicolas Carcasse
Dagon Ingenieur Conseil Ltée

Jean Phillipe Chan See
Maersk Ltd.

Linda Oumama Benali

Aicha Benghanem
Cabinet Notarial Houcine Sefrioui

Myriam Emmanuelle Bennani
Amin Hajji & Associés Association d'Avocats

Richard Cantin
Juristructures - Project Management & Legal Advisory Services LLP

Zineb Chigar
Cabinet Notarial Houcine Sefrioui

Fatima Zohra Gouttaya
Cabinet Notarial Houcine Sefrioui

Amin Hajji
Amin Hajji & Associés Association d'Avocats

Zohra Hasnaoui
Hasnaoui Law Firm

Bahya Ibn Khaldoun
Université Mohamed V

Naoual Jellouli
Ministère de l'économie et des finances

Mehdi Kettani
Kettani Law Office

Nadia Kettani
Kettani Law Firm

Bouchaib Labkiri
Globex Maritime Co.

Karine Lasne
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Wilfried Le Bihan
CMS Bureau Francis Lefebvre

Lapirama Group International

Lydec

Anis Mahfoud
Abouakil & Benjelloun Avocats - AB Avocats

Mohamed Maliki
Etude Maitre Maliki

Del Monsieur Marc
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Azdine Nekmouche
Ordre des architectes de Casablanca

Hicham Oughza
Dar Alkhibra

Réda Oulamine
Oulamine Law Group

Jamal Rahal
Exp Services

Hassane Rahmoun
Etude Notariale Hassane Rahmoun

Nesrine Roudane
Nero Boutique Law Firm

Morgane Saint-Jalmes
Kettani Law Firm

Aurelie Santos
Landwell & Associés - PricewaterhouseCoopers Legal Services

Tijana Prelević
Ministry of Labor and Social Welfare

Dragana Radević
Center for Enterpreneurship and Economic Development

Ana Radivojević
PricewaterhouseCoopers

Vladimir Radovanić
Ministry of Labor and Social Welfare

Novo Radović
Tax Authority

Radmila Radunović
Government of the Republic of Montenegro

Dragan Rakočević
Commercial Court

Slobodan Raščanin

Danijela Saban
Čelebić

Biljana Šćekić
PC Krusevac

Slaven Šćepanović

Lidija Šećković
Tax Authority

Slavko Simović
Real Estate Administration

Velimir Strugar
EPCG AD Nikšić

Sasha Vujačić
Law Office Vujačić

Mileva Vujadinović
Crnogorska Komercijalna Banka AD Podgorica

Jelena Vujisić
Law Office Vujačić

Irena Vujović
Deputy Registrar

Predrag Vujović
Zetatrans

Veselin Vuković
Central Bank

المغرب

Benali Abdelmajid
Exp Services

Aziz Abouelouafa
Globex Maritime Co.

Najat Aboulfadl
Cabinet Notarial Houcine Sefrioui

Agence Med s.a.r.l.

Samir Agoumi
Dar Alkhibra

My Hicham Alaoui
Globex Maritime Co.

Meredith Allen-Belghiti
Kettani Law Firm

Younes Anibar
Cabinet Younes Anibar

Bank Al-Maghrib

Khaled Battash
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Maria Belafia
Cabinet Notarial Belafia

Darko Globarević
Zetatrans

Rina Ivančević
Municipality of Podgorica

Ana Ivanović
Ministry of Finance

Marko Ivković
KN Karanović & Nikolić

Maja Jokanović
Ministry for Economic Development

Nada Jovanović
Central Bank of Montenegro

Rade Jovanović
Jovanović Law Firm

Lidija Klikovac
Deputy Registrar

Drenka Knežević
Ministry of Labor and Social Welfare

Jovan Kostić
Employment Registrar

Đorđe Krivokapić
KN Karanović & Nikolić

Ana Krsmanović

Sefko Kurpejović
Ministry of Finance

Amela Lekić
Crnogorska Komercijalna Banka AD Podgorica

Mirjana Ljumović
Real Estate Administration

Milan Martinović
Customs Administration

Borislav Mijović
Mercedes-Benz - Ljetopis Automotive d.o.o.

Željko Mijović
Zetatrans

Momir Miličković
Tax Authority

Aleksandar Miljković
PricewaterhouseCoopers

Montenegro Business Alliance

Montenegrin Commercial Bank AD Podgorica

Stojanka Milošević
Customs Administration

Mirjana Mladenović
Bojovic Dasic Kojovic Attorneys at Law

Dragoslav Nikolić
Customs Administration

Goran Nikolić
Ministry for Economic Development

Veljko Pavičević
Opportunity Bank

Aleksander Perović
Tax Authority

Nikola Perović
Plantaže

Zorica Peshic-Bajceta
Law Office Vujačić

Novica Pešić
Law Office Vujačić

Snežana Pešić
PricewaterhouseCoopers

Batzaya Bodikhuu
Anand & Batzaya Advocates Law Firm

Volodya Bolormaa
Anand & Batzaya Advocates Law Firm

Richard Bregonje
PricewaterhouseCoopers

David Buxbaum
Anderson & Anderson

Batbayar Byambaa
GTs Advocates LLC

Ralph Cerveny
Anderson & Anderson

Khatanbat Dashdarjaa
Arlex Consulting Services

Byambatseren Dorjpurev
Arlex Consulting Services

Courtney Fowler
PricewaterhouseCoopers

Tuvshin Javkhlant
GTs Advocates LLC

Jeroen Kerbusch
PricewaterhouseCoopers

Odmaa Khurelbold
Anderson & Anderson

Daniel Mahoney
Lynch & Mahoney

Sebastian Merriman
PricewaterhouseCoopers

Leylim Mizamkhan
PricewaterhouseCoopers

Odonhuu Muuzee
Tsets Law Firm

Enkhriimaa N.
Tuushin Company Ltd.

Zorigt N.
Tuushin Company Ltd.

Sarantsatsral Ochirpurev
Urkh Company

Baatarsuren Sukhbaatar
The Bank of Mongolia

Tsogt Tsend
Administrative Court of Capital City

Arslaa Urjin
Ulaanbaatar Electricity Distribution Network Company

الجبل الأسود

Bojana Andrić
Čelebić

Veselin Anđušić
Čelebić

Bojana Bošković
Ministry of Finance

Vasilije Bošković
Law Firm Bošković

Peter Burnie
PricewaterhouseCoopers

Vladimir Dasić
PricewaterhouseCoopers Bojović & Dašić

Milena Drakić
Crnogorska Komercijalna Banka AD Podgorica

Vuk Drašković
Bojovic Dasic Kojovic Attorneys at Law

Georghu Calugharu
Union of Employers in Building and Construction Materials Industry

Andrian Candu
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Octavian Cazac
Turcan & Turcan

Svetlana Ceban
PricewaterhouseCoopers

Marin Chicu
Turcan & Turcan

Vitalie Ciofu
Gladei & Partners

Bogdan Ciubotaru
Turcan & Turcan

Alla Cotos
PricewaterhouseCoopers

Sergiu Dumitrasco
PricewaterhouseCoopers

Roger Gladei
Gladei & Partners

Roman Gutu
Activ Broker

Oxana Guțu
Mobiasbanca Groupe Societe Generale

Catalina Levcenco
PricewaterhouseCoopers

Union Fenosa International

Cristina Martin
ACI Partners

Georgeta Mincu
IOM

Marin Moraru
PricewaterhouseCoopers

Alexandru Munteanu
PricewaterhouseCoopers

Alexandr Muravschi
Dartax Consulting SRL

National Energy Regulatory Agency of the Republic of Moldova

Igor Odobescu
ACI Partners

Aelita Orhei
Gladei & Partners

Ilona Panurco
PricewaterhouseCoopers

Ruslan Pirnevu
Quehenberger-Hellmann SRL

Maria Popescu
PricewaterhouseCoopers

Mariana Stratan
Turcan & Turcan

Serghei Toncu
PricewaterhouseCoopers

Irina Verhovetchi
ACI Partners

Carolina Vieru
IM PAA SRL

منغوليا

Tomas Balco
PricewaterhouseCoopers

Badarch Bayarmaa
Lynch & Mahoney

Ruud Horak
Elektrotechniek Boermans B.V.

Elsa Jonker-Grootenhuis
PricewaterhouseCoopers

Alexander Kaarls
Houthoff Buruma N.V.

Marcel Kettenis
PricewaterhouseCoopers

Stefan Leening
PricewaterhouseCoopers

Hans Noordermeer
BDO CampsObers Accountants & Belastingadviseurs B.V.

Hugo Oppelaar
Houthoff Buruma N.V.

Femke Pos
Royal Netherlands Notarial Organization

Hugo Reumkens
Van Doorne N.V.

Piet Schroeder
Baker & McKenzie

SDV B.V.

Salima Seamari
De Brauw Blackstone Westbroek

Hans Londonck Sluijk
Houthoff Buruma N.V.

Birgit Snijder-Kuipers
Royal Netherlands Notarial Organization

Fedor Tanke
Baker & McKenzie

Maarten Tinnemans
De Brauw Blackstone Westbroek

Helene van Bommel
PricewaterhouseCoopers

Annekarien van de Velde
Baker & McKenzie

Liane van de Vrugt
VédéVé Legal B.V.

Robert van der Laan
PricewaterhouseCoopers

Femke van der Zeijden
PricewaterhouseCoopers

Gert-Jan van Gijs
VAT Logistics (Ocean Freight) B.V.

Jan van Oorschot
Liander

Petra van Raad
PricewaterhouseCoopers

Frederic Verhoeven
Houthoff Buruma N.V.

Michiel Wesseling
Houthoff Buruma N.V.

Hylda Wiarda
Bronsgeest Deur Advocaten, member of Ius Laboris

Marcel Willems
Kennedy Van der Laan

Christiaan Zijderveld
Houthoff Buruma N.V.

نيوزيلندا

Douglas Alderslade
Chapman Tripp

Matrika Niraula
Niraula Law Chamber & Co.

Rajan Niraula
Niraula Law Chamber & Co.

Saroj Niraula
Ayurveda Herbals Pvt. Ltd.

Dev Raj Paudyal
Ministry of Land Reform and Management

Devendra Pradhan
Pradhan & Associates

Purnachitra Pradhan
Karja Suchana Kendra Ltd(CIB)

Anup Raj Upreti
Pioneer Law Associates

Krishna Prasad Sapkota
Ministry of Land Reform and Management

Purna Man Shakya
Reliance Law Firm

Madan Krishna Sharma
CSC & Co. / PricewaterhouseCoopers

Bigyan P. Shreshtha

Ramji Shrestha
Pradhan & Associates

Sudheer Shrestha
Kusum Law Firm

Anil Kumar Sinha
Sinha - Verma Law Concern

Nab Raj Subedi
Ministry of Land Reform and Management

Ram Chandra Subedi
Apex Law Chamber

هولندا

Joos Achterberg
Kennedy Van der Laan

Richard Bakker
Ocean - Trans International B.V.

Dirk-Jan Berkenbosch
PricewaterhouseCoopers

Berkman Forwarding B.V.

Jan Bezem
PricewaterhouseCoopers

Karin W.M. Bodewes
Baker & McKenzie

Mark Bodt
PricewaterhouseCoopers

Roland Brandsma
PricewaterhouseCoopers

Huub Brinkman
Baker & McKenzie

Margriet de Boer
De Brauw Blackstone Westbroek

Sijmen de Ranitz
De Brauw Blackstone Westbroek

Rolef de Weijs
Houthoff Buruma N.V.

Myrna Dop
Royal Netherlands Notarial Organization

Fons Hoogeveen
PricewaterhouseCoopers

Sakaria Kadhila Amoomo
Pereira Fishing (Pty) Ltd

Herman Charl Kinghorn
HC Kinghorn Legal Practitioner

Peter Frank Koep
Koep & Partners

Patrick Kohlspaedt
Manica Africa Pty. Ltd.

Frank Köpplinger
G.F. Köpplinger Legal Practitioners

Jackie Kotzke
PricewaterhouseCoopers

John D. Mandy
Namibian Stock Exchange

Richard Traugott Diethelm Mueller
Koep & Partners

Carina Oberholzer
PricewaterhouseCoopers

Ndapewa Shipopyeni
H.D. Bossau & Co.

Apie Small
G.F. Köpplinger Legal Practitioners

Axel Stritter
Engling, Stritter & Partners

Marius van Breda
TransUnion Namibia

Renate Williamson
Koep & Partners

نيبال

Mahesh P. Acharya
Nepal Electricity Authority

Anil Chandra Adhikari
Credit Information Bureau of Nepal

Lalit Aryal
LA & Associates Chartered Accountants

Janak Bhandari
Global Law Associates

Tulasi Bhatta
Unity Law Firm & Consultancy

Narayan Chaulagain
Pioneer Law Associates

Ajay Ghimire
Apex Law Chamber

Komal Prakash Ghimire

Jagat B. Khadka
Shangri-La Freight Pvt. Ltd.

Gourish K. Kharel
KTO Inc.

Nirmal Koirala
Alfa Furnitures and Interiors Pvt. Ltd

Mahesh Kumar Thap
Sinha - Verma Law Concern

Namgyal Lama
Nepal Freight Forwarders Association

LD Mahat
CSC & Co. / PricewaterhouseCoopers

Ashok Man Kapali
Shangri-La Freight Pvt. Ltd.

Fatima Marques
Carlos de Sousa & Brito & Associados

Carlos Martins
Afrilegis, Lda

Joao Martins
PricewaterhouseCoopers

Genaro Moura
Manica Freight Services S.A.R.L

Lara Narcy
H. Gamito, Couto, Gonçalves Pereira e Castelo Branco & Associados

Auxílio Eugénio Nhabanga
FBLP - R.Furtado, N. Bhikha, R.Loforte, M. Popat & Associados, Advogados, Lda

Paulo Pimenta
Pimenta, Dionísio e Associados

Alvaro Pinto Basto
MGA Advogados & Consultores

José Augusto Tomo Psico
Banco de Moçambique

Malaika Ribeiro
PricewaterhouseCoopers

Luís Filipe Rodrigues
Sal & Caldeira - Advogados e Consultores, Lda

Firza Sadek
Pimenta, Dionísio e Associados

Sérgio Sumbana
Pimenta Dionísio & Associados

Élio Teixeira
Afrilegis, Lda

António Veloso
Pimenta, Dionísio e Associados

ناميبيا

Joos Agenbach
Koep & Partners

Benita Blume
H.D. Bossau & Co.

Jaco Boltman
G.F. Köpplinger Legal Practitioners

Hanno D. Bossau
H.D. Bossau & Co.

Albe Botha
PricewaterhouseCoopers

Lorna Celliers
BDO Spencer Steward

Dirk Hendrik Conradie
Conradie & Damaseb

Ferdinand Diener
City of Windhoek Electricity Department

Hennie Fourie
PricewaterhouseCoopers

Jana Gous
PricewaterhouseCoopers

Chantell Husselmann
PricewaterhouseCoopers

Denis Hyman
PricewaterhouseCoopers

Houcine Sefrioui
Cabinet Notarial Houcine Sefrioui

موزامبيق

Faizal Antonio
SDV AMI

Carolina Balate
PricewaterhouseCoopers

António Baltazar Bungallah
Sal & Caldeira - Advogados e Consultores, Lda

José Manuel Caldeira
Sal & Caldeira - Advogados e Consultores, Lda

Eduardo Calú
Sal & Caldeira - Advogados e Consultores, Lda

Paulo Centeio
MGA Advogados & Consultores

Anastácia Chamusse
Banco de Moçambique

Dipak Chandulal
MGA Advogados & Consultores

Ahmad Chothia
Manica Freight Services S.A.R.L

Pedro Couto
H. Gamito, Couto, Gonçalves Pereira e Castelo Branco & Associados

Avelar Da Silva
Intertek International ltd

Carlos de Sousa e Brito
Carlos de Sousa & Brito & Associados

Fulgêncio Dimande
Manica Freight Services S.A.R.L

Jose Forjaz
Jose Forjaz Arquitectos

Rita Furtado
H. Gamito, Couto, Gonçalves Pereira e Castelo Branco & Associados

Martins Garrine
Manica Freight Services S.A.R.L

Jennifer Garvey

Jorge Graça
MGA Advogados & Consultores

Ássma Omar Nordine Jeque
Sal & Caldeira - Advogados e Consultores, Lda

Esmè Joaquim
Sal & Caldeira - Advogados e Consultores, Lda

Rufino Lucas
TEC Ténicos Construtores, LDA

Eugénio Luis
Banco de Moçambique

Jaime Magumbe
Sal & Caldeira - Advogados e Consultores, Lda

Olufunke Agbedana
Olaniwun Ajayi LP

Emuesiri Agbeyi
PricewaterhouseCoopers

Daniel Agbor
Udo Udoma & Belo-Osagie

Uche Ajaegbu
Nigeria Employers' Consultative Assembly

Ayo Ajayi
The Propertarium

Konyin Ajayi
Olaniwun Ajayi LP

Olukoyinsola Ajayi
Olaniwun Ajayi LP

O.C. Akamnonu
PHCN, Eko Zone

Tolulola Akintimehin
Nouveau Associates

Owolabi Animashaun
Scotech Universal Resources Limited

Linda Arifayan
WTS Adebiyi & Associates

Esther Atoyebi
Okonjo, Odiawa & Ebie

Ajibola Basiru
M.A.B. & Associates

Chinwe Chiwete
Punuka Attorneys & Solicitors

Peter Crabb
Nnenna Ejekam Associates

Silas Damson
Aluko & Oyebode

Oluwayemisi Diya
Olaniwun Ajayi LP

Kofo Dosekun
Aluko & Oyebode

Russell Eastaugh
PricewaterhouseCoopers

Nnenna Ejekam
Nnenna Ejekam Associates

Olusoji Elias
Olusoji Elias and Company

Anse Agu Ezetah
Chief Law Agu Ezetah & Co.

Lawrence Ezetah
Chief Law Agu Ezetah & Co.

R. Finco
ETCO Nigeria Ltd

Bimbola Fowler-Ekar
Jackson, Etti & Edu

Inegogo Fubara
Udo Udoma & Belo-Osagie

Okorie Kalu
Punuka Attorneys & Solicitors

Tomisin Lagundoye
Udo Udoma & Belo-Osagie

Ibrahim Eddy Mark

Jjeamaka Nwizu
Beaufort Chambers

Victor Obaro
Libra Law Office

Oghor Ogboi
Udo Udoma & Belo-Osagie

Boubacar Nouhou Maiga
E.N.G.E.

Saadou Maiguizo
Bureau d'Etudes Techniques d'Assistance et de Suirveillance en Construction Civile

Yayé Mounkaïla
Cabinet d'Avocats Mounkaila-Niandou

Ibrahim Mounouni
Bureau d'Etudes Bala & Himo

Laurent Puerta
SDV

Achimi M. Riliwanou
Etude de Maître Achimi Riliwanou

Boubacar Salaou
Etude de Maître Boubacar Salaou

Abdou Moussa Sanoussi
E.N.G.E.

Ousmane Sidibé
Audit & Conseil Sidibé & Conseil (A.C.S.A.)

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Idrissa Tchernaka
Etude d'Avocats Marc Le Bihan & Collaborateurs

Konzo Traore
BCEAO

Ramatou Wankoye
Office Notarial Wankoye

Hamadou Yacouba
Etude de Maître Djibo Aïssatou

Hamado Yahaya
Societe Civile Professionnelle d'Avocats Yankori et associés

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

نيجيريا

Oluseyi Abiodun Akinwunmi
Akinwunmi & Busari, Legal Practioners (A & B)

Olaleye Adebiyi
WTS Adebiyi & Associates

Kunle Adegbite
Adegbite - Stevens & Co

Temitayo Adegoke
Aluko & Oyebode

Adeola Adeiye
Udo Udoma & Belo-Osagie

Olufunke Adekoya
Aelex, Legal Practitioners & Arbitrators

Folaranmi Adetunji Adegbite
F.A. Adegbite & Associates

Francis Adewale
Vista Bridge Global Resources Limited

Duro Adeyele
Bayo Ojo & Co.

Olusola Adun
Nouveau Associates

Adesegun Agbebiyi
Aluko & Oyebode

Soraya Montoya Herrera
Molina & Asociados Central Law

Francisco Ortega
Francisco Ortega & Asociados

Silvio G. Otero Q.
GlobalTrans Internacional

Ramón Ortega
PricewaterhouseCoopers

Jaime Rivera
Carrión, Somarriba & Asociados

Ana Teresa Rizo Briseño
Arias & Muñoz

Multiconsult, S.A.

Felipe Sánchez
ACZALAW

Alfonso José Sandino Granera
Consortium Taboada y Asociados

Julio E. Sequeira
Evenor Valdivia P. & Asociados

Arnulfo Somarriba
TransUnion

Rodrigo Taboada
Consortium Taboada y Asociados

Manuel Ignacio Tefel
PricewaterhouseCoopers

Carlos Tellez
García & Bodán

النيجر

Diaby Aboubakar
BCEAO

Mamoudou Aoula
Projet de Développement des Infrastructures Locales-PDIL-Bureau National de Coor

Mahamane Baba
SDV

Alain Blambert
SDV

Aïssa Degbey
Ecobank

Aïssatou Djibo
Etude de Me Djibo Aïssatou

Sani Halilou
Maersk S.A.

Dodo Dan Gado Haoua
Etude de Maître Dodo Dan Gado Haoua

Ali Idrissa Sounna
Toutelec Niger SA

Issoufou Issa
Ministère de l'Economie et des Finances

Bernar-Oliver Kouaovi
Cabinet Kouaovi

Lambert Lainé
Etude de Maître Achimi Riliwanou

Diallo Rayanatou Loutou
Cabinet Loutou - Architectes

Laouali Madougou
Etude d'Avocats Marc Le Bihan & Collaborateurs

Rob Towner
Bell Gully

نيكاراغوا

Diana Aguilar
ACZALAW

Aguilar Castillo Love

Guillermo Alemán Gómez
ACZALAW

Bertha Argüello de Rizo
F.A. Arias & Muñoz

Roberto Argüello Villavicencio
Arias & Muñoz

Minerva Adriana Bellorín Rodríguez
ACZALAW

María José Bendaña Guerrero
Bendaña & Bendaña

Christopher Blandino
Carrión, Somarriba & Asociados

Carlos Alberto Bonilla López
Superintendencia de Bancos

Humberto Carrión
Carrión, Somarriba & Asociados

Ramón Castro
Arias & Muñoz

Juan Carlos Cortes Espinoza
PricewaterhouseCoopers

Disnorte-Dissur (Union Fenosa)

Maricarmen Espinosa de Molina
Molina & Asociados Central Law

G.E. Electromecánica & Cia Ltda.

Mario José Gutiérrez Avendaño
ACZALAW

Eduardo Jose Gutierrez Rueda
Consortium Taboada y Asociados

Mauricio Herdocia
García & Bodán

Gerardo Hernandez
Consortium Taboada y Asociados

Ruth Huete
PricewaterhouseCoopers

Rodrigo Ibarra
Arias & Muñoz

María Fernanda Jarquín
Arias & Muñoz

Mariela Jiménez
ACZALAW

Javiera Latino
Aseguradora Mundial

Alvaro Molina
Molina & Asociados Central Law

Yalí Molina Palacios
Molina & Asociados Central Law

Haroldo Montealegre
Arias & Muñoz

Roberto Montes
Arias & Muñoz

Matthew Allison
Veda Advantage

Kevin Best
PricewaterhouseCoopers

Geoff Bevan
Chapman Tripp

Kara Bonnevie
New Zealand Companies Office

Toni Brown
Bell Gully

Liz Caughley
Bell Gully

Shelley Cave
Simpson Grierson, member of Lex Mundi

John Cuthbertson
PricewaterhouseCoopers

Vince Duffin
Vector Electricity

Wendy Duggan
Bell Gully

Koustabh Gadgil
Investment New Zealand

Chris Gordon
Bell Gully

Don Grant
Land Information New Zealand

Emma Harding
Chapman Tripp

David Harte
Insolvency and Trustee Services

Kate Lane
Minter Ellison Rudd Watts

John Lawrence
Auckland City Council

Thomas Leslie
Bell Gully

Aaron Lloyd
Minter Ellison Rudd Watts

Andrew Minturn
Department of Housing and Building

Robert Muir
Land Information New Zealand

Catherine Otten
New Zealand Companies Office

Ian Page
BRANZ

Mihai Pascariu
Minter Ellison Rudd Watts

John Powell
Russell McVeagh

Jim Roberts
Hesketh Henry Lawyers

Catherine Rowe
PricewaterhouseCoopers

Mark Russell
Simpson Grierson, member of Lex Mundi

SDV Logistics Ltd.

Neill Sullivan
Land Information New Zealand

Murray Tingey
Bell Gully

Simon Ward
Al Busaidy, Mansoor Jamal & Co.

Norman Williams
Majan Engineering Consultants

Sarah Wright
Denton Wilde Sapte

باكستان

Ghulam Abbas
Khursheed Khan & Associates

Sh. Farooq Abdullah
Abraham & Sarwana

Ali Jafar Abidi
State Bank of Pakistan

Jawad Ahmed
Muhammad Farooq & Co. Chartered Accountants

Kamran Ahmed
Mandviwalla & Zafar

Ahmad Syed Akhter
Pyramid Transportation Group

Amir Sons

Hyder Hussain Baig, Mirza
Haider Shamsi & Co., Chartered Accountants

Major Javed Bashir
Greenfields International

Kashif Butt
Zeeshan Enterprises

Zeeshan Butt
Zeeshan Enterprises

Fouad Rashid Dar
Target Logistics Intl. Private Ltd.

Faisal Daudpota
Khalid Daudpota & Co.

Junaid Daudpota
Khalid Daudpota & Co.

Khalid Habibullah
Abraham & Sarwana

Syed Ahmad Hassan Shah
Hassan Kaunain Nafees

Aman Ullah Iqbal
Crown Trading Company

Fiza Islam
LEGIS INN (Attorneys & Corporate Consultants)

Muzaffar Islam
LEGIS INN (Attorneys & Corporate Consultants)

Masooma Jaffer
Abraham & Sarwana

Faisal Jamil
Feroze Textile Industries

Farooq uz-Zaman Khan
Association of Builders and Developers of Pakistan

Zulfiqar Khan
Khursheed Khan & Associates

Asim Khan Hameed
Ivon Trading Company Pvt. Ltd.

Muhammad Maki
Abraham & Sarwana

Zareen George
Al Busaidy, Mansoor Jamal & Co.

Alessandro Gugolz
Said Al Shahry Law Office

Justine Harding
Denton Wilde Sapte

Sarah Hestad
Curtis Mallet - Prevost, Colt & Mosle LLP

Hussein
Muscat Electricity Distribution Company

Diana Jarrar
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Saqib Jillani
Al Busaidy, Mansoor Jamal & Co.

Sunil Joseph
Maersk Line

Jotun Paints LLC

Mehdi Ali Juma
Gulf Agency Company LLC

Ziad Khattab
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

P.E. Lalachen MJ

Khimji Ramdas

Pushpa Malani
PricewaterhouseCoopers

Mansoor Jamal Malik
Al Busaidy, Mansoor Jamal & Co.

Kapil Mehta
Maersk Line

Subha Mohan
Curtis Mallet - Prevost, Colt & Mosle LLP

Natarajan Narayana Swami
Poly Products L.L.C

Bruce Palmer
Curtis Mallet - Prevost, Colt & Mosle LLP

Dali Rahmattala Habboub
Denton Wilde Sapte

Antonia Robinson
Denton Wilde Sapte

Muntasir Said Al Sawafi
Maersk Line

Mark Schmidt
Denton Wilde Sapte

Charles Schofield
Trowers & Hamlins

Paul Sheridan
Denton Wilde Sapte

Balaji Srinivasan
Towell Al Zawra Engineering Services Company

Paul Suddaby
PricewaterhouseCoopers

Ahsan Syed Anwar
Poly Products L.L.C

Naji Taha
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

The Lighthouse

Jeff Todd
PricewaterhouseCoopers

Thomas Nordgård
Vogt & Wiig AS

Ole Kristian Olsby
Homble Olsby advokatfirma AS

Johan Ratvik
Advokatfirma DLA Piper Norway DA

Ståle Skutle Arneson
Advokatfirma Vogt & Wiig AS

Simen Smeby Lium
Wikborg, Rein & Co.

Christel Spannow
PricewaterhouseCoopers

Liv Stølen
Simonsen Advokatfirma DA

Knut Storheim
Grieg Logistics AS

Stine Sverdrup
PricewaterhouseCoopers

Ingvill Tollman Fosse
Advokatfirmaet Selmer DA

Espen Trædal
PricewaterhouseCoopers

Ole Andreas Uttberg
Advokatfirmaet Hjort DA, member of Ius Laboris

عمان

Jehanzeb Afridi
Al Busaidy, Mansoor Jamal & Co.

Syed Nasir Ahmed
Maersk Line

Hamad Al Abri
Muscat Electricity Distribution Company

Zubaida Fakir Mohamed Al Balushi
Central Bank of Oman

Fahmy Al Hinai
Poly Products L.L.C

Salem Ben Nasser Al Ismaily
The Omani Center for Investment Promotion & Export Development (OCIPED)

Mauwiya Ali Suleiman
Al Busaidy, Mansoor Jamal & Co.

Mohammed Alshahri
Mohammed Aishahri & Associates

Hamad M. Al-Sharji
Hamad Al-Sharji, Peter Mansour & Co.

Pradhnesh Bhonsale
Maersk Line

Mehdi Bin Ali Bin Juma
The Omani Center for Investment Promotion & Export Development (OCIPED)

Archie Campbell
Denton Wilde Sapte

Mehreen B. Elahi
Al Busaidy, Mansoor Jamal & Co.

Candida Fernandez
Al Busaidy, Mansoor Jamal & Co.

Tokunbo Wahab
Aluko & Oyebode

النرويج

Anders Aasland Kittelsen
Advokatfirmaet Schjødt DA

Kristian Berentsen
Advokatfirma DLA Piper Norway DA

Stig Berge
Thommessen Krefting Greve Lund AS, member of Lex Mundi

Rune Birkeland
Grieg Logistics AS

Eirik Brønner
Kvale & Co. Advokatfirma ANS

Carl Arthur Christiansen
Raeder Advokatfirma

Lars Ekeland
Advokatfirmaet Hjort DA, member of Ius Laboris

Knut Ekern
PricewaterhouseCoopers

Simen Aasen Engebretsen
Deloitte

Yngvil Erichsen
Advokatfirma DLA Piper Norway DA

Stein Fagerhaug
Dalan advokatfirma DA

Claus R. Flinder
Simonsen Advokatfirma DA

Amund Fougner
Advokatfirmaet Hjort DA, member of Ius Laboris

Geir Frøholm
Advokatfirmaet Schjødt DA

Mads Fuglesang
Advokatfirmaet Selmer DA

Line Granhol
Advokatfirma DLA Piper Norway DA

Andreas Hanssen
Advokatfirma DLA Piper Norway DA

Therese Høyer Grimstad
Advokatfirmaet Hjort DA, member of Ius Laboris

Odd Hylland
PricewaterhouseCoopers

Hanne Karlsen
Raeder Advokatfirma

Niels R. Kiaer
Rime Advokatfirma DA

Bjørn H. Kise
Advokatfirma Vogt & Wiig AS

Baard Koppang
Advokatfirmaet PricewaterhouseCoopers AS

Knut Martinsen
Thommessen Krefting Greve Lund AS, member of Lex Mundi

Ole Fredrik Melleby
Raeder Advokatfirma

Karl Erik Nedregotten
PricewaterhouseCoopers

Godson Ogheneochuko
Udo Udoma & Belo-Osagie

Ozofu Ogiemudia
Udo Udoma & Belo-Osagie

Alayo Ogunbiyi
Abdulai, Taiwo & Co.

Ayodeji Ojo
Jackson, Etti & Edu

Mathias Okojie
Punuka Attorneys & Solicitors

Patrick Okonjo
Okonjo, Odiawa & Ebie

Osita Okoro

Chioma Okwudiafor
Punuka Attorneys & Solicitors

Dozie Okwuosah
Central Bank of Nigeria

Stephen Ola Jagun
Jagun Associates

Titilola Olateju
Okonjo, Odiawa & Ebie

Ayodeji Olomojobi
Aluko & Oyebode

Chris Erhi Omoru
Chancery Solicitors

Fred Onuobia
G. Elias & Co. Solicitors and Advocates

Tochukwu Onyiuke
Punuka Attorneys & Solicitors

Nestor Orji
Nnenna Ejekam Associates

Christian Oronsaye
Aluko & Oyebode

Theo Chike Osanakpo
Dr. T. C. Osanakpo & Co.

Kola Osholeye
Elektrint (Nigeria) Limited

Olufemi Ososanya
HLB Z.O. Ososanya & Co.

Gbenga Oyebode
Aluko & Oyebode

Taiwo Oyedele
PricewaterhouseCoopers

Oyindamola Oyedutan
Aluko & Oyebode

Afolabi Samuel
PHCN, Islands District

Yewande Senbore
Olaniwun Ajayi LP

Serifat Solebo
Land Services Directorate

Adeola Sunmola
Udo Udoma & Belo-Osagie

Ladi Taiwo
Abdulai, Taiwo & Co.

Chima Polly Ubechu
Cenouxs Logistics Ltd

Reginald Udom
Aluko & Oyebode

Aniekan Ukpanah
Udo Udoma & Belo-Osagie

Maxwell Ukpebor
WTS Adebiyi & Associates

Adamu M. Usman
F.O. Akinrele & Co.

Natalio Rubinsztein
BDO Rubinsztein & Guillén

Carlos Ruffinelli
Moreno Ruffinelli & Asociados

Angela Schaerer de Sosa
Escribana Pública

Ruben Taboada
PricewaterhouseCoopers

Maria Gloria Triguis Gonzalez
Berkemeyer, Attorneys & Counselors

بيرو

Walter Aguirre
PricewaterhouseCoopers

Marco Antonio Alarcón Piana
Estudio Echecopar

Humberto Allemant
PricewaterhouseCoopers

Ana Maria Amésquita
Barzola & Asociados s.c., a member firm of Russell Bedford International

Jimy Atunga Rios
M.A.V. Logistica y Transporte S.A.

Guilhermo Auler
Forsyth & Arbe Abogados

Sergio Barboza
Pizarro, Botto & Escobar Abogados

Milagros A. Barrera
Barrios Fuentes Gallo Abogados

German Barrios
Barrios Fuentes Gallo Abogados

Raul Barrios
Barrios Fuentes Gallo Abogados

Maritza Barzola
Barzola & Asociados s.c., a member firm of Russell Bedford International

Vanessa Barzola
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Marianell Bonomini
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Ursula Caro
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Luis Enrique Malpartida Cárpena
Peru Compite

José Ignacio Castro
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Fernando Castro Kahn
Muñiz, Ramírez, Peréz-Taiman & Luna Victoria Attorneys at Law

Cecilia Catacora
Estudio Olaechea, member of Lex Mundi

Sandro Cogorno
Forsyth & Arbe Abogados

Javier de la Vega
PricewaterhouseCoopers

Alfonso De Los Heros Pérez Albela
Estudio Echecopar

Luis Alberto Breuer
Berkemeyer, Attorneys & Counselors

Esteban Burt
Peroni, Sosa, Tellechea, Burt & Narvaja, member of Lex Mundi

Ramón Antonio Castillo Saenz
Informconf S. A.

María Debattisti
Servimex SACI

Lorena Dolsa
Berkemeyer, Attorneys & Counselors

Estefanía Elicetche
Peroni, Sosa, Tellechea, Burt & Narvaja, member of Lex Mundi

Natalia Enciso Benitez
Notary public

Jorge Figueredo
Vouga & Olmedo Abogados

Ana Franco
BDO Rubinsztein & Guillén

Néstor Gamarra
Servimex SACI

Guillermo Gomez
PricewaterhouseCoopers

Nadia Gorostiaga
PricewaterhouseCoopers

Diego Guillen
BDO Rubinsztein & Guillén

Oscar Guillen
BDO Rubinsztein & Guillén

Carl Thomas Gwynn
Gwynn & Gwynn - Attorneys, Consultants and Translators

María Antonia Gwynn
Berkemeyer, Attorneys & Counselors

Norman Gwynn
Gwynn & Gwynn - Attorneys, Consultants and Translators

Carlos R. Gwynn S.
Gwynn & Gwynn - Attorneys, Consultants and Translators

Administración Nacional de Electricidad

Jorge Jimenez Rey
Banco Central del Paraguay

Nestor Loizaga
Ferrere Attorneys

Roberto Moreno Rodríguez Alcalá
Moreno Ruffinelli & Asociados

Rocío Penayo
Moreno Ruffinelli & Asociados

Yolanda Pereira
Berkemeyer, Attorneys & Counselors

Juan Pablo Pesce
Vivion S.A.

Beatriz Pisano
Ferrere Attorneys

Armindo Riquelme
Fiorio, Cardozo & Alvarado

José Miguel Navarrete
Arosemena Noriega & Contreras, member of Ius Laboris and Lex Mundi

Ramón Ortega
PricewaterhouseCoopers

Sebastian Perez
Union Fenosa - EDEMET - EDECHI

Jorge Quijano
Arosemena Noriega & Contreras, member of Ius Laboris and Lex Mundi

Alfredo Ramírez Jr.
Alfaro, Ferrer & Ramírez

Manuel E. Rodriguez
Union Fenosa - EDEMET - EDECHI

Luz María Salamina
Asociación Panameña de Crédito

Valentín Ureña III
Arosemena Noriega & Contreras, member of Ius Laboris and Lex Mundi

Luis Vásquez
FTC - Financial, Tax & Consulting Group, S.A., correspondent of Russell Bedford International

Raúl Zuñiga Brid
Aleman, Cordero, Galindo & Lee

بابوا غينيا الجديدة

David Caradus
PricewaterhouseCoopers

Loani R. Henao
Henaos Lawyers

Anita Jowitt
University of the South Pacific

Michael Kambao
Steeles Lawyers

John Leahy
Peter Allan Lowing Lawyers

Leah Minimbi
PricewaterhouseCoopers

Peter Murton
Steamships Shipping Agency

Steven O'Brien
O'Briens

Kapu Rageau
Rageau, Manua & Kikira Lawyers

Benjamin Samson
Registrar Titles Office

Thomas Taberia
Peter Allan Lowing Lawyers

باراغواي

Perla Alderete
Vouga & Olmedo Abogados

Eduardo Alfaro
Peroni, Sosa, Tellechea, Burt & Narvaja, member of Lex Mundi

Florinda Benitez
Notary public

Hugo T. Berkemeyer
Berkemeyer, Attorneys & Counselors

Yukiwo P. Dengokl

Anita Jowitt
University of the South Pacific

Lolita Gibbons-Decheny
Koror Planning and Zoning Office

William L. Ridpath

David Shadel
The Law Office of Kirk and Shadel

Peter C. Tsao
Western Caroline Trading Co.

بنما

Alejandro Alemán
Alfaro, Ferrer & Ramírez

Renan Arjona
CAPAC (Cámara Panameña de la Construcción)

Gilberto Arosemena
Arosemena Noriega & Contreras, member of Ius Laboris and Lex Mundi

Khatiya Asvat
Patton, Moreno & Asvat

Francisco A. Barrios G.
PricewaterhouseCoopers

Klaus Bieberach
PricewaterhouseCoopers

Jose Ignacio Bravo
COCOLPLAN

Panamá Soluciones Logísticas Int. - PSLI

Luis Chalhoub
Icaza, Gonzalez-Ruiz & Aleman

Julio Cesar Contreras III
Arosemena Noriega & Contreras, member of Ius Laboris and Lex Mundi

Rigoberto Coronado
Mossack Fonseca & Co.

Guadalupe de Coparropa
CEVA Logistics

Amanda de Wong
PricewaterhouseCoopers

Jeanina Diaz
PricewaterhouseCoopers

Marisol Ellis
Icaza, Gonzalez-Ruiz & Aleman

Michael Fernandez
CAPAC (Cámara Panameña de la Construcción)

Enna Ferrer
Alfaro, Ferrer & Ramírez

Jorge R. González Byrne
Arias, Alemán & Mora

Jetzabel Luque
Arosemena Noriega & Contreras, member of Ius Laboris and Lex Mundi

Ricardo Madrid
PricewaterhouseCoopers

Ana Lucia Márquez
Arosemena Noriega & Contreras, member of Ius Laboris and Lex Mundi

Ivette Elisa Martínez Saenz
Patton, Moreno & Asvat

Rashid Mehmood

Nasir Mehmood Ahmed
Bunker Logistics

Rashid Rahman Mir
Rahman Sarfaraz Rahim Iqbal Rafiq Chartered Accountants, member of Russell Bedford International

T. Ud-Din A. Mirza
A.F. Ferguson & Co, a member firm of PricewaterhouseCoopers

Saqib Munir
Zafar & Associates LLP

Javed Naushahi
ECRC

Faiza Rafique
Legis Inn

Abdul Rahman
Qamar Abbas & Co.

Zaki Rahman
Ebrahim Hosain, Advocates and Corporate Counsel

Muhammad Saleem Rana
State Bank of Pakistan

Abdur Razzaq
Qamar Abbas & Co.

Khalid Rehman
Surridge & Beecheno

Abdu Salam
Legis Inn

Beenish Saleem
Securities and Exchange Commission

Hamza Saleem
Mandviwalla & Zafar

Jawad A. Sarwana
Abraham & Sarwana

Shahid Sattar
Apex Power Solutions (Pvt.) Ltd.

Adil Shafi
Mandviwalla & Zafar

Huma Shah
M/s Sheikh Shah Rana & Ijaz

Nazir Shaheen
Securities and Exchange Commission

Ghulam Haider Shamsi
Haider Shamsi & Co., Chartered Accountants

Muhammad Siddique
Securities and Exchange Commission

Muhammad Yousuf
Haider Shamsi & Co., Chartered Accountants

Ilyas Zafar
Zafar & Associates LLP

Akhtar Zaidi
Karachi Electricity Supply Company

بالاو

Kenneth Barden

Ricardo Bausoch
Bureau of Revenue, Customs and Taxation

Cristina Castro
Western Caroline Trading Co.

Alan Ortiz
Follosco Morallos & Herce

Carla Ortiz
Romulo, Mabanta, Buenaventura, Sayoc & de los Angeles, member of Lex Mundi

Emmanuel C. Paras
SyCip Salazar Hernandez & Gatmaitan

Zayber B. Protacio
PricewaterhouseCoopers / Isla Lipana & Co.

Kristine Quimpo
Jimenez Gonzales Bello Valdez Caluya & Fernandez

Senen Quizon
Punongbayan & Araullo

Grace Rallos

Janice Kae Ramirez

Quasha Ancheta Pena & Nolasco

Judy Alice Repol
Angara Abello Concepcion Regala & Cruz Law Offices (ACCRALAW)

Roderick Reyes
Jimenez Gonzales Bello Valdez Caluya & Fernandez

Ricardo J. Romulo
Romulo, Mabanta, Buenaventura, Sayoc & de los Angeles, member of Lex Mundi

Celia Cristina Rosario Cabrera
SyCip Salazar Hernandez & Gatmaitan

Jose Manuel Santos
MERALCO

Felix Sy
Baker & McKenzie

Sheryl Tanquilut
Romulo, Mabanta, Buenaventura, Sayoc & de los Angeles, member of Lex Mundi

Angelo Tapales
Quisumbing Torres, member firm of Baker and McKenzie

Ma. Melva Valdez
Jimenez Gonzales Bello Valdez Caluya & Fernandez

Enrique W. Galang
Castillo Laman Tan Pantaleon & San Jose

Redentor C. Zapata
Quasha Ancheta Pena & Nolasco

Gil Roberto Zerrudo
Quisumbing Torres, member firm of Baker and McKenzie

بولندا

Allen & Overy, A. Pędzich sp. k.

Michal Barłowski
Wardyński & Partners, member of Lex Mundi

Aleksander Borowicz
Biuro Informacji Kredytowej S.A.

Fast-Tract Freight, Inc.

Anthony Fernandes
First Balfour, Inc

Rachel Follosco
Follosco Morallos & Herce

Catherine Franco
Quisumbing Torres, member firm of Baker and McKenzie

Gilberto Gallos
Angara Abello Concepcion Regala & Cruz Law Offices (ACCRALAW)

Geraldine S. Garcia
Follosco Morallos & Herce

Andres Gatmaitan
SyCip Salazar Hernandez & Gatmaitan

Gwen Grecia-de Vera
PJS Law

Tadeo F. Hilado
Angara Abello Concepcion Regala & Cruz Law Offices (ACCRALAW)

Clifton James Sawit
Quasha Ancheta Pena & Nolasco

Karen Jimeno
Baker & McKenzie

Rafael Khan
Siguion Reyna Montecillo & Ongsiako

Jennifer Laygo
Jimenez Gonzales Bello Valdez Caluya & Fernandez

Jennifer I Lim
SyCip Salazar Hernandez & Gatmaitan

Victoria Limkico
Jimenez Gonzales Bello Valdez Caluya & Fernandez

Erich H. Lingad
International Consolidator Philippines, Inc.

Anna Manalaysay
Jimenez Gonzales Bello Valdez Caluya & Fernandez

Recio Marichelle
Angara Abello Concepcion Regala & Cruz Law Offices (ACCRALAW)

Lory Anne McMullin
Jimenez Gonzales Bello Valdez Caluya & Fernandez

Yolanda Mendoza-Eleazar
Castillo Laman Tan Pantaleon & San Jose

Elmer R. Mitra, Jr
PricewaterhouseCoopers / Isla Lipana & Co.

Cheryll Grace Montealegre
PricewaterhouseCoopers / Isla Lipana & Co.

Jesusito G. Morallos
Follosco Morallos & Herce

Freddie Naagas
OOCL Logistics

Jack Vainstein
Vainstein & Ingenieros S.A.

José Antonio Valdez
Estudio Olaechea, member of Lex Mundi

Manuel Villa-García
Estudio Olaechea, member of Lex Mundi

Ursula Villanueva
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Agustín Yrigoyen
Estudio Aurelio García Sayán- Abogados

Eulogio Zapata Gamarra
Municipalidad Metropolitana de Lima

Hector Zegarra
Payet, Rey, Cauvi Abogados

الفلبين

Emilio Amaranto
Puyat Jacinto Santos Law Office

Myla Gloria Amboy
Jimenez Gonzales Bello Valdez Caluya & Fernandez

Manuel Batallones
BAP Credit Bureau

Anna Bianca Torres
PJS Law

Antonio T. Bote
International Consolidator Philippines, Inc.

Alexander B. Cabrera
PricewaterhouseCoopers / Isla Lipana & Co.

Christopher R. Cadano
Globe Link Cargo Logistics Inc.

Jean Caillard
Bansard International

Ernesto Caluya Jr
Jimenez Gonzales Bello Valdez Caluya & Fernandez

Cecile M.E. Caro
SyCip Salazar Hernandez & Gatmaitan

Joseph Omar A. Castillo
Puyat Jacinto Santos Law Office

Kenneth Chua
Quisumbing Torres, member firm of Baker and McKenzie

Barbara Jil Clara
SyCip Salazar Hernandez & Gatmaitan

Barbra Jill Clara
SyCip Salazar Hernandez & Gatmaitan

Emerico O. de Guzman
Angara Abello Concepcion Regala & Cruz Law Offices (ACCRALAW)

Dante Desierto
Romulo, Mabanta, Buenaventura, Sayoc & de los Angeles, member of Lex Mundi

Benedicta Du-Baladad
Punongbayan & Araullo

Cristina Oviedo
Barrios Fuentes Gallo Abogados

Carmen Padrón
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Panalpina Transportes Mundiales S.A.

Claudia Pareja
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

César Yaipén Passalacqua
CEDETEC

Adolfo J. Pinillos
Durand Abogados

Lucianna Polar
Estudio Olaechea, member of Lex Mundi

Bruno Marchese Quintana
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Carlos Javier Rabanal Sobrino
Durand Abogados

Fernando M. Ramos
Barrios Fuentes Gallo Abogados

Sonia L. Rengifo
Barrios Fuentes Gallo Abogados

Alonso Rey Bustamante
Payet, Rey, Cauvi Abogados

Guillermo Acuña Roeder
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Renzo Rufasto Lira
Payet, Rey, Cauvi Abogados

Emil Ruppert
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Carolina Sáenz Llanos
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Adolfo Sanabria Mercado
Muñiz, Ramírez, Peréz-Taiman & Luna Victoria Attorneys at Law

Diego Sanchez
PricewaterhouseCoopers

José Alfredo Paino Scarpati
CEDETEC

Martin Serkovic
Estudio Olaechea, member of Lex Mundi

Claudia Sevillano
Pizarro, Botto & Escobar Abogados

Hugo Silva
Rodrigo, Elías, Medrano Abogados

Peggy Sztuden
Peru Compite

Agnes Franco Temple
National Competitiveness Council

Carlos Gallardo Torres
General Agency of Foreign Economic Matters, Competition and Private Investment

Liliana Tsuboyama
Estudio Echecopar

Manuel A. Ugarte
Delmar Ugarte Abogados

Paula Devescovi
Barrios Fuentes Gallo Abogados

Juan Carlos Durand Grahammer
Durand Abogados

Arturo Ferrari
Muñiz, Ramírez, Peréz-Taiman & Luna Victoria Attorneys at Law

Jorge Fuentes
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Luis Fuentes
Barrios Fuentes Gallo Abogados

Juan García Montúfar
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Cecilia Guzman-Barron
Barrios Fuentes Gallo Abogados

Alfonso Higueras Suarez
Equifax Peru S.A.

Jose A. Honda
Estudio Olaechea, member of Lex Mundi

Diego Huertas del Pino
Barrios Fuentes Gallo Abogados

Kuno Kafka Prado
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Lima Chamber of Commerce

Adolfo Lopez
PricewaterhouseCoopers

German Lora
Payet, Rey, Cauvi Abogados

Ursula Luna
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Milagros Maravi
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Carlos Martinez Ebell
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Jesús Matos
Estudio Olaechea, member of Lex Mundi

Milagros Mendoza
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Jorge Mogrovejo
Superintendentency of Banking

Marlene Molero
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Leonardo Muñante Carpio
Municipalidad Metropolitana de Lima

Miguel Mur
PricewaterhouseCoopers

Franco Muschi Loayza
Payet, Rey, Cauvi Abogados

Gabriel Musso Canepa
Estudio Rubio, Leguía, Normand y Asociados

Notary Office of Donato Hernan Carpio Velez

Rafael Ordoñez
Barzola & Asociados s.c., a member firm of Russell Bedford International

Carmo Sousa Machado
Abreu Advogados

João Paulo Teixeira de Matos
J & A Garrigues, S.L.

Nuno Telleria
Barros, Sobral, G. Gomes & Associados

Maria Valente
Simmons & Simmons

Gonçalo Xavier
Barros, Sobral, G. Gomes & Associados

بورتو ريكو

Viviana Aguilu
PricewaterhouseCoopers

Ignacio Alvarez
Pietrantoni Méndez & Alvarez LLP

Alfredo Alvarez-Ibañez
O'Neill & Borges

Juan Aquino
O'Neill & Borges

James A. Arroyo
TransUnion De Puerto Rico

Hermann Bauer
O'Neill & Borges

Nikos Buxeda Ferrer
Adsuar Muñiz Goyco Seda & Pérez-Ochoa, P.S.C

Mildred Caban
Goldman Antonetti & Córdova P.S.C

Jorge Capó Matos
O'Neill & Borges

Walter F. Chow
O'Neill & Borges

Miguel A. Cordero
Puerto Rico Electric Power Authority

Alberto G. Estrella
William Estrella Law Offices

Carla Garcia
O'Neill & Borges

Virginia Gomez
Puerto Rico Electric Power Authority

Carlos Hernandez
Reichard & Escalera

Gerardo Hernandez
William Estrella Law Offices

Francisco Hernández-Ruiz
Reichard & Escalera

Donald E. Hull
Pietrantoni Méndez & Alvarez LLP

Ana Lago
O'Neill & Borges

Luis Marini
O'Neill & Borges

Rubén M. Medina-Lugo
Cancio, Nadal, Rivera & Díaz

Oscar O Meléndez - Sauri
Coto Malley & Tamargo, LLP

Juan Carlos Méndez
McConnell Valdés LLC

Isabel Martínez de Salas
J & A Garrigues, S.L.

Susana Melo
Grant Thornton Consultores, Lda.

Joaquim Luis Mendes
Grant Thornton Consultores, Lda.

José Monteiro
JMSROC, lda, member of Russell Bedford International

António Mouteira Guerreiro
Mouteira Guerreiro, Rosa Amaral & Associados - Sociedade de Advogados R.L.

Rita Nogueira Neto
J & A Garrigues, S.L.

Catarina Nunes
PricewaterhouseCoopers

Ema Palma
JMSROC, lda, member of Russell Bedford International

Rui Peixoto Duarte
Abreu Advogados

Tiago Pereira
Barrocas Sarmento Neves

Pedro Pereira Coutinho
J & A Garrigues, S.L.

Acácio Pita Negrão
PLEN - Sociedade de Advogados, RL

Carla Ramos
Barros, Sobral, G. Gomes & Associados

Ana Rita Reis
Neville de Rougemont & Associados

Cristina Reis
PricewaterhouseCoopers

César Sá Esteves
Simmons & Simmons

David Salgado Areias
Areias Advogados

Francisco Salgueiro
Neville de Rougemont & Associados

Maria Santiago
Noronha Advogados

Pedro Santos
Grant Thornton Consultores, Lda.

Fillipe Santos Barata
Gonçalves Pereira, Castelo Branco & Associados

Claudia Santos Cruz
Barrocas Sarmento Neves

Eliana Silva Pereira
CGM Gonçalo Capitão, Gali Macedo e associados

Manuel Silveira Botelho
António Frutuoso de Melo e Associados - Sociedade de Advogados, R.L.

Isa Simones de Carvalho
Noronha Advogados

Carla Soares
Portugal Order of Notaries

Ricardo Soares Domingos
Noronha Advogados

Barbara Berckmoes
PricewaterhouseCoopers

Marco Bicó da Costa
Credinformações/ Equifax

José Pedro Briosa e Gala
Barrocas Sarmento Neves

Marcio Carreira Nobre
Abreu Advogados

Tiago Castanheira Marques
Abreu Advogados

Inês Castelo Branco
CGM Gonçalo Capitão, Gali Macedo e associados

Gabriel Cordeiro
Direcção Municipal de Gestão Urbanística

Pedro de Almeida Cabral
Ministry of Justice

Duarte de Athayde
Abreu Advogados

João Cadete de Matos
Banco de Portugal

Ana Duarte
PricewaterhouseCoopers

John Duggan
PricewaterhouseCoopers

Eduardo Fernandes
Portugal Order of Notaries

Bruno Ferreira
J & A Garrigues, S.L.

Pedro Gil Pereira
JMSROC, lda, member of Russell Bedford International

João Gonçalves Assunção
Abreu Advogados

Melanie Guerra
Noronha Advogados

Paulo Henriques
University of Coimbra

Miguel Inácio Castro
Mouteira Guerreiro, Rosa Amaral & Associados - Sociedade de Advogados R.L.

Maria João Ricou
Gonçalves Pereira, Castelo Branco & Associados

Martim Krupenski
Barrocas Sarmento Neves

Patric Lamarca
Noronha Advogados

Maria Manuel Leitão Marques
Secretary of State for Administrative Modernisation

Diogo Léonidas Rocha
J & A Garrigues, S.L.

Antonio Lopes
PricewaterhouseCoopers

Tiago Gali Macedo
CGM Gonçalo Capitão, Gali Macedo e associados

Ana Margarida Maia
Miranda Correia Amendoeira & Associados

Nuno Mansilha
Miranda Correia Amendoeira & Associados

Miguel Marques dos Santos
J & A Garrigues, S.L.

Weronika Pelc
Wardyński & Partners, member of Lex Mundi

Michal Piotrowski
PKF Tax Sp. z o.o.

Anna Maria Pukszto
Salans

Bartłomiej Raczkowski
Bartłomiej Raczkowski Kancelaria Prawa Pracy

Anna Ratajczyk
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Katarzyna Sarek
Bartłomiej Raczkowski Kancelaria Prawa Pracy

Karolina Schiffter
Sołtysiński Kawecki & Szlęzak

Zbigniew Skórczyński
Chadbourne & Parke LLP

Dorota Slizawska
PKF Tax Sp. z o.o.

Dariusz Smiechowski
Union of Polish Architects

Iwona Smith
PricewaterhouseCoopers

Ewelina Stobiecka
e/n/w/c Rechtsanwalte E.Stobiecka Kancelaria prawna sp.k.

Łukasz Szegda
Wardyński & Partners, member of Lex Mundi

Dariusz Tokarczuk
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Dominika Wagrodzka
bnt Neupert Zamorska & Partnerzy s.c.

Dariusz Wasylkowski
Wardyński & Partners, member of Lex Mundi

Radoslaw Waszkiewicz
Sołtysiński Kawecki & Szlęzak

Anna Wietrzyńska
DLA Piper Wiater sp.k

Tomasz Zabost

Andrzej Zacharzewski
Nikiel i Zacharzewski Adwokaci i Radcowie prawni

Malgorzata Zamorska
bnt Neupert Zamorska & Partnerzy s.c.

Sylwester Zydowicz
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

البرتغال

Victor Abrantes
Victor Abrantes - International Sales Agent

Paula Alegria Martins
Mouteira Guerreiro, Rosa Amaral & Associados - Sociedade de Advogados R.L.

Bruno Andrade Alves
PricewaterhouseCoopers

Miguel Azevedo
J & A Garrigues, S.L.

Agnieszka Chamera
PKF Tax Sp. z o.o

Krzysztof Cichocki
Sołtysiński Kawecki & Szlęzak

Krzysztof Ciepliński
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Bożena Ciosek
Wierzbowski Eversheds, member of Eversheds International Ltd.

Jaroslaw Czech
Wardyński & Partners, member of Lex Mundi

Monika Czekałowska
Salans

Karolina Doruchowska
DLA Piper Wiater sp.k

Tomasz Duchniak
Sołtysiński Kawecki & Szlęzak

Rafal Dziedzic
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Lech Giliciński
White & Case W. Daniłowicz, W. Jurcewicz i Wspólnicy sp. k.

Paweł Grześkowiak
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Piotr Kaim
PricewaterhouseCoopers

Iwona Karasek
Jagiellonian University Krakow

Edyta Kolkowska
Squire Sanders Święcicki Krześniak sp. k.

Szymon Kolodziej

Tomasz Korczyński
Wierzbowski Eversheds, member of Eversheds International Ltd.

Ewa Lachowska - Brol
Wierzbowski Eversheds, member of Eversheds International Ltd.

Mazars & Guerars Audyt sp. z o.o.

Agata Mierzwa
Wierzbowski Eversheds, member of Eversheds International Ltd.

Ministry of Economy

Barbara Misterska-Dragan
Misters Audytor Sp. z o.o., member of Russell Bedford International

Michal Niemirowicz-Szczytt
bnt Neupert Zamorska & Partnerzy s.c.

Dariusz Okolski
Okolski Law Office

Macie Owczarewicz
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Krzysztof Pawlak
Sołtysiński Kawecki & Szlęzak

Bożena Pawłowska-Krawczyk
Misters Audytor Sp. z o.o., member of Russell Bedford International

Ilya Fainberg
Gide Loyrette Nouel Vostok

Valery Fedoreev
Baker & McKenzie

Olga Fonotova
Macleod Dixon

Roman Golovatsky
DLA Piper Rus Limited

Maria Gorban
Gide Loyrette Nouel Vostok

Igor Gorchakov
Baker & McKenzie

Dina Gracheva
Law Firm ALRUD

Vitaly Grekhov
Russia Consulting

Elena Kataeva
PricewaterhouseCoopers

Alia Khalikova
Liniya Prava

Alexander Khretinin
Herbert Smith CIS LLP

Anastasia Konovalova
Macleod Dixon

Maria Kosova
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

Alyona Kozyreva
Macleod Dixon

Dmitry Kurochkin
Herbert Smith CIS LLP

Ekatarina Kvaskova
Russia Consulting

David Lasfargue
Gide Loyrette Nouel Vostok

Michael Likonge
Continental Alliance

Konstantin Litvinenko
Macleod Dixon

Svetlana London

Dmitry Lyakhov
Russin & Vecchi, LLC.

Tatiana Menshenina
MGAP Attorneys at Law

Elena Nikulina
Gide Loyrette Nouel Vostok

Maria Priezzheva
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

Elvira Sagetdinova
Consulting Group Mikhailov & Partners, member of Russell Bedford International

Ulf Schneider
Russia Consulting

Olga Sirodoeva
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

Steven Snaith
PricewaterhouseCoopers

Pavel Solovyev
Magnusson

Denis Sosedkin
DLA Piper Rus Limited

Rainer Stawinoga
Russia Consulting

Radu Protopopescu
Babiuc Sulica Protopopescu Vonica

Adriana Puscas
Babiuc Sulica Protopopescu Vonica

Laura Radu
Stoica & Asociatii Attorneys-at-Law

Raluca Radu
Salans

Radu Tărăcilă Pădurari Retevoescu SCA in association with Allen & Overy LLP

Alina Rafaila
PricewaterhouseCoopers

Diana Ristici
Marian Dinu Law Office

Anda Rojanschi
D & B David si Baias S.C.A.

Alex Rosca

Angela Rosca

Andrei Săvescu
Săvescu si Asociatii

Romana Schuster
PricewaterhouseCoopers

Alexandru Slujitoru
D&B David si Baias SCA

Irina Sokolova
Legalex

Ileana Sovaila
Muşat & Asociaţii

Oana Sovian
Salans

David Stabb
Anghel Stabb & Partners

Marta Stefan
Anghel Stabb & Partners

Cristiana Stoica
Stoica & Asociatii Attorneys-at-Law

Sorin Corneliu Stratula
Stratula Mocanu & Asociatii

Potyesz Tiberu
Bitrans Ltd., member of World Mediatrans Group

Anca Vatasoiu
Salans

Mihai Vintu
PricewaterhouseCoopers

Catalin Alexandru Vlasceanu
Salans

الاتحاد الروسي

Allen & Overy LLP

Marat Agabalyan
Herbert Smith CIS LLP

Fedor Bogatyrev
Law Firm ALRUD

Yuri Boyarshinov
Baker & McKenzie

Ilya Bulgakov
DLA Piper Rus Limited

Maria Bykovskaya
Gide Loyrette Nouel Vostok

Andrey Dukhin
Gide Loyrette Nouel Vostok

Alexandru Gosa
D & B David si Baias S.C.A.

Mihai Guia
Lina & Guia S.C.A

Hercule Impex

Oana Ionascu
Salans

Vasile Iulian
Conelectro

Mihaela Ivan
Salans

Crenguta Leaua
Tanasescu, Leaua, Cadar & Asociatii

Cristian Lina
Lina & Guia S.C.A

George Manciu
Zamfirescu Racoţi Predoiu Law Partnership

Simona Manea
PricewaterhouseCoopers

Dumitru Viorel Manescu
National Union of Civil Law Notaries of Romania

Oana Manuceanu
PricewaterhouseCoopers

Gelu Titus Maravela
Muşat & Asociaţii

Carmen Medar
D & B David si Baias S.C.A.

Anca Mihailescu
Marian Dinu Law Office

Irina Mihalache
PricewaterhouseCoopers

Mihaela Mitroi
PricewaterhouseCoopers

Rodica Miu
PricewaterhouseCoopers

Dominic Morega
Muşat & Asociaţii

Adriana Neagoe
National Bank of Romania

Manuela Marina Nestor
Nestor Nestor Diculescu Kingston Petersen

Madalin Niculeasa
Nestor Nestor Diculescu Kingston Petersen

Tudor Oancea
Oancea Ciocîltan & Asociatii

Delia Paceagiu
Nestor Nestor Diculescu Kingston Petersen

Marius Pătrăşcanu
Muşat & Asociaţii

Alina Popescu
Muşat & Asociaţii

Cristina Popescu
Lina & Guia S.C.A

Mariana Popescu
National Bank of Romania

Diana Emanuela Precup
Nestor Nestor Diculescu Kingston Petersen

Cristian Predan
Gebrueder Weiss srl

Irina Preoteasa
PricewaterhouseCoopers

Alina Proteasa
Lina & Guia S.C.A

Marcela Anghel
D & B David si Baias S.C.A.

Andrei Badiu
3B Expert Audit, member of Russell Bedford International

Emanuel Bancila
D&B David si Baias SCA

Irina Bănică
Muşat & Asociaţii

Irina Barbu
D & B David si Baias S.C.A.

Cristian Bichi
National Bank of Romania

Monica Biciusca
Anghel Stabb & Partners

Roxana Bolea
D & B David si Baias S.C.A.

Cosmin Bonea
Salans

Alin Buftea
Marian Dinu Law Office

Radu Cernov
Sova & Partners

Chirica Cezara
D&B David si Baias SCA

Victor Ciocîltan
Oancea Ciocîltan & Asociatii

Dorin Coza
Babiuc Sulica Protopopescu Vonica

Tiberiu Csaki
Salans

Anca Danilescu
Zamfirescu Racoţi Predoiu Law Partnership

Cristina Dascalu
Sova & Partners

Peter De Ruiter
PricewaterhouseCoopers

Luminita Dima
Nestor Nestor Diculescu Kingston Petersen

Alexandru Dobrescu
Lina & Guia S.C.A

Ion Dragulin
National Bank of Romania

Laura Adina Duca
Nestor Nestor Diculescu Kingston Petersen

Cristina Ene
PricewaterhouseCoopers

Serban Epure
Biroul de Credit

Iulia Feraru
Gebrueder Weiss srl

Adriana Gaspar
Nestor Nestor Diculescu Kingston Petersen

Monica Georgiadis
Marian Dinu Law Office

Gina Gheorghe
Tanasescu, Leaua, Cadar & Asociatii

Georgiana Ghitu
Marian Dinu Law Office

Sergiu Gidei
D & B David si Baias S.C.A.

Andra Gogulescu
Marian Dinu Law Office

Luis Mongil-Casasnovas
Martinez Odell & Calabria

Joaquin M Nieves
Sun Air Expedite Service

Jorge Peirats
Pietrantoni Méndez & Alvarez LLP

Rafael Pérez-Villarini
FPV & Galindez CPAs, PSC, member of Russell Bedford International

Edwin Quiñones
Quiñones & Sánchez, PSC

Victor Rodriguez
Multitransport & Marine Co.

Victor Rodriguez
PricewaterhouseCoopers

Frank Rodríguez
Puerto Rico Electrical Contractors Association

Patricia Salichs
O'Neill & Borges

Anthonio Santos
Pietrantoni Méndez & Alvarez LLP

Jose Torres
Puerto Rico Electrical Contractors Association

Yasmin Umpierre-Chaar
O'Neill & Borges

Carlos Valldejuly
O'Neill & Borges

Fernando Van Derdys
Reichard & Escalera

Travis Wheatley
O'Neill & Borges

قطر

Naveed Abdulla
Gulf Star Group

Abdelmoniem Abutiffa
Qatar International Law Firm

A. Rahman Mohamed Al-Jufairi

Khalil Al-Mulla
Customs and Ports General Authority

Ian Clay
PricewaterhouseCoopers

Richard Dib
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Daoud Adel Issa
Qatar Petroleum

Sajid Khan
PricewaterhouseCoopers

Abdul Muttalib
Gulf Star Group

Terence G.C. Witzmann
HSBC

رومانيا

Daniel Aghel
PricewaterhouseCoopers

Adriana Almasan
Stoica & Asociatii Attorneys-at-Law

Suzana Alsamadi
Sova & Partners

Soudki Zawaydeh
Al Juraid & Company / PricewaterhouseCoopers

السنغال

Diaby Aboubakar
BCEAO

Khaled Abou El Houda
Cabinet Kanjo Koita

Magatte Dabo
Transfret Dakar

Ibrahima Diagne
Gainde 2000

Fallou Diéye
APIX -Agence chargée de la Promotion de l'Investissement et des Grands Travaux

Issa Dione
Senelec

Alassane Diop
DP World

Amadou Diop
Gainde 2000

Babacar Biram Diop
Cabinet Babacar Biram Diop

Fodé Diop
Art Ingegierie Afrique

Amadou Drame
Cabinet d'Avocat

Cheikh Fall
Cabinet d'Avocat

Mame Adama Gueye
Mame Adama Gueye & Associes

Matthias Hubert
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Steven Jansen
Maersk Logistics

Edgar Julienne
Maersk Logistics

Papa Ismaél Ka
Etude Notariale Ka

Oumy Kalsoum Gaye
Chambre de Commerce d'Industrie et d'Agriculture de Dakar

Abdou Dialy Kane
S.C.P. D'avocats

Seydina Kane
Senelec

Sidy Kanoute

Ousseynou Lagnane
BDS

Patricia Lake Diop
Etude Me Patricia Lake Diop

Moussa Mbacke
Etude notariale Moussa Mbacke

Dame Mbaye
Transfret Dakar

Mamadou Mbaye
SCP Mame Adama Gueye & Associés

Amadou Ndiaye
Port Autonome de Dakar

François Ndiaye
Port Autonome de Dakar

Andreas Haberbeck
The Allaince of Abbas F. Ghazzawi & Co. and Hammad, Al-Mehdar & Co.

Alan Hall
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Shadi Haroon
Law Office of Mohanned Bin Saud Al-Rasheed in association with Baker Botts LLP

Jochen Hundt
Al-Soaib Law Firm

Ziad Jibril
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Marcus Latta
The Law Firm of Salah Al-Hejailany

Glenn Lovell
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Zaid Mahayni
Law Office of Hassan Mahassni

Ahmed Makkaw
Bafakih & Nassief

Ahmed Mekkawi
Bafakih & Nassief

Maher Melhem
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Muntasir Osman
Law Office of Hassan Mahassni

K. Joseph Rajan
Globe Marine Services Co.

Prabagaran Ramasamy
Panalpina World Transport

Murtaza Rao
Al-Wallan Logistics

SAMTCO

Saudi Credit Bureau - SIMAH

Mohammad Arif Saeed
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Mustafa Saleh
Emad Arriyadh Trading

Abdul Shakoor
Globe Marine Services Co.

Rehana Shukkur
The Allaince of Abbas F. Ghazzawi & Co. and Hammad, Al-Mehdar & Co.

Peter Stansfield
Al-Jadaan & Partners Law Firm

Sameh M. Toban
Toban Law Firm

Juergen Villmer
Al-Soaib Law Firm

Michael Webb
National Water Company

Natasha Zahid
Baker Botts LLP

Abdul Aziz Zaibag
Alzaibag Consultants

Abdullah Fawaz Al Tamimi
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Mashuor M. Al Tubaishi
Riyadh Municipality

Nasser H. AlAamry
National Water Company

Ibrahim Mohamed Al-But'hie
Riyadh Municipality

Fayez Aldebs
Al Juraid & Company / PricewaterhouseCoopers

Ali. R. Al-Edrees
Al-Bassam

Mohammed Al-Ghamdi
Fulbright & Jaworski LLP

Abdullah Al-Hashim
Al-Jadaan & Partners Law Firm

Hussam Salah Al-Hejailan
The Law Firm of Salah Al-Hejailany

Hesham Al-Homoud
The Law Firm of Dr. Hesham Al-Homoud

Mohammed Al-Jaddan
Al-Jadaan & Partners Law Firm

Fahad Almalki
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Nabil Abdullah Al-Mubarak
Saudi Credit Bureau - SIMAH

Fayez Al-Nemer
Talal Bin Naif Al-Harbi Law Firm

Saad Al-Owain
Unified registry- Ministry of Commerece & Industry

Mohammed Al-Soaib
Al-Soaib Law Firm

Wicki Andersen
Baker Botts LLP

Abdul Moeen Arnous
Law Office of Hassan Mahassni

Joseph Castelluccio
Fulbright & Jaworski LLP

Salah Deeb
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Nicholas Diacos
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Mothanna El Gasseer
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Adel El Said
Panalpina World Transport

Nasser A. Elhaidib
Riyadh Municipality

Mahmoud Yahya Fallatah
National Water Company

Imad El-Dine Ghazi
Law Office of Hassan Mahassni

Graham Hogarth
Transam Ltd.

Anita Jowitt
University of the South Pacific

Herman Kruse
Kruse, Enari & Barlow

George Latu
Latu Ey & Clarke Lawyers

Maiava Peteru
Law Firm Maiava V.R. Peteru

John Ryan
Transam Ltd.

Patea Malo Setefano
Ministry of Natural Resources & Environment

Toleafoa RS Toailoa
To'ailoa Law Office

Shan Shiraz Ali Usman
Tradepac Marketing Ltd.

ساو تومي وبرينسيبي

António de Barros A. Aguiar
SOCOGESTA

Amaro
Metalurgica Santo Amaro

André Aureliano Aragão
André Aureliano Aragão Jurisconsulta & Advogado

Abreu Conceição
Soares Da Costa

Frederico da Glória
Tribunal de 1a instância (3o juízo)

EMAE

Luisélio Pinto
United Investments

Deodato Gomes Rodrigues
ENAPORT

Maria do Céu Silveira
Direcção de Obras Públicas e Urbanismo

Carlos Stock
Direcção dos Registros e Notariado

المملكة العربية السعودية

Emad Fareed Abdul Jawad
Globe Marine Services Co.

Ali Abedi
The Allaince of Abbas F. Ghazzawi & Co. and Hammad, Al-Mehdar & Co.

Asad Abedi
The Allaince of Abbas F. Ghazzawi & Co. and Hammad, Al-Mehdar & Co.

Danya Abulola
Bafakih & Nassief

Anas Akel
Bafakih & Nassief

Naïm Al Chami
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Sheikh Yousef Al Farraj
Ministry of Justice

Omar Al Saab
Law Office of Mohanned Bin Saud Al-Rasheed in association with Baker Botts LLP

Maria Tiftikidis
CMS International BV

Pavel Timofeev
Hannes Snellman Attorneys at Law Ltd.

Natalia Vygovskaya
DLA Piper Rus Limited

رواندا

Bancor, Access Bank

Alberto Basomingera
Cabinet d'Avocats Mhayimana

Pierre Célestin Bumbakare
Rwanda Revenue Authority

Annie Kairaba-Kyambadde
Rwanda Initiative for Sustainable Development / LandNet

Marcellin Kamanzi

Angélique Kantengwa
National Bank of Rwanda

Theophile Kazaneza
Kigali Bar Association

Isaïe Mhayimana
Cabinet d'Avocats Mhayimana

Donatien Mucyo
Mucyo & Associés

Alexandre Mugenzangabo
Mucyo & Associés

Richard Mugisha
Trust Law Chambers

Elonie Mukandoli
National Bank of Rwanda

Léopold Munderere

Pothin Muvara
Office of the Registrar of Land Titles

Radedonge Nimenya
National Bank of Rwanda

Eric Nsengimana
World Freight s.a.r.l.

Abel Nsengiyumva
Cabinet Abel Nsengiyumva

Anjaleedevi Ramdin
Commercial Court of Nyarugenge

Jean Marie Vianney Ruzagiriza
Mucyo & Associés

Frank Twegire
Rwanda Development Board

André Verbruggen

Stephen Zawadi
Rwanda Revenue Authority

ساموا

Mike Betham
Transam Ltd.

Denis Brady
Land Registration Adviser

Murray Drake
Drake & Co.

Ruby Drake
Drake & Co.

Karanita L. Enari
Kruse, Enari & Barlow

Eke Ahmed Halloway
Halloway & Partners

Millicent Hamilton-Hazeley
Clas Legal

James M. Heyburn
Safmarine Container Lines (Maersk Ltd.)

Michael A.O. Johnson
City Alliance

Augustin Kai Banya
Ministry of Lands, Country Planning and the Environment

Mariama Kallay
Government of Sierra Leone

Ibrahim Sorie Kamara
National Revenue Authority

Jusifu Anthony Kamara
Guma Valley Water Company

M.B. Kargbo
Ministry of Finance

Hassan Kavqsa
SIERRATEL

Shiaka Kawa
Edra Consultancy

Alieyah Keita

Arthur William Lewis
Freetown City Council

Centus Macauley Esq.
Macauley, Bangura & Co.

Sullay A. Mannah
Bank of Sierra Leone

Ibrahim Mansaray

Noah Mansaray
Sierra Leone Ports Authority

Corneleius Adeyemi Max-Williams I
Shipping Agencies Ltd.

E.V. Morgan J.P.
Institute of Architects Sierra Leone

Augustine Musa, Esq.
Brewah & Co.

Alfred Navo
Ministry of Employment & Social Security

Easmon Ngakui
Brewah & Co.

Oliver Nylander
Adele Chambers

Rev. Dan Oalmer
National Power Authority

Christopher J. Peacock
Serpico Trading Enterprises

H.O. Peacock-Sawyer
Ministry of Lands, Country Planning and the Environment

Ade Renner-Thomas
Renner Thomas & Co., Adele Chambers

Roger Rogers
International Construction Co. Ltd.

Mohamed Salisu
Ministry of Finance, Revenue & Tax Policy Division

Daniel Houareau
Seychelles Ports Authority

Melanie Kemp
Sterling Offshore Limited

Conrad Lablache
Pardiwalla Twomey Lablache

MEJ Electrical

Joe Morin
Mahe Shipping Co. Ltd.

Margaret Nourrice
Stamp Duty Commission

Pesi Pardiwalla
Pardiwalla Twomey Lablache

Bernard L. Pool
Pool & Patel

Public Utilities Corporation

Unice Romain
Seychelles Ports Authority

Kieran B. Shah

سيراليون

Abdul Bai Kanu
Sonnie Davies Electrical

Desmond D. Beckley
Dalttech / DESMI Enterprises

A.Y Brewah
Brewah & Co.

H.C. Bright
Rokel Commercial Bank

Nicholas Colin Browne-Marke
Court of Appeals

Charles Campbell
Charles Campbell & Co.

Emile Carr
Leone Consultants

H.E.C. Carter
Rokel Commercial Bank

John Carter
KPMG

Roy Chalkley
Shipping Agencies Ltd.

Leslie Theophilus Clarkson
Ahmry Services

Victor Keith Cole
Rokel Commercial Bank

Michael A. Collier
Rokel Commercial Bank

Mabinty Daramy
Ministry of Trade & Industry

Fraser Davies
Ministry of Employment & Social Security

Vidal Decker
KPMG

Festina Douganson
SIERRATEL

Mariama Dumbuya
Renner Thomas & Co., Adele Chambers

William L. Farmer
Ministry of Lands, Country Planning and the Environment

Dzidzedze Fiadjoe
PricewaterhouseCoopers

Snežana Petrović
Panalpina World Transport

Mihajlo Prica
Prica & Partners Law Office

Branko Radulović
Regulatory Review Unit

Carol Santoni
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Nebojsa Savičević
Trimo inzenjering d.o.o.

Sladjana Sredojević
Association of Serbian Banks

Ana Stanković
Moravčevic, Vojnović & Zdravković o.a.d. u saradnji sa Schönherr

Nenad Stanković
JSP

Dragana Stanojević
Booz Allen Hamilton

Milan Stefanović
Regulatory Review Unit

Milo Stevanovich
Booz Allen Hamilton

Petar Stojanović
Joksovic, Stojanovic and Partners

Aleksandar Tasić
Kuvizić Law Office

Jovana Tomić
Živković & Samardžić Law office

Mile Tomić
Municipality of Surcin

Snežana Tosić
Serbian Business Registers Agency

Biljana Trencev
The International Center for Financial Market Development

Tanja Vukotić Marinković
Serbian Business Registers Agency

Miloš Vulić
Prica & Partners Law Office

Miloš Živković
Živković & Samardžić Law office

سيشيل

Gerry Adam
Mahe Shipping Co. Ltd.

Laura. A. Alcindor Valabhji
Sterling Offshore Limited

Leslie Boniface
Ministry of Employment and Human Resource Development

France Gonzalves Bonte

Bobby Brantley Jr.
Sterling Offshore Limited

L. Charlette
Stamp Duty Commission

Andre D. Ciseau
Seychelles Ports Authority

Jelena Edelman
Prica & Partners Law Office

Zorana Gajić
Regulatory Review Unit

Ivan Grac
Panalpina World Transport

Olga Serb Gretić
Ninković Law Office

Harrison Solicitors

Slavica Janojlić
ElektroDistribucija Beograd (EDB)

Dejan Jeremić
Republic Geodetic Authority

Andrija Jerinić
Regulatory Review Unit

Martina Jović
PricewaterhouseCoopers Bojović & Dašić

Dubravka Kosić
Law Office Kosić

Ivan Krsikapa
Ninković Law Office

Zach Kuvizić
Kuvizić Law Office

Marc Lassman
Booz Allen Hamilton

Law Office Baklaja Igric Mujezinovic in association with Clyde & Co LLP

Marijana Malidzan
Regulatory Review Unit

Aleksandar Mančev
Prica & Partners Law Office

Milena Manojlović
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Andreja Marušić

Dragana Miletić
Municipality of Surcin

Vladimir Milić
PricewaterhouseCoopers

Nenad Mraković
Elektroprivreda Srbije

Ana Nesić
Law Office Kosić

Dimitrije Nikolić
Cargo T. Weiss d.o.o.

Djurdje Ninković
Ninković Law Office

Bojan Obradović
Omega Electro

Zvonko Obradović
Serbian Business Registers Agency

Darija Ognjenović
Prica & Partners Law Office

Igor Oljačić
Law Office Kosić

Tamara Ostojić
Prica & Partners Law Office

Vladimir Perić
Prica & Partners Law Office

Cheikh Tidiane Ndiaye
Secom-Afrique

Magatte Ndoye
Ministere du Commerce

Moustapha Ndoye

Madior Niang
Transcontinental Transit

Bara Sady
Port Autonome de Dakar

SDV Logistics Ltd.

Djibril Sy
Secom-Afrique

Thierno Baila Talla
Port Autonome de Dakar

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Ousmane Thiam
Maersk Logistics

Simon Pierre Thiaw
Douanes du Senegal

Ibra Thiombane
SCP Mame Adama Gueye & Associés

Adama Traore
SCP Mame Adama Gueye & Associés

Baba Traore
Transfret

Konzo Traore
BCEAO

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

صربيا

Bojana Babić
Bojović Dašić Kojović

Rade Bačković
Association of Serbian Banks

Marija Bojović
Bojović Dašić Kojović

Christophe Boyer
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Vuk Božović
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Milan Brković
Association of Serbian Banks

Ana Čalić
Prica & Partners Law Office

Ivana Čalić
Law Office Kosić

Marina Cvijanović
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Vladimir Dabić
The International Center for Financial Market Development

Danica Dajović
Regulatory Review Unit

Predrag Dejanović
Ninković Law Office

François d'Ornano
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Dragan Draca
PricewaterhouseCoopers

Petra Plevnik
Miro Senica in Odvetniki

Bojan Podgoröek

Andrej Poglajen
Chamber of Craft and Small Busines

Marjana Ristevski
PricewaterhouseCoopers

Maöa Rozman
PricewaterhouseCoopers

Tomo Sbrizaj
Agency for public legal records and related services

Bostjan Sedmak
Schönherr Rechtsanwälte GmbH / Attorneys-at-Law

Tamara äerdoner
PricewaterhouseCoopers

Branka Španič
Law Office Jadek & Pensa d.o.o.

Renata Šterbenc Štrus
Law Office Jadek & Pensa d.o.o.

Anja Strojin Štampar
Miro Senica in Odvetniki

Melita Trop
Miro Senica in Odvetniki

Nives Uljan
Panalpina Welttransport GmbH

Nevenka Vratanar
Agency of the Republic of Slovenia for public legal records and related services

Katja Wostner
BDO EOS Svetovanje d.o.o.

Aleš Zevnik
Data d.o.o

Katja Šegedin Zevnik
Data d.o.o

Brigita Žunič
Deloitte

Tina Žvanut Mioč
Law Office Jadek & Pensa d.o.o.

جزر سليمان

James Apaniai
James Apaniai Lawyers

Don Boykin
Pacific Architects Ltd

Julie Haro
AJ&G Blum Ltd

Anita Jowitt
University of the South Pacific

John Katahanas
Sol - Law

Haelo Pelu
Deputy Registrar General

Ramon Jun Quitales
Quitales Management Services

Roselle R. Rosales
Pacific Architects Ltd

Gregory Joseph Sojnocki
Morris & Sojnocki Chartered Accountants

John Sullivan
Sol - Law

Energy Agency of the Republic of Slovenia

Aleksander Ferk
PricewaterhouseCoopers

Ana Filipov
Filipov, Petrovič, Jeraj in partnerji o.p., d.o.o. in cooperation with Schönherr

Ana Grabnar
Rojs, Peljhan, Prelesnik & partnerji, o.p., d.o.o.

Boštjan Grešak
Odvetniška pisarna Avbreht, Zajc in partnerji

Damjana Iglič
Bank of Slovenia

Andrej Jarkovič
Janežič & Jarkovič Attorneys-at-Law & Patent Attorneys

Saša Jemc
Law Office Jadek & Pensa d.o.o.

Jernej Jeraj
Filipov, Petrovič, Jeraj in partnerji o.p., d.o.o. in cooperation with Schönherr

Urška Jereb
Avbreht, Zajc & partners

Mia Kalas
Odvetniki Šelih & Partnerji

Danijel Kerševan
Panalpina Welttransport GmbH

Tina Klemenc
PricewaterhouseCoopers

Barbara Knez
Avbreht, Zajc & partners

Vid Kobe
Filipov, Petrovič, Jeraj in partnerji o.p., d.o.o. in cooperation with Schönherr

Karl-Heinz Krois
Panalpina Welttransport GmbH

Ana Lešnik
Avbreht, Zajc & partners

Iztok Milac
Miro Senica in Odvetniki

Siniša Nišavić
Data d.o.o

Matic Novak
Rojs, Peljhan, Prelesnik & partnerji, o.p., d.o.o.

Sonja Omerza
PricewaterhouseCoopers

Pavle Pensa
Law Office Jadek & Pensa d.o.o.

Bostjan Petauer
BDO EOS Svetovanje d.o.o.

Tomaž Petrovič
Schönherr Rechtsanwälte GmbH / Attorneys-at-Law

Natasa Pipan Nahtigal
Odvetniki Šelih & Partnerji

Jure Planinšek
Odvetniki Šelih & Partnerji

Lubomir Lesko
Peterka & Partners

Přemysl Marek
Peterka & Partners

Tomáš Maretta
Čechová & Partners, member of Lex Mundi

Peter Mateja
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Clare Moger
PricewaterhouseCoopers

Panalpina Welttransport GmbH

Jakub Ondrejka
Čechová & Partners, member of Lex Mundi

Ladislav Pompura
Monarex audit consulting

Zora Puškáčová
Zukalová - Advokátska kancelária s.r.o.

Zuzana Satkova
PricewaterhouseCoopers

Martin Senkovic
BNT - Sovova Chudackova & Partner, s.r.o.

Jaroslav Škubal
PRK Partners s.r.o. advokátní kancelář

Lucia Slezakova
PricewaterhouseCoopers

Lubica Suhajova
PricewaterhouseCoopers

Maria Svidroňová
Monarex audit consulting

Michal Toman
PricewaterhouseCoopers

Roman Turok-Hetes
National Bank of Slovakia

Peter Varga
PRK Partners s.r.o. advokátní kancelář

Zuzana Wallova
National Bank of Slovakia

Michal Zeman
Čechová & Partners, member of Lex Mundi

Dagmar Zukalová
Zukalová - Advokátska kancelária s.r.o.

سلوفينيا

Tina Ajster
PricewaterhouseCoopers

Andrej Andrić
Rojs, Peljhan, Prelesnik & partnerji, o.p., d.o.o.

Barbara Balantič
Odvetniki Šelih & Partnerji

Nataša Božović
Bank of Slovenia

Eva Budja
Law Office Jadek & Pensa d.o.o.

Vid Čibej
PricewaterhouseCoopers

Thomas Dane
PricewaterhouseCoopers

Elektro Ljubljana d.d.

William Lim
Credit Bureau Pte Ltd.

Mei Xin Loh
Wong Tan & Molly Lim LLC

Hwei Min Ng

Sheikh Babu Nooruddin
Al Noor International Pte. Ltd.

Beng Hong Ong
Wong Tan & Molly Lim LLC

See Tiat Quek
PricewaterhouseCoopers

Shook Lin & Bok (in joint venture with Allen & Overy)

Douglas Tan
Steven Tan PAC, member of Russell Bedford International

Winston Tay
Customs Authority

Siu Ing Teng
Land Authority

Paul Wong
Rodyk & Davidson LLP

Daniel Yap

Jennifer Yeo
Yeo-Leong & Peh

Stefanie Yuen Thio
TSMP Law Corporation

سلوفاكيا

Martina Behuliaková
Geodesy, Cartography and Cadastre Authority

Radmila Benkova
PricewaterhouseCoopers

Genc Boga
Boga & Associates

Jana Borská
Čechová & Partners, member of Lex Mundi

Todd Bradshaw
PricewaterhouseCoopers

Miroslava Budínska
Dedák & Partners

Ján Budinský
Slovak Credit Bureau, s.r.o.

Kristina Cermakova
Peterka & Partners

Elena Chorvátová
Peterka & Partners

Miroslava Greštiaková
PricewaterhouseCoopers

Michaela Jurková
Čechová & Partners, member of Lex Mundi

Tomáš Kamenec
Dedák & Partners

Roman Konrad
Profinam, s.r.o.

Miloslav Kovac
General Councillor of the UINL

Sona Krockova
PricewaterhouseCoopers

Štefan Kutenič
Chamber of Notaries

Katarina Leitmannová
Geodesy, Cartography and Cadastre Authority

Julia Sarkodie-Mensah

Sahid Mohammed Sesay
Serry Kamal & Co

Shipping Agencies Ltd.

Susan Sisay
Sisay & Associate

Eddinia Swallow
Wright & Co.

Lornard Taylor
Macauley, Bangura & Co.

Rodney O. Temple
EROD Construction & Engineering Services

Alhanji Timbo
National Power Authority

Mohamed Ahmad Tunis
Ahmry Services

Darcy White
PricewaterhouseCoopers

Claudius Williams-Tucker
KPMG

Solomon Wilson
Sierra Leone Investment Information Portal (SLIIP)

Amy Wright
Ecobank

Rowland Wright
Wright & Co.

سنغافورة

Malcolm BH Tan
Insolvency & Public Trustee's Office

Ronald Cai
Ministry of Manpower

Hooi Yen Chin
Gateway Law Corporation

Paerin Choa
TSMP Law Corporation

Kit Min Chye
Tan Peng Chin LLC

Seema Dadlani

Paula Eastwood
PricewaterhouseCoopers

Energy Market Authority

Soo Geok Keen
Steven Tan PAC, member of Russell Bedford International

Global Trade Well Singapore

Aaron Goh
PricewaterhouseCoopers

Haryad Hadi
Donaldson & Burkinshaw

May Ching Ida Han
Donaldson & Burkinshaw

Yvonne Hill
Yeo-Leong & Peh

Sheau Peng Hoo
Subordinate Courts

Ashok Kumar
Allen & Gledhill LLP

Nanda Kumar
Rajah & Tann

Shirene Li
Credit Bureau Pte Ltd.

Yik Wee Liew
WongPartnership LLP

Amila Fernando
Julius & Creasy

Champika Fernando
Tiruchelvam Associates

Freight Links International (Pte) Ltd

Jivan Goonetilleke
D.L. & F. De Saram

Naomal Goonewardena
Nithya Partners

Sunil Hapuarachchi
State Engineering Corporation

Sonali Jayasuriya
D.L. & F. De Saram

Tudor Jayasuriya
F.J. & G. De Saram, member of Lex Mundi

Inoka Jayawardhana
F.J. & G. De Saram, member of Lex Mundi

Vishwamithra Kadurugamuwa
F.J. & G. De Saram, member of Lex Mundi

Yudhishtran Kanagasabai
PricewaterhouseCoopers

Janaka Lakmal
Credit Information Bureau Ltd.

LAN Management Development Service

Fathima Amra Mohamed
Sudath Perera Associates

Dian Nanayakkara
Tiruchelvam Associates

Jagath Perera
MIT Cargo (Pvt) Ltd.

Santushi Perera
Julius & Creasy

Sudath Perera
Sudath Perera Associates

Sudesh Peter
F.J. & G. De Saram, member of Lex Mundi

Progressive Design Associates

Hiranthi Ratnayake
PricewaterhouseCoopers

Paul Ratnayeke
Paul Ratnayeke Associates

Perera Sanjeevani
Nithya Partners

Sanath Senaratne
Ceylon Electricity Board

Shifana Sharifuddin
John Wilson Partners

Shane Silva
Julius & Creasy

Priya Sivagananathan
Julius & Creasy

Mathy Tharmaratnam
Tiruchelvam Associates

Harini Udugampola
F.J. & G. De Saram, member of Lex Mundi

Charmalie Weerasekera
Sudath Perera Associates

Shashi Weththasinghe
Julius & Creasy

Nihal Wicramasooriya
Ceylon Electricity Board

Daniel Parejo Ballesteros
J & A Garrigues, S.L.

Jose Luis Perales
Notariado

Pedro Pérez-Llorca Zamora
Pérez - Llorca

Roser Ràfols
Jausas

Juan Ramon-Ramos
Landwell, Abogados y Asesores Fiscales

Carlos Rico
Clifford Chance

Enrique Rodriguez
Altius S.A.

Déborah Rodríguez
Clifford Chance

Eduardo Rodríguez-Rovira
Uría & Menéndez, member of Lex Mundi

Iñigo Sagardoy
Sagardoy Abogados, member of Ius Laboris

L. Salvado
Equifax Iberica

Eduardo Santamaría Moral
J & A Garrigues, S.L.

Ramón Santillán
Bank of Spain

Catalina Santos
J & A Garrigues, S.L.

Pablo Santos
Gómez-Acebo & Pombo Abogados

Luis Siles
Davies Arnold Cooper Spain

Cristina Soler
Gómez-Acebo & Pombo Abogados

Raimon Tagliavini
Uría & Menéndez, member of Lex Mundi

Francisco Téllez
J & A Garrigues, S.L.

Adrián Thery
J & A Garrigues, S.L.

Alejandro Valls
Baker & McKenzie

Juan Verdugo
J & A Garrigues, S.L.

سري لانكا

Shanaka Amarasinghe
Julius & Creasy

Chiranga Amirthiah
F.J. & G. De Saram, member of Lex Mundi

APL

Savantha De Saram
D.L. & F. De Saram

Chamari de Silva
F.J. & G. De Saram, member of Lex Mundi

Sharmela de Silva
Tiruchelvam Associates

Sadhini Edirisinghe
F.J. & G. De Saram, member of Lex Mundi

Chamindi Ekanayake
Nithya Partners

Cristina Calvo
Ashurst

Teresa Camacho Artacho
Uría & Menéndez, member of Lex Mundi

Laura Camarero
Baker & McKenzie

Ariadna Cambronero Ginés
Uría & Menéndez, member of Lex Mundi

Nazaret Clemente
Clifford Chance

Francisco Conde Viñuelas
Gonçalves Pereira

Jaume Cornudella Marquès
Landwell, Abogados y Asesores Fiscales

Fernando de la Puente Alfaro
Colegio de Registradores de la Propiedad y Mercantiles de España

Agustín Del Río Galeote
Gómez-Acebo & Pombo Abogados

Iván Delgado González
Pérez - Llorca

Anselmo Diaz Fernández
Bank of Spain

Rossanna D'Onza
Baker & McKenzie

Antonio Fernández
J & A Garrigues, S.L.

Valentín García González
Gonçalves Pereira

Borja García-Alamán
J & A Garrigues, S.L.

Cristina Gomendio
J & A Garrigues, S.L.

Juan Ignacio Gomeza Villa
Notario de Bilbao

Jorge Hernandez
Equifax Iberica

Luiz Jimenez Lopez
Colegio Oficial de Aparejadores y Arquitectos Tecnicos de Madrid

Igor Kokorev
Pérez - Llorca

Joaquin Macias
Ashurst

Daniel Marín
Gómez-Acebo & Pombo Abogados

Jorge Martín - Fernández
Clifford Chance

Gabriel Martínez
Martinez, Ojeda y Asociados, member of Russell Bedford International

José Manuel Mateo
J & A Garrigues, S.L.

Nicolás Nogueroles Peiró
ARBO (Asociacion de Registradores Bienvenido Oliver)

Ana Novoa
Baker & McKenzie

Alberto Núñez-Lagos Burguera
Uría & Menéndez, member of Lex Mundi

Unathi Kondile
Bowman Gilfillan, member of Lex Mundi

Paul Lategan
Edward Nathan Sonnenbergs Inc.

Irvin Lawrence
Garlicke & Bousfield Inc

Veema Makan
Edward Nathan Sonnenbergs Inc.

Joey Mathekga
CIPRO (Companies & IPR Registration Office)

Brian Mbatha
Office of the Chief Registrar of Deeds

Gabriel Meyer
Deneys Reitz / Africa Legal

Glory Moumakwe
CIPRO (Companies & IPR Registration Office)

Sizwe Msimang
Bowman Gilfillan, member of Lex Mundi

Kemp Munnik
BDO Spencer Steward Southern African Co-Ordination (Pty) Limited

Gasant Orrie
Cliffe Dekker Hofmeyr Inc.

Dave Oshry
Fordham & Oshry Inc. - member of Russell Bedford International

Eamonn Quinn
Eamonn David Quinn Attorney

Andres Sepp
Office of the Chief Registrar of Deeds

Richard Shein
Bowman Gilfillan, member of Lex Mundi

Rob Smorfitt
Chamber of Commerce & Industries

TransUnion

Llewellyn van Wyk
CSIR

Claire van Zuylen
Bowman Gilfillan, member of Lex Mundi

Ralph Zulman
Supreme Court of Appeal

أسبانيا

Allen & Overy LLP

Altius S.A.

Ana Armijo
Ashurst

Cristina Ayo Ferrándiz
Uría & Menéndez, member of Lex Mundi

Jacobo Baltar
Baker & McKenzie

Juan Bolás Alfonso
Notariado

Agustín Bou
Jausas

Héctor Bouzo Cortejosa
Solcaisur S.L.

جنوب أفريقيا

Theo Adendorff
KCSA

Ross Alcock
Edward Nathan Sonnenbergs Inc.

Mark Badenhorst
PricewaterhouseCoopers

Jacque Bagg
Fordham & Oshry Inc. - member of Russell Bedford International

Kobus Blignaut
Edward Nathan Sonnenbergs Inc.

Boitumelo Bogatsu
Garlicke & Bousfield Inc

Anthony Brislin
BDO Spencer Steward Southern African Co-Ordination (Pty) Limited

Beric Croome
Edward Nathan Sonnenbergs Inc.

Gabriel Davel
National Credit Regulator

Gretchen de Smit
Edward Nathan Sonnenbergs Inc.

Hiren Desai
Business Advisors Group

Rudolph Du Plessis
Bowman Gilfillan, member of Lex Mundi

Justin Ducie
PricewaterhouseCoopers

Flip Dwinger
CIPRO (Companies & IPR Registration Office)

ESKOM

Miranda Feinstein
Edward Nathan Sonnenbergs Inc.

Darryl Fordham
Fordham & Oshry Inc. - member of Russell Bedford International

Daniel Francois Fyfer
Cliffe Dekker Hofmeyr Inc.

Sean Gilmour
PricewaterhouseCoopers

Go Freight Brokers

Tim Gordon-Grant
Bowman Gilfillan, member of Lex Mundi

Kim Goss
Bowman Gilfillan, member of Lex Mundi

Roelof Grové
Adams & Adams

Jenna Hopwood
TWB

Simone Immelman
Cliffe Dekker Hofmeyr Inc.

Mark Klinkert
Fordham & Oshry Inc. - member of Russell Bedford International

Anli Koen
TWB

Tommy Larsson
Ministry of Employment

Johan Lindberg
Advokatfirman Lindahl

Christoffer Monell
Mannheimer Swartling Advokatbyrå

Dain Nevonen
Advokatfirman Vinge KB, member of Lex Mundi

Michael Nyman
Advokatfirman Lindahl

Karl-Arne Olsson
Gärde Wesslau Advokatbyrå

Ola Lo Olsson
Elmzell Advokatbyrå AB, member of Ius Laboris

Mattias Örnulf
Hökerberg & Söderqvist Advokatbyrå KB

Carl Östring
Magnusson

Panalpina AB

Linn Samuelsson
MAQS Law Firm

Jesper Schönbeck
Advokatfirman Vinge KB, member of Lex Mundi

Odd Swarting
Setterwalls Advokatbyrå

UC AB

Caroline Vartia
Gärde Wesslau Advokatbyrå

سويسرا

Amr Abdel Aziz
CMS von Erlach Henrici AG

Peter R. Altenburger
Altenburger

Beat M. Barthold
Froriep Renggli

Marc Bernheim
Staiger Schwald & Partner

Sébastien Bettschart
Tavernier Tschanz

Jacques Bonvin
Tavernier Tschanz

Bernhard G. Burkard
Notariat Bernhard Burkard

Andrea Cesare Canonica
Swiss Customs

Commercial Register of the Canton Zurich

Mauro Cavadini
Brunoni Molino Mottis Adami

Damien Conus
Tavernier Tschanz

Philippe de Salis
Stonehage S.A.

Robert P. Desax
PricewaterhouseCoopers

Suzanne Eckert
Wenger Plattner

Erwin Griesshammer
Vischer Attorneys at Law

Phumlile Tina Khoza
Municipal Council of Manzini

Paul Lewis
PricewaterhouseCoopers

Andrew Linsey
PricewaterhouseCoopers

C.J. Littler
C.J. Littler & Co.

Welile Mabuza
Mabuza Attorneys

Service Magagula

Shadrack Mnisi
Sharp Freight SWD Pty. Ltd.

Bongani Mtshali
Federation of Swaziland Employers and Chamber of Commerce

Jerome Ndzimandze
Speed Limit Construction

Knox Nxumalo
Robinson Bertram

José Rodrigues
Rodrigues & Associates

Moira Rose
PKF International

Bradford Mark Walker
Brad Walker Architects

السويد

Magnus Andersson
Gärde Wesslau Advokatbyrå

Martin Bergander
Gärde Wesslau Advokatbyrå

Mats Berter
MAQS Law Firm

Annica Börjesson
MAQS Law Firm

Alexander Broch
Brochs Redovisningsbyraa KB

Linda Broström-Cabrera
PricewaterhouseCoopers

Jenny Dangre
Advokatfirman Vinge KB, member of Lex Mundi

Henric Diefke
Mannheimer Swartling Advokatbyrå

Lina Fransson
Elmzell Advokatbyrå AB, member of Ius Laboris

Roger Gavelin
PricewaterhouseCoopers

Loreta Greivyte
Fortune Law Group

Lars Hartzell
Elmzell Advokatbyrå AB, member of Ius Laboris

Linda Hasselblad
MAQS Law Firm

Emil Hedberg
Advokatfirman Vinge KB, member of Lex Mundi

Bengt Kjellson
Lantmäteriet

Niklas Körling
Setterwalls Advokatbyrå

Osman Mekki Abdurrahman
HLCS

Abdalla Mohamed
A. Mohamed & Associates

Tarig Monim

Mohamed Alaa Eldin Mohamed
Darka for Trading & Services Co. Ltd.

Alaa Eldin Mohamed Osman
Darka for Trading & Services Co. Ltd.

R. Parekh
MTS Cargo Services

Mohamed Samir
Tristar

Amel M. Sharif
Mahmoud Elsheikh Omer & Associates Advocates

Abdel Gadir Warsama
Dr. Abdel Gadir Warsama Ghalib & Associates Legal Firm

سورينام

G. Clide Cambridge
Paramaribo Custom Broker & Packer

Marcel K. Eyndhoven
N.V. Energiebedrijven Suriname

Johan Kastelein
KDV Architects

R.J.S. Kensenhuis
NBM Groep

Stanley Marica
Advokatenkantoor Marica Law Firm

Anouschka Nabibaks
BDO Abrahams Raijmann & Partners

Rita Ramdat
Chamber of Commerce & Industry

Angèle J. Ramsaransing-Karg
BDO Abrahams Raijmann & Partners

Adiel Sakoer
N.V. Global Expedition

Inder Sardjoe
N.V. Easy Electric

Albert D. Soedamah
Lawfirm Soedamah & Associates

Radjen A. Soerdjbalie
Notariaat R.A. Soerdjbalie

Jennifer van Dijk-Silos
Law Firm Van Dijk-Silos

Rene van Essen
Vereniging Surinaams Bedrijfsleven, Suriname Trade & Industry Association

Dayenne Wielingen-Verwey
Vereniging Surinaams Bedrijfsleven, Suriname Trade & Industry Association

Perry D. Wolfram
BroCad N.V.

سوازيلند

Vincent Galeromeloe
TransUnion ITC

سانت فنسنت وجزر غرينادين

Kay R.A. Bacchus-Browne
Kay Bacchus - Browne Chambers

Bernadine Dublin
Labour Department

First Caribbean Bank

Tamara Gibson-Marks
High Court Registrary

Sean Joachim
CaribTrans

Serge L'Africain
Scotiabank

Moulton Mayers
Moulton Mayers Architects

Marcelle Myers
Caribbean International Law Firm

Floyd A. Patterson
Pannell Kerr Forster

Richard Peterkin
PricewaterhouseCoopers

St. Vincent Customs Authority

St. Vincent Electricity Services Ltd.

Nicole O.M. Sylvester
Caribbean International Law Firm

L.A. Douglas Williams
Law Firm of Phillips & Williams

Andrea Young-Lewis
Commerce & Intellectual Property Office (CIPO)

السودان

Abdullah Abozaid
Law Office of Abdullah A. Abozaid

Mohamed Ibrahim Adam
Dr. Adam & Associates

Jamal Ibrahim Ahmed

Eihab Babiker
Eihab Babiker & Associates - Advocates

Mojtaba Banaga
Elkarib and Medani

Elmugtaba Bannaga
Elkarib and Medani

Amani Ejami
El Karib & Medani Advocates

Ashraf A.H. El Neil
Mahmoud Elsheikh Omer & Associates Advocates

Tariq Mohmoud Elsheikh Omer
Mahmoud Elsheikh Omer & Associates Advocates

Eshraga Fadlalla
Eshraga Fadlalla Law Office

William E. Kosar
IRIS Center

Ahmed Mahdi
Mahmoud Elsheikh Omer & Associates Advocates

Amin Mekki Medani
El Karib & Medani Advocates

John Wilson Jr.
John Wilson Partners

سانت كيتس ونيفيس

Michella Adrien
Michella Adrien Law Office

Nicholas Brisbane
N. Brisbane & Associates

Scott Caines
Frank B. Armstrong Ltd.

Neil Coates
PricewaterhouseCoopers

Dollrita Jack-Cato
Webster Dyrud Mitchell

Dahlia Joseph
Daniel Brantley & Associates

Randy Prentice
Frank B. Armstrong Ltd.

Anastacia Saunders
Frank B. Armstrong Ltd.

St. Kitts Electricity Department

Warren Thompson
Constsvcs

Charles Walwyn
PricewaterhouseCoopers

سانت لوسيا

Gilland Adjodha
Cotton Bay Resorts

Thea Alexander
Francis & Antoine

Thaddeus M. Antoine
Francis & Antoine

Gerard Bergasse
Tropical Shipping

Desma F. Charles
Registry of Companies and Intellectual Property

Willibald Charles
Baron Shipping & Brokerage Inc.

Peter I. Foster
Peter I. Foster & Associates

Peterson D. Francis
Peterson D. Francis Worldwide Shipping & Customs Services Ltd.

Annick Gajadhar
Tropical Shipping

Carol J. Gedeon
Chancery Chambers

Simon Jeffers
Tropical Shipping

Lucelec

Duane C. Marquis
NLBA Architects

Marguerite Nicholas
Gordon & Gordon Co.

Eldris Pierre-Mauricette
Tropical Shipping

The Bank of Nova Scotia

Leandra Gabrielle Verneuil
Gordon & Gordon Co.

Andie A. Wilkie
Gordon & Gordon Co.

Brenda M. Williams
Chase, Skeete & Boland

Jamshed Rahmonberdiev
Somon Capital JSC

Ravshan Rashidov
Law Firm Lex

Zimfera Rizvanova
Republic Committee of Labor Union

Firdavs Sadikov
Somon Capital JSC

Yuri Samolyov
Law Firm Lex

Takdir Sharifov
Association of Anti Crisis Managers Tajikistan

Shuhrat Shorakhmonov
Association for Microfinance organizations of Tajikistan

Elena Simonova
Konsultant Audit

Maltuba Ujdjabaeva
National Association of Business

Saidali Valiev
AgroinvestBank

Tohir Zubaidov
AITEN Consulting Group

تنزانيا

Patrick Ache
Mkono & Co. Associate

Steven de Backer

Theresia Dominic
University of Dar es Salaam

Santosh Gajjar
Sumar Varma Associates

Farija Ghikas
REX Attorneys

Nasra Hassan
Mkono & Co. Associate

Johnson Jasson
Johnson Jasson & Associates Advocates

Leopold Thomas Kalunga
Kalunga & Co. Advocates

Wilbert B. Kapinga
Mkono & Co. Associate

Rehema Khalid-Saria
Mkono & Co. Associate

Ngwaru Maghembe
Mkono & Co. Associate

Lotus Menezes
Mkono & Co. Associate

Nimrod Mkono
Mkono & Co. Associate

Arafa Mohamed
REX Attorneys

Chris Msuya
Horwarth Tanzania

Exaud Mushi
Norplan Tanzania Limited

Shabani Mwatawala
PSM Architects Co. Ltd.

Alex Thomas Nguluma
REX Attorneys

Eric Rwelamira
Ringo & Associates, member of the Africa Legal Network

طاجيكستان

Bakhtiyor Abdulhamidov
Akhmedov, Azizov & Abdulhamidov Attorneys

Rasul Abdullaev
Representative of Zarubezgneftegaz

Bakhtiyor Abdulloev
ABM Trans Service LLC

Zarrina Adham
Humo

Shavkat Akhmedov
Akhmedov, Azizov & Abdulhamidov Attorneys

Tolib Alimatov

Ruslan Amanbaev
Sozidanie LLC

Architecture Department Tajikistan

Najib Ashraf
KN Ibrakom FZCo.

Nazira Avazova
Ministry of Labor & Social Protection

Farhad Azizov
Akhmedov, Azizov & Abdulhamidov Attorneys

Abdulbori Baybayev
Law Firm Lex

Shamsibonu Djurayeva

Rakhmatzoda Hshurali
Centre for Entreprenurship Development Support in Dushanbe

Ashraf Sharifovich Ikromov
LLC "Movarounnahr"

Azim Ishmatov
AB Group

Mirali Kadyrov
Centre for Entreprenurship Development Support in Dushanbe

Munir Kalemulloev
Tajikistan University

Mynir Kalemyloev
Association of Anti Crisis Managers Tajikistan

Assel Khamzina
PricewaterhouseCoopers

Nigina Mahmudova
Gender va Tarakkiet

Mashvarat Limited Liability Company

Dilovar Mavlonov
Association of Anti Crisis Managers Tajikistan

Karimova Muhabbat
Central Notary's Office

Takhir Nabiev
AITEN Consulting Group

Mizrobiddin Nugmanov
Globalink Logistics Group

Jurabek Toshtemurovich Okhonov
LLC "Movarounnahr"

Emin Sauginov
Ministry of Labor & Social Protection

Tahmina Qodiri
AITEN Consulting Group

Joan Jing
Puhua & Associates

Wen-Horng Kao
PricewaterhouseCoopers

Chih-Shan Lee
Winkler Partners

Huang & Partners

Kate Li
Yangming Partners

Yu-Hsun Li
Puhua & Associates

Justin Liang
Baker & McKenzie

Emily Lin
Pamir Law Group

Frank Lin
Rexmed Industries Co., Ltd.

Jennifer C. Lin
Tsar & Tsai Law Firm, member of Lex Mundi

Ming-Yen Lin
Deep & Far, Attorneys-at-Law

Rich Lin
LCS & Partners

Yishian Lin
PricewaterhouseCoopers

Catherine Liu
SDV Logistics Ltd.

Julia Liu
SDV Logistics Ltd.

Kang-Shen Liu
Lexcel Partners

Jennifer Lo
PricewaterhouseCoopers

Mike Lu
Lexcel Partners

Joseph Ni
Good Earth CPA

Lawrence S. Ong
Puhua & Associates

Lloyd G. Roberts III
Winkler Partners

Michael Schreiber
Yangming Partners

Tanya Y. Teng
Huang & Partners

Bee Leay Teo
Baker & McKenzie

C.F. Tsai
Deep & Far, Attorneys-at-Law

Eric Tsai
Puhua & Associates

Rita Tsai
APL

Yeong Uong Enterprise Co.

Chao-Yu Wang
Yangming Partners

Chien-jui Wang
CEPD

Richard Watanabe
PricewaterhouseCoopers

Pei-Yu Wu
Baker & McKenzie

Shin Mei Wu
Joint Credit Information Center

Shih-Ming You
Ministry of The Interior

Nabih Alhafez
SFS (Speed Forward Shipping)

Ziad Al-Sairafi
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Abdul Raouf Hamwi
Civil Engineering Office

Yaser Hmedan
Yaser Hmedan Law Office

Antoun Joubran
Syrian Arab Consultants Law Office

Mazen N. Khaddour
International Legal Bureau

Auditing Consulting Accounting Center

Gabriel Oussi
Syrian Arab Consultants Law Office

Yazan Quandour
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Housam Safadi
Safadi Bureau

Samer Sultan
Sultans Law

تايوان، الصين

Jersey Chang
Puhua & Associates

Vera Chang
LCS & Partners

Victor Chang
LCS & Partners

John Chen
Formosa Transnational

Nicholas V. Chen
Pamir Law Group

Tina Chen
Winkler Partners

Wei-cheng Chen
Ministry of the Interior

Abraham Cheng
Lexcel Partners

Chun-Yih Cheng
Formosa Transnational

Yu-Chung Chiu
Ministry of The Interior

Julie C. Chu
Jones Day

Steven Go
PricewaterhouseCoopers

Barbara Hsu
SDV Logistics Ltd.

Robert Hsu
SDV Logistics Ltd.

Tony Hsu
Pamir Law Group

Yuling Hsu
Formosa Transnational

Margaret Huang
LCS & Partners

T.C. Huang
Huang & Partners

Jui-Lung Hung
Puhua & Associates

Charles Hwang
Yangming Partners

Mark Hippenmeyer
Altenburger

David Hürlimann
CMS von Erlach Henrici AG

Hanspeter Klaey
PricewaterhouseCoopers

Urs Klöti
Pestalozzi Lachenal Patry, member of Lex Mundi

Armin Marti
PricewaterhouseCoopers

Michel Merlotti
Notary & Consultant

Migros-Genossenschafts-Bund

Andrea Molino
Brunoni Molino Mottis Adami

Georg Naegeli
Homburger

Pierre Natural
Pierre Natural, Notaire

Sebastian Neufang
PricewaterhouseCoopers

Roland Niklaus
Notariat Bernhard Burkard

Gema Olivar
PricewaterhouseCoopers

Gion Pagnoncini
Pestalozzi Lachenal Patry, member of Lex Mundi

Sara Rousselle-Ruffieux
Tavernier Tschanz

Daniel Schmitz
PricewaterhouseCoopers

Daniel Steudler
Swisstopo, Directorate for Cadastral Surveying

Barbara Stöckli Klaus
Froriep Renggli

Edmond Tavernier
Tavernier Tschanz

Brigitte Umbach-Spahn
Wenger Plattner

Stephane Valat
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

Beatrice Vetsch
PricewaterhouseCoopers

Andrin Waldburger
PricewaterhouseCoopers

Patrick Weber
EKZ Elektrizitätswerke des Kantons Zürich

Roman Werder
PricewaterhouseCoopers

ZEK Switzerland

سوريا

Muhamed Agha
UNDP

Sulafah Akili
Ministry of Economy & Trade

Mouazza Al Ashhab
Auditing Consulting Accounting Center

Rawaa Al Midani
Ministry of Trade & Economy

Nadia Henriques
M. Hamel-Smith & Co., member of Lex Mundi

Peter Inglefield
PricewaterhouseCoopers

Colin Laird
Colin Laird Associates

Marcia Leonard
The Fast Freight Group

Keomi Lourenco
M. Hamel-Smith & Co., member of Lex Mundi

Ramesh Lutchman
TransUnion

Susan Morgan
PricewaterhouseCoopers

Sonji Pierre Chase
LEX Caribbean

Fanta Punch
M. Hamel-Smith & Co., member of Lex Mundi

Ramdath Dave Rampersad
R.D. Rampersad & Co.

Danzel Reid
Trinidad & Tobago Electricity Commission

Stephen A. Singh
LEX Caribbean

Jonathan Walker
M. Hamel-Smith & Co., member of Lex Mundi

Allyson West
PricewaterhouseCoopers

تونس

Rachid Aguirr
Ben Said et Associés

Mokhtar Amor
Société Tunisienne de l'Electricité et du Gaz

Mohamed Moncef Barouni
ACR

Belgacem Barrah
Tribunal de 1ère Instance de Tunis

Anis Bejaoui
Chafter Raouadi & Associés

Adly Bellagha
Adly Bellagha & Associates

Hend Ben Achour
Adly Bellagha & Associates

Rafika Ben Aissa Bouslama
Ministère de la Justice

Othman Ben Arfa
Société Tunisienne de l"Elecricite et du Gaz

Ismail Ben Farhat
Adly Bellagha & Associates

Elyès Ben Mansour
Avocats Conseils Associés

Miriam Ben Rejeb
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Anis Ben Said
Global Auditing & Advising

Kamel Ben Salah
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Félix Mawuglo Agbobli
KEKAR Togo

Comlan Eli-Eli N'soukpoé
SCP Martial Akakpo

Olivier Pedanou
Cabinet Lucreatif

Galolo Soedjede

Dominique Taty
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Inès Mazalo Tekpa
Cabinet Lucreatif

Fousséni Traoré
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Konzo Traore
BCEAO

Edem Zotchi
SCP Martial Akakpo

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

تونغا

Inoke Afu
Dateline Shipping & Travel Ltd.

Ramsey Dalgety
Electricity Commission

William Clive Edwards
Law Office

Anthony Ford
Supreme Court

Inland Revenue

Anita Jowitt
University of the South Pacific

Ashleigh Matheson
Westpac Bank of Tonga

Ian Skelton
Shoreline Distribution Ltd

Dana Stephenson
Law Office

Tohi
Dateline Shipping & Travel Ltd.

Christine Uta'atu
Uta'atu & Associates

Jone Vuli
Westpac Bank of Tonga

ترينيداد وتوباغو

Andre Bass
The Fast Freight Group

Steve Beckles
Deloitte

Ronald Bhagan
M. Hamel-Smith & Co., member of Lex Mundi

Cecil Camacho
LEX Caribbean

Terry Curtis
TransUnion

Stacy Lee Daniell
M. Hamel-Smith & Co., member of Lex Mundi

Rehanna de la Borde
PricewaterhouseCoopers

Nicole Ferreira-Aaron
M. Hamel-Smith & Co., member of Lex Mundi

Julio Araujo da Silva
Serviço do Imposto de Timor Leste

Jumar Balonkita
UNIDO

Jose Pedro Camoes
LBH-TL

Miguel Carreira Martins
CRA Timor

EDTL

Law Office Baklaja Igric Mujezinovic in association with Clyde & Co LLP

Eusebio Guterres
UNIDO Business Regulatory consultant

Alzira Lay
SDV Logistics Ltd.

Simon McKenna
PT Prima Wahana Caraka / PricewaterhouseCoopers

Rafael Ribeiro
SDV Logistics Ltd.

Tjia Soh Siang
Tjia & Tchai Associates

Francisco Soares
Serviço do Imposto de Timor Leste

توغو

Diaby Aboubakar
BCEAO

Jean-Marie Adenka
Cabinet Adenka

Kokou Gadémon Agbessi
Cabinet Lucreatif

Martial Akakpo
SCP Martial Akakpo

Adzewoda Ametsiagbe
Direction Générale de líUrbanisme et de líHabitat

Coffi Alexis Aquereburu
Aquereburu and Partners Cabinet d'Avocats

Cecile Assogbavi
Etude Notariale Senghor

Philippe Attoh
SCP Martial Akakpo

Sylvanus Dodzi Awutey
Cabinet Lucreatif

Bolloré

Jonathan Darboux
BCEAO

Koffi Joseph Dogbevi
Cabinet Lucreatif

Jean Claude Gnamien
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Kodjo John Kokou
Cabinet d'Avocats John Kokou

Atchroe Leonard Johnson
SCP Aquereburu & Partners

Akpénè Amito Kpégba
SCP Martial Akakpo

Seka Hauvy Mathieu
FIDAFRICA / PricewaterhouseCoopers

Sally Mouhim
Tilleke & Gibbins International Ltd., member of Lex Mundi

Surapol Opasatien
National Credit Bureau Co. Ltd.

Viroj Piyawattanametha
Baker & McKenzie

Cynthia M. Pornavalai
Tilleke & Gibbins International Ltd., member of Lex Mundi

Supan Poshyananda
Securities and Exchange Commission

Chanet Precharonaset
APL Logistics Services Ltd.

Sudthana Puntheeranurak
National Credit Bureau Co. Ltd.

Piyanuj Ratprasatporn
Tilleke & Gibbins International Ltd., member of Lex Mundi

Dussadee Rattanopas
Tilleke & Gibbins International Ltd., member of Lex Mundi

Suraphon Rittipongchusit
DLA Piper Limited

Maythawee Sarathai
Mayer Brown LLP

Patsamon Sirigoonpattanasarn
Siam City Law Offices Ltd.

Ekkachat Sirivichai
DLA Piper Limited

Jeffrey Sok
Allens Arthur Robinson / Siam Premier International Law Office Limited

Kowit Somwaiya
LawPlus Ltd.

Picharn Sukparangsee
Siam City Law Offices Ltd.

Hunt Talmage
Chandler & Thong-ek

Paralee Techajongjintana
Baker & McKenzie

Paisan Tulapornpipat
Blue Ocean Logistics Co., Ltd.

Pattara Vasinwatanapong
Vickery & Worachai Ltd.

Chinachart Vatanasuchart
Tilleke & Gibbins International Ltd., member of Lex Mundi

Harold K. Vickery Jr.
Vickery & Worachai Ltd.

Pimvimol Vipamaneerut
Tilleke & Gibbins International Ltd., member of Lex Mundi

Vorawan Wachirakajorn
PricewaterhouseCoopers

Supamorm Yaowakron
DLA Piper Limited

تيمور - ليشتي

Maria Jose Amaral
Serviço do Imposto de Timor Leste

Emmy Salewi
Norplan Tanzania Limited

Rishit Shah
PricewaterhouseCoopers

Eve Hawa Sinare
REX Attorneys

Mohamed H. Sumar
Sumar Varma Associates

David Tarimo
PricewaterhouseCoopers

Mustafa Tharoo
Ringo & Associates, member of the Africa Legal Network

Sinare Zaharan
REX Attorneys

تايلند

Allen & Overy LLP

Janist Aphornratana
PricewaterhouseCoopers

APL

Chalee Chantanayingyong
Securities and Exchange Commission

Phadet Charoensivakorn
National Credit Bureau Co. Ltd.

Thunyaporn Chartisathian
Allens Arthur Robinson / Siam Premier International Law Office Limited

Chinnavat Chinsangaram
Weerawong, Chinnavat & Peangpanor LTD

Sasirusm Chunhakasikarn
Tilleke & Gibbins International Ltd., member of Lex Mundi

John Fotiadis
Tilleke & Gibbins International Ltd., member of Lex Mundi

Seetha Gopalakrishnan
PricewaterhouseCoopers

Vira Kammee
Siam City Law Offices Ltd.

Yingyong Karnchanapayap
Tilleke & Gibbins International Ltd., member of Lex Mundi

Sakares Khamwalee
Baker & McKenzie

Komkrit Kietduriyakul
Baker & McKenzie

LawPlus Ltd.

Chanida Leelanuntakul
Siam City Law Offices Ltd.

William Lehane
Allens Arthur Robinson / Siam Premier International Law Office Limited

Sakchai Limsiripothong
Weerawong, Chinnavat & Peangpanor LTD

Pratchayapa Mahamontree
Siam City Law Offices Ltd.

Pauline A. Manzano
PricewaterhouseCoopers

Steven Miller
Mayer Brown LLP

Nergis Kundakçıoğlu
Cerrahoğlu Law Firm

Kürşat Kunter
Central Bank of the Republic of Turkey

Oğuz Kupeli
SDV - Horoz Logistics

Sait Kurşuncu
Cerrahoğlu Law Firm

Zeki Kurtçu
Deloitte

Alpaslan Hamdi Kuzucuoğlu
Istanbul Metropolitan Municipality

Altan Liman
Aydaş Liman Kurman Attorneys at Law

Orhan Yavuz Mavioğlu
ADMD Law Firm

Rana Mazlum Yılmaz
Yilmaz Law Offices

Özlem Özgür Meriç
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Banu Mert
Cerrahoğlu Law Firm

Ministry of Industry & Trade

Sıla Muratoğlu
Bayirli & Muratoğlu Law Firm

Diğdem Muslu
Başaran Nas YMM A.S.

Lerzan Nalbantoğlu
Turunç Law Office

Yılmaz Nalçakar
Med Shipping Logistics Transport & Trade Ltd. Corporation

Adnan Nas
PricewaterhouseCoopers

Zeynephan Oğuz
Cerrahoğlu Law Firm

Sezin Okkan
Pekin & Pekin

Şebnem Önder
Çakmak Avukatlik Bürosu

Mert Oner
KPMG

Çağlayan Orhaner Dündar
Orhaner Law Office

Gamze Ovacık
Çakmak Avukatlik Bürosu

Saban Ozdemir
Saban Ozdemir Trading Consultancy

Ekin Kavukçuoğlu Özgülsen
Deloitte

Tuba Özsezen
YASED - International Investors Association

Ferhat Pekin
Pekin & Bayar Law Firm

Suzet Rodikli
PricewaterhouseCoopers

Çağıl Şahin Biber
PricewaterhouseCoopers

Batuhan Sahmay
Pekin & Pekin

Bilge Saltan
Dülger Law Firm

Gökben Erdem Dirican
Pekin & Pekin

Esin Erkal
PricewaterhouseCoopers

Esin Ertek
PricewaterhouseCoopers

Luc Fourcade
SDV - Horoz Logistics

Umurcan Gago
PricewaterhouseCoopers

Arman Gezer
Deloitte

Caglar Gezer
PricewaterhouseCoopers

Yağız Gökmen
Orhaner Law Office

Osman Nuri Gönenç
Central Bank of the Republic of Turkey

Sait Gözüm
Deloitte

Onur Gülsaran
Cerrahoğlu Law Firm

Rıfat Günay
Central Bank of the Republic of Turkey

Sezin Güner
Pekin & Pekin

Berna Güngenci
Çakmak Avukatlik Bürosu

A. Feridun Güngör
Ernst & Young

Cüneyd Gürcan
Gürcan Law Offices

Ayşegül Gürsoy
Cerrahoğlu Law Firm

Senem Gürsoy
Bircanoğlu Law Firm

Salih Zeki Haklı
TOBB

Gül Incesulu
Çakmak Avukatlik Bürosu

Şebnem Işık
Mehmet Gün & Partners

Ibrahim Kara
Kredit Kayit Bureau

Egemen Karaduman
Ernst & Young

Ramazan Karakurt
Istanbul Land Registry and Cadastre

Selahaddin Karataş

Elif Kavuşturan
Bener Law Office, member of Ius Laboris

Aslan Kaya
DMF System International Independent Auditing, Consulting & Certified Public Accounting Co., member of Russell Bedford International

Gözde Kayacık
Pekin & Bayar Law Firm

Betül Kencebay
YASED - International Investors Association

Özlem Kızıl
Çakmak Avukatlik Bürosu

Sertak Kokenek
Bener Law Office, member of Ius Laboris

Levent Aydaş
Aydaş Liman Kurman Attorneys at Law

Yasemin Aydoğmuş
Mehmet Gün & Partners

Elvan Aziz Bikmen
Paksoy Law Firm

Derya Baksı Pekyalçın
Tarlan & Pekyalçin Law Office

Naz Bandik
Çakmak Avukatlik Bürosu

Arzu Basmacı
Mehmet Gün & Partners

Sinan Borovalı
Karataş Yildiz Borovali

Ebru Boz
SDV - Horoz Logistics

Murat Bozkurt
PricewaterhouseCoopers

Idil Cagal
PricewaterhouseCoopers

Burcu Çakallı
KPMG

Esin Çamlıbel
Turunç Law Office

Maria Lianides Çelebi
Bener Law Office, member of Ius Laboris

M. Fadlullah Cerrahoğlu
Cerrahoğlu Law Firm

Fikret Çetinkaya
KPMG

Orçun Çetinkaya
Mehmet Gün & Partners

Niyazi Çömez
Deloitte

Gulnisa Coşkun
Pekin & Pekin

Yavuz Dayıoğlu
PricewaterhouseCoopers

Kürşat Demirezen
ICT International Trading

Eda Denize
Alkan Deniz Mavioğlu Dilmen Law Office

Rüçhan Derici
3E Danişmanlik Ltd. Şti.

Kazım Derman
Kredit Kayit Bureau

Emine Devres
Devres Law office

Başak Diclehan
KPMG

Tarık Dilek
Bolero Socks

Aykut Dincer
PricewaterhouseCoopers

Murat Volkan Dülger
Dülger Law Firm

Dilara Duman
Sariibrahimoğlu Law Office

Çisil Durgun
Cerrahoğlu Law Firm

Murat Emirhanoğlu
KPMG

Sedat Eratalar
Deloitte

Mohamed Ali Masmoudi
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Sarah Mebezaa
Comete Engineering

Radhi Meddeb
Comete Engineering

Faouzi Mili
Mili and Associates

Ben Afia Mohamed Salah
Orga Audit, a member firm of Russell Bedford International

Mohamed Taieb Mrabet
Banque Centrale de Tunisie

Atf Nasri
Ferchiou & Associés Meziou Knani

Imen Nouira
Conservation Foncière Tunisia

Habiba Raouadi
Chafter Raouadi & Associés

Lotfi Rebai
Cabinet Rebai

Sakoudi Ridha
A. T. I. S.

Imed Tanazefti
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Faiza Telissi
Adly Bellagha & Associates

Rachid Tmar
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Wassim Turki
AWT Audit & Conseil

Anis Wahabi
AWT Audit & Conseil

تركيا

Burcu Acartürk Yıldız
Karataş Yildiz Borovali

Sezin Akoğlu
Pekin & Pekin

Ceren Aktaş
PricewaterhouseCoopers

Murat Akturk
Union of Chambers and Commodity Exchanges

Duygu Alkan
Alkan Deniz Mavioğlu Dilmen Law Office

Mustafa Alper
YASED - International Investors Association

Arda Alposkay
Devres Law office

Melsa Ararat
Corporate Governance Forum of Turkey, Sabanci University

Abdulla Atalay
Boğaziçi Elektik Dağitim A.Ş. (Bedaş)

Selen Atlı
Gürcan Law Offices

Pınar Aybek
Bener Law Office, member of Ius Laboris

Salah Ben Youssef
République Tunisienne Centre Informatique du Ministere des Finances

Abdelfattah Benahji
Ferchiou & Associés Meziou Knani

Peter Bismuth
Tunisie Electro Technique

Manel Bondi
PricewaterhouseCoopers

Mustafa Bouafif
Ministry of State Property and Land Affairs

Institut d'Economie Quantitative

Elyes Chafter
Chafter Raouadi & Associés

Zine el abidine Chafter
Chafter Raouadi & Associés

Faouzi Cheikh
Banque Centrale de Tunisie

Abdelmalek Dahmani
Dahmani Transit International

Mohamed Lotfi El Ajeri
Avocat a la Cour et mediateur agree par le B.B.MC

Mourad El Aroui
Amen Bank

Yassine El Hafi
Adly Bellagha & Associates

Faïza Feki
Banque Centrale de Tunisie

Ali Fekih
Chafter Raouadi & Associés

Abderrahmen Fendri
PricewaterhouseCoopers

Yessine Ferah
CE&P Law Firm

Amel Ferchichi
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Noureddine Ferchiou
Ferchiou & Associés Meziou Knani

Lamia Harguem
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Badis Jedidi
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Najla Jezi
ACR

Amina Larbi
Gide Loyrette Nouel, member of Lex Mundi

Mouelhi Lotfi
Maersk Logistics

Mabrouk Maalaoui
PricewaterhouseCoopers

Khaled Marzouk
République Tunisienne Centre Informatique du Ministere des Finances

Andriy Kirmach
Chadbourne & Parke LLP

Maksym Kopeychykov
Ilyashev & Partners

Evgeniy Kornievskiy
Konnov & Sozanovsky

Natalia Kozyar
The Ukrainian Journal of Business Law

Svitlana Kulish
CMS Cameron McKenna

Tatyana Kuzmenko
Astapov Lawyers International Law Group

Oleksiy Levenets
CMS Cameron McKenna

Mykola Likhachov
CMS Cameron McKenna

Borys Lobovyk
Konnov & Sozanovsky

Yulia Logunova
DLA Piper LLC

Olga Mikheieva
CMS Cameron McKenna

Vadim Mizyakov
Asters

Robert Morris
PricewaterhouseCoopers

Nataliya Nakonechna
CMS Cameron McKenna

Yuliya Nogovitsyna
KPMG

Dmytro Orendarets
Arzinger & Partners International Law Firm

Yaroslav Petrov
CMS Cameron McKenna

Sava P. Poliakov
Grischenko & Partners

Sergiy Portnoy
DLA Piper Ukraine LLC

Vitaliy Pravdyuk
Konnov & Sozanovsky

Maria Prysyazhnyuk
PricewaterhouseCoopers

Yuliana Revyuk
KPMG

Oleksandr Rudenko
Astapov Lawyers International Law Group

Olga Serbul
Law Firm IP & C. Consult, LLC

Mykhailo Shchitka
Vasyl Kisil & Partners

Hanna Shtepa
Baker & McKenzie

Igor Svechkar
Asters

Olga Usenko
The Ukrainian Journal of Business Law

Penny Vaughn
PricewaterhouseCoopers

Elina Vavryshchuk
DLA Piper LLC

Zeeshan Wani
Globalink Transportation & Logistics Worldwide LLP

Silver Adowa Owaraga
Magezi, Ibale & Co. Advocates

Alex Rezida
Nangwala, Rezida & Co. Advocates

Kenneth Rutaremwa
Kateera & Kagumire Advocates

Ruth Sebatindira
Ligomarc Advocates

Ali Sengendo
Mwebe, Sebaggala & Co.

Alan Shonubi
Shonubi, Musoke & Co. Advocates

Manish Siyani
Seyani Brothers & Co. (U) Ltd

Parbat Siyani
Seyani Brothers & Co. (U) Ltd

Godfrey Songa
Arch Forum Ltd.

Sebadduka Swaibu
Shaba Motors Ltd.

Christopher Walugembe
MMAKS Advocates

أوكرانيا

Oleg Y. Alyoshin
Vasyl Kisil & Partners

Andrey Astapov
Astapov Lawyers International Law Group

Olga Balytska
DLA Piper LLC

Olena Basanska
CMS Cameron McKenna

Olena Bilozor
DLA Piper LLC

Eugene Blinov
Astapov Lawyers International Law Group

Timur Bondaryev
Arzinger & Partners International Law Firm

Maksym Borodchuk
Chadbourne & Parke LLP

Olena Brodovska
CMS Cameron McKenna

Tetyana Buchko
Asters

Taras Burhan
CMS Cameron McKenna

Olga Burlyuk
CMS Cameron McKenna

Andriy Buzhor
CMS Cameron McKenna

Serhiy Chorny
Baker & McKenzie

Diana Gladka
DLA Piper LLC

Sergiy Gryshko
CMS Cameron McKenna

Ivanna Honina
Grischenko & Partners

Victoria Kaplan
CMS Cameron McKenna

Natalya Kim
Chadbourne & Parke LLP

Sophie Kayemba
PricewaterhouseCoopers

Andrew Kibaya
Shonubi, Musoke & Co. Advocates

Robert Kiggundu
Arch Forum Ltd.

Kiryowa Kiwanuka
Kiwanuka & Karugire Advocates

Allan Kokeyo
Kampala Associated Advocates

Robert Komakec
Arch Forum Ltd.

Maliza Kwera
MMAKS Advocates

James Kyazze
Shonubi, Musoke & Co. Advocates

Timothy Kyepa
Shonubi, Musoke & Co. Advocates

Brenda Kyokwijuka
Sebalu & Lule Advocates and Legal Consultants

Nicolas Legal
SDV Transami Ltd.

Joseph Luswata
Sebalu & Lule Advocates and Legal Consultants

Robinah Lutaaya
PricewaterhouseCoopers

Ben Luwum
BVL & Co.

Charles Maina
SDV Transami Ltd.

Peter Malinga
Revenue Authority

Paul Mare
UMEME Limited

David F.K. Mpanga
A.F. Mpanga Advocates

James Mukasa
Sebalu & Lule Advocates and Legal Consultants

Cornelius Mukiibi
C.Mukiibi.Sentamu & Co. Advocates

Andrew Munaunra Kamuteera
Sebalu & Lule Advocates and Legal Consultants

Peters Musoke
Shonubi, Musoke & Co. Advocates

Rachel Mwanje Musoke
MMAKS Advocates

Charles Mwebembezi
SDV Transami Ltd.

Noah Mwesigwa
Shonubi, Musoke & Co. Advocates

Fatuma Nabulime
SDV Transami Ltd.

Eddie Nsamba-Gayiya
Consultant Surveyors and Planners

Charles Odere
LEX Uganda Advocates & Solicitors

Julius Ojok
Sebalu & Lule Advocates and Legal Consultants

Selcen Yalçın
Mehmet Gün & Partners

Ayşegül Yalçınmani Merler
Cerrahoğlu Law Firm

Sadık Yamaç
Ministry of Public Works & Settlement

Begüm Yavuzdoğan
Mehmet Gün & Partners

Banu Yılmaz
Union of Chambers and Commodity Exchanges

Cağatay Yılmaz
Yılmaz Law Offices

Hülya Yılmaz
Deloitte

Aylin Yontar
Cerrahoğlu Law Firm

Filiz Yüksel
Cerrahoğlu Law Firm

Murat Yülek
PGlobal Global Advisory Services Ltd.

Çağlar Yurttürk
ADMD Law Firm

Serap Zuvin
Serap Zuvin Law Offices

أوغندا

Bernard Baingana
PricewaterhouseCoopers

Joseph Baliddawa
PricewaterhouseCoopers

Bernard Bamwine
Kwesigabo, Bamwine & Walubiri Advocates

Augus Jonah Bwiragura
Ministry of Lands, Housing & Urban Development

Clare de Wet
SDV Transami Ltd.

Nicholas Ecimu
Sebalu & Lule Advocates and Legal Consultants

Matuvo Emmy
Marma Technical Services

Expolanka Freight Limited

Sarfaraz Jiwani
Seyani Bros. & Co.

Busingye Kabumba
MMAKS Advocates

Charles Kalu Kalumiya
Kampala Associated Advocates

Richard Kamajugo
Revenue Authority

Oscar Kambona
Kampala Associated Advocates

Francis Kamulegeya
PricewaterhouseCoopers

Kargo International Ltd

Phillip Karugaba
MMAKS Advocates

David Katende
EnviroKAD

Didymus Byenkya Kato
Ataco Freight Services ltd

Eeshi Katugugu
PricewaterhouseCoopers

Tamer Saracık
Istanbul Land Registry and Cadastre

Hasan Sarıçiçek
KPMG

Selim Sarıibrahimoğlu
Sarıibrahimoğlu Law Office

Duygu Şeftalici
Cerrahoğlu Law Firm

Ayşe Sert
Çakmak Avukatlik Bürosu

Ömer Kayhan Seyhun
Central Bank of the Republic of Turkey

Sinan
DMF System International Independent Auditing, Consulting & Certified Public Accounting Co., member of Russell Bedford International

Defne Zeynep Sirakaya
Cerrahoğlu Law Firm

Ufuk Soğütlüoğlu
Deloitte

Sumerman International

Sezai Sur
Bener Law Office, member of Ius Laboris

Naz Tamer
Mehmet Gün & Partners

Aylin Tarlan Tüzemen
Tarlan & Pekyalçin Law Office

Ferya Taş
Turunç Law Office

Elif Tezcan Bayırlı
Bayirli & Muratoğlu Law Firm

Pelin Tırtıl
Bener Law Office, member of Ius Laboris

Güzel Toker
PricewaterhouseCoopers

Turkish Industrialists' and Businessmen's Association (TUSIAD)

Noyan Turunç
Turunç Law Office

Ibrahim Tutar
Penetra Consulting and Auditing

Ebru Tuygun
Deloitte

Gökçe Ucuzal
Bener Law Office, member of Ius Laboris

Furkan Ünal
PGlobal Global Advisory Services Ltd.

Hilal Ünal
Gokser Machine Ltd

Beste Üner
Bener Law Office, member of Ius Laboris

Yegan Üreyen
Mehmet Gün & Partners

Metropolitan Municipality of Istanbul

H.Barış Yalçın
PricewaterhouseCoopers

Helen Hall
DLA Piper LLP

Brenda Harris
Shepherd & Wedderburn

Rebecca Hildred
DLA Piper LLP

Gary Hodkinson
Citizens Advice

Neville Howlett
PricewaterhouseCoopers

HSBC

Stephen Hubner
Shepherd & Wedderburn

Simon Jay
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Nistha Jeram-Dave
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Gillian Key-Vice
Experian Ltd.

Shinoj Koshy
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Tim Lake
DLA Piper LLP

Piers Larbey
Dawsons LLP

Catherine Ledger
Dawsons LLP

Kristi Lehtis
Simmons & Simmons

Chris Lister
DLA Piper LLP

Gemma Lodge
DLA Piper LLP

Mushtak Macci
Lubbock Fine, member of Russell Bedford International

James Macdonald
Noronha Advogados

Andrew Maple
Approved Inspector Services Limited

Charles Mayo
Simmons & Simmons

Julia McCabe
DLA Piper LLP

Kate McGough
DLA Piper LLP

Neil Morgan
DLA Piper LLP

Sandra Morrison
George Davies Solicitors LLP

Alison Murrin
Ashurst

Poonam Rai Nagi

Bagyasree Nambron
Mayer Brown LLP

Ofgem

Gabriel Olearnik
Mayer Brown LLP

Eng-Lye Ong
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Rachel Orton
DLA Piper UK LLP

Graham Bartlett
SITPRO Ltd

Hannah Belton
Lowless Commercial Solicitors

Nick Benwell
Simmons & Simmons

Georgie Blyth
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Dan Bongiorono
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Harender Branch
Dawsons LLP

David Breakell
DLA Piper LLP

Paul Brehony
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Penny Bruce
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Peter Caplehorn
Scott Brownrigg

Fran Claes
DLA Piper LLP

Richard Clark
Slaughter and May

Philip Clarke
Simmons & Simmons

Roger Collier
DLA Piper LLP

Richard Collier-Keywood
PricewaterhouseCoopers

Companies House

Simon Cookson
Ashurst

Lyn Crawford
Davies Arnold Cooper LLP

Annalie Croney
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Rob Cummings
CBI - The Confederation of British Industry

Shreya Damodaran
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Vera Dantas Innes
Noronha Advogados

Paul de Bernier
Mayer Brown LLP

Gordon Deane
Shepherd & Wedderburn

Ben Digby
CBI - The Confederation of British Industry

Rob Don
CBI - The Confederation of British Industry

Kate Douglas-Hamilton
Slaughter and May

EDF Energy Networks Ltd

Victoria Egan
DLA Piper LLP

Nick Francis
PricewaterhouseCoopers

Paul Gilbert

Ghislaine Goes
DLA Piper LLP

Jacqueline Latham
DLA Piper Middle East LLP

Charles S. Laubach
Afridi & Angell, member of Lex Mundi

Valeria Lysenko

Mohamed Mahmoud Mashroom
Dubai Municipality

Gagan Malhotra
Dubai Trade

Helene Mathieu
Helene Mathieu Legal Consultants

Omar Momany
Freshfields Bruckhause Deringer

Yasser Omar
Shalakany Law Office, member of Lex Mundi

Vijendra Vikram Singh Paul
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Prakash
Al Tajir Glass

Samer Qudah
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Dean Rolfe
PricewaterhouseCoopers

Shoeb Saher
Habib Al Mulla & Co.

Luke Sajan
Damco

Khalid Mohamed Saleh
Dubai Municipality

Moahmmed Ahmed Saleh
Dubai Municipality

Herbert Schroder
Emcredit

Ruth Sharry
PricewaterhouseCoopers

Douglas Smith
Habib Al Mulla & Co.

Khalid A. Wahab
Al Midfa & Associates

Stan Wright
Dubai Customs

Rania Yousseph
Habib Al Mulla & Co.

Natasha Zahid
Baker Botts LLP

المملكة المتحدة

Allen & Overy LLP

Kwame Asamoah
HW Chartered Accountants

Anna Austin
The Stokes Partnership

Guy Bailey
CBI - The Confederation of British Industry

Bank of Baroda

Paul Barker
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Robin Baron
Robin Baron Commercial Lawyers

Ali Awais
Baker Botts LLP

T Sureh Babu
Landmark group

Gitanjali Baja
DLA Piper Middle East LLP

Akhila Basith
Afridi & Angell, member of Lex Mundi

Prakash Bhanushali
Al Sahm Al Saree Transport & Clearing

Hiten Bhatia
Silver Line Shipping

Jennifer Bibbings
Trowers & Hamlins

James Bowden
Afridi & Angell, member of Lex Mundi

R Chandran
Sea Bridge Shipping

Dalmook Dalmook
Dalmook Mohd. Dalmook Attorney and Legal Consultants

Mohammad A. El-Ghul
Habib Al Mulla & Co.

Anthea Fernandes
Shalakany Law Office, member of Lex Mundi

Laetitia Fernandez
Helene Mathieu Legal Consultants

Nazia Hameed
Afridi & Angell, member of Lex Mundi

Samer Hamzeh
Trowers & Hamlins

Omar Hegazy
Shalakany Law Office, member of Lex Mundi

Sydene Helwick
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Fadi Hourani
Hourani & Associates

Sameer Huda
Hadef & Partners

Narmin Issa
DLA Piper Middle East LLP

Samir Ja'afar
Ja'afar Alwan Al Jaziri & Associates

Talib Abdul-Kareem Julfar
Dubai Municipality

Zaid Kamhawi
Emcredit

Mohammad Z. Kawasmi
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Vipul Kothari
Kothari Auditors & Accountants

K Senthil Kumar
G.L.G Shipping & Logistics

Ravi Kumar
Dubai Trade

Suneer Kumar
Al Suwaidi & Co.

Nathan Landis
DLA Piper Middle East LLP

Olexiy Yanov
Law Firm IP & C. Consult, LLC

Yulia Yashenkova
Astapov Lawyers International Law Group

Kateryna Zabara
DLA Piper LLC

Tatiana Zamorska
KPMG

الإمارات العربية المتحدة

Karim Abaza
Shalakany Law Office, member of Lex Mundi

Rami Abdellatif
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Dawoud Abdel Rahman Al-Hajri
Dubai Municipality

Qurashi AlSheikh AbdulGhani
Dubai Municipality

Moutaz Abdullah
Abu-Ghazaleh Legal - (TAG-Legal)

Ahmad Subhu Ahmad
Herbert Smith LLP

Mariam S.A. Al Afridi
Dubai World

Basil T. Al Kilani
Dubai World

Rasha Al Saeed
Baker Botts LLP

Marwan Al Sharkah
Galadari and Associates

Essam Al Tamimi
Al Tamimi & Company Advocates & Legal Consultants

Shouqi Al Yousuf
Dubai Electricity and Water Authority

Mahmood Albastaki
Dubai World

Saeed Al-Hamiz
Central Bank of the UAE

Maryam Ahmed Al-Hammadi
Dubai Municipality

Ashraf Ali
Golden Building Materials Trading

Sagar Ali
Business Advisors Group

Hadif Alowais
Alowais & Manfield Lawyers

Moustapha Al-Sharkawi
Dubai Courts

Blaise Amikat
Trium Logistics LLC

Wicki Andersen
Baker Botts LLP

Lisa W Anderson
PricewaterhouseCoopers

Rasha Arayqat
Dubai Electricity and Water Authority

Nakul Asthana
Afridi & Angell, member of Lex Mundi

María Noel Riotorto
Guyer & Regules, member of Lex Mundi

Fabian Rivero
Guyer & Regules, member of Lex Mundi

Lucia Salaverry
Guyer & Regules, member of Lex Mundi

Eliana Sartori
PricewaterhouseCoopers

Betania Silvera
Guyer & Regules, member of Lex Mundi

Carina Soffer
Julio Soffer Laws

Julio Soffer
Julio Soffer Laws

Romina Soria
Navarro Abogados

Alvaro Tarabal
Guyer & Regules, member of Lex Mundi

Diego Tognazzolo
PricewaterhouseCoopers

Juan Troccoli
LVM Attorneys at Law

Horacio Viana
Jimenez de Aréchaga Viana & Brause

María Noel Vidal
PricewaterhouseCoopers

Gerardo Viñoles
Viñoles Arquitect Studio

Martin Vivo
LVM Attorneys at Law

Alexandra Weisz

أوزبكستان

Jakhongir Abdurazaqov
Avent Advocat

Ravshan Adilov
Denton Wilde Sapte

Mels Akhmedov
BAS

Natalya Apukhtina
Denton Wilde Sapte

Umid Aripdjanov
Grata Law Firm

Khalid Farooq
Globalink Logistics Group

Courtney Fowler
PricewaterhouseCoopers

Babur Karimov
Grata Law Firm

Sayora Khakimova
Grata Law Firm

Nurali Eshibaevich Khalmuratov
National Institute of Credit Information

Sergney Maiorov
Simay Kom

Abdulkhamid Muminov
PricewaterhouseCoopers

Malika Norova
Grata Law Firm

Laziza Rakhimova
Grata Law Firm

Ravshan Rakhmanov
Grata Law Firm

Agustín Etcheverry Reyes
Estudio Blanco & Etcheverry

Marcelo Femenías Vidal
Bado, Kuster, Zerbino & Rachetti

Agustina Fernádez Giambruno
Guyer & Regules, member of Lex Mundi

Javier Fernández Zerbino
Bado, Kuster, Zerbino & Rachetti

Juan Federico Fischer
LVM Attorneys at Law

Federico Florin
Guyer & Regules, member of Lex Mundi

Federico Formento
LVM Attorneys at Law

Sergio Franco
PricewaterhouseCoopers

Diego Galante
Galante & Martins

Daniel Garcia
PricewaterhouseCoopers

Karina Goday
Navarro Abogados

Gabriela Gutierrez
Estudio Bergstein

Andres Hessdorfer Rozen
Olivera & Delpiazzo

Ariel Imken
Superintendencia de Instituciones de Intermediación Financiera - Banco Central del Uruguay

Alfredo Inciarte Blanco
Estudio Pérez del Castillo, Inciarte, Gari Abogados

Francisco Etcheverry Iruleguy
Estudio Dr. Mezzera

Alma Kubachek
Estudio Juridico Notarial de Alma Kubachek

Ricardo Mezzera
Estudio Dr. Mezzera

Matilde Milicevic Santana
Clearing de Informes

Alfredo H. Navarro
Navarro Abogados

Alfredo Navarro Castex
Navarro Abogados

Juan Martín Olivera
Olivera & Delpiazzo

María Concepción Olivera
Olivera & Delpiazzo

Ricardo Olivera-García
Olivera & Delpiazzo

María Cecilia Orlando
Guyer & Regules, member of Lex Mundi

Martin Pérez Tomeo
Galante & Martins

Ismael Pignatta Sánchez
Guyer & Regules, member of Lex Mundi

Agustín Rachetti
Bado, Kuster, Zerbino & Rachetti

Kelly J. Murray
PricewaterhouseCoopers

Philippe A. Naudin
SDV Logistics Ltd.

Samuel Nolen
Richards, Layton & Finger, P.A., member of Lex Mundi

Sean O'Neal
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Jeffrey Penn
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Stephen Raslavich
United States Bankruptcy Court

Jonathan Reinstein
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Sandra Rocks
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Hanno Schop
Global Trade & Transport Consultancy Ltd.

David Snyder
Snyder & Snyder, LLP

Nathaniel Stankard
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Peter Stefanou
RBSM LLP, member of Russell Bedford International

TransUnion

Rima Trofimovaite
Fortune Law Group

Frederick Turner
Snyder & Snyder, LLP

Juta Vecerskyte
Fortune Law Group

أوروغواي

Fernando Bado
Estudio Dr. Mezzera

Alicia Barral
PricewaterhouseCoopers

Jonás Bergstein
Estudio Bergstein

Carlos Brandes
Guyer & Regules, member of Lex Mundi

Stephanie Brown
Navarro Abogados

Matías Campomar
Jimenez de Aréchaga Viana & Brause

Leonardo Couto
Jose Maria Facal & Co.

Jorge De Vita
Jorge de Vita Studio

Guillermo Duarte
Estudio Dr. Mezzera

María Durán
Hughes & Hughes

Noelia Eiras
Hughes & Hughes

Gabriel Ejgenberg
Estudio Bergstein

María Sofía Estellano
Guyer & Regules, member of Lex Mundi

Berkman Forwarding LLC

LaShante Boyd
Amerinde Consolidated Inc.

Courtney Brown
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Vaiva Cepukaiciuke
Fortune Law Group

Carmine Chiappetta
RBSM LLP, member of Russell Bedford International

Victor Chiu
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Richard Conza, Esq.
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Margaret Cowan
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

James Denn
New York State Public Service Commission

Joshua L. Ditelberg
Seyfarth Shaw LLP

Lindsay Dunn
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Elisabeth Frost
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Patrick Fuller Fuller, Esq.
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Julija Gecaite
Amerinde Consolidated Inc.

Benjamin E. Gehrt
Seyfarth Shaw LLP

Lindsee P. Granfield
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Boris Grosman
L & B electrical international

Rehana Gubin
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Yevgeniy Gutsalo
Corporate Suites Business Centers

Adam Heintz
Morrison and Foerster

Steven Horowitz
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Jolanta Kalitkevic
Fortune Law Group

Charles L. Kerr
Morrison and Foerster

Arthur Kohn
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Michael Lazerwitz, Esq.
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Bradford L. Livingston
Seyfarth Shaw LLP

Paul Marquardt
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Helen Paramor
Simmons & Simmons

Amy Perry
Shepherd & Wedderburn

Stewart Perry
DLA Piper LLP

David Pickstone
PricewaterhouseCoopers Legal Services

Anna Portsmouth
DLA Piper LLP

Rachel Power
DLA Piper LLP

Richard Pull
Dawsons LLP

Eleanor Richardson
Davies Arnold Cooper LLP

Jocelyn Roberts
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Susan Roye

Aerona (Air & Sea) Customs Clearing Agents Ltd.

Jack Seddon
Mayer Brown LLP

Shulmans Solicitors

Andrew Shutter
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Paul Speirs
Experian Ltd.

Clare Stammers
Shepherd & Wedderburn

Alice Steward
Simmons & Simmons

Paul Timmins
Approved Inspector Services Limited

David Toube
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Nicola Walker
CBI - The Confederation of British Industry

Geoffrey Wilkinson
MLM Building Control

Sally Willcock
Weil, Gotshal & Manges LLP

Helen Willmot
DLA Piper LLP

Andrew Wilson
Andrew Wilson & Co

Dermot Winters
Freeth Cartwright LLP

الولايات المتحدة

APL

Stephen Anderson
PricewaterhouseCoopers

Asheet Awasthi
Fortune Law Group

Birute Awasthi
Amerinde Consolidated Inc.

Rasa Baranauskaite
Amerinde Consolidated Inc.

Luke A. Barefoot
Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP

Abdalla Al-Meqbeli
Abdalla Al-Meqbeli & Associates

Ismail Ahmed Alwazir
Alwazir Consultants, Advocates & Legal Research

Arshad Ali Bajwa
Five Star Logistics Co Ltd

Randall Cameron
KPMG

Fadel Mohamed Karhash
Public Electricity Corporation

Moh'd Ali Lajam
Middle East Shipping Co. Ltd.

Abdulla Farouk Luqman
Yemen Legal Advocates & Legal Consultants

Nowar M. Mejanni
KPMG

Sanjay Prajapapi
Ratco for Trading & Services

Zuhair Abdul Rasheed
Law Offices of Sheikh Tariq Abdullah

Aref Al Selwi Rufaid
Five Star Logistics Co Ltd

Khaled Mohammed Salem Ali
Yemen Legal Advocates & Legal Consultants

زامبيا

Sudhir Balsure
Swift Freight International

Chewe K. Bwalya
D.H. Kemp & Co.

Bonaventure Chibamba Mutale
Ellis & Co.

Mwelwa Chibesakunda
Chibesakunda & Company (part of DLA Piper Group)

Darlington Chiiko
Lumwana Mining Company

Emmanuel Chulu
PricewaterhouseCoopers

Eddie Musonga Chunga
Ministry of Land

David Doyle
Manica Zambia Ltd

Robin Durairajah
Chibesakunda & Company (part of DLA Piper Group)

Grant Henderson
Chibesakunda & Company (part of DLA Piper Group)

Andrew Howard
Sharpe Howard & Mwenye

Annalise Jolly
Chibesakunda & Company (part of DLA Piper Group)

Chance Kaonga
National Council for Construction

Mutale Kasonde
Chibesakunda & Company (part of DLA Piper Group)

Kirstie Krige
Chibesakunda & Company (part of DLA Piper Group)

Ata Al Biary
Jerusalem District Electricity Company (JDECo)

Ma'ali Al Shawish
Netham, DPK Consulting, a Division of ARD

Haytham L. Al-Zu'bi
Al-Zu'bi Law Office, Advocates & Legal Consultants

Mohammed Amarneh
The Democracy and Workers Rights Center

Moyad Amouri
PricewaterhouseCoopers

Khalil Ansara
Catholic Relief Services

Maha Assali
PricewaterhouseCoopers

Susan Coleman
Netham, DPK Consulting, a Division of ARD

Ali Faroun
Palestinian Monetary Authority

Nader Hamadneh
Netham, DPK Consulting, a Division of ARD

Ali Hamoudeh
Jerusalem District Electricity Co. Ltd.

Samir Huleileh
PADICO

Hiba Husseini
Husseini & Husseini

Nabil Isifan
Netham, DPK Consulting, a Division of ARD

Mohamed Khader
Lausanne Trading Consultants

Muhammad Nassar Stone

Wael Saadi
PricewaterhouseCoopers

Andrea Sahlieh
Catholic Relief Services

Husein Sholi
Netham, DPK Consulting, a Division of ARD

Maysa Sirhan
Palestinian Monetary Authority

Samer Tammam
Tammam Trade

Kosty Ziadeh
Ziadeh Law Office

Maurice Ziadeh
Ziadeh Law Office

اليمن

Tariq Abdullah
Law Offices of Sheikh Tariq Abdullah

Khaled Al Buraihi
Khaled Al Buraihi for Advocacy & Legal Services

Yaser Al-Adimi
Abdul Gabar A. Al-Adimi for Construction & Trade

Rashad Khalid Al-Howiadi
Central Bank of Yemen

Thuy Anh Le Phan
VILAF - Hong Duc Law Firm

Kevin Lê Viêt Há
City Ocean Logistics Co., Ltd.

Nguyen Phan Manh Long
Hung & Partners

Ho Phuong Luan
Indochine Counsel

Hoang Minh Duc
Duane Morris LLC

Dao Nguyen
Mayer Brown LLP

Huong Nguyen
Mayer Brown LLP

Linh D. Nguyen
VILAF - Hong Duc Law Firm

Minh Tuan Nguyen
Habubank

Ngoc Tuong Ngan Nguyen
Baker & McKenzie

Tat Thuong Nguyen
PBC Partners

Tran Van Quynh Nguyen
Baker & McKenzie

Van Anh Nguyen
Vietbid Law Firm

Xuan Quy Nguyen
PBC Partners

Tram Nguyen - Huyen
Gide Loyrette Nouel

Mark Oakley
Duane Morris LLC

Vu Anh Phan
Indochine Counsel

Dinh Thi Quynh Van
PricewaterhouseCoopers

Thi Thanh Hao Tran
Baker & McKenzie

Pham Thi Thanh Huyen
Indochine Counsel

Nguyen Thi Thu Hong
Gide Loyrette Nouel

Nguyen Thi Thu Huyen
Gide Loyrette Nouel

Nhung Thieu Hong
PricewaterhouseCoopers

Ngo Quang Thuy
Duane Morris LLC

Lan Tran
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

V.N. Trinh
Panalpina World Transport

Nam Hoai Truong
Indochine Counsel

Dzung Vu
YKVN Lawyers

Trang Vu
Credit Information Centre - State Bank of Vietnam

الضفة الغربية وقطاع غزة

Hani Abdel Jaldeh
Jerusalem District Electricity Company (JDECo)

Riyad Mustafa Abu Shehadeh
Palestinian Monetary Authority

Bruno Paredes
Logistika TSM

Fernando Pelaez-Pier
Hoet Pelaez Castillo & Duque, member of Lex Mundi

Bernardo Pisani
Rodriguez & Mendoza

Eduardo Porcarelli
CONAPRI

Juan Carlos Pró-Rísquez
Macleod Dixon

Melissa Puga Santaella
CONAPRI

Pedro Saghy
Macleod Dixon

Laura Silva Aparicio
Hoet Pelaez Castillo & Duque, member of Lex Mundi

Victorino Tejeras
Macleod Dixon

Oscar Ignacio Torres
Travieso Evans Arria Rengel & Paz

John Tucker
Hoet Pelaez Castillo & Duque, member of Lex Mundi

فييتنام

Daniel Chernov
DFDL Mekong

Giles Thomas Cooper
Duane Morris LLC

Anne Delerable
Gide Loyrette Nouel.

François d'Hautefeuille
Gide Loyrette Nouel.

Dang The Duc
Indochine Counsel

Tran Duc Hoai
Vietbid Law Firm

Minh Duong
Allens Arthur Robinson

Thanh Long Duong
PBC Partners

John Farmer
Orrick, Herrington & Sutcliffe LLP

David Fitzgerald
PricewaterhouseCoopers

Albert Franceskinj
DS Avocats

Quynh Uyen Ha
PBC Partners

Giang Ha Thi Phuong
PricewaterhouseCoopers

Nguyen Hoang Kim Oanh
Baker & McKenzie

Le Hong Phong
Bizconsult Law firm

Lê Thj Hônh Hai
Hoa Binh Chinh Phuc Dinh Cao

Tuong Long Huynh
Gide Loyrette Nouel

Etienne Laumonier
Gide Loyrette Nouel

Thuy Le Nguyen Huy
Indochine Counsel

Akmal Rustamov
PricewaterhouseCoopers

Petros Tsakanyan
Azizov & Partners

Alisher Zufarov
PricewaterhouseCoopers

فانواتو

Garry Blake
Ridgeway Blake Partners

Christopher Dawson
Dawson Builders

Fr8 Logistics Ltd

Anita Jowitt
University of the South Pacific

John Malcolm

Mark Stafford
BDO Barrett & Partners

South Sea Shipping Ltd

فنزويلا

Jorge Acedo-Prato
Hoet Pelaez Castillo & Duque, member of Lex Mundi

Yanet Aguiar
Macleod Dixon

Juan Enrique Aigster
Hoet Pelaez Castillo & Duque, member of Lex Mundi

Servio T. Altuve Jr.
Servio T. Altuve R. & Asociados

Ramon Alvins
Macleod Dixon

Mercedes Briceño
CONAPRI

Diego Castagnino
Hoet Pelaez Castillo & Duque, member of Lex Mundi

María Paola D´Onghia
Hoet Pelaez Castillo & Duque, member of Lex Mundi

Carlos Domínguez Hernández
Hoet Pelaez Castillo & Duque, member of Lex Mundi

Jose Fereira
Rodriguez & Mendoza

Alejandro Giolito
PricewaterhouseCoopers

Jose Giral
Baker & McKenzie

Alfredo Hurtado
Hurtado Esteban & Asociados, member of Russell Bedford International

Maigualida Ifill
PricewaterhouseCoopers

Enrique Itriago
Rodriguez & Mendoza

Daniela Londoño
PricewaterhouseCoopers

Maritza Meszaros
Baker & McKenzie

Fernando Miranda
PricewaterhouseCoopers

Manuel Lopes
PricewaterhouseCoopers

Jackson Joe Makani
Zimbabwe Revenue Authority

Trust Salpisio Manjegwah
Wintertons Law Firm

Gloria Mawarire
Mawere & Sibanda Legal Practitioners

Jim McComish
Pearce McComish Architects

Lloyd Mhishi
Dube, Manikai and Hwacha Legal Practitioners

Piniel Mkushi
Sawyer & Mkushi

Sternford Moyo
Scanlen & Holderness

B.J. Mukandi
Freight World

Canicious Mushavi
CNMIG

Ostern Mutero
Sawyer & Mkushi

Duduzile Ndawana
Gill, Godlonton & Gerrans

Maxwell Ngorima
BDO Kudenga & Company

Felix Nyaruwanga
Freight World

C.M. Ruzengwe
HLB Ruzengwe & Company

Unity Sakhe
Kantor & Immerman

Anila Kuntawala
Celtic Freight

Alexander Lwatula
Stanbic Bank Zambia Limited

Mumba Makumba
PACRO

Bonaventure Mbewe
Barclays Bank

Jyoti Mistry
PricewaterhouseCoopers

Namwene Mkadawire
Sikaulu Lungu Mupeso Legal Practitioners

Paul Frobisher Mugambwa
PricewaterhouseCoopers

Bubile Mupeso
Sikaulu Lungu Mupeso Legal Practitioners

Henry Musonda
Kiran & Musonda Associates

Teddie Mwale
ZESCO Ltd

Francis Mwape
National Council for Construction

Robby Ngalashi
Lumwana Mining Company

Kanti Patel
Christopher, Russell Cook & Co.

Solly Patel
Christopher, Russell Cook & Co.

Mabvuto Sakala
Corpus Globe Advocates

Valerie Sesia
Customized Clearing And Forwarding Ltd.

Kim Shelsby
Zambia Threshold Project

Nelson Williams
Swift Freight International

Anderson Zikonda
High Court Judge

زمبابوي

Gulshen Afridi
SDV

Richard Beattie
The Stone/ Beattie Studio

Peter Cawood
PricewaterhouseCoopers

Innocent Chagonda
Atherstone & Cook

Beloved Dhlakama
Byron Venturas & Partners

Canaan Dube
Dube, Manikai and Hwacha Legal Practitioners

Paul Fraser
Lofty & Fraser

P. Gomes
Interfreight Ltd.

Obert Chaurura Gutu
Gutu & Chikowero

Reri Gwasera
Anlink Freight (Pvt) Ltd

Peter Lloyd
Gill, Godlonton & Gerrans

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

2010

نموذج طلب شراء مفتوح. تتاح طلبات الشراء المفتوحة للعملاء من المؤسسات فقط. إذا كنت ترغب أنت أو المؤسسة التي تتبعها في الحصول على كل إصدار جديد من تقارير *ممارسة أنشطة الأعمال* تلقائياً عند صدوره، يرجى وضع علامة على المربع أدناه، واستيفاء تفاصيل عنوانك البريدي، ثم أرسل هذا النموذج لنا عن طريق البريد أو الفاكس. وسيتيح ذلك إجراء طلب شراء مفتوح لمؤسستك، وسيتم إرسال فاتورة إلى عنوانك سنوياً بالمبلغ المستحق عند صدور التقرير الجديد. يمكنك أيضاً مراسلتنا على بريدنا الإلكتروني *books@worldbank.org* لطلب نموذج الشراء المفتوح لتقارير *ممارسة أنشطة الأعمال*. كما يمكنك في أي وقت إلغاء طلب الشراء المفتوح عن طريق إرسال بريد إلكتروني إلينا: *books@worldbank.org*.

☐ أود أن أتلقى بشكل تلقائي كل عدد من الأعداد الجديدة لتقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*.

أدرك أنني سأتلقى فاتورة سنوياً عند صدور التقرير الجديد.

الاسم: _____

اللقب: _____

المؤسسة: _____

العنوان: _____

المدينة: _____

الولاية/المحافظة: _____ رقم المنطقة/الرقم البريدي: _____

البلد: _____

الهاتف: _____

الفاكس: _____

البريد الإلكتروني: _____

للعملاء من المؤسسات الكائنين في الولايات المتحدة فقط: يرجى إدراج طلب الشراء.

عن طريق البريد:
مطبوعات البنك الدولي
P.O. Box 960, *Herndon VA*
USA ,20172-0960

عن طريق شبكة الإنترنت:
www.worldbank.org/publications

عن طريق الفاكس:
+ 1-703-661-1501

وإذا كانت لديك أية أسئلة؟
يمكن مراسلتنا على البريد الإلكتروني التالي:
books@worldbank.org

عن طريق الهاتف:
+ 1-703-661-1580 أو 800-645-7247

تتوفر للعملاء الأمريكيين فقط، وفيما يتعلق بالعملاء الدوليين، يرجى الاتصال بالموزعين المحليين في بلدكم، وعمل طلب شراء مفتوح.

وعلى الأفراد الراغبين في تلقي أعداد من تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* في المستقبل، طلب إضافة أسمائهم إلى قائمة البريد الخاصة بنا على البريد الإلكتروني التالي: *books@worldbank.org*.

يرجى الإشارة في بريدك الإلكتروني إلى أنك ترغب في إضافة اسمك إلى قائمة البريد الإلكتروني الخاصة بتقرير *ممارسة أنشطة الأعمال*.